الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها تخصص: لغة عربية

موسومت:

سالته مقدمت لنيل شهاحة اللكؤراة

الجهود المعجمية لابن جني في ضوء اللسانيات الحديثة

اعداد الطالب:

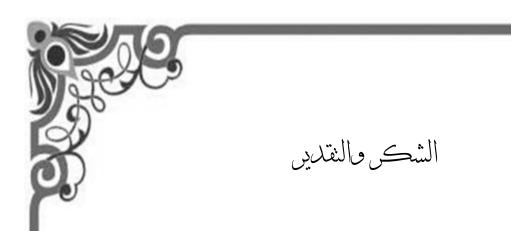
السلام بوشيبة عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سلامي عبد القادر
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. غيثري سيدي محمد
عضوا	جامعة الجزائر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سالمي عبد المجيد
عضوا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر (أ <mark>)</mark>	د. التواتي بن التواتي
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر (أ)	د. بوعلي عبد الناصر
عضوا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر (أ)	د. طيبي أحمد

السنة الجامعية : 1433-1434هـ/2012م





أشكر الأستاذ الفاضل الدكتور سيدي محمد غيثري، من كلية الآداب واللغات بجامعة تلمسان، على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، وعلى رعايته لهذا البحث لبنة لبنة حتى استقام بنيانا مشيدا،

فهو حقيق بكل شكر واحترام وتقدير، راجيا من الله تعالى أن يبارك في صحته وفي عمره،

ومتمنيا له بذلك المزيد من النجاح والارتقاء في مراتب العلم والفضل.

كما أنقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمد لهلال أستاذ اللسانيات في جامعة الحسن الثاني بالمحمدية بالمملكة المغربية الشقيقة على ما تفضل به من توجيهات قيمة ساهمت إلى حد كبير في إنارة طريق البحث وتوضيح لمعالمه.

وأتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الرسالة،

ومنهم بالخصوص الأستاذ الدكتور عبد القادر سلامي أستاذ اللغويات بكلية الآداب واللغات بجامعة تلمسان

على ما بذله من نصح لي في سبيل توجيه الرسالة معرفيا ومنهجيا،

وأشكر من سهر على طبع هذه الرسالة وأخرجها الإخراج الحسن الأستاذ كمال عامري،

وصاحبه محمد زطام، صاحبا مكتبة القلم القديرة.



الإهلاء



أهدي عملي المتواضع هذا إلى:

- روح والدي العزيز في مستقرها، رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته، الذي كان مصدر وجودي، ورعاني صغيرا، وغرس في كل المعاني الصالحة.

– والدتي العزيزة حفظها الله تعالى ورعاها، وأرضاها عني، فهي معين الحنان الذي لا ينضب،

ومصدر الدعاء الخالص الذي لا يرد .

- إلى زوجتي العزيزة أم غسان، شريكة حياتي، ورفيقة دربي، وموضع ثقتي، ومصدر إلهامي، ودافعي إلى كل نجاح وظفر.

- إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، فهم أصل الوشيجة، وكل الرحم،

ومن عشت معهم البداية واستلهمت منهم كل القيم.

- إلى أصهاري الأعزاء، فهم مهجة النفس وكل الأنس، وبهم تكون المسرة، وعليهم التعويل في الشدة.

- إلى أصدقائي وخلاني، من الصغر إلى الكبر، من أهل المدر والوبر،



رمزكل وفاء، وإليهم الملجأ في الخطر.



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فإن المعجم هو ملتقى بحور اللغة وسنام الدرس اللغوي من صوت وصرف ودلالة، فالمفردة هي الوحدة الأساسية في اللغة التي لها معنى ما يتطلب الوقوف عندها قبل الخوض في البنى والمستويات اللغوية الأخرى من جملة ونص، فلم يكن الخليل بن أحمد الفراهيدي معجميا إلا بعد أن استوفى الدرس اللغوي برمته درسا وتمحيصا، ويدل على ذلك أنه أنجز كتاب العين في آخر عمره، وجاء عمله المعجمي تطبيقا لنظرية لغوية متكاملة، ورغم هذه الأهمية للمعجم والدرس المعجمي ككل إلا أن نظرية المعجم لا تزال في الحقيقة موطن الضعف الكبير في اللسانيات الحديثة، فالبنيوية في النصف الأول من القرن العشرين لم تعط للمعجم وقضاياه حقه من الدراسة، ثم زادت المدرسة التوليدية في السنوات الأربعين المنقضية من القرن نفسه تعتيما بتغليبها المكون التركيبي في البحث اللساني وخلطها بين "المعجم اللساني" و"المعجم المدون"، وبقي مفهوم المعجم لذلك منحصرا في "قائمة المفردات"، حتى عده بعضهم سجنا وعدَّ المفردات فيه "مساجين خارجين عن القانون"، وقصرت وظيفته على أن يكون "ذيلا للنحو".

ولذلك فإن جهود الباحثين اليوم في الدرس اللغوي هي محاولة تقديم تصور نظري يؤسس لنظرية متكاملة في المعجم، وأن يكون له علم ذو مباحث يحمل عنوان "علم المعجمية".

وإن جهود العلماء الغربيين والعلماء العرب في هذا الاتجاه معتبرة، وقد عملت في السنوات الأخيرة على بلورة الكثير من مباحث المعجمية، وعملت على تأسيس إطار نظري، وهي اليوم تحاول أن تقدم وصفا لوسائل هذا العلم، ومنهجه، وحدوده مع العلوم المجاورة والعلوم الأخرى ليكون له كيان خاص ومحدد.

وإذا جئنا لمساهمة العلماء العرب المحدثين في إرساء مقاربة لنظرية المعجم، فإنما جهود جبارة كذاك، فقد عمل كثير من المعجميين في المشرق من أمثال أحمد مختار عمر، وحسين نصار، وأحمد عبد الغفور عطار، وإبراهيم السامرائي، وحلمي خليل، وعلي القاسمي، وغيرهم، ومن بلدان

المغرب العربي، محمد رشاد الحمزاوي، وإبراهيم بن مراد، وعبد القادر الفاسي الفهري، وعبد الغني أبو العزم، وعز الدين البوشيخي، وعبد العلي والودغيري، ومحند الركيك، وعبد الرحمن الحاج صالح، وحلام الجيلالي، والجهود الجماعية التي قامت بما الجمعية المعجمية التونسية، وجمعية المعجمية بالمغرب، وجهود مجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، وجهود المجلس الأعلى للغة العربية الجزائري، وبعض مخابر البحث الجامعية الجزائرية، وغيرها من الجهود القيمة، فقد عملت هذه الجهود على تقديم تصور للمعجمية، مستلهمين أسسها من الركام المعرفي العربي، ومستمدين الكثير من عناصرها مما جاد به الغربيون في العقود الأخيرة.

ومن المقاربات النظرية المهمة في إرساء النظرية المعجمية العربية تلك المحاولة لمحمد رشاد الحمزاوي التونسي، التي شُهد لها بالسبق كما وكيفا، (ينظر كتابه: المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، ص9-10)، وهذه المقاربة ترتكز على:

- ربط الرصيد المفهومي المعجمي التراثي بالرصيد المفهومي المعجمي الحديث.
- عرض تنظير تتناسق فيه كل النظريات المعروفة، والإفادة مما نحن في حاجة منها إليه، وتسخيرها لاقتراح مقاربة تنظيرية معجمية عربية دولية متكاملة وحديثة.
- تركيزها على أمثلة ونصوص عربية متنوعة ومتعددة المشارب (عامة، أدبية، علمية، تكنولوجية، وغيرها)، ومن جميع مستويات اللغة العربية مكتوبة ومنطوقة.
 - إخضاعها لمنهجيات وقوانين تطبق على كل اللغات، وبالأحرى العربية.

كذه المقاربة فإن التنظير في المعجمية لا يقتصر على نقل النظريات الجديدة فحسب، ولا على أرصدها متتابعة متراكمة، يستبد كما الحفظ والتراكم، مما جعلها عاجزة عن ربط التواصل بين المعارف اللغوية وتجاركما وتوظيفها لأداء خطاب معجمي متحدد، وعليه فإنحا لا بد أن تضع التراث من صلب اهتماها، وأعتقد أن العمل في هذا الاتجاه وكهذا الأسلوب عند الباحثين العرب اليوم، هو سبيل صحيح ويستدعي كل مآزرة وتشجيع.

إن هذا الوصف المقدم لنظرية حول المعجم، وجهود الباحثين فيها، قد شجعني للخوض في غمارها، ودفعني إلى مواصلة الجهود فيها، وقد قلبت الفكر مليا فيها، فرأيت أن في تراثنا اللغوي الكبير العربي ما يفيد كثيرا في صياغة هذه المقاربة المعجمية، وقد رأيت في "ابن جني" العالم اللغوي الكبير وصاحب المصنفات العديدة التي حلّق فيها في مستويات الدرس اللغوي كله من أصوات وصرف ونحو ودلالة ومعجم وفلسفة لغوية عميقة وقديرة، وهو وإن لم يخلّف لنا معجما لغويا إلا أنه لو حصرت دراساته اللغوية للمفردات، ولو استقصينا الألفاظ التي شرحها في مؤلفاته العديدة لجاء منها معجما بمئات الصفحات، يضم إليه الآلاف من الألفاظ مشروحة شرحا دقيقا، ومعتني بما اعتناء كبيرا في البناء والدلالة، وقد رأيت بذلك أن في ما خلف "ابن جني" يشكل مدونة حقيقية لتطبيق ما جاء في المقاربة المعجمية الموصوفة سابقا.

لقد خلف لنا "ابن جين" ما يفوق السبعين مؤلفا، وصل إلينا الكثير منها، وفي أربعة عشر مؤلفا منها رأيت ألها تتوفر على مادة صالحة للدرس المعجمي، ففي كتاب: الخصائص، وسر الصناعة، والمنصف، والتصريف الملوكي، والمقتضب، والمذكر والمؤنث، والخاطريات، والمحتسب، دراسة للمفردات في بنائها واشتقاقها والتغيرات التي تصيبها بسبب الظواهر المورفوفونولوجية، ودرس دلالي للألفاظ له أهميته وخصوصيته عند "ابن جين" مما يتميز به عن غيره من العلماء السابقين له واللاحقين به، أما في كتب: الفسر، وتفسير أرجوزة أبي نواس، والتمام، وتفسير أسماء شعراء الحماسة، وتفسير مشكل أبيات الحماسة، والشرح الصغير لديوان المتنبي، نجد شرحا للألفاظ اللغوية شرحا معجميا بطرق الشرح المختلفة ووظائف معجمية أخرى وإثارة لقضايا المفردات في بنائها ومعناها، مما أقرته الصناعة المعجمية الحديثة، التي باتت تنهل كثيرا من النظريات اللسانية الحديثة في دراسة المفردات، كنظرية الحقول الدلالية، ونظرية التحليل المؤلفاتي وغيرها، وهذا الركام من الدرس اللغوي المعجمي لـــ"ابن جين" هي جهود معجمية معتبرة تستدعي الوقوف عندها ودراستها، وقد رأيت من الضروري أن تكون هذه الجهود المعجمية لابن جي في ضوء الرسالة للدكتوراه، ولهذا قد كان موضوعي موسوما بـــ: "الجهود المعجمية لابن جي في ضوء الرسالة للدكتوراه، ولهذا قد كان موضوعي موسوما بـــ: "الجهود المعجمية لابن جي في ضوء الرسالة للدكتوراه، ولهذا قد كان موضوعي موسوما بـــ: "الجهود المعجمية لابن جي في ضوء

اللسانيات الحديثة"، لأغوص في التراث العلمي لـــ"ابن جني" فيما يتعلق بالألفاظ منه، وقد رأيت أن أطبق عليه المقاربة المعجمية التي تنهل من العطاء المعرفي اللغوي للسانيات الحديثة للباحثين العرب والغربيين.

وإن الإشكالية التي يتعين على أن أعالجها في هذه الرسالة هي: هل لـــ"ابن جني" جهود معجمية؟ وإن وحدت فما حجمها بالنظر إلى أعمال المعجميين من أصحاب المعاجم وغيرهم من اللغويين؟ وما هي قيمة هذه الجهود في ضوء المعجمية الحديثة؟.

ولقد اعتمدت في دراسة هذا الموضوع الخطة التالية: فقد قسمت الرسالة إلى مقدمة ومدخل وأربعة أبواب، وذيلته بخاتمة، فبعد المقدمة، بادرت إلى الموضوع بمدخل خصصته لمفهوم المعجمية، بشقيها علم المعاجم وصناعة المعاجم، وتناولت فيه أهم قضاياها وإشكالياها، وحددت فيه مصطلحاتها، وهذا حتى يكون لنا أساس متين نقف عليه ونحن نعرض لجهود "ابن جني" المعجمية في ضوء اللسانيات، وفي الباب الأول، والمعنون بـ مدونة "ابن جني" المعجمية؛ حجمها ومصادرها وأثرها في الخالفين، فقد تناولت فيه تجليات الجهود المعجمية في مؤلفات "ابن جني" الأربعة عشر في فصله الأول، أما الفصل الثاني فتناولت فيه مصادر مدونة "ابن حني" المعجمية، ثم في الفصل الثالث خصصته لأثر "ابن جني" في الصناعة المعجمية بعده، أما في الباب الثاني الذي كان مخصصا لبناء الألفاظ وحقولها المعجمية عند "ابن جني" فقد خصصت الفصل الأول منه لفلسفة البناء اللغوي عند "ابن حني" وتعليله له، وفي الفصل الثاني عنونته بالألفاظ المخصوصة برسائل معجمية عند "ابن جني"، والفصل الثالث خصصته لألفاظ الإبدال والألفاظ المزيدة وحقولهما المعجمية عند "ابن جني" أما الباب الثالث فقد خصصته لدلالة الألفاظ وحقولها المعجمية عند "ابن جني"، وقد قسمته بدوره إلى ثلاثة فصول، خصصت الفصل الأول منه لحقل الألفاظ المناسبة لمعانيها، والفصل الثابي تعرضت فيه لحقل الألفاظ المتقاربة في مبانيها لتقارب معانيها، أما الفصل الثالث فخصصته للألفاظ التي تلتقي معانيها على اختلاف أصولها ومبانيها، أما الباب الرابع والأخير فخصصته للنص المعجمي عند "ابن حني" في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، وقد قسم هو

الآخر إلى ثلاثة فصول فخصصت الفصل الأول منه لطرق شرح الألفاظ عند "ابن جيي"، أما الفصل الثاني فللوظائف المعجمية في شروح الألفاظ "عند ابن جيي"، وتعرضت في الفصل الثالث منه للنص المعجمي لــــ"ابن جيي" في ضوء مقاربة "الجمع والوضع"، وفي الخاتمة جئت على ذكر أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها في بحثي.

أما عن المنهج العلمي المتبع في هذه الرسالة فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي رأيت أنه مناسب لمثل هذه الدراسات، حيث أن البحث هو وصف لمستوى لغوي من مستويات الدرس اللغوي، عند عَلَم من أعلام الدرس اللغوي العربي مستلهما في ذلك المقاربة اللسانية الحديثة في المعجمية، وكل ذلك يستدعى الوصف والتحليل.

وإن لهذه الرسالة أهميتها التي تستمدها من أمرين اثنين هما:

- أولا: من حيث أنها محاولة لتطبيق المقاربة المعجمية الموصوفة سابقا على هرم من أهرامات صانعي التراث اللغوي العربي، وتعد بذلك إسهاما مفيدا في إرساء النظرية المعجمية المنشودة.

- ثانيا: إن هذه الرسالة هي الوحيدة في الوطن العربي، حسب علمي، التي تتناول تراث "ابن جني" بالدرس في المستوى المعجمي، فلقد كثرت الأبحاث والكتب حول ما خلفه "ابن جني" من دراسات للغة العربية، وقد مست هذه الأبحاث كل المستويات اللغوية من أصوات، وصرف، ونحو، ودلالة، وبلاغة، ولهجات، وأصول للنحو، ولكن انعدمت الأبحاث التي تتناول دراسة المفردات عند "ابن جني" دراسة معجمية، كما هو عليه الحال في هذه الرسالة، وهذا لا يعني أن الأبحاث التي درات حول تراث "ابن جني" لم تتعرض إلى الألفاظ عنده مطلقا، ولكننا نقصد ألها لم تولها أهمية خاصة في أبحاث منفردة ولم تخضعها إلى منهج المعجمية في دراسة المفردات.

إن لهذه الرسالة مصادر متعددة ومتنوعة تتمثل في مؤلفات "ابن جني" الأربعة عشر المذكورة سابقا، والعديد من المؤلفات التي دارت حول رصيده العلمي في كل المستويات اللغوية، ومنها؛ كتاب "الدراسات اللهجية والصوتية لابن جني" لحسام سعيد النعيمي، وكتاب "ابن جني النحوي" لفاضل السامرائي، و"عبقري اللغويين" لحامد غفار هلال، و"جهود ابن جني في الصرف وتقويمها

في ضوء علم اللغة الحديث"، لغنيم الينبعاوي، بالإضافة إلى العشرات من الكتب والرسائل التي اعتنت بالدرس الدلالي واللغوي عموما لـــ"ابن جني" لا يتسع المقام لذكرها هنا كلها، ومن مصادر البحث المهمة كذلك الدراسات التي تتناول قضايا المعجمية، فلا غنى عنها في تطبيق المقاربة المعجمية على جهود "ابن جني" المعجمية، ومنها؛ "مصطلح المعجمية" لأنطوان عبدو، و"صناعة المعجم الحديث" لأحمد مختار عمر، وكتابا علي القاسمي "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"، و"علم اللغة وصناعة المعجم"، وكتابا "المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة"، و"من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا" لمحمد رشاد الحمزاوي، وكتاب "مقدمة لنظرية المعجم" لإبراهيم بن مراد، وكتاب "مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي" لحلمي خليل، وكتاب "منهج المعجمية" لجورج ماطوري، وكتاب "مدخل إلى المعجمية التفسيرية التأليفية" لإيغور ميلتشوك، وكتاب "قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي" لعبد العلي الودغيري، بالإضافة إلى العديد من المصادر والمراجع اللغوية الأخرى ذات العلاقة بموضوع البحث.

في الأخير أرجو أن يكون بحثي هذا محاولة وإسهاما مفيدا في صياغة النظرية المعجمية العربية المنشودة، والتي يبذل الباحثون فيها مجهودات مضنية في سبيل إرساء دعائمها، وأرجو أن يكون هذا البحث إضافة لها قبول عند الدارسين لما كتب حول "ابن جني" من دراسات وأبحاث ما زالت تترى إلى اليوم، ولكنها لم تستوف جهوده حقها من البحث والدرس.

وإنني في بحثي هذا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم عونا لي في إنجاز هذا البحث المتواضع، مهما كان هذا العون بسيطا أو كبيرا، وعلى رأس هؤلاء من كان مشرفا على هذه الرسالة، الأستاذ القدير سيدي محمد غيثري، سائلا له الله تعالى دوام الصحة والعافية، كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة التي ستعكف على قراءة هذه الرسالة، من أجل تقييمها وتوجيه ما جاء فيها. ولله الحمد في الأولى والآخرة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عبد القادر بوشيبة مغنية في: 2013/05/30.



المدخل: المعجمية؛ مفهومها وقضاياها في ضوء اللسانيات الحديثة:

إن المعجم هو سنام وثمار الدرس اللغوي، وهو نظرية لغوية متكاملة، فلم ينجز "الخليل" معجمه إلا بعد أن استكمل جوانب اللغة المختلفة دراسة وتعمقا، فقد كان "الخليل" أصواتيا ونحويا وصرفيا ولغويا ودلاليا، ثم قدم لنا زبدة وخلاصة علمه في إنتاج معجم عظيم هو معجم "العين" المشهور، وقد كان هذا المعجم نتيجة لتأمل وتعمق كبيرين في المسألة اللغوية.

وتعد "المعجمية" ذلك العلم الذي يعمل على كل ما يفيد في صنع وإنتاج المعاجم، ولهذا فإلها قد أصبحت في العصر الحديث مشغلا جوهريا من مشاغل مؤسسات علمية وتربوية رائدة وأساسية، وهي محل اهتمام الباحثين في علوم اللغة، وقد أصبح شغلهم الشاغل هو تحقيق نظرية معجمية متكاملة، كما هو الحال مع علوم لغوية كثيرة، إلا أن هذا الهدف يَعتورُه كثير من المشاق والمصاعب لأن "المعجمية" هي من أعسر المسائل اللغوية دراسة، فهي تستعصي على الخضوع لنظام يعمل على قوانين وقواعد مطردة سعت نظريات مختلفة إلى إقرارها، وهذا يعود في نظرنا إلى أن "المعجمية" نظرية وصناعة هي في تآزر وارتباط شديد مع العلوم المجاورة لها، وألها بحاجة إلى التخلص شيئا فشيئا منها لتحقق موضوعها وإطارها.

ويذهب أغلب الباحثين إلى أن "المعجمية" هي ذات رافدين أساسين هما "علم المعاجم" و"علم صناعة المعاجم"، وفيما يلى خوض في قضايا العِلْمَين:

أولا): علم المعاجم؛ مفهومه وقضاياه:

1)- تعريف "علم المعاجم" Lexicology: أول ما يلفت الانتباه لدى الباحث وهو بإزاء تحديد مصطلح Lexicology هو كثرة المصطلحات التي تقابله في العربية، ولكن من أجل سلوك منهج علمي واضح في هذا الشأن، يستحسن بنا أن ننطلق من تعريف مشهور وشائع لهذا العلم، ثم نقوم بعد ذلك بإيراد الاختلافات الحاصلة بخصوص هذا العلم من حيث تعريفه ومن حيث مصطلحاته.

أما التعريف المشهور الذي نعتمده في تعريف المعجمية هو تعريف "علي القاسمي" في كتابيه المشهورين "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" و"علم اللغة وصناعة المعجم"، حيث يرى أن "المعجمية" تشمل علمين أساسيين هما "علم المعاجم" و"صناعة المعجم" اللذان يقابلان في الإنجليزية لويندونان للذان يقابلان في الإنجليزية لويندونان للذان التوالي، والمخطط الذي اعتمدَه يوضح ذلك جليا(1):



صناعة المعجم (Lexicography)

(Lexicology) علم المعاجم

ويُعرِّف "علم المعاجم" بأنه «علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها، ودلالتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية، فعلم المفردات يهيء المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم»(2).

ويذكر في موضع آخر "أن "علم المعاجم" أو "علم الألفاظ" Lexicology يشير إلى دراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة أو في عدد من اللغات، ويهتم "علم المعاجم" من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ وأبنيتها ودلالاتما المعنوية والإعرابية والتعابير الاصطلاحية، والمترادفات وتعدد المعاني⁽³⁾.

ويختلف التعريف الثاني عن الأول في مفهوم "علم المعاجم" إلا أن "علي القاسمي" يرى بأن "علم المعاجم" هو "علم المفردات" أو "علم الألفاظ" فهي عنده مترادفات، و"علم المعاجم" هو جزء من "المعجمية" بالإضافة إلى "صناعة المعجم" (Lexicography كما رأينا في المخطط السابق،

^{(&}lt;sup>1)</sup> المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، على القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 2003، ص20.

^{.20}نفسه، ص

⁽³⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، 2004، ص03.

ونحن سننطلق من هذا التعريف ونجعله معتمدا لنا في هذا البحث، ولكن لا بأس أن نتعرض هنا إلى الاختلاف الكبير الحادث في مجال المصطلحات في هذا العلم الجديد الذي نشأ بين الباحثين العرب المعاصرين.

يذهب "محند الركيك"، الباحث في المعجمية، إلى تبني مصطلح "المعجمية" في مقابل Lexicology عند الغربيين، ودافعه إلى ذلك هو أنها أكثر تداولا من قبل المعجميين والباحثين اللسانيين وأقربها إلى الصواب، ويُعرّف "المعجمية"، وهو يقصد بها "علم المعاجم"، بأنها «ذلك العلم النظري الذي يهتم بدراسة دلالة ومعاني المفردات والكلمات، وهي بذلك تشكل فرعا من فروع علم اللغة العام»(1).

ويرى المقابل لمصطلح "صناعة المعاجم" أو الصناعة المعجمية مصطلح "القاموسية" حيث يقول «إذا كانت "القاموسية" لا المعجمية الخرية، فإن "المعجمية" هي دراسة علمية ونظرية لكل مفردات تستمدها من الأعمال المعجمية النظرية، فإن "المعجمية" هي بمثابة المرجعية النظرية التي توفر للقاموسي وتعابير اللغة الطبيعية، وبعبارة أوضح؛ "المعجمية" هي بمثابة المرجعية النظرية التي توفر للقاموسي (Lexicographe) الأسس المنهجية والأدوات الإجرائية لإنجاز القاموس، وأهم ما يميز "المعجمية" لعديد من الباحثين ملتقى لا العلوم اللغوية والإنسانية» والمورفولوجيا والدلالة، فالمعجمية حسب العديد من الباحثين ملتقى العلوم اللغوية والإنسانية» (2).

أما "محمد رشاد الحمزاوي"، المعجمي التونسي، فإنه هو أيضا يجعل ما يقابل Lexicology مصطلح "مُعجمية" بضم الميم، ويُعرّفه بأنه «علم نظري حديث وظاهرة جديدة لم تحظ، على أهميتها وأبعادها، يما فيه الكفاية من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية، مثل علم

⁽¹⁾ المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000، ص5.

⁽²⁾ نفسه، ص5.

الأصوات وتطبيقاته التربوية، وعلم المصطلح وصلته بنقل العلوم والتكنولوجيا، وعلم الأسلوب وعلاقاته المتنوعة بالأدب وجماليات النص الشعري والنثري، وما وراء ذلك من نظريات حافزة ومشوقة استبدت بالفكر اللساني الغربي والعربي على السواء، فكان لها السبق على المعجمية التي تعتبر اليوم آخر ما ظهر من العلوم الإنسانية الحديثة لما توفر لها من آليات التنظير والتطبيق التي تستحق العناية»(1).

ويقول في السياق نفسه المُعجمية بضم الميم مصطلح عربي وضعناه، ونعني به ما هو معروف في الفرنسية بـ Lexicologie والإنجليزية Lexicology، ويفرق بينها وبين المُعجمية بفتح الميم التي تؤدي معنى ما يسمى بالإنجليزية Lexicography وبالفرنسية ⁽²⁾Lexicographie.

وفي سياق شرحه لحدود هذين العلمين يؤكد أن اللسانيات المعجمية الرائدة الحديثة ميزت بين المُعجمية والمَعجمية، فخصصت الأولى لدراسة الرصيد اللغوي، دراسة نظرية ومنهجية نقدية محردة بالاعتماد على رؤى كليّة مثل البنيوية والتوزيعية والتوليدية، ودون الالتحام بها جملة وتفصيلا، وسمي الاختصاصي فيها بالمُعجمي ترجمة لـــ Lexicologist بالفرنسية ولخليزية (3).

أما "حلمي خليل" فهو يقترب كثيرا من التعريف الذي خصه "على القاسمي" للمعجمية إلا أنه يضع "علم المعاجم" مقابلا للمُعجمية ويقسمه إلى قسمين:

"علم المعاجم النظري" ويقابل Lexicology و"فن صناعة المعجم" ويقابل Lexicography، حيث يقول: «علم المعاجم فرع من فروع علم اللغة المعاصر يقوم بدراسة المفردات وتحليلها في أية

⁽¹⁾ المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص18.

⁽²⁾ نفسه، ص18.

⁽³⁾ نفسه، ص19–20.

لغة وخاصة معناها أو دلالتها المعجمية Lexical Meaning، ثم تصنيف هذه المفردات استعدادا لعمل المعجم، ويرى بعض علماء اللغة والمعاجم أن هذا العلم ينقسم إلى فرعين أساسيين هما:

1- علم المعاجم النظري Lexicology.

 $^{(1)}$ «Lexicography فن صناعة المعجم $^{(1)}$

ويهتم علم المعاجم النظري، كما يقول، «بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى، أما من حيث المبنى فهو يدرس طرق الاشتقاق والصيغ المحتلفة، ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية Idiams وطرق تركيبها، أما من حيث المعنى فهو يدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل الترادف والمشترك اللفظى وتعدد المعنى، وغير ذلك»(2).

ويتضح لنا من خلال كل هذه الآراء السالفة أن الاختلاف في تحديد المصطلح بين العلماء العرب اختلاف محتدم ويحتاج علم المعاجم إلى تحديد في مضمونه وتوحيد في مصطلحاته.

ويعود سبب الخلاف بين الباحثين في مفاهيم "علم المعاجم" ومصطلحاته إلى كون هذا العلم جديدا في علم اللغة الحديث، ولا يزال إلى حد الآن لم تتبلور معالمه بشكل واضح على عكس العلوم اللغوية الأخرى التي لا تعرف مثل هذه المشاكل كعلم الدلالة مثلا، ثم إن هذه العلوم الجديدة هي قادمة إلينا من الغرب في تصوراتما ومفاهيمها، وليس في موضوعها، ولا سبيل إلى وصولها إليها إلا عن طريق الترجمة، ولا يخفى علينا ما للترجمة من مساوئ، فعلم المعاجم في تعريفه ومصطلحاته ومفاهيمه في أغلبها هي مترجمة عن اللغات الأجنبية، ولذلك فإن حدوث مثل هذه الاختلافات في المصطلحات والمفاهيم أمر طبيعي، ولكن يسعى الباحثون ألا يظل هذا الأمر

⁽¹⁾ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997، ص13.

⁽²⁾ نفسه، ص13.

مستمرا طويلا، فنحن بحاجة إلى عقد مؤتمرات عربية في المعجمية لتجاوز مشكلاتها عن طريق تحديد مفاهيمها، وتوحيد مصطلحاتها.

يهمنا من كل ما سبق أن مفهوم علم المعاجم يكاد يكون موحدا، فهو علم يبحث في المفردات من حيث مبناها ومعناها، وعلى هذا الأساس يعتبر علم المعاجم علما لسانيا اجتماعيا حضاريا حديثا، من مطامحه اعتماد المفردات ومفاهيمها ومصطلحاها، حتى أن بعضهم يرى ألها اللسانيات الحديثة بمجموع علومها من صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وبلاغية وأسلوبية (1).

2)- موضوع علم المعاجم Lexicology:

إن علم المعاجم وإن كان له علاقة بكل علوم اللغة المحتلفة والعلوم الإنسانية الأخرى، يتميز بأنه علم يهتم بمظهر خاص من مظاهر اللغة هو المفردات من تغير وتطور وعلى كل الظواهر الخاصة بالوحدات المعجمية، فهو علم يهتم بدراسة البنية الشكلية للوحدات المعجمية من حيث صيغتها وأصلها الاشتقاقي أو عناصرها المكونة لها من ناحية، ويهتم من ناحية أحرى بالجانب الدلالي، فيدرس هذه الوحدات من حيث دلالتها المعجمية العامة، ودلالتها الخاصة التي تكتسبها بالتطور أو بالاستخدام في المجالات والحقول المختلفة ويهتم على الخصوص بدراسة اللفظ في علاقته بغيره من الألفاظ كعلاقة الترادف أو التضاد أو الاشتراك، وغير ذلك من الموضوعات الشبيهة بما ذكر (2).

ولكي يكون "علم المعاجم" علما تطبيقيا وواضحا ومحددا في معالمه وموضوعه فإنه يقوم __(3):

1- ربط صناعة المعجم بالنظريات والمقاربات والتصورات اللسانية الناقدة والمحددة.

⁽¹⁾ المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص277-278.

⁽²⁾ قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989، ص04.

⁽³⁾ المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص278.

2- التركيز على مفهوم الكلمة أو المدخل المعجمي وتخريجاته المختلفة ودوره في بناء المعجم.

3- التعمق في دراسة النص المعجمي وعناصره الأساسية سواء في مستوى المعجم العام أو المتخصص.

4- الاهتمام بمختلف تعريفات المدخل المعجمي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمحازية والبلاغية والأسلوبية وبالصورة وبالشاهد والتاريخ، وما تستوجبه من مستلزمات لغوية في نطاق المعجم العام أو المعجم المتخصص الذي يرتكز أساسا على تعريف مداخله بحسب الطبيعة والوظيفة مثلا.

5- استقراء منزلة الخطاب المعجمي من أنواع الخطاب الأخرى وما بينه وبينها من صلات وتفاعلات، من ذلك مكانة خطاب التعريف بالشاهد معرفة وعلما وأدبا، وسمة اجتماعية حضارية.

وهذا كله يفيد أن مجال "علم المعاجم" مجال واسع ومتشعب لأنه يدرس كل ما يتعلق بالمفردات شكلا ومعنى (1).

3)- منهج علم المعاجم:

على "علم المعاجم" وهو يهدف إلى دراسة المفردات أن يضع لنفسه منهجا متكاملا خاصا، والسؤال الذي يطرح الآن هو هل يجب دراسة المفردات من حيث تطورها التاريخي، أم ينبغي إهمال هذا الجانب وعدها مجموعة أو بنية تحددها بالأساس العلاقات المتزامنة الموجودة بين مختلف العناصر التي تكونها(2)؟

Jean du bois, Vocabulaire politique et social en France de 1869 à 1872, p1. (1)

G.Motoré, la méthode en lexicologie, p52. (2)

إن طبيعة علم المعاجم ترفض هذا التمييز أو الفصل بين المعجمية الدياكرونية والمعجمية السانكرونية، فحصر الدراسة المعجمية في وجهة نظر سانكرونية محضة يجعل منها غير مفهومة لأنها تكون بذلك مقطوعة الأوصال ويقتضي بذلك مفهوم التغيير⁽¹⁾.

وهكذا فالكلمات التي نستعملها قد تلفظت بها الأجيال السابقة بقيم مختلفة، إن الكلمات لها ماض، فهي تتذكر، لذلك يعتقد أن بين علم المعاجم الوصفي وعلم المعاجم التاريخي تكاملا وليس استمرارا(2).

ينبغي إذن على علم المعاجم أن يدرس المفردات ليس فقط في الحالة الثابتة للغة وحلال مرحلة معينة، يعني من وجهة نظر سانكرونية، ولكن أيضا تاريخية أي من زاوية دياكرونية لمعرفة كيف تتغير المفردات عبر مختلف القرون، ومدى إفقار وإغناء معجم لغة معينة، ومدى تطور الكلمات أو مجموع الكلمات.

وفي إطار النظرة السانكرونية تطور "علم المعاجم" في اتجاهين:

1/- دراسة العلاقات الاستبدالية بين الوحدات المعجمية المختلفة سواء كانت صرفية تركيبة أو كانت دلالية والتي تكون حقلا محددا (دراسة الترادف والمشترك اللفظي والتضاد).

2/- دراسة العلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية في النص الواحد، ويتعلق الأمر بعلم المعاجم النصي لكونه ينظر إلى الكلمات في علاقاتها مع النص، أي علاقة الكلمة بالسياق وعلاقتها بمقياس ترددها⁽⁴⁾.

G.Motoré, la méthode en lexicologie, p55. (1)

Jean Dubois, vocabulaire politique et social en France, p09. (2)

J.Picoche, précis de lexicologie française, p10.⁽³⁾

Simon de la Salle et autre chercheurs, Revue, langue Française, lexique et grammaire, Larousse, Mars ⁽⁴⁾ 1976, p45-46.

ومن الثنائيات المنهجية التي يعتمدها علم المعاجم في دراسته ثنائيتا التحليل والتركيب:

1- فالتحليل كاتجاه داخلي يعتمده "علم المعاجم" لدراسة المفردات باعتبارها العنصر الذي يتكون منها موضوعه، وباعتبار علم المعاجم منظومة مرجعية لشبكات وحقول من الألفاظ التي تصنفها حسب علائقها، ولتعميق هذه النظرة التحليلية بمدف دراسة المعجم وكشف بواطن بنيته الداخلية سعت الجهود إلى اقتراح التصنيف كعنصر أساسي في التحليل، وهكذا صنف علم المعاجم العناصر المعجمية إلى فرعين رئيسيين: التصنيف الشكلي وهو تصنيف يلحق الأشكال والصيغ المعجمية، والتصنيف الدلالي.

ويأخذ التحليل مستويات متدرجة منها:

- تحليل العلاقات الداخلية لمنظومة المعجم.
- تحليل كلمات كل حقل معجمي وإبراز العلاقات الحاكمة لمعانيها.
- تحليل مفردات المعجم إلى عناصر دلالية، ويتم ذلك من خلال تصنيف الأسماء والأفعال والصفات في تصنيفات دلالية فرعية.
 - تحليل المشترك اللفظى إلى مكوناته.

واعتماد عملية التحليل في الدراسة المعجمية لا يعني أن علم المعاجم علم مستقل ذاتيا ومعزول عن باقي العلوم، إذ ليس الأمر كذلك، بل إن المعجم يوجد في وضع متعالق مع خارجه مما يدفع المعجميين إلى الاعتماد على التركيب كعامل خارجي يهدف إلى دراسة المعجم باعتباره كلا منفتحا⁽¹⁾.

10

⁽¹⁾ ينظر: Alain Rey, le lexique: Images et modèles, p 168-169

2- فعلم المعاجم إذن ليس دراسة منحصرة في المعجم فقط بل هو دراسة تركيبية، وعملية التركيب هذه يمكن أن تكون داخلية أو خارجية:

- التركيب الداخلي: وهو الذي يجعلنا وجها لوجه أمام تقاطع الدرس المعجمي مع باقي فروع اللغة وهو بذلك يركز على دراسة المفردات في صورتها الموسعة، ويقصد بذلك دراسة المعجم بكونه قاسما مشتركا بين جميع الفروع اللغوية، فتحدد كل لفظة من ألفاظه انطلاقا من المعطيات اللغوية والفونولوجية والتركيبية والدلالية والصرفية...اللازمة لتحديد معناها وعلاقتها مع الألفاظ الأخرى وخصائصها الفونولوجية والصرفية والتركيبية والدلالية، إلى جانب ذلك يمكن تحديد خصائص المفردات ببحث المعطيات الإيتمولوجية، ومعدلات استخدامها في مجالات الموضوعات المختلفة وما إلى ذلك.

- التركيب الخارجي: ويقوم بدراسة المفردات وبحث المعطيات الاجتماعية والتاريخية والسياسية والجغرافية والفنية، هذه المعطيات التي تسمح بتصنيف طبيعة هذه المفردات وتفسيرها، وهذا يجعل علم المعاجم يستفيد من نتائج العلوم الإنسانية وعلوم اللغة وتسخيرها في تقديم كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بمعنى الوحدة المعجمية التي من شأنها أن تفيد المعجم⁽¹⁾.

4)- وسائل علم المعاجم:

يعتمد "علم المعاجم" في دراسته على ما يسمى في علم اللغة "بالمدونة" الشاملة الجامعة، أي باعتماد كل المصادر والمراجع والوثائق التي تحيط بذلك الرصيد اللغوي الشعري والنثري والفصيح والشعبي والاجتماعي والأدبي والعلمي والفني والتكنولوجي، المكتوب والمنقول، والمخطوط والمنقوش، والمسجل والمصور في أزمنة وأماكن متواصلة ومترابطة، دون إقصاء لأي نوع من تلك الأنواع لأسباب معيارية أو تقويمية أو اجتماعية أو عقائدية أو ذاتية، حتى يمكن لنا أن نصف تلك الثروة وصفا موضوعيا يدل على واقعها المتنوع، دون أن يمنع ذلك من أن نعتني بعناصرها

⁽¹⁾ ينظر: اللغة العربية والحاسوب، نبيل علي، دار تعريب، ط1، الكويت، 1988، ص460-466.

الفصيحة لغايات تربوية وحضارية مشتركة وذلك شأن العربية الفصحى الدولية التي تربط بين أقطار مختلفة، وهو شأن باقي اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية ولا ضرر كذلك في اعتماد الوجه المتطور الخارجي من تلك الفصحى، وهو ما يدعى بالعامية أو اللغة العربية المنطوقة الشعبية الاجتماعية العالمية لأغراض دلالية ولغوية أخرى⁽¹⁾.

والمفروض من تلك المدونة أن تتابع وتصان ويعاد النظر في شأنها كل نصف قرن على أقل تقدير، وكل قرن على أقصى تقدير، حتى يزود ذلك الرصيد بكل ما طرأ من جديد، فيكون مواكبا لتطور مجتمعه محيطا بحاجياته وقضاياه، فكما هو معروف أن إملاء الفرنسية يراجع كل نصف قرن وكذلك نحوها وصرفها ورصيدها اللغوي، ويُسقِط معجم "لاروس" "خمسة في المائة من رصيده كل عشرين عاما، ويضيف النسبة نفسها بتجديده، وعلى هذا الأساس نكون قد أحسناً الجمع ووفينا به كمّا وكيفا وأحطنا به ثابتا ومتحولاً(2).

وهذا الأمر تقتضيه الدراسة اللغوية الحديثة التي ترى أن كل العطاء الإنساني في مجال اللغة يجب أن يحترم ويحظى بالدراسة، لأنه مؤشر على واقع اللغة كما استعملت، ولا يجب أن نقصي منها أي نوع أو شكل لأسباب ذاتية أو معيارية أو غير ذلك، وهذا هو مقتضى اللسانيات التي نادى بها العالم اللساني "فيردنان دي سوسير".

5)- علاقة علم المعاجم بأهم العلوم المجاورة وعلوم اللغة:

بما أن موضوع علم المعاجم هو دراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى، فإن هذا يعنى أن علم المعاجم يتعرض إلى كل ما يتعلق بحياة اللفظة، وإن حياة

⁽¹⁾ المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص64، وينظر: أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها، مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-سوريا، المجلد78، الجزء3، ص676، وينظر في تفصيل مدونة المعاجم العربية: قضية المصادر في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-سوريا، المجلد78، الجزء1، ص758 وما بعدها.

⁽²⁾ المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص65.

اللفظة لهو أمر غاية في التعقيد والشعب، وقد علمنا أن المعنى هو أعقد المسائل في الدراسة، فهو بحاجة إلى منهج في علم النفس والفلسفة وكل العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

إن "علم المعاجم" بهذا الوصف السابق يشكل ملتقى علوم عديدة وخاصة منها علوم اللغة كالدلالة والفونولوجيا والعلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع والتاريخ والأدب وعلم الحاسوب وغيرها.

لقد عمل "إيغور ميلتشوك" على ربط المعجم بعدة علوم حين دعا إلى «المعجمية التفسيرية التأليفية» (1)، وفي نفس السياق ترى الباحثة المعجمية "بيكوش" أن "علم المعاجم" يشكل ملتقى علوم عديدة وركزت بالخصوص على علاقته بعلوم اللغة كالدلالة والفونولوجيا (2).

ونظرا للصلة الوثيقة بين "علم المعاجم" ومختلف العلوم، ارتأينا تخصيص هذا الحيز لمعالجة هذه المسألة التي لا تزال بحاجة ماسة إلى دراسة من طرف الباحثين العرب في عصرنا الحالي، وفيما يلي عرض لبيان علاقة علم المعاجم بعلوم انسانية ولغوية:

1/- علاقة علم المعاجم بعلم الاجتماع:

يحتل "علم المعاجم" وضعية خاصة ومميزة بين اللسانيات وعلم الاجتماع وذلك لكون اللغة انعكاسا للمجتمع، وتوجد علاقات وثيقة بين استعمال اللغة وشكلها من جهة، وبين سيرورة المحتمع وبنياته من جهة أخرى، وتبدو مثل هذه العلاقات بينة في أكثر مستويات تحليل اللغة أولية على مستوى المعجم، مثلا: فالكلمات والأسلوب الذي نستعمله يعكسان، يما لا يقبل التراع، بنيات اجتماعية محددة (3)، تتجلى هذه الخصوصية إذن في كون هذه العلاقة لا تنطبق على كل المحالات اللسانية، ففي الوقت الذي يظل فيه النظام النحوي ثائرا على التغير ثابتا على أصوله

Igor Mel' cuk at al (1995), introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, p 20. (1)

J.Picoche (1977), précis de lexicologie française, p 8-30. (2)

⁽³⁾ ينظر: مجلة "بيت الحكمة"، مجلة مغربية للترجمة في العلوم الإنسانية، العدد 06، السنة الثانية، أكتوبر 1986، ص8.

القديمة يظهر المعجم على عكس ذلك عنصرا ديناميكيا يخضع لأبسط التحولات التي تقع في الوسط الاجتماعي⁽¹⁾.

ومن هنا يحقق علم المعاجم إحدى خصوصياته، ذلك أن «موضوع علم المعاجم هو كموضوع علم المعاجم هو كموضوع علم الاجتماع دراسة الأفعال الاجتماعية، وسوف يستعمل في كل مرة يستطيع فيها ذلك نتائج علم الاجتماع، وعلم المعاجم بمقدار اهتمامه بالدراسات التركيبية والصوتية عليه أن يفتح الأبواب أمام علم الاجتماع، فنحن بالانطلاق من دراسة المفردات نحاول تفسير مجتمع معين، ويمكننا أن نعرف علم المعاجم بأنه علم مجتمعي يستخدم الأدوات اللسانية التي هي الكلمات» (2)، ولهذا نجد "ماطوري" يدعو إلى دراسة المعجم من زاوية اجتماعية ويصف معجميته بألها معجمية احتماعية، وقد طبقها في أطروحته «المفردات والمجتمع في عهد "لويس فيليب" التي نوقشت سنة 1946 وطبعها في كتابه "منهج علم المعاجم"» (3).

2/- علاقة علم المعاجم بعلم الحاسوب:

مازالت اللسانيات الحاسوبية تشق طريقها نحو التأسيس ومازالت لم تحظ بأهميتها اللائقة بها على الرغم من أهمية الحاسوب كأداة تطبيقية للغة العربية ودوره في معالجتها آليا.

ويعد علم المعاجم أكثر العلوم اللغوية حاجة إلى استعمال الحاسوب، هذا إذا انطلقنا من كون المعجم بنية معقدة لدرجة يتعذر معها الخوض في تفاصيلها الدقيقة ومتاهاتها المتشابكة، والكشف عن أسرار بنيتها الداخلية باستعمال الوسائل اليدوية التقليدية، وهكذا أصبح الحاسوب

Louis Guilbert, la créactivité lexicale, Larousse 1975, p27-28. (1)

G.Matoré, la méthode en lexicologie, p 49. (2)

⁽³⁾ نفسه، ص48.

مطلبا أساسيا تفرضه طبيعة المعجم حيث يكون المعجم كموضوع مثير للمعالجة الآلية يندر وجود حالات مماثلة له(1).

ويمكن لــ "علم المعاجم" وهو يستخدم أداة الإحصاء في وصف المفردات من حيث الغنى المعجمي الذي يميز نصاعن آخر ومرحلة عن أخرى وإحصاء لنسبة تردد المفردات (2)، أن يستخدم الحاسوب في مجال الدراسات المعجمية الإحصائية التي تعتمد الجرد ولغة الأرقام، حيث تشكل المفردات باعتبارها موضوع الإحصاء المعجمي أرقاما قابلة للطرح والقسمة والجمع، وهكذا يستخدم الحاسوب في التقسيم الكمي للثروة المعجمية كوسيلة مبسطة للتحليل الإحصائي (3).

إذن فتحديث نظرتنا إلى المعجم لن يتم إلا باستغلال إمكانيات الحاسوب خاصة أساليب الذكاء الصناعي فيها، والتي تحاكي بعض وظائف الذهن البشري في حل بعض المشاكل وإدراك الناقص، واستنتاج ما يتضمنه المعجم من حقائق ومفاهيم، والعلاقات التي تربط بين مفردات المعجم كالعلاقة بين جذور الكلمات والصيغ الصرفية أو العلاقات المتعلقة بمعاني الألفاظ، كعلاقات الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد إلى غير ذلك من الخدمات التي يقدمها الحاسوب لإبراز كثير من جوانب منظومة المعجم بصورة أوضح⁽⁴⁾.

3/- علم المعاجم وعلاقته بأهم علوم اللغة:

إن العلاقة بين "اللسانيات" و"علم المعاجم" تقتضي منا أن نبسط في النقاش في العلاقة بين علم المعاجم والفروع اللغوية المكونة لعلوم اللغة، وفيما يلي بعض منها:

⁽¹⁾ اللغة العربية والحاسوب، نبيل على، ص457.

J.Dubois et les autre, dictionnaire de l'inguistique, p 45 (2)

Charles Muller, principes et méthodes de statistique lexicale, Hachette 1917, p 13 (3)

^{. (}A) Rey: Le lexique images et modèles, p 159 (4)

1- علم المعاجم وعلم الدلالة:

يعد علم الدلالة من أكثر العلوم الإنسانية التصاقا بـــ "علم المعاجم" لكونهما يتقاطعان في قضايا عديدة، إذ يُعرَّف علم الدلالة بأنه «العلم الذي يدرس المعنى» (1)، ويهتم بالتعبيرات الدلالية التي تلحق الكلمات والتعابير والأساليب، ويدرس "علم المعاجم" بكيفية ما اللغة الطبيعية من خلال دراسة مفرداتها، وإذا أردنا أن ننظر في علاقة القربي بين العلمين فإننا سنجد أن "علم الدلالة" يهدف إلى دراسة المدلولات اللغوية التي تشكل القاسم المشترك ليس فقط بينه وبين علم المعاجم بل حتى مع علوم أخرى كالتداولية والسيمولوجية (2).

ومهما يكن من أمر، فعلم الدلالة أقرب العلوم الإنسانية إلى "علم المعاجم"، ولعل الإقصاء الذي عرفه كلا العلمين من قبل اللسانيين لخير دليل على تداخلهما فيما بينهما، حيث لم يعط للدلالة حقها من الدراسة إلا بعد صدور كتاب "ريتشاردز" و"أوغدن" والمعنون بـ: «معنى المعنى»، وقد عانى علم المعاجم بدوره من الإقصاء والتهميش من قبل علماء اللغة و لم تمتم به الدراسات إلا بعد ظهور دراسات وأبحاث كل من "إيسبان" و"تراير" في الحقول الدلالية(3).

ويستفيد "علم المعاجم" من الدراسات الدلالية، ففي تحليل المجموعات المعجمية في ارتباطها مع محتوياتها لن يمكن بدون محاولة تحليل هذه المحتويات إلى السمات المميزة (4).

وهكذا يمكن تطبيق نظرية السمات المميزة على الوحدات المعجمية المتقاربة دلاليا أو التي تنتمي إلى حقل الترادف⁽⁵⁾، ويتعلق الأمر هنا بالدلالة المعجمية وهي مبحث المعاني المعجمية التي

⁽¹⁾ علم اللغة، محمود السعران، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، دت، ص261.

⁽²⁾ المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص22.

⁽³⁾ ينظر: علم الدلالة، كلود جرمان وريمون لوبلون، ترجمة نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي-ليبيا، 1997، ص54 وما بعدها.

Boujamaa ELAKHDAR, lexique Arabe vers une Grammaire Dérivationnelle, ed, aked, 1988, ⁽⁴⁾ p28

⁽A) Rey: Le léxicologie, p 21 (5)

تستفاد من الوحدات المعجمية في حالة تفردها وفي حالة انتظامها في السياق، ومن ناحية أخرى يستوحي علم المعاجم من علم الدلالة النظرية التحليل إلى الوحدات الدلالية لتصفية المفردات واختزالها في هيئة مجموعات أساسية من المفاهيم⁽¹⁾.

2- علم المعاجم وعلم الصرف:

علم الصرف هو فرع اللسانيات الذي يتعامل مع البنية الداخلية لمباني الكلمات من حيث تكوين عناصرها الأولية، وهو المصدر الأساسي لاتساع اللغة ونموها بما يوفره من وسائل عديدة لتكوين مشتقات جديدة من العناصر المعجمية وإعادة تلك القائمة بالفعل⁽²⁾.

و. كما أن الصرف له دور في تصنيف الكلمات حسب بنيتها الشكلية، أي حسب الجذور والسوابق واللواحق، وحسب مشتقاها وفي تحليل العلاقات الداخلية التي تربط مفردات المعجم وفصائله المختلفة، فإن هذا له فائدته عند الباحث المعجمي الذي يعمل على دراسة وتصنيف الحقول التي تقتم . مظهر الكلمات مثل حقول المشتقات وحقول المفردات التي لها نفس اللواحق والسوابق، وإن كان يتعدى دراسة مباني الكلمات إلى دراسة الصلة بين مباني الكلمات ومعانيها المعجمية (3).

فالمعجمي باعتباره المنظِّر والموجِّه لصانع المعجم مدعو إلى الاهتمام بقضايا الصرف لارتباطها الوثيق بالمعجم، فالجذور تشكل الوحدة الأساسية لبناء المعجم الذي يعتمد المداخل المعجمية في العربية، أما الجذوع فهي تغطي المشتقات.

وكذلك يفيد علم المعاجم علم الصرف بالمعطيات الفونولوجية والصرفية، والدلالية والإيتمولوجية (الأصل المعجمي) والتي يحتاج إليها في تطبيق قواعد الصرف المختلفة، حيث تتوقف

B.Pottier, linguistique générale, Klimekieck, Paris 1985, p62-73 (1)

⁽²⁾ ينظر: اللغة العربية والحاسوب، نبيل على، ص256.

⁽³⁾ ينظر: المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص28.

إنتاجية قواعد تكوين الكلمات في العربية على اعتبارات معجمية مختلفة بديلة للكلمات المراد اشتقاقها، مثل: لا يوجد لفظة "أُسَيْدٍ" في العربية لوجود كلمة "شِبْلٍ" في المعجم على عكس "ثُمَيرٍ" (1).

3- علم المعاجم والصوتيات الوظيفية:

إن الوحدة الأساسية لعلم الفونولوجيا هي "الفونيم"، وإن الوحدة المعجمية في بنيتها الشكلية مكونة من "فونيمات"، وهنا يلتقي علم المعاجم بالصوتيات الوظيفية، فالصوتيات الوظيفية تضع المبادئ والقواعد التي تفسر الظواهر المختلفة للصوت اللغوي كتلك الخاصة بتنويعه وتنغيمه وعلاقته مع غيره من الأصوات والعناصر اللغوية الأخرى⁽²⁾.

ومن هنا يتميز علم المعاجم عن الفونولوجيا في كون موضوع هذه الأخيرة، هو دراسة الفونيمات التي تكون الدال، أما عالم المعاجم فعلى العكس من ذلك فهو يأخذ بعين الاعتبار كلية اللفظ الشكل والمعنى، أي الدال والمدلول⁽³⁾.

والعلاقات التي تربط منظومة "الفونولوجيا" بمنظومة "علم المعاجم" كثيرة نذكر منها مثلا: (4)

1- الشذوذ المعجمي في المعجم العربي وعلاقته بالفونولوجيا مثل: الانفصال بين المفرد وجمعه ومن أمثلته أمثلته: امرأة، نسوة، وجمع لا مفرد له ومن أمثلته: مساوئ، أبابيل، وشذوذ في النطق ومن أمثلته "عمرو"، "يس"، "أولئك".

⁽¹⁾ اللغة العربية والحاسوب، نبيل على، ص270.

⁽²⁾ مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، ط2، دمشق-سوريا، 1999، ص97.

⁽³⁾ اللغة العربية والحاسوب، ص509.

⁽⁴⁾ نفسه، ص509.

2- وتساهم الفونولوجيا مساهمة واضحة في التنظيم المعجمي بصورة غير مباشرة وذلك من حيث دوره في تحديد أبواب الأفعال في العربية، ففي كثير من الأحيان يتعدد باب الفعل دون مبرر نحوي أو دلالي، فلا يخرج تعدد الأبواب في هذه الحالة عن كونه بديلا فونولوجيا لا يترتب عليه أي تغيير في تعدية الفعل أو لزومه أو اشتقاقه، أو تصنيفاته النحوية الفرعية أو أطره الدلالية، من أمثلة ذلك الجذر "حرض" وله ثلاثة أبواب: حَرَضَ يَحْرُضُ، حَرُضَ يَحْرُضُ، حَرِضَ يَحْرَضُ، والجذر "يئس" وله بابان أيضا يَئِسَ يَيْأَسُ، ويَئِسَ، يَئِئسُ، كذلك تساهم الفونولوجيا في إجراء بعض التعديلات الفونولوجية قبل ياء النسب مثل: "صحراء" "صحراوي" فليس هناك مانع فونولوجي من ورودها على صيغة "صحرائي" كما في إنشائي، وحذف ياء التأنيث قبل ياء النسب، مثل "مدرسة" مدرسي" فلا غضاضة صوتية في كلمة "مدرسي" وفي مادة "مادي"، واستبدال الواو في صيغة إفعال بالتاء المربوطة عند انطباقها على الفعل الأجوف الواوي، مثل "إقامة" مصدر "قوم" بدلا من "إقوام" المقبولة فونولوجيا.

3 - أثر الخصائص الصوتية للأصل المعجمي على صوغ مشتقاته، مثل صوغ اسم الزمان أو المكان على وزن مفعل بكسر العين من الفعل الثلاثي إذا كان صحيح الآخر، وأوله حرف علة ك: "موعد" من "وعد" و"مورد" من "ورد".

4- علم المعاجم وعلم المصطلح:

علم المصطلح أو المصطلحية كفرع من فروع الدراسات اللغوية هو علم لساني حديث قد أدى إليه النظر المعمق في المصطلحات في مختلف العلوم والتقنيات فهو مبحث في المصطلحات العلمية والفنية (1).

⁽¹⁾ ينظر: مباحث في علم الدلالة والمصطلح، حامد صادق قنيي، دار ابن الجوزي، ط1، عمان-الأردن، 2005، ص171-172.

وقد اختلف المهتمون بهذا العلم في صلته بعلم المعاجم، فمنهم من يعد المصطلحية علما مستقلا بذاته لما يراه من مظاهر اختلاف بينه وبين علم المعاجم $^{(1)}$ ، ومنهم من يرى الفصل بين الاثنين فصلا مصطنعا ويرى في المصطلحية امتداد لعلم المعاجم $^{(2)}$ ، ويشترك علم المعاجم وعلم المصطلح معا في كيفية معالجة ودراسة الوحدات اللغوية، ويمكن القول إن العلاقة بينهما هي علاقة احتواء لكون "الإبداع المصطلحي" الذي هو جزء من النشاط العلمي لا يتعلق إلا بالمعجم، ولو أنه يتوسل بالاطرادات الصرفوتركيبية $^{(3)}$.

ولو أردنا إبراز التباين بين علم المعاجم، وعلم المصطلح لوجدناه يمس طبيعة عناصر اللغة، ففي الوقت الذي يهتم فيه البحث المعجمي باللغة المشتركة التي قوامها ألفاظ اللغة العامة، يقتصر مجال اهتمام علم المصطلح على لغة خاصة هي التي تنتظم كل مصطلح علمي أو تقني خصصه الاستعمال في علم من العلوم أو فن من الفنون وصناعة من الصناعات، كان المقصود به هو ما اصطلحوا عليه وتعارفوا على مدلوله، دون ما سوى ذلك من الدلالات الأخرى التي قد تكون لتلك الألفاظ فيما يشيع بين عامة متكلمي اللغة (4).

إن هذه اللغة الاصطلاحية تساهم في التواصل بين أهل الاختصاص في الحقول المعرفية المختلفة، وهكذا يظهر لنا التباين بين هذين العلمين في طبيعة الوحدات اللغوية، ففي الوقت الذي يهتم فيه المبحث المعجمي بالمفردات اللغوية "فعلا" كانت أو "اسما"، يقتصر مجال الاهتمام المصطلحي على الاسم باعتباره الأداة الأساسية في التسمية والتعيين، وواضح أن هذا الاهتمام يشمل الأسماء التي تحمل قيما مفهومية خاصة (5).

⁽A) Rey: La terminologie, la maison du livre, Paris 1977, page 14-40 (1)

Guilbert (L), lexicographie et terminologie in terminologie, 76, p1–14 (2)

⁽A) Rey, le lexique images et modeles (3)

⁽⁴⁾ قضايا المعجم العربي، عبد العلى الو دغيري، ص97.

⁽A) Rey, la terminologie, Noms et notions, 1er vol, qui sais je? puf 1979, p24 (5)

فموضوع علم المعاجم هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها وعلاقاتها، وموضوع علم المصطلح هو البحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها.

ومنطلقنا في هذا التصنيف هو خضوع الوحدات المعجمية إما أن تكون عامة، وإما أن تكون عامة، وإما أن تكون مخصصة، فإذا كانت عامة كانت لفظا لغويا عاما منتميا إلى الرصيد المعجمي العام قابلا لاكتساب خصائص معينة، مثلا الدلالة الإيحائية والاشتراك، وإذا كانت مخصصة كانت مصطلحا⁽¹⁾.

وهكذا تظهر لنا إحدى خصوصيات البحث المعجمي ذلك أنه دراسة لجداول خاصة في النظام المعجمي العام، أي الجداول الاسمية باعتبارها أنظمة مهيكلة ودالة على أنظمة من المفاهيم الخاصة مرتبطة ارتباطا مباشرا بأقسام معينة من الأشياء تتأسس وجوديا في إطار ممارسة معرفية تحدد بدورها طبيعة المفاهيم ونظام الأسماء المترجم فيها اصطلاحيا⁽²⁾.

وفي إطار التمييز بين علم المصطلح وعلم المعاجم على مستوى العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية التي توجد بين الوحدات المعجمية، نجد الدرس المصطلحي يعتمد النوع الأول من العلاقات عند دراسة الوحدات المصطلحية لضبط الأنساق المفهومية المنظمة داخل الحقول المعرفية، وهذا يمثل نقطة التقاء مع علم المعاجم، فكلاهما يعمل على رصيد العلاقات الاستبدالية بين دلالات المفردات التي تشكل حقلا دلاليا محددا والاختلاف يكمن في اهتمام علم المعاجم أيضا بالعلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية بطريقة مكثفة، بينما يحتل في البحث المصطلحي مستوى ثانيا، إلا أن هذا لا يعني إهمال العلاقات التركيبية، فغالبا ما ترتكز الدراسة المصطلحية على دور السياق لإزالة كل أشكال الغموض والالتباس، فالسياق هو الذي سيوضح لنا المقصود

(2) علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، بن طالب عثمان، وقائع الندوة الدولية الأولى للسانيات بالمغرب، طبعة منشورات عكاظ، الرباط، 1987، ص156.

⁽¹⁾ المصطلحية وعلم المعجم، إبراهيم بن مراد، ضمن مجلة المعجمية، العدد8، تونس، 1992، ص06.

بمصطلحات مثل "جر" و"نصب" و"فتح" و"جذر" التي يطلقها النحاة ومخالفا لما هو معروف في اللغة المشتركة، وكثيرا ما يستخدم اللفظ الواحد عدد من المتخصصين في علوم مختلفة، مثل "الجذر" في اللغة وفي الرياضيات بدلالة مخالفة لما عند الآخر⁽¹⁾.

إن هذه الجولة في علاقة علم المعاجم بعلوم مجاورة وعلوم لغوية لتبين لنا أنه:

1- في مجال العلوم الإنسانية، يتبوأ المعجم مكان الصدارة بلا ريب، في العلاقة القائمة بين اللغة والعلوم الإنسانية، وهذه المكانة جعلت علم المعاجم يخضع في صورته الموسعة لمطالب كل الفروع اللغوية، ويتصف بالانفتاح والتسامي ويكتسب أهمية مركزية.

2- أن المنظومة اللغوية تتسم بالتماسك الشديد بحيث يصعب الفصل بين عناصرها دون الانتقاص من قيمتها، فبالرغم من أن لكل منظومة فرعية من منظومات اللغة نظمها وقواعدها المميزة لها، فإن ذلك لا يعني الانفصال التام بين قواعدها، إذ من الممكن بل من الضروري، أن تستعين منظومة المعجم بمعطيات صرفية وصوتية وتركيبية ودلالية كما سبق وأن أوضحنا، لكون المفردة جزيء معجمي تساهم في تكوينه عناصر لغوية مستمدة من الأصوات والبنية الصرفية والدلالة، ووجود هذه العناصر يجعل المفردة تكتسب خصائصها النحوية والتركيبية.

وتبرز هذه الترسيمة محورية المعجم في الدرس اللساني الحديث بالصورة التي أضحى فيها عبارة عن نواة تتفرع عنها باقي مستويات الوصف اللساني، كما أنها تظهر لنا التعالق القائم بين حل هذه المستويات مع إضافة شيء جديد إليها.

لقد توخينا فيما تناولناه من علاقة علم المعاجم بالعلوم اللغوية والعلوم المجاورة إلى أن نوضح حدود "علم المعاجم" وتبيان معالمه، وهذا عندما نقف عند حدود كل العلوم التي تجعل من المفردة موضوعا لها كعلم الصرف والدلالة والمصطلح، وسعينا بذلك أيضا إلى أن نبرز أن علم

⁽¹⁾ المصطلحية وعلم المعجم، المقال السابق، ص07.

المعاجم هو ملتقى علوم اللغة مما يثبت بأنه علم ليس معزولا ولا مستقلا عن العلوم الأحرى فهو يؤثر ويتأثر بها، وبقي لنا أن نبرز علاقة علم المعاجم بعلم أكثر ارتباطا به والتصاقا وهو "صناعة المعجم"، ولكننا أرجأنا الخوض فيه إلى العنصر الثاني المتعلق بعلم "صناعة المعجم".

6)- من مباحث علم المعاجم (المعنى المعجمى):

يتجاذب المعنى المعجمي ثلاثة فروع من علم اللغة الحديث، وهي(1):

1- علم الدلالة Semantics، 2- علم المفردات Vocabulary، 3- علم المعاجم Semantics.

ويصعب وضع الحدود الواضحة بين هذه الفروع وهي تدرس المعنى المعجمي، ولا يزال علم اللغة الحديث يحدد مواضيع وحدود كُلِّ من هذه العلوم، فهي علوم كلها حديثة، وهي في طريق بلورة نظرياتها، خاصة منها فيما يتعلق بالعلمين الآخرين، علم المفردات وعلم المعاجم.

فبالنسبة لعلم الدلالة والذي يعرف بأنه العلم الذي يدرس المعنى، فإن الجانب الذي يدرس المعنى، فإن الجانب الذي يدرس المعنى المعجمي منه هو النظريات التي تجعل من "الكلمة" وحدة أساسية للدلالة، وأهم هذه النظريات نظرية الحقوق الدلالية، ونظرية التحليل المؤلفات (2).

أما بالنسبة لعلم المفردات Vocabulary فهو علم يعترف ضمنا بالوجود المستقل المتميز للكلمة، غير أن هذا العلم يدرس المعنى المعجمي من خلال موضوعات تتصل كلها بالمفردات وحركتها وأنواعها، وهي كالآتي⁽³⁾:

1- حصيلة المفردات التي يستخدمها المتكلم أو الشاعر أو الكاتب.

2- مجموعة المصطلحات التي تستعمل في دائرة علمية أو فنية محدودة.

⁽¹⁾ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص69.

⁽²⁾ علم الدلالة، كلود جيرمان وميشال لوبلون، ترجمة نور الهدى لوشن، ص53 وما بعدها.

Hartmun and Stork, Dictionary of Lang and Ling, London, 1965, p 251. (3)

3- مقدار الثروة اللفظية في لغة معينة وإحصاؤها.

4- إحصاء ومقارنة الكلمات المستعملة في عدة لغات طبقا لاحتياجات المتكلمين بها.

5- أنواع المعاجم المستعملة في كل لغة.

والذي يفهم من علماء اللغة وهم يقومون بتحديد "علم المفردات" وحدود دراسته للكلمات، أن "علم المفردات" يقوم بدراسة المفردات التي يجمعها موضوع واحد، أي نوع معين من المفردات وليس كل مفردات اللغة، وهذا على عكس "علم المعاجم"، ولذلك فقد قامت محاولات في نطاق هذا العلم لجمع مفردات اللغة وتصنيفها وتقصيها، سواء في معاجم لغوية عامة أو متخصصة، ويمكن بهذا الوصف جمع مجموعات من الكلمات تتصل فيما بينها بفكرة محددة أو تعبر عن نشاط إنساني ثابت لا يتغير، وهذا مثل المفردات الدالة على خلق الإنسان أو الدالة على الأعداد أو الألوان، وهذا لأن مثل هذه المفردات عادة ما تتسم بالثبات والاستقرار ولا يصيبها التغيير في معناها في أي لغة ما إلا قليلا، ومن ثم فهي تصلح للدراسة في علم المفردات لأنما تصلح للإحصاء والدراسات المقارنة، كما تساعد على استنباط قوانين دلالية عامة تخضع لها المفردات.

أما "علم المعاجم" Lexicology، وكما رأينا في الصفحات السابقة، فهو نوع من فروع علم اللغة الحديث يقوم هو الآخر بدراسة وتحليل المفردات المعجمية في أي لغة بالإضافة إلى دراسة معناها أو دلالتها المعجمية بوجه خاص، وذلك كله تمهيدا لإنتاج وضع المعجم.

و"علم المعاجم" من أهم مباحثه هو دراسة المعنى المعجمي، ولذلك يرى علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي وشرحه هو الهدف الأول لهذا العلم، يقول زغوستا (Zgusta): «إن المعنى

⁽¹⁾ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص71.

⁽²⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص03.

المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم، لأن كثيرا من قرارات المعجمي تتوقف سواء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه»(1).

وعلماء المعاجم وهم يحددون معنى "المعنى المعجمي" فهم يحددون هذا المعنى فقط في حدود العمل المعجمي، فهم يختلفون عن علماء الدلالة وعلماء المفردات، لأن دلالة الكلمة أمر مركب، يمكن تحليله إلى عناصر متعددة.

ويتكون تحديد العناصر المكونة للمعنى المعجمي في ثلاثة عناصر أساسية:

1- ما تشير إليه الوحدة المعجمية من دلالة على شيء أو فكرة.

-2 ما تتضمنه الوحدة المعجمية من دلالات تتلازم مع الأول.

3- درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني.

ويراد بالعنصر الأول، أن الكلمات تشير في أصلها إلى أشياء موجودة في الواقع، أي أنه لكل لفظ أو كلمة معادل يتمثل في تلك الأشياء، وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم واللغة (Designation) ويفضل علماء المعاجم استعمال المصطلح الثاني لأنه يدل على العلاقة الرمزية بين الكلمة والأشياء الموجودة في الخارج، أو بمعنى أدق عن تصور ابن اللغة لهذا الموجود من خلال الكلمات⁽²⁾.

ويمكن أن نقول أن المقصود بالعنصر الأول في دلالة الكلمة أو العنصر الأول في المعنى المعجمي هو دلالة الكلمة في أصل وضعها، وهو ما يطلق عليه في علم الدلالة في مبحث "أنواع الدلالة" الدلالة المركزية في مقابل الدلالة الهامشية⁽³⁾.

Zgusta, Mannual of lexicography, Mouton, 1971, p21 (1)

Zgusta, op.cit, p27 (2)

⁽³⁾ ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963، ص106.

فالألفاظ إنما وجدت في الأصل لتدل على أشياء محددة وواضحة، وهذا هو وظيفة اللغة في أصل وضعها، ويكاد يتفق على معنى هذه الألفاظ أغلب أبناء اللغة الواحدة، وبهذا المعنى يتفاهمون ويتعاملون فيما بينهم.

أما العنصر الثاني من عناصر المعنى المعجمي، فهو ما يمكن أن نصفه بأنه جميع العناصر الأخرى الدلالية التي ليست لها صلة مباشرة بما تشير إليه الكلمة في الخارج، أي ما قد ترتبط به الكلمة من دلالات أو تتلازم في ذهن المتكلم بمعان تستدعيها، وهو ما يطلق عليه مصطلح (1).

وهذا المفهوم هو ما يعرف في علم الدلالة، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل، الدلالة الهامشية (2)، ورأينا كيف أن هذا النوع من أنواع الدلالة يلعب دورا في إثراء اللغة، وهي ما يلتصق بالكلمات من معاني زائدة إضافة إلى المعنى المركزي الذي به عرفت في الأصل.

ومن خصائص هذا العنصر أنه متغير ومتحرك عبر الزمن، وحسب ما يستجد على المجتمع اللغوي من معاني سبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعرفها المجتمع ويمكن نضرب مثالا على ذلك ما جاء في معجم لسان العرب في مادة "تعلب"، حيث يشرحها "ابن منظور" بقوله: «التَّعْلَبُ مِنَ السِّبَاعِ مَعْرُوفٌ» (3)، وهذا المعنى هو المعنى المركزي لهذه اللفظة أو هو ما يطلق عليه عند الغربيين Denotation، فهذا المعنى هو الشائع، وبه عرف الثعلب وسيبقى.

أما في "المعجم الوسيط" فنجده يزيد على هذا التعريف معنى إضافيا، حيث يقول: « التَّعْلَبُ جِنْسُ مِنَ الحَيْوَانَاتِ مَشْهُورٌ مِنَ الفَصِيلَةِ الكَلْبِيَةِ، وَرُتْبَةِ اللَّوَاحِمِ، يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الإحْتِيَالِ»(4).

⁽¹⁾ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص77.

^{(&}lt;sup>2)</sup> دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص107.

⁽³⁾ لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت، مادة "ثعلب"، ص484، العمود الثالث.

⁽⁴⁾ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004، مادة "ثعلب"، ص96، العمود الثالث.

فالمعجم الوسيط يضيف معنى جديدا على تعريف ابن منظور، وهو معنى إضافي زاده على المعنى الأساسي الذي به عرف "الثعلب"، وهو قوله: «وَيُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الإِحْتِيَالِ» ، فهذا المعنى الإضافي هو ما يسمى عند علماء المعاجم بـــ connotation.

أما العنصر الثالث من عناصر المعنى المعجمي فهو ما يسمى بدرجة التطابق بين العنصرين الأول والثاني ويطلق عليه بـ Rang of Application أي مدى التطابق بين المعنى المركزي والمعنى الهامشي، وفي الحقيقة، فإن التطابق بين العنصرين الأول والثاني في المعنى المعجمي لا يمكن أن يكون بشكل تام ولا يكون إلا نسبيا، وهذا ما يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالمشترك اللفظي والترادف، فإذا تطابقت الكلمتان من حيث الدلالة الأصلية والدلالات الأخرى، كان هناك ترادف واشتراك، وإذا لم تتطابق كان هناك شبه ترادف أو اشتراك.

ثانيا): علم "صناعة المعاجم"؛ مفهومه وقضاياه:

لقد تعرضنا في العنصر السابق إلى فرع من فروع المعجمية التي قلنا بألها ذات عنصرين أساسيين وهما "علم المعاجم" ويقابله بالإنجليزية Lexicology وعلم "صناعة المعاجم" ويقابله بالإنجليزية لاجنازية المعاجم وهذا حينما بالإنجليزية لابيانية المعاجم وهذا حينما تعرضنا إلى موضوعه ومنهجه وعلاقته بالعلوم المجاورة، ونكون بذلك قد وضحنا لبسا كبيرا كان يكتنف المعجمية، ولكي يكتمل هذا التوضيح، سنخوض في العنصر التالي في ما يتعلق بصناعة المعاجم لنجلي مباحث وعناصر وقضايا هذا العلم وهذا بتحديد ماهيته والتعريف بموضوعه وموقف اللغويين من هذا العلم وتاريخه.

27

⁽¹⁾ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص79.

1-1 التعريف بصناعة المعاجم:

يطلق المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي" على "صناعة المعجم" اسم "المُعجمية" بفتح الميم، ويعرفها بألها «مقاربة تسعى من خلال رؤى نظرية وتطبيقه إلى أن تتصور بنية أو بنى المعجم والتطبيق لها» (1)، ثم يعرفها في مكان آخر بقوله: «المُعْجَمية نعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية، أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التربوية والتلقينية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية» (2)، أما "حلمي خليل" فيطلق عليه "فن صناعة المعجم" أو "علم المعاجم التطبيقي"، ويرى بأنه يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره (3).

ويعرفه "على القاسمي" بقوله: «أما الصناعة المعجمية فتشتمل على خطوات أساسية خمس هي جمع المعلومات والحقائق واختيار المداخل وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي، وهذا النتاج النهائي هو المعجم أو القاموس»(4).

أما "محند الركيك" فيرى أن المصطلح الأقرب إلى Lexicographé هو قاموسية وهي أكثر دلالة ووضوحا من المصطلحات الأخرى، ويرى بأنه بخلاف علم المعاجم الذي يهتم بالجانب النظري المتعلق بقضايا المعجم تنصرف القاموسية Lexicographé إلى دراسة المحال التطبيقي للمعجم، فالقاموسية هي بمثابة تقنية وصناعة تسعى إلى إعداد القواميس، ويرى بأن القاموسية هي ذات مستويين نظري وتطبيقي، فالنظري يراد به الأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها

⁽¹⁾ المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص71.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص275.

⁽³⁾ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص13.

⁽⁴⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي ص13، وينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، على القاسمي، ص20.

عالم المعاجم للقاموسي، التي ينطلق منها هذا الأخير كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي، والتطبيقي المقصود به الصناعة أو التقنية التي ينهجها القاموسي لإعداد القواميس⁽¹⁾.

من التعريفات السابقة لعلم "صناعة المعجم"، يتضح لنا أن الباحثين يكادون يتفقون على مضمونه، وهم متساوون بشكل تقريبي في تحديد معالمه وحدوده وموضوعه، إذ يتفقون على ما يتعلق بتلك الأدوات، والإجراءات المؤدية إلى إنتاج المعاجم ولكن الباحثين السابقين يختلفون في تحديد المصطلح الذي يسمى به هذا العلم أو الفن أو المقاربة، فقد مرت بنا عدة مصطلحات لهذا العلم منها: صناعة المعجم، معجمية بفتح الميم، قاموسية⁽²⁾، وهم يختلفون كذلك في عدّها علما أو فنا أو مقاربة.

2)- موضوع صناعة المعجم:

رأينا أن "صناعة المعجم" يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسي يتمثل في الحصول على كل المعطيات والمعلومات التي يقدمها "علم المعاجم" Lexicologie من أجل استغلالها والاستفادة منها لإنجاز المعجم المراد حسب الهدف المسطر من هذا المعجم لأننا كما نعلم، فالمعاجم تختلف وتتنوع، وهي تصنف بحسب معايير مختلفة من أهمها "معيار الهدف" أي الهدف من هذا المعجم وعليه فإن هذه الإجراءات والعمليات تتمثل في (3):

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.

2- اختيار المداخل، 3- ترتيب المداخل وفق نظام معين، 4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل، 5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.

⁽¹⁾ المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص06.

⁽²⁾ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص14.

⁽³⁾ مصطلح "قاموسية" و"معجمية" من اقتراح عبد السلام المسدي في معجمه "قاموس اللسانيات"، الدار العربية للكتاب، 1984، وقد تبعه عدد من المعجميين المغاربة في هذه المصطلحات والمفاهيم، ينظر: المعجمية التفسيرية التأليفية، ص06.

:(Lexicography) بعلم صناعة المعاجم (Lexicology) بعلم علاقة علم المعاجم -(3

إنه لكي تتبلور لدينا معالم الحقيقية لـ "صناعة المعجم" فإنه ينبغي أن نميزه عن علم هو الصق به وهو علم المعاجم للعاجم"، فهناك من يخلط بينهما ويتصور أهما المعاجم هي من أكثر العلوم التباسا بـ "علم المعاجم"، فهناك من يخلط بينهما ويتصور أهما موضوع واحد أو علم واحد، والواضح أن "صناعة المعجم" هو تقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم وحيدة اللغة أو متعددة اللغات، وبما ينبغي لمؤلف هذه المعاجم أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل التي يتكون منها معجمه، والطريقة الواجب اتباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر التي يجمع منها مدونته، أي لائحة مداخل معجمه، والأمور الضرورية التي يجب توفرها في كل معجم، حتى يصبح ملبيا حاجة قارئه ميسرا له سبل الاستفادة منه، بأقل جهد وأسرع وأدق ما يكون من المعلومات (1). فموضوع "فن صناعة المعاجم" إذن هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية ما.

أما موضوع "علم المعاجم" كما رأينا، فهو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها وتطورها باختلاف العصور⁽²⁾، وموت بعض معانيها والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، والقوانين التي تخضع لها في مسارها، فليس من الصواب إذا أن نخلط بين "علم المعاجم"، و"فن صناعة المعاجم".

ولكن التمييز بين هذين العلمين المتجاورين لا يعني أنه ينفي العلاقة الوطيدة بين العلمين، فلا يمكن أن نتصور "صناعة المعاجم" بمعزل عن "علم المعاجم" لتكاملهما وتداخلهما أحيانا، فإذا كانت الأولى تمثل الممارسة التقنية والمنهج المتبع من قبل "صناعة المعجم" للعجم المراد فإن الثانية تمثل الإطار النظري والمرجعية المعرفية التي يوفرها المعجمي، من هذا

⁽¹⁾ قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلى الودغيري، ص04.

⁽²⁾ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، العددان 9 و10، سنتا 93 و94، تونس، ص29، وينظر كتابه: "مقدمة لنظرية المعجم"، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت-لبنان، 1997، ص8.

المنطلق يستحيل الحديث عن قيام "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلة عن نظرية معجمية كالترادف والتضاد والتشارك اللفظي، وقد لوحظ أن السبب المباشر في قصور وضعف أغلب المعاجم إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجمي (1)، ويدعم "ري" هذا الموقف حيث يقول: «إن وجود لسانيات تطبيقية في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظرية معجمية» (2).

إن الاستناد إلى إطار نظري مُمثّلا في علم المعاجم من شأنه أن يمنح صناعة المعجم لغة واصفة قادرة على وصف وتفسير قضايا معجمية ودلالية (الغامض الملتبس، المبهم، البوليسمي والأومونيمي، الجاز، وغيرها)، ووحدهما عالم المعاجم وعالم الدلالة القادران على حل مثل هذه المعضلات، أما صانع المعجم فدوره يقتصر على إعداد المعجم وأخذ المداخل المعجمية جاهزة وصالحة من عالم المعاجم⁽³⁾.

ولتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين "علم المعاجم" و"فن صناعة المعاجم" فإننا نجد في تفسير "ميلتشوك" ما يصف هذه العلاقة، حيث شبه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة (4)، فالفيزياء مثل علم المعاجم علم نظري يهتم بصياغة واستنباط القوانين العامة للحركة والطاقة والأجسام والجاذبية، بينما تمتم الهندسة التي شبهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانية وعملية لبناء العناصر وصناعة الطائرات، فانطلاقا من هذه الموازنة، يمكن أن نعد علم المعاجم في تصور "ميلتشوك" بمثابة نظرية توفر الأرضية المفاهيمية والأدوات الإجرائية لصناعة المعاجم التي تقوم بالتطبيق والتنفيذ، وكنتيجة نقول إن المعجم الذي أعد للقارئ العادي والباحث المتخصص هو في نهاية المطاف نتاج

Robert Léon Wagner, les vocabulaires français 1967, Vol /1 (1)

⁽A) Rey (1977) le lexique, p 93. (2)

⁽³⁾ المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص20.

Igor Mel'cuk et al (1995) p 25 (4)

تقاطع موضوعي بين الجانب النظري الممثل في "علم المعاجم"، والجانب التطبيقي الممثل في "صناعة المعاجم"، فــــ"الصناعة المعجمية" تعتمد على "علم المعاجم"، ولكنهما ليسا شيئا واحدا(1).

4)- موقف اللغويين من الصناعة المعجمية:

رغم تعدد وتنوع المدارس اللغوية ونظرياتها التي ظهرت في العصر الحديث إلا أنه يلاحظ ألها لم تؤثر في الحركة المعجمية إلا في نطاق محدود، ويعود ذلك إلى عدة أسباب وعوامل منها:

اختلاف كل من المعجمين واللغويين تجاه مجال الآخر، فمن جهة المعجميين؛ يلاحظ أنه على الرغم من إفادة المعجم من بعض إنجازات علم اللغة، إلا أن المعجمين لا يقتنعون بمكانة النظرية اللغوية في مجالهم، فيعدون دراسة المعجم من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات التي لم توفق تماما في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها وإلى مقارباتها ونظرياتها.

فيزعم المعجميون أن الصناعة المعجمية ليست علما بل هي فن لا يمكن أن يتقيد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث⁽³⁾، فيعدون المعجم «مجرد حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلا إلى اللسانيات، على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية»⁽⁴⁾.

أما عن أسباب هذه الفحوة التي خلقها المعجميون تجاه النظريات اللغوية، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية (5):

⁽¹⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص03.

⁽²⁾ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1986، ص169.

⁽³⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص05.

⁽⁴⁾ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، الحمزاوي، ص169.

⁽⁵⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص05.

- لم يعن مؤلفوا المعجمات قديما بالنظريات بقدر ما عنوا بالتطبيقات، أما في العصر الحديث فقد بقيت الحركة المعجمية يقودها الاقتناع والتقليد، وكانت في أغلب الأحيان مشروعات تجارية أكثر منها منجزات تربوية وأكاديمية، وتتوق أفضل المعاجم التجارية إلى تلبية رغبات القراء التقليدية، ولم يبذل المعجميون التجاريون جهودا مخلصة للإلمام بالنظريات اللغوية، وتطبيقها في معجماهم لأن ذلك يكلف ثمنا باهظا، ويستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى ألهم قد يجازفون بجهودهم نظرا للتناقض بين طرائق البحث اللغوي وطلبات القراء التقليدية.

- ويشعر المعجميون بوجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى، والتي ظهرت حديثا والتطبيقات المعجمية التي مازالت حتى الآن، تعتمد تقاليد قديمة العهد، وذلك على الرغم من إدراكهم أهمية الإطلاع على هذه النظريات الحديثة في علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية ووجهاتها المختلفة (1).

أما من جهة اللغويين وموقفهم من صناعة المعاجم، فقد أُهمِل المعجم في دراسات بعضهم نتيجة موقف بعض النظريات اللغوية منها، فالمدرسة البنيوية التي بدأها "سوسير" كان اهتمامها الكبير بالصوتيات مما أدى إلى إغفال المعجم (2)، أما المدرسة البلومفيلدية التي هيمنت على المسرح اللغوي في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، فكانت تنظر إلى المعجم على أنه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنه قائمة من الاستثناءات الأساسية (3)، فاستهانت بقضايا المعجم لألها وضعت على بساط البحث قضية المعنى التي هي قضية عويصة، فالمعنى بحسب رأي البنيوية من خصائص علم النفس والسلوك أو العلوم الوضعية، ولما كانت هذه المدرسة تدعو إلى الوصفية

⁽¹⁾ معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية-مصر، 1994، ص331.

⁽²⁾ المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، محلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، ج53، ص262.

⁽³⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، ص05، وينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص30.

وحسب، فإنها كانت ترى أن مسألة المعاني والمقابلات السمية أو الدلالية ليست من مشمولاتها ولا من اهتمام اللسانيات (1).

وهكذا مال البنيويون الأمريكيون المتأثرون بـــ"بلومفيلد" إلى تجاهل دراسة المعجم لأنه في نظرهم يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية، أو يبدو التسيب في تركيبتها على الأقل⁽²⁾.

وكذلك الحال عند التوزيعيين الذين عدّوا "الوضع" هو الذي يحدد المعنى ويعرّفه، ومن هنا يبدو لنا أن علم الدلالة مرفوض من حيث كونه أداة توصيلية لمعرفة بنى اللغة أولا، وطريقة تحليلها ثانيا، فيتبين أن المعاني ليست المرفوضة هنا، أو المنكرة بل إمكانية بناء التعليل على أساس معنوي وحسب، لأن المعنى لا يتسرب في عملية التحليل ولا يتدخل إلا بوصفها تقنية نتعرف بها على البيانات المثالية (3)، إلا أن "فيرث" البريطاني، وهو معاصر لبلومفيلد دعا إلى المعنى بشكل قلب الدراسة اللغوية، ويعدها نشاطا ذا معنى، وهكذا منذ أواخر الخمسينات ظهرت بعض الكتب الأمريكية التي تعطي حيزا بسيطا للدلالة، مثل محاولات "هيل" و "غليسون" و"هال"، وعلى الرغم من أن "فيرث" كان واحدا من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي، والمعنى، إلا أن هيمنة المدرسة الشكلية الأمريكية كانت تحول دون ظهور عمق التحليل النحوي وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند "فيرث" أو عند غيره (4).

ثم جاءت المدرسة التوليدية التي تزعمها "تشومسكي" فاهتمت أولا بالنحو وقضاياه، ثم خصصت عنايتها بقضية التعريف بالمعجم، مستفيدة بذلك من بعض أسس المنهج التحليلي، فركزته على ثلاثة عناصر: الصوتيات، والنحو، والدلالة (5)، فرأت أن دراسة هذه البنية تحتاج إلى

⁽¹⁾ المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، ج53، ص262.

⁽²⁾ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988، ص82.

⁽³⁾ مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، ط1، دمشق-سوريا، 1985، ص217.

⁽⁴⁾ العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية، -مصر، 1996، ص212.

⁽⁵⁾ المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج53، ص262.

فهم العلاقات داخلها، لا من حيث هي وظائف وأشكال على المستوى التركيبي، بل عدها علاقات تصورية وإدراكية، يؤدي العقل الإنساني دورا واضحا فيها، من حيث تقدير محذوفات لا تظهر على البنية السطحية (1).

وتعد نظرية الحقول الدلالية أكثر نظرية اهتمت بالمعجم، فقد ردت العمل المعجمي إلى مجال علم اللغة، لأنها أعطت مفردات اللغة شكلا تركيبيا يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، ووضعت المفردات في شكل تجمعي تركيبي ينفي عنها التسيب المزعوم⁽²⁾.

وهناك أسباب أخرى أدت إلى حدوث هذه الفجوة بين النظريات اللغوية والصناعة المعجمية، إذ يواجه المعجمي صعوبات إذا أراد التقيد بالمبادئ اللغوية، منها التغير السريع في المسرح اللغوي، حيث كانت تظهر في الحقبة نفسها مدارس لغوية عدة، كما أن بعض هذه المدارس كانت تتعرض للتعديل والتطور، وقد يستغرق المعجم سنوات عديدة ثم تنتهي ليكتشف في النهاية أن هذه النظرية التي طبقها أصبحت قديمة ومهملة قبل أن ينشر معجمه، إلى جانب اختلاف اللغويين فيما بينهم في المدرسة الفكرية الواحدة على كيفية معالجة المشكلة الواحدة (3).

5)- الاهتمام بالصناعة المعجمية عند الغربيين:

لقد ازداد اهتمام الغربيين بالصناعة المعجمية في العقود الأخيرة بشكل كبير، فخلال العقود الأخيرة، ارتفعت الأصوات لتطالب بإدماج علم الدلالة في النظرية اللغوية، وهذا ما أعطى الصناعة المعجمية دفعا جديدا، ويمكن تلخيص الاهتمام بالصناعة المعجمية من خلال المحطات التالية (4):

⁽¹⁾ العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، ص180.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009، ص30.

⁽³⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص06 وما بعدها.

⁽⁴⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص12-15، وينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص28-30.

1- ففي عام 1960م، عقدت جماعة من اللغويين والمعجميين مؤتمرا لهم في جامعة إنديانا لمناقشة المشكلات المختلفة المتعلقة بالصناعة المعجمية، وقد جمعت أبحاثهم التي ألقوها في المؤتمر ونشرت في كتاب استقبله المعجميون باهتمام كبير.

2- أثار ظهور قاموس "ويبستر" الدولي الثالث لسنة 1961 عاصفة من النقد والتعليق اشترك فيها عدد كبير من اللغويين والمعجميين والمربين والصحفيين، وانقسم هؤلاء بين مؤيد للاتجاه الوصفي الذي تبناه ذلك المعجم ومعارض له ويشتمل الكتاب الذي ألّفه "سلد" و "أبيت" بعنوان "المعجمات وذلك المعجم" على اثنين وستين مقالة نقدية ظهرت حول المعجم المذكور في الفترة الواقعة بين سنتي 1961 و1962.

5- في عام 1963 نشر "كاتس" و"فودور" نظريتهما في "علم الدلالة" وطالبا بأن تُؤلَّف المعجمات على هدي مبادئ نظريتهما، وقد أثَّرت نظريتهما هذه في تفكير عدد من علماء اللغة المبرزين بمن فيهم "تشومسكي" زعيم المدرسة التوليدية التحويلية وقد أثار الجدل الذي دار بين "كاتس" و"فودور" من جهة ومناوئيهما من جهة أخرى بظهور نظريات جديدة في علم الدلالة مثل نظرية "فاين رايش" التي تضمنتها مقالة "استطلاعات في نظرية المعنى" وفي أثناء ذلك توالت الاقتراحات الخاصة بطرائق البحث المعجمية الحديثة التي أطلقها علماء اللغة مشهورون من أمثال "جارلس فلمور" و"جيمس مكولي".

4- لقد لقيت الصناعة المعجمية رواجا واهتماما ليس من لدن اللغويين فحسب، بل من المؤسسات التربوية أيضا، ففي سنة 1966، قام أحد مدرسي اللغة الإنجليزية بالإشراف على مشروع سماه معجميون في أسبوع تعلم فيه طلاب السنة الثانية الإعدادية المهارات المعقدة الخاصة بصناعة المعجمات، وذلك عن طريق تصنيفهم معجم المفردات العالمية، إن هذا المشروع وغيره هو مجرد مثال على ما يجري في المدارس الحديثة من اهتمام بالصناعة المعجمية.

6- وفي سنة 1968، دعا "جيمس سلد" إلى تشكيل "اللجنة المعجمية" في الجمعية اللغوية الحديثة، وتتطلع هذه اللجنة الآن بإمكانية تحقيق اقتراح "سلد" الداعي إلى تأسيس مركزين معجمين أحدهما في إنجلترا والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإنتاج معجمات قائمة على أسس لغوية.

7- وبحلول عام 1969 أصبح للصناعة المعجمية خطوة عند اللغويين لدرجة أن رئيس الجمعية اللغوية الأمريكية آنذاك "أرجبلود أ. هل"، وقف خطاب الرئاسة على بحث بعض مشكلات الصناعة المعجمية محاولا الخروج بحلول منهجية ثابتة.

8- وفي سنة 1970، عقدت اللجنة المعجمية التابعة للجمعية اللغوية الحديثة والجمعية اللغوية الأمريكية مؤتمرا حول الصناعة المعجمية في ولاية "أوهايو" نوقشت فيه مشكلات هذه الصناعة واقترحت لها حلولا مبنية على أسس البحث العلمي.

9- عقد في نيويورك سنة 1972 مؤتمر دولي حول صناعة المعجمات الإنجليزية تبنته أكاديمية العلوم النيويوركية، والجمعية اللغوية الحديثة، ومركز العلوم التطبيقية، وحضره أشهر علماء اللغة في البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل "بولنجر"، و"كليسن"، و"هالدي"، و"هوكن"، و"هل"، و"جوز"، و"كوارت"، و"ماكنتوش"، و"بايك"، و"سلد"، وآخرين...(1).

إن كل هذه المحطات والإنجازات والتطورات للصناعة المعجمية، لدليل على أن الصناعة المعجمية بدأت تلقى القبول والاهتمام زمنا بعد زمن، وهي بحاجة إلى تطبيق نتائج علم اللغة وعلم الدلالة، لتكون المعاجم أكثر فائدة وأكثر إيضاحا للمعاني.

6) - معالجة المعنى ومشكلاته في الصناعة المعجمية:

لا يمكن أن نتحدث عن مشكلة المعنى ومعالجته في المعاجم، دون أن نشير إلى أن النص المعجمي الذي هو أهم مكونات وأقسام المعجم، هو المحك الذي تقاس به قدرة المعجم على أداء

⁽¹⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص14-15.

وظائفه المعرفية والتعليمية والتربوية والثقافية والحضارية وعلى التوفيق بين مضمون عدة نظريات وما لها من تطبيقات.

فالنص المعجمي هو أهم عنصر من عناصر المعجم لأنه متصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه، ويتكون من تعريفات تعتبر أساس النص المعجمي المكتمل الذي يستوجب طرقا عديدة ومتنوعة من التعريفات بمعانيها لتقديم أكبر ما يمكن من المعلومات عن المدخل المراد شرحه (1).

ويعد المعنى المعجمي أهم مطلب لمستعمل المعجم، فهو يحتل المركز الأول في معظم الدراسات في الصناعة المعجمية، والمعنى المعجمي من أصعب الأمور تناولا في الصناعة المعجمية، فبعد أن يجمع صانع المعجم مادته ويختار منها ما يشاء من ألفاظ ليستعملها كمداخل بحسب الغرض والهدف من إنشائه لمعجمه، يأتي العمل الصعب المتمثل في شرح هذه المداخل، وهي ألفاظ يختلف معناها بين شارح وآخر، فهناك بعض الألفاظ يكون من السهل إدراك ما تشير إليه مثل الألفاظ الدالة على الأشياء المادية مثل الأشجار والنباتات والحيوان والطعام والأثاث وغيرها، ومع ذلك نجد بعض الأشياء تسمى بأسماء مختلفة داخل اللغة الواحدة في بيئة لغوية واحدة، ولكن بصورة عامة فهي أشياء من السهل التعرف عليها، أما ألفاظ مثل الحق والخير والجمال والسلام والحرية والعدل وغيرها من الأشياء المعنوية فكلها تدل على أفكار أو مشاعر أو مفاهيم من دلالات الصعب تحديد معناها المعجمي، كما لا يمكن حصر ما تثيره في الذهن أو تتلاءم معه من دلالات ذات أبعاد كثيرة (2).

فعلى الرغم من أن المعجم من الناحية النظرية الخالصة يعد أفضل المصادر التي تحدد المعنى، إلا أنه قد تتسبب في غموض للمعنى للكثير من الألفاظ بالرغم من شرحها في المعجم، ولذلك لا يعول الكثيرون على المعنى المعجمي أي معنى الكلمة الوارد في المعجم، بل يعتمدون في تحديد معنى

⁽¹⁾ المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص377-378.

⁽²⁾ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص79-80.

الألفاظ على طرق أخرى جاء بها علم اللغة الحديث، ومن أهم هذه الطرق هي الاعتماد على السياق، وهو موضوع لأحدث النظرية في دراسة المعنى، وهي النظرية السياقية بأنواعها المحتلفة، الاجتماعية والثقافية واللغوية⁽¹⁾.

لأجل هذا كان لزاما على صانعي المعاجم أن يراعوا المعنى المعجمي أيما مراعاة وهذا حتى يكون الشرح دقيقا وموفيا حق الإيفاء بمعنى الألفاظ المراد شرحها، وأحسن أسلوب اتبع في ذلك هو تنويع طرق الشرح، فالنص المعجمي المثالي الذي يعكس صورة المعجم المثالي هو الذي يتضمن طرقا مختلفة للشرح.

وقد تعددت طرق الشرح وتنوعت مع تطور صناعة المعاجم، ومع ظهور مختلف النظريات في دراسة المعنى التي أفرزها علم اللغة الحديث، ومن أهم طرق الشرح ما يلي:

1- التعريف المنطقي: ويعد أهم أنواع التعريف وأكثرها شيوعا، وهو تعريف حارج عن اللغة، يعتمد المنطق، فيصف مضمون الشيء المراد شرحه من دون تعريفه لغويا⁽²⁾، وتحدد هذه الطريقة المعنى وتوضحه ببيان خصائص الشيء المعرف أو يوضع تعريفا له.

ويكون بذكر جنس الشيء المعرف وتميزه عن غيره من الأشياء الأخرى الداخلة في جنسه (3)، وهذا بذكر فصله النوعي أو خاصته، فالجنس لتحديد الماهية، والفصل أو الخاصة لتميزه في نفيه الأنواع الداخلة تحت جنسه (4).

⁽¹⁾ ينظر: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، ط1، 1966، ص94-95.

⁽²⁾ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص160.

⁽³⁾ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص140.

⁽⁴⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص121.

ومثال ذلك تعريف المعجم الوسيط لـ "الأرْطَاةِ" بقوله: «"الأرْطَاةُ": واحِدَة الأرْطَى، نَبَاتٌ شُجَيْرِيٌ مِنْ الفَصِيلَةِ البَطَاطِيَةِ، يُثَبَّتُ فِي الرَّمْلِ، ويَخْرُجُ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ كالعِصِيِّ، وَرَقُهُ دَقِيقٌ، وتَمَرُّهُ كالعُنَّابِ»(1).

ويدخل تحت هذا النوع أنواع عدة مختلفة، وقد تطورت هذه الأنواع مع ظهور نظرية الحقول الدلالية والنظرية التحليلية، إذ تقوم فكرة العناصر التكوينية على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزية، التي من المفترض ألا تتجمع في كلمة أخرى سواء الكلمة المشروحة، وإلا كان اللفظان مترادفين، وتفيد هذه النظرية في تحليل المترادفات والمشترك اللفظي حيث تكمن هذه النظرية صانع المعجم أن عدد العناصر التي سيتضمنها تعريفه للفظ، والتي تميز من غيره من الكلمات الواردة معه في المجال نفسه، مثال ذلك للتمييز بين مقاعد الجلوس في العربية (مقعد، كرسي، دكة، أريكة، كنبة...) يمكن التفريق بينها من خلال الملامح التي تميز نوعا من آخر، من حيث الشكل أو الوظيفة، أو صفات أخرى (2).

كما قامت المقاربة السيمية (Semic) على أساس دراسة المدلول أو المعنى لجموعة من المداخل التي تنتسب إلى حقل دلالي واحد، وهي تعتمد تحليل الخصائص المميزة الجاري العمل بحا في علم الأصوات الوظائفي، من ذلك ألها تحدد كل عنصر من عناصر المجموعة المختارة بوجود (X) أو بانعدام (-) فتتحدد بذلك الخصائص المميزة، ولا شك أن هذه المقاربة وصفية في حد ذاتها، حتى يمكن لها أن توفر مميزات الحقول الدلالية كلها بغية وصف المعجم ومادته وصفا جديدا، إلا أن هذه المقاربة لا تستغين عن المقاربة التوزيعية التي تزودها التضمينات الخاصة بالنظام السياقي حتى تستكمل خصائص الحقل ومداخله(3).

⁽¹⁾ المعجم الوسيط، مادة "أرط"، ص14، العمود رقم2.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص126 وما بعدها.

⁽³⁾ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص 174، 176.

2- التعريف الاشتمالي (Hyponymy): يعد التعريف الاشتمالي من أهم العلاقات داخل الحقل المعجمي، ويضم علاقة الاشتمال أو التضمين وعلاقة الكل بالجزء، وهذا يقتضي إيجاد الكلمة الغطاء أو اللفظ الأعم⁽¹⁾.

والتعريف الاشتمالي يكون بذكر أفراد الحقل، ويتم عن طريق تقديم قائمة تحوي كل التصورات التي تقع تحت اللفظ المشروح، مثل تعريف المركبة الآلية بذكر أفرادها (السيارة، حافلة، شاحنة وغيرها)، ويستعمل بكثرة في معجمات المصطلحات، والمعجمات الفنية، ويلجأ إلى هذا النوع من التعريف عادة في المجالات القربي المختلفة، وكذلك في المجموعات الصغيرة مثل أيام الأسبوع وألفاظ القياس والكيل ودرجات الحرارة⁽²⁾.

وإن مثل هذا التعريف يكون سهلا إذا كان الشيء فردا واحدا أو أفرادا يمكن حصرها، ولكن يصعب تطبيقه، أو يستعمل في الشيء الذي تتعدد أفراده وتتنوع مثل التوابل والحيوانات المفترسة، كما يعد أمرا صعبا حين يشتهر اسم الفرد أو يرتبط بصفة أو حادثة معينة مثل (تشومسكية، الحاتمية، المكارثية) أو كلمات مثل (ووترجيت، المرأة الحديدية) التي يتوقف فهمها على معرفة المكان أو الحدث الذي يشير إليه اللفظ، ومشكلة النوع الأخير أن دلالته غير مستقرة، وقد يختفى بانتهاء الحدث (6).

3- التعريف الإسمي: ويتضمن مجموعة من طرق الشرح التقليدية المعتمدة في معظم المعاجم العربية والغربية، قديمها وحديثها، وأشهر هذه الطرق التعريف بالمرادف وبالضد والتعريف بالتخصيص وبالعبارة وغيرها (⁴⁾.

⁽¹⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص146.

⁽²⁾ نفسه، ص127.

⁽³⁾ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص140.

⁽⁴⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق-سوريا، 1999، ص105، وما بعدها.

وقد تباينت المواقف تجاه الشرح بالمرادف في المعجمات فعد معظمهم هذا النوع من عيوب الشرح، ولا سيما عند اتباع نظريات الحقول الدلالية والتحليلية والتوزيعية والسياقية بدعوى عدم وجود الترادف الكامل التطابق وأنه لابد أن تكون هناك فروق دقيقة بين معاني الكلمات المترادفة لا يصح معها أن تحل الواحدة منها محل الأخرى في سياق واحد⁽¹⁾.

كما أنها تعزل اللفظة عن سياقها وتقدمها جثة هامدة، إلى جانب عيوب أخرى منها أنها تخدم غرض الفهم وحده، ولا تصلح لغرض الاستعمال، وقد حُذر من استخدام هذه الطريقة عندما تكون الألفاظ من نوع المشترك اللفظي، ومختلفة عن أحتها في درجة الاستعمال، أو يكون في معناها التضمين⁽²⁾.

ولهذا فقد دعا بعضهم إلى ضرورة الإشارة إلى الفارق الدلالي الدقيق بين اللفظتين أو الألفاظ المتقاربة المعنى عن طريق تعبير سياق مختصر أو تركيب موجز يذكر مع التعريف، وبذلك يكون القارئ قد فهم الكلمة المفسرة، واطلع على كلمة أحرى لها معنى متشابه أو قريب منها⁽³⁾، بينما تحفيظ آخرون تجاه طريقة الشرح بالمرادف، واقترح أن يقلل التفسير بها ما أمكن، وإذا حدث وأن فسربه، اختير لذلك المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا⁽⁴⁾.

وهناك من رأى أن هذه الطريقة تصلح في حالات كثيرة منها: المعجمات الموجزة، والمعجمات المدرسية، وفي معجمات المصطلحات، وعند شرح اللفظة المعربة بنظيرتها العربية، وفي المعجمات الثنائية اللغة، في حالة تزويد القارئ بلفظة مقاربة أو مشابحة مع ضرورة ذكر الفرق⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، المجمع الثقافي، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص236.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص141.

⁽³⁾ المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، ص238.

⁽⁴⁾ المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط2، القاهرة-مصر، 1968، 771/2.

⁽⁵⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص142.

ومن الشروح التقليدية أيضا الشرح بالأضداد الذي عده بعضهم نوعا من الشرح بالمرادف أو المقارب، لأن وجود علاقة التقابل بين اللفظين يجعل من السهل ورود أحد اللفظين في الذهن، ولعل هذا هو السر في عد البعض من اللغويين المترادفات والأضداد "نوعا من المحموعات الدلالية المعجمية"، أو تنوعا في الحقول الدلالية، لأن اللفظين المتقابلين في المعنى قد تحملان قدرا مشتركا من الصفة مما يجعلهما مترادفين ومتضادين في الوقت نفسه.

4- الشرح بالشاهد: كانت الشواهد تمثل دائما عنصرا من عناصر المعجم قديما وحديثا وذلك لإيضاح المعنى وشرحه خاصة، وقد اختلف مفهوم الشاهد وتقديمه أو شرحه على مر العصور.

وإذا أردنا أن نوضح هذه المسألة في الصناعة المعجمية العربية، فإنها كانت محط اهتمام ودراسة من لدن الباحثين في الشأن المعجمي، فعن مصادر هذه الشواهد يلاحظ أن العرب قد أخذوا الشواهد من كتابات العصر الذهبي للغة، أي شواهد عصر الاحتجاج، حيث كانت اللغة نقية برأيهم، وهذا لعدة عوامل وأسباب أهمها سلامة كلام العرب من اللحن وسلامته من العجمة.

ونجد الشاهد في النص المعجمي يتنازعه رأيان متناقضان، رأي معياري ورأي وصفي، فالاتجاه المعياري يركز على مرحلة معينة ونوع معين من النصوص في الاستشهادات وهو متشدد في الأخذ بالشاهد من أي مصدر وفي مستويات اللغة المختلفة (1)، أما الاتجاه الوصفي الذي يدعو إلى ضرورة اقتباس معظم الشواهد من الكتّاب المعاصرين بصرف النظر عن خلود نتاجهم الأدبي أو جودته فبرأيهم أن المعجمي هو مشرّع وليس مؤرخا(2).

5- الشرح بالصورة: إن الدعوة إلى توضيح بعض الألفاظ بالصورة في المعجم دعوة قديمة أخذت على المعاجم الأوروبية، وقد استعملت الشواهد الصورية أول مرة في عام (1857)، حين أصدر

⁽¹⁾ ينظر: حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق-سوريا، 1954، ص49.

⁽²⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص143.

"جون أموس كومينوس" كتابه الثنائي اللغة "العالم مصورا" أما على صعيد المعجم فأول من استخدمه هو الفرنسي "فوربيير" $(1868)^{(2)}$ ، ثم زاد الاهتمام بالشواهد الصورية مع تطور وسائل الطباعة والتصوير، حتى غدا من أساسيات و سائل التأليف المعجمي.

ويلعب الرسم أو الصورة دور اللفظة المرادفة في الشرح أو التعريف بالمرادف بالنسبة إلى اللفظ العام، وللصور مزايا عدة مما ألها أكثر وصفية من العبارة وأكثر توفيرا للمساحة من التعريف اللغوي أحيانا، وهي تستطيع أن تميز بين الأشكال المتعددة للنوع نفسه مما تقوم به العبارة، كما ألها ذات مظهر نفسي وتربوي⁽³⁾.

وفي الصناعة المعجمية العربية يعد "المنجد" أول معجم عربي استخدم الصور والرسوم التوضيحية $^{(4)}$ ، ثم استعان بها معجمات أخرى، مثل "متن اللغة" $^{(5)}$ ، و"المعجم الكبير" $^{(8)}$ ، وغيرها.

⁽¹⁾ ينظر: المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، ص245.

⁽²⁾ ينظر: المعجم العربي، قاسم رياض، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1987، ص256.

⁽³⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص148-149.

⁽⁴⁾ ينظر: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت-لبنان، دت.

⁽⁵⁾ ينظر: متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، دط، بيروت-لبنان، 1958.

⁽⁶⁾ ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة-مصر، 2004.

⁽⁷⁾ ينظر: الرائد، جبران مسعود، دار العلم للملايين، ط7، بيروت-لبنان، 1992.

⁽⁸⁾ ينظر: المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بمصر، طبع مؤسسة روزاليوسف، ط1، القاهرة-مصر، 1992.



الفصل الأول: حجم المدونة المعجمية لــــ"ابن جني":

لقد ألَّف "ابن جني" (1) العشرات (2) من المؤلفات في علوم اللغة العربية، ولقد كان في مصنفاته مولعا بوصف وتعليل بناء الألفاظ وتحديد دلالتها، بشكل يفيد المعجمية العربية، وإن الألفاظ التي تعرّض لها "ابن جني" في كتبه بالدرس من حيث المبنى والمعنى تستعصي على الإحصاء والحصر، ولا يكاد يخلو كتاب من مصنفاته من قضايا المعجمية.

ويمكن أن نصنف مؤلفات "ابن جني" التي تتوفر على مادة معجمية صالحة للدراسة بثلاثة أنواع من التأليف؛ كتب مخصصة لألفاظ محددة، وهي عبارة عن رسائل معجمية، تتمثل في كتاب "الألفاظ المهموزة"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقتضب"، وكتب لشرح أشعار بعض

^{(1) &}quot;ابن جني" هو "عثمان بن جني"، وكنيته أبو الفتح، وينسب إلى "الموصل" مكان ولادته ونشأته، فيقال له "الموصلي"، وقد ولد ابن جني قبل الثلاثين والثلاثمائة، ولا تحدد سنة بذاتها، ولم تذكر المصادر التي بين أيدينا عن أسرة "ابن جني" إلا القليل، فأبوه "جني" كان عبدا روميا لـــ"سليمان بن فهد الأزدي الموصلي"، وقد خلف "ابن جني" ثلاثة من الأولاد هم "عال" و "علاء" و "علي"، وقد تتلمذوا على أبيهم جميعا وأخذوا عنه، ومن أبرز شيوخه على الإطلاق "أبو علي الفارسي" (377هـــ)، وقد كان ذا أثر شديد في ثقافة وعلم "ابن جني" خاصة منها الصرفية، وقد كان "ابن جني" معتزليا هو وشيخه "أبو علي الفارسي"، حيث كانا يحكمان العقل حتى في باب اللغة والنحو، وكانا مولعين بالقياس، وقد أورد "محمد علي النجار" و"عبده الراجحي" و"محمد خضر" أمثلة كثيرة من كتب "ابن جني" تؤيد مسألة اعتزال "ابن جني"، أما مذهبه النجار" وعبده كان بصريا كشيخه "أبي علي الفارسي"، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، وقد توفي "ابن جني" سنة 392 هــ ببغداد، حسب ما ذهب إليه أكثر المؤرخين.

ونجد ترجمة "ابن جين" في المصادر والمراجع التالية: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 311/11، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، ص244، ويتيمة الدهر للثعالبي، 137/1، الأعلام للزركلي، 204/4، معجم الأدباء لياقوت الحموي ص355-1601، وطبقات النحاة واللغويين، ص397-398، والمنتظم للجوزي، 220/7، وإنباه الرواة للقفطي، 235/2، وبغية الوعاة للسيوطي، 132/2، والفهرست لابن النديم، 95/2، تاريخ العلماء النحويين، ص24-25، والكامل في التاريخ، وغية الوسلام لأحمد أمين، 22/4، ومقدمة تحقيق كتاب الخصائص لمحمد علي النجار، وفقه اللغة في الكتب العربية لعبده الراحجي، ص189-190، وفقه اللغة لمحمد الخضر، ص56.

⁽²⁾ تبلغ عدد مؤلفات "ابن جني" حوالي 74 مؤلفا بين كتاب ورسالة، وقد تتبعها الباحث "غنيم بن غانم الينبعاوي" في كتابه "أضواء على أثار ابن جني في اللغة"، نشر جامعة أم القرى، الآثار المخطوطة، مكة المكرمة، 1419هـ، وهذه المؤلفات منها المطبوع والمخطوط والمفقود.

الشعراء وتفسير مشكلاتها، وتتمثل في: كتاب "تفسير الأرجوزة"، و"التمام"، و"التنبيه"، و"الفسر"، وكتب صرفية ولغوية عامة، وهي: كتاب "التصريف الملوكي"، و"الخاطريات"، و"الخصائص"، و"سر الصناعة"، و"المبهج"، و"المحتسب"، وكتاب "المنصف".

وفيما يلي محاولة لوصف مدونة (1) "ابن جني" المعجمية، وتحديد حجمها بالتعرض إلى قضايا الألفاظ في أهم المصنفات المذكورة سابقا:

أولا): الرسائل المعجمية:

$^{(2)}$ كتاب "ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود $^{(2)}$:

1/- عرض الكتاب: ذكره "ابن جني" في إجازته (3) بهذا الاسم، وكذلك ذكره "ابن النديم" (4)، ويبدأ "ابن جني" كتابه هذا بذكر أهمية الكتاب وبيان منهجه الذي سار عليه، فقال: «هذه ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال، يحتاج إليها الكاتب، ويفتقر إلى معرفتها، نظّمناها على سياق حروف المعجم احتياطا وتقريبا، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا...» (5).

^{(1) &}quot;المدونة": لقد سبق وأن تحدثنا عن مفهوم "المدونة" في مدخل هذا الرسالة، ويجدر بنا أن ندرج هنا، زيادة في البيان والتوضيح، قول "محمد رشاد الحمزاوي": «المدونة في مفهوم اللسانيات الوصفية الحديثة هي مجموعة معينة من النصوص المكتوبة أو المقولة، أو مجموعة من المراجع المختارة، تؤخذ سندا لوضع أسس لغة ما أو معجم أو مؤلف في موضوع من المواضيع، وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانا ومكانا وميدانا»، (من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، هامش صفحة 139).

⁽²⁾ ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ابن حني، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الباقي الخزرجي، دار الشهاب، دط، باتنة-الجزائر، دت.

⁽³⁾ ينظر: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط₁، بيروت-لبنان، 1993، ص1597-1599.

⁽⁴⁾ ينظر: الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، تحقيق رضا تجدد، دط، دت، 95/2.

⁽⁵⁾ ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ابن جني، ص44.

2/- الأهمية المعجمية للكتاب: وهذه الرسائل من هذا النوع، هي بمثابة مسارد لنوع من المفردات في اللغة التي لها خصائص معينة، ولأن هذه المفردات لها بناء خاص ويعتورها التغيير والتبديل، وتخفى حقائقها على كثير من الناس، رأى "ابن جني" أن يجمعها في رسالة مرتبا إياها على حروف المعجم كما كان يفعل صانعوا المعاجم.

وقد بيَّن "حسين نصار" الفرق بين كتاب "ابن جني" هذا وكتاب سابقه، "أبو زيد الأنصاري" فقال: «وكتاب ابن جني أشد اختصارا من كتاب أبي زيد كتاب الهمز، فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيرا سريعا، وكان أحيانا يأتي ببعض المشتقات القليلة من اللفظ»(1).

وقد توحى "ابن جيني" الاختصار الشديد كما هو الحال في بعض رسائله الأخرى، ونلمس هذا الاختصار في أنه لم يتجاوز في بعض الكلمات التي رتبها على حروف المعجم كلمتين فقط كقوله في حرف "التاء": «تَنَأْتُ بالبَلَدِ، أي: أَقَمْتُ، واتَكَأْتُ عَلَى الوِسَادَةِ، وأَتُكَأْتُ زَيْدًا» (2).

وقد كان يفسر الألفاظ تفسيرا موجزا، فمن ذلك مما ورد في حرف النون: «نَبَّأْتُ بِالْأَمْرِ؛ خَبَّرْتُ بِهِ، واسْتَنْبَأْتُ زَيْدًا، وَتَنَبَّأْتُ أَنَا: تَخَبَّرْتُ، وَأَنْبَأْتُ الرَجُلَ: أَخْبَرْتُهُ...وَنَتَأْت الطَّمْرِ؛ خَبَّرْتُ بِهِ، واسْتَنْبَأْتُ زَيْدًا، وَتَنَبَّأْتُ أَنَا: تَخَبَّرْتُ، وَأَنْبَأْتُ الرَجُلَ: أَخْبَرْتُهُ...ونَتَأْت الطَّرْحَةُ: وَرَمَتْ، وَنَجَأْتُ الرَّجُلَ بِعَيْنِي أَي أَصَبْتُهُ...»(3).

وقد بلغ عدد الألفاظ المهموزة في هذه الرسالة نحو ثمانين لفظة، إلا أنه قد خلت بعض الحروف المعجم من ذكر الكلمات المهموزة بسبب الإهمال كحرف الألف والغين.

48

⁽¹⁾ المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، 121/1.

⁽²⁾ ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ص46.

⁽³⁾ نفسه، ص69–70.

فهذا النوع من الرسائل مهم في علم المعاجم، إذ أنه يشتغل بمجموعة من المفردات التي لها خصائص محددة في اللغة، مما حدا بــ"ابن جني"، كما فعل غيره (1)، لجمعها في رسالة، ثم قام بشرح غريبها شرحا بسيطا ليفي بالغرض فقط، ولا شك فإن هذه الألفاظ كان لها حضور عند أصحاب المعاجم، ولقيت اهتماما من طرفهم، فقد خصص "ابن دريد" بابا للألفاظ المهموزة في كتابه "الجمهرة"، والعمل نفسه اضطلع به "ابن سِيدَه" في كتابيه "المخصص" و"المحكم".

2)- كتاب "المذكر والمؤنث"⁽²⁾:

1/- **عرض الكتاب**: هذا الكتاب لم يذكره "ابن جني" في إجازته، ولا في آثاره التي وصلت إلينا، وقد ذكره "ابن النديم" في "الفهرست"⁽³⁾، و"ياقوت الحموي" في "معجم الأدباء"⁽⁴⁾، و"أبو البركات الأنباري" في "نزهة الألباء"⁽⁵⁾، و"السيوطي" في "بغية الوعاة"⁽⁶⁾.

ويعرض "ابن جيني" في كتابه هذا كذلك لمسألة لغوية تتعلق ببنية نوعين من الألفاظ العربية وهما "المذكر" و"المؤنث" والأحكام المتعلقة بهما، وكان يشرح الألفاظ الغريبة أحيانا، ويبلغ عدد ماذكره "ابن جيني" من الألفاظ في هذا الكتاب نحو ثلاثمائة لفظة.

⁽¹⁾ ألَّف في الهمز قبل "ابن جني": عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(127هـ)، وقطرب(206هـ)، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري(215هـ)، وابن قتيبة(276هـ)، وابن قتيبة(276هـ)، وابن دريد(321هـ)، وابن السكيت(346هـ)، وابن قتيبة(276هـ)، وابن دريد(321هـ)، واسماعيل القمِّي. (ينظر: المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، 117/1-121).

⁽²⁾ المذكر والمؤنث، ابن حنى، تحقيق طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، ط1، حدة-السعودية، 1985.

⁽³⁾ ينظر: الفهرست، ص128.

⁽⁴⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1600.

⁽⁵⁾ ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الزرقاء-الأردن، 1985، ص244.

⁽⁶⁾ ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، حلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، بيروت-لبنان، 1979، 132/2.

فقد جاء في أول الكتاب بعد "البسملة": المؤنث الذي يجوز تذكيره عن "ابن جني": «العَيْنُ، والأُذُنُ، والكَبِدُ، الكَرِشُ...» (1)، ثم تطرق إلى المذكر الذي لا يجوز تأنيثه ومنه: «الأَشَاجِعُ، البَطْنُ، الضُّحَى، الأَلْفُ مِنَ العَدَدِ، والنَّعَمُ، النَابُ مِنَ الأَسْنَانِ، الضِّرْسُ ...» (2).

ثم ذكر "ابن جني" الأسماء المذكرة والمؤتّنة مرتبة على حروف المعجم، ففي باب الهمزة، قال: «"الأَضْحَى" مُؤَنَّتُهُ، وَيَجُوزُ التَّذْكِيرُ، يَذْهَبُ بِهَا إِلَى اليَوْمِ، الأَلْفُ مِنَ العَدَدِ مُذَكّرٌ فَإِنْ أُنّتَ فَإِنَّهَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَى الدَّرَاهِم، الإِبْطُ: يُذَكّرُ وَيُؤَنَّتَ، وتَذْكِيرُهُ الوَجْهُ، الإِبْهَامُ مُؤَنَّتُ، وتَذْكِيرُهُ لُغَةٌ لِبَنِي أَسَدٍ...»(3).

وقد ختم "ابن جني" كتابه بكلام عن "تصغير المؤنث" جاء في أوله: «وَكُلُّ اِسْمٍ مُؤَنَّتُ هُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ تَصْغِيرُهُ بِالهَاءِ نحو: قِدْرُ وقُدَيْرَةٌ، ودَارٌ ودُوَيْرَةُ، إلا أَحْرُفًا شَذَّتْ وَهِيَ: هُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ تَصْغِيرُهُ بِالهَاءِ نحو: قِدْرٌ وقُدَيْرَةٌ، ودَارٌ ودُوَيْرَةُ، إلا أَحْرُفًا شَذَّتْ وَهِيَ: قَوْسٌ، وذَوْدُ، وحَرْبُ، وعُرْسُ لأَنَّهَا كُثْرَتْ فِي كَلامِهِمْ، فَاسْتَخَفُّوا بِطَرْحِ الهَاءِ مِنَ التَصْغِيرِ» (4).

والكتاب هو متن مختصر خلا من الشواهد وذكر العلماء، وهذا بسبب منهجه في الاختصار، وقد أشار "ابن جني" إلى شيخه "أبو علي" مرة واحدة بقوله: «"البَازُ": مُذَكَّرٌ، ويُقَالُ: بَأْزُ وبَازُ، أَخْبَرَنِي أَبُو عَلِي إَنَّهُ يُقَالُ: بَازُ وجَمْعُهُ: "بَوَازُ" و"بُزَاةٌ" و"بُأْزُ" وتَلاثَةُ أَبُوازٍ، فَإِذَا كَثُرَتْ فَهِيَ البِيزَانُ» (5).

⁽¹⁾ المذكر والمؤنث، ابن جني، ص45.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص50.

⁽³⁾ نفسه، ص55–56.

⁽⁴⁾ نفسه، ص98.

⁽⁵⁾ نفسه، ص58.

2/- الأهمية المعجمية للكتاب: كتاب المذكر والمؤنث هو بمثابة معجم متخصص لنوع من الألفاظ العربية مرتبة على حروف المعجم، حيث إن الاهتمام بنوع من الألفاظ كان مما يشتغل به علماء اللغة الأوائل وهي من مواضيع المعجمية اليوم، لأنها حصر لنوع من الألفاظ في اللغة مما يفيد في ضبطها وتحديد معناها.

$^{(1)}$: عتاب "المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين $^{(1)}$:

1/- عرض الكتاب: ذكره "ابن حني" في إحازته بقوله: «كتابي في اسم المفعول المعتل العين، من الثلاثي على إعرابه في معناه، وهو المقتضب» (2)، وقد ورد هذا الكتاب كذلك في "إنباه الرواة" (3) للقِفطي (624هـ).

2/- الأهمية المعجمية للكتاب: وكتاب "المقتضب" هو معجم تصريفي متخصص في نوع من الألفاظ، وقد جاء مختصرا، حيث بدأه "ابن جين" بقوله: «هذه جملة من القول في "اسم المفعول" من الثلاثي المعتل العين، وإنما ذلك فيما كان منه معتادا، مألوفا، أو مقاربا له، لا ما كان وحشيا مجتنبا» (4)، وقد تجنب "ابن جين" الإطالة في هذا الكتاب، وذهب إلى الإقلال من شواهده معللا ذلك بقوله: «دعانا إلى إقلال شواهده، وترك التصرف في أنحائه واشتقاقه، كراهة الملل والسآمة» (5).

⁽¹⁾ المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ابن حني، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة-مصر، 2006.

⁽²⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

⁽³⁾ ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القِفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة-مصر، 1986، 337/2.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المقتضب، ص93.

⁽⁵⁾ نفسه، ص224.

وقد رتب "ابن جني" ما ورد من اسم المفعول، من الفعل الثلاثي المعتل العين على الحروف ليسهل ذلك على طالبها، قال: «ونحن نسوق هذه الحروف على تأليف حروف الإعجام ليقرب أمرها على طالب الحرف منها، ويجعل ذلك الحرف قافية الكلمة ولامها، ثم نُمِرُّ فاءها على الحروف المعجمة أيضا ما أمكن ذلك شيئا فشيئا، ليكون أشد انكشافا وأقرب مأخذا، ونقدم ذوات الواو على ذوات الياء لغلبة الواو على العين في عموم تصرف اللغة، كما أن الياء أغلب على اللام من الواو عليها، وعلة ذلك قائمة عند النظار من أهل التصريف، ونترك ذكرها تخفيفا، واكتفاءا بالمعلوم من حالها» (1).

وهكذا يتبين لنا من عمل "ابن جني" في هذا الكتاب أنه اعتمد خطة محكمة في ترتيب مادته، وقد رتب "ابن جني" مواد كتابه "المقتضب" بحسب حروف المعجم ليسهل على القارئ الذي يبحث عن أسماء المفاعيل، ولكن رتبه بحسب أواخر المفردات، وأما تقديمه ذوات الواو على ذوات الياء فلكثرة دوران الواو في عين المفردة على الياء، فقد اعتمد معيار التصرف والاستعمال والكثرة.

(1) المقتضب، ص112–113.

⁽²⁾ يعزى ترتيب المواد بحسب قافية المفردات إلى "الفارايي" (350هـ) صاحب كتاب "ديوان الأدب"، وتبعه في ذلك "الجوهري" (393هـ) في معجمه "الصحاح"، ثم بقية المعاجم التي تنتمي إلى مدرسة القافية، وهذا الترتيب إنما حيء به ليساعد الأدباء والشعراء على نظم قصائدهم، فقد كان شغلهم الشاغل هو البحث عن المفردات التي تنتهي بقافية واحدة، (ينظر: المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، ص197-198)، ونحن نرى أن "ابن جين" قد عمل بهذا النظام في كتابه المقتضب، ولا ندري هل تأثر في ذلك بعمل "الفاراي"، أم أنه كان مبدعا له؟ ولا توجد قرائن على التقاء أحدهما بالآخر، خاصة وألهما كانا يعيشان في قرن واحد، ويذهب "الشيخ حمد الجاسر" في عدد من الأبحاث العميقة التي نشرها في مجلته "العرب" في أعداد سنتها الأولى أن أبا بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (284هـ)، قد سبق إلى منهج التقفية بمائة سنة ونيّف، وأتى بالأدلة المادية والصور الفوتوغرافية لمخطوط البندنيجي المسمى بـــ"كتاب التقفية". (ينظر: مقدمة الصحاح، صفحة: ف، ص).

فعَمَلُ "ابن جني" في كتابه "المقتضب" هو عمل معجمي في الصميم لأنه جمع العشرات لنوع من أنواع مفردات العربية وهي المصوغة في اسم المفعول المعتل العين رتبها على نحو معين كما يفعل أصحاب المعاجم، وبيّن في هذا الكتاب كيف يتصرف اسم المفعول من هذه المفردات، ولم يترك الألفاظ العربية دون شرح ولو كان يسيرا.

فمن ذلك في حرف "الهمزة" قال "ابن جني": «الوَاوُ مِنْ ذَلِكَ: تَقُولُ هَذِهِ حَالٌ مَبُوءٌ هَا، أَيْ مُنْصَرِفٌ بِهَا، مِنْ قَوْلِكَ بَاءَ بِكَذَا: أَيْ انْصَرفَ، ورَجَعَ بِهِ»(1).

وفي حرف "الباء" جاء قوله: «الوَاوُ مِنْ ذَلِكَ: هَذَا مَكَانٌ مَأُوبٌ إِلَيْهِ، أَيْ مَرْجُوعٌ إِلَيْهِ، مِنْ أُبْتُ: أَيْ رَجَعْتُ»(2).

ثانيا): كتب شوح أشعار الشعراء وتفسير مشكلاتها:

-(1) كتاب "تفسير أرجوزة أبي نواس"

1/- عرض الكتاب: لم يأت ذكر لهذا المؤلّف في إجازة "ابن حيى"، وإنما ذكره "ياقوت الحموي" بهذا الاسم (4) من بين المؤلفات الأخرى التي لم ترد في الأرجوزة، أما موضوعات الكتاب فقد أشار إليها "ابن حيي"، فيقول: «...قد اشتمل على لغة وإعراب، وشعر، ومعنى، ونظير، وعروض وتصريف، واشتقاق، وشيء من علم القوافي» (5).

⁽¹⁾ المقتضب، ص114.

⁽²⁾ نفسه، ص119.

⁽³⁾ تفسير أرجوزة أبي نواس، ابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، دمشق-سوريا، دت.

⁽⁴⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1599.

^{(&}lt;sup>5)</sup> تفسير أرجوزة أبي نواس، ص217.

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: يتضمن الكتاب مباحث تتعلق بالمعجمية وهذا بتناوله لمسائل تتعلق ببناء العشرات⁽¹⁾ من الألفاظ فيما يصيب بنيتها من تغيير بالإبدال والزيادة والإبدال في أحد أصولها، وتصريفها واشتقاقها، وفيه مسائل تتعلق بالصناعة المعجمة، وهذا حين يعرض لشرح العديد من المفردات والتماس معاني لها بتفسير ما عوص من ألفاظ الأرجوزة.

1- **دلالة الألفاظ**: فمما جاء في الدلالة الصرفية أي الشق الثاني من "علم المعاجم" وهو معاني الألفاظ نجد إشارات ومسائل تفيد ذلك في كتاب "تفسير الأرجوزة"، ومثل ذلك:

- قد تتقارب الألفاظ ويتفق معناها، وبعضها من الاسم الثلاثي، وبعضها من الرباعي، ومن ذلك: سَبِطٌ، وسِبَطْرٌ، ودَمِثٌ ودِمَثْرٌ،... وتَعْلَبُ، وتُعَالَةُ، هذه حروف تتقارب ألفاظها ويتفق معناها (²⁾، ومن الأمثلة على الدلالة الاشتقاقية كذلك:

- "جَنِينٌ": «لأَنَّهُ يُسْتَجَنُّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَمِنْهُ قِيلَ: الجِنُّ والجِنَّةُ والجَانُّ والجِنَّانُ، لأَنَّهُمْ مُسْتَتِرونَ مَحْجُوبُونَ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، وَمِنْهُ قِيلَ: الجُنَّةُ والمِجَنُّ لأنه يُسْتَرُ ويُسْتَجَنُّ به...»(3).

- "السُّوَرُ": «جَمْعُ سُورَةٍ...وَمِنْهُ قِيلَ: رَجُلٌ سَوَّارٌ أَيْ: مُعَرْبِدٌ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ سَوَّارٌ لأَنَّهُ يَغْلُو فِي فِعْلِهِ وِيَشْتَطُّ»⁽⁴⁾.

2- تفسير الألفاظ: ومما يفيد في تفسير الألفاظ، مما يدخل في الصناعة المعجمية، على سبيل المثال:

⁽¹⁾ يبلغ عدد المفردات التي عالجها "ابن جني" في "تفسير الأرجوزة" نحو مائة وواحد وثمانين مفردة.

⁽²⁾ ينظر: تفسير أرجوزة أبي نواس، ص136–137.

⁽³⁾ نفسه، ص49.

⁽⁴⁾ نفسه، ص129.

- "الحُقْبُ": «جَمْعُ حَقْبَاءِ، وَهِيَ الأَتَانُ التي عَلَى حَقْوَيْهَا بَيَاضٌ...»(1).
 - "القَصَرُ": «جَمْعُ قَصَرَةٍ، وهِيَ أَصْلُ العُنْقِ»⁽²⁾.

ولقد ظهر "ابن جني" في كتابه هذا بمظهر العالم المعجمي المتمكن والصرفي الحاذق، فقد استطاع تفسير أرجوزة "أبي نواس" وشرح مفرداتها ومعالجة المسائل الصرفية وكل ما يفيد في بناء اللفظة، أو ما يدخل في استخلاص معناها من طريق الدلالة الاشتقاقية، مستشهدا في ذلك بأقوال العلماء السابقين، وكان يتدخل أحيانا فيناقش الآراء ويرد عليها، واستطاع أن يأتي بالشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والشعر والأمثال، وهذا أثناء شرحه للألفاظ والتدليل على بنائها بالشكل الذي رآه فيها(3).

ولقد استفاد اللاحقون من كتاب "تفسير أرجوزة أبي نواس" لـــ"ابن جني"، ومن هؤلاء "ابن منظور" فقد نقل عنه في معجمه "لسان العرب" (4)، ونقل "بدر الدين الزركشي" في كتابه "البرهان في علوم القرآن" بعض أقوال "ابن جني"، من ذلك مثلا تعريف معنى "سُورةً"، قال "الزركشي": «وَقَالَ ابْنُ جنِّي فِي شَرْحٍ مَنْهُوكَةِ أَبِي نُواسٍ إِنَّمَا سُويَتْ "سُورةً" لأرْتِفَاعٍ قَدْرِهَا لأَنَّهَا كَلامُ الله تَعَالَى وَفِيهَا مَعْرِفَةُ الحَلالِ وَالحَرام، ومِنْهُ رَجُلٌ سَوَّارُّ: أَيْ مُعَرَبَدٌ لأَنَّهُ يَغُلُو فِي فِعْلِهِ ويَشَتَطُّ... (5).

⁽¹⁾ تفسير الأرجوزة، ص74.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص83.

⁽³⁾ ينظر: تفسير الأرجوزة، ص22، 92، 150، 155، 181، 197 على سبيل المثال.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر: لسان العرب، مادة "يأيأ"، ص4946-4947، العمود الثالث.

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، دط، القاهرة-مصر، دت، 264/1، وينظر: تفسير أرجوزة أبي نواس، ص129.

كتاب "التمام في تفسير أشعار هذيل" $^{(1)}$:

ابن حنى الكتاب: ذكره "ابن حنى" في إجازته فقال: «كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل -1ما أغفله أبو سعيد السكري»(2).

وذكر الكتاب ونقل منه، كل من: "الزمخشري" في تفسيره "الكشاف"⁽³⁾، و"ابن سِيدَه" في كتابه "المخصص"⁽⁴⁾، و"ابن هشام" في "مغني اللبيب⁽⁵⁾، و"السيوطي" في "همع الهوامع⁽⁶⁾.

وفي مضمون الكتاب يجدر بالذكر أن الكتاب يخلو من مقدمة لـــ"ابن جني"، ومن أبواب وفصول، بل يعرض فيه لأشعار الشعراء مباشرة وأولهم شعر "قيس بن العيزارة"(⁷⁾.

وقد عالج "ابن جني" في تفسيره أشعار هذيل بعض المباحث الصرفية واللغوية والنحوية والعروضية وغيرها، ولم يتخذ منهجا محددا يسير عليه في تفسير هذا الشعر، وإنما كان إذا قابلته بعض المشكلات عرض لها بالتوضيح وبيان ما فيها من أوجه وإزالة الغموض عنها، ونجده أحيانا يتوقف عند بعض هذه المشكلات ويعرض الأقوال فيها، وبعضها الآخر يمر عليه سريعا.

⁽¹⁾ التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن حنى، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1962.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر: معجم الأدباء، ص1599.

⁽³⁾ ينظر: الكشاف، الزمخشري، بولاق، دط، القاهرة-مصر، 1966، 505/2.

⁽⁴⁾ ينظر: المخصص، ابن سيده الأندلسي، 56/16.

⁽⁵⁾ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط1، الكويت، 2000، 2006، و676/6.

⁽⁶⁾ ينظر: همع الهوامع، حلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1998، 145/1، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

⁽⁷⁾ ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل، ص13.

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: إن المسائل المعجمية التي تناولها "ابن جني" في هذا الكتاب فهي كثيرة فيما يتعلق ببناء واشتقاق العشرات من الألفاظ مما يدخل في علم المعاجم، وكذلك يتضمن الكتاب تفسير لمعاني العشرات من الألفاظ بما هو متعارف عليه في الصناعة المعجمية العربية، قبل عصر "ابن جني" وأثنائه، وأكثر ما عرض له في هذا الكتاب هو الدلالة الاشتقاقية، التي كان مولعا بها أيما ولع، وفيما يلي بعض الأمثلة مما ذكر:

1- في بناء الألفاظ:

- الاشتقاق: كقوله: «عَيْنُ "تَارَة" وَاوْ، اشْتِقَاقًا وَقِيَاسًا»(1).

- الأبنية: كقوله:

- «الفَعَالةُ: أَغْلَبُ مَا تَأْتِي مَصْدَرًا إِذَا كَانَتْ لِغَيْرِ الْمُتَعَدِّي، كَالغَزَاوَة، وَالشَقَاوَةِ»⁽²⁾.

- تشبيه العرب "فَعِيلٌ" بـ: فَعُولٍ، و"فَعُولٌ" بـ: فُعُولٍ، وهذا مثل: "قَرِيبٌ"، و"بَعِيدٌ"، كقوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ الله قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين﴾ (3)(4).

- اسْتَفْعَلَ فِي معنى (فَعَلَ) نحو: عَجِبَ واسْتَعْجَبَ، وهَزِئَ واسْتَهْزَأَ، وقَرَّ واسْتَقَرَّ⁽⁵⁾.

- الزيادة على البناء:

- زيادة الهاء في أُمَّهَات، ومثالها "فُعْلُهَاتُ" (6).

⁽¹⁾ التمام في تفسير أشعار هذيل، ص123.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص117.

⁽³⁾ نفسه، ص116.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة "الأعراف"، الآية رقم56.

⁽⁵⁾ ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل، ص79.

^{(&}lt;sup>6)</sup> نفسه، ص254.

- زيادة الهمزة في "جُرَائِضٌ" و"حُطَائِطُ "(1).

2- دلالة الألفاظ:

- كقول "ابن حيني": «وَأَمَّا "اسْفَنْطُّ" فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ رُومِيُّ، إِلاَّ ابْنَ الأَعْرَابِي فَإِنَّهُ قَالَ هُوَ عَرَبِيُّ، وَأَخَذَهُ مِنْ "سَفِطَتْ نَفْسِي" أَيْ طَابَتْ، وَهُوَ أَسْفَطُ نَفْسا مِنْ فُلانٍ»(2).

- كقول "ابن جني": « يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَيْنُ "تَارَة" وَاوًا اشْتِقَاقا وقِياسًا جِمِيعًا، أَمَّا الاشْتَقَاقُ فَلاَّنَّهُ مِنْ مَعْنَى التَّوْرِ، والتَّوْرُ: الرَّسُولُ، والتقاؤهما أن الرَّسُولَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَذْهَبَ وَيَجِيءُ، والتَّارَةُ هَكَذا مَعْنَاهَا، أَلا تَرَى أَنَّها تَرُدُّدُ الشَيْءِ طَوْرًا كَذَا وطَوْرًا كَذَا، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ مَرَّةً يَرِدُ، وأُخْرَى يَصْدُرُ » (3)، وهذا من الدلالة الاشتقاقية عند "ابن جني"، التي كان مما يتميز بها عن غيره، ومما يدلل على ذكاء "ابن جني" وبراعته في استخلاص المعاني للألفاظ.

3- تصنيف الألفاظ:

- من ذلك قوله: «وَقَالُوا فِي "المِتْرَسُ": المِطْرَسُ، وكِلاهُمَا أَعْجَمِيُّ»(4).

- من ذلك: قوله: «وأمَّا "إِسْفَنْطُ" فاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ رُومِيٌّ» (5).

⁽¹⁾ التمام، ص55.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص210.

⁽³⁾ نفسه، ص123.

⁽⁴⁾ نفسه، ص123.

⁽⁵⁾ نفسه، ص210.

-3 کتاب "التنبیه علی شرح مشکل أبیات الحماسة"-3

1/-2رض الكتاب: وهذا الكتاب قد أشار إليه "ابن جني" في إجازته بقوله: «كتابي في شرح مستغلق أبيات الحماسة» (2)، وقد ذكره في كتابه "المحتسب" بقوله: «...وقد ذكرنا هذا ونحوه في كتابنا الموسوم بالتنبيه، وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة» (3).

وقد صرَّح "ابن جني " في مقدمته القصيرة بما يفصح عن خطته ومنهجه في كتابه "التنبيه" فقال بأنه (⁴):

- ألَّفه تلبية لمن التمس منه عمل ما في الحماسة من إعراب وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قوافي؟

- أن هذا الكتاب لم يُصنَّف لمبتدئ ولا متوسط، وإنما خاطب به العالم الذي قد تدرب فكره، وقوي نظره، فهو الذي سيولع به ويقوى حظه منه؛

- أنه تجنب فيه شرح أخبار المختارات، أو تفسير شيء من معانيها، إلا ما يرتبط بالإعراب فيمجب لذلك ذكره، وبخاصة أن التفسير سبق أن قام به بعض الشراح مثل، "أبي رياش"، و"الديمرتي"، و"النمري"؛

- أنه وجه عنايته الخاصة إلى نوعين من التعبير: - التعبير ظاهر الإشكال الذي تتطلع النفس إلى البحث عنه وكشفه، - ما يبدو ساذج الظاهر، تريك صفحته أن لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن إذا تجلت لك راعتك.

⁽¹⁾ التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، ابن جني، تحقيق سيدة حامد عبد العال وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، إشراف ومراجعة حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، دط، القاهرة-مصر، 2010.

⁽²⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

^{(&}lt;sup>3)</sup> المحتسب، 193/1.

⁽⁴⁾ ينظر: التنبيه، ص09–10.

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: من خلال ما ذكر "ابن جني" وأفصح عنه في مقدمته يتضح لنا أن هذا الكتاب ليس شرحا لمعاني أبيات الحماسة، كشروح الشعر المعروفة، بل هو شرح لمشكلات ألفاظ أبياتها مما يتعلق باشتقاقها وأبنيتها ودلالاتها، وهذا يعني أنه مدونة حافلة بمسائل المعجمية، وفيما يلي نموذجين يسيرين مما جاء في الدلالة الاشتقاقية، لندلل بهما على القضايا المعجمية في هذا الكتاب:

- "القَوْدُ": «وَهُوَ الطُّولُ فِي غَيْرِ السَّمَاءِ، وَأَصْلُهُ قَيْوَدُودُ، فَيْعَلُولُ مِنْهُ، ثُمَّ قُلِبَتْ العَيْنُ وَحُذِفَتْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ هَذَا النَّحْوِ مِنَ المَصَادِرِ كَالْكَيْنُونَةِ والدَّيْمُومَةِ، أَصْلُهُمَا كَيْوُنُونَة ودَيْوَمُومَة، ثُمَّ قُلِبَتْ وَأُلْزِمَ الْحَذْفَ...» (1).

- "الزَرافَةُ": «سُمِيَتْ بِنَلِكَ لِلْزِيَادَةِ التِيِّ فِي الاجْتِمَاعِ وَالتَضَامِّ فِيهِ، ومنه "التَزْرِيفُ" للزِيَادَةِ فِي الاجْتِمَاعِ وَالتَضَامِّ فِيهِ، ومنه "التَزْرِيفُ" للزِيَادَةُ عَلَى فِي الْحَدِيثِ، وَزَرَّفَ فِي كَلامِهِ أَيْ زَادَ فِيهِ...وَمِنْهُ سُمِّيتْ "الزَرافَةُ" لِطُولِ عُنُقِهَا وَزِيَادَتُهُ عَلَى الْمُعْتَادِ اللَّأْلُوفِ فِيمَا قَدُّهُ قَدُّهَا...»(2).

4- كتاب "الفَسْرُ؛ شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي $^{(6)}$:

1/- عرض الكتاب: أشار إليه "ابن جني" في إجازته بقوله: «كتابي في تفسير ديوان المتنبي الكبير وهو ألَّف ورقة ونيِّف» (4)، والفسر هذا هو الشرح الكبير لديوان المتنبي كما أورد "ابن جني" ذلك، كذلك أشار إليه "ابن النديم" (5) بهذا الاسم.

⁽¹⁾ التنبيه، ص11.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص15.

⁽³⁾ الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ابن جني، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، ط $_1$ ، دمشق، 2004.

⁽⁴⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ينظر: الفهرست، ابن النديم، ص128.

وقال "المفضل التنوخي": «وله كتاب "الفسر" تكلم فيه على شعر المتنبي» (1)، وقال "الصابي الكاتب" عن شرح "ابن جني": «فسرَّ شعر المتنبي تفسيرا استقصاه واستوفاه، وأورد فيه من النحو واللغة طرفا، ولقب ذلك بالفسر» (2).

وقد أقدم "ابن جين" على شرح ديوان "المتنبي" استجابة لطلب مخدومه السلطان بهاء الدولة البويهي، الذي سأله أن يصنع له شرحا للديوان طالبا منه أن يقوم «بفسر معانيه وإيراد الأشباه فيه وإيضاح عويص إعرابه وإقامة الشواهد على غريبه»(3).

ولقد رأى "ابن جني" أن "المتنبي" قد برَّز في اختراع المعاني، وتغلغل إلى أدق خفاياها، ولقد رأى "ابن جني" يقدم على وأدَّاها خير أداء، وقدَّمها في أحسن أسلوب⁽⁴⁾، وهذا في رأينا ما جعل "ابن جني" يقدم على تفسير وشرح ديوان المتنبي، لأهميته في أنه يصلح ليكون موضوعا لتطبيق معارف "ابن جني" الصرفية واللغوية.

2/- المسائل المعجمية في الكتاب: لقد حفل "الفسر" بذلك بالكثير من مسائل المعجمية تخص علمي المعاجم وصناعة المعاجم، وإننا إذا استقصينا كل هذه المسائل في الفسر فلن يسعفنا الوقت والمجال لذلك، فلا تكاد تخلو صفحة واحدة من إشارة أو وقوف عند تبيان بناء مفردة ما بالتعرض إلى أصولها ومواطن الزيادة فيها واشتقاقها والتدليل على التغيير الواقع في أصولها بسبب الإبدال أو الإدغام أو الحذف أو الإعلال، مبينا نوعها من جمع تكسير أو تصغير أو في النسبة إليها، أو جمع المؤنث فيها، ويشير بشكل عميق وملفت للانتباه إلى ما يتعلق بمعانيها ودلالتها، وقد كان بارعا في تبيان الدلالات الاشتقاقية للألفاظ، وقد كان يتميز بآرائه

⁽¹⁾ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار الهلال، دط، الرياض-السعودية، 1981، ص25.

^{(&}lt;sup>2)</sup> تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، أبو الحسن الصابيء، مطبعة الآباء اليسوعيين، دط، بيروت–لبنان، دت، ص443.

⁽³⁾ الفسر، 03/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 1/06.

وتحليلاته عن من سبقه من العلماء، وكان يشير في ذلك إلى مسائل التطور الدلالي للألفاظ ومسائل العلاقات الدلالية كالترادف والاشتراك اللفظي والتضاد والإشارة إلى الألفاظ الأعجمية، وإلى مفردات اللهجات العربية، بالإضافة إلى شرح المفردات بالمنهجية التي نراها في المعاجم العربية بإيراد الشواهد المختلفة كالقرآن وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، والشعر العربي، والأمثال مما جعل "الفسر" مضنة لعمل معجمي رائع ومفيد، يصلح لكل دراسة جادَّة، وفيما يلي إشارة مقتضبة إلى بعض مسائل المعجمية الواردة في "الفسر":

1- فيما يتعلق ببناء الألفاظ في جموعها واشتقاقها وتكسيرها وتصغيرها وأبنيتها:

- "اللَّوَائِمُ": جَمْعُ لائِمَةٍ (1)، - "العَوَاذِلُ": جَمْعُ عَاذِلَةٍ (2)، - لَمْ يَأْتِ فِي الكَلامِ شَيْءٌ عَلَى "وَعْلَلُ" إِلا "الضَّفْدَعُ" و"دِرْهَمُ "(3). "فِعْلَلُ" إِلا "الضَّفْدَعُ" و"دِرْهَمُ "(3).

- "حَوَالِي": «تَثْنِيَةُ حَوَالِ» (⁴⁾، - "القَفَا": «يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ» ⁽⁵⁾.

2- ومن تصنيف الألفاظ:

- الألفاظ الأعجمية: "الدِّرْهَمُّ": فارسِيُّ مُعَرَّبُ⁽⁶⁾، - "رَسْطَالِيسُّ": اِسْمُ أَعْجَمِيُّ، وإِذا استَعْمَلَت العَرَبُ الأَسْمَاءَ الأَعْجَمِيَةَ تَصَرَّفَتْ فِيهَا⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ينظر: الفسر، 29/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 32/1

⁽³⁾ نفسه، 366/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 419/2.

⁽⁵⁾ نفسه 420/2.

⁽⁶⁾ نفسه، 366/2

⁽⁷⁾ نفسه، 197/2.

- الألفاظ المولدة:

"الصَّفْعُ": «لَيْسَ مِنَ كَلامِ العَرَبِ، وَكُلُّهُ دَخِيلٌ مُولَّدٌ، لا يُعرَف لَهُ فِي العَرَبيَةِ أَصْلا»(1).

- الاختلاف اللهجي:

"سَحَا": «سَحَا الطِّينُ عَلَى الأَرْضِ يَسْحَاهُ ويَسْحُوهُ ويَسْحِيهِ، ثَلاثُ لُغَاتٍ»⁽²⁾.

3- ومن حيث شرح الألفاظ كما نجده في الصناعة المعجمية، ما يلي:

- "الهَالَة": «الدَّائِرَةُ حَوْلَ القَمَر والشَّمْس جَمِيعًا...»(3).
- "الأَريجُ والأَرْجُ" سَواءُ: «وَهُمَا نَفْحُ الرِّيحِ الطَيِّبَةُ...» (4).
- "الحَوَاصِنُ": «جَمْعُ حَاصِنَةِ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْحَصِينَةُ...» (5).

هذه نماذج يسيرة مما تضمنه الفسر من قضايا معجمية، وسنأتي إلى تحليلها في الباب الأحير من هذه الرسالة بحول الله تعالى.

⁽¹⁾ الفسر، 420/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 190/2.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 690/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، 703/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 705/1.

ثالثا): كتب الصرف واللغة:

$^{(1)}$ كتاب "التصريف المُلوكي" $^{(1)}$:

1 عرض الكتاب: أشار إليه "ابن حيى" في إحازته العلمية بقوله: «كتابي مختصر التصريف على إجماعه» (2)، وجاءت أسماء أخرى لهذا الكتاب في بعض المصادر فقد ذكره "ابن النديم" باسم "جُمَل أصول التصريف" (3).

2- القضایا المعجمیة فی الکتاب: لقد بدأ "ابن جنی" کتابه "التصریف الملوکی" بتعریف "التصریف" ثم تحدث عن أقسامه فقال: «... للتصریف خمسة أضرب، هی: زیادة، بدل، حذف، تغییر حرکة أو سکون، إدغام» (4)، ثم شرح حروف الزیادة، وهی عشرة أحرف محموعة فی جملة "سألتمونیها"، ثم تطرق إلی توضیح معنی الأصل والزائد فقال: «الأصول عند أهل الصناعة عبارة عن الحروف التي تلزم الكلمة فی كل موضع من تصرُّفها، إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفیفا، أو لعلة عارضة، لأنه یکون لذلك فی تقدیر الثبات...» (5)، ثم بیّن الحروف الزوائد فقال: «معنی قولنا الحروف الزوائد، أنّما نرید به أنما هی التی یجوز أن تزاد فی بعض المواضع، فیُقطَع علیها هناك بالزیادة إذا قامت علیها الدّلالة...» (6).

يلي ذلك شرح لمواضع حروف الزيادة، ثم ذكر "ابن جني" البدل وحروفه من غير إدغام، وهي أحد عشر حرفا، ثم فصّل القول في إبدالها، ومما ذكر في إبدال الهمزة قال: «أبدلت

⁽¹⁾ التصريف الملوكي، ابن حني، تحقيق وتعليق عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت-لبنان، 2005.

⁽²⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

⁽³⁾ ينظر: الفهرست، ص128.

⁽⁴⁾ التصريف الملوكي، ابن جني، ص11.

⁽⁵⁾ نفسه، ص12.

^{(&}lt;sup>6)</sup> نفسه، ص13.

الهمزة من الألف للتأنيث في نحو "حَمْراءَ"، و"صَحْرَاء"، و"أَصْدِقَاءَ"، و"عُشَرَاءَ"، فالهمزة في ذلك ونحوه بدل من ألف التأنيث كالتي في "حَبْلَي" و"سَكْرَى"» $^{(1)}$.

ثم عرض للحذف بقسميه بتفصيل⁽²⁾، يليه عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف⁽³⁾.

ونستنتج من هذا أن "التصريف الملوكي" هو خلاصة موجزة لبعض موضوعات الصرف التي توسع "ابن جني" في شرحها في كتابيه "سر صناعة الإعراب"، و"شرح تصريف المازني".

وجملة القول في ما جاء في "التصريف الملوكي" أنه غني بما يتعلق ببناء الألفاظ وما والتغيرات التي تحدث لها بسبب الإبدال والإدغام والإعلال، وإدخال حروف الزيادة عليها في بداية ووسط ولهاية المفردة، ثم إنه تعرّض لمسألة الأصالة والزيادة في الألفاظ، وهذه المسائل أصبحت اليوم من موضوعات "علم المعاجم" أو "علم المفردات"، وكتاب "التصريف الملوكي" غني بالمصطلحات الصرفية التي أغنت هذا العلم وجعلته محددا وبيّن المفاصل مما تميز به عن النحو عموما.

⁽¹⁾ التصريف الملوكي، ص34-35.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص47.

⁽³⁾ نفسه، ص62–71.

$2^{(1)}$: کتاب "الخاطریات" -2

1/- عرض الكتاب: ذكره "ابن جني" في إجازته فقال: «كتاب ما أحضرنيه الخاطر في المسائل المنثورة» (2). وقد ذكره "القِفطي" في "إنباه الرواة (3)، و"ابن خِلِّكان" (681هـ) في "وفيات الأعيان (4) باسم "المسائل الخاطريات"، وذُكِر في غير هذه المصادر.

هذا الكتاب مثل حديقة غنّاء، فيها من كل الثمرات، ففيه من ثمرات اللغة والنحو والتصريف والأدب والاشتقاق خطرات كثيرة، إلا أن تلك الخطرات يعاب عليها عدم الانتظام وقلة الترتيب، ويَرِدُ عليها في بعض المواضع عدم اتصال عباراتها، وقد يُعذر "ابن جين" في ذلك، فالخطرات هي بنت لحظتها، وهي وحي من الخاطر، وهي شبيهة بكتب الأمالي غير المنتظمة في مواضيعها.

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: لقد احتوى الكتاب على ثمان وستين ومائي مسألة في علوم اللغة المختلفة من لغة ونحو وصرف وأدب وعروض، وقافية، وفيه مادة صالحة من قضايا المفردات بناء ودلالة، وتفسير لمعانيها مما هو من انشغالات المعجمية، وفيما يلي ذكر لبعض المسائل باقتضاب:

⁽¹⁾ الخاطريات، ابن جني، تحقيق سعيد بن محمد بن عبد الله القربي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1996.

⁽²⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

⁽³⁾ ينظر: إنباه الرواة، 337/2.

⁽⁴⁾ ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت-لبنان، دت، 247/3.

1- مسائل بناء الألفاظ واشتقاقها:

- اعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ قَدْ أَجْرَتْ "فَعْلا" مَجْرَى "فَعِيلِ"، فأَنَابَتْهُ عَنْهُ، وَأَعْطَتُهُ حُكْمَه (1).
 - مسألة في أَلِف "مَرْمَى"، و"حُبْلَى"، و"شُكَاعَى "(²).
- من مسائل الاشتقاق الأصغر قوله: «"الجَادِيُّ": من الجَدِيَّة، وهِي طَرِيقَةُ الدَمِّ...»⁽³⁾.

2- مسائل دلالة الألفاظ:

- قوله في أسماء "السكِّينِ": «المُدْيةُ من المَدَى...»، وتلك مسألة في الدلالة الاشتقاقية يَرُدُّ فيها "ابن جني" "المُدْيةَ" إلى "المَدَى"، لأن بها انقضاءه، و"الخَيْفَةُ" من "الخَيْفِ"، وهو اختلاف جهتي "السكِّين"، فحدُّها رقيق، وقفاها عَرِيضٌ، وقيل لها "الرَّمِيضُ" لأنها تَرْمُضُ أي تَدِقُ، وكذا "الشَلْفَاءُ" و"الفَالِيَةُ"(4)، فـــ"ابن جني" قد ردّ جميع هذه الأسماء إلى أصول أخذت منها، وذلك مبحث مألوف عند "ابن جني" في مسائل الدلالة الاشتقاقية.

- قوله: «"الجَادِيُّ": مِنَ الجَدِيَّةِ: وهي طريقة الدَّم، والجَدِيَّةُ من الجَدْوَى لأها تَجْدِي عليك طَلَبَ الصَّيْدِ إذا رميتَه استدلَلْتَ عليه بدمِه» (5).

- ومن مسائل "تقارب الألفاظ لتقارب المعاني"، قوله: «"اللَّهبُ" أَقْوَى أَبْدًا مِنَ اللَّهَفِ، كَمَا أَنَّ اليَاءَ أَقْوَى مِنْ الفَاء...»(6).

⁽¹⁾ الخاطريات، ص150–151.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص160.

⁽³⁾ نفسه، ص83.

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، ص48–49.

⁽⁵⁾ نفسه، ص85.

⁽⁶⁾ نفسه، ص85.

- قوله في نوع من أنواع "الحَصَى": «هِيَ الكَتْحُ دُونَ الكَدْحِ»(1).

- وفي تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني قوله: "ج ب ر" و "ج ب ل" و "ج ب ن" متقاربة المعاني" ثم استشهد ببعض ألفاظ هذه المواد، وتعمق في معانيها، وبيَّن ما بين هذه الكلمات من قرابة في المعنى (2)، وهذا داخل في الدلالة الصوتية التي اضطلع بها "ابن جني" أيما اضطلاع. (3)- كتاب "الخصائص"(3):

1/- عرض الكتاب: ألَّفه "ابن جني" لبهاء الدولة بن بويه، حيث يقول في مقدمة الكتاب: «هذا أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد، بهاء الدولة، وضياء الملة وغياث الأمة، وأدام ملكه ونصرة وسلطانه ومجدة وتأييدة وسُموة، وكبت شانته وعدوه، كتاب لم أزل على فارط الحال، وتقادم الوقت، ملاحظا له، عاكف الفكر عليه ...»(4).

أما موضوعه فهو "أصول النحو" كما يقول "ابن جني" نفسه (5).

ومسألة "أصول النحو" هذه، يشرحها "السيد يعقوب بكر" بقوله: «أصول النحو مرادف لقولنا "فقه اللغة" فالكتاب يبحث في أصول علم العربية، وفيه أيضا أراء سديدة تمت إلى علم اللغات العام، ولا تقتصر على العربية وحدها» (6)، ولكن مصطلح "أصول النحو" يُقصد به في الحقيقة الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، أما "فقه اللغة"

⁽¹⁾ الخاطريات، ص84.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص84.

⁽³⁾ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.

⁽⁴⁾ نفسه، 1/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 2/1

⁽⁶⁾ نصوص في فقه اللغة، السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، دت، 28/1.

فمصطلح غير محدد، ولم يتفق الباحثون قديما وحديثا على ضبط موضوعه ومسائله ومباحثه، فله صور ومواضيع شتى $^{(1)}$.

وقد كان "ابن جني" يقصد من تأليفه لكتاب "الخصائص"، تتبع كل الظواهر في اللغة العربية في مستوياتها المختلفة، وكانت بالنسبة إليه هي خصائص تمتاز بها، وبها حصلت على الشرف والريادة.

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: يعد كتاب "الخصائص" أغنى كتب "ابن جني" بالمسائل المعجمية وأكثرها عمقا وشمولا، ففيه أبواب تتعلق ببنية الألفاظ من حيث الأبنية والاشتقاق، وكل ما يصيب المفردة من تغيرات بسبب الإبدال والإدغام والحذف والقلب والإعلال والعوض، وفيه مباحث تخص دلالة المفردات كالاشتقاق الأكبر، والدلالة الاشتقاقية، والظواهر الدلالية الأخرى التي تصيب اللفظ من ترادف واشتراك لفظي وتطور دلالي، والمجاز وغيره، ونجد فيه شروحا لمعاني الكلمات كالتي نجدها في المعاجم اللغوية، ومن الأبواب التي تعالج مسائل المعجمية مايلي:

1- أهم الأبواب التي تتضمن بحوثا عن بناء الألفاظ واشتقاقها:

- باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه (2)، وهو باب في الإبدال اللغوي.

- باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر $^{(3)}$ ؛

- باب في الاشتقاق الأكبر⁽⁴⁾؛

⁽¹⁾ فقه العربية، تمهيد في التاريخ والتأليف، محمد أحمد خاطر، دار الطباعة المحمدية، ط1، القاهرة–مصر، 1982، ص05.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 82/2–88.

⁽³⁾ نفسه، 107–103/2

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، 133/2 نفسه،

- باب في تداخل الأصول الثلاثة والرباعية والخماسية (1).

2- أهم الأبواب التي تتعلق بدلالة الألفاظ:

- باب في القول على الفصل بين الكلام والقول⁽²⁾، وهو فيما يتعلق بالاشتقاق الأكبر ودوران المعاني في تقاليب المادة، وهو موضوع يتعلق بدلالة الألفاظ.

- ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ($^{(3)}$)، وفيه يتحدث عن أن كثيرا من اللغة يضاهي بأجراسه صوت الأفعال التي يعبر بما، وهو من الدلالة الاشتقاقية ($^{(4)}$).

- باب السؤال على الإطراد والشذوذ⁽⁵⁾، وفيه يتعرض لمعاني بعض المفردات كما يفعل أصحاب المعاجم، وذلك في مادتي "ش ذذ"، و"ط رد".

- باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب أوفيه يشير إلى مسألة معجمية مهمة وهو كيفية صوغ اللفظ الأعجمي على سمت كلام العرب، وأن العرب تخلط في الاشتقاق من الأعجمي، وفيه كذلك تفسير لمعاني بعض المفردات.

- باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية (⁷⁾، وفيه إشارة إلى تطور بناء الألفاظ في العربية، كما يراها بعض المحدثين، ويدلل فيها على اتفاق في معاني بعض المفردات الثلاثية والرباعية، أو الرباعية والخماسية، وهي مسألة تتعلق بدلالة الألفاظ.

⁽¹⁾ الخصائص، 44/2–55.

⁽²⁾ نفسه، 5/1–33

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 18/1–96.

⁽⁴⁾ نفسه، 65/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 100–96/1.

⁽⁶⁾ نفسه، 366–357/1

⁽⁷⁾ نفسه، 244/2.

- باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه (1)، وفيه يتحدث عن إبدال بين الحروف المتقاربة في بعض الألفاظ، وفيه يفصح عن نظريته في الإبدال، ومن هذه الألفاظ التي تأتي في شكل ثنائيات: "قَرْبانٌ" و"كَرْبانٌ"، و"جَعْشُوشٌ" و"جَعْشُوسٌ"، و"فُسْطَاطُّ" و"فُسْتاطُّ"، وغيرها.

- باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني⁽²⁾، وهو باب الترادف، وهو يدلل فيه على أن بعض الألفاظ المترادفة إنها ترجع في أصلها إلى معنى واحد، كألفاظ: "الطبيعةِ"، و"الخَلِيقَةِ"، و"النَّحيزَةِ"، و"المِسْكِ"، و"الصُّوار"، واشتقاق "النَّاقَةِ" و"الجَمَل".

- باب في الاشتقاق الأكبر⁽³⁾، وهو يتحدث عن تقاليب بعض المواد وكيف أنها ترتد إلى معنى جامع لها، كتقليبات مادة "ج ب ر" ، و"س م ل"، و"ق س و".

- باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني⁽⁴⁾، وهو باب في نوع من المفردات تقترب في معانيها، مما يؤدي إلى تقارب في بنائها مع ألها تختلف عن بعضعا بسبب الاختلاف في حرف من الحروف كــــ"هزَّ" و"أُسِفَ" و"عَسفَ"، و"السَّحِيلُ"، و"الصَّهيل".

- باب في الفرق بين الحقيقة والمحاز⁽⁵⁾.

- باب في السلب⁽⁶⁾، وهو يتعلق باشتقاق ألفاظ: "ع ج م" و"ش ك و"، و"م رض"، و"ق ذ ي"، حيث يوضح كيف أنها سلب معناها الأصلي بسبب زيادة في بنائها.

⁽¹⁾ الخصائص، 82/2-88.

⁽²⁾ نفسه، 133–133.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 139–139.

⁽⁴⁾ نفسه، 152/2.

⁽⁵⁾ نفسه، 24/2/2.

⁽⁶⁾ نفسه، 75/3–83.

- باب في قوة اللفظ لقوة المعنى (1)، وهو داخل في الدلالة الصرفية، حيث أن بعض الألفاظ يزاد في بنائها تماشيا ومسايرة للأحداث الجارية في الطبيعة، وهذا كألفاظ "اخْشَوْشَنَ" من "خَشُنَ"، و"كَسَبَ" و"اكْتَسَبَ"، وغيرها.

3- تفسير الألفاظ: أما ما يتعلق بشرح الألفاظ على نحو ما نحده في معاجم الألفاظ كلى نحو ما بحده في معاجم الألفاظ كلى المعجم العين" و"الجمهرة"، و"التهذيب" وغيرها، فقد حفل الخصائص بشروح لا حصر لها للألفاظ مما أفاد به الصناعة المعجمية من بعده، وضمّنها أصحاب المعاجم كـ "لسان العرب" لـ "ابن منظور" و"القاموس المحيط" لـ "الفيروزأبادي" و"الحكم" و"المخصص" لـ "ابن سيدَه الأندلسي" ومن ذلك:

- مادة "ط ر د" في كلامهم: «التَتَابُعُ والاسْتِمْرَارُ، مِنْ ذَلِكَ طَرَدْتَ الطَرِيدَةَ، إِذَا تَبِعْتَهَا واسْتَمَرَّتْ بَيْنَ يَدَيْكِ، وَمِنْهُ مُطَارَدَةُ الفُرْسَانِ بَعَضْهُمْ بَعْضًا، أَلا تَرَى أَنَّ هُنَاكَ كَرَّا وَفَرَّا، فَكُلُّ يَطُرُدُ صَاحِبَهُ، وَمِنْهُ المِطْرَدُ: رُمْحُ قَصِيرٌ يُطْرَدُ بِهِ الوَحْشُ، واطَّرَدَ الجَدْوَلُ إِذَا تَتَابَعَ مَاؤُهُ بِالرِّيح...»(2).

وهناك أمثلة عديدة في شروح الألفاظ لا يتسع المقام هنا إلى إيرادها كلها.

ولقد لقي كتاب "الخصائص" اهتمام العلماء لأنه كتاب جامع لمباحث علم اللغة مع يسر وسهولة في المنهج، فمما يدل على أهمية الكتاب، إشادة العلماء به ومنهم: "ابن شاكر الكتبى" (764هـ)، حيث قال فيه: «وهو كتاب نفيس إلى الغاية، فيه لباب النحو» $^{(3)}$ ،

⁽¹⁾ الخصائص، 264/3–269.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 96/1

⁽³⁾ عيون التواريخ، ابن شاكر الكتبي، 150/12، نقلا عن جهود ابن حيني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، لغنيم الينبعاوي، جامعة أم القرى، مكة–المملكة السعودية، 1991، ص117.

و"جورجي زيدان" الذي قال فيه: «كتاب كبير عظيم الفائدة...وهو بحث فلسفي في اللغة وأصولها، واشتقاقها وأحكامها، ومصادرها، وما يجوز القياس فيه»(1).

وما يدل على أهمية "الخصائص" قديما، الاعتماد عليه في التأليف والاقتباس منه، وهذه بعض الأمثلة:

- اعتمد عليه "السيوطي" (911هـ) في تأليف كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو"، قال في مقدمة كتابه: «اعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب "الخصائص" لابن جي فإنه وصفه في هذا المعنى، وسماه أصول النحو»(2).

- النقل من الكتاب: لقد رجع كثير من اللغويين إلى "الخصائص" ونقلوا منه، ومن هؤلاء

مثلا: "ابن هشام" في مغني اللبيب "(3)، و "عبد القادر البغدادي" في "خزانة الأدب "(4)، و "ابن منظور" في "لسان العرب"، و "ابن سِيدَه" في معجميه "المحكم"، والمخصص"،

و"الفيروزأبادي" في "القاموس المحيط"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ تاريخ آداب اللغة العربية، حورجي زيدان، دار الهلال، دط، دت، 303/2.

⁽²⁾ الاقتراح في علم أصول النحو، حلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1998، ص11.

⁽³⁾ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، 3/339، مثلا.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، مكتبة الخانجي، ط₁، القاهرة–مصر، 1986، 18/1، 122، 155، 171، 174، وغيرها، و/72، 8، 231، 377، وغير ذلك في صفحات كثيرة.

⁽⁵⁾ سنرى في الفصل الثالث من هذا الباب، بإذن الله تعالى، كيف استفادت المعاجم العربية اللاحقة من جهود "ابن جين" المعجمة.

4)- كتاب"سر صناعة الإعراب"(1):

1/- عرض الكتاب: هذا الكتاب ذكره "ابن جني" باسم "سر الصناعة" في إجازته ($^{(2)}$)، لأحد الآخذين عنه، وذكره باسمه الكامل في كتابه "التصريف الملوكي"، فقال في "إبدال الياء": «قد أبدلت من حروف كثيرة، قد استقصيتها في كتابي الموسوم بسر صناعة الإعراب، وإنما نذكر هنا ما يكثر استعماله» ($^{(3)}$)، وذكره كذلك في بعض كتبه الأخرى ($^{(4)}$).

والكتاب هو دراسة صوتية لحروف المعجم، وله ارتباط وصلة "بالمنصف" لأنه حوى نصوصا صرفية وقد نبه "ابن جين" نفسه إلى هذا، فقال، وهو يشرح همزة "أوائل": «فأما قولهم: "أوَائِلٌ" بالهمزة فأصله "أوَاوِلٌ" لكن لما اكتنفت الألف واوان، ووليت الآخرة منها الطرف، فضعفت، وكانت الكلمة جمعا، والجمع مستثقل، قلبت الآخرة منهما همزة، وقد أشبعنا القول في الرد على من خالفنا من البغداديين في هذا الموضع في كتابنا "في شرح التصريف"(5)، وهذا الكتاب كأنه لاحق بذلك ومتصل به لاشتراكهما واشتباه أجزائهما، فلذلك تركنا إعادة القول هنا وأحلنا على ذلك الكتاب في عدة مواضع من هذا»(6).

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: لقد حفل كتاب "سر صناعة الإعراب" بقضايا المعجمية كغيره من الكتب السالفة الذكر لــ "ابن جني"، وهذا الكتاب وإن كان في أساسه كتاب في الأصوات، فإنه يتضمن ما يتعلق ببناء المفردات واشتقاقها وما يتعلق بدلالة الألفاظ، وفيه تفسير للعديد من ألفاظ اللغة، وفيما يلى ذكر لبعض النماذج:

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، د.ط، د.ت.

⁽²⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

⁽³⁾ التصريف الملوكي، ص32.

⁽⁴⁾ كالتمام في تفسير أشعار هذيل، ص43، والمحتسب 135/2.

⁽⁵⁾ يعني كتابه "المنصف".

⁽⁶⁾ سر الصناعة، 600/2.

1- المباحث التي تتعلق ببناء الألفاظ وما يعتريها من تغيير:

– حروف الزيادة⁽¹⁾، – الهمزة وزيادهّا⁽²⁾، – زيادة أحرف الهجاء الأخرى⁽³⁾، – الإبدال وحروفه⁽⁴⁾، – القلب والإعلال⁽⁵⁾، – الحذف⁽⁶⁾، – التصغير⁽⁷⁾، – جمع التكسير⁽⁸⁾، – جمع المؤنث⁽⁹⁾، – الإدغام⁽¹⁰⁾.

فـــ"ابن جين"، إنما هو في هذه المسائل يتعرض لبناء المفردات، وهو في هذا لا يختلف عما كان يقوم به في كتبه التي سبقت تأليف "سر الصناعة"، وكان أحيانا يشير إلى ذلك فيحيل إلى كتبه في مضائها(11).

2- ما يتعلق بشرح المفردات مما يدخل في الصناعة المعجمية: ولـــ"ابن جني" في كتابه "سر الصناعة" وقفات عند بعض الكلمات للشرح حسبما يقتضيه المقام، وإن كانت هنا في "سر الصناعة" تبدو قليلة كما هو عليه الحال في كتبه الأحرى، ومن ذلك:

⁽¹⁾ سر الصناعة، 62/1، و 811/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 107/1.

⁽³⁾ نفسه، 157/1، 197، 321، وغيرها.

⁽⁴⁾ نفسه، 62/1.

⁽⁵⁾ نفسه، ص83.

⁽⁶⁾ نفسه، 180/1.

⁽⁷⁾ نفسه، 1/170، 182، 276، وغيرها.

⁽⁸⁾ نفسه، 615/2، 469، 602.

⁽⁹⁾ نفسه، 9/607، 608، 610، 611، 612، وغيرها.

⁽¹⁰⁾ نفسه، 2/2، 614، 613، 613.

⁽¹¹⁾ نفسه، 600/2

- فقد نقل "ابن جني" عن بعض اللغويين ولم يسمهم ألهم قالوا في "غائِظُ" "غَائِضٌ" فأبدلوا الظاء ضادا، قال "ابن جني" معلقا: «ويجوز عندي أن يكون "غائِضٌ" غير بدل، ولكنه من "غاضَه" أي نَقَصَه، فيكون معناه: أنه "ينْقُصُنيٰ" و"يَتَهَضَّمُنيٰ»(1).

- وقوله: «"المَقَقُ": الطُّولُ، وَلا يُقَالُ فِي الشَّيْءِ كَالطُّولِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: فِيهِ طُولٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فِيهِ طُولٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فِيهِ طُولٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فِيهِ طُولٌ» (2).

و"لابن جني"، في تفسيره لبناء الألفاظ وشرحه لها، شخصيته البارزة فيها، فقد كان يصوِّب كثيرا من المسائل التي رأى بأن السابقين قد توهموا في تقدير أحكامها.

5)- كتاب "المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة"(⁽³⁾:

1/- **عوض الكتاب**: ذكره "ابن جين" في إجازته (4)، كما ذكره "القفطي" في "إنباه الرواة" (5)، وغيرهما، وأما موضوع الكتاب فقد شرحه "ابن جين" بقوله: «هذا تفسير أسماء شعراء الحماسة، وينبغي أن تعلم أن في ذلك علما كثيرا وتدربا نافعا، وستراه بإذن الله، يجب أن يقدم أمام ذلك ذكر أحوال هذه الأسماء الأعلام، وكيف طريقها، وعلى كم وجها تجدها، وإلى كم ضرب تكون قسمتُها» (6).

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: في الحقيقة أن كل هذه المسائل التي أوردها "ابن جني" في كتابه هذا مما يتعلق ببعض الألفاظ في العربية في أحوالها واشتقاقها وأبنيتها وبعض معانيها،

⁽¹⁾ سر الصناعة، 215/1.

⁽²⁾ نفسه، 292/1.

⁽³⁾ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ابن جني، شرح وتعليق مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة، ط1، بيروت-لبنان، 1988.

⁽⁴⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ينظر: إنباه الرواة، 636/2.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المبهج، ص45.

فهو مما يفيد "علم المعاجم" و"الصناعة المعجمية" على السواء، وقد جاء في ذلك ألفاظ كثيرة تعد بالمئات، وفيما يلي نماذج بسيطة لندلل من خلالها على منهج "ابن جني" في كتابه هذا، ولنؤكد على أهمية هذا الجهد المعجمي:

1- في الأبنية واشتقاقها وأوزالها:

- قوله في اشتقاق "زِمَّانٍ": «فِعْلانُ مِنْ زَمَّمْتُ النَّاقَةَ، أَوْ فِعَّالٌ مِنْ بَابِ الزَّمَنِ...»(1).
- قوله في اشتقاق "شَيْبَان": «فَعْلانٌ مِنْ شَابَ يَشُوبُ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَيْعَالاً مِنْ لَفْظِ شَبانَةٍ...» (2).
- "سُفْيَانٌ": «إِنْ أَخَذْتُهُ من سَفَتِ الرِّيحُ تَسْفِي فَهُوَ "فَعْلانٌ" و"فِعْلانٌ" و"فُعْلانٌ"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "سِفْيَان": فِعْيَالا مِنَ السَّفْنِ وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي "سُفْيان" وَلا "سَفْيان" لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكُونَ "سِفْيان" وَلا "سَفْيان" لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلامِ "فُعْيالٌ" وَلا "فَعْيالٌ"...»(3).
- "زَيَّابَة": «اسْمٌ مُرْتَجَلُّ: وَهُوَ "فَعَالَةٌ" أَوْ "فَيْعَالَة" أَوْ "فَوْعَالَة"، مِنْ لَفْظِ "الأَزِيبِ" وَهُوَ "النَشَاطُ"» (4).

2- في تفسير معاني الألفاظ: وقد قام بتفسير معاني العشرات من الألفاظ، وهو في طريقه إلى تحديد اشتقاقها، أو تحديد بنائها ووزنها، من ذلك قوله:

⁽¹⁾ المبهج، ص70.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص73.

⁽³⁾ نفسه، ص78–79.

⁽⁴⁾ نفسه، ص84.

- "الحَرِيشُ": «هَذَا جِنْسٌ مَنْقُولٌ: وَالحَرِيشُ فِي الأَصْلِ: دُوَيْبَةٌ أَكْبَرُ مِنَ الدُودَةِ على قَدْرِ الإصبُع، لها قَوَائِمٌ كَثِيَرةٌ، قال أبو حاتم: هي التي يُسَمِّيها الناس دَخَّالُ الأُذُنِ»⁽¹⁾.
 - "قَطَر": «اسْمُ مَوْضِع⁽²⁾، وَأَظُنُّ قَطَرِيًا مَنْسُوبًا إِلَيْهِ»⁽³⁾.
 - "ضَبَّةُ": «واحِدَةُ ضِبابِ الحَدِيدِ ونَحْوِهِ، والضَبَّة أَيْضًا الأُنْثَى مِنَ الضِّبابِ، والضَبَّةُ أَيْضًا المُنْتَى مِنَ الضِّبابِ، والضَبَّةُ أَيْضًا المُرَّةُ الوَاحِدُةُ مِنْ ضَبَّتْ لِثَّتُه تَضِبُّ، إذا سَالَت...والضَبَّةُ الحَلْبُ بِجَمِيعِ الكَفِّ (4).

لقد أثر كتاب "المبهج" في الدراسات الصرفية، ويدل على ذلك تلك النصوص والاقتباسات التي نقلها بعض العلماء من هذا الكتاب وضمنوها كتبهم، ومن الذين نقلوا من هذا الكتاب وذكروه باسم "كتاب الاشتقاق":

- "ابن السيد البطليوسي" (521هـ)، نقل عن "ابن جني" في اشتقاق لفظة "طَيْعٍ" قال: «وَإِنَّمَا اشْتِقَاقُ طَيْعٍ مِنْ طَاءُ يَطُوءُ، إِذَا ذَهَبَ وَجَاء، ذَكرَ ذَلِكَ ابْنُ جِنِّي فِي اشْتِقَاقِ أَسْمَاءِ شُعَرَاء الحَمَاسَةِ» (5).

- "علي بن محمد السخاوي" (643هـ)، نقل عن "ابن جني" في اشتقاق "زينب"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المبهج، ص83، وقد ذكره "الزبيدي" في معجمه تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، دط، الكويت، 1965، مادة "حرش".

⁽²⁾ ذكره "ياقوت الحموي"، في معجم البلدان، دار صادر، دط، بيروت-لبنان، 1977، 373/4، مادة "قطر".

^{(&}lt;sup>3)</sup> المبهج، ص83.

⁽⁴⁾ نفسه، ص77–78.

⁽⁵⁾ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا ورفيقه، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة-مصر، 1982، 46/2، وينظر: المبهج، ص91.

⁽⁶⁾ ينظر: سفر السعادة، السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر، ط2، بيروت-لبنان، 1995، 291-292، وينظر: المبهج، ص144.

- "محمد مرتضى الزبيدي" (1205هـ)، نقل عن "ابن جني" في اشتقاق اسم "زينب" السابق، قال: «وقَالُ أَبُو الفَتْح فِي كِتَابِ الاشْتِقَاقِ: زَيْنَبُ: اسْمُ مُرْتَحَلٌ...»(1).

ويلاحظ ألهم يطلقون على المبهج اسم "الاشتقاق"، ونعتقد ألهم إنما يذهبون إلى ذلك لكونه يشبه كتاب "الاشتقاق" لـــ"ابن دريد" (2)، فهو يبحث فيه عن اشتقاق أسماء الأعيان، ولقد زحر "المبهج" بقضايا لغوية تصلح أن تكون أساسا مفيدا للمعجمية.

6)- كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها "(3):

1/- عرض الكتاب: وفيه شرح "ابن جني" كتاب الشواذ في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى، المعروف بـــ"ابن مجاهد" (324هــ)، قال "ابن جني" في مقدمة الكتاب: «على أننا نتحى فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (رحمه الله) الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة...» (4).

وقد ألَّف "ابن جني" كتابه "المحتسب" في آخر أيامه، وقد قال "الشريف الرضي"، أحد تلاميذ "ابن جني": «كان شيخنا أبو الفتح النحوي عمل في آخر عمره كتابا يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ»(5).

⁽¹⁾ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، مادة "زنب"، 26/3-27.

⁽²⁾ ينظر: كتاب الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هرون، دار الجيل، ط1، بيروت-لبنان، 1991، وهو يشبه إلى حد كبير كتاب "اشتقاق الأسماء"، لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق رمضان عبد التواب ورفيقه، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة-مصر، 1994.

⁽³⁾ المحتسب، ابن جني، تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت.

⁽⁴⁾ نفسه، 35/1

⁽⁵⁾ حقائق التأويل في متشابه التتريل، السيد الشريف الرضي، تحقيق محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار الأضواء، ط1، بيروت-لبنان، 1986، ص331، وينظر مقدمة تحقيق المحتسب، 12/1.

ومما يؤكد هذا أيضا أن "ابن جني" ألَّفه بعد أن وضع إجازته العلمية التي حوت كثيرا من مؤلفاته، ولم يكن المحتسب من بينها، وهذه الإجازة كتبها "ابن جني" لأحد الآخذين عنه سنة 384 هـ..

وقد بيّن "ابن حني" منهجه في كتاب "المحتسب" في مقدمته بقوله: «...كتابنا هذا ليس موضوعا على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة، وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته، وأُغْربَت طريقته»(1).

2/- القضايا المعجمية في الكتاب: ولابد لـــ"ابن جني" كما هي عادته في كتبه من الإفاضة في أمور المفردات شكلا ومعنى وهو يسير في عرض مواضيع كتابه، لأنه يعتقد أن التعرض لمسائل المفردات بتبيان أبنيتها واشتقاقها وما يعتورها من تغيير بسبب الإبدال وغيره، ثم تفسير بعض معاني المفردات التي يراها غريبة مستعصية، إما بطريق الدلالة الاشتقاقية أو بغيرها، أمر ضروري في كل مسائل اللغة وفي توجيه القراءات الشاذة، وفي معرفة معان الآيات القرآنية، والمسائل المعجمية في كتاب "المحتسب" إنما هي مبثوثة في مضامين كتابه، وفيما يلي نماذج منها:

1- في اشتقاق الألفاظ:

- القول في اشتقاق لفظتي "الإنْجِيلُ" و"التَّوْرَاة"، حيث قال: «...وَلَوْ كَانَ أَعْجَمِيًا لَكَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الحِجَاجِ، لَكِنَّهُ عِنْدَهُمْ عَرَبِيُّ، وَهُوَ "أَفْعِيلُ" مِنْ نَجَلَ يَنْجُلُ: إِذَا أَثَارَ وَاسْتَخْرَجَ، وَمُوَ "أَفْعِيلُ" مِنْ نَجَلَ يَنْجُلُ: إِذَا أَثَارَ وَاسْتَخْرَجَهُمْ وَنْ صُلْبِهِ وَبَطْنِ امْرَأَتِهِ...كَمَا قِيلَ "تَوْرَاةً"، وَمِنْهُ "نَجْلُ" الرَّجُلِ: لِوَلَدِهِ، لأَنَّهُ كَأَنَّهُ اسْتَخْرَجَهُمْ مِنْ صُلْبِهِ وَبَطْنِ امْرَأَتِهِ...كَمَا قِيلَ "تَوْرَاةً"،

80

⁽¹⁾ المحتسب، 35/1 (1)

وَهُوَ فَوْعَلَةٌ مِنْ وَرَى الزَّنْدُ، إِذَا قَدَحَ، وَأَصْلُهُ وَوْرَيَةٌ، فَأُبْدِلَتْ الوَاوُ التي هِيَ الفَاءُ تَاءً، كَمَا قَالُوا: التُجَاهُ وَالتَّخْمَةُ وَالتَّكْلانُ وَالتَّيقُورُ...»(1).

- اشتقاق لفظة "الصّلاةِ" $^{(2)}$.
- اشتقاق لفظة "ضَفَن" و"ضَيْفَن"⁽³⁾.

2- في الأبنية:

- كثرة وزن "فُعَّال" في النبات نحو: القُثَّاءُ، والزُبَّاد، والقُلَّام، والعُلَّام، والتُفَّاء⁽⁴⁾.
- كثرة وزن "فَعَلان" في الأوصاف والمصادر نحو: "الوَهَجَان"، و"النَزَوَان"، و"الغَلَيَان"، و"الغَلَيَان"، و"الغَلَيَان"، ونحوها (⁵⁾.
- دلالة "مفعلة" على الشياع والكثرة في الجواهر والأحداث، كقولهم: أرض مَضَبَّةُ: كثيرة الضِّباب، ومَحْيَاة، ومَحْواة، ومَفْعَاة: كثيرة الحيات والأفاعي (6).

وقد حفل كتاب "المحتسب" بشرح لمعاني العشرات من المفردات بشكل مقتضب كنحو قوله: «المَرْأَةُ "العَيْسَاءُ": البَيْضَاءُ، وَمِثْلُهُ حَمَلٌ أَعَيَسٌ، وَنَاقَةٌ عَيْسَاءٌ»(7).

⁽¹⁾ المحتسب، 152/1.

⁽²⁾ نفسه، 187/1، و 84/2.

⁽³⁾ نفسه، 329/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 87/1

⁽⁵⁾ نفسه، 138/1.

⁽⁶⁾ نفسه، 136/2.

⁽⁷⁾ نفسه، 290/2.

وقوله: «"أَلَتْنَاهُم" مِنْ أَلَتَهُ يَأْلِتُه أَلْتًا، بِمَعْنَى نَقَصَه»(1).

7)- كتاب "المنصف شرح تصريف المازين"(2):

1/- **عرض الكتاب**: ذكره "ابن جين" في إجازته بقوله: «كتابي في تفسير تصريف أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازي، وحجمه خمسمائة ورقة» (3)، ولم يخالف "ابن جين" المازي" (249هـ) في منهجه الذي اختاره لشرح كتاب التصريف، بل نراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على المنهج الذي وضعه "المازي"، وقد أشار "ابن جين" إلى هذا، فقال: «وأنا أسوق هذا الكتاب شيئا فشيئا، وأتبع كل فصل مما وريته ورأيته ما يكون مقنعا في معناه، ومغنيا عما سواه» (4).

وقد أشار "ابن جين" في نهاية شرحه (⁵⁾ أنه اختصر مواضع في كتاب "المازي" وأنه أتبَع شرحه هذا تفسير ما فيه من اللغة وأورد مسائل في عويص التصريف (⁶⁾.

ويمكن أن نحصر أبواب كتاب المنصف في المباحث التالية:

1- أبنية الأسماء المجدة والأفعال المجردة والمزيد فيها، 2- حروف الزيادة، 3- الإعلال، 4- الإبدال، 5- القياس اللغوي، 6- جمع التكسير والوقف والمصادر والتصغير.

⁽¹⁾ المحتسب، 290/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنصف، شرح تصريف المازني، ابن حني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط₁، مصر، 1954.

⁽³⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1598.

⁽⁴⁾ المنصف، 6/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 341/2.

⁽⁶⁾ ينظر شرح الألفاظ التي خصصها "ابن حني" في الجزء الثالث من المنصف من ص99 إلى ص156.

2/- القضايا المعجمية في الكتاب:

1- بناء الألفاظ: من حلال الوصف السابق للأبواب التي يحويها الكتاب، يتضح لنا أن مباحثه تدور حول بناء المفردات، وتحديد الحروف الأصول والمزيدات فيها، ثم التغييرات التي تحدث للأبنية بسبب عوامل مختلفة، وهذه من مباحث "علم المعاجم" أو "علم المفردات".

2- شرح الألفاظ: وقد تضمن الكتاب أيضا، كما أسلفنا، شرحا للألفاظ التي رآها "ابن جني" عويصة تحتاج إلى تفسير يسير، وهذا ما يفيد في الصناعة المعجمية في شرح المفردات، وقد استفادت منها المعاجم التي جاءت بعد عصر "ابن جني" بشكل كبير، وتبلغ عدد الكلمات المشروحة أكثر من ثلاثمائة وخمسين مفردة شرحها في ذيل كتابه ومن أمثلة ذلك:

- "قِمْطَرُ": «وهو الشَّدِيدُ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمَا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ (1)، أَيْ شَدِيدًا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ اقْمَطَرَّ الأَمْرُ: أَيْ اشْتَدَّ...» (2).

- "سِبْطَر": «طَوِيلٌ مُمْتَدُ، وَهُوَ مِنْ مَعْنى السَّبِطِ، وَقَرِيبٌ مِنْ لَفْظِهِ...»(3).

- "كُوْنَهُ": «الرَّجُلُ كَثِيرُ العَطَاء...»(4).

لقد تبين لنا في هذا الفصل الذي قمنا فيه بوصف المدونة المعجمية لـــ"ابن جني"، من خلال وصف الكتب الأربعة عشر، التي شكلت هذه المدونة، بأنها مدونة هامة وغزيرة ومتنوعة، وهي جديرة بكل دراسة جادة في ضوء المعجمية الحديثة التي تستمد كثيرا من مقاربتها من العطاءات اللسانية الحديثة في ما يتعلق بالألفاظ مبنى ومعنى.

⁽¹⁾ سورة "الإنسان"، الآية رقم10.

⁽²⁾ المنصف، 03/3.

⁽³⁾ نفسه، 04/3

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، 06/3

الفصل الثابي: مصادر مدونة "ابن جني" المعجمية:

استقى "ابن جني" مدونته المعجمية من ثلاثة مصادر رئيسية هي:

1- النقل من الكتب، 2- من شيخة أبي على الفارسي، 3- من رواة اللغة والأدب.

أولا): النقل من كتب اللغة:

وفي هذا المصدر رجع "ابن جني" إلى كثير من مصادر اللغة المعروفة، والتي لا غنى لأي عالم في اللغة عنها، وهي الكتب والرسائل التي تعرف بأمهات كتب اللغة في القرون بعد عصر الاحتجاج، ولا يعول لأي معجم بدولها، فهي التي جمعت اللغة صافية، كتلك الرسائل اللغوية التي نجدها عند "الأصمعي" و"أبو زيد الأنصاري" و"أبو حاتم السجستاني"، وكتب اللغاجم الأولى ككتاب "العين" و"الجمهرة"، وكتب اللغة المعللة ككتاب "سيبويه" الحافل المعاجم الأولى ككتاب "أبي علي الفارسي"، وقد كان "ابن جني" كثير التقويم لها ولأصحابها ومن هذه الكتب المهمة ما يلى:

1)- كتاب "العين"(1) للخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ):

وإن لم يكن "ابن جني" يكثر الأخذ من كتاب العين بسبب موقفه منه، إلا أننا نجده يشير إليه في مسألة عرفت عن "ابن جني" وهي العلاقة بين الألفاظ ومدلولها بما يعرف بالمناسبة بين الألفاظ ومعانيها، ففي باب «إمساس الألفاظ أشباه المعاني»، وصف هذه الظاهرة بقوله: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف»(2).

⁽¹⁾ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط، دت.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 152/2.

ثم أورد أسبقية "الخليل" وتلميذه "سيبويه" للإشارة لهذه المسألة فقال: «وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته» (1).

ثم أورد "ابن حني" ما ذكره "الخليل" من أمثلة على هذا الموضع بقوله: قال "الخليل": «كأنهم توهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: "صر"، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: "صرصر"»(2).

وأشار "ابن جني" إلى الاضطراب الذي أصاب ترتيب حروف كتاب "العين" فقال: «فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خطل واضطراب، ومخالفة لما قدمناه آنفا مما رتبه "سيبويه"، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته»(3).

و"ابن جين" في رأيه هذا عن "كتاب العين" لم يكن يقصد عمل "الخليل" فيه، فهو من الذي يرون أن كتاب العين ليس من صنع "الخليل" بسبب التخليط والاضطراب الذي أصابه، وهو يرى أنه دخل في "العين" ما ليس منه، ولذلك نجد "ابن جين" يقول عنه في مكان آخر: «وأما كتاب "العين" ففيه من التخليط والخلل والفساد، ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه، ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قِبَل غيره رحمه الله»(4).

وقد كان رأي "ابن جني" في "كتاب العين" هو في عدم نسبته إلى "الخليل"، فقد قال: «وإن كان للخليل فيه عمل، فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يله بنفسه، ولا

⁽¹⁾ الخصائص، 152/2.

⁽²⁾ الخصائص، 2/152، وينظر: كتاب العين، مادة "صر"، 82-81/7.

⁽³⁾ سر الصناعة، 45/1-46.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 288/3.

قرّره ولا حرّره، ويدل على أنه قد كان نحا نحوه أنني أجد فيه معاني غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة (1).

وقد سار "ابن جني" في رأيه هذا في كتاب "العين" متبعا رأي شيخه "أبو علي الفارسي"، الذي سأله "ابن جني" بقوله: «وذاكرت به، يعني كتاب العين، يوما أبا علي رحمه الله، فرأيته منكرا له، فقلت له: إن تصنيفه منساق متوجه، وليس فيه التعسف الذي في كتاب "الجمهرة" فقال: الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا أيؤخذ به في العربية، أو كلاما هذا نحوه»(2).

وقد ردد "ابن جني" هذا الكلام مرة أخرى وبتفصيل مفيد في "سر الصناعة"، فقال: «وأما "تأمَّهت أُمّا" فإنما حكاها صاحب العين...وفي كتاب العين من الخطّل والاضطراب ما لا يدفعه نَظَّرٌ جَلْدٌ، وإنما يُخلد إليه من ضاق عَطَنه، واستروح من كُلْفَةِ الحِفظ إلى دَعة النسيان والتَرْك، وذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا علي فأعرض عنه، ولم يرضه لما فيه من القول المرذول والتصريف الفاسد، فقلت له كالمحتج عليه: فإن في تصنيفه راحة لطالب الحرف، فقال: أرأيت لو أن رجلا صنف لغة بالتركية تصنيفا حسنا، هل كنا نقبلها منه ونستعملها؟ أو كلاما هذا نحوه، قد بعد عهدي به..»، إلى أن قال: «ولو أن إنسانا تتبع كتاب العين، فأصلح ما فيه من الزيغ والاضطراب لم أعنّفه في ذلك، ولرأيته مصيبا فيه مأجورا على عمله، وإن وجدت فسحة أصلحت ذلك وما في كتاب الجمهرة مما سها فيه مصينفه رحمه الله» (دق.)

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 288/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 288/3.

⁽³⁾ سر الصناعة، 568/2–569.

نفهم مما سبق أن "ابن جني" كان له الحس النقدي المعجمي، مما جعله يعزم على تأليف مصنف يتتبع فيه ما وقع في معجمي "العين" و"الجمهرة" من التخليط والسهو والخطأ، وهذا ينم عن مقدرة كبيرة وفهم عميق لـــ"ابن جني" لبناء الألفاظ واشتقاقها واستخلاص معانيها.

-(2 الكتاب"⁽¹⁾ لسيبويه (180هـ):

ونقل "ابن جني" منه واعتمد عليه في تأليفه لكتبه، وقد قرأ "ابن جني" "الكتاب" على شيخه "أبي على الفارسي"، وأشار إلى هذا في موضع "إبدال الواو من الألف في "إلى" و"لدى"، و"إذا"، و"ألا"، إذا سمي بها، فقال: «إذا سمي بها انتقلت إلى حكم الأسماء، فقضي على ألفها بأنها من الواو إذا لم تجز فيها الإمالة، وهذا حصلته عن أبي على وقت قراءة "الكتاب"»(2).

وذكر "المفضل بن محمد التنوخي المعرِّي"(442هـ)، أن "ابن جني"، صاحِبُ أبي علي الفارسي، قرأ عليه الكتاب وغيره (3).

والأراء والنماذج التي نقلها "ابن حنى" من الكتاب كثيرة، ومنها:

- ما أورده عن "محمد بن حبيب" (4 245هـ)، في زيادة اللام في "عَنْسَلَ" بقوله: «ومنه قالوا: للعَنْسِ: عَنْسَل، فذهب إلى أن اللام من "عَنْسَل" زائدة، وأن وزن الكلمة "فَعْلَلٌ"، ومن واللام الأخيرة زائدة، حتى لو بنيت مثلها على هذا القول من "ضرب" لقلت: "ضَرْبَل"، ومن "حَرَج": "خَرْجَلٌ"، ومن "صَعِدَ": صَعْدَلٌ، وقد ترك "محمد" في هذا القول مذهب "سيبويه"

⁽¹⁾ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة-مصر، 1982.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سر الصناعة، 577/2.

⁽³⁾ ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ص24.

⁽⁴⁾ محمد بن حبيب من علماء بغداد باللغة والشعر والأحبار، توفي سنة 245هـ (ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي، ص2480).

الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن "عَنْسَل" عنده "فَنْعَلُ"، وهي من العَسَلان، وهو عَدُو الذئب، قال:

عَسَلانُ الذِّنْبِ أَمْسَى قَارِبا *** بَرَدَ الليلُ عَلَيْهِ فَنَسَلْ

والذي ذهب إليه "سيبويه" هو القول، لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام...» $^{(1)}$.

وقد أثنى "ابن جني" على "سيبويه"، وعلى عمله في "الكتاب" في أماكن متناثرة من كتبه من ذلك ما أورده في حديثه عن النحاة بقوله: «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم (أي سيبويه) الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعَّج أحضانه، وحمَّ شوارده، وأفاء فوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله، لاسيما والقياس إليه مُضغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل، فاعرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شرح لغاقما مُضطَربا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم» (2).

وقد أشار "ابن جني" إلى "كتاب سيبويه" كثيرا في كثير من كتبه، وقد ورد عدد مرات ذكره في مائة وثلاثة عشرين صفحة في كتابه "سر الصناعة"، وفي مائة وستة وخمسين صفحة من كتاب "الخصائص"، ومرات عديدة في "المنصف"، وفي "تفسير أرجوزة أبي نواس"، وكتاب "التنبيه على مشكلات الحماسة" وغيرها.

⁽¹⁾ سر الصناعة، 324/1.

^{.309-308/1} (كنصائص) الخصائص) (2)

ومع ثناء "ابن حيى" على "سيبويه" وكتابه في أماكن متناثرة من كتبه، وعلى كثرة وأهمية ما نقله عنه، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل، فإن "ابن حيى" لم يقف عند حد الإعجاب بكتاب "سيبويه" والثناء عليه، والنقل منه، بل كانت له استدركات وتصويبات على الكتاب خص الجزء الأكبر فيها في باب القول على فوائت الكتاب (1)، الذي قال في بدايته: «اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذركها ونقول فيها ما يدحض عنه ظاهر مَعَرَّهَا لو صحت عليه، ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه، لكانت مَعْلاة له لا مَزْراة عليه، وشاهدة بفضله ونقص المتتبع له بها لا نقصه، إن كان أوردها مريدا بها حطَّ رتبته، والعَضُّ من فضيلته، وذلك لكلفة هذا الأمر، وبعد أطرافه...» (2).

ثم ذكر "ابن جني" جملة من القول في أسباب هذه الفوائت التي أصابت الكتاب أن مرجعها تداخل اللغات المنتشرة، وما فيها من منظوم ومنتور أكثرها مأخوذ عمن فسدت لغته.

3)- كتاب "الجمهرة"(⁽³⁾لابن دريد (321هـ):

قال "ابن جني": «ذكر محمد بن الحسن، يعني ابن دريد، "أروى" في باب "أروً" فقلت لأبي علي: من أين له أن اللام واو؟ وما يؤمِّنُه أن تكون ياءا، فتكون من باب "التقوى" و "الرعوى"؟ فجنح إلى ما نحن عليه: من الأخذ بالظاهر، وهو القول»(4).

⁽¹⁾ الخصائص 185/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 185/3–186.

⁽³⁾ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت -لبنان، 1987.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 255/1.

ولقد أخذ "ابن جني" على "ابن دريد" اضطراب التصنيف في كتابه "جمهرة اللغة"، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، فقال عنه: «وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أُعذِر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر» $^{(1)}$.

وذكر "ابن جني" أنه جمع كثيرا من التنبيهات والتعليقات على ما دوّنه "ابن دريد" في جمهرته، لكن لكثرة التنبيهات أعرض عن بعضها قال "ابن جني": «ولما كتبته، يعني كتاب الجمهرة، وقعت في متونه وحواشيه جميعها من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته، ثم إنه لما طال على الومات إلى بعضه وأضربت البتة عن بعضه»(2).

4)- كتاب "نوادر اللغة"(³⁾ لأبي زيد الأنصاري(215هـ):

وقد نقل عنه في بعض مؤلفاته، وهو من جملة الكتب التي قرأها على "أبو علي الفارسي" وهو يشير إلى هذا النقل بقوله: «قرأت على أبي زيد» (4)، ومن ذلك مثلا قوله: «وقرأت على أبي على في نوادر أبي زيد:

أَلَمْ تَرَ مَا لَا قَيْتُ، والدَّهْرُ أَعْصُرُ * * وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأُ ويَسْمَعُ كَالُمْ تَرَ مَا لَا قَيْتُ » (5). كذا قرأته عليه "تَرَ" مخففا، ورواه غيره: تَرْأُ ما لاقَيْتُ » (5).

ولعل مما زاد اعتناء "ابن حني" بكتاب "أبي زيد" هذا، ثناء "أبي علي" عليه، وقد نقل "ابن حنى" ذلك حين قال عن "الفارسي": «كان يكاد يصلي بنوادر أبي زيد إعظاما لها، وقال

⁽¹⁾ الخصائص، 288/3.

⁽²⁾ نفسه، 288/3.

⁽³⁾ النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط $_1$ ، بيروت-لبنان، 1981.

⁽⁴⁾ ينظر مثلا: تفسير أرجوزة أبي نواس، ص89، وسر الصناعة، 278/1، 489/2، 450، والمحتسب، 129/1، 167، 348/2، 348/2، والخصائص، 9/1، 248، 355، وهذا على سبيل المثال فقط.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سر الصناعة، 77/1.

لي وقت قراءتي إياها عليه: ليس فيها حرف إلا ولأبي زيد تحته غرض ما، وهي كذلك، لأنها محشوة بالنَّكْتِ والأَسْرَارِ»(1).

ومن أثر اهتمام "ابن جني" بنوادر "أبي زيد"، وما لها من قيمة علمية عنده، أنه كانت له آراء في بعض ما أورده "أبو زيد" من مسائل، من ذلك مثلا ما ذكره "ابن جني" من الهاء من "هناه"، حين قال: «وكتب إلي "أبو علي" من "حلب" في جواب شيء سألته عنه، فقال: وقد ذهب أحد علمائنا إلى أن الهاء من "هناه" إنما ألحقت في الوقف لحفاء الألف، كما تلحق بعد ألف الندبة في نحو: "وازَيْدَاه" و "وابَكْرَاه"، ثم إنما شبهت بالهاء الأصلية فحركت، فقالوا: "يا هَنَاه" و لم يسمِّ "أبو علي" هذا العالم من هو، فلما انحدرت إليه إلى مدينة السلام، يعني بغداد وقرأت عليه نوادر "أبي زيد"، نظرت، فإذا "أبو زيد" هو صاحب هذا القول، وهذا من "أبي زيد" غير مرضي عند الجماعة (2)، وذلك أن الهاء التي تلحق لبيان الحركات وحروف اللين إنما تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد فيه ساكنة ولا متحركة» (3).

5)- كتاب "المصادر" لأبي زيد الأنصاري:

وهو من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا، فقد نقل منه "ابن جني" في المنصف، وفي سر الصناعة بقوله: «...من أن أبا زيد قال: يقال: خَمَصَ الجُرْحُ يَخْمُصُ خُمُوصًا، وحَمَصَ يَحْمُصُ حُمُوصًا، ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي يَحْمُصُ حُمُوصًا وانْحَمَصَ انْجِمَاصًا، ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي مَصَادِرهِ: إذا ذَهَبَ وَرَمُه» (4).

⁽¹⁾ سر الصناعة، 331/1.

⁽²⁾ ويعني "ابن جني" بالجماعة: "البصريين"، وهو يأخذ بآرائهم ويسير على مذهبهم.

⁽³⁾ سر الصناعة، 562/2، وينظر المنصف، 142/3-143.

⁽⁴⁾ سر الصناعة، 183/1.

6)- كتاب "الهمز" (أله الأنصاري: وهو صاحب كتاب المصادر المذكور: وقد وصل المينا، ونقل منه "ابن جني" في كتابه "ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومنقصور وممدود"، وإن لم يشر إلى ذلك لأنه اعتمد فيه منهج الاختصار (2)، وأخذ عنه في كتاب "سر صناعة الإعراب" فقال: «ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب "الهمز" عنه من قولهم: شأبّةٌ ومَأدّة...» (3)، وقد نقل عنه في كتاب "الفسر" و"المنصف".

7)- كتاب "نوادر اللغة" لعلي بن المبارك اللحياني: ونقل "ابن جيي" منه واستدرك عليه بعض ما وقع في كتابه من التصحيف، قال "ابن جيي": «ومما صحفه أيضا يعني "اللحياني"، قولهم في المثَل "يا حَامِلُ اذْكُرْ حَلا" كذا رواه "يا حَامِلُ" وإنما هو "يا حَابِل اذْكُرْ حَلا"، أي: يا من يَشُدُّ الحَبْلَ اذْكُرْ وَقْتَ حَلِّهِ» (4).

وأورد "ابن جني" رأي شيخه "أبي علي" في كتاب "اللحياني" في أماكن متناثرة في بعض كتبه بقوله عن "اللحياني": «ذاكرت بنوادره شيخنا أبا علي، فرأيته غير راضي عنه»(5).

8)- كتاب "النوادر" لأبي عمرو الشيباني (206هـ): هو من الكتب المفقودة التي لم تصل الينا، ذكره "ابن جني" بقوله: «قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن في نوادر أبي عمرو الشيباني، قال: الأيام العُود الذي فيه النار يُدَخَّنُ به على النار...»(6)، وقد نقل عنه، في كتبه،

⁽¹⁾ كتاب الهمز، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، نشر الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، دط، بيروت-لبنان، 1911.

⁽²⁾ ينظر: ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ابن حيي، ص32.

⁽³⁾ سر الصناعة، 72/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 331/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 331/1

⁽⁶⁾ التمام في تفسير أشعار هذيل، ص212.

فقال في الخصائص: «...وأبو عمرو الشيباني ينشدها: مُحَرْزَقٌ، فقال: إنها نَبْطِيَّةٌ وأم أبي عمرو نَبْطِيَّةٌ، فهو أعلم بما منا»⁽¹⁾.

9- كتاب "الأمالي" لأبي عبد الله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي (231هـ): وقد وصل إلينا شيء منه، وقد أشار إليه "ابن جني" في بحثه عن كون لام "مائة" ياء بقوله: «ورأيت ابن الأعرابي قد ذهب إلى ذلك أيضا، فقال في بعض أماليه: أن أصل "مائة": "مِئية"، فذكرت ذلك لأبي علي، فعجب منه أن يكون ابن الأعرابي ينظر من هذه الصناعة في مثله، لأن علمه كان أكثف من هذا و لم ينظر من اللطيف الدقيق من هذه الأماكن» (2).

ثم أثنى "ابن جني" على "ابن الأعرابي" مبينا فضله وعلمه مع مخالفة "أبي على" له في هذا الرأي: «وإن كان بحمد الله والاعتراف بموضعه جبلا في الرواية وقدوة في الثقة، ولعله أن يكون وصل إليه ذلك من جهة أبي الحسن، أو من الوجهة التي وصل ذلك منها إلى أبي الحسن» (3).

10)- كتاب "القلب والإبدال" (⁴⁾ لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (244هـ): نقل "ابن جي" منه كثيرا من ألفاظ الإبدال في "سر الصناعة" وفي "الخصائص"، وبلغ الاهتمام به حتى أنه عزم على شرحه، حيث قال: «ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في "القلب والإبدال"، فإن معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس» (⁵⁾.

⁽¹⁾ الخصائص، 283/3.

⁽²⁾ سر الصناعة، 604/2.

⁽³⁾ نفسه، 604/2.

⁽⁴⁾ كتاب مع كتب أخرى ضمن كتاب الكتر اللغوي في اللَّسَن العربي، نشر وتعليق أوغست هيفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت-لبنان، 1903.

⁽⁵⁾ الخصائص، 88/2.

ففيما حكاه "ابن السكّيت" عن قولهم "قطع الله أَدْيَهُ" يريد: يده، قال: أبو علي، فالهمزة في "أديه" ليست بدلا من الياء، إنما هي لغة في الكلمة، قال "ابن جني" عن لفظة "أديه": «قرأت هذه اللفظة على أبي على في كتاب "القلب والإبدال" عن يعقوب»(1).

11)- رسالة "الاشتقاق" (2) لأبي بكر محمد بن السري السراج (316هـ): وقد وصلت هذه الرسالة إلينا، وذكر "ابن جني" هذه الرسالة وأثنى عليها في كلامه عن الاشتقاق الصغير في قوله: «فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم...مثل تركيب "ض رب" و "ج ل س" و "ز ب ل" على ما في أيدي الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبو بكر يعني ابن السراج "رحمه الله" رسالته فيه بما أغنى عن إعادته، لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحا وإحكاما وصنعة وتأنيسا» (3)، وهذا مما يعكس جانب الموضوعية في فكر "ابن جني" ومنهجيته العلمية وأمانته وتأدبه مع العلماء، فهو يتتقد عن حق، ويذكر ويمدح في حق، وهذا ظاهر من كلامه عن "ابن السراج".

12)- كتاب "التصريف" لسعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط(215هـ): وهو من كتبه المفقودة، نقل منه "ابن جني" في كتابه "سر الصناعة"، وفي كتابه "مسائل الخاطريات".

⁽¹⁾ سر الصناعة، 239/1.

⁽²⁾ رسالة الاشتقاق، أبو بكر محمد بن السري السراج، تحقيق محمد علي الدروبش ورفيقه، مطبعة العلم، دط، دمشق— سوريا، 1973.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الخصائص، 134/2.

ومما نقله عنه في "سر الصناعة"، قوله: «وذكر أبو الحسن في هذه المسألة في كتابه في التصريف ما أذكره لك لتعجب منه، قال: وأما شِيرَازٌ فإنه في وزن فِعْلالٌ وهو من بنات الأربعة نحو "سِرْدَاحٌ" والياء في "شيراز" واو...»(¹⁾.

وقد كان "ابن جني" لا يسلّم بأراء أصحاب الكتب التي ينقل منها، بل كان يخضعها للنقد، فيقبل منها ما يراه صحيحا، ويرد ما يراه وهما وخطأ.

وليس هذا هو كل الكتب التي أخذ منها "ابن جني"، بل سنجد في مصنفاته، كتبا عديدة أخرى نقل منها، ومما ذكره: الأصول لابن السراج⁽²⁾، أمالي تعلب(291هــ)⁽³⁾، والتصريف للمازين $^{(4)}$ ، والزجر لثابت بن محمد $^{(5)}$ ، فصيح تعلب $^{(6)}$ ، وشرح فصيح تعلب لابن درستويه⁽⁷⁾، قراءات السبعة لابن مجاهد⁽⁸⁾، وكتاب ابن مجاهد في ذكر الشواذ من القراءات⁽⁹⁾، كتاب أبي حاتم السجستاني (255هـ) في القراءات⁽¹⁰⁾، كتاب حيلة ومحالة لأبي

⁽¹⁾ سر الصناعة، 750/2–751.

⁽²⁾ الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت-لبنان، 1996، وينظر: الخصائص، 192/3.

⁽³⁾ ينظر: المحتسب، 201/1.

⁽⁴⁾ قد قام بشرحه في كتابه المنصف، وينظر: سر الصناعة، 98/1.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ينظر: الخصائص، 231/3.

⁽⁶⁾ الفصيح، أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت، وينظر: الخصائص، 219/2.

⁽⁷⁾ ينظر: سر الصناعة، 568/2.

⁽⁸⁾ ينظر: المحتسب، 32/1.

⁽⁹⁾ نفسه، 35/1.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الخصائص، 75/1.

زيد $^{(1)}$ ، كتاب قطرب في تفسير القرآن $^{(2)}$ ، كتاب قطرب في الرد على الملحدين $^{(3)}$ ، ومعاني القرآن للزجاج (311هـ) $^{(4)}$ ، ومعاني القرآن للفراء (207هـ).

وكل هذه الكتب هي من الأهمية بمكان لأنها تعالج قضايا العربية في بنائها ودلالة الفاظها فلها أهميتها المعجمية وقد شكلت مصدرا مهما لمدونة "ابن جني" المعجمية، بالإضافة إلى مصادر أحرى، سنشير إليها، بإذن الله تعالى، وقد أكثر "ابن جني" من النقل المباشر عن كتب العلماء، وكان هذا النقل يتضمن رواية الشعر أو القرآن أو القراءات أو المأثور والحديث أو تفسير اللغة، وما إلى ذلك.

ثانيا): أبو على الفارسي(377هـ)⁽⁶⁾:

لقد أحذ "ابن جني" من كثير من المشايخ والعلماء في عصره، وبالرواية ممن تقدموه في الزمن، وأكثر ما أحذه "ابن جني" من علمه كان من "أبي علي الفارسي"، ولذلك ارتأينا أن نخصص له مبحثا لوحده لنبين فيه حجم المادة العلمية التي تزود بها "ابن جني" من شيخه "أبي علي الفارسي".

⁽¹⁾ ينظر: الخصائص، 97/1.

⁽²⁾ ينظر: المحتسب، 36/1.

⁽³⁾ ينظر: الخصائص، 255/3.

⁽⁴⁾ ينظر: المحتسب، 36/1.

⁽⁵⁾ معاني القرآن، أبو زكريا يجيى بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، ط3، بيروت–لبنان، 1983، وينظر: المحتسب، 36/1.

^{(6) &}quot;أبو على الفارسي": هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، كان من أئمة النحويين، أخذ عن أبي بكر السراج، وأبي إسحاق الزجاج، وعلت مترلته في النحو، (ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص232).

-(1)اسس العلاقة بينهما-(1)

ولقد كانت العلاقة بينهما علاقة علمية في الأساس كانت بدايتها بسبب مسألة صرفية على "قلب الواو ألفا"، فقد قال "أبو البركات الأنباري": «أخذ عن أبي علي الفارسي، وصحبه أربعين سنة، وكان سبب صحبته إياه، أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل، فدخل إلى الجامع فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يُقرئ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه في قلب الواو ألفا، قام وقال: فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصرًا، فقال له أبو علي: زببت قبل أن تحصرم، ثم قام أبو علي و لم يعرفه ابن جني، وسأل عنه فقيل له: هو أبو علي الفارسي النحوي، فأخذ في طلبه، فوجده يترل إلى السميرية يقصد بغداد، فترل معه في الحال، و لزمه وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي وخلفه ابن جني، ودرسً النحو ببغداد وأخذ عنه، وكان تبحر ابن جني في علم التصريف، لأن السبب في صحبته أبا علي و تغرّبه عن وطنه، ومفارقة أهله مسألة تصريفية وحمله ذلك على التبحر والتدقيق فيه»(2).

وبذلك فإن "ابن جني" قد نبغ بسبب صحبة "أبي علي" وبلغ من أمره ما بلغ، وكأن خطأه أمام أستاذه في مسألة قلب الواو ألفا كان سببا في عنايته بها وإكثاره من القول فيها⁽³⁾.

⁽¹⁾ للمزيد من التوسع في موضوع العلاقة بين "ابن جني" وشيخه "أبي علي الفارسي"، وللتعرف على حجم المادة اللغوية التي استمدها "ابن جني" من شيخه، يرجى الاطلاع على رسالة الدكتوراه للطالب مهدي صالح سلطان الشمري، الموسومة: "أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني"، كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة 2005، ويبلغ عدد المرات التي أخذ منها "ابن جني" من شيخه نحو 263 مرة بحسب ما ورد في هذه الرسالة، وهي موزعة حول مواضيع؛ الأصوات، والصرف، والنحو، ومواضيع لغوية أخرى.

⁽³⁾ ينظر: الخصائص (المقدمة)، ص17.

وقد توسعت الصلة بين الشيخ وتلميذه بأوثق الأسباب وامتن العرى، فالتلميذ يتقبل رأي شيخه وينتفع به ويطري على علمه ويرجع فضل علمه إلى فضل شيخه، ويفتخر بالانتساب إليه في أسباب علمه، ويوثق آراءه في كتبه منسوبة إلى أستاذه وكان شغوفا بآرائه مبهورا بفطنته ودقة قياسه وتعليلاته، ومن يقرأه في كتبه المطبوعة ولاسيما الخصائص يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه، وكأنه كان قلما في يده يسجل كل خواطره ولفتاته النحوية والصرفية، وهي لفتات وخواطر اندفع ينميها، ويضيف إليها من عقله الخصب النادر ما جعله يتقن ظواهر التصريف والنحو علما وفقها وتأويلا وتحليلا وما جعله يرث إمامة أستاذه (1).

وقد كان "ابن جني" و"أبو علي الفارسي" يتبادلان الاحترام، وكل منهما يجل صاحبه ويقدره، و"ابن جني" يروي في كتبه كثيرا من حقيقة هذه العلاقة بينه وبين شيخه "أبي علي الفارسي"، وجل ما كان بين "أبي علي" و"ابن جني"، قد استقاه الباحثون مما كتبه "ابن جني" في كتبه، دون الحاجة إلى العودة إلى كتب التراجم.

-2 حجم المادة التي استقاها "ابن جني" من شيخه "أبي علي الفارسي":

لقد أخذ "ابن حني" أكثر ما أخذ من "أبي علي الفارسي"، ولعل مرد ذلك إلى ملازمته إياه ردحا طويلا من الزمن، والذي بلغ أكثر من أربعين سنة⁽²⁾.

ولا يخلو كتاب لــــ"ابن جني من ذكر "أبي علي" وآرائه، وهو يورد آراء شيخه، وأقواله، ومروياته، معزوة إليه مباشرة، إلا أنه في أحيان أخرى كان يذكر إسناده فيما يرويه، وقد روى "ابن جني عن كثير من العلماء المتقدمين بإسناد "أبي علي"، ومن هذه الروايات:

⁽¹⁾ ينظر: المدارس النحوية، شوفي ضيف، دار المعارف، ط7، القاهرة-مصر، دت، ص265-266.

⁽²⁾ ينظر: معجم الأدباء، ص1589.

- منها: أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد عن أبي الفضل الرياشي عن أبي زيد الأنصاري $^{(1)}$.
 - ومنها: أبو علي عن أبي بكر بن السراج عن أبي سعيد السكري عن أبي زيد⁽²⁾.
- ومنها ما يكون "أبو زيد" فيه طريقا إلى "الخليل": أبو علي عن أبي بكر بن السرّاج عن أبي العباس عن أبي عثمان المازي عن أبي زيد عن الخليل⁽³⁾.
- وقد أخذ عن" أبي عمرو بن العلاء"، بإسناد "أبي علي": «أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو» $^{(4)}$.
- وبإسناد "أبي علي" أخذ عن "خلف الأحمر": «أبو علي عن ابن رستم عن ابن السكيت عن الأصمعى عن خلف» $^{(5)}$.
- وعن "أبي علي" أيضا أحذ "ابن جني" كتابي معاني القرآن لـــ"الزجاج"، ومعاني القرآن لـــ"الفرّاء"، «وأخبرنا أيضا، يعني أبا علي بما في كتاب المعاني عن أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج بسماعه منه، وبمعاني الفرّاء عن ابن مجاهد عن الفرّاء» $^{(6)}$.

⁽¹⁾ سر الصناعة، 278/1، والمنصف، 17/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر: المنصف، 10/3.

⁽³⁾ ينظر: الخصائص، 14/2.

⁽⁴⁾ الخصائص، 171/2، و سر الصناعة، 256/1.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنصف، 78/3.

⁽⁶⁾ المحتسب، 36/1.

ومن الكتب التي قرأها عليه: كتاب "سيبويه" (1)، ونوادر "أبي زيد" (2)، وكتاب الهمز للهمز الكتب التي زيد" (3)، وكتاب التصريف لله الأخفش الأوسط" (4)، وكتاب التصريف لله "أبي عثمان المازي" (5)، وكتاب الإبدال لله السكيت" (6)، وبعض كتب "الأصمعي" (7).

وقد أخذ "ابن جني" من كتب "أبي علي" المختلفة، ومنها: البغداديات $^{(8)}$ ، والتذكرة $^{(9)}$ ، والحجة في القراءات $^{(10)}$ ، والحلبيات $^{(11)}$ ، وكتاب تفسير القرآن $^{(12)}$.

3- بعض المسائل التي استلهمها "ابن جني" من شيخه "أبي على الفارسي":

1- **في صيغة "فَعْلَلِلٌ"**: في هذه المادة اللغوية سأل "ابن جين" شيخه "أبا علي"، وبعد أن أنعم النظر فيها أجاب "ابن جين" عن تلك المادة، فقد ذهب بها إلى أن "شَوْشَوٍ" الواردة في بيت "أبي الأسود"، بنيت من لفظ "شَوْشَاةٍ" (13) مثل "جَحْمَرشُ"، فقال:

⁽¹⁾ ينظر: سر الصناعة، 546/2، وتاريخ العلماء النحويين، ص24.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر: سر الصناعة، 77/1، و562/2.

⁽³⁾ نفسه، 722/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 2/751، 752.

⁽⁵⁾ ينظر: المنصف، 6/1، وسر الصناعة، 98/1.

⁽⁶⁾ ينظر: سر الصناعة، 239/1، و553/2.

⁽⁷⁾ نفسه، 690/2.

⁽⁸⁾ ينظر: البغداديات أو المسائل المشكلة، أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله التينكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، دط، بغداد-العراق، دت، وينظر مثلا: الخصائص، 331/1.

⁽⁹⁾ ينظر مثلا: الخصائص، 207/1.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي ورفيقه، دار المأمون للتراث، ط1، بيروت-لبنان، 1984، وينظر مثلا: المحتسب، 34/1.

⁽¹¹⁾ ينظر مثلا: الخصائص، 38/3.

ر⁽¹²⁾ نفسه، 255/3

^{(13) &}quot;الشوشاة": «النَّاقَةُ الخَفِيفَةُ»، (ينظر: لسان العرب، مادة "شوش"، ص2359، العمود رقم2).

عَلَى ذَاتِ لَوْثٍ أَو بِأَهْوَجَ شَوْشَوٍ * * صَنِيعُ نَبِيلٍ يَمْلاً الرَّحَلَ كاهِلُه

فقال: «سألت عنه أبا علي، فأخذ ينظر فيه، فقلت له: ينبغي أن يكون بُني من لفظ الشوشاة مثل "جَحْمَرِشٌ"، فعاد إلى "شَوْشَوِوٍ"، فأبدل اللام الثالثة ياء لانكسار ما قبلها، فعاد: "شَوْشَوِ"، فتقول على هذا في نصبه: رأيت شَوْشَوِيا، فقبِل بذلك ورَضِيَه»(1).

2- الهاء في "هناه" أصلية أم زائدة؟: قال "أبو علي": «وقد ذهب بعض علمائنا في "هناه" إلى أن الهاء لحقت لبيان الألف، ثم شبهت بالهاء الأصلية، فألحقت الضمة، قال: وليس ذلك بشيء لأن هذه الهاء إنما تلحق في الوقف، فإذا وصلت سقطت، فجرى لذلك مجرى همزة الوصل التي إذا اتصل ما قبلها مما بعدها سقطت، وهذا القول قول أبي زيد، والذي رآه أبو على هو الوجه»⁽²⁾.

3- أبنية الأفعال الثلاثية الماضية: قال "ابن حني": «قال أبو علي: إن الأفعال الماضية التي على مثال "فَعَلَ" قد يأتي مضارعها "يَفْعِلُ" كما يأتي على "يَفْعُلُ" وذلك نحو "ضَرَبَ يَضْرِبُ"، و"قَتَلَ يَقْتُل"، وقد يأتي على يَفْعَلُ بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفا حلقيا نحو: يَقْرُأُ، ويسْأَلُ ...»(3).

4- مسألة في بِعْتُ أَبِيعُ: فَعِلْتُ أَفْعِلُ: قال "ابن جني": «سألت أبا على وقت القراءة فقلت له: ما تنكر أن يكون: بعت أبيع: فَعِلْتُ أَفْعِلُ، بمترلة حَسِبَ يَحْسِبُ في الصحيح، فقال: جميع ما جاء من "فَعِلَ يَفْعِلُ" قد جاء فيه الأمران (يَفْعِلُ ويَفْعَلُ) نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ

⁽¹⁾ الخصائص، 42/3.

⁽²⁾ المنصف، 142/3.

⁽³⁾ نفسه، 185/1.

وَيَحْسَبُ، وَيَبِسَ يَيْبِسُ وَيَيْبَسُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ، وَبَئِسَ يَبْئِسُ وَيَبْأَسُ، قال فاقتصارهم بمضارع (بِعْتُ على أَبِيعُ) دلالة على أن أصله فَعَلَ دون فَعِلَ»(1).

5- الاشتقاق الأكبر: قال "ابن جني" في باب الاشتقاق الأكبر: «هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي رحمه الله كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن...»⁽²⁾.

وهذا يعني أن الاشتقاق الأكبر قد أشار إليه "أبو على الفارسي"، ولكن "ابن جني" هو من سمّاه و بعّجه.

6- تنبيه "أبي علي" لتلميذه "ابن جني" لمسألة "السلب" في العربية: قال "ابن جني": «نبهنا أبو علي رحمه الله، من هذا الموضع على ما أَذْكُره وأبسُطه لتتعجب من حسن الصنعة فيه... ثم إلهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها، ألا ترى أن تصريف "عجم" أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبحام وضد البيان... ثم إلهم قالوا: أعجمت الكتاب أي بينته و أوضحته، فهو إذا لسلب معنى الاستبهام لا إثباته» (6).

7- في تنبيه "أبي علي" لمسألة الترادف: لقد قال "أبو علي" بالترادف بل دافع عنه، ووافقه عليه تلاميذه، ومنه "ابن جني"، وهذا ما ذكره "ابن جني" في باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني بقوله: «وكان أبو علي، رحمه الله يستحسن هذا الموضع جدا وينبه عليه،

⁽¹⁾ المنصف، 243/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 133/2.

⁽³⁾ نفسه، 75/3–76.

ويُسَرُّ بما يُحضِره خاطره منه، وهذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجردة من الألفاظ...» (1).

8- شرح لفظ "الإِجْرِدُ": قال "ابن جني": «أخبرنا أبو علي، عن أبي سعيد السكري، قال: أخبرني أبو حاتم عن الأصمعي، قال: القَصِيصُ والإِجْرِدُ هما، شجرتا الكمأة اللتان تعرف بمما» (2)، فهنا "ابن فارس" قد روى عن شيوخه لــــ"ابن جني" شرح لفظة "الإجرد".

9- شرح لفظ "الإناء": قال "ابن حني" «قال الله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمُ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَافُهُ (³⁾، أَيْ بُلُوغَهُ وَإِدْرَاكَهُ، قَالَ "أَبُو عَلِيِّ": وَمِنْهُ سَمُّوا الإِنَاءَ، لأَنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ حَظِّهِ مِنْ حَرْزِهِ أَوْ صِيَاغَتِهِ أَوْ نِجَارَتِهِ أَوْ نَحْوِهِ» (4).

ولا يمكننا أن نتبع كل ما استقاه "ابن جني" من فوائد علمية من شيخه "أبي علي الفارسي"، فذلك مما لا تطيقه هذه الصفحات، ولو تتبعناه وحاولنا حصره لجاء في ذلك كتابا ضخما، ولكننا أردنا فقط أن ندلل على حجم المادة المعجمية من بناء الألفاظ وتفسير معناها التي استمدها "ابن جني" من شيخه "الفارسي"، مما يفيد في المعجمية بالخصوص، ونحن إذا تمعنا في هذه الشواهد التي دللنا به على حجم هذه المادة، رأينا ألها تكون في أشكال مختلفة:

1- فقد يأخذ "ابن جني" رأي "أبي علي" وينقل كلامه وكأنه سائل يسأل شيخه يريد معرفة أمر ما فيجيبه شيخه على هذه المسألة فيأخذها منه دون أن يعلق عليها أو أن يتقراها بشيء من التحليل.

⁽¹⁾ الخصائص، 133/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنصف، 90/3

⁽³⁾ سورة "الأحزاب"، الآية رقم53.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 90/2.

2- أن يكون "الفارسي" راويا لمسألة من المسائل اللغوية يرويها عن مشايخه، ويكون سببا في إسنادها إلى "ابن جني".

3- أن يكون بينهما شيء من الحوار في مسألة من المسائل لكي يتضح وجه الصواب فيها أو يزول ما بها من غموض وإبهام.

4- وكان "ابن جني" أحيانا يقوِّم إنتاج شيخه بعد أن استوعب ما أملاه "أبو علي" وشغل فيه مؤلفاته بحيز كبير.

وهكذا يتبين لنا مما سبق مدى سعة وأهمية المادة المعجمية التي استقاها "ابن جني" من علم شيخه "أبي على الفارسي"، إلا أنها ليست كل مصادر مدونته المعجمية.

ثالثا): رواة اللغة والأدب:

لقد توقفنا مليا عند شيخ "ابن جيّ" الأكبر وهو "أبو علي الفارسي"، الذي ملأ ذكره صفحات كتب "ابن جيّ" وارتبطت آراؤه اللغوية بآراء شيخه، ولكن قد كان لـــ"ابن جيّ" شيوخ آخرين كان ينهل منهم ونحن نجد آثارهم واضحة فيما كتب، ولقد كان أمينا في الأخذ عنهم حريصا على أن يدون عباراتهم بحروفها إذا وجد إلى ذلك سبيلا، وهو لا يأخذ اللغة إلا من العلماء الذين عرفوا بطول باعهم فيما يأخذ عنهم، لذلك نراه يؤكد على هذه المسألة في قوله عن بعض المسائل «ولو كان لها أصل في كلام العرب لنقلته الرواة»(1)، وقد عقد بابا في الخصائص بعنوان "باب صدق النقلة وثقة الرواة والحَمَلة"(2)، وهو يأخذ الرواية بالقبول وإن كانت مخالفة لقياسه، فإن كانت منفردة أو قليلة نصَّ على ألها من الشاذ الذي لا يقاس عليه، و لم يتحول إلى رد الرواية، ومن أهم هؤلاء الرواة الذين أخذ عنهم "ابن جيٰ":

104

⁽¹⁾ تفسير أرجوزة أبي نواس، ص76، (وهذا في تتبعه لاشتقاق لفظ "الأُكِّرُ").

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 313–313.

1)- محمد بن الحسين المعروف بابن مقسم (354هـ): قال عنه "ابن الجزري": «وسمع أحمد بن يحي تعلب...قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن، وقال الذهبي: كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات...»(1).

وقد قال "محمد علي النجار" محقق كتاب "الخصائص" أن "ابن مقسم" كان راوية "أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب"، ورجَّع أن يكون "ابن جني" قد أخذ عنه في بغداد ($^{(2)}$)، وإذا نظرنا في أسماء العلماء الذين أخذ عنهم "ابن جني" وذكرهم في كتبه مما رواه ابن مقسم، فإن من بينهم، "المازني" ($^{(3)}$)، و"الكسائي" ($^{(4)}$)، و"أبو عمرو الشيباني" ($^{(5)}$)، وعن ابن مقسم قرأ أشعارا لشعراء منهم الكميت بن معروف الفقعسي، وسعد بن قراط، وأبو وجزة، وابن ميادة، والأقرع بن معاذ القشيري، وعبد الله بن الحجاج التغلي، وغيرهم ممن لم ينسبه، وأغلب قراءاته عنه هي عن أحمد بن يحي ثعلب ($^{(6)}$).

2ر و أخذ ابن جني عن أبي بكر محمد بن علي بن القاسم: وقد أخذ عنه عن الأصمعي $^{(7)}$.

3)- ورى عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني: وعنه روى عن أبي حاتم السحستاني⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين بن الجزري، تحقيق ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، d_1 ، بيروت-لبنان، d_1 2006، d_2 2016.

⁽²⁾ الخصائص (المقدمة)، ص14-15.

⁽³⁾ سر الصناعة، 125/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 158/1.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنصف، 183/2.

⁽⁶⁾ ينظر: الفسر (الدراسة)، ص417-418.

⁽⁷⁾ ينظر: المنصف، 72/3.

⁽⁸⁾ ينظر: المحتسب، 35/1.

4)- **وروى عن محمد بن سلمة**: وعنه روى عن أبي العباس المبرد⁽¹⁾.

5)- ومن شيوخ ابن جني أبو الفرج الأصفهائي علي بن الحسن الكاتب(356هـ): ويبدو أنه قرأ عليه كتابه الشهير "الأغاني"، وقرأ عليه كتب أحرى، كـــ"ديوان الجر"، وقرأ على أبي الفرج بأسانيده عن "الأصمعي"، وقرأ عليه أشعار شعراء صرح بأسمائهم مثل "الفرزدق" و"جران العود"، و"أبي خراش الهذلي" و"عبد الرحمن بن مسافع بن دارة"، وغيرهم (2).

وقد قرأ "ابن جني" عن كثير من الرواة والشيوخ لا يتسع المحال لذكرهم هنا.

ويجدر بالذكر أن "ابن جني" قد أخذ من بعض الفصحاء من أهل البادية ممن آنس فيهم بقية من فصاحة، ومن هؤلاء الأعراب رجل من تميم جوثة يقال له "الشجري"، وقد تردد اسمه في أكثر من موضع في كتبه، إلا أن ما أخذه "ابن جني" عنه وعن غيره من الأعراب المعاصرين له لم يكن شيئا أساسيا، ولا نجده جعل مما قاله "الشجري" وغيره قاعدة البتة.

مما قلناه في هذا الفصل في مصادر مدونة "ابن جني" المعجمية واللغوية عموما، يتضح لنا أن "ابن جني" كانت مصادر مدونته متنوعة بين الكتب والاستماع إلى الشيوخ، والاستئناس بأقوال بعض الأعراب الذين يثق في فصاحتهم في عصره، ولكن يمكننا أن نقرر أن أكبر مصدر لمدونة "ابن جني" هو شيخه "أبو علي الفارسي"، حيث كان ذكره حاضرا في كل كتبه بل في كل صفحات كتبه وكان له علاقة بكل مسألة يوردها "ابن جني".

ولقد رأينا أن "ابن جني" قد أوصلته الرواية إلى العديد من علماء العربية الأوائل الذي كان لهم الدور الحاسم في جمع اللغة وروايتها والتقعيد لها، وبمم وبآرائهم امتلأت كتب "ابن جني".

106

⁽¹⁾ ينظر: سر الصناعة، 371/2.

⁽²⁾ ينظر: الفسر (الدراسة)، ص418.

و"ابن حنى" في كل هذه الآراء والمصادر لم يكن ناقلا وجامعا وحسب، بل كان يقوِّم تلك الأراء وأضاف إليها كثيرا مما جادت به قريحته وقياسه، وتعليله لأغلب المسائل والظواهر التي عرفتها اللغة العربية، وهذا ما سنتبين أمره في الأبواب القادمة في تفصيل المسائل المعجمية، والألفاظ التي اعتني بها.

الفصل الثالث: أثر مدونة "ابن جني" المعجمية في الصناعة المعجمية بعده:

لقد عرف علماء اللغة الذين حاؤوا بعد "ابن جيي" المكانة العالية التي ارتقاها "ابن جيي" جيي" في علوم العربية فأقروا له بالإمامة فيها، وإن من أدل شيء على علو كعب "ابن جيي" في اللغة والأدب وعلومهما، وعلى أنه أصبح ثقة وحجة فيها، أن أئمتها أكثروا من النقل عنه والاحتجاج بأقواله، وقد أوتي من ذلك حظا عظيما لا يقل عن حظ أكبر أئمة اللغة كـــ"أبي عمرو بن العلاء"، و"الخليل" و"سيبويه" وغيرهم، والرواية عنه والاحتجاج بأقواله كالرواية عن هؤلاء الأئمة والاحتجاج بأقوالهم.

ومن الأقوال التي تدلل على ما ذهبنا إليه، قول "ابن الأنباري" فيه: «كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، صنف في النحو والتصريف كتبا أبدع فيها...و لم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف فإنه لم يصنف أحد في التصريف ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاما منه» $^{(1)}$ ، ومثله قاله فيه "ياقوت الحموي" $^{(2)}$.

ويتجاوز ثناؤهم عليه في ميدان علم التصريف فيعترفون له بالأستاذية في بقية علوم العربية، فقد كان رحمه الله إمام في علوم الأصوات والاشتقاق، والإعراب، واللغة، والأدب والنقد أيضا، قال "الباخرزي": «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع منها على ثَمَرَة الغراب، ولاسيما في علم الإعراب» (3).

⁽¹⁾ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص244.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر: معجم الأدباء، ص1585.

⁽³⁾ دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن أبي الطيب الباخرزي، تحقيق ودراسة محمد التونجي، دار الجيل، ط1، بيروت-لبنان، 1993، ص1481، وينظر: معجم الأدباء، ص1587، ويقال للرجل الذي يصيب عند صاحبه فضلا وخيرا، قد وجد تُمَرَة الغراب، وذلك أن الغراب إنما يبتغي من الثمر أجوده وأنضجه، لقرب تناوله عليه في رؤوس النخل (ينظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور الثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط1، صيدا-بيروت، 2003، ص463).

وقال "الثعالبي": «هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وصحب أبا الطيب دهرا طويلا وشرح شعره، ونبه على معانيه وإعرابه، وكان الشعر أقل خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله»(1).

وهو عند "الفيروزأبادي": «الإمام الأوحد، البارع المقدم، ذو التصانيف المشهورة الحليلة، والاختراعات العجيبة» (2)، وكان "المتنبي" يقول في "أبي الفتح": «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس» (3)، وقال فيه أيضا «ابن جني أعرف بشعري مني» (4)، ووُصِف بأنه: «صنَّف كتبا أبر بما على المتقدمين وأعجز المتأخرين» (5).

ويغني عن كل هذا، أن "ابن جني" قد صنف بعض كتبه في زمان شيخه "أبي علي الفارسي" فاستجادها⁽⁶⁾.

وقد أثرت جهود "ابن جني" وآراؤه المعجمية في كتب المعاجم ممن جاءوا بعده، وأهم تلك المعاجم: كتابا "المخصص" و"المحكم" لابن سِيدَه الأندلسي، وكتاب "لسان العرب" لــــ"ابن منظور"، و"القاموس المحيط" لــــ"الفيروزأبادي".

⁽¹⁾ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1983، 137/1.

⁽²⁾ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، ط1، دمشق-سوريا، 2000، ص194.

⁽³⁾ معجم الأدباء، ص1588.

⁽⁴⁾ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد عبد الحي الدمشقي، تحقيق وتعليق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت-لبنان، 1986، 494/4.

⁽⁵⁾ معجم الأدباء، ص1585.

^{(&}lt;sup>6)</sup> ينظر: إنباه الرواة، 336/2.

وفيما يلي نورد نماذج مما ورد في أهم المعاجم المشهورة التي جاءت بعد "ابن جني"، حيث حفلت بأقوال وآراء "ابن جني" في ضبط الألفاظ والتعرض لدلالتها، وما يفيد في تفسيرها، بشكل يبرز جهود "ابن جني" المعجمية.

أولا): ما جاء في "كتاب المخصص"(1) لابن سِيدَه (458هـ):

لقد أورد "ابن سِيدَه" آراء "ابن جني" في مخصصه حوالي ثلاثمائة وثمانين مرة، نجدها ذات منحين، منحى يذكر فيه آراء "ابن جني" في مسائل تتعلق ببنية الألفاظ وتصريفها، ومنحى يورد فيه شرح "ابن جني" للفظ شرحا معجميا كما يفعل المعجميون واللغويون عموما.

والأبواب التي استشهد فيها "ابن سيده" بآراء "ابن جني" هي أبواب: "الحمل والولادة"، و"باب التشعيث"، "كتاب الغرائز"، "باب الخبرة"، "كتاب النساء"، كتاب الإبل، "باب الصر"، "باب ورد الإبل"، "باب صفات العقب"، "باب جمل الغنم ونتاجها"، "كتاب السباع"، "باب الذئاب إرادة إناث الذئاب"، "كتاب الحشرات"، "كتاب الطير"، "كتاب اللانواء"، "باب الدراري"، "كتاب الدهور والأزمنة والأهوية والرياح"، "باب العرق"، "باب طب حزر البحر واسم ما يجزر به"، "باب السفينة"، "باب نعوت الآبار من قبل إبعادها"، "باب الطين"، "كتاب النخل"، "كتاب الغول"، "كتاب المقصور "باب نعوت الحديث"، "باب المقصور "باب نقض العهد"، "كتاب الأضداد"، "كتاب الأفعال والمصادر"، "كتاب المقصور والممدود"، "كتاب خلق الإنسان".

⁽¹⁾ المخصص، ابن سيده، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت.

وقد ذكر "ابن سيده" في مقدمة "المخصص" مصادر مادته (1)، فبعد أن أورد كتب الرسائل اللغوية لعلماء اللغة، وكتب المعاجم المجنسة كالعين والجمهرة والبارع، وكتب اللغة المعللة ككتاب "سيبويه" وما سقط إليه من كتب "أبي علي الفارسي"، ذكر كتب "ابن جي "بقوله: «...وكتب أبي الفتح عثمان بن جي ما سقط إلي منها وهي التمام، والمعرب، والخصائص، وسر الصناعة، والمتعاقب، وشرح شعر المتنبي، وتفسير شعر الجماسة» (2).

وفيما يلي بعض النماذج من هذه النصوص المعجمية التي أوردها "ابن سِيدَه" في مخصصه:

1)- ما جاء في شرح الألفاظ:

1/- قال "ابن سِيدَه": «قَالَ ابْنُ جنِّي: السُّبْرُوتُ: الأَمْرَدُ»⁽³⁾.

وهو شرح بسيط عن طريق ذكر المرادف لكلمة "سُبْرُوتٌ"، وهي من الألفاظ الغريبة.

2/- وقوله: «المَرْأَةُ تُعَلِّلُ الصَبِيَّ بِشَيْءٍ مِنَ المَرَقِ وَغَيْرِهِ لِيَحْزَأَ بِهِ عَنْ اللَّبَنِ...وَاسْمُ مَا عَلَّلَتْهُ بِهِ العُلاَلَةُ والتَعِلَّةُ، قَالَ ابْنُ جِنِّي: أَصْلُهُ مِنَ التَعَلَّلِ وَهُوَ التَشَاغُلِ بِالشَيْءِ وتَعَلَّلْتُ بالشَّيْءِ وعَلَّلْتُهُ بِهِ العُلالَةُ والتَعِلَّةُ، قَالَ ابْنُ جِنِِّي: أَصْلُهُ مِنَ التَعَلَّلِ وَهُوَ التَشَاغُلِ بِالشَيْءِ وتَعَلَّلْتُ بالشَّيْءِ وعَلَّلْتُهُ بِهِ العُهِ (4).

وهنا أدرج "ابن سِيدَه" قول "ابن جني" ليؤصِّل لفظ "تَعَلَّلَ" ويدل على ذلك قول "ابن جني" "أصله"، فالإشارة بالأصل منهج في تأصيل المفردة عند "ابن جني" وكثير من اللغويين، و"ابن جني" مولع بالتأصيل الاشتقاقي لبعض الألفاظ كما سنرى في الباب الرابع من هذه الرسالة.

⁽¹⁾ المخصص، (المقدمة)، 13/1.

⁽²⁾ نفسه، (المقدمة)، 13/1.

⁽³⁾ نفسه، 36/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، 28/1.

3/- قال "ابن سيده": «وَقَالَ أَبُو عَلِي رَجُلٌ كَهْلٌ وَقَوْمٌ كُهُولٌ بَيِّنُو الكَهَالَة والكُهَالَةِ والكُهُولَة، صَاحِبُ العَيْن: الرَّجُلُ إِذَا وَخَطَهُ الشَّيْبُ وَرَأَيْتُ لَهُ بَجَالَة، ابْنُ جنِّي: هُوَ مَا بَيْنَ أَرْبَع وَثَلاثِينَ إِلَى إِحْدَى وَحَمْسِينَ...»(1).

ففي هذا النص استعان "ابن سِيدَه" بشرح "ابن جني" للفظ "الكهل" وتحديده إياه بفترة زمنية معينة، مما لم يذكر عند غيره من اللغويين، فكان "ابن جني" في ذلك أكثر دقة وتحديدا حتى من صاحب العين.

4/- ومما جاء في المخصص مما أورده في شرح الألفاظ مستعينا برأي "ابن جني"، في تحدد معنى لفظ "اللِّمَّة" مع تحديد الجمع فيها، في قوله: «اللِّمَّةُ قَالَ ابْنُ جنِّي: وهِيَ مِنَ الشِّعْر مَا أَلَمَّ بالمَنْكَب وَالجَمْعُ لِمَمُّ ولِمَامُّ»(2).

وهذه فائدة معجمية في الشرح لــ "ابن جني " أوردها ابن سِيدَه مع مجموعة من الآراء لعلماء اللغة، منهم "ابن دريد"، و"ثابت"، و"سيبويه"، و"ابن السكيت"، و"أبو زيد"، و"صاحب العين"، و"أبو عبيد"، و"أبو على الفارسي"، و"أبو حاتم"، و"الأصمعي" و "السيرافي".

5/- وجاء "ابن سِيدَه" بقول لـــ"ابن جني" يدلي به في تحديد معنى من المعاني يحتاج فيه إلى طول تأمل وبصر بمعاني الألفاظ، فقال: «قَالَ ابْنُ جنِّي فَأَمَّا قَوْلُ الْهُذَلِي:

فَلَمَّا ردَّ سَامِعَه إِلَيْهِ ** وجَلَّى عَنْ عِمَايَتَه عَمَاهُ

فَلا يَخْلُو "السَّامِعُ" أَنْ يَكُونَ هُنَا صِفَةً "كضَارِبِ" و"شَاتِمِ"، أَوْ اسْمًا كـــ"كَاهِلِ" و"غَارِبِ"، وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَإِنَّمَا أَضَافَ الفِعْلَ إِلَيْهِ لأَنَّهَا هِيَ التِي تَسْمَعُ، كَمَا قِيلَ لِلْعَيْن

112

⁽¹⁾ المخصص، 40/1.

⁽²⁾ نفسه، 64/1.

نَاظِرَةً لأَنَّ النَّظَرَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْهَا، وَمِنْ حَيْثُ قِيلَ لِلْسَيْفِ "صَارِمٌ" مِنْ حَيْثُ كَانَ المَفْعُولُ بِهِ "القَطْعُ"، وَإِنْ كَانَ اسْمًا غَالِبًا كَانَ بِمَنْزِلَةِ فِي العَيْنِ، وَيَدُلُ عَلَى أَنَّ الاسْمِيَةِ أَمْكَنُ فِيهِ مِنَ القَطْعُ"، وَإِنْ كَانَ اسْمًا غَالِبًا كَانَ بِمَنْزِلَةِ فِي العَيْنِ، وَيَدُلُ عَلَى أَنَّ الاسْمِيةِ أَمْكَنُ فِيهِ مِنَ الوَصْف تَذْكِيرُ السَّامِعِ وَهِي مُؤَنَّقةٌ لأَنَّهَا الأَذْنُ إِذْ الصِفةُ إِنَّمَا هِي عَلَى الفِعْلِ، لَكِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ صِفَةُ تَذْكِيرِهِ ذَهَابًا إِلَى العُضْوِ» (1).

فهذا تحديد مفيد من "ابن جني" لهذه المعاني الدقيقة للفظ "السَّامعُ" التي وردت في سياق معين في بيت من الشعر، ولـــ"ابن جني" من هذا النوع من التعليل لمعاني الألفاظ باع طويل، فقد عقد في كتاب الخصائص في باب الحمل على المعنى (2)، ما يفيد دلالة اللفظ على معنى يخرجها عن قواعد النحو والصرف في بعض الأحيان، من حيث أن القائل ذهب بما إلى حملها على معناها وليس على لفظها ويأتي منه تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، والتضمين وغيره.

2)- ما جاء في بناء الألفاظ:

1/- جاء في باب "الحمل والولادة": «...قَالَ الأَصْمَعِي: أَجْزَأَتِ المَرْأَةُ وَلَدَتِ الإِنَاثَ لأَنَّهُ مِنَ الجُزْأَةِ وَهِيَ نِصَابُ السِّكِينِ لِدُخُولِ السِّيلانُ فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَسَّرَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَجَعَلُوا الجُزْأَةِ وَهِيَ نِصَابُ السِّكِينِ لِدُخُولِ السِّيلانُ فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَسَّرَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَجَعَلُوا الجُرْكَةَ الذِّينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمُنِ إِنَاتًا ﴾(3) ، ابْنُ جنِّي: مِثْلُ هَذَا قَلِيلٌ لأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الجَمْعِ الذِي يُبَايِنُهُ وَاحِدُهُ بِالهَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ المَحْلُوقِ دُونَ المَصْنُوعِ "كَتَمرَة" واتَمْر" و"تَمْرة" و"تَمْرة" و"تَمْرة و"تَمْرة" وسَفِينُ، واتَمَر "، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ المَصْنُوعِ أَشْيَاءَ قَلِيلَةً كَسَفِينَةٍ وسَفِينُ،

⁽¹⁾ المخصص، 83/1، وينظر: التمام، ص99.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر: الخصائص، 411/2–435.

⁽³⁾ سورة "الزخرف"، جزء من الآية رقم19.

وَسَيَأْتِي ذِكْرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الآتِيَةِ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ فِي مَوَاضِعِهَا، إِلا أَنَّ مِثْلَ هَذَا لا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِذَهَابِهِ فِي القِلَّةِ» $^{(1)}$.

يتحدث "ابن جني" في هذا النص المعجمي عن نوع من أنواع الجموع الذي يكون في مفرده "هاء" ففي جمعه تحذف هذه الهاء"، حيث يقرر أن هذا النوع من الجموع قليل في اللغة، وما جاء منه فهو في المخلوقات دون المصنوعات، وإن كان قد جاء في المصنوعات شيء قليل لا يقاس عليه لقلته.

وهذه فائدة معجمية أوردها "ابن جني" واستدل بها "ابن سِيدَه" في معجمه هذا، وهي لفتة ولمسة لغوية دقيقة جديرة بالتنويه والذكر.

2/- وقد استعان "ابن سِيدَه" في اشتقاق واستعمال لفظ "شاخ" بما ورد عنه "ابن جني" في قوله: «قَالَ ابْنُ جنِّي: ومَشْيَخَةٌ وشِيخَةٌ وشِيخَةٌ» (2).

3/- وأورد "ابن سِيدَه" كذلك في موضع آخر رأي "ابن جين" في صيغ جمع كلمة "رأس" فقال: «قَالَ ابْنُ جِنِّي والجَمْعُ أَرْؤُسٌ وَآرَاسٌ وَرُؤُسٌ...»(3). وهذه الآراء هي آراء تصريفية تتعلق ببناء الألفاظ وتصريف مادتها.

هذه نماذج وعينات بسيطة جاءت على سبيل المثال لا الحصر، أردنا أن ندلل من خلالها على حجم ونوعية المادة المعجمية التي استقاها "ابن سيده" في مخصصه من مدونة "ابن حيني"، وإننا لو أردنا أن نعددها كلها لما أجزأتها هذه الأوراق.

⁽¹⁾ المخصص، 23/1

ر²⁾ نفسه، 42/1.

⁽³⁾ نفسه، 53/1

ثانيا): ما جاء في كتاب "المحكم والمحيط الأعظم"(1) لابن سِيدَه:

يعد معجم "الحكم والمحيط الأعظم" من أحسن المعاجم العربية، من حيث ما اشتمل عليه من مواد لغوية ومن فوائد نحوية وصرفية وعروضية وغير ذلك، وقد ظهرت براعة المؤلف واضحة في تلك العلوم، حتى أن القارئ يعتقد أنه يغرف من علوم اللغة ويستفيد منها كلها في هذا الكتاب، وقد التزم فيه منهج "الخليل" في العين في ترتيب مواده ووجازة تعبيراته وألفاظه.

ولقد استفاد "ابن سيده" في "محكمه" من علم "ابن جين"، وضمَّن آراءه الصرفية واللغوية كتابه المحكم، وفي مقدمة المعجم يذكر "ابن سيده" مدونته التي اعتمد عليها كعادته، وقد صنف تلك المصادر في أشكال وأنواع، فكتب التفاسير، وكتب الغريبين، وكتب شرح الشعر، والرسائل اللغوية، وكتب النوادر والغريب، وكتب المعاجم.

أما كتب "ابن جني" فهي ضمن الكتب التي وسمها بـــ"الكتب المتضمنة لتعليل اللغة"، وبدأ هذه المجموعة بكتب "أبي علي الفارسي"، إلى أن يصل إلى كتب "ابن جني"، وهي: المغرب، والتمام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب والمحتسب⁽²⁾.

وهكذا يتبين لنا أن كتب "ابن جني" المتنوعة تحوي في أغلبها في مضامينها قضايا المعجمية، والتي لا يمكن لأي لغوي أو صاحب معجم أن يستغني عنها، والحقيقة أن الجهود اللغوية لابن جني كانت في أغلبها تدور حول تعليل بناء الألفاظ والوقوف على دلالتها، وهذا هو صلب العمل المعجمي بشقيه علم المعاجم وصناعة المعاجم، ولقد استمد "ابن سِيدَه" في معجمه "المحكم" مادة غزيرة من آراء "ابن جني "ويبلغ عدد المرات التي ذكر فيها رأيا لـــ"ابن جني "في نكو ثلاثمائة وسبعة و خمسين مادة في معجمه، وأخذُه في ذلك كان بنوعين، نوع يتعلق جيني" نحو ثلاثمائة وسبعة و خمسين مادة في معجمه، وأخذُه في ذلك كان بنوعين، نوع يتعلق

⁽¹⁾ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2000.

بشكل اللفظة فيما تعلق ببنائها أو التغيرات التي تطرأ على شكلها، أو ما يتعلق بضبط صيغتها، ونوع يتعلق بتفسير اللفظ تفسيرا لغويا، وفيما يلي عرض لبعض النماذج:

1)- ما يتعلق بشرح الألفاظ:

1/- ففي مادة "ع د د": «وَالعُدُّ: بَثْرٌ تَكُونُ فِي الوَجْهِ، عَنْ ابْنِ جِنِّي»(1).

فقد أفاد "ابن سِيدَه" من رأي "ابن جني" في معنى كلمة "العُدُّ"، والتي يبدو ألها لم ترد عند غيره من اللغويين، ووجه الشرح هنا هو تفسير المعنى بطريق الشرح بالعبارة، فكان تفسيرا واضحا لا لبس فيه.

2/- وفي مادة "ق ن ع": «...وَقِيلَ: القُنُوعُ: الطَمَعُ، وَقَدْ استُعْمِلَ القُنُوعُ فِي الرِّضَا، وَهِيَ قَلِيلَةُ، حَكَاهَا ابن حنِّي وأَنْشَدَ:

أَيَذْهَبُ مَالُ الله فِي غَيْرِ حَقِّهِ ** وَنَعْطِشُ فِي أَطْلالِكُم ونَجُوعُ؟ أَيَذْهَبُ مَالُ الله فِي غَيْرِ حَقِّهِ ** وَيُقْنِعُنا مَا لَيْسَ فِيهِ قُنُوعُ؟ »(2).

وقد أفاد ابن "سيدة" هنا من قول "ابن جني" من مجيء لفظة "القُنُوعُ" بمعنى الرضا، التي كان يعرف ألها لمعنى "الطَمَع"، وهكذا فهي بذلك من ألفاظ التضاد التي تعرف بها اللغة العربية، وألفاظ المشترك اللفظي والتضاد من الأمور التي ينبغي أن ينبه إليها المعجمي وهو يشرح الألفاظ، فهي من مسائل تعدد المعنى التي ينبغي توضيحها، إلا أن "ابن جني" لم ينسب البيتين المذكورين، ويبدو ألهما من الأبيات مجهولة النسب، لأن "ابن جني" من عادته أن

⁽¹⁾ المحكم، ابن سيده، مادة "ع د د"، 83/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 227/1.

ينسب الأبيات والأقوال إلى أصحابها ويؤكد على مسألة التثبيت من الرواية، والاحتياط فيها (1).

3/- وفي مادة "ن ع ج": «وَنَاقَةٌ ناعِجَةٌ: يُصَادُ عليها نِعَاجُ الوَحْشِ، قَالَ ابْنُ جِنِّي: وَهِيَ مِنَ الْمَهْرِيَةِ، واسْتَعَارَهُ نَافِعُ بْنُ لَقِيطٍ الفَقَعْسِي لِلْبَقَرِ الأَهْلِي»(2).

ففي هذه النص شرح لكلمة "ناعِجَة"، وقد قدم "ابن جني" فيها استعمالا آخر للفظة وأنه دقق في استعمالها، حيث أنه لم يقف عند معناها العام المعروف وهو "نوق يصاد عليها نعاج الوحش"، بل ذهب إلى تحديدها وتخصيصها بكونها من "المهرية".

4/- وجاء في مادة "رع ل": «الرَّعْلُ: أَنْفُ الجَبَلِ كالرَّعْنِ لَيْسَ لامُهُ بَدَلا مِنَ النُّونِ، قَالَ ابْنُ جِنِّي: أَمَّا رَعْلُ الجَبَلِ بِاللاَّمِ فَمِنَ الرَّعْلَةِ والرَّعِيلِ، وَهِيَ القِطْعَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ الجَبَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَيْلِ، وَفَي القِطْعَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ الجَبَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الجَبِّلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الجَبْلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الجَبْلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الجَبْلِ، وَلَا لللَّمْ عَةِ» (3).

وهنا أدرج "ابن سِيدَه" كلام "ابن جني" في الحكم بوقوع الإبدال بين هاتين اللفظتين من عدمه، وقد حكم "ابن جني" بعدم وقوع الإبدال بينهما، لأن اللفظتين غير متفقتي المعنى، فكل منهما أصل قائم به، وقد اعتمد في ذلك على الدلالة الاشتقاقية، حيث دلل من خلالها على عدم وقوع الإبدال بين اللفظتين.

⁽¹⁾ لـــ"ابن حيي" باب في الخصائص معنون بـــ "باب في صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة"، ينظر، الخصائص، 309/3. 313.

⁽²⁾ المحكم والمحيط الأعظم، 334/1.

⁽³⁾ المحكم، 101/2، وينظر: سر الصناعة، 442/2.

2/- ما يفيد بناء الألفاظ وتعليله لاشتقاقها وتصريفها:

1/- جاء في المحكم: «والرَّعْرَعَةُ: حُسْنُ شَبَابِ الغُلامِ وَتَحَرُّكُه، وشَابُّ رُعْرُعٌ ورُعْرُعَةٌ، عَنْ الْخِيرَةُ عَنْ ابْنِ جِنِّي: مُرَاهِقٌ وهو مُحْتَلِمٌ، وَقَدْ قِيلَ: قَدْ تَحَرَّكُ الْخِيرَةُ عَنْ ابْنِ جِنِّي: مُرَاهِقٌ وهو مُحْتَلِمٌ، وَقَدْ قِيلَ: قَدْ تَحَرَّكُ وكَبَرَ...» (1).

وهنا قد أورد ما جاء عن "ابن جني" في اشتقاقات لفظ "الرَّعْرَعَة" فمنها: شاب رَعْرَعُ ورَعْرَعَة، وكلها ذكرها "كراع"، أما "ابن جني" فقد زاد استعمال "رَعْرَاع" على وزن "فعلان"، وهي إفادة جيدة في استعمال هذه اللفظة.

2/- وجاء في المحكم: «...وَرَجُلٌ عِزْهَاة وعِزْهًى وعَزِهٌ وعِزْهٌ، وعِزْهِيٌّ وعِزْهَاءٌ بالمَدِّ، عَنْ ابْنِ جِنِّي، قُلِبَتْ اليَاءُ الزَائِدَةُ فِيهِ أَلِفًا، لِوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ثُمَّ قُلِبَتْ الأَلِفُ هَمْزَةً...»⁽²⁾.

وفي هذا النص المعجمي أورد "ابن سِيدَه" رأيا لــــ"ابن جني" في مسألة إبدال الألف همزة في لفظ "عِزْهَاء" وقد ذكر جميع المراحل التي مرت فيها في تصريفها، وهي مسألة معروفة في مصنفات "ابن جني" (3).

3/- وفي مادة "قَشَعَ": «وقد أَقْشَعَ الغَيْمُ، وانْقَشَعَ، وتَقَشَّعَ، وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ قَشْعًا، قَالَ ابْنُ جِنِّي: جَاءَ هَذَا مَعْكُوسًا مُخَالِفًا لِلْمُعْتَادِ، وذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ فِيهُمَا "فَعَلَ" مُتَعِدِيًا، و"أَفْعَل" غَيْرُ مُتَعَدٍ، ومِثْلُهُ: "شَنَقَ البَعِيرُ"، وأَشْنَقَ هُوَ، وأَجْفَلَ الظَّلِيمُ وجَفَلَتْهُ الرِّيحُ وسَيَأْتِي...» (4).

⁽¹⁾ المحكم، 91/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 118/1.

⁽³⁾ ينظر: سر الصناعة،99/1، حيث ذكرها في مسألة إبدال الهمزة من الياء والواو، وهما زائدتان مع كل من "عِلْبَاءٌ". و"حِرْبَاءٌ".

⁽⁴⁾ المحكم والمحيط الأعظم، 145/1.

فصيغة "فعل" و"أفعل" من الصيغ التي لفتت انتباه اللغويين قديما، حيث صنف فيها بعض اللغويين، رسائل وكتبا لحصرها، وتبيان ما اختلفت فيها اللغات⁽¹⁾، وهنا يورد "ابن سيده" لفظة "قشع" فيشرح معناها، بذكر استعمالاتها مع مصاحباتها، وجاء فيها "أفعل" غير متعد، "وفعل" لازما، وهذا يخالف القياس، وهذا ربما عائد للاختلاف اللهجي ومن ظواهر تداخل اللغات ولابن جني تنبيهات كثيرة لمثل هذه الألفاظ.

إذا فإيراد المعلومات الصرفية والاشتقاقية يعد من الوظائف المهمة التي يأتي بها أصحاب المعاجم في أثناء شروحهم للألفاظ، فلا يكفي أن يؤتى بشرح المفردة شرحا يفيد المعنى وحسب، فالمعنى له علاقة بالصيغة وله علاقة باشتقاق الكلمة، وله علاقة بتصريف المفردة إلى وجوه شتى حسب سنن العربية ونواميسها، وهذه الأمور كلها قد خاض فيها "ابن جني" في كتبه المختلفة، وقد نهلت منها هذه المعاجم بحظ وافر.

وهذه المسائل التي ذكرناها من قبل عن استمداد "ابن سِيدَه" من "ابن جين" في معجمه المحكم جيء بها هنا على سبيل المثال لا الحصر، لندلِّل من خلالها على أهمية الآراء المعجمية لــــ"ابن جيني"، ومدى إفادة "المحكم" منها، ولكن هذا ليس كل شيء، فهناك مسائل تناولها "ابن سيدَه" في محكمه أخذها من "ابن جيني" ولم ينسبها إليه، فقد نقل "ابن سِيدَه" كلام "ابن جيني" عن تصريف لفظة "النحو" واشتقاقها في اللغة دون أن ينسبه إليه، ويبتدئ كلامه بقوله: «النَّحْوُ: القَصْدُ يَكُونُ ظَرْفًا واسْمًا، نَحَاهُ يَنْحُوهُ ويَنْحَاهُ نَحْوًا وانْتِحَاءًا، وَنَحْوُ العَرَبِيَةِ إِنَّمَا هُوَ

⁽¹⁾ لأهمية صيغتي "فَعَلَ وأَفْعَلَ"، وما أثارتهما من إشكالات في الاستعمال اللغوي للعربية، ألّف العلماء اللغويون كتبا ورسائل لتبيان الخلاف بينهما في المعنى، أو ربما مجيئهما بمعنى واحد أحيانا، أو أنه قد يأتي "أفْعَل" لازما و"فَعَلَ" متعديا، كما هو الحال معنا هنا، وممن ألّف في هذين الصيغتين: قطرب، والفراء، وأبو عبيدة، والأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والتوزي، وابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني، والأحول، وابن قتيبة، والزحاج، وابن دريد، وابن درستويه، وأبو علي القالي، وابن القوطية، وأبو البركات الأنباري، والقاسم الواسطي، و لم يصل إلينا منها إلا كتاب السجستاني، وكتاب الزحاج، وكتاب ابن القوطية، والبابان اللذان في الجمهرة، (ينظر: المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، 180/1-183).

انتِحَاءُ سَمْتِ كَلامِ العَرَبِ فِي تَصَرُّفِهِ مِنْ إِعْرَابٍ وَغَيْرِهِ»⁽¹⁾، وهكذا يمضي في نقل كلام "ابن جني" إلى أن ينهيه دون أن ينبه إليه.

4/- وفي مادة "ف وه" يسوق "ابن سِيدَه" كلاما طويلا في أصل "فم" ثم يقول: «فالقَوْلُ فِي تَشْدِيدِ المِيمِ عِنْدِي أَنَّهَا لَيْسَ بِلُغَةٍ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ...» (2)، ولم ينسب القول فيه إلى "ابن جين"، وهذا البحث برمته في "سر الصناعة" في أول حرف الميم (3).

ثالثا): ما جاء في "لسان العرب"(4) لابن منظور (711هـ):

يُعدّ "لسان العرب" أوفى معجم لغوي جمع ما ضمَّته كتب السابقين، فصار يغني عن كثير من المعاجم، إذ جمع فأوعى، وضم كل غريب، وأضحى كتاب لغة وتفسير وحديث وفقه وأدب وتاريخ لا يستغني عنه العالم والأديب.

و"ابن منظور" كغيره من أصحاب المعاجم الذين جاءوا بعد عصر "ابن جني"، قد أخذ مادة غزيرة ومفيدة من مصنفات "ابن جني" المختلفة، وإن لم يشر إلى هذه المصادر في مقدمة كتابه، حيث أنه ذكر بعض الكتب اللغوية دون غيرها (5).

⁽¹⁾ ينظر: المحكم 20/4، مادة "نحو"، وينظر: الخصائص، 34/1.

⁽²⁾ ينظر: المحكم، مادة "فوه"، 432/4 وما بعدها.

⁽³⁾ ينظر: سر الصناعة، 415/2 وما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ينظر: اللسان، (المقدمة)، ص11.

وأهم المواد التي ذكر فيها "ابن منظور" رأيا لـــ"ابن جني"، فهي: "بأبأ"، "برأ"، "جيأ"، "ربأ"، "رنأ"، "شنأ"، "فقأ"، "كفأ" من باب الهمزة، و"أسب"، "ألب"، "بوب"، "بيب"، "تعلب"، "جدب"، "جرب"، "جلب"، "حوب"، "خصب"، "دهلب"، "رتب" من باب الباء مثلا، و"جثث"، و"حرث"، و"رعث"، من باب الثاء، و"أذريج"، "حجج"، "خرج"، "دبج"، "زبردج"، "سفنج"، "طنج"، "لجج"، "لوج"، "مهج"، "نعج"، من باب الجيم مثل، "وسبح"، "صلح"، "صمح"، "طيح"، "فرح"، "قرح"، "لقح"، "لمح"، "وقح"، "ويح" من باب الحاء، و"طيخ" في باب الخاء، و"أسد"، بيد"، "تلد"، "جدد"، "جرد"، "حشد"، "حصد"، "حيد"، "زغد"، "زود"، "سرد"، "سعد"، "سند" في باب الدال مثلا، و"أذذ"، "تخذ"، "جبذ"، "حذذ"، "حوذ"، "شذذ"، "كلذ"، "منذ"، وقذ"، "طبرزذ" من باب الذال، و "جذر"، جعفر"، "جير"، "حرر"، "حفر"، "حمر"، "حور"، "خطر"، "دبر"، "دور"، "زأبر"، "زبر" من باب الراء مثلا، و"بأز"، "برز"، "بموز"، "بوز"، "ترمز"، "خزز"، "رجز"، "رمز"، "زيز" في باب الزاي مثلا، و"أسس"، "أمس"، "أنس"، "بأس"، "بنس"، "درس"، "رأس"، "رسس" في باب السين مثلا، و"جشش"، "جعش"، "حوش"، "ريش"، "فحش"، "كبش"، "كدش" من باب الشين مثلا، و"برص"، "حرص"، "خمص"، قرفص"، "لصص" فب باب الصاد، و"بعض"، "عرض"، "عوض"، "غيض"، "فيض"، "قبض"، "نضض" في باب الضاد، و"بطط"، "حوط"، "سرط"، "سلط" في باب الطاء مثلا، و"حظظ"، "غلظ"، "فظظ"، "فوظ"، "كظظ" في باب الظاء مثلا، و"بيع"، "جزع"، "حرفع"، "خضع"، "ربع"، "رجع"، "ردع"، "رعع"، في باب العين مثلا، "زوغ"، "سقغ"، "صوغ" في باب الغين، و"أفف"، "تنف"، "جفف"، "ردف"، "سكف"، "سوف" في باب الفاء مثلا، و"أرق"، "ألق"، "حزرق"، "حلق"، "خدنق"، "خذنق"، "ذلق"، "زرق"، "زرنق" في باب القاف مثلا، و"دمك"، "زنك"، "زوك"، "زوزك"، "مكك"، "هلك"، "وشك" في باب الكاف، و"أبل"، "أصل"، "ألل"، "أمل"، "أهل"، "أول" في باب اللام مثلا، و"أدم"، "أكم"، "أيم"، "بحم"، "ترجم"، "تمم"، "قمم"، "حرم"، "خطم"، "خيم"، "درهم" في باب الميم مثلا، و"أبن"، "أتن"، "أطربن"، "أمن"، "أبن"، "بنن"، و"ثدن" في باب النون مثلا، و"أمه"، "تبه"، "تفه"، "جوه"، "شده"، "صهصه"، "عزه" في باب الهاء مثلا، و"أبي"، "أبيّ"، "أزا"، "أضا"، "ألا"، "أما"، "أيا"، "بأي"، "برىء"، "بزا" و"لي" في باب "وأي" مثلا.

وفيما يلي تحليل لبعض النماذج من النصوص المعجمية لأراء "ابن جني" الواردة في اللسان:

1) ما يتعلق بشرح المفردات وتفسيرها:

1/- في مادة "بَأْبَأً": «...قَالَ ابنُ جِنِّي: سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ فَقُلْتُ لَهُ: بَأْبَأْتُ الصَبِيَّ بَأْبَأَةً إذا قُلْتَ لَهُ بَابَا، فَمَا مِثَالُ البأبَأَةِ عِنْدَكَ الآن؟...»(1).

هنا شرح بسيط ومحدد ومفيد من "ابن جني" في شرح مفردة "بأبأ"، وهو شرح بالسياق، أي بإدراج اللفظة في تركيب ما، فيفهم معناها من خلاله لا غير، وقد أوردها "ابن جني" مدللا بما على الاشتقاق من الأصوات، وقد أورد في ذلك بعض الأمثلة الأخرى (2).

2/- وفي مادة "رَبَأً": «...ورَبَأْتُ بِكَ أَرفَعَ الأَمْرِ: رَفَعْتُكَ، هَذِهِ عَنْ ابْنِ جِنِّي...»(3) يستشهد هنا "ابن منظور" في شرح معنى لفظة "رَبَأً" التي كثر سياقها في استعمالاتها المتعددة، ويبدو أن هذا الشرح قد اختص به "ابن جني"، لقوله: «هذه عن ابن جني»، ونوع التعريف المعجمي الذي أورده "ابن منظور" هنا عن "ابن جني" هو من نوع التعريف الإسمي عن طريق الشرح بالمرادف.

⁽¹⁾ اللسان، مادة "بأبأ"، ص198، العمود رقم1.

⁽²⁾ ينظر: سر الصناعة، 233/1، و745/2.

⁽³⁾ اللسان، مادة "ربأ"، ص1546، العمود رقم1.

3/- وفي مادة "رَنَاً": «...واليَرَنَّأُ واليُرَنَّأُ بِضَمِّ اليَاءِ وهَمْزَةِ الأَلِفِ: اسْمُ للحِنَّاءِ، قال ابْنُ جِنِّي: وَقَالُوا: يَرْنَأُ لِحْيَتَه: صَبَغَهَا باليَرَنَّأِ"، وَقَالَ: هَذَا "يَفْعَلَ" فِي الماضِي، وَمَا أَغْرَبَهُ وَأَطْرَفَهَ»(1).

في هذا النص المعجمي أورد "ابن منظور" قول "ابن جني" مستعينا به في شرح هذه المادة، حيث قدم فيها "ابن جني" استعمالا للفظ "يَرْنَأُ" في سياقه مع مصاحِبِه، وقد استغرب "ابن جني" مجيء دلالة "يَفْعَلُ" على الماضي.

4/- وفي مادة "حَوَبَ": «...وَفُلانٌ يَتَحَوَّبُ مِنْ كَذَا أَيْ يَتَأَثَّمُ، وتَحَوَّبَ الرَّجُلُ تَأَثَّمَ، قَالَ ابْنُ جِنِّي، تَحَوَّبَ تَرَكَ الإِثْمَ، وَإِنْ كَانَ تَفَعَّلَ ابْنُ جِنِّي، تَحَوَّبَ تَرَكَ الإِثْمَ، وَإِنْ كَانَ تَفَعَّلَ لِلإِثْبَاتِ أَكْثَرَ مِنْهُ لِلْسَّلْبِ»(2).

لقد أفاد "ابن منظور" هنا من مسألة تعرض لها "ابن جني" في "الخصائص" (3)، وهو ظاهرة السلب التي تعرفها العربية في ألفاظ معدودة، حصرها "ابن جني" وبين كيف أن ألفاظا تسلب معانيها الأصلية، بوضعها في صيغ معينة منها "أفعل"، و"فعّل" و"تفعّل"، وهنا في هذا النص المعجمي جاء لفظه "تحوّب" على صيغة "تفعّل"، وهي تدل على ترك "الحُوبِ" وهو الإثم.

2-2 ما جاء في بناء المفردات وتعليله لتصريفها:

1/- في مادة "بَرَأً"، قال "ابن منظور": «...وَبُراءٌ مِثْلُ عَجِيبٌ وعُجَابٌ، وَقَالَ ابْنُ البَرِّي: المَعْرُوفُ في بَرَاءٍ أَنَّهُ جَمْعٌ لا وَاحِدٌ...وَنَصَّ ابن جِنِّي عَلَى كَوْنِهِ جَمْعًا، فقال يُجْمَعُ بَرِيءٌ عَلَى عَلَى كَوْنِهِ جَمْعًا، فقال يُجْمَعُ بَرِيءٌ عَلَى عَلَى عَلَى وَبْرِيءٌ وبُرَآءٌ، مثل شَرِيفٌ عَلَى أَرْبِعَةٍ مِنَ الجُمُوعِ: بَرِيءٌ وبرَاءٌ، مثل ظَرِيفٌ وظِرَافٌ، وبَرِيءٌ وبُرَآءٌ، مثل شَرِيفٌ

⁽¹⁾ اللسان، مادة "رنأ"، ص1742، العمود رقم2، وينظر: التمام، ص223.

^{(&}lt;sup>2)</sup> اللسان، مادة "حوب"، ص1036، العمود رقم2.

⁽³⁾ ينظر: الخصائص، 78/3.

وشُرَفَاءٌ، وبَرِيءٌ وأَبْرِياءٌ مِثْلُ صَدِيقٌ وأَصْدِقَاءٌ، وبَرِيءٌ وبُرَاءٌ مِثْلُ مَا جَاءَ في الجُمُوعِ عَلَى فُعَالٍ نَحْوَ تُؤَامٍ ورُبَاءٍ فِي جَمْعِ تَوْأَمٍ ورُبَّى»⁽¹⁾.

ففي هذا النص المعجمي يورد "ابن منظور" قول "ابن جني" في حكم جمع لفظ "بريء"، وقد فصل فيها "ابن جني" وأبدع في ذلك، فجاء بكل أحكامها، مما أدى بـــ"ابن منظور" أن يخص رأي "ابن جني" بالترجيح من بين كل الآراء التي أوردها في هذه المسألة.

2/- في مادة "أبب": «...وأُبَابُ المَاءِ: عُبَابُه، قَالَ: أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ، قال ابنُ جنِّي: لَيْسَتِ الهَمْزَةُ فِيهِ بَدَلا مِنْ عَيْنِ "عُبَابٍ"، وَإِنْ كُنَّا قَدْ سَمِعْنَا، وَإِنَّمَا هُوَ فُعَالٌ مِنْ أَبَّ إِذَا تَهَيَّأ...»(2).

أورد "ابن منظور" هنا رأيا لـــ"ابن جني" في مسألة مهمة ودقيقة تخص الإبدال بين الأصوات المتقاربة في المخارج، وهي ظاهرة تعرفها العربية، وهنا في هذا النص، لا يقر "ابن جني" بالإبدال بين لفظتي "عُبَابُ" و"أُبابُ"، بل إن لكل منهما أصل مستقل وله معنى يختلف عن الآخر مما ينفي وقوع الإبدال بينهما، وهذه من الألفاظ التي توهم وقوع الإبدال بينها، ولله ولله ولله الظاهرة (3).

وليت "ابن منظور" قد أتم شرح اللفظة في كلام "ابن جني"، فإن فيه ما يفيد، وبقيته: «...وَذَلِكَ أَنَّ البَحْرَ يَتَهَيَّأُ لِمَا يَزْخَرُ بِهِ، فَلِهَذَا كَانَت الهَمْزَةُ أَصْلاً غَيْرَ بَدَلٍ مِنَ العَيْنِ، وَإِنْ قُلْتَ إِنَّهَا بَدَلٌ مِنْهَا فَهُو وَجْهُ، وَلَيْسَ بِالقَوِيِّ»(4).

⁽¹⁾ اللسان، مادة "برأ"، ص240-241.

⁽²⁾ نفسه، مادة "أبب"، ص04، العمود رقم1.

⁽³⁾ ينظر: سر الصناعة، 106/1-107.

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، 107–106/1.

فقد ذهب "ابن جني" إلى أن لفظتي "أباب" و"عباب" أصليتان، لا واحدة منهما فرع من الآخر، بدليل أنهما مستعملان كلاهما، فــــ"الأُبَابُ": التهيؤ، و"العُبَابُ": كثرة الماء.

هذه بعض النماذج من النصوص المعجمية في "لسان العرب" لـــ"ابن منظور"، تحمل رأيا لـــ"ابن جيني" تفيد أحكاما تتعلق بالمفردات من حيث المبنى والمعنى، ولا يمكننا أن نستقصي كل تلك الآراء، فإن المقام لا يتسع لها كلها، وإنما أردنا أن ندلل بهذه النماذج على حجم المادة ونوعيتها التي استقاها "ابن منظور" من علم "ابن جيني" في مسائل المعجمية.

رابعا): ما جاء في "القاموس المحيط"⁽¹⁾ للفيروز أبادي (817هـ):

لم يخل كتاب "القاموس المحيط" كغيره من المعاجم من ذكر وإيراد لآراء "ابن جين" المعجمية، وإن كانت بحجم قليل بسبب منهجه الذي اعتمده في معجمه وهو الاختصار والتخفف من ذكر الآراء والشواهد اللغوية، وبذلك فإن المواضع التي ذكر فيها آراء "ابن جين" هي ستة مواضع، متنوعة بين ذكر لآراء تتعلق ببناء اللفظ وتصريفه واشتقاقه، ومسائل تتعلق بشرح المفردات وتفسيرها وفيما يلي عرض لبعض هذه الآراء:

1)- ما جاء في شرح الألفاظ:

1/- قوله في مادة "وَرَأً": «...وَالوَرَاءُ: وَلَدُ الوَلَدِ، وما وُرِثْتُ بالضَمِّ وَقَدْ يُشَدَّدُ، مَا شَعَرْتُ، وَتَوَرَّأَتْ عَلَيْهِ الأَرْضُ: تَوَدَّأَت، عَنْ ابْنِ جِنِّي» $^{(2)}$ ، وقد أفاد "الفيروزأبادي" هنا من قول "ابن جيّي" في شرح لفظ "تَوَرَّأَ" بتحديد معناها عن طريق ذكر مرادفها وهو "التَوَدُّؤُ".

125

⁽¹⁾ القاموس المحيط، الفيروز ابادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة-مصر، دت.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، مادة "ورأ"، 32/1.

2/- وفي موضع آخر في مادة "سمي"، أورد "الفيروز أبادي" قول "ابن جني" في هذه اللفظة، حيث أنه اختص بمسألة فيها، وهي أنها تأتي لتسمية "واد" وهو من المعلومات الموسوعية في المعاجم، فقد قال: «"سُمْيُ" بالضَمِّ "وَادُ" أَوْ "بَلَدُ"، قال ابْنُ جِنِّي لا يُعْرَف سُمْيُ غَيْرُهُ» (1).

2)- ما جاء في بناء الألفاظ:

1/- وفي مادة "شذذ"، قوله: «...و "أَشَذَّ": جَاءَ بِقَوْلٍ شَاذً، وَأَشَذَّ الشَيْءَ: خَّاه وأَقْصَاه، "فَشَرِّذْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهم"، بالذَّالِ المُعْجَمَةِ، قِرَاءَةُ الأَعْمَشِ، وَقَالَ ابْنُ جِنِّي: لَمْ يَمُرْ بِنَا فِي اللَّغَةِ تَرْكِيبُ شَرَذَ، وَكَأَنَّ الذَّالَ بَدَلُ مِنَ الدَّالِ» (2).

وهنا في هذا النص لـــ"لفيروزأبادي" يذكر رأي "ابن جني" في أنه لم يسمع عن العرب تركيب "شرذ" الذي جاءت به قراءة "الأعمش" في قوله تعالى: "فشرذ بهم من خلفهم" حيث أنه ذكر لفظه "شرد" بالذال بدل الدال، ولـــ"ابن جني" رأيه في القراءات التي تخرج عن ما هو متعارف عليه في اللغة، فقد كان يردد مقاله البصريين في ذلك بتوهيمهم وتخطيئهم لأصحاب هذه القراءات(3).

2/- وفي مسألة رجح فيها "الفيروز أبادي" قول "ابن جني" على قول "الجوهري"، ووهَّم فيها قول "الجوهري" في مادة "أبأ"، حيث قال: «"الأَبَاءَةُ" كَعَبَاءَةٍ: القَصَبَةُ، جَمْعُهَا آباءُ، هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ كَمَا حَكَاهُ "ابْنُ جِنِّي" عَنْ "سِيبَوَيْه" لا المعْتَلُّ كَمَا توهَّمَه "الجَوْهَرِيُّ" وَغَيْرُهُ» (4).

⁽¹⁾ القاموس المحيط، مادة "سمى"، 338/4، وينظر: التمام، ص104.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المحكم، مادة "شَذَّ"، 351/1.

⁽³⁾ ينظر: ابن جني النحوي، فاضل السامرائي، دار عمار، ط2، عمان-الأردن، 2009، ص325.

⁽⁴⁾ القاموس المحيط، مادة "أبأً"، 07/1.

وقد كان "الجوهري" في معجمه "الصحاح"(1)، قد أورد مادة "أبأ" في باب "الواو"، حيث أنه رأى أن الهمزة فيه مبدلة عن واو، وقد وهَّمَه "الفيروزأبادي" هنا، واحتج في ذلك بقول "ابن جني" من أنها ذات همزة أصلية، والدليل على ذلك قوله: جمعها "أباء"، وقوله "هذا موضعه"، أي أنها تأتي في باب الهمزة في فصل الهمزة حسب ترتيب مدرسة القافية.

فهذه بعض المسائل التي أردنا أن ندلل فيها على ما استمده "القاموس المحيط" من آراء "ابن جيني" المعجمية، على أن هناك مواضع لم يسند فيها "الفيروزأبادي" القول فيها إلى "ابن جيني"، ففي مادة "اللغة"، عرفها بقوله: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (2)، وكلنا يعرف أن هذا التعريف الشهير للغة في التراث العربي إنما هو لــــ"ابن جيني"، لكن "الفيروزأبادي" لم يسنده إليه، بل تركه غفلا بلا نسبة (3).

في هذا الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الرسالة، قمنا بتجلية الأثر البارز الذي تركته مدونة "ابن جني" المعجمية في أصحاب المعاجم التي جاءت بعده، وقد كان وقوفنا عند المعاجم حتى ندلل على الجهد المعجمي لـــ"ابن جني"، والذي تتبين قيمته من خلال مؤلفاته ومما نجده في مصنفات اللغويين بعده، وهذا لا يعني أن أثر "ابن جني" يكمن في المعاجم اللغوية وحدها، بل إن بعض العلماء البلاغيين (4) والصرفيين قد نهلوا من علم "ابن جني" مادة كبيرة، وهي كلها فيما يتعلق بالألفاظ من حيث مبناها ومعناها.

⁽¹⁾ ينظر: الصحاح، الجوهري، مادة "أَبَأَ"، ص259.

^{(&}lt;sup>2)</sup> القاموس المحيط، مادة "لغة"، 378/4.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الخصائص، 33/1.

⁽⁴⁾ ومن هؤلاء "ابن سنان الخفاجي" (466هـ)، في كتابه: سر الفصاحة، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1982، ص25-31، و"ابن الأثير" (637هـ) في كتابه: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي ورفيقه، دار نحضة مصر، ط2، القاهرة-مصر، دت، 84/2-87، وغيرها.

⁽⁵⁾ لقد أشار إلى جانب منهم "أسعد طلس" في مقالته عن "ابن جني"، ينظر: مجلة المجمع العلمي بدمشق، مج668/32.



من الحقائق المسلم بها عند اللسانيين المحدثين جميعا هو أن قوام علم المعاجم هو المفردات، ومن أهم ما يترتب على هذه المسلمة هو أن النظرية المعجمية هي نظرية المفردات ليس باعتبارها وحدات في قائمة أو كلمات صامتة دفينة في ذاكرة جماعة لغوية أو بين دفتي كتاب، بل باعتبارها أفرادا لغوية (1).

ثم إن من الحقائق التي يسلم بها اللسانيون جميعا أيضا قيام اللغة على ثنائية المبنى والمعنى، أو الشكل والمحتوى، وهذه الثنائية تظهر في المفردة بشكل واضح، فالمفردة دليل لغوي تتكون ثنائيته من وجهين، الدال الذي يمثل الشكل، والمدلول يمثل المحتوى.

والدال يتكون من تأليف صوتي عناصره الأصوات ومن بنية صرفية عناصرها الوحدات الصرفية، والمدلول متكون من المعنى أو المفهوم الذي يربط الدال من خلال علاقة ما مباشرة أو غير مباشرة بمرجع ما خارج اللغة.

وهذه المكونات الثلاثة الصوتية والصرفية والدلالية أساسية في اكتساب المفردة أو الوحدات المعجمية ما نسميه "فرديتها" في نظام اللغة لتصبح "فردا لغويا" وعليه فإن كل ما يساهم في تكوين شكل المفردات من أصوات وصرف ودلالة، يشكل مادة علم المعاجم.

ونحن في هذا الباب سنخص بالدراسة ما يشكل شكل المفردات عند "ابن جني" من خلال ثلاثة فصول نراها تلبي هذا المطلب عنده، والفصول المكونة لهذا الباب هي: أولا: فلسفة البناء اللغوي عند "ابن جني"، وثانيا: الألفاظ المخصوصة برسائل معجمية عند "ابن جني"، وثالثا: ألفاظ الإبدال والألفاظ المزيدة وحقولهما المعجمية عند "ابن جني".

⁽¹⁾ ينظر: مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص37-38.

الفصل الأول: فلسفة البناء اللغوي عند "ابن جني":

لقد تطرق "ابن جي" إلى فلسفة البناء اللغوي للعربية، ولقد حاول ما أمكنته المحاولة أن يبرهن على أن كلام اللغويين في هذا المجال مستمد من طبيعة اللغة العربية ومأحوذ عن أهلها الذين كانوا يعرفون أسرار كلامهم وأعماقه البعيدة، وقد بين أن لغة العرب بكلماتما واستعمالاتما المختلفة قائمة على أصول ومبادئ، وكل لفظة منها أخذت سمتا معينا بحسب قواعد خاصة روعيت فيها، وذلك راجع إلى أصالة هذه اللغة واعتمادها على بديهة العقل وترافعها إلى الطبيعة والحس، وهذه الأبنية اللغوية لها فلسفتها الخاصة التي لم تتوافر لأية لغة من لغات العالم فهي تستجيب للاستفهام وتجيب السائل عنه، وقد أبان "ابن جي"، فيما لا يحتمل الشك، عن وجهات النظر التي قيلت فيها، وأن ذلك عن أصالة وإبداع في تكوينها، فكل أصل لغوي معلل بعلة لا أنه سيق اعتباطا أو بلا أهداف يرمي إليها.

ولقد بنى "ابن جني" فلسفته في بناء الألفاظ على مبدأ الاستثقال والاستخفاف، حيث يقول: «وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يَرِدُ عليك من السؤال عما هذه حاله، ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلا بعد الصبر والتأمل والإنعام والتصفح، فإن وجدت عذرا مقطوعا به سرت إليه واعتمدته، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ومأمّا تتورده» (1).

ويقول أيضا: «فما خف على الحس كثر دورانه على الألسنة وما ثقل أهمل استعماله أو قُلَ»(2).

⁽¹⁾ الخصائص، 77/1–78.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 54/1، 78، وقد قال "ابن حيني": «فأَعْلِقْ يدك بما ذكرناه من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف»، (ينظر: الخصائص، 67/1)

وليس "ابن حني" مبتكرا لهذا التعليل في صورته العامة، وبعض الأصول التي يشملها وينطبق عليها، بل إن هذا الميدان قد خاض فيه غيره من علماء العربية الأفذاذ وعلى رأسهم أصحاب المعاجم ورائدها الأول "الخليل بن أحمد" في "العين $^{(1)}$.

إلا أن فلسفة "ابن حنى" في هذا الموضوع تمتاز بالتغلغل الفكري والتحليل للجزئيات تحليلا يصهرها في بوتقة العمل اللغوي ويظهر جوهرها المكنون، ويمتاز بحثه بالتتبع جني" وإن كان متفقا مع غيره من العلماء كـــ"الخليل" و"سيبويه" في إيضاحه لسر البناء اللغوي عن طريق تناوله للحروف الهجائية وما يأتلف منها وما يختلف، إلا أنه قد تناول بعض الأبنية تناولا جديدا بفلسفته الخاصة في ظل أبواب متعددة في أغلب كتبه، خاصة منها "الخصائص" و"سر الصناعة"، وفي كتابه "المنصف".

أولا): ائتلاف الحروف في البناء اللغوى:

1)- الاستخفاف بعدم تجاور الحروف المتقاربة في المخرج:

قسم "ابن جني" الحروف، أي الأصوات، إلى ثقيل وخفيف، وكل منها على درجة متفاوتة ثقلا وخفة، وأخف الحروف عندهم حروف "سألتمونيها" ولكل حرف من الحروف الهجائية مخرج معين تشترك فيه مع بعض أعضاء النطق، وهي كما نعلم تمتد من الجوف إلى الفم والشفتين متجاورة يلى بعضها الآخر، والأبنية اللغوية والألفاظ بوجه عام ليست إلا بناء مؤلفا من تلك اللبنات على شيتي الصور والأوضاع، وهذه اللبنات التي يتكون منها هذا البناء إما أن تتقارب في مخارجها الصوتية أو تتباعد، وأعضاء النطق التي تؤدي ذلك تقوم بجهد عضلي للإبانة والإفصاح عنه، والشيء كما يقولون لا يتضح إلا بنقيضه على معني أن يتميز

⁽¹⁾ ينظر: مقدمة كتاب العين، فقد جاءت مترعة بالفلسفة اللغوية للعربية، وقد أنبأ عنها "الخليل" بعبقرية منقطعة النظير.

تمام التميز ولذلك يقول "ابن جني": «وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا» (1).

وهذا كما يتبين من مفهوم كلامه للتخفيف والتمكن من النطق، ولذلك قال: «إن حروف أقصى اللسان لا تتجاور البتة، فلا يقال: "قج" ولا "جق"، فالأحسن اعتماد المخرج البعيد ليختلف الصديان فيعذبا بتراخيهما، وحروف الحلق أيضا أقل الحروف ائتلافا، فإذا احتمع منهما اثنان فصل بينهما مثل: "هَدَأْتُ"، و"حَبَأْتُ"، و"عِبْء"، وتتجاور في ثلاثة مواضع:

1- الهمزة المبدوء بها مع واحد من ثلاثة أحرف هي الهاء والحاء، الخاء، مثل "أَهْلُ"، "أَحَدُ"، "أَحَدُ". "أَخَذَ".

2- الهاء مع العين: ولابد من تقدم العين على الهاء مثل "عَهْدٌ"، "عَهَرَ"، "عِهْنُ".

3- العين مع الخاء وتتقدم الخاء لا غير مثل "بَخَعَ"، "النَّخُعُ".

وحتى مع ورود هذه الكلمات نحس بثقل على اللسان حال التفوه بها، وإلى هذا الحد نرى أن علماء اللغة من أرباب المعاجم قد ذكروا ذلك من قبله، فـــ"الخليل بن أحمد" قد عرض في كتابه "العين" لمخارج الحروف وصفاتها، وأوضح أن اتحاد المخارج أو تقاربها قد يؤدي إلى إهمال بعض الكلمات، وفي شرحه لمواد معجمه أشار إلى المهمل وسبب إهماله من الناحية الصوتية، فقد ذكر في باب العين والحاء أنه لا تأتلف منهما كلمة واحدة مستعملة لتقارب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين الكلمتين (3).

⁽¹⁾ سر الصناعة، 814/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 814/2.

⁽³⁾ ينظر: كتاب العين، 60/1.

وقد نبه "ابن دريد" الباحث في معجمه على أهمية الحروف لمعرفة عدد الأبنية وما يأتلف منها وما لا يأتلف وسر كل منها وأوضح أن قرب مخارج الحروف يمنع من تأليف بعض الكلمات لثقلها على اللسان فالقاف والكاف لا تأتلف منهما كلمة واحدة، فلا يقال "قك" ولا "كق"، وقد أشار إلى حروف الذلاقة وعلة تسميتها بذلك، فقال: سمعت "الأشنانداني" يقول: «سمعت الأخفش يقول: سميت الحروف مذلقة لأن عملها في طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه، وهو أخف الحروف وأحسنها امتزاجا بغيرها، وسميت الأخرى مصمتة لأنها أصمت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان» (2).

فهذا يؤكد صحة ما ذكرناه من وضوح هذه الفكرة لدى علماء اللغة قبل "ابن جني"، ولكنه بصدد إظهار شرف هذه اللغة وسموها، وإبراز محاسنها، ومبادئها التي قامت عليها بقوله: «وإنما أريد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض في تقرير الأصول وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها، وبه وبأمثاله تخرج أضغانها وتبعج أحضانها، ولاسيما هذا السمت الذي نحن عليه ومرزون إليه فاعرفه، فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، واستعمال ما استعمل، وجماع أمر القول فيه، والاستعانة على إصابة غروره ومطاويه لزومك محجة القول بالاستثقال والاستخفاف، ولكن كيف وعلام ومن أين؟ فإنه باب سيحتاج منك إلى تأن وفضل بيان وتأت، وقد دققت لك بابه، بل حرقت لك حجابه، ولا تستطل كلامي في هذا الفصل، أو ترين أن المَقْنع فيه كان دون هذا القدر، فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة ترين أن المَقْنع فيه كان دون هذا القدر، فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للنفس»(3).

^{(1) &}quot;الأشنانداني": هو أبو عثمان بن هرون الأشنانداني، ذكره "ابن النديم في الفهرست في مقالة اللغويين والنحويين، وعده من علماء البصرة، و لم يذكر له تاريخ للوفاة، ولكنه من أعلام القرن الثالث الهجري.

⁽²⁾ الجمهرة، 1/45 (المقدمة).

^{(&}lt;sup>3)</sup> الخصائص، 77/1.

فلا ضير على "ابن جني" أن يشير إلى أساسها القويم، وإن كان لغيره فضل سبق في الإشارة إليه، فإن ذلك لا يغض من شأنه أو شأنها، بل يزيد أمرها جلاء وعبقرية، ولذلك فسر في وضوح لغوي عجيب قوة العربية، وخفة طبعها في اختيار وتركيب الكلمات من حروف متباعدة، ونفورها من تقارب الحروف.

2/ مراعاة الحوف الأقوى في تجاور الحروف المتقاربة في المخرج في بناء اللفظ:

فإن كان ولابد من التأليف من الحروف المتقاربة فلابد من تقديم الأقوى على الأحف، وساق "ابن جني" سر ذلك بما يدل على فلسفته اللغوية الفائقة، يقول: «...من ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو: "سَصَ"، و"طَسُ"، و"طَتَ"، و"تَطُّ"، و"تَطُّ"، و"ضَشُ"، و"شَضْ"، وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه، وكذلك نحو "فَحَّ"، و"جَقَّ" و"جَقَّ"، و"كَعَّ"، و"خَعَّ"، و"خَعَّ"، و و حَذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد لتقارب عنارجها عن معظم الحروف أعني حروف الفم، فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف نحو "أَهْلٌ" و"أَحَدُ" و"أَحُّ" و"عَهُدُ" و"عَهُرً"، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع الله بتقديم الأقوى منهما نحو "أُرُلِ" (1)، و"وَتِدٍ" و"وَطَدٍ"، يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام، وكان ضعف اللام إنما أتاها لما تُشْرَبه من الخنة عند الوقوف عليها ولذلك لا تكاد تعتاص اللام، وقد نرى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام، وكذلك الطاء والتاء هي أقوى من الدال، وذلك لأن حرس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال» (2).

و"ابن جيني" يعلل سبب تقديم الأقوى عن الضعيف من الحروف حين تتجاور الحروف المتقاربة في المخرج في ائتلاف الحروف في البناء، بأمرين اثنين هما:

^{(1) &}quot; أُرُلُ": «جَبَلٌ مَعْرُوفٌ»، (ينظر: لسان العرب، مادة "أرل"، ص65، العمود رقم2).

⁽²⁾ الخصائص، 55-54/1.

- أن الأقوى دائما أعلى وأسمى رتبة؟

- ولأن المتحدث في بداية كلامي يكون أقوى نفسا، فيقدم أقوى الحرفين بالنطق ويترك الضعيف في الآخر.

حيث يقول: «...وأنا أرى ألهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين من قِبَل أن جميع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين: أحدهما أن رتبة الأقوى أبدا أسبق وأعلى، والآخر ألهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف، من قِبَل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسا وأظهر نشاطا، فقدم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين كما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخره، فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ والفاعل، فهذا واضح كما تراه»(1).

ونحن إذا تعمقنا في أعماق لغتنا العربية وجدنا أن أبنيتها قد صيغت بما يتفق والمبدأ السابق فحروفها وكلماتما المكونة منذ نشأتما وهي تميل إلى التخفيف وتتخذ طابعا من النطق السهل، وتبعد عن الاستثقال بأي لون من ألوانه، ومن هنا ألمح "ابن جني" إلى أهمية هذا المبدأ، وعلل للصيغ المختلفة به، وبين أن تعليلات اللغويين وعلماء العربية قائمة عليه، ومتجهة نحوه، مما يثبت واقعية اللغة، وصحة الاستدلال عليها، فيقول: «ولست تحد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به» (2)، وعلى هذا الأساس تقوم أبنية العربية، سالكة سبيل التخفيف، فقد تنتقى حروف معينة أو تحذف أو تبدل بغيرها حتى يهذب البناء ويستقيم مع المنهج السهل المستساغ.

وبمراجعة الواقع اللغوي العربي المتداول في عهد الاحتجاج اللغوي، فإننا نلمس إدراك العلماء هذا السر القائم على الذوق، والذي كان لإرهاف الحس العربي النصيب الأوفر من

⁽¹⁾ الخصائص، 55/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 51/1

تنفيذه، والعمل بمقتضاه، فمن ذلك إسكالهم نحو "رسُل" و"عَجُز" و"عضُد" و"ظَرُف" و"كَرُم" و"عَلِمَ" و"كَبِدُ" و"كَبِدُ" و"عُصِر"، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل، بفصلهم بين الفتحة وأختيها على ذوق الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر، فهل هذا ونحوه إلا لإمعالهم النظر في هذا القدر اليسير المختصر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوام بل الكلمة من جملة الكلام؟(1).

يقول "ابن جني": «لسنا ندعي أن علل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها وربأنا بها أفرع مشارفها، وقال "سيبويه": وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم ويحاولون به وجها، وهذا أصل يدعوا إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه»(2).

3- الاستخفاف بتقريب الحروف بعضها من بعض في بناء اللفظ:

والبناء العربي يسير مع هذه الطبيعة لا يفارقها، فإذا وجدت الخفة في الحروف المتباعدة اتبعها، وإذا لم تتحقق في ذلك فعليك إلى تقريب الحروف ما دام موصلا إليها ومتمشيا مع المبدأ المذكور.

وربما اعتقدنا أن هذا يتناقض مع المنهج العام للغة التي تعتمد على التباعد الصوتي في أبنيتها، ولكنه بالتأمل فيها نجد الفلسفة الحقيقية لهذا التنقل، فهي لم تحب البعيد لبعده وإنما للهدف السابق الذي نبحث عنه في كل ظاهرة من ظواهر اللغة، وهذا سر من أسرار هذه اللغة التي تبرهن على سلامة تراكيبها اللغوية، فمع استحسالها تركيب ما تباعدت مخارج حروفه، نحو الهمزة والنون ومع الباء مثل، "آن"، "نأي"، "حب"، "بح"، وهذا لسهولة النطق

⁽¹⁾ الخصائص، 75/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 54–53/1

بما أؤتلفت فيه تلك الحروف، كذلك نراها تستقبح تركيب ما تقارب من الحروف مثل "سص" و"طث"، ومع الاستحسان السابق نرى ألهم يتركون التباعد، ويحاولون تقريب الحروف في نحو "سويق" و"اصطبر"، حيث لا يمكن تجاوب السين مع القاف ولا إئتلاف الصاد مع التاء⁽¹⁾.

وإذا كان الصوت يظهر مع نقيضه أكثر من ظهوره مع قرينه وهذا أمر قد عرفه العرب ولاحظوه فإنهم علموا، كذلك، أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين لأن اللسان ينبو بهما مرة واحدة فكان تقريبهم للحرف من الحرف ضربا من التطاول إلى الإدغام وإن لم يصلوا إلى ذلك فقد حاولوه واشرأبوا نحوه (2).

وهذا التصنيف المذكور أشار إليه علماء اللغة واوكبهم "سيبويه" عن مثل "سويق" في "باب ما تقلب فيه السين صادا في بعض اللغات تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة"، يقول: «...فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد، وهي الصاد، لأن الصاد تصعّد إلى الحنك الأعلى للإطباق، فشبهوا هذا بإبدالهم الطاء في "مُصْطَبِر"، والدال في "مُزْدَجِر"، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز وذلك لأنها قلبَتْها على بعد المخرجين، فكما لم يبالوا بعد المخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف...»(3).

ولهذا الإبدال شروط خاصة ذكرها، علماء الصرف وعلى رأسهم "ابن جني"، فما ذكرناه هو فقط غيظ من فيض مما جاء في ظاهرة الإبدال التي خصها "ابن جني" بتعليلات كثيرة في

⁽¹⁾ الخصائص، 227/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 227/2–229.

⁽³⁾ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هرون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة-مصر، 1982، 480/4.

كتبه وخاصة "سر الصناعة"، حيث خص لكل صوت حالة من الإبدال وعلل لكل ظاهرة منها.

وهذه الفلسفة العميقة تتمشى مع منطقية اللغة العربية وتفصح عن لطفها ومرونتها، فالعرب وإن كانوا يعرفون أن الإدغام أخف فإنهم في مثل ما سبق لم يقربوا الحروف إلى حد الإدغام، لأنه يترتب على ذلك مخالفة صريحة للقواعد العامة، بل ربما أدى ذلك إلى خلط الأبنية، وعدم معرفة أصول الكلمات، وإذا هم قربوا الحروف كذلك إلى هذا الحد ثم تركوها بلا إدغام كان نقض قواعدهم التي أرسوا بناءها، وكأنه انتكاث وتراجع عنها، فبقيت الحروف كما ذكرنا بين بين، يقول "ابن حني": «إنهم مع هذا لا يبلغون بالحرف المقرب من الآخر أن يصيروه إلى أن يكون من مخرجه، لئلا يحصلوا من ذلك بين أمرين كلاهما مكروه، أما أحدهما: فأن يدغموا مع بعد الأصلين، وهذا بعيد، وأما الآخر فإن يقربوه منه حتى يجعلوه من مخرجه ثم لا يدغموه، وهذا كله انتكاث وتراجع، لأنه إذا بلغ من قربه إلى أن يصير من مخرجه وجب إدغامه، فإن لم يدغموه حرموه الطلب المروم فيه، ألا ترى أنك إذا قربت السين في "سويق" من القاف بأن تقلبها صادا فإنك لم تخرج السين من مخرجها، ولا بلغت بما مخرج القاف، فيلزم إدغامها فأنت إذًا قد رمت تقريب الإدغام المستخف، لكنك لم تبلغ الغاية، التي توجبه عليك، وتنوط أسبابه لك، وكذلك إذا قلت في "اصتبر": "اصطبر"، فأنت قد قربت التاء من الصاد بأن قلبتها إلى أختها في الإطباق والاستعلاء، والطاء مع ذلك من جملة مخرج التاء»(¹⁾.

وقد قالوا أحيانا "اصبر": يقول "سيبويه": «...وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صادا فقالوا "مُصَّبَرُ"، وحدثنا

⁽¹⁾ الخصائص، 229/2.

هرون أن بعضهم قرأ ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهُمَا أَنْ يُصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ (1)...»(2)، قرأها "يَصَّلحا" ويؤكد لنا ذلك أن الحرفين إذا أريد تقريب أحدهما إلى حرف يناسب صاحبه ووجد أنه من مخرجه حقا فإنه يجب الإدغام مثل "اطَّعنَ" يقول "ابن جني": «فإن كان الحرفان جميعا من مخرج واحد، فسلكت هذه الطريق فليس إلا أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر البتة، ثم أدغمتها فيها لا غير، وذلك أن الحروف إذا كانت من مخرج واحد ضاقت مساحتها أن تدبى بالتقريب منها، لأنها إذا كانت معها من مخرجها فهي الغاية في قربها، فإن زدت على ذلك شيئا فإنما هو تخلص الحرف إلى لفظ أحيه البتة، فتدغمه فيه لا محالة، فهذا وجه التقريب مع إيثارهم الإبعاد»(3).

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير ما ورد من أبنية لغوية يخيل إلينا أن ظاهرها يناقض قاعدة التخفيف لتجاور حروف مماثلة فيها، وقد أورد "ابن جني" أمثلة عديدة لا مجال هنا لتعدادها كلها.

ونحن إذا جئنا لتقييم مثل هذه الأفكار والتعليلات التي تقدم بها "ابن جني" في تآلف الحروف العربية، فسنجدها أكثر عمقا وذات أساس قوي، فقد علل "ابن جني" أن تآلف الحروف قائم على التخفيف وتجنب الثقل، وهو قائم كذلك على تباعد الحروف أحيانا وتقاربها أحيانا أحرى، ورأينا كيف أنه يعلل كل ذلك بالأمثلة العديدة وقد نجح إلى حد كبير في وضع الأمثلة المناسبة.

ولا يختلف علم اللغة الحديث كثيرا في تعليلاته لهذه المسألة عن ما جاء به "ابن جني".

⁽¹⁾ سورة "النساء"، جزء من الآية رقم 128.

⁽²⁾ الكتاب، سبيويه، 467/4.

⁽³⁾ الخصائص، 230/2.

وقد تناولت اللسانيات الحديثة مسألة تآلف الأصوات فيما بينها وتجاورها والقوانين الحاكمة لها في علم يسمى "الفونولوجيا"، وقد كان له دور كبير في دراسة البني ونشوء المفردات والنظر في التكوين المعجمي والمفهومي والاشتقاقي للألفاظ اللغوية⁽¹⁾.

ويتألف التنظيم الفونولوجي من مجموعة من العلاقات هي التي تبني الوحدة الفونولوجية اللغوية، حيث تتعاون جميع العناصر اللغوية تعاونا وظيفيا يصنع الانسجام ويحقق البنى المركبة⁽²⁾.

وتتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق الطبيعي بالكلمة الواحدة وفي المتصل من الكلام وطبيعي أن تكون نسبة التأثر والتأثير مختلفة من فونام إلى آخر⁽³⁾.

والأصوات في تأثرها تمدف إلى شيء من المماثلة في نوع من المقاربة بمواضع النطق والصفات المميزة التي تنم عن هذا التأثر ذي الأهمية في تكوين البني وتبدلها، أما المخالفة فقد تحدث عند التماثل شبه التام بين صورتين متجاورتين، أو لفك الشدَّ، أو غير ذلك، فيقع التبديل على أحدهما ويزول التشابه (4).

وإذا كان "ابن حني" قد ارتكز في تعليله لهذا التآلف على أساس مبدأ الخفة والثقل، فإن بعض المحدثين لم يذهب بعيدا حين علل ذلك على مبدأ السهولة والشيوع.

⁽¹⁾ ينظر: علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، الجريسي، ط4، القاهرة-مصر، 2002، ص86.

Troupetzkoy.NS, principes de phonologie, traduction, J.Cantineau, klinchsieck-Paris, 1970, ⁽²⁾ p 48-50.

⁽³⁾ ينظر: علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، ص86-87.

⁽⁴⁾ ينظر: مصطلح المعجمية العربية، أنطوان عبدو، الشركة العالمية للكتاب، ط1، بيروت-لبنان، 1991، ص32.

حيث تعكس نسبة شيوع حروف معينة أكثر من سواها في تحديد بعض أسرار البنى العربية الصوتية والتكوينية ولنظرية السهولة والشيوع أثر في التدليل على الأصول الاشتقاقية (1).

ثانيا): عدد الحروف المكون منها البناء:

يعالج علماء العربية عدد الحروف المكونة للبناء العربي حينما يكونون بصدد معرفة المجرد والمزيد في أبنية الأفعال خاصة، فإلهم يتطرقون إلى تعريف الأصل وتعريف المزيد، وقد عالج هذا الأمر كذلك أصحاب المعاجم اللغوية في مقدمات معاجمهم، وأول هذه المعاجم معجم العين لــــ"الخليل بن أحمد الفراهيدي"، فقد أسس معجمه على نظام التقاليب والأبنية وخصص في مقدمته حديثا مطولا على فلسفة البناء في الكلمة العربية (2).

ولقد ثبت بالاستقراء أن بناء الكلمة العربية لا يقل عن ثلاثة أحرف وهو الأصل، وعرف "ابن جني" الأصل بأنه «الفاء والعين واللام»(3)، ويقول في موضع آخر: «الأصل عند

⁽¹⁾ لقد تحرى "إبراهيم أنيس" هذه النظرية في دراسة مدى شيوع الحروف، وتتبع ذلك، كما يقول، في عشرات من صفحات القرآن الكريم، وعليه تم الاعتماد في الإحصاء، ووصل إلى النتائج التالية: تقدر نسبة شيوع الأصوات العربية في كل من 1000 من الأصوات الساكنة كما يلي: اللام 127 مرة، النون 124 مرة، و الهمزة 72 مرة، والواو52 مرة، والياء 45 مرة، و الكاف 41 مرة، و الفاء 38 مرة، والقاف 23 مرة، والدال 20 مرة، والجيم 16 مرة، والخاء 10 مرات، والشين 07 مرات، والعين 5 مرات، والظاء 3 مرات، والميم 124 مرة، والمدال 80 مرة، والحاء المرة، والهاء 56 مرة، والتاء 50 مرة، واللهاء 48 مرة، والعين 37 مرة، والسين 20 مرة، والذال 18 مرة، والحاء أن مرة، والصاد 08 مرة، والضاد 10 مرة، والخاء 11 مرة، والطاء 4 مرات، أما المصوتات فتبين نسبة الإحصاء أن شيوع الفتحة هو 460 مرة في الألف والكسرة 124 مرة، والضمة 146 مرة، والسكون 190 مرة، (ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص170–171).

⁽²⁾ ينظر: كتاب العين، (المقدمة).

⁽³⁾ المنصف، 11/1.

أهل الصناعة عبارة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعلة عارضة، لأنه يكون لذلك في تقدير الثبات»(1).

أما الزائد فهو ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما(2).

ومن أمثلته للفعل قوله: «"ضرب"، فالضاد من "ضرب" فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال "ضَرَبّ" "فعل"، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاء والراء والباء من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد، ومعنى "زائد" أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام»(3).

وتتجلى خفة البناء العربي وكثرة استعماله وشيوعه فيما تألف من ثلاثة أحرف، فعلى الرغم من تعدد الأبنية وتأليف الألفاظ من ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي وسداسي وسباعي بالأصالة والزيادة، فإن أخفها جميعا هو الثلاثي كما هو واقع الاستعمال اللغوي.

ويمكن أن نحدد الخطة والفلسفة التي انتهجها "ابن جني" في تحديده لأبنية اللغة العربية وتعليله لها، في الآتي:

- 1- عدد الأبنية في اللغة العربية هي أربعة: ثنائي، ثلاثي، رباعي، وخماسي.
 - 2- أكثر الأبنية استعمالا وتمكنا هو البناء الثلاثي نظرا لاعتداله وتوسطه.

3- أن قلة استعمال الرباعي والخماسي على الرغم من كثرة تقليباتهما إنما هو راجع إلى طولهما وكثرة الحروف فيهما.

4- أن قلة استعمال الثنائي على الرغم من قلة حروفه عائد إلى عدم تمكنه تمكن الثلاثي.

⁽¹⁾ التصريف الملوكي، ص12.

⁽²⁾ ينظر: المنصف، 11/1.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 11/1

5- أن بناء الثلاثي على الرغم من تمكنه وسهولة نطقه، نظرا للتعليلات التي جاء بها "ابن جين"، إلا ألها لم يستعمل منها كل أبنيته وهذا ربما عائد إلى مبدإ الاختيار للناطق العربي فهو اختار ما أراده، وترك الباقي لعدم الحاجة إليه.

6- لم يتطرق "ابن جني" في دراسته للأبنية إلى مسألة التطور اللغوي للأبنية كما أشار إليها المحدثون، حيث يرون أن الثنائي بفعل التطور اللغوي، زيد فيه حرف أو حرفان فصار ثلاثيا أو رباعيا⁽¹⁾.

وسنوضح فيما يلي الآراء التي جاء بما "ابن جيي" في النقاط التي ذكرت.

1)- علة استعمال الثلاثي من الألفاظ:

يذكر "ابن حني" سبب استعمال الثلاثي وكثرته من بين الأبنية فيقول: «إذا كان كذلك أي الثلاثي خفيفا، فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي، لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي على قلة حرفوه، فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه، ثم لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي، وقلة الكلفة به، فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه وطوله أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه، ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول: نحو: "جعل"، "جلع"، "عجل"، "عجل"، "لعج"، والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ... والمستعمل منه قليل هي: "عقرب" و"برقع" و"عرقب"، و"عبقر"، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهمل، وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل الترر، فما ظنك

⁽¹⁾ ينظر: أعمال كل من "الشيخ العلايلي"، في كتابه: مقدمة لدراسة لغة العرب، و"الأب أنستاس ماري الكرملي"، في كتابه: نشوء العربية ونموها واكتهالها، و"فارس الشدياق"، في كتابه: سر الليال في القلب والإبدال، و"جورجي زيدان"، في كتابه: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، و"ريمون الطحان"، في كتابه: الألسنية العربية، و"مرمجي الدومينيكي"، في كتابه: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، وينظر: مصطلح المعجمية، ص15-16.

بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي مئنة من التعريف والتنقل عنه، فلذلك قلّ الخماسي أصلا، نعم ثم لا تجد أصلا مما ركب منه قد تصرف فيه بتغيير نظمه ونضده، كما تصرف في باب عقرب...، ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو "سفرجل" قالوا فيه "سرفجل" ولا نحو ذلك، مع أن تقليبه يبلغ منه مائة وعشرين أصلا، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا "سَفَرْ جَلّ "...فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلال منها، وقبض اللسان عن النطق إلا فيما قل ونزر، ولما كانت ذوات الأربعة تليها، وتتحاوز أعدل الأصول، وهو الثلاثي، إليها مسها بقرباها منها قلة التصرف فيها، غير ألها في ذلك أحسن حالا من ذوات الخمسة لألها أدبى إلى الثلاثة منها، فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي وفوق تصرف الخماسي» (1).

ويبرهن "ابن جني" على أن كثرة استعمال الثلاثي لسبب تشكيلي، وليس لعدد الحروف فيه، وإلا كان الثنائي أكثر منه تداولا على الألسنة، حيث يقول: «وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه فحسب، فلو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه لأنه أقل حروفا وليس الأمر كذلك، ألا ترى إلى قلة الثنائي، وأقل منه ما جاء على حرف واحد وجميع ذلك جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة، وإنما كثر استعماله لتمكن اللسان من نطقه لأن كل حرف قد أخذ موقعه المناسب، فحرف يبتدأ به وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه» (2).

وهذا يساعد على سرعة النطق وإعطاء اللفظ حقه منه، يقول "ابن جني": «فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه، لعمري ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركا، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا، فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما، لئلا

⁽¹⁾ الخصائص، 1/16–62.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 55/1

يفجؤا الحس بضد ما كان آخذا فيه ومنصبا إليه لهذا إذا كانت عين الثلاثي ساكنة، أما إذا كانت متحركة والفاء فيها كذلك، فقد توالت الحركتان، فحدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما، فاستروح حينئذ إلى السكون، فصار ما في الثنائي من سرعة الانتقاض معيبا مأبيا في الثلاثي خفيفا مرضيا، وأيضا فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولا، ألا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولا، وإذا اختلفت أحوال حسن التأليف؟»(1).

ولذلك نرى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين يصبح من العسير الانتقال الصوتي فيهما، على أن بعض الحروف يلحقها صويت تبعا للوقف عليها فيؤدي إلى تبدد النَفَس وضياع القوة الصوتية معه، بخلاف ما إذا انتقل اللسان منه إلى غيره وإذا كان متحركا فإن ذلك الصويت لا يكون له وجود، وبذلك يتأتى النطق المأمول، فعندما نقول مثلا: إح، إص نسمع صدى ذلك الحرف وما له من أثر صوتي طويل، ولكنه يتبدد إذا وصل ذلك الحرف بغيره متحركا مثل: حضر، صبر، فالوصل يمنع من إشباع ذلك الصويت المعرقل لاستمرار النفس المساعد على توالي النطق والاستعمال⁽²⁾.

يقول "ابن جني": «وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة على اتباع ذلك الصويت إياه، فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وهيأت له ونشمت فيه، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها إشباع ذلك الصويت فيستهلك إدراجك إياه طرفا من الصوت الذي كان الوقف يقره عليه، ويسوغك إمدادك إياه به»(3).

⁽¹⁾ الخصائص، 57-56/1.

⁽²⁾ نفسه، 58–57/1.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 57/1–58

والمعروف أن الهواء الخارج من الرئتين في عملية الزفير هو المتسبب في ظهور الأصوات في أثناء مروره بأعضاء النطق، وكلما توافرت كمية أكبر من الهواء كان ذلك داعيا إلى نطق عدد كبير من الأصوات، وبالعكس إذا فقد معظمه كما يحدث عند نطق بعض الحروف ذوات الصويت، حيث يسمح عند ذلك لكمية كبيرة من الهواء بالمرور فإن ذلك يقلل من عدد الحروف المنطوق بها⁽¹⁾.

فالثلاثي إذن قد جاء على أحسن حال، ولذلك أجمع علماء العربية على أنه يحتل المكان الأول بين الكلم العربي، يقول "سيبويه": «وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما مزيدا فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنه هو الأول فمن ثم تمكن في الكلام»⁽²⁾.

ونظرا لخفته وكثرة وروده، بنى اللغويون بحوثهم في المعاجم عليه، وما كانوا يترددون في هذا النظر⁽³⁾.

2)- المستعمل من الرباعي والخماسي:

ويلي الثلاثي في الكثرة الرباعي ثم الخماسي (4)، ونظرا لهذا المبدأ لن تستعمل أبنية الرباعي وما فوقه، بل أهمل الكثير منها، ولم يأت منها في واقع الحال إلا القليل وإن المطالع لأبواب

⁽¹⁾ ينظر: الخصائص، 58/1.

⁽²⁾ الكتاب، سيبويه، تحقيق محمد عبد السلام هرون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة-مصر، 1982، 229/4.

⁽³⁾ ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، دط، القاهرة-مصر، ص199.

⁽⁴⁾ ينظر: الكتاب، 230/4.

الرباعي والخماسي من معاجم التقاليب ليلاحظ ذلك لاتخاذهم أساس الأبنية والأساس التقليبي معتمدا في وضع معاجمهم (1).

ولا يصح القول إن من أسباب الإهمال خلو الرباعي والخماسي من أحرف الذلاقة الستة (س، ل، ت، ف، ب، م)، لأن ذلك يعني أن ما كان من الرباعي أو الخماسي فيه بعض أحرف الذلاقة فإنه مستعمل، وليس الأمر كذلك، لأن المهمل من التراكيب الرباعية والخماسية المشتملة على بعض حروف الذلاقة كثير جدا، ولا شك أن سبب إهمال هذه الكثرة ما ذكر أولا وهو طول البناء.

وإنما يقال إن ما استعمل من الرباعي والخماسي لابد أن يكون فيه أحد أحرف الذلاقة، وهذا هو الذي يدل عليه قول "الخليل": «فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة المحدثة مبتدعة ليست من كلام العرب لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر»(2).

والسؤال الذي يتعين على "ابن جني" الإجابة عليه بالنظر لما سبق هو لماذا لم تستعمل كل أبنية الثلاثي مع ألها مؤلفة من حروف خفيفة وعلى وزن سهل، فما السر وراء إهمال "لَجَعً" مثلا واستعمال مثله مما هو على شاكلته نحو "نَجَعً"؟، فلا مانع في ظننا من استعمال "لَجَعً" من حيث التأليف الصوتي، ويجيب "ابن جني" على هذا السؤال إجابة مبنية على التسليم والتفويض حيث يقول: «إلهم لما أمسُّوا الرباعي طرفا صالحا من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه، تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي لا من أجل جفاء تركبه بتقاربه

⁽¹⁾ ينظر أبواب الرباعي في معاجم: العين، والجمهرة، والتهذيب، والمحكم، وديوان الأدب للفارابي.

⁽²⁾ العين، 52/1.

نحو "سص" و"صس"، ولكن من قبل ألهم حذوا بالرباعي على الخماسي ألا ترى أن "لَجَعَ" لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا: نجع فيه ورجع عنه واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب "اللَّجَعُ" فدل على أن ذلك ليس للاستثقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي لئلا يخلو من هذا الأصل من ضرب من الإجماد له مع شياعه وإطراده في الأصلين الذين فوقه، كما ألهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها، وذلك ما استعملوه من تحقيرها وتكسيرها وترخيمها، ونحو قولك في تحقير "سَفَرْجَلً" "سُفَيْرجً" وفي تكسيره "سَفَارجً"، وفي ترخيمه، علما، "يا سَفْرَج أقبل" ... من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي، وهذه عادة للعرب مألوفة، وسُنَّة مسلوكة إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه عمارة لما بينهما وتتميما للشبه الجامع لهما، وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه» (1).

ثم يقول في موضع آخر: «إن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف، فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه وموحشا منه، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر وبصر وربص صورة الإعلال نحو قولهم: ما أطيبه وأيطبه، واضمحل وامضحل وقنيء وأينق (ونحو ذلك) فكان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول»⁽²⁾.

ويقول: «لما كانت الأصول ومواد الكلم معرضة لهم وعارضة أنفسها على تخيرهم جرت لذلك عندهم مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميز

⁽¹⁾ الخصائص، 1/62–63.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 64/1.

رديأه وزائفه فنفاه البتة كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده ما أَطَفَّ له (1) من عرض جيده فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه لما قدمنا ذكره، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك مكان أخذ ما أخذ لأغنى عن صاحبه ولأدى في الحاجة إليه لتأديته، ألا ترى أهم لو استعملوا "لجَعً" مكان "نَجَعً" لقام مقامه وأغنى مغناه»(2).

فهذه تعليلات ثلاثة ساقها "ابن جني" لتسويغ إهمال مثل "لَجعَ" مع خفته وهي تتلخص في الآتي:

1- أنهم تركوا نحو ذلك لحمل الثلاثي على الرباعي في إهمال بعض أصوله، كما حمل الخماسي على الرباعي في تصرف بعض أصوله بالتحقير والتكسير والترخيم ونحو ذلك.

2- أن كثرة التصرف ضرب من الإعلال وذلك يدعوهم إلى التقليل من استعمال بعض تصرفات الأصول.

3- أن العرب كانت لهم حرية الاختيار بعد عزل قبيح التأليف فأخذوا بعضا للحاجة فقط وتركوا بعضا، كالمال يأخذ الإنسان منه ما يحتاج إليه ويترك الباقي.

وهذه تعليل معقول من "ابن جني"، لأن العربي استعمل بعض الألفاظ للحاجة إليها، ومعلوم أن تركيب الكلمات من الحروف يبلغ بالتحليل الرياضي ما يجاوز اثني عشر مليونا من الكلمات، وقد صرح بذلك "ابن جني" في بيانه لقسمة التراكيب العقلية من الثلاثي

⁽¹⁾ أَطَفَّ له: «طَفَّ الشيء يَطِفُ طفَّا، وأَطَفَّ واستَطَفَّ: دَنَا وهَيَّأُ وأَمْكَنَ، تقول العرب: خُذْ مَا طَفَّ لَكَ وأَطَفَّ، وَإِستَطَفَّ، أَيْ مَا أَشْرَفَ لَكَ، وَقِيلَ مَا ارْتَفَعَ لَكَ وَأَمْكَنَ، وَقِيلَ مَا دَنَا وَقَرُبَ...»، (ينظر: اللسان، مادة "طفف"، ص2680، العمود رقم1).

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 65/1.

وغيره، وكذلك "الخليل" من قبله، والمستعمل من الألفاظ لا يجاوز ثمانين ألف مادة على ما جاء في لسان العرب.

ويثبت الواقع الاستعمالي للغة ما ذهب إليه "ابن جني" في تعليله لعدم استعمال كل أبنية الثلاثي مع أنه لا مانع تشكيلي في استعمالها، حيث أن هناك مئات من الأفعال المدرجة في المعاجم ولا يستخدمها أحد اليوم إما لفوات الحاجة إليها وإما لعدم استساغتها بعد تطور المفاهيم والأذواق، وإما لأسباب أحرى عديدة فالألفاظ أيضا تعرف الحياة والموت والازدهار والاندثار (1).

وقد أسهمت الدراسات اللغوية الحديثة في موضوع الأبنية، ولكن الدرس المقارن في ضوء الساميات جعل الباحثين يزدادون قناعة بأصالة البناء الثلاثي وأنه مصدر أساسي للتوليد، ولكن يخلو البحث اللغوي من وجود دراسة تفصيلية أساسية لهذا الموضوع، وقد اكتفى أكثر الدارسين المحدثين بصياغة النظرية وبناء أساسها دون مراجعة البنى والموازين وأسس الفعل الثلاثي وغير ذلك مما يقتضيه النظر المتمحص.

ولعل مثل هذه الدراسة تحتاج إلى إحصاء حاسوبي ونصوصي يتحقق في السبب والمعتمدات الأساسية التي يقوم عليها البنيان الثلاثي وإلى منهجية ألسنية جديدة في دراسته (2).

يقول "أنيس فريحة": «تُرَدُّ الكلمات في جميع اللغات السامية إلى جذور ثلاثية نفترضها افتراضا، بمعنى أننا لا نعرف كيف كانوا ينطقون هذا الجذر، ولا نعلم علم اليقين كيف استعملوه، اسما أم فعلا أم صفة...وقد قدر أحدهم إمكانات الاشتقاق بأكثر من مائة

150

⁽¹⁾ ينظر: مصطلح المعجمية، أنطوان عبدو، ص25.

⁽²⁾ نفسه، ص25.

وعشرين وزنا، أي أننا نستطيع مبدئيا أن نشتق من جذر "علم" أكثر من مائة وعشرين وزنا $^{(1)}$.

ويقول "علي عبد الواحد وافي": «يتألف أصول الكلمات في اللغات السامية في الغالب من ثلاثة أصوات ساكنة (أحرف ساكنة) مختلفة، ففي اللغة العربية مثلا ترجع جميع الكلمات التي فيها معنى القتل إلى أصل ثلاثي مؤلف من ثلاثة أصول ساكنة (ق، ت،ل)، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا بعض الحروف والضمائر، وبعض أسماء الشرط والموصولة، وقليل من أسماء الذوات (يد، دم)، ومن الأفعال قال، وعد، تم، رد»⁽²⁾.

من خلال ما تقدم، من سرد رأي "ابن جني" وتعليلاته في تفسير بناء الألفاظ العربية، من خلال مبحثين أساسين في ذلك هما تأليف الحروف، وعدد الأحرف التي يتكون منها بناء اللفظ في العربية، تبين لنا مدى العمق والدقة الذي اتسمت به تعليلات "ابن جني" لجيء الأبنية العربية على الحال التي تعرف به، وقد كان في كل ماذهب إليه من تعليلات وتفسيرات ووصف لبنية الألفاظ لا يحيد عن المبدأ الذي أقره في ذلك وهو مبدأ الاستخفاف والابتعاد عن الثقل، فتآلف الحروف وتجاورها فيما بينها واستعمال العربية لبناء الثلاثي أكثر من غيره، واعتماد العربية على تحسين بنيتها بالظواهر الفونولجية المختلفة من إبدال وإعلال وإدغام إنما يصب في هذا المبدأ دائما.

وهذه الفلسفة التي عرف بها "ابن جني"، وإن كان لها سبق من لدن بعض اللغويين كــــ"الخليل"، و"سيبويه"، و"ابن دريد"، فإنه قد انماز عنهم بالعمق والتدقيق، وأنه قد أطال فيها بالكلام في "الخصائص" و"سر الصناعة"، وقد كان في كل ذلك عقلانيا، ومنطقيا، وتمتع فيها بحس ذوقي لغوي رفيع.

(2) علم اللغة، على عبد الواحد وافي، لهضة مصر، دط، القاهرة-مصر، 2000، ص217.

⁽¹⁾ نحو عربية ميسرة، أنيس فريحة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 1955، ص14-15.

ولا شك في أن الفلسفة اللغوية قد ألقت بظلالها على العمل المعجمي، وخاصة في بدايته، حيث نعلم أن "الخليل" قد أرسى دعائم معجمه على آليات صوتية وصرفية، وقد بين في مقدمته كيف أنه تصور بناء معجم لألفاظ العربية يبين فيه المهمل والمستعمل من الألفاظ.

الفصل الثاني: الألفاظ المخصوصة برسائل معجمية عند "ابن جني":

لقد اعتنى "ابن جني" ببناء الألفاظ عناية كبيرة، فمنها ما خصص لها رسائل وكتبا، فشكلت بذلك معاجم لفظية في موضوع محدد، كما هو الحال مع الألفاظ المهموزة في رسالته "ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود"، وألفاظ التذكير والتأنيث، في كتابه "المذكر والمؤنث"، وألفاظ اسم المفعول معتل العين، في كتابه "المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين"، وكان غرضه في هذه الكتب هو جمع ألفاظ من متن اللغة العربية لها خصوصية معينة في بنائها.

ولأهمية هذه المواضيع فقد كان جمع المفردات الخاصة في العربية في بداية الدرس اللغوي نواة للعمل المعجمي العربي فيما بعد، ومع أن عصر "ابن جني" هو القرن الرابع الهجري، فإن هذه الرسائل والكتب المتخصصة في الألفاظ استمرت حتى في هذا العصر المتأخر، ونعتقد أن "ابن جني" رأى أن الجهود السابق المبذولة في جمع الألفاظ ليست كافية، وتحتاج إلى تصويب أو زيادة.

أولا): الألفاظ المهموزة عند "ابن جني":

اهتم "ابن جني" بالألفاظ المهموزة، فخصها بكتاب صغير وعنونه بـــ "ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود"، وهي ألفاظ معدودة محدودة اهتم بها قبل "ابن جني"، عدد غير قليل من العلماء (1).

ورسالة الهمز هذه صغيرة، لكن لها أهميتها لمكانة صاحبها، إلا ألها أشد اختصارا من كتاب "أبي زيد"، فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيرا سريعا، وكان أحيانا يأتي ببعض المشتقات القليلة من اللفظ، ولم يذكر في الأفعال ماضيها ومضارعها ومصدرها كما فعل "أبو زيد"، وخلا كتابه من الشواهد تماما، وهذا بسبب المنهجية التي أعلن عنها "ابن جيي" في بداية رسالته هذه، حيث قال: «هذه ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال، يحتاج إليها الكاتب ويفتقر إلى معرفتها، نظمناها على سياق حروف المعجم، احتياطا، وتقريبا، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا» (2).

1)- حقل الألفاظ المهموزة:

لقد شكلت الألفاظ المهموزة التي ذكرها "ابن جني" حقلا معجميا مكونا من حوالي تمانين لفظة، جاءت بصيغة الفعل الماضي، وهي: "بَدَأً"، "بَرَأً"، "بَرَاً بَرَالْسُالِ لَلْسُلُولُ بَرْسُلُولُ بَرْسُلُولُ بَرْسُلُولُ بَرْسُلُو

⁽¹⁾ ينظر: هامش الصفحة رقم50 من بحثنا هذا.

⁽²⁾ ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ابن جني، ص44.

^{(3) &}quot;بَأْبَأَ": «بأْبَأَتُ الصبيَ قُلْتُ لَهُ بِأَبِي، وَبَأْبَأَ الصّبِيُّ أَبَاهُ قَالَ لَهُ بَابَا»، (ينظر: سر الصناعة: 745/2، 233/1 ، ووردت اللفظة في "اللسان"،مادة "بأبأ"، ص195، وقد أحال "ابن منظور" على "ابن حيني".

^{(4) &}quot;تَنَأَ": «تَنَأَتَ بالبَلَدِ، أَيْ أَقَمْتَ فِيهِ»، (شرحُ "ابن جني" في متن كتابه هذا، ص46).

^{(5) &}quot;ثَمَأً": «ثَمَأْتُ رأسَه بالحِنَّاء»، (شرحُ ابن حيني في متن كتابه هذا، ص46).

⁽٥) "تَقَاْنَأَ": «تَقَاْنَأْتُ عَنْهُ، أَيْ تَأْخَّرْتُ، وَهَذِهِ قَلِيلُ فِي كَلامِهِمْ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص47).

^{(7) &}quot;جَبَأً": «جَبَأْتَ عَن الأَمْر، أَيْ جَبُنْتَ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص47).

"اجْتُرَأَ"، "جَزَّأً"، "جَسَأً"(1)، "جَسَأً"(2)، "جَنَاً"(3)، "جَسَأً"(4)، "حَطَأً"، "جَطَأً"، "جَطَأً"، "جَرَأً"، "أَدْفَأً"، "جَمَأً"، "خَطَأً"، "خَطَأً"، "خَطَأً"، "خَطَأً"، "خَطَأً"، "أَدْفَأً"، "أَدْفَأً"، "خَطَأً"، "خَطَأً"، "أَدْفَأً"، "أَدْفَأً"، "أَدْفَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "رَوَأً"(15)، "رَوَأً"(15)، "رَوَأً"(15)، "رَوَاً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَرْدَأً"، "أَسَاءً"، "شَطَأً"، "شَطَأً"، "شَطَأً"، "شَطَأً"، "شَطَأً"، "شَطَأً"، "أَرَاهُ " أَرَاهُ"، "أَرَاهُ " أَرْدَاً الْعَلْمُ " أَرْدَاً الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُ

^{(1) &}quot;جَسَأً": «جَسَأْتْ يَدَهُ، أَيْ خَشُنَتْ وَيَبِسَتْ»، (ينظر: اللسان، مادة "جسأ"، ص622، العمود رقم1).

^{(2) &}quot;جَشَأً": «جَشَأَتْ نَفْسِي جُشُوءا، إِذَا نَهَضَتْ إِلَيْكَ، وَجَاشَتْ مِنْ حُزْنٍ أَوْ فَزَعٍ»، (ينظر: الصحاح، مادة "جشأ"، ص41).

^{(3) &}quot;جَنَأَ": «جَنَأْتُ عَلَى الشَّيْءِ، إِذَا أَكْبَبْتُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص49).

^{(4) &}quot;حَشَأً": «حَشَأْتُ الصَّيْدَ بالسَّهْم»، (شرحُ ابن جيني في متن كتابه هذا، ص49).

^{(5) &}quot;حَطَأً": «حَطَأْتَ الرَّجُلَ، أَيْ صَرَعْتَهُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص49).

^{(6) &}quot;أَحْكَأً": «أَحْكَأْتُ العَقْدَ: شَدَدْتَهُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص49).

^{(&}lt;sup>7)</sup> "حَمَأً": «حَمَأْتُ البئرَ، أَخْرَجْتُ حَمَأُها...»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص50).

^{(8) &}quot;حَذَأً": «خَذِأْتُ له، وخَذَأْتُ له، خُذُوءا فيهما؛ أي خَضَعْتُ»، (ينظر: الصحاح، مادة "خذأ"، ص46).

^{(9) &}quot;خَسَأً": «خَسَأْتُ الكلبَ، طَرَدْتُهُ وبَاعَدْتُهُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص51).

^{(10) &}quot;خَلَأً": «خَلَأَت الناقةُ، أي حَرَنَتْ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص51).

^{(11) &}quot; أَدْوَأً": «أَدْوَأً الرجلُ، مَرِضَ وَصَارَ ذَا دَاءِ...»، (ينظر: اللسان، مادة "دوأ"، ص1449، العمود رقم1).

^{(12) &}quot;ذَيَّأً": «قال أبو زيد: ذَيَّأْتُ اللحمَ إِذَا أَنْضَحْتُهُ حَتَّى يَسْقُطَ عَنْ عَظْمِهِ»، (ينظر: هَذيب اللغة، الأزهري، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، دط، القاهرة -مصر، 1967، مادة "ذيأ"، 52/15)

^{(13) &}quot;رَبَأً": «رَبَأْتُ القَوْمَ، أَيْ كَلَأْتُهُمْ»، ومعنى كلأ: حفظ، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص53).

^{(14) &}quot;أَرْدَأً": «أَرْدَأْتُ الرَّجُلَ: أَعَنْتُهُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص54).

^{(15) &}quot;رَزَأً": «مِنَ الرُزْءِ، وَهُوَ المُصِيبَةُ بِفَقْدِ الأَعِزَّةِ، وَهُوَ مِنَ الانتْقِاصِ»، (ينظر: اللسان، مادة "رزأ"، ص1634، العمود رقم2).

^{(16) &}quot;رَفَأً": «رَفَأَ السَّفِينَةَ يرْفَؤُها رَفْأً، أَدْنَاهَا مِنَ الشَطِّ...ورَفَأَ الثَّوْبَ إِذَا لأَمَ خَرْفَهُ»، (ينظر: اللسان، مادة "رفأ"، ص1685، العمود رقم3).

^{(17) &}quot;رَفَأَ": «رَفَأَت العَبْرَةُ: انقطعت، والدمُّ: جَفَّ...»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص55).

^{(&}lt;sup>18)</sup> "رَوَّأَ": «رَوَّأَ فِي الأَمْرِ تَرْوِيَّةً وَتَرْوِيقًا: نَظَرَ فِيهِ وَتَعَقَّبَهُ، وَلَمْ يَعْجَلْ بِحَوابٍ»، (ينظر: اللسان، مادة "روأ"، ص1761، العمود رقم2).

^{(19) &}quot;زَكَأَ": «زَكَأْتُ إِلَى الشَّيْء، أَيْ: لَجَأْتُ إِلَيْهِ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص56).

^{(&}lt;sup>20)</sup> "زَنَأً": «زَنَأْتُ فِي الجَبَل، أَيْ: صَعَدْتُ»، (شرحُ ابن حيني في متن كتابه هذا، ص56).

" \vec{m} \vec

هذه هي أهم الألفاظ التي شكلت حقل الألفاظ المهموزة عند "ابن جني"، وقد كان حقلا لا يحوي كل الألفاظ المهموزة التي يتضمنها متن اللغة العربية، لأن "ابن جني" كان قد

^{(1) &}quot;شَقَأً": «شَقَأْتُ رَأْسَه بالمشْقاءِ، وهو المِشْطُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص58، وينظر" فعلت وأفعلت للزجاج، ص134).

^{(2) &}quot;ضَبَأً": «ضَبَأْتُ بالأَرْضِ: لَصِقْتُ بها»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص59).

^{(3) &}quot;فَتَأَ": ﴿فَتَأْ رَأْيُه، وَفَتَأْتُ رَأْيُه: رَدَدْتُهُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص62).

^{(&}lt;sup>4)</sup> "قَنَأَ": «قَنَأْتُ لحَيْتَهُ بالحِنَّاء، واقْتَنَأْتُها، وتَقَنَّأْتَ يا رَجُلُ، أَيْ: تَخَضَبَّتَ»، (شرحُ ابن جيني في متن كتابه هذا، ص64).

^{(5) &}quot;كَفَأَ": «كَفَأَتُ الإِنَاءَ، أَيْ كَبَبْتُهُ»، (شرحُ ابن حيني في متن كتابه هذا، ص65، وينظر: فعلت وأفعلت، ابن السكيت، ص152، وإصلاح المنطق، ابن السكيت، ص242).

^{(&}lt;sup>6)</sup> "كَلَأَ": «كَلَأْتُ القَوْمَ، أَيْ حَفِظْتُهُمْ، وأَكْلأت الأَرْضُ، وَتكَالْأَنَا، أَيْ تَحَافَظْنَا وَتَحَارَسْنَا»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص66).

^{(&}lt;sup>7)</sup> "لَطَأً": «لَطَأتُ بالأرْض: لَزقْتُ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص68).

^{(8) &}quot;تَمَرَّأً": «...فُلانٌ يَتَمرَّأُ بِنَا، أي يَطْلُبُ المُرُوءَةَ بِنَقْصِنَا وَعَيْبنَا...»، (ينظر: الصحاح، مادة "مرأ"، ص72).

^{(9) &}quot;أَنْسَأً": «أَنْسَأْتُ اللَّيْنَ: أَخَرْتُه، ونَسَأْتُ النَّاقَةَ: زجرتُها»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص70).

^{(10) &}quot;نَتَأَ": «نَتَأْت القَرْحَةُ: وَرَمَتْ»، (شرحُ ابن جيني في متن كتابه هذا، ص70).

^{(11) &}quot;نَجَأً": «نَجَأْتُ الرَّجُلَ بِعَيْني، أَيْ: أَصَبْتُه»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص71).

^{(12) &}quot;نَكَأَ": «نَكَأْتُ القُرْحَةَ: إذا قَشَرْتُهَا»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص72).

^{(13) &}quot;نَاوَأً": «ناوَأْتُ الرَّجُلَ: إِذَا عَادَيْتُهُ، وَتَنَاوَأْنَا أَيْ: تَعَادَيْنَا»، (شرحُ ابن جيني في متن كتابه هذا، ص72).

^{(&}lt;sup>14)</sup> "هَرَأً": «هَرَأْتُ اللَّحْمَ: بَالَغْتُ فِي إنْضَاحِهِ»، (شرحُ ابن جني في متن كتابه هذا، ص73).

^{(15) &}quot;هَاوَأَ": «هاوَأْتُ الرَّجُلَ: إِذَا فَاصَلْتُهُ، وَتَهَايَأْنَا عَلَى الأَمْرِ»، (شرحُ ابن جيني في متن كتابه هذا، ص75).

^{(16) &}quot;وَثَأً": «الوَنْقُ كَسْرُ اللَّحْم لا كَسْرُ العَظْم»، (ينظر: اللسان، مادة "وثأ"، ص4762، العمود رقم1).

^{(17) &}quot;وَجَأً": «وَجَأْتُهُ بالسِّكِّينَ: ضَرَبْتُهُ»، (ينظر: الصحاح، مادة "وجأ"، ص80).

انتهج منهج الاختصار فلم يأت على ذكر الألفاظ الحوشية والغريبة، ولكنه مع ذلك فقد أهمل بعض الألفاظ التي نعتقد أنها سقطت منه سهوا، ولم تكن هذه الألفاظ غريبة ولا حوشية، بل هي من الألفاظ المستعملة والمعروفة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها لفظة "صَدَّأً"، عل سبيل المثال، وهي لفظة مهموزة معروفة، وهناك غيرها من الألفاظ التي ذكرتما المعاجم اللغوية.

2/- تعليل الهمز وأحكامه عند "ابن جني":

لقد كان للهمز أحكامه عند "ابن جني"، فقد تعرض لزيادة الهمزة، ولإبدالها، ولما يتعلق بائتلافها مع غيرها من الحروف، حيث قال: «اعلم أن الهمزة حرف مجهور وهو في الكلام على ثلاثة أضرب؛ أصل، وبدل، وزائد، ومعنى قولنا أصل، أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه، أو لامه، والبدل: أن يقام حرف مكان حرف إما ضرورة، وإما استحسانا وصنعة، فإذا كانت أصلا وقعت فاءا وعينا ولاما، فالفاء نحو "أنف"، و"أُذُنّ"، و"إِبْرَةٌ"، و"أَخَذَ"، و"أَمَرَ"، و"أَمَرَ"، و"خَوْنَةٍ"، و"مَؤُنّةٍ"، و"مَأَلًا"، و"جَوْنَةٍ"، و"حَطَأً"، و"خَطَأً"، و"خَوْنَةً"، وليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان، ولا عينها ولامها أيضا همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت فيها فاء ولا لاما، وهي: "أَءَةٌ"،

و"ابن جني"، يعلل سبب عدم توالي همزتين في كلمة واحدة فاءا وعينا، أو عينا ولاما، حيث قال: «وإنما لم تحتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة، لأنها حرف مستثقل في الحلق، وبَعُدَ عن الحروف وحصل طرفا فكان النطق به تكلفا»(2).

⁽¹⁾ سر الصناعة، 69/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 71/1

وأما عن إبدال الهمزة، "فابن جني" قد خصص مباحث في كتبه الصرفية أحكامها في الإبدال، وقد حدد إبدالها من خمسة أحرف، هي: الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين (1).

ثانيا): ألفاظ التذكير والتأنيث عند "ابن جني":

1)- ألفاظ التذكير والتأنيث بين النحو والمعجم:

تقع دراسة "التذكير والتأنيث" في صلب الدراسة النحوية، وهي تندرج الآن فيما يسمى بالفصائل أو الأقسام النحوية $^{(2)}$ ، ويراد بمصطلح الفصائل النحوية المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوال النسبة، فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية، وغيرها، كلها فصائل نحوية في اللغات تسعى دوال النسبة إلى التعبير عنها $^{(3)}$ ، وهذه الدراسة مهمة في النحو إذ عليها يتوقف أشياء كثيرة في تركيب الجملة، ذلك أن الجنس اللغوي يجري على منطق حاص $^{(4)}$.

إلا أن النحويين وهم يحاولون أن يضبطوا مفردات المذكر والمؤنث بقواعد قياسية يتبعها المتعلّمون، فإنهم لم يوفقوا إلى وضع قواعد حاسمة تميز بين المذكر والمؤنث، يقول "ابن التستري" (361هـ): «ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعى بعض الناس، لأنهم قالوا: إن علامات التأنيث ثلاث:

- الهاء في قَائِمَةٍ ورَاكِبَةٍ؛
- والألف الممدودة في حَمْرَاء وخُنْفُسَاء؛

⁽¹⁾ سر الصناعة، 72/1.

⁽²⁾ ينظر: دروس في كتب النحو، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، 1975، ص108.

⁽³⁾ ينظر: اللغة، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، القاهرة – مصر، دت، ص125.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر: دروس في كتب النحو، عبده الراجحي، ص108.

- والألف المقصورة في مثل حُبْلي وسَكْرى»(1).

وهذا صحيح، حيث أنه كثيرا ما نجد في اللغة أن الأساس في التفريق بين المذكر والمؤنث لا يتم بوسيلة نحوية، بل بوسائل لغوية محضة، فمثلا، في العربية، نجد "أبُو" للمذكر في مقابل "أُمِّ" للمؤنث، و"وَلَدُ" و"غُلامُ" للمذكر في مقابل "بِنْتٍ" و"جَارِيَة" للمؤنث، وفي الحيوانات، نجد "اليَعْسُوبُ" لذكر النحل، و"الظَّلِيمُ" لذكر النعام، وهكذا.

وعليه فإن ألفاظ التذكير والتأنيث غدت من السماعيات التي لا يضبطها قياس واحد محدد، ولهذا فقد جاءت كتب التذكير والتأنيث في التراث اللغوي العربي، لتحصر مفردات اللغة العربية التي هي من هذا النوع⁽²⁾.

وكتاب "المذكر والمؤنث" لـــ"ابن جني"، وإن جاء بعد عدد من الكتب التي بحثت موضوع المذكر والمؤنث، إلا أنه لا يخلو من جديد افتقرت إليه الكتب السابقة المطبوعة، حيث أنه تميز عن كثير من تلك الكتب في أنه رتب المفردات فيه وفق لحروف المعجم، وقد زاد "ابن جني" بعض المفردات التي لم ترد في الكتب السابقة ولا اللاحقة (3).

⁽¹⁾ المذكر والمؤنث، ابن التُّسْتَري الكاتب، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة-مصر، 1983، ص47.

⁽²⁾ أهم كتب المذكر والمؤنث التي وصلتنا، نجد: المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق وتعليق رمضان عبد التواب، دار الكتب، دط، دط، القاهرة-مصر، 1970، المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، دط، القاهرة-مصر، 1960، المذكر والمؤنث، أحمد بن فارس، تحقيق وتعليق رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة-مصر، 1981، المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة-مصر، 1981، مختصر المذكر والمؤنث، المفضل بن سلمة، تحقيق رمضان عبد التواب، محلة معهد المخطوطات العربية، مج17، ج2، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، وزارة الثقافة بالمجمهورية العربية المتحدة، دط، القاهرة، 1970، المذكر والمؤنث، ابن التستري الكاتب، وقد اهتم المحدثون كذلك بهذا النوع من الألفاظ، من ذلك: المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، لإيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1994.

⁽³⁾ ينظر: المذكر والمؤنث، ابن حيى، ص39-40.

إلا أنه يلاحظ على كتاب "ابن جني" أنه جاء مختصرا، حيث خلا من الشواهد، و لم ينسب الآراء لأصحابها، كما كانت عادته، وربما يعود ذلك إلى منهج الاختصار الذي التزم به، إلا أن ذلك لم يمنعه من تقديم تفسير يسير لبعض المفردات التي تحتاج إلى تفسير.

2)- حقل ألفاظ التذكير والتأنيث:

إن الحقل المعجمي لألفاظ التذكير والتأنيث لــــ"ابن جيني"، يتجاوز المائتين من الألفاظ، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة حقول فرعية، حقل الألفاظ المذكرة، وحقل الألفاظ المؤنثة، وحقل الألفاظ التي تحتمل الأمرين؛ التذكير والتأنيث، وفيما يلي تحديد لهذه الحقول:

1/- حقل ألفاظ التذكير: "الأَلْفُ"، الأَيْفُ"، "الأَشْجَعُ"، "الأَفْعُوانُ"، "الأَفْعُوانُ"، "اللَّوْتُ"، "اللَّوْتُ"، "اللَّوْتُ"، "اللَّوْتُ"، "اللَّوْتُ"، "اللَّوْتُ"، "اللَّوْتُ"، "اللَّوْعُوانُ"، "اللَّوْسُ"، "اللَّوْعُوانُ"، "اللَّوْعُورُانُ"، "اللَّوْعُورُانُ"، "اللَّوْعُورُانُ"، "اللَّوْعُورُانُ"، "اللَّوْعُ "، "اللَّوْعُ أَنْ "، "اللَّعْمُ "، "اللَّعُمُ "، "اللَّعْمُ اللَّهُ أَلْهُ "، "اللَّعْمُ اللَّهُ أَلْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ الللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ

^{(1) &}quot;الآل": «الذي يُشْبهُ السَّرَابَ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن حني، ص57).

^{(&}lt;sup>2)</sup> "التَّوَى": «بفَتْح وَكُسْر التَّاء، الهَلاكُ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص60).

^{(3) &}quot;التَّولَجُ": «الكِناسُ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن حيني، ص60).

⁽⁴⁾ والمقصود به هنا: «هو دِرْعُ المَرْأَةِ وَلَيْسَ الدِّرْعُ الحِدِيدِيُ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص67).

⁽⁵⁾ يقصد بها: «الشَّمْسُ التي فِي القِلادَةِ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص74).

^{(6) &}quot;الضَّبْعُ": «وَسَطُ العَضُدِ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن حيي، ص76).

^{(&}lt;sup>7)</sup> "العِلْبَاءُ": «العَصَبَةُ فِي العُنْق»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص83).

^{(8) &}quot;اللِّيتُ": «مَحْرَى القِرْطِ فِي الغُنْقِ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص90).

"اللِّسَانُ"، "المَوْقُ"، "المِسْكُ"، "المِمْطَرُ"، "المِعَى"، "المَوْقُ"، "المَوْقُ"، "المَانُقُ"، "المَانُقُ"، "المَانُوقُ"، "المَانُوقُ"، "المَانُوخُ"(3)، "اللَّوْعَاءُ"، "الهُدَى"، "الهَجَنَّعُ"(2)، "اللَيافُوخُ"(3)، "اللَيافُوخُ"(3)، "اللَيافُوخُ"(3)، "اللَيافُوخُ"(4)، "المُجَنَّعُ". "المُجَنَّعُ".

2/- حقل ألفاظ التأنيث: "الأَضْحَى"، "الإِبْهامُ"، "الإِصْبَعُ"، "الأَنْعَامُ"، "الأَذُنُ"، الأَفْعَى"،

"الأَرْنَبُ"، "الإبلُ"، "أَمَامُ"، "الأَرْيبُ" (ك)، "الأَرْضُ"، "البَراجِمُ" (أك)، "الجَرُورُ"، "الجَرُورُ"، "الجَامُ"، "الحَانُوتُ"، "الجَرُورُ"، "الجَرُورُ"، "الجَرُورُ"، "الجَرُورُ"، "الجَرُورُ"، "الجَرُورُ"، "الجَرُورُ"، "الخَرُورُ"، "الخَرُورُ"، "الخَرُورُ"، "اللَّلُوْةُ"، "اللَّلُوْةُ"، "اللَّلُوْءُ"، "اللَّلُوْءُ"، "اللَّلُوْءُ"، "اللَّلُوْءُ"، "اللَّلُوعُ "، "اللَّلُوعُ أَنْ "، "اللَّلُوعُ "، "اللَّلُوعُ "، "اللَّلُوعُ أَنْ "، "اللَّلُومُ أَنْ "، "اللَّلُومُ "، "

⁽¹⁾ يقصد به: «مَحْجَرُ العَيْن»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص91).

^{(2) &}quot;الهَجَنَّعُ": «ذَكَرُ النَعَامُ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص96).

⁽³⁾ "اليَافُو خُ": «مُلْتَقَى عَظْم مُقَدَّم الرَّأْسِ وَمُؤَخِّرُهُ»، (ينظر: لسان العرب، مادة، "يفخ"، ص4369، العمود رقم1).

^{(4) &}quot;الأَزيبُ": «النَّشَاطُ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن حيي، ص57).

^{(5) &}quot;البَرَاحِمُ": «جَمْعُ بَرْجُمَةٍ، وَهِيَ مُلْتَقَى رُؤُوسُ السُّلامِيَاتِ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص58).

^{(6) &}quot;الحَضَارُ": «الإبلُ البيضُ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن حني، ص64).

"النَّابُ"، "النَّعْلُ"، "النَّوْى"، "النَّفْسُ"، "وَرَاءُ"، "الوَحْشُ"، "الوَرِكُ"، "الهَبُوطُ"، "الهِرْدى"، "اليَمينُ"، "اليَسَارُ"، "اليَدُ".

2/- حقل الألفاظ التي تحتمل التذكير والتأنيث: "الإِبْطُ"، "البُسْرُ"، "التَّمْرُ"، "التُّعْبَانُ"، "السُّكِينُ"، "السُّكِينُ"، "السُّكِينُ"، "السُّكِينُ"، "السَّكِينُ"، "السَّكِينُ"، "السَّلِطَانُ"، "العَقْرَبُ"، "العَقْرَبُ"، "الطَّوْرِيقُ"، "الطَّوْرِيقُ"، "الطَّوْرِيقُ"، "العَاتِقُ"، "العَقْرَبُ"، "العَقْرَبُ"، "العَدْنُ"، "الفَلْكُ"، "الفَلْكُ"، "القَلِيبُ "(2)، "القَفا"، "مِثْلُ"، "نَحْنُ"، "النَّخُلُ"، "النَّخُلُ"، "النَّوْى "(3)، "النَّعُمُ". "النَّعُمُ".

هذه هي الألفاظ التي شكلت حقل ألفاظ التذكير والتأنيث عند "ابن جني"، وقد كان حقلا متفرعا إلا ثلاثة حقول أساسية، ولم يقم "ابن جني" بتصنيفها بهذا الشكل، ولكنه تصنيفنا نحن فيها، وقد تميّز عمل "ابن جني" في هذا النوع من الألفاظ في كتابه "المذكر والمؤنث" بترتيب ألفاظه وفقا لحروف المعجم، وإن كان "ابن التستري" قد سبقه إليه، وأضاف "ابن جني" فيه ألفاظا لم تعرف عند غيره.

ثالثا): ألفاظ اسم المفعول معتل العين من الثلاثي عند "ابن جني":

العين: الفاظ اسم المفعول معتل العين: -(1

إن اسم المفعول يشتق من الفعل الثلاثي، بإضافة الميم في بداية الاسم، مع زيادة واو الصيغة بعد عين الفعل، مع فتح الميم وتسكين الفاء.

^{(1) &}quot;الصَلِيفُ": «صَلِيفُ العُنُق، صَفْحَتُهَا»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص75).

^{(2) &}quot;القَلِيبُ": «مِنْ أَسْمَاء البُّرُ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص87).

^{(3) &}quot;النَّوَى": «جَمْعُ نَوَاقٍ»، (ينظر: المذكر والمؤنث، ابن جني، ص94).

والأمر سهل مع الأفعال الصحيحة التي تخلو من حروف العلة، ولكن مع الأفعال معتلة العين، يكون في الأمر صعوبة، حيث أنه يجتمع في المفردة واوان، أو واو وياء ينبغي ألا يجتمعا.

وقد يغمض على الكثيرين، معرفة اسم المفعول مما اعتلت عينه أيكون بالواو أو بالياء، ولذلك رأى "ابن جين" أن يخصها برسالة مقتضبة مبينا فيها أسماء المفاعيل مما اعتلت عينها، مبينا ما كان منها بالواو وما كان منها بالياء.

فكتاب "المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول معتل العين" مؤلف متميز من مؤلفات فيلسوف العربية "ابن جني"، فهو معجم تصريفي، متخصص في ألفاظ اسم المفعول من الفعل الثلاثي، بنوعيه المتعدي واللازم، المعتل العين بالواو والياء، وقد رتبها ترتيبا هجائيا على حروف المعجم، بحسب لام اللفظة⁽¹⁾.

وهذا الكتاب وجيز، كما هو الحال مع رسائله اللغوية الأخرى، وعن منهجيته في الإيجاز والاختصار في هذا الكتاب، يقول "ابن جين": «هذه جملة من القول في اسم المفعول من الثلاثي معتل العين، وإنما ذلك في ما كان منه معتادا مألوفا أو مقاربا له، لا ما كان وحشيا محتنبا»(2).

ومما يدل على أن "ابن جني" كان يروم فيه الاختصار، قوله في موضع آخر من كتابه "المقتضب"، وهو بصدد حديثه عن المقاييس التي تضبط هذه الألفاظ: «...وندع ذكر ذلك ههنا، لأنه ليس بموضع احتجاج، وإنما الغرض فيه الإجمام والإيجاز»⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: هامش الصفحة رقم54، من بحثنا هذا.

⁽²⁾ المقتضب، ابن جني، ص93.

⁽³⁾ نفسه، ص95.

وكتاب "المقتضب"، على اختصاره، نجد فيه ذكرا للمصادر التي نقل منها، كنوادر "أبي عمرو الشيباني"(1)، و"أبو على الفارسي"(2)، و"ابن مقسم"(3)، و"الأخفش"(4)، و"أبو و"ليبويه"(5)، و"أبو زيد الأنصاري"(8)، و"سيبويه"(9)، و"المازني"(10)، و"المبرد"(11).

2)- حقل ألفاظ اسم المفعول الثلاثي معتل العين:

إن الحقل المعجمي لألفاظ اسم المفعول مما اعتلت عينه، يحوي ثلاثمائة وستة وثلاثين مفردة، تندرج تحت جميع حروف الهجاء المعروفة في العربية، ونحن سنفرعه إلى حقلين أساسين، هما: الأول، حقل ألفاظ أسماء المفعول مما اعتلت عينه بالواو، والثاني، حقل ألفاظ أسماء المفعول مما اعتلت عينه بالياء.

1/- حقل ألفاظ أسماء المفعول ثما اعتلت عينه بالواو: "مَبُوءٌ"، "مَسُوءٌ"، "مَشُوءٌ"، "مَشُوءٌ"، مَطُوءٌ"، مَطُوءٌ"، "مَحُوبٌ"، "مَحُوبٌ"، "مَحُوبٌ"، "مَحُوبٌ"، "مَحُوبٌ"، "مَحُوبٌ"، "مَخُوبٌ"، "مَخُوبُ"، "مَخُوبُ "، "مَخُوبُ "، "مَخُوبُ "، "مَخُوبُ "، "مَخُوبُ "، "مَخُوبُ سُلْمُ لَا المُعْرَابُ إلَّا المُوبُ المُعْرَابُ إلَّا المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُعْرَابُ المُوبُ المُعْرَابُ المُع

⁽¹⁾ المقتضب، ص126.

⁽²⁾ نفسه، ص59، 80، 83، 97، 98، 106، وغيرها.

^{(&}lt;sup>(3)</sup> نفسه، ص123، 126

⁽⁴⁾ نفسه، ص54.

⁽⁵⁾ نفسه، ص59، 74.

⁽⁶⁾ نفسه، ص54.

⁽⁷⁾ نفسه، ص137، 54.

⁽⁸⁾ نفسه، ص91،123،136.

⁽⁹⁾ نفسه، ص54، 56.

⁽¹⁰⁾ نفسه، ص59.

⁽¹¹⁾ نفسه، ص61،59.

^{(12) &}quot;مَشُوءٌ": «الرَّحُلُ مَشُوءٌ، أَيْ: مَحْزُونٌ...»، (المقتضب، ابن حني، ص114).

^{(13) &}quot;مَحُوبٌ": «شَيْءٌ مَجُوبٌ، أَيْ مَخْرُوقٌ، من جُبْتُ»، (المقتضب، ابن جني، ص119).

^{(14) &}quot;مَلُوبٌ": «الماءُ مَلُوبٌ حَوْلَهُ، أَيْ مَدُورٌ حَوْلَهُ، مِنْ: لُبْتُ حول الماء أَلُوبُ لَوْبًا»، (المقتضب، ابن جني، ص120).

اللهُ اللهُ اللهُ والله اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ والله اللهُ والله اللهُ والله اللهُ والله الله والله الله والله امَرُوحٌ اللهُ وَاللهُ المُوحُ اللهُ وَاللهُ المَوْحُ اللهُ وَاللهُ المَنُوخُ اللهُ المَوْدُ المَجُودُ ال ا ا کو گذا ا ا ا کو گذا ا ا کو گذا ا ا کو گذا ا ا که گذا ا ا که گذا ا ا کو گذا ا ا کو گذا ا ا کو گذا ا ا کو گذا مکود کی مکود کی مرود کی مسود کی معود کی مفود کی مقود کی مهود کی محود کی معود کی الَّهُ عَدَالَ اللَّهُ عَدَالَ اللَّهُ عَدَالَ اللَّهُ عَدَالَ اللَّهُ عَدَالَ اللَّهُ عَدَالَ اللَّهُ عَدَالَ مَبُورٌ ، مَثُورٌ ، مَجُورٌ ، مَحُورٌ ، مَخُورٌ ، مَذُورٌ ، مَزُورٌ ، مَرُورٌ ، مُسُورٌ ، مُشُورٌ ، الَّهُ قُولًا الْمَرُدُ قُولًا الْمُكُولِي الْمَعُورِي الْمُغُورِي الْمُغُورِي الْمُفُورِي الْمُفُورِي الْمُمُورِي الَّهُ ثِنَا الْهُ ثَنَا ا الْمَحُوطُ"، الْمَسُوطُ"، الْمَلُوطُ"، الْمَنُوطُ"، الْمَبُوعُ"، الْمَرُوعُ"، الْمَرُوعُ"، الْمَصُوعُ"، الْمَضُوعُ"، المَطُوعُ"، المَوْعُ"، المُلُوعُ"، المَوْعُ"، المَسُوعُ"، المَصُوعُ"، المَوْوفُ"، المَجُوفُ"، الْمَحُوفُ ، الْمَخُوفُ ، الْمَدُوفُ ، الْمَسُوفُ ، الْمَشُوفُ ، الْمُقُوفُ ، الْمُؤُوقُ ، مُتُوقَ ، المَحُوقُ ، المَدُوقُ ، المَرُوقُ ، المَدُوقُ ، المَدُوقُ ، المَعُوقُ ، المَعُوقُ ، المُوقُ ، المَدُوقُ ، الْمَبُوكَةُ"، الْمَحُوكُ"، الْمَدُوكِ"، الْمَرُوكُ"، الْمَسُوكُ"، الْمَشُوكُ"، الْمَلُوكُ"، الْمَوْلُ"، الْمَبُولُ"، "مَجُولٌ"، "مَحُولٌ"، "مَخُولٌ"، "مَرُولٌ"، "مَسُولٌ"، "مَشُولٌ"، "مَصُولٌ"، "مَطُولٌ"، "مَعُولٌ"، الْمَغُولُ"، الْمُولُّ"، الْمُولُّ"، الْمُولُّ"، الْمَهُولُّ، مُؤُومٌ، الْمَحُومُ، الْمَدُومُ، الْمَرُومُ، اا َ خُنُ اللهُ أَنَّا المَّكُ أَلَّالًا المَّكُ أَلَّا المَّكُ أَلَّا المَّكُونَ المَّهُونَ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المَّالِمُ المُلْعُونَ المُنْ المُلْعُونَ المُنْ المُلْعُونَ المُلْعُونَ المُلْعُونَ المُنْ المُلْعُونَ المُلْعُلِينَ المُلْعُونَ المُلْعُونَ المُلْعُلِينَ المُلْعُونَ المُلْعُلِينَ المُلْعُونَ المُلْعُلِينَ المُلْعُلِينَا المُلْعُلِينَ المُلْعُلِينَ المُلْعُلِينَ المُلْعُلِينَ المُلْعُلِينَا المُلْعُلِينَ المُلْعُلِينَا المُلْعُلِينَ المُلْعُلِينَا المُلْعُلِ الربو هواا

^{(1) &}quot;مَهُورٌ": «هَذَا مَكَانٌ مَهُورٌ فِيهِ، مِنْ هَارَ الشَيْءُ، إِذَا سَقَطَ»، (المقتضب، ابن حني، ص145).

^{(2) &}quot;مَضُوزٌ": «الطَعَامُ مَضُوزٌ، أي مَأْكُولٌ، من: ضُرْتُهُ ﴾، (المقتضب، ابن حني، ص148).

^{(3) &}quot;مَزُوكً": «هَذَا مَكَانٌ مَزُوكٌ فيه، مِنْ زَاكَ يَزُوكُ، إِذَا مَرَّ مُقَارِبًا خُطَاهُ»، (المقتضب، ابن جني، ص185).

^{(4) &}quot;مَكُونٌ": «هَذَا زَمَانٌ مَكُونٌ فيه، أَيْ: مَحْدُوثٌ فِيهِ...»، (المقتضب، ابن جني، ص212).

2/- حقل ألفاظ أسماء المفعول مما اعتلت عينه بالياء: "مَجِيءٌ"، "مَشِيءٌ"، "مَفِيءٌ"، "مَقِيءٌ"، الْمَجِيبُ الْمُخِيبُ الْمُرْيِبُ الْمُرْيِبُ الْمُشْيِبُ الْمُسْيِبُ الْمُسْيِبُ الْمُصْيِبِ الْمُطِيبُ الْمُعِيبُ الْمُعِيبُ الْمُعِيبُ الْمُعِيبُ الْمُطِيبُ الْمُطِيبُ الْمُعْيِبُ الْمُعِيبُ الْمُعْيِبُ الْمُعْيِبِ الْمُعْيِبِ الْمُعْيِبُ الْمُعْيِبُ الْمُعْيِبُ الْمُعْيِبِ الْمُعْيِبُ الْمُعْيِبِ الْمُعْيِبِ الْمُعِيبُ الْمُعْيِبُ الْمِعِلِيبُ الْمُعْيِبُ الْمُعْيِبُ الْمُعِلِيبُ الْمُعْيِبِ الْمُعِلِيبُ الْمُعْمِيلِ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيبِ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيبُ الْمِعِلِيبُ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيبُ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمِعِلِيلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْم "مَغِيبٌ"، "مُهِيبٌ"، "مَبِيتٌ"، "مَزِيتٌ"، "مَلِيتٌ"، "مَمِيتٌ"، "مَرِيثٌ"، "مَغِيثٌ"، "مَغِيثٌ"، "مَغِيثٌ"، "مِيتُ"، الْمَعِيجُ"، الْمَهِيجُ"، الْمَرِيحُ"، الْمَريحُ"، الْمَريحُ"، الْمَسيحُ"، الْمَطِيحُ"، الْمَطِيحُ"، "مَمِيحٌ"، "مَشِيخٌ"، "مَطِيخٌ"، "مَفِيخُ"، "مَبيدُ"، "مَجِيدُ"، "مَزيدُ"، "مَشِيدُ"، "مَصِيدُ"، "مَفِيدُ"، "مَكِيدٌ"، "مَخِيرٌ"، "مَريرٌ"، "مَسيرٌ"، "مَصِيرٌ"، "مَضِيرٌ"، "مَطِيرٌ"، "مَغِيرٌ"، "مَغِيرٌ"، "مَمِيرُ"، "مَضِيز") "مَمِيز" ، "مَحِيس" ، "مَخِيس" ، "مَرِيس" ، "مَقِيس" ، "مَكِيس" ، "مَمِيس" ، "مَهِيسٌ"، "مَجِيشٌ"، "مَرِيشٌ"، "مَطِيشٌ"، "مَعِيشٌ"، "مَحِيصٌ"، "مَفِيصٌ"، "مَئِيضٌ"، "مَبيضٌ"، الْمَجِيضُ (4) الْمَجِيضُ الْمُغِيضُ الْمُفِيضُ الْمُقِيضُ الْمُهِيضُ الْمُجِيطُ الْمُسْبِيطُ الْمُسْبِيطُ الْ "مَعِيطٌ"، "مَمِيطٌ"، "مَغِيظٌ"، "مَفِيظٌ"، "مَقِيظٌ"، "مَبِيعٌ"، "مَذِيعٌ"، "مَرِيعٌ"، "مَسِيعٌ"، "مَشِيعٌ"، الْمَضِيعُ"، الْمُكِيعُ"، الْمُهَيعُ ، الْمُزِيغُ"، الْمُحِيفُ"، الْمُزِيفُ"، الْمُسِيفُ"، الْمُصِيفُ"، "مَضِيفٌ"، "مَطِيفٌ"، "مَعِيفٌ"، "مَحِيقٌ"، "مَضِيقٌ"، "مَلِيقَةٌ"، "مَحِيكٌ"، "مَضِيكٌ"، "مَخِيلٌ"، "مَذِيلٌ" (7)، "مَزيلٌ"، "مَسيلٌ"، "مَعِيلٌ"، "مَفِيلٌ"، "مَقِيلٌ"، "مَوِيلٌ"، "مَنيلٌ"، "مَهيلٌ"، "مَئِيمٌ"، الرَيْمِ" الرَّهِ" الرَّهِ الرَّ

(1) "مَلِيتٌ": «عَدُوُّكَ مَلِيتٌ، أَيْ: مَدْفُوعٌ مَفُوتٌ...»، (المقتضب، ابن جني، ص124).

^{(2) &}quot;مَمِيرٌ": «بيتٌ مَمِيرٌ فيه، مِنَ المِيَرَة: وهِيَ جَلْبُ الطَّعَامِ»، (ينظر: المقتضب، ابن حيي، ص147).

^{(3) &}quot;مَضِيزٌ": «الرَّجُلُ مَضِيزٌ، من ضِزْتُهُ، أي: جُرْتُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ: "قِسْمَةٌ ضِيزَى"»، (المقتضب، ابن جني، ص148).

^{(4) &}quot;مَحِيضٌ": «الشرُّ مَحِيضٌ عَنْهُ، أَيْ: مَعْدُولٌ عَنْهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حِضْتُ عَنِ الشَّيْءِ، أَيْ عَدَلْتُ عَنْهُ»، (المقتضب، ابن حيي، ص164).

^{(5) &}quot;مَكِيعٌ": «هَذَا أَمْرٌ صَعْبٌ مَكِيعٌ عَنْهُ، مِنْ قَوْلِكَ: كِعْتُ عَنِ الأَمْرِ، بِمَعْنَى: كَعَعْتُ، أَيْ: جَبُنْتُ عَنِ الأَمْرِ فرَجَعْتُ»، (المقتضب، ابن جني، ص173-174).

^{(6) &}quot;مَهِيعٌ": «هَذِهِ حَالٌ مَهِيعٌ فِيهَا، مِنْ قَوْلِكَ: هَاعَ الشَّيْءُ إِلَيْهِ، أَيْ أَسْرَعَ نَحْوَهُ»، (المقتضب، ابن جني، ص174).

^{(&}lt;sup>7)</sup> "مَذِيلٌ": «هَذَا مَوْضِعٌ مَذِيلٌ فِيهِ، إِذَا ذَالَتْ فِيهِ القَيْنَةُ وَنَحْوُهَا...»، (المقتضب، ابن حني، ص196).

"مَهِيمُ"، "مَئِينُ"، "مَرِينُ"، "مَحِينُ"، "مَرِينُ"، "مَرِينُ"، "مَرِينُ"، "مَثِينُ"، "مَطِينُ"، "مَعِينُ"، "مَعْدِينُ"، "مُعْدِينُ"، "مُعْدِينُ "، "المُعْدِينُ"، "مُعْدِي

وجدير بالذكر أن حقل ألفاظ اسم المفعول المعتل العين من الفعل الثلاثي عند "ابن جين" لم يكن سوى جرد للمفردات ورصفها في حقل ما، بل إنه كان يسكب المفردة في سياقها الذي ينبغي أن تندرج فيه، وهذا من أجل تحديد معناها من جهة، ومن جهة أخرى، حتى يبين مسألة تعديتها من لزوميتها، وفي حالة تعديتها يتبين من السياق حرف الجر الذي تتعدى به هذه الأسماء، وقد كان "ابن جني" يسلك هذا السبيل مع جميع الألفاظ في هذا الحقل⁽¹⁾.

(1) يتضح ذلك من حلال شروح ألفاظ الحقل التي قمنا بتفسير معناها، وهذا على هامش الصفحات في رسالتنا هذه، في الصفحات السابقة. الفصل الثالث: ألفاظ الإبدال والألفاظ المزيدة وحقولهما المعجمية عند "ابن جني":

أولا): ألفاظ الإبدال اللغوي عند "ابن جني":

الإبدال في اللغة مصدر أبدلت كذا من كذا إذا أقمته مقامه، والأصل فيه جعل شيء مكان شيء آخر $^{(1)}$ ، وفي الاصطلاح جعل حرف مكان آخر مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة $^{(2)}$ ، وقوامه أن يكون بين كلمتين أو أصلين تناسب في المعنى وتطابق في الأحرف الأصلية، مع اختلاف في حرف يكون بينه وبين حرف البدل تناسب في المخارج إلا نادرا $^{(3)}$.

ويقسم الإبدال إلى قسمين(4):

1- مطرد عند جميع العرب، وهذا إذا استوفى شرطه وجب تنفيذه، وهو الخاص بحروف "هدأت موطيا"، و هذا النوع قد تكفل الصرف بدراسته.

2- الإبدال غير المطرد وهو الذي لا يخضع لشرائط خاصة بحيث إذا لم ينفذ عد مخالفة مرتكبا سبيل الشذوذ، وهذا لا يكون عند العرب جميعا، ولكن يتنوع بين القبائل فقبيلة تقول "مَدَحً" وأخرى "مَدَهً"، وهو الذي يطرح إشكالات بين العلماء اللغويين.

وموضوعنا في هذا الفصل هو النوع الثاني لأهميته المعجمية.

ونظرا لأهمية موضوع الإبدال وللإشكاليات التي يطرحها في المتن اللغوي العربي ومحاولة للبحث عن أسبابه وضبط أحكامه، فقد تعرض له عدد من العلماء القدامي، فمنهم من قام

⁽¹⁾ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "بدل"، ص231، العمود رقم 2.

⁽²⁾ ينظر: الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق وشرح عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دمشق-سوريا، 1960، مقدمة المحقق، ص9.

⁽³⁾ ينظر: مصطلح المعجمية، أنطوان عبدو، ص197.

⁽⁴⁾ فقه اللغة، إبراهيم نجا، ص26-27، (نقلا عن عبقري اللغويين، عبد الغفار حامد هلال، ص609).

بجمع ألفاظه وراح يعدِّد الألفاظ التي وقع فيها الإبدال، ومنهم من حاول تحديد أسبابه وضبط أحكامه، ومن هؤلاء "يعقوب بن السكيت"، في كتابه "القلب والإبدال" و"عبد الرحمن الزجاجي" (337هـ)، في كتابه "الإبدال والمعاقبة والنظائر (2)، و"أبو الطيب اللغوي" (351هـ) في كتابه "الإبدال" (31 هـ) في كتابه "المزهر (4)، و"أبو محمد البطليوسي" في كتابه "شرح الفصيح" و"الفرق بين الأحرف الخمسة (5)، و"ابن خالويه" في الشرح الفصيح" و"أماليه (7).

أما من العلماء المحدثين الذين خاضوا في موضوع الإبدال، فأهمّهم "أحمد فارس الشدياق" في معجمه "سر الليال في القلب والإبدال"(8)، و"مصطفى صادق الرافعي"، في كتابه "تاريخ آداب العرب"(9)، و"إبراهيم نجا" في كتابيه "اللهجات العربية"،

⁽¹⁾ كتاب "القلب والإبدال" مع كتب أخرى ضمن كتاب الكتر اللغوي في اللَّسَن العربي، نشر وتعليق أوغست هيفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت-لبنان، 1903.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الإبدال والمعاقبة والنظائر، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق وشرح عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، دمشق–سوريا، 1962.

⁽³⁾ الإبدال، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، تحقيق وشرح عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دمشق-سوريا، 1960.

⁽⁴⁾ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ورفيقيه، مكتبة دار التراث، ط3، القاهرة-مصر، دت، 475-475.

⁽⁵⁾ لم أعثر عليهما، إلا أن "السيوطي" ذكرهما في كتابه المزهر، 469/1، 475.

^{(&}lt;sup>6)</sup> ذكره "السيوطي" في المزهر، 475/1.

⁽⁷⁾ الأمالي، أبو على القالي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت.

⁽⁸⁾ ينظر: سر الليال في القلب والإبدال، أحمد فارس الشدياق، (المقدمة)، حيث يقرر بأن الإبدال «أكثر ما يكون في الألفاظ الدالة على القطع والكسر والخرق والهدم والشق والفرق والتبديد لأنها كلها من جنس واحد، وجلها مأخوذ من حكاية صوت...».

⁽⁹⁾ ينظر: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعى، مكتبة الإيمان، ط₁، القاهرة-مصر، 1997.

و"فقه اللغة"(1)، و"إبراهيم السامرائي" في كتابه "التطور اللغوي"(2)، و"علي عبد الواحد وافي" في كتابه "فقه اللغة"(4)، و"إبراهيم أنيس" في كتابه "فقه اللغة"(5)، و"عبد الله العزاوي" في كتابه "القراءات القرآنية في ضوء علم كتابه "أسرار اللغة"(5)، و"عبد الصبور شاهين"، في كتابه "القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث"(6)، و"محمد المبارك" في كتابه "فقه اللغة"(7)، و"صبحي الصالح" في كتابه "دراسات في فقه اللغة"(8)، وغيرهم كثير لا يتسع المقام للإشارة لأقوالهم هنا.

1)- رأي "ابن جني" في الإبدال وتعليله له:

لقد اعتنى "ابن جني" بالإبدال فألَّف كتابا في موضوعه، وهو كتاب "تعاقب العربية" (9)، وخصص له حيزا كبيرا من فكره في "كتابيه "سر صناعة الإعراب"، وخصص له حيزا كبيرا من فكره في "كتابيه "سر صناعة الإعراب"، و"الخصائص" الذي خصص فيه بابا للإبدال وعنونه بــــ"باب الحرفين المتقاربين يستعمل

⁽¹⁾ ينظر: اللهجات العربية، ص58، وفقه اللغة، 30/4، (نقلا عن كتاب عبقري اللغويين؛ أبو الفتح عثمان بن جني؛ عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة-مصر، 2006، ص609 وما بعدها).

⁽²⁾ ينظر: التطور اللغوي التاريخي، إبرهيم السامرائي، دار الأندلس، ط3، بيروت-لبنان، 1983، ص109-121.

⁽³⁾ ينظر: فقه اللغة، عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط3، القاهرة -مصر، 2004، ص142، وقد سماه بالاشتقاق الأكبر.

⁽⁴⁾ ينظر: فقه اللغة، عبد الله العزاوي، ص189-190.

⁽⁵⁾ ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة-مصر، 1978، ص69-85.

⁽⁶⁾ ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة-مصر، دت، في حديثه الطويل في فصول الكتاب عن إبدال الهمزة مع أحرف العلة.

^{(&}lt;sup>7)</sup> ينظر: فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دط، دمشق-سوريا، دت، ص49-50.

⁽⁸⁾ ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط16، بيروت-لبنان، 2004، ص210-242، وقد سماه "الاشتقاق الأكبر".

⁽⁹⁾ قال فيه "ابن حيني": «وأَطْرِفْ به، وحجمه مائتا ورقة»، (ينظر: معجم الأدباء، ص1598)، وقد أشار إليه في بعض كتبه الأخرى، منها كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، والخصائص، وهو من كتبه المفقودة، ينظر: أضواء على آثار ابن حين، غنيم بن غانم الينبعاوي، ص43.

أحدهما مكان صاحبه"⁽¹⁾، وبلغ به الاهتمام بهذا الموضوع إلى درجة أنه اعتزم أن يشرح كتاب "يعقوب بن السكيت" في "القلب والإبدال"، حيث يقول: «ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في "القلب والإبدال"، فإن معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»⁽²⁾.

والإبدال اللغوي عند "ابن جني" يتلخص في أنه نظر إلى كلمتين اتحدتا في جميع الحروف إلا حرفا واحدا واتحدتا في المعنى على أنهما تارة يكونان من الإبدال وأخرى من الحتلاف اللهجات (اللغات).

وقد وضع مقياسا للحكم على الكلمتين متى تكونان من قبيل الإبدال، ومتى تكونان من اختلاف اللهجات، حيث يقول: «فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعا أصلين، كل واحد منهما قائم برأسه، لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دل دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة وصير إلى مقتضى الصنعة»(3).

وقد تبين من كلامه الطويل في "سر الصناعة" و"الخصائص" أن مقياسه هو أن اللفظين إذا تساوا في الاستعمال والتصرف «فلست بأن تجعل أحدهما أصلا لصاحبه أولى منك بحمله على ضده»(4).

ويقصد بـــ"الاستعمال" هو ورود اللفظة وتداولها بين الناس، أما "التصرف"، فيقصد به مجيء الفعل والاسم واسم الفاعل وغيره من اشتقاقات اللفظ، مما سيتوضح معنا بعد قليل.

⁽¹⁾ الخصائص، 82/2-88.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 88/2.

⁽³⁾ نفسه، 88/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 88/2.

فإذا تزايلت اللفظتان من حيث الاستعمال والتصرف، وكانا بمعنى واحد، فبينهما إبدال، وعلينا أن نثبت أيهما الأصل وأيهما الفرع، أما إذا تساوتا في ذلك، فإن ورود اللفظتين هو من قبيل الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية، وليست إحداهما بدل من الأخرى.

ويبلغ عدد ألفاظ الإبدال التي عالج فيها ابن جني في "سر الصناعة" و"الخصائص"، العشرات ومن هذه الألفاظ والتي تأتي في شكل ثنائيات، ألفاظ: "الفُومُ" و"الثُّومُ"، ونَفِيَ" و"نَثِيَ"، و"كَشَطَ" و"قَشَطَ"، و"جَدَفَ" و"جَدَثَ"، و"جَذَوْتُ" و"جَثَوْتُ"، و"فَرُوغُ" و"ثُرُوغُ"، و"أَثاثِي" و"أَثَافِي"، و"تَلَعْثَمَ" و"تَلَعْذَمَ"، و"جلِّبانَةٌ" و"جرِّبانَةٌ"، و"نَثَرَ" و"تَثَلَ"، و"أَكْياسٌ" و"أَكْياتُ"، و"حَتِيتٌ" و"حَسيسٌ"، و"لِصُّ" و"لِصْتُ"، و"ذَعالِبٌ" و"ذَعالِتُ"، "فُسْطَاطٌ" و "فُسْتاطٌ"، و "تَرَبوتٌ" و "دَرَبوتٌ"، و "زمْزمَةٌ" و "صِمْصِمَةٌ"، و "الوَقِيذُ" و "الوَقِيظُ"، اشْزَبَ" واشَسَبَ"، اتنسَّمَا واتنشَّمَ"، اصلهبُ" واسلُهبُ"، الجُعْشُوشُ" والجُعْسُوسُ"، "إِنْزَهْوُ" و"عِنْزَهَوُ"، "آدَيْتُهُ" و"أَعْدَيْتُهُ"، "لَعَنِّي" و"لَعَنِّي"، و"عَلَثَ" و"غَلَثَ"، و"النَّشُوعُ" و"النَّشُوغُ"، و"كَرْبانٌ" و"قَرْبانٌ"، و"حَامِلٌ" و"حَامِنٌ"، و"بَلْ" و"بَنْ"، و"طَبَرْزَنٌ" و"طَبَرْزَلٌ"، و "هَتَلَ" و "هَتَنَ"، و "دَهْمَجَ"، و "دَهْنَجَ"، و "مَكَّةُ" و "مَقَّةُ"، و "امْتَكَّ" و "امْتَقَّ"، و "القُحُّ" و"الكُحُّ"، و"مَخْرُ" والبَحْرُ"، و"راتِبُ" و"راتِمُ"، و"كَثَبُ" و"كَثَمُ"، و"طَانَ" و"طَامَ"، و"الرَّعْنُ" و"الرَّعْلُ"، و"هَيْرُ" و"أَيْرُ"، و"أَرَقْتُ" و"هَرَقْتُ"، "دَرَأً" و"دَرَهَ"، و"بُعْكُو كَةُ" و"مُعْكُوكَةٌ"، و"ارْمَعَلَّ" و"ارْمَغَلَّ"، و"آل" و"أهل"، و"خَلَعَ" و"جَلَعَ"، و"الزَحَالِيقُ" و"الزَحَالِيفُ"، و"حَسيَفةٌ" و"حَسيكَةٌ"، و"أُبَابُ" و"عُبَابُ"، و"حَذْحَاذٌ" و"حَثْحَاثٌ"، و"سَمْلَقُ" و"صَمْلَقُ"، و"سُوَيْق" و"صُوَيْقُ"، و"سَبقْتُ" و"صَبقْتُ"، وغيرها مما ذكره في كتبه الأخرى، وفيما يلى ذكر لنماذج من هذه التحاليل التي خصها لألفاظ الإبدال:

1/- الألفاظ التي من قبيل الاختلاف اللهجي وليست من قبيل الإبدال عند "ابن جني":

ومنها ألفاظ: "عَلَثَ" و"غَلَثَ"، و"النَشُوعُ" و"النَشُوعُ"، و"تَدْرُأً" و"تَدْرُأً" و"تَدْرُأً" و"تَدْرُأً"، "هَيْرُ"، و"أَيْرُ"، "جَذَوْتُ" و"جَفَوْتُ"، "تَلَعْثَمَ" و"تَلَعْذَمَ"، و"ارْمَعَلَّ" و"ارْمَعَلَّ"، "الذَعالِبُ"، والخَرْبَانُ" و"الذَعالِبُ"، و"كَشَطَّ و"قَشَطَّ"، و"مَرْمَةٌ"، و"شَرَبَ" و"شَسَبَ"، و"كَرْبَانُ" و"قَرْبَانُ"، و"دَهْمَجَّ و"دَهْنَجَ"، و"طَبَرزَلُّ" و"طَبَرْزَلُّ" و"طَبَرْزَلُّ" و"طَبَرْزَلُّ و"طَبَرْزَلُّ" و"طَبَرْزَلُّ"، "هَتَلَ" و"هَتَنَ"، وغيرها من الألفاظ. و"قَرْبَانُ"، و"دَهْمَجَّ و"دَهْنَجَ"، و"طَبَرزَلُّ" و"طَبَرْزَلُّ" و"طَبَرْزَلُّ"، و"غَلَثُ "، و"النَشُوعُ " و" والأستعمال» (3) و" والأستعمال (4) والأستعمال (5) والأستعمال (5) والأستعمال (5) والأستعمال (5) والأستعمال (5) والأستوائِهُ والأسلَّهُ واللَّهُ والأسلَّهُ والأسلَّهُ واللَّهُ واللَّهُ واللَّهُ والأسلَّهُ واللَّهُ واللَّهُ واللَّهُ واللَّهُ والْمُلْولُ واللَّهُ واللَّهُ

ويقول في الخصائص: «"هَتَلَت" السَّمَاءُ وَ"هَتَنَت" هُمَا أَصْلانِ أَلاَ تَرَاهُمَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي التَصَرُّفِ، يقولون: هَتَنَت السَّمَاءُ تَهْتِنُ هَتَانًا، وهَتَلَت تَهْتِلُ تَهْتَالاً وَهِيَ سَحَائِبٌ هُتَّنُ وَهُتَلُ» (4).

ويقول في موضوع آخر فأما قولهم: «إِنَاءٌ "قَرْبَانٌ" و"كَرْبَانٌ"، إِذَا دَنَا أَنْ يَمْتَلِئَ فَيَنْبِغِي أَنْ يَكُونَا أَصْلَيْنِ لِأَنَّكَ تَجِدُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُتَصَرَّفًا أَيْ قَارَبَ أَنْ يَمْتَلِئَ وَكَرَبَ أَنْ يَمْتَلِئَ » (5)، فهاتان اللفظتان هما من قبيل الاختلاف اللهجي لا من باب الإبدال لأنهما متساويان في التصرف والاستعمال، فهما أصلان، مما يجعلهما يرتدان إلى الاختلاف اللهجي.

^{(1) &}quot;عَلَثَ": «عَلَثَ الطُّعَامَ: خَلَطُهُ»، (ينظر: اللسان، مادة "عَلَثَ"، ص3065، العمود رقم1).

^{(&}lt;sup>2)</sup> "النَّشُوغُ": «السَّعُوطُ والوَجُورُ، الذِي يُوجِرُهُ المَرِيضُ أَوْ الصَّبِيُّ، أَيْ الدَّوَاءُ يُدْخَلُ فِي أَنْفِ المَرِيضِ أَوالصَّبِيِّ، (ينظر: اللسان، مادة "نَشَغَ"، ص4429، العمود رقم3).

⁽³⁾ سر الصناعة، 244/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 82/2.

⁽⁵⁾ نفسه، 86/2.

فمن النصوص السابقة نفهم وجهة نظر "ابن جني" فيما إذا تساوت اللفظتان في التصرف والاستعمال وهي أن تكون كل منهما لغة "لهجة"، أما إذا لم تتساو اللفظتان تصرفا واستعمالا بأن كانت إحداهما أكثر تصرفا أو أدور في الاستعمال، فإنهما حينئذ من قبيل الإبدال، وتكون اللفظة الكثيرة في التصرف أو الاستعمال هي الأصل⁽¹⁾، والقليلة في التصرف والاستعمال هي الفرع⁽²⁾.

وهذا المبدأ والمعيار لــ "ابن جني" في معرفة الألفاظ التي هي من قبيل الإبدال أوالتي هي من قبيل الإبدال أوالتي هي من قبيل اختلاف اللغات، وهو المبدأ المهيمن عليه في كل النماذج التي قدمها، ونقدم فيما يلي أهم تلك الأمثلة التي يتوضح فيها هذا المعيار، ففي لفظتي "تَدْرُأٌ" و"تَدْرَأٌ" و"تَدْرَأٌ" مِنْ صَاحِبِهِ بَلْ هُمَا قَوْلُهُمْ رَجُلٌ تُدْرَأٌ وَتُدْرَهُ، لِلْدَّافِعِ عَنْ قَوْمِهِ فَلَيْسَ أَحَدُ الحَرْفَيْنِ فِيهُمُا بَدَلاً مِنْ صَاحِبِهِ بَلْ هُمَا أَصْلاَنِ، يُقَالُ: "دَرَأً"، وَ"دَرَهَ"، قَالَ كُثيِّر:

دَرَهْتُ عَلَى فُرَّاطِها فَدَهِمْتَهُم ** * بأخْطَارِ مَوْتٍ يَلْتَهِمْنَ سِجَالَهَا فَهَذَا كَقَوْلِكَ: أَقْدَمْتُ وَانْدَفَعْتُ » (3).

فـــ"ابن جني" لا يجيز الإبدال بين هذين اللفظين، بل يراهما أصلين، لأنه يكثر، و لم يبرر "ابن جني" هنا بشكل واضح هذا التساوي في الاستعمال والتصرف من الكلمتين.

ولكن بالعودة إلى المعاجم يتوضح هذا المعيار، حيث يظهر وتتميز الكلمات الأكثر دورانا واستعمالا عن غيرها.

⁽¹⁾ أي المبدل منه.

⁽²⁾ أي المدل.

⁽³⁾ سر الصناعة، 106/1.

فقد جاء في "اللسان": «دَرَهْتُ عَنِ القَوْمِ: دَفَعْتُ عَنْهُمْ مِثْلُ دَرَأْتُ، وهَوَ مُبْدَلُ مِنْهُ،...ودَرَهَ لِقَوْمِهِ يَدْرَهُ دَرْهًا دَفَعَ، وهُو ذُو تَدَرْهِهِمْ أَيْ الدَّافِعُ عَنْهُم...وَلاَ يُقَالُ هُوَ تُدْرَهُهُمْ حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهِ ذُو، وقِيلَ الهَاءُ فِي كُلِّ ذَلِكَ مُبْدَلَةٌ مِنَ الهَمْزَةِ لأَنَّ الدَّرْءَ الدَّفْعُ، وهَدَا لَيْسَ يَقُوى، بَلْ هُمَا أَصْلانِ، قَالُوا دَرَأَ ودَرَهَ، قَالَ ابْنُ سِيدَه فَلَمَّا وَجَدْنَا الهَاءَ فِي كُلِّ ذَلِكَ مُسَاوِيَةً لِلْهَمْزَةِ عَلِمْنَا أَنَّ إِحْدَاهُمَا لَيْسَ بَدَلاً مِنَ الأُحْرَى وَإِنَّهُمَا لُغَتَانِ» (1).

ويعلق "حسام النعيمي"، على قول "ابن منظور" بقوله: «أن ما ذكره صاحب اللسان في أول النص هو الصواب فهاء "دره" بمعنى دفع مبدلة من همزة "دَرَأً" كذلك ما تصرف منها بهذا المعنى، ومنه هو ذو تدرههم، أي الدافع عنهم» (2)، وما جعله يقطع بهذا الحكم هو سعة تصرف الفعل "دَرَأً" وكثرة استعمالاته بمعنى الدفع، ما أربى على خمس صفحات في "لسان العرب"، أما في "دَرَهَ" بمعنى "الدَّفْعُ" فلم يذكر أكثر من نصف صفحة فقط (3).

ولذلك فإنه لا معنى لرفض الإبدال فيهما ما دام أنهما بمعنى واحد، وما دام الحرفان من مخرج واحد.

2/- الألفاظ التي بينها إبدال بسبب كثرة تصرف إحداها عن الأخرى: وهي كثيرة من أن تحصى وهي أغلب الألفاظ التي التي أشرنا إليها في السابق مما ذكره "ابن جني"، ومنها ألفاظ: "خَامُل" و"خَامِنُ"، و"نَثَلَهُ"، و"وَقِيظٌ"، و"وَقِيظٌ"، و"آل" و"أهل"، و"جُعْسُوسٌ" و"جُعْسُوسٌ" و"جُعْشُوشٌ"، و"القُحُّ" و"المُتَقَّ"، و"مَخْرُ" و"بَخْرُ"، ومَكَّةٌ" و"مَقَّةٌ"، و"مَقَّةً"، و"رَاتِبُ" و"رَاتِمُ"، و"كَثَمُ"، و"طَانَ" و"طَانَ" و"طَامَ" و"أَرَقْتُ" و"هَرَقْتُ" و"أَرَّ" و"هَرَقْتُ" و"هَرَّ"

⁽¹⁾ ينظر: اللسان، مادة "دره"، ص1369، العمود رقم3.

⁽²⁾ الدراسات اللهجة والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دط، بغداد-العراق، دت، ص112.

⁽³⁾ حيث جاء منها عمود واحد هو الثالث فقط في شرح مادة "دَرَهَ"، (ينظر: اللسان، مادة "دره"، ص1369).

"أَرَحْتُ" و "هَرَحْتُ"، و "الفُروغُ" و "الثُروغُ"، "فُمَّ" و "ثُمَّ"، و "بَلْ" و "بَنْ"، و "النَاسُ" و "النَاسُ" و "النَاسُ"، و "الفُسْطَاطُ" و "الفُسْطَاطُ"، و "الفُسْطَاطُ" و "الفُسْطَاطُ". و "الفُسْطَاطُ". و "الفُسْتَاطُ"، و "التَرَبوتُ" و "الدَرَبوتُ"، "أَثَافِي" و "أَثَاثِي"، و "صَلْهَبُ" و "سَلْهَبُ".

يقول "ابن جني" في الخصائص: «رجل "حَامِنُ"، النون فيه بدل من اللام ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه تصرَّف، وذلك قولهم: خَمَلَ يَخْمُلُ خُمُولاً، وكذلك قولهم: قام زيد فُمَّ عمرو، والفاء بدل من الثاء في ثم، ألا ترى أنه أكثر استعمالا»(1).

ويقول في سر الصناعة: «وأما قولهم في الدرع "نَثَرَهُ" و"نَثَلَهُ" فينبغي أن يكون الراء بدلا من اللام لقولهم "نَثَلَ عَلَيْهِ دِرْعَهُ" ولم يقولوا "نَثَرَهَا"، فاللام أعم تصرفا في الأصل»(2).

ويقول في موضع آخر: «يقال تركته "وَقِيذًا" و"وَقِيظًا"، والوجه عندي والقياس أن

تكون الظاء بدلا من الذال لقوله عز اسمه ﴿والمَوْقُوذَةُ...﴾ (3)، بالذال ولقولهم: "وَقَذَهُ يَقِذُهُ، ولم أسمع "وَقَظَهُ" ولا "مَوْقُوظَةُ"، فالذال أعم تصرفا، فلذلك قضينا بأنما هي الأصل» (4).

وفي لفظتي "آل" و "أهل"، يُقر "ابن جني" بالإبدال بينهما، فيقول: «ومن ذلك قولهم أال الله، وأال رسوله، إنما أصلها أهل ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير أأل، فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا»(5).

وعلى هذا تكون ألف "آل" بدلا من الهمزة المبدلة من الهاء، ويوضح ابني حني هذا الإبدال، فيقول: «فإن قيل و لم زعمت ألهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها ألفا فيما بعد، وما

⁽¹⁾ الخصائص، 84/2.

⁽²⁾ سر الصناعة، 192/1.

⁽³⁾ سورة "المائدة"، جزء من الآية رقم 03.

⁽⁴⁾ سر الصناعة، 228/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 101–100/1

أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفا في أول الحال» $^{(1)}$ ، وعلل ذلك بأمرين $^{(2)}$:

الأول: عدم النظير، فالهاء لم تقلب ألفا في غير هذا الموضع، وإنما تقلب الهاء همزة.

الثاني: فإن الألف لو كانت منقلبة عن الهاء في أول أحوالها كما زعم الملزم دون أن تكون منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الهاء كما قدمنا لجاز أن يستعمل آل في كل موضع يستعمل فيه أهل ... فلما كانوا يختصون بالآل الأشرف الأخص دون الشائع الأعم ... دل ذلك على أن الألف فيه ليست بدلا من الأصل وإنما هي بدل من الأصل.

فـــ"ابن جني" يقر بوجود الإبدال بين لفظتي "أهل" و"آل"، و"الأهل" هي الأصل عنده أما "الآل" فهي الفرع، إلا أنه لا يرى أنه حدث إبدال مباشر بين "الهاء" و"الألف"، بل إن الهاء أبدلت إلى الهمزة أولا ثم إلى الألف ثانية، وعلل ذلك لعدم وجود إبدال بين الهاء والألف في غير هذا الموضع.

والذي يهمنا من هذا التعليل هو اعتماده على معيار الاستعمال في الحكم على اللفظة الأصل واللفظة المبدل، فقد ذكر من اختلافهما في الاستعمال ألهم «يختصون بالآل الأشرف والأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا في نحو قولهم القراء آل الله، واللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه، وكذلك ما أنشده، أبو العباس للفرزدق:

نَجُوتَ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلاقَةً * * سِوَى رَبَذِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا

⁽¹⁾ سر الصناعة، 101/1.

^{.103–101/1} نفسه، $^{(2)}$

لأن "أَعْوَجَ" فيهم فرس مشهور عند العرب فلذلك قال من "آل أعوج" ولا يقال "آل الخياط" كما يقال "أهل الخياط" ولا "آل الإسكاف" كما يقول "أهل الإسكاف"»(1).

فهناك إذن فارق في المعنى بحيث كان العرب يستعملون هذه الكلمة في معنى وتلك في معنى أدق منه أو أوسع، أشرف أو أوضع، ولا شأن لهذا بأن يكون الحرف مبدلا من حرف مباشرة، أو أن يكون مبدلا من حرف مباشرة أو أن يكون مبدلا من حرف مبدل من آخر، إلا ما ذكره من شرف "آل" وضعة "أهل" واختصاص "آل".

وبالإضافة إلى هذه المواطن التي ذكرها "ابن حين" في استعمال اللفظتين، والتي أثبتت فيها سعة استعمال "أهل" واختصاص استعمال "آل"، فإن دوران الكلمتين في القرآن قلة وكثرة بين اللفظتين يثبت ما ذهب إليه "ابن جيني".

فقد وردة كلمة "آل" في القرآن الكريم في ستة وعشرين موضعا⁽²⁾، وهي في جميع هذه المواضع بأحد معنيين: معنى القوم والاتباع أو معنى الذرية، فقد وردت: "آل فرعون" في أربعة عشر موضعا كلها بمعنى القوم والاتباع، منها قوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ العَذَابِ ﴿ (3)، و ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ ﴾ (4)، و ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ ﴾ (4)، و ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذُرُ ﴾ (5).

⁽¹⁾ سر الصناعة، 101/1–102.

⁽²⁾ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، دط، القاهرة-مصر، 1364هـ.، ص97-98.

^{(&}lt;sup>3)</sup> سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم49.

⁽⁴⁾ سورة "الأنفال"، جزء من الآية رقم54.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة "القمر"، الآية رقم41.

أما "أهل" فقد وردت في ثلاثة وعشرين ومائة موضع $^{(1)}$ ، وهي فيها بمعان عدة.

ومن خلال هذا الاستقصاء نرى كثرة استعمال وتداول "أهل" في "مقابل" "آل"، مما يعنى أصالة "أهل"، وأن "آل" هي مبدلة منها، بحسب معيار "ابن جني".

ويمكن بعد سرد هذه النصوص المبينة لرأي "ابن جيني" وموقفه من الإبدال اللغوي وتعليله له أن نخرج بنتيجة هي أن رأي "ابن جيني" في الكلمتين المتحدتين في جمع الحروف ما عدا حرفا واحدا يكونان:

1- من الإبدال إذ أمكن الحكم بأصالة إحدى الكلمتين وفرعية الأخرى، وذلك كما قلنا عنه إذا كانت إحدى الكلمتين أكثر تصرفا أو استعمالا من صاحبتها، وهذا يمكن حدوثه عند قبيلة واحدة أو عند العرب جميعا.

2- من اختلاف اللهجات إذا لم يمكن الحكم بأصالة إحدى الكلمتين وفرعية الأخرى، وذلك بأن تتساوى الكلمتان تصرفا واستعمالا، ويكون عند القبائل متعددة.

ونشير هنا إلى أن "ابن جني" قد كان يصعب عليه أحيانا تطبيق نظريته هذه في معرفته أصالة هذه الألفاظ أو ألها من اختلاف اللهجات وهذا بتطبيق معيار التصرف وكثرة الاستعمال، حيث يقول: «وقالوا "خَطَرَ" بيده "يَخْطُرُ" و"غَطَرَ" "يَغْطُر"، فالغين كألها بدل من الخاء لكثرة الخاء وقلة العين، وقد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل استعمالا من صاحبه» (2).

⁽¹⁾ ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، ص97.

⁽²⁾ سر الصناعة، 243/1.

ويقول في الخصائص: «فأما قولهم: ما قام زيد "بل" عمرو و"بن" عمرو، فالنون بدل من اللام ألا ترى إلى كثرة استعمال "بل" وقلة استعمال "بن" والحكم على الأكثر لا على الأقل، هذا هو الظاهر من أمره، ولست مع هذا أرفع أن يكون "بن" لغة قائمة برأسها»(1).

ففي النصين السابقين دليل واضح على صعوبة تطبيق نظرية "ابن جني" لهذا المبدأ وعدم تأكده منه.

ويشترط "ابن جني" لتطبيق رأيه السابق تطبيقا صحيحا أن يكون الحرفان المختلفان في الكلمتين متقاربي المخرج، ويقوى ذلك بالتماثل أو التقارب في بعض الصفات أيضا.

ويمكن التدليل على هذه الحقيقة في مواضع كثيرة في مؤلفاته التي أشرنا إليها ومن ذلك قوله: «القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء والذال والظاء والماء، والهمزة والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه»(2).

ويقول في موضع آخر: «ونحو من هذا التقريب في الصوت قولهم في "سَبَقْتُ": "صَبَقْتُ"، وفي "سُويَقُ": "صُويَقُ"، وذلك "صَبَقْتُ"، وفي "سُويَقُ": "صُويَقُ"، وذلك أن القاف حرف مستعل، والسين غير مستعل، إلا ألها أخت الصاد المستعلية فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين وهو الصاد»⁽³⁾.

وكثيرا ما عبَّر "ابن جين" في الإبدال بأن هذا الحرف أخ لهذا الحرف فالراء أخت اللام والباء أخت الميم، والزاء أخت الصاد، وهكذا (⁴⁾.

⁽¹⁾ الخصائص، 84/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سر الصناعة، 180/1.

⁽³⁾ نفسه، 186/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 147/2، 152.

وهذا الشرط أساسي لتحقق الإبدال، ولذلك رأيناه لا يذكر في كتبه شيئا مما لم يتحقق فيه هذا الشرط مما تباعدت مخارجه مثل: و"جَلَعَ" ثَوْبَهُ و"حَلَعَه" بمعنى (1)، و"الزَحَالِيقُ" و"الزَحَالِيقُ" و"حَسِيَفةٌ" و"حَسِيكَةٌ" (3).

و لم يتنازل "ابن جني" عن هذا الشرط في أي مثال من أمثلة على هذه الظاهرة اللغوية، وربما أضاف إليها مقويا لها وهو اشتراكها في بعض الصفات كما قال عن إبدال التاء من السين في "النّاتِ" و"أَكْيَاتُ"، يريد: "الناس" و"أكياس"، فأبدلت السين تاء لموافقتها إياها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج⁽⁴⁾.

ويقول في موضع آخر معللا لقلب الثاء تاء في افتعل من "الثَّرِيدِ": «...وإنما قلبت تاء، لأن الثاء أخت التاء في الهمس، فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، فقلبوها تاء وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعا واحدا»(5).

وفي الإبدال عند "ابن جني" يشترط في الكلمتين أن تكونا متحدتي المعنى والاشتقاق، وإلا فإذا كان المعنى مختلفا أو كان الاشتقاق مختلفا ولكنه أدى إلى تركيب اشتبه فيه ظاهر اللفظين فلا يعد هذا من الإبدال كما صرح "ابن جني" في مواضع كثيرة، فمن الأول ما ذكره عن كلمتي "توم" و"فوم"، قال: «وذهب بعض أهل التفسير في قوله عز اسمه: ﴿وفُومِهَا...﴾(6)، إلى أنه أراد "التَّومَ"، فالفاء على هذا بدل عنده من التاء، والصواب عندنا

⁽¹⁾ ينظر: الصحاح، مادة "جَلَعَ"، ص1197.

^{(2) &}quot;الزحاليق" واحدة الزحلوقة، وهي آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل، (ينظر: اللسان، مادة، "زحلق"، ص1819، العمود رقم2).

⁽³⁾ أي ضَغْنٌ وعَدَاوَةٌ، (ينظر: الصحاح، مادة "حسك"، ص1579، ومادة "حسف"، ص1344).

⁽⁴⁾ سر الصناعة، 155/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 171/1.

⁽⁶⁾ سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم61.

أن "الفُومَ" الحنطة وما يختبز من الحبوب، يقال: فَوَّمْتُ الخُبزَ أَيْ خَبَزْتُه، وليست الفاء على هذا بدلا من الثاء»(1).

وقوله: «في لفظتي "جلِّبانَةُ" و"جرِبانَةُ"، فِي قَوْلِهِمْ إِمْرَأَةُ جرِّبانَةُ وجلِّبَانَةُ، إِذَا كَانَتْ صَخَّابَةُ، فَلَيْسَ أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ بَدَلاً مِنْ صَاحِبِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وُجُودِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَمِنْهُمَا أَصْلاً فَلْيْسَ أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ بَدَلاً مِنْ صَاحِبِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وُجُودِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَمِنْهُمَا أَصْلاً مُتَصَرِّفًا وَاشْتِقَاقًا صَحِيحًا، فَأَمَّا "جِلِّبَانَةٌ" فَمِنَ الجَلَبَةِ والصِّيَاحِ لأَنَّهَا الصَخَّابَةُ، وأَمَّا جرِّبَانَةٌ فَمِنْ الجَلَبَةِ والصِّيَاحِ لأَنَّهَا الصَخَّابَةُ، وأَمَّا جرِّبَانَةٌ فَمِنْ جَرَّبَ الأُمُورَ وَتَصَرَّفَ فِيهَا...»(2).

ونلاحظ هنا في تعليل "ابن جني" لمعرفة أصل اللفظتين أنه يلجأ في ذلك إلى الاشتقاق الذي بلغ فيه شأوا كبيرا، وتمكَّن فيه تمكُّن الحاذق لفنه، حتى أنه يتغلغل به إلى أدق المعاني وأعمقها، فهو بوسيلته هذه يستطيع أن يدلِّل على أن اللفظين من معنى واحد أو عكس ذلك، ومن الألفاظ التي بين أصالتها وأنه لم يقع بينها إبدال رغم أنها تغيب وتستعصي على الكثيرين، ألفاظ: "خَطَرَ" و"غَطَرَ" و"نَفِيَ" و"نَفِيَ" و"نَثِيَ "(4)، و"عُبَابُ" و"أُبَابُ" و"أُبَابُ" و"تُنَسَّم" و"تَنَشَّم" و"حَمَصَ" و"خَمَصَ" و"خَمَصَ" و"خَمَصَ" و"أَعْدَى "(8)، وغير ذلك من الألفاظ.

ومن الثاني، أي الاختلاف في الاشتقاق، ما ذكره عن كلمتي "حَثْحَثُوا" و"حَثَثُوا" في التعليق على قول الشاعر:

⁽¹⁾ سر الصناعة، 251/1.

⁽²⁾ نفسه، 192/1

⁽³⁾ نفسه، 243/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 250/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 106/1.

⁽⁶⁾ نفسه، 206/1.

⁽⁷⁾ نفسه، 184–183.

⁽⁸⁾ نفسه، 238/1.

كَأَنَّمَا حَثْحَثُوا حُصًّا قَوَادِمُهُ * * أَوْ أُمَّ خِشْفٍ بِذِي شَتٍّ وطُبَّاقِ

قال: فأما الحاء فبعيدة من التاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها، وينقل عن أبي علي أستاذه قوله: «وإنما "حَثْحَثَ" أصل رباعي، و"حَثَّثَ" أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، إلا أن "حَثْحَثَ" من مضاعف الأربعة، و"حَثَّثَ" من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا، وإذا قامت الدلالة على أن "حَثْحَثَ" ليس من لفظ "حَثَّثَ" فالقول في هذا وفي جميع ما جاء منه واحد، وذلك نحو "تَمَلْمَلَ" و"تَمَلَّلَ" و"رَقْرَقَ" و"رَقَّقَ"، و"صَرَّصَرَ"، و"صَرَّرً"» أو "صَرَّرً".

2)- موقف العلماء من الإبدال ومن رأي "ابن جني" فيه:

1/- موقف العلماء القدامى: لقد خاض بقية العلماء في موضوع الإبدال، وهم في تعليلهم له نجد من سار على درب "ابن جني"، كما نجد في الوقت نفسه من خالفه، فقد وافق "ابن جني" في رأيه السابق كل من "ابن سِيدَه" و"ابن يعيش"⁽²⁾، وإن كان يبدو لنا من حديث "ابن سيده" عن الإبدال نوع من عدم الدقة، ومما يقوله في الإبدال مما يعد في خانة رأي "ابن جني": «وأذكر الآن شيئا من المعاقبة وأرى كيف تدخل الياء على الواو، والواو على الياء من غير علة (عند القبيلة الواحدة من العرب)، وإما لافتراق القبيلتين في اللغتين، فأما ما دخلت فيه الواو على الياء، والياء على الواو لعلة فلا حاجة إلى ذكره في هذا الكتاب لأنه قانون من قوانين التصريف» (3).

⁽¹⁾ سر الصناعة، 181/1-182.

⁽²⁾ ينظر في عرض هذه الآراء، كتابي: اللهجات العربية، ص56، وفقه اللغة العربية، 27/4، لإبراهيم نجا (نقلا عن: كتاب عبد الغويين، عبد الغفار حامد هلال، ص618-619).

⁽³⁾ المخصص، 19/14.

ويشترط "ابن سيده" وجود تقارب بين الحروف حتى يصح الإبدال، فهو يقول: «فأما ما لم يتقارب مخرجا البتة فقيل على حرفين غير متقاربين، فلا يسمى إبدالا»(1).

و"ابن سيده" كــ "ابن جني" يرى أنه لابد من اتحاد المعنى في اللفظتين حتى يمكن عدهما من باب الإبدال، ولابد أن يكون المعنى حقيقيا لا تَجَوُّز فيه، فبعض العرب، يقول: «جَمَسَ الوَدَكُ وجَمَدَ اللَّهُ، وَلاَ يُقَالُ: جَمَسَ المَاءُ وَلاَ جَمَدَ الوَدَكُ، وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ يُخَطِّئُ ذَا الرمَّةِ فِي قَوْلِهِ:

.....** وَنَقْرِي سَدِيفَ الشَّحْمِ والمَاءُ جَامِسُ.

وَعَلَى هَذَا فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: حَمَسَ الوَدَكُ وَحَمَدَ فَلَيْسَ هَذَا بَدَلاً، إِذْ مَعَ تَبَاعُدِ مَخْرَجِ السِّينِ وَالدَّالِ فِي اللَّفْظَتَيْنِ لاَ يُمْكِنُ الجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْهِمَا إِلَى عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمَجَازِ»⁽²⁾.

وفكرة الأصالة والفرعية عنده غير واضحة، ولهذا رأيناه يعقد في الفصل الواحد أبوابا مختلفة فمنه "البدل" ومنه "ما يجري مجرى البدل"، وباب "الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"، وباب "ما يجيء مقولا بحرفين وليس بدلا"، وباب "المحول من المضاعف"(3).

أما "ابن يعيش" فينقل في شرح المفصل كلام "ابن جني" وأمثلته وينبه على تقارب المخارج والصفات بين المتبادلين ويحكم بالأصالة والفرعية تبعا لكثرة التصرف والاستعمال

⁽¹⁾ المخصص، 274/13.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 287/13.

⁽³⁾ نفسه، 267/13، 290.

بحسب ما عرفناه عن "ابن جيني" (1)، ومن ذلك ما قاله في إبدال الطاء من التاء في نحو "اصْطَبَرَ" و"فَحَصْطُ" برجلي، قال: فأبدلوا من التاء طاءا لأنهما من مخرج واحد (2).

وقال عن إبدال الهاء من الهمزة إلهم أبدلوها منها إبدالا صالحا على سبيل التخفيف، إذا الهمزة حرف شديد مستفل، والهاء حرف مهموس خفيف، فمخرجاهما متقاربان، إلا أن الهمزة أدخل منها في الحلق، قالوا "هَرَقْتُ الماءً: أَيْ أَرَقُتُه ...الخ(3)، وقال: «قالوا: ما زلت الهمزة أدخل منها في الحلق، قالوا "مَرَاتِبًا"، حكى ذلك عن أبي عمرو بن العلاء، فالميم بدل من الباء لكثرة الباء وتصرفها ألا تراك تقول رَتَبَ يَرْتُبُ فهو رَاتِبٌ، أي ثَابِتٌ، ولا تقول: رَتَمَ يَرْتُمُ في هذا المعنى، فكانت الباء هي الأصل، وقالوا رأيته من كَثَمٍ وكثّبٍ أي من قريب، حكى ذلك "يعقوب"، فالباء ينبغي أن تكون أصلا والميم بدلا منها لعموم تصرف "الكثب"، وأنه يقال قد أكثب لك الأمر، ورماه من كَثَب أي من قرب» (4).

2/- موقف العلماء المحدثين: أما إذا جئنا إلى المحدثين فسنجد رأي "إبراهيم أنيس" بارزا في هذه المسألة مع أنه لم يزد على ما قاله "ابن جني" فيها، إلا بعض الاختلاف في العرض والأسلوب، فهو يرى كما يرى "ابن جني" تقسيم الألفاظ التي تتعرض للإبدال إلى قسمين:

1- فبعضها من الإبدال، إذا كانت هناك علاقة صوتية.

2- وبعضها من غيره، إذا لم تتحقق هذه العلاقة، وفي هذه الحالة فإن أغلب الظن أن الصورتين تنتميان إلى منبعين مختلفين، وأن كلا منهما أصيل في ذاته، وليس مثل هذه الكلمات إلا مثل كل المترادفات.

⁽¹⁾ شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية، دط، القاهرة-مصر، دت، 07/10 وما بعدها.

⁽²⁾ نفسه، 47–46/10.

⁽³⁾ نفسه، 42/10.

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، 35/10.

يقول "إبراهيم أنيس": «حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرت على ألها من الإبدال حينا، أو من تباين اللهجات حينا آخر لا نشك لحظة في ألها جميعا نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه»(1).

والعلاقة الصوتية التي أرادها "إبراهيم أنيس" هي القرب في المخرج أو الصفة إذ أنه شرط أساسي في كل تطور صوتي.

ولا نجد مثل رأي "إبراهيم أنيس" في تفصيل شروط ومعايير الإبدال اللغوي، فقد قسم الكلمات التي توجد بينها علاقة صوتية إلى أقسام ثلاثة:

1- كلمات روى كل منها بنطقين ونسب كل نطق إلى بيئة معينة فمتى أمكن معرفة الأصل والفرع حكمنا بذلك، وبحثنا عن سر التطور الصوتي $(^{2})$ ، وإذا لم يمكن، «نستعين بالقوانين الصوتية وتطورها للحكم على أي الصورتين هو الأصل وأيهما هو الفرع ويكون حكمنا حينئذ مرجحا لا مؤكدا» $(^{3})$.

2- كلمات روي لكل منها نطقان، ونسب أحد النطقين لبيئة معينة، ولم يحسب النطق الآخر، فنعتمد لمعرفة الأصل والفرع منها على كثرة التصرف والاستعمال، وورود النص القديم مشتملا على الصورة الشائعة يؤكد لنا الأصالة بين النطقين، أما حين نفتقد النص

⁽¹⁾ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص75.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص75–77.

⁽³⁾ نفسه، ص77.

فالأصالة عن طريق الشيوع مرجحة رجحانا كبيرا ولا يصح الرجوع عن هذا إلا إذا أبت قوانين تطور الأصوات مثل هذا الاعتبار⁽¹⁾.

3- كلمات روت المعاجم لكل منها نطقين متساويين في الفصاحة والشيوع، ولا ينسب أحد النطقين لبيئة معينة، إذ أمكن معرفة الأصل من الفرع حكمنا بذلك وإلا اعتمد الكثير التصرف والاستعمال أصلا لصاحبه، «فإذا ورد لأحد النطقين نص قديم فكثرة الشواهد الخاصة بأحد النطقين ترجح في الغالب أصالته»(2).

ف_"إبراهيم أنيس" يضع لمعرفة الأصل والفرع بعد تحقق العلاقة الصوتية مقياسا له جانبان:

1- معرفة المتقدم في وجوده على الآخر، فإذا وجد ما يدل على سبق أحدهما زمنا كان هو الأصل والثاني هو الفرع.

2- إذا لم يعرف المتقدم من المتأخر فيحدد الأصل بكثرة شيوعه وتصرفه والفرع بضد ذلك.

وعلى الرغم من هذا التفصيل من "إبراهيم أنيس" في هذا الموضوع، والدقة في العرض، إلا أنه لم يزد على رأي "ابن جين" شيئا، فقد جعل مثله، معرفة الأصل من الفرع مرهونة بورود الدليل الذي يبين أسبقهما⁽³⁾، معتمدا على الشيوع وكثرة التصرف.

وقد تابعه أيضا في اعتماد المقياس السابق "صبحي الصالح"، حيث يقول: «ومقياسا فيما ورد بوجهين لتمييز الأصل من الفرع هو كثرة الشواهد المتعلقة بأحد الوجهين، فما أكثر الأمثلة عن "كَتَبٍ"، و"الأَقْطَارِ" و"اللَّقَامِ"، وما أقلها في "كَثَمٍ" و"الأَقْتَارِ" و"اللِّفَامِ"»(4).

⁽¹⁾ من أسرار اللغة، ص78-79.

⁽²⁾ نفسه، ص79.

⁽³⁾ ينظر: سر الصناعة، 221/1.

⁽⁴⁾ دراسات في فقه اللغة، صبحى الصالح، ص238-239.

فهذه الآراء كلها تؤكد أن الرأي الحديث لا يختلف عن القديم إلا في أسلوب العرض، وهو يؤكد الحقيقة التالية:

اللفظان على الصورة المعروفة يكونان:

1- من الإبدال: إذا وجد مسوغه، وهو التقارب الصوتي، وهذا عند قبيلة واحدة أو عند العرب جميعا، أو أحد اللفظين في قبيلة والآخر في غيرها.

2- من اختلاف اللهجات إذا لم يتحقق هذا التقارب، وشأنها شأن كل المترادفات على أن الحكم الفيصل كما قرروا معرفة الأصل من الفرع هو الشيوع وكثرة التصرف.

وعلى هذا يكون "ابن جني" رائدا في تعليله لمسألة الإبدال اللغوي.

ولقد لقي معيار ابن جني في معرفة الأصل من الفرع في الألفاظ التي تعرف إبدالا فيما بينها، أو في الحكم على أصالة اللفظين المبني على كثرة الاستعمال والتصرف، نقدا ومعارضة، فهذا المعيار عند بعض العلماء هو مقياس غير صالح ليكون قاعدة مطردة في هذا الحكم، وقد ناقشه "إبراهيم نجا" وحدد وجوه ضعفه في نقاط ملخصة في الآتي(1):

1- مقياس التصرف لا ينبغي أن يعول عليه لجواز الاستغناء عن تصرفات الكلمة القليلة التصرف بتصرفات كلمات أخرى، أو أن الكلمة متصرفة ولم يصل إليها الرواة، ويعَقّب على ذلك بقوله: «وعلى هذا فعدم الاشتقاق في الظاهر لا يصح أن يكون مقياسا معولا عليه في الحكم بالفرعية لما سبق».

188

⁽¹⁾ اللهجات العربية، إبراهيم نجا، ص57، وفقه اللغة، للمؤلف نفسه، 29/4، (نقلا عن: كتاب عبقري اللغويين، عبد الغفار حامد هلال، ص614-615).

2- كثرة الاستعمال الذي يعده أصحاب هذا الرأي مقياسا للأصالة والفرعية لا يسير وفق أمر مطرد حتى تتخذه مقياسا لهذا الأمر، فالكلمة قد تنتشر في عصر وتهمل في غيره مما يجعل الكلمة معرضة للأصالة والفرعية، وهذا ما يجعل ذلك الأساس غير مستساغ.

وإذا كان الإبدال عند اللغويين هو نتيجة تطور صوتي يستوجب أن نستدل من خلاله على الأصل، وعلى الفرع الذي وقع فيه التطور (1)، فإن ذلك قد يصعب العمل المعجمي حين لا نأخذ بمبدأ الوصفية الذي يلحظ الإبدال على أنه نوع من الخلافية الحروفية التي تشقق أحيانا أفعالا جديدة يكون لها بعد ذلك استقلالها وإن تقاربت، فمن الصعب اليوم مثلا أن نميز بين الأصول: "ثُلُمٌ" و"ثُلُبٌ"، و"نَعَقَ"، و"طَنَّ" و"دَنَّ"، لنعرف أيهما كان أصلا في ماضي سحيق، فيجب الاعتراف بالإبدال أو الخلافية الإبدالية من جهة والاعتراف بالستقلال الألفاظ التي تنتقل وتشيع من جهة أخرى (2).

ويبدو أن تجنب مثل هذه الصعوبات المعجمية ليس سهلا بالرغم من محاولة اللغويين وضع بعض القواعد المساعدة من مثل: «إن الأضعف يقلب إلى الأقوى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف»(3).

و بهذا الذي قدمناه في هذا الفصل من التعرض لمكانة ألفاظ الإبدال اللغوي في فكر "ابن جني" اللغوي، يتضح لنا جهده الكبير في هذا الموضوع بـ:

- كونه تعرض لمسألة الإبدال اللغوي من حيث أنه ألَّف فيه كتابا لم يصل إلينا، وهو كتاب "التعاقب في العربية"، وهذا كما ألَّف الأوائل من العلماء كتبا في الإبدال، كـــ"الأصمعي"، و"ابن السكيت"، و"الزجاجي"، و"أبو الطيب اللغوي"، فنظرا للأهمية المعجمية لألفاظ

⁽¹⁾ ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص58.

⁽²⁾ ينظر: مصطلح المعجمية، ص201.

⁽³⁾ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص62.

الإبدال، فقد حصها "ابن جني" بمؤلف خاص لجمعها في رسالة هي بمثابة معجم من معاجم الألفاظ المخصوصة، كألفاظ الهمز، وألفاظ المذكر والمؤنث، وألفاظ اسم المفعول المعتل العين، والألفاظ المعلات، التي رأيناها في الفصل السابق.

- أنه لم يكتف بسرد الألفاظ التي وقع فيها إبدال أو التي يظن أن فيها إبدال، كما فعل اللغويون الأوائل الذين ألفوا في الألفاظ التي وقع فيها إبدال، بل راح يحدد أحكامها، ويعلل أحوالها، بشكل لم نره عند غيره، مما جعل له نظرية خاصة في هذا الموضوع، وهذا ليس بغريب عن "ابن جني" الذي يعرف عنه البحث في أدق المشكلات اللغوية ومحاولة تفسيرها والخروج فيها بتعليلات مذهلة، وتأسيسه لعدة نظريات لغوية لم تعرف عند غيره، وهذه الميزة ليابن جني" هي التي جعلته يعزم، إن وجد فسحة من الوقت، أن يشرح فيها كتاب الإبدال لا "ابن السكيت"، فقد رأى بأن سرد الألفاظ في كتاب ما لا يكفي لدراسة الظاهرة اللغوية بل يجب أن يتصدى لها بالشرح والتعليل والتفسير، ونحن نعتقد أنه لو قام بشرحه فسيكون بالشكل الذي رأيناه في كتابه الخصائص في "باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه" وكتابه "سر الصناعة"، حين خص لكل حرف من حروف الهجاء بما يحدث فيه من إبدال، وحدد في كل حرف الألفاظ التي يقع فيها الإبدال من عدمها.

- الأثر والصدى الذي تركته هذه النظرية في تفسير الألفاظ التي يقع فيها الإبدال من عدمه في اللاحقين، قدامي ومحدثين، مما جعلها نظرية يركن إليها ويسلم بها إلى حد بعيد.

- وفي رأينا أن اتباع نظرية "ابن جني" هذه ورأيه في الإبدال اللغوي، لو اتبع بصرامة من طرف أصحاب المعاجم لحلت كثيرا من المشكلات التي تعترضهم وهم بصدد تصنيف الألفاظ التي يقع فيها الإبدال، فإذا كانت من الإبدال، فيمكن عدها ألفاظا مترادفة، وبالتالي فيمكن

إدراجها في نص معجمي واحد ضمن مدخل واحد، وإلا فإنما تدرج في مداخل مختلفة⁽¹⁾.

- ولكن يلاحظ على "ابن جني" في مسألة الإبدال اللغوي، أنه لم يدرجه ضمن أي نوع من أنواع الاشتقاق على عادته، فقد قسم الاشتقاق إلى صغير وكبير، مع أن الإبدال اللغوي يمكن عده من أنواع الاشتقاقات التي تعرفها العربية، على أن الكثير من اللغويين قديما وحديثا قد أدرجها ضمن نوع من أنواع الاشتقاق بالنظر إلى أنه يؤدي إلى توليد الألفاظ في اللغة، ويساهم في تنمية اللغة (2).

ثانيا): الألفاظ المزيدة بحروف الزيادة المعروفة مما اختص به "ابن جني":

الأصل في اللغة العربية هو مجموع المادة التي يتكون، وهو يمثل العناصر الأصلية التي تكون مصدر اشتقاق الصيغ المختلفة، وهو الذي تتولد منه الألفاظ، فهو في الألفاظ أشبه ما يكون بالرابطة النسبية بين الناس، كما أنه يتألف من الصوامت الأصول مجردة من الحركات أو الصوائت.

⁽¹⁾ يقول "أنطوان عبدو": « ويجب التنبيه إلى أن اختلاف صور المبنى بحرف واحد قد يكون لانتسابها إلى أصول مختلفة شكلا ومفهوما، وإن شابه بعض الحروف فلا يجوز أن يحكى منها على خلافيات إبدالية، ونرى على كل حال أن البنى المختلفة تصنف في مداخل مفهومية مختلفة حين يكون لكل لفظ أصل مستقل، ولو تحدر في الماضي القديم من أصول مشتركة، لكن تقارب الصور والمفاهيم يجعلها متعاقبة في أحيازها المفهومية من المعجم»، (ينظر: مصطلح المعجمية، ص202).

⁽²⁾ كثير من العلماء نعتوا الإبدال بالاشتقاق الأكبر، كـــ"السيد الجرجاني"، وأصحاب كتب: "مراح الأرواح"، و"نزهة الأحداق والعلم الخفاق"، و"سرالليال في القلب والإبدال" من المتأخرين، كما نعته بالاشتقاق الكبير كل من "عبد الله أمين"، و"إبراهيم أنيس"، (ينظر: كتاب الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مقدمة التحقيق، ص7) منظر: مقال "التباين اللغوي بين الأصول والجذور"، سيدي محمد غيثري، مجلة الأثر في الآداب واللغات، العدد4، حامعة ورقلة، الجزائر، ماي 2005، ص250.

أما الزيادة فهي أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية حرف أو أكثر، وتنقسم الزيادة إلى نوعين هما $^{(1)}$:

- زيادة في موضع الحروف الأصلية، ذلك بتكرير حرف أو أكثر من أصول الكلمة، وكل حروف الهجاء يقبل التكرير إلا الألف.

- زيادة حروف معينة تلزم الزيادة منها، ولا تتجاوزها، وهي عشرة حروف: (الألف، الياء، الواو، الهمزة، الميم، التاء، النون، الهاء، السين واللام)، ويجمعها قولك: "اليوم تنساه"، أو "سألتمونيها".

والألفاظ التي عالجها "ابن جني" من حيث دحول حروف الزيادة المعروفة أو عدمها تعد بالعشرات، وقد احتوت عليها كتبه الثلاثة وهي: "سر صناعة الإعراب"، و"التصريف الملوكي"، و"المنصف"، وفيما يلي أهم الألفاظ التي تشكل حقل الألفاظ المزيدة عند "ابن جني": "أفْكلٌ"، "أَيْدَعٌ"، "أَبْلُهُ"، "إِصْبَعٌ"، "أُتُرُجَةٌ"، "إِزْفَتَةٌ"، "أَخْلَقٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُوكً"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعُ"، "أَبْلُعٌ"، "أَبْلُعُ"، "أَبْلُعُ"، "أَبْلُوكً"، "حَمْرَاءً"، "حَمْرَاءً"، "حَمْرَاءً"، "مَمْوْراءً"، "مَوْراءً"، "مَمْراءً"، "مَوْراءً"، "مَمْراءً"، "مَمْراءً"، "مَرْدَعٌ"، "مَرْحَمُ"، "مَرْطَمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمُ"، "مَرْطُمُ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ "، "مَرْطُمُ "، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمٌ"، "مَرْطُمُ "، "م

⁽¹⁾ ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، ط1، العراق-بغداد، 1965، ص94.

وفي هذا المبحث سنتعرض فقط للألفاظ التي بها زيادة مما انفرد به "ابن جيي"، أو نورد رأيه في الألفاظ التي وقع بشألها خلاف في الزيادة فيها بين العلماء، أو ما اختص به من الأمثلة دون غيره لنبين جهد "ابن جني" في هذه المسألة.

1)- الألفاظ التي زيد فيها حرف الهمزة:

1/- الألفاظ التي زيد فيها حرف الهمزة أولا: من أمثلة "ابن جني" في ذلك، قوله: ||f| = ||f|

وما ذكره "ابن جيني" هنا لم يذكره أحد قبله، وقد تبعه "عبد القاهر الجرجاني"(4).

^{(1) &}quot;الإِحْفِيلٌ": «الجَبَانُ»، (ينظر: لسان العرب، مادة "جفل"، ص643، العمود رقم3).

^{(2) &}quot;الإِخْرِيطٌ": «نَبَاتٌ يَنْبُتُ فِي الجَدَدِ، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ اللَّوبْيَاءِ»، (ينظر: لسان العرب، مادة "حرط"، ص1136، العمود رقم1).

⁽³⁾ ينظر: التصريف الملوكي، ص15-16.

⁽⁴⁾ ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت-لبنان، 1987، ص86.

2/- الألفاظ التي زيد فيها حرف الهمزة آخرا:

1- ومنها لفظة "ضَهَيَأَةٌ" (1)، في قولهم: «امْرَأَةٌ ضَهَيَأَةٌ، وزها "فَعْلاَّةٌ" لقولهم في معناها، ضَهَيَاءً» (2)، فـــ"ابن جيني" يرى زيادة الهمزة في لفظة "ضهيأة"، وقد سار على هذا النهج "رضى الدين الاستراباذي" (686هـــ) (3)، و"ابن عصفور" (669هـــ) (4).

2- ومما زيدت فيه الهمزة آخرا: قال "ابن جين": «...اطردت زيادة الهمزة آخرا للتأنيث نحو: "حَمْرَاءٌ" و"صَفْرَاءٌ"، و"أَصْدِقَاءٌ" و"أَنْبِيَاءٌ" و"عُشَرَاءٌ"، و"تُفَسَاءٌ"»(6).

وما ذكره "ابن جني" لم يشر إليه أحد قبله فيما نعلم.

2/- رأي "ابن جني" في الألفاظ التي وقع حولها خلاف في زيادة الميم فيها:

1/- لفظ "مَنْجَنِيق": هناك خلاف بين علماء اللغة في طبيعة هذه الكلمة، فبعضهم يذهب إلى أن الميم فيها أصلية ويرى آخرون زيادة الميم وقد أتى "ابن جني" على أقوال العلماء ثم رجح رأيا، وقد علله تعليلا مؤسسا على الاشتقاق، وهذا ما لم يقم به

⁽³⁾ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، دط، بيروت–لبنان، 1983، 339/2، 374.

^{(1) &}quot;الضَّهْيَأَةُ": ﴿قِيلَ إِنَّهَا الِّتِي لا تَحِيضُ، وَقِيلَ الَّتِي لا ثُدْيَ لَهَا»، (ينظر: سر الصناعة، 108/1).

^{(&}lt;sup>2)</sup> سر الصناعة، 108/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط₁، بيروت-لبنان، 1996، ص155.

^{(5) &}quot;عُشْرَاةً": «ونَاقَةٌ عُشَراءُ مَضَى لِحَمْلِهَا عَشَرَةُ أَشْهُرٍ»، ينظر: اللسان، مادة "عشر"، ص2945، العمود رقم2.

⁽⁶⁾ التصريف الملوكي، ص17، ويبدو أن هناك خطأ في النص، إذ أنه جعل الهمزة في "أصدقاء وأبناء" للتأنيث.

غيره (1)، حيث قيال: «اعلم أن هذه اللفظة قد تنازع الناس فيها الخلاف وأنا أذكر ما قيل فيها: قال ابن دريد: اختلف أهل اللغة فيه، يعني منجنيقا، فقال قوم: الميم زائدة وقال آخرون: بل هي أصلية وقد أورد "ابن دريد" عن بعض الرواة عن "أبي عبيدة" قال: سألت أعرابيا عن حروب كانت بينهم فقال: كانت بيننا حروب عُونٌ: تُفقاً فيها العيون مرة، ثم نُحنَّقُ، وأخرى نُرْشَقُ قال: فقوله: "نُحنَّقُ" دال على أن الميم زائدة ولو كانت أصلية لقال "نُمَحْنَقُ" "على أن المنجنيق أعجمي معرب، فهذا قول ابن دريد كما تراه» (2).

قال "ابن جني": «والقول عندي أن الميم من نفس الحرف كما ذهب إليه أبو عثمان (المازني) والنون زائدة لقولهم: "مَجَانِيق" وسقوط النون في الجمع فجرت لذلك مجرى "عَيْضَمُوزٍ" (3)، إذا قلت: "عَضَامِيزٌ" »، ثم رد "ابن جني" على ما أورده "ابن دريد" فقال: «فأما قوله تارة: "نُحْنَقُ" وما كان حكاه الفراء من قولهم جنقوهم بالمجانيق، فالقول فيه عندي أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضربا من التخليط، وكان قياسه مجنقوهم وتمجنق، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم، فاحترؤا عليه فغيروه، وذلك أن الميم وإن كانت هنا أصلا فإلها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة فشبهت بالزائد، فحذفت عند اشتقاقهم الفعل » (4).

⁽¹⁾ لقد كان "ابن جني"، يحكم على الزيادة في الألفاظ بالارتكاز على اشتقاق الألفاظ، وعلى كثرة المثال من هذا من وزن هذا اللفظ، وقد أوصله هذا الأساس إلى الحكم على كثير من الألفاظ بمجيء الزيادة فيها من عدمه، وما جعله يعارض كثير من العلماء من الذين سبقوه في رأيهم في زيادة بعض الحروف في بعض الألفاظ، وهذا ما تبينه لنا الأمثلة المختلفة في المتن، وقد تبعه بعض العلماء في إقرار هذه الأسس، خاصة منها أساس الاشتقاق، ومنهم "ابن عصفور الاشبيلي"، و"أبو حيان الأندلسي".

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنصف، 146/1-147، وينظر: الجمهرة، مادة "حقن"، ص490، و لم يشرح "ابن دريد" معنى هذه اللفظة، وإنما ذكر فقط القول المشار إليه، ويفهم من القول أن "المنجنيق" هي آلة تستعمل في الحروب حيث ترمى بما الحجارة على الأعداء. (³⁾ "عَيْضَمُوزُ": «العَيْضَمُوزُ العَجُوزُ الكَبيرَةِ»، (ينظر: اللسان، مادة "عضمز"، ص2990، العمود رقم3).

^{(&}lt;sup>4)</sup> المنصف، 147/1.

2/- لفظ "دُلامِص": قال: «زيدت الميم حشوا، وذلك شاذ لا يقاس عليه، من ذلك "دُلامِص"(1)، يرى الخليل بن أحمد زيادة الميم والمازي يذهب إلى أن الميم من نفس الكلمة قال ابن جني في شرحه كما أورده "المازي": «مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان وذلك أنه لما رأى "دُلامِصً" بمعنى دَلِيصٌ، ووجد الميم قد زيدت غير أول في "رُوقُمٍ"(2)، و"سُتُهُمٍ"(3)، وبابحًا، ذهب إلى زيادة الميم في "دُلامِصٌ" فهذا قول واضح كما تراه، والذي ذهب إليه أبو عثمان (المازي) أغمض من هذا، وذلك أنه لما لم ير الميم قد كثرت زيادهًا غير أول، ووجد في كلامهم ألفاظا ثلاثية بمعنى ألفاظا رباعية، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الذي كمل أربعة حمل "دُلامِصًا" عليه هربا من القضاء بزيادة الميم غير أول، ألا ترى أن "لآلاً"(4)، ثلاثي، و"لؤلؤ" رباعي، والمعنى واحد، واللفظ قريب بعضه من بعض، وكذلك "سَبِطٌ"(5)، و"سِبَطْرُ"، وكلا القولين مذهب، وقول الخليل أقيس وأحرى على الأصول»(6).

وما ذكره "ابن جني" في زيادة الميم في "دُلامِص" سبقه إليه "سيبويه" (⁷⁾، و"المبرِّد" (⁸⁾، و"أبو على الفارسي" (⁹⁾، إلا أن "ابن جني" قد زاد على ذلك التعليل الذي مر بنا.

^{(1) &}quot;الدُّلامِصُ": «البُرَّاق الذِي يَبْرُقُ لَوْنُهُ»، (ينظر: اللسان، مادة "دلمص"، ص1416، العمود رقم1).

^{(&}lt;sup>2)</sup> "الزُرْقُم": «الأَزْرَقُ شَدِيدُ الزَرَق»، (ينظر: اللسان، مادة "زرق"، ص1827، العمود رقم3).

^{(3) &}quot;السُتْهُم": «العَظِيمُ الأُسْتِ»، (ينظر: اللسان، مادة "سته"، ص1937، العمود رقم1).

^{(4) &}quot;اللآل": «بَائِعُ اللَّوْلُقِ»، (ينظر : اللسان، مادة "لألاً"، ص3975، العمود رقم3).

^{(5) &}quot;السَّبِطُ": «نَقِيضُ الجَعْدِ...وَرَجُلٌ سَبِطُ الجِسْمِ وسَبْطُهُ، طَوِيلٌ الأَلْوَاحِ مُسْتَوِيها، بيِّنُ السَّبَاطَةِ...»، (ينظر: اللسان، مادة "سبط"، ص1921–1922).

^{(&}lt;sup>6)</sup> المنصف، 151/1–152.

^{(&}lt;sup>7)</sup> ينظر: الكتاب، 325/4.

⁽⁸⁾ ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، دط، القاهرة-مصر، 197/، 1974.

^{(&}lt;sup>9)</sup> ينظر: التكملة، ص553.

3)- الألفاظ التي زيد فيها حرف النون:

عالج "ابن جني" عددا من الكلمات التي زيدت فيها النون، منها:

1/- "النَّبْرَاسُ" (1): قال "ابن جني" في زيادة النون أولا: «وأما النبراس فيجوز أن يكون "نِفْعَالاً" من البِرْسِ وهو القُطْنُ، لأن النِّبْرَاسَ: المِصْبَاحُ وَفَتِيلُهُ مِنَ القُطْنِ» (2).

وما أشار إليه "ابن جيني" هنا لم يذكره أحد قبله فيما نعلم.

وقد ردَّه "ابن عصفور" وذهب إلى أن النون أصلية فقال: «وزعم ابن جني أن النون في "نِبْرَاسٌ" زائدة، ووزنه "نِفْعَالٌ" وجعله مشتقا من "البِرْسِ" (وبضم الباء كذلك) وهو القطن لأنه الفتيل يتخذ في الغالب من القطن، وذلك اشتقاق ضعيف حدا، بل لقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن» (3)، وسار على هذا النهج "الزبيدي"(4).

2/- "نِفْرِجَةٌ": وقال أيضا في زيادة النون أولا: «وَفِي نَحْوِ "نِفْرِجَةٌ"، يُقَالُ: رَجُلٌ نِفْرِجَةٌ اللّهِ القَلْبِ، إِذَا كَانَ جَبَانًا غَيْرَ ذِي جَلاَدَةٍ وَلاَ حَزْمٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي إِسْحَاق، قَالَ: يُقَالُ: رَجُلٌ أَفْرَجُ وفُرُج وَهُوَ الذِي لاَ يَكْتُمُ سِرَّا، هُوَ الذِي يَكْشِفُ عَنْ فَرْجِهِ، فَقَوْلُهُ: "الذِي لاَ يَكْتُمُ سِرَّا، هُوَ الذِي يَكْشِفُ عَنْ فَرْجِهِ، فَقَوْلُهُ: "الذِي لاَ يَكْتُمُ سِرَّا، هُوَ الذِي يَكْشِفُ عَنْ فَرْجِهِ، فَقَوْلُهُ: "الذِي لاَ يَكْتُمُ سِرَّا" هُوَ فِي مَعْنَى نِفْرِجَةٌ، وَمِثَالُهُ: "نِفْعِلَةٌ"» (5).

^{(1) &}quot;النبْراسُ": «المِصْبَاحُ»، (ينظر: اللسان، مادة "برس"، ص257، العمود رقم1).

⁽²⁾ سر الصناعة، 445/2.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، ص176.

⁽⁴⁾ ينظر: تاج العروس من جوهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق الترزي وآخرين، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، 1975، مادة "برس"، 443/15، وقد عزا "الزبيدي" هذا الشرح إلى "ابن سيده"، وكذلك فعل "ابن منظور" قبله، في مادة "برس"، ص257، العمود رقم1، إلا أن هذا الكلام هو لــــ"ابن جني"، واستمده "ابن سيده" منه، ولكن صاحبي المعجمين المذكورين لم يتحققا في المسألة، وعزيا الشرح إلى أقرب مصدر إليهما.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سر الصناعة، 444/2.

وما أشار إليه "ابن جني" هنا أيضا لم يسبقه إليه أحد، وقد رده "ابن عصفور" لأنه يرى أنه اشتقاق ضعيف ويرى أن النون أصلية قال في تعليل ذلك: «لأن إفشاء السر ليس بقلة حزم، بل هو بعض صفات القليل الحزم، وأيضا فإن "الأَفْرَجَ" و"الفَرِجُ" لا يراد بهما الجبان كما يراد بنِفْرِجَة القلب، فدل ذلك على ضعف هذا الاشتقاق، فينبغي أن تجعل النون فيها أصلية»(1).

4)- الألفاظ التي زيد فيها حرف الهاء:

ذكر "ابن جني" زيادتما فيما يلي:

1/- 1/-

2/- زيدت شاذة: قال: «وقد زيدت شاذة في "أُمَّهَاتُ"، والأصل "أُمَّاتُ"» (3)، وقال أيضا: «قولهم: أمهات وزنه "فَعْلَهَاتُ" والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم، والواحدة "أُمَّهَةٌ"» (4).

⁽¹⁾ الممتع في التصريف، ص147.

^{(&}lt;sup>2)</sup> التصريف الملوكي، ص23.

⁽³⁾ نفسه، ص23–24.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سر الصناعة، 563/2.

⁽⁵⁾ نفسه، 564/2.

وقد أورد "ابن حني" شواهد شعرية جاءت فيها "أُمَّاتُ" و"أُمَّهَاتُ"، ثم قال: «إلا ألهم في غالب الأمر فيمن يعقل بالهاء وفيما لا يعقل بغير هاء، زادوا الهاء فرقا بين من يعقل وما لا يعقل» (1)، وما أورده "ابن جني" هنا مفصلا، سبقه إليه "أبو علي الفارسي" بإيجاز شديد (2).

وممن عالج الهاء في "أُمَّهَاتُ" "ابن عصفور"، وقد أورد ما أشار إليه "ابن جني" ملخصا ولم يصرح باسمه، ثم قال عن الهاء: «والصحيح أنها زائدة لأن الأمومة حكاها أئمة اللغة»(3).

3/- "هِرْكُولُةُ": قال "ابن جني": «وذهب "الخليل بن أحمد" فيما حكى عنه أبو الحسن (الأخفش) إِلَى أَنَّ الهِرْكُولَةً" (أَنَّ الهَاعَ وَأَنَّ الهَاءَ زَائِدَةٌ، قَالَ: لأَنَّهَا التِّي تَرْكُلُ فِي مِشْيَتِهَا» (5).

وما نقله "ابن جين" لم يشر إليه "المبرِّد"، و"ابن السراج"، و"الفارسي"، وقد نقل "ابن عصفور" ما ذكره "ابن جيني" في "هِرْكُولَةٍ" ثم قال: «فالهاء فيها زائدة، وبعض العرب يقول: "هِرَّكُلَةٌ" و "هُرَكِلَةٌ" وينبغي أن نجعل الهاء فيها أصلية»(6)، فــــ"ابن عصفور" لم يقطع برأي هنا.

⁽¹⁾ سر الصناعة، 565/2.

⁽²⁾ ينظر: التكملة، ص568.

⁽³⁾ الممتع في التصريف، ص148.

^{(&}lt;sup>4)</sup> "هِرْكُوْلَةٌ": «الحَسَنَةُ الجِسْمِ والخَلْقِ والمِشْيَةِ...وَهِيَ كَذَلِكَ الجَارِيَةُ الضَّحْمَةُ المُرْتَجَفَةُ الأَرْدَافِ...»، (ينظر: لسان العرب، مادة "هركل"، ص4656، العمود رقم2، ويكون "ابن منظور" بذلك لا يقول بزيادة الهاء في هذه اللفظة، بل يراها أصلية فيها).

^{(&}lt;sup>5)</sup> سر الصناعة، 569/2.

⁽⁶⁾ الممتع في التصريف، ص149.

4/- "هِجْرَعٌ" (الأَحْفَشِ) إِلَى أَنَّ الهَاءَ فِي "هِجْرَعٌ" (الأَحْفَشِ) إِلَى أَنَّ الهَاءَ فِي "هِجْرَعٍ" و"هِبْلَعِ" زَائِدَتَانِ، لأَنَّهُمَا عِنْدَهُ مِنَ الجَرَعِ والبَلْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ "الهِجْرَعَ" الطَّويلُ، وَالجَرَعُ والبَلْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ "الهِجْرَعَ" الطَّويلُ، وَ"الهِبْلَعُ" الأَكُولُ، فَهَذَا مِنَ البَلْعِ، فَمِثَالُهُمَا عَلَى هَذَا "هِفْعَلُ"» (3) "هِفْعَلُ"» (3).

وما نقله "ابن جني" هنا لم يشر إليه أحد قبله، فيما نعلم، وقد تناول "ابن عصفور" دراسة كلتا الكلمتين وأورد رأي "الأخفش" فيهما ثم قال: «والصحيح أن الهاء في "هِبْلَعٍ" زائدة لوضوح اشتقاقه من البَلْع، وأما "هِجْرَعٌ" فوجه الجمع بينه وبين "الجَرَعِ" ليس له ذلك الوضوح الذي لهِبْلَعٍ، فينبغي أن تجعل الهاء أصلية، وألا تُجعل من لفظ "الجَرَعِ" على أن أحمد بن يحيى (تعلب) قد حكى "هذا أهْجَرُ مِنْ هَذَا أَيْ أَطُولُ مِنْهُ"، فيتحمل أن يكون من لفظ "هِجْرَع" وحذفت لامه، ويكون في قولهم "أهجر من كذا" دلالة على أصالة الهاء»(4).

5)- الألفاظ التي زيد فيها حرف اللام:

أورد "ابن حني" في بداية زيادة اللام قوله: «زيدت اللام في أشياء محفوظة لا يقاس عليها» (5)، ثم تطرق لتفصيلها كالآتي:

1/- في ألفاظ "عَبْدَلِ" و"فَحْجَلِ"، و"زَيْدَلِ": ويقول "ابن جني": «وَزِيدَتْ فِي "عَبْدَلِ" لأَنَّ مَعْنَاهُ العَبْدُ وَفِي "فَحْجَلٍ" لأَنَّهُ مِنَ الأَفْحَجِ⁽⁽⁶⁾، وَفِي "زَيْدَلٍ" لأَنَّ مَعْنَاهُ زَيْدُ...»⁽⁷⁾.

^{(1) &}quot;الهِحْرَعُ": «مِنْ وَصْفِ الكِلابِ السَلُوقِيَةِ الخِفَافِ، والهِحْرَعُ الطَوِيلُ الْمَشْوَقُ»، (ينظر: اللسان، مادة "هجرع"، ص4621، العمود رقم1، ويبدو من هذا أن "ابن منظور" لا يقر بزيادة الهاء في هذه اللفظة كذلك).

 $^{^{(2)}}$ "الْمِبْلَعُ": «الْأَكُولُ»، (ينظر: اللسان، مادة "هبلع"، ص4608–4609).

 $^{^{(3)}}$ سر الصناعة، 569/2.

⁽⁴⁾ الممتع في التصريف، ص149.

⁽⁵⁾ التصريف الملوكي، ص26.

^{(6) &}quot;الأَفْحَجُ": «والفَحْجَلُ والأَفْحَجُ، الذِي فِي رِجْلَيْهِ اعْوِجَاجٌ»، (ينظر: اللسان، مادة "فحج"، ص3354-3355).

⁽⁷⁾ التصريف الملوكي، ص27، والمنصف، 166/1.

وما ذكره"ابن جني" في زيادة اللام في "عَبْدَلِ" ذكره العلماء قبله، ولكنه زاد في أن اللام في "فَحْجَلٍ" وفي "زَيْدَلٍ"، "فَحْجَلٍ" وفي "زَيْدَلٍ"، وقد تبع "ابن جني" في زيادة اللام في "فَحْجَلٍ" وفي "زَيْدَلٍ"، كل من "عبد القاهر الجرجاني"(1)، و"أحمد بن محمد الميداني"(2)، و"ابن عصفور"(3)، و"أبو حيان"(4).

2/- في لفظة "فَيْشَكَلة": أورد "ابن جني" زيادة اللام في "فَيْشَكَلة" معللا ذلك بأن: «"فَيْشَكَلة"، وي معنى "فَيْشَدَة" من غير لفظ "فَيْشَكَلَةُ"، ولكنه قال أيضا: «قد يمكن أن تكون "فَيْشَدَةٌ" من غير لفظ "فَيْشَكَلَةٌ"، فتكون الياء في "فيشة" عينا وتكون في "فَيْشَكَلَةٍ" زائدة، ويكون وزلها "فَيْعَلَةٌ" لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان مقتربين، والأصلان مختلفين» (8).

فـــ"ابن جني" له توجيهان في لام "فَيْشَلَةٍ"، الأول: أن تكون هذه اللام زائدة، والثاني: أن تكون أصلية والياء زائدة، وما ذكره "ابن جني" هنا لم يشر إليه أحد قبله، فيما نعلم.

⁽¹⁾ ينظر: المفتاح في الصرف، ص90.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، دون تحقيق، مطبعة الجوائب، ط₁، القسطنطينية-تركيا، 1299هـــ، ص31.

⁽³⁾ ينظر: الممتع في التصريف، ص145.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط₁، القاهرة-مصر، 1998، ص221-222.

^{(&}lt;sup>5)</sup> "فَيْشَلَة": «الفَيْشَلَةُ كالفِيشَةِ اللامُ فِيهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ زَائِدَةٌ، كَزِيَادَتِهَا فِي "عَبْدَلِ"، و"زَيْدَلِ"، و"أُولئِكَ"»، (ينظر: اللسان، مادة "فيش"، ص3499، العمود رقم3).

^{(6) &}quot;فَيْشَةٌ": «الفَيْشَةُ، أَعْلَى الهامَةِ، والفَيْشَةُ الكَمَرَةُ، وقِيلَ الفَيْشَةُ الذَّكَرُ المُنْتَفِخُ»، (ينظر: اللسان، مادة "فيش"، ص3499، العمود رقم3).

⁽⁷⁾ ينظر: المنصف، 166/1.

⁽⁸⁾ سر الصناعة، 322/1، وينظر: الخصائص، 48/2.

3/- في لفظة "حَسْدَلِ": قال "ابن جني": «وقال بعضهم اللام في "حَسْدَلَ" زائدة، و"الحَسْدَلُ" القُرادُ» (1)، و لم يبين، كما هي عادته دائما، مما اشتقت، أو ما هو نظيرها للحكم على اللام بالزيادة فيها، وهذه اللفظة لم نعثر عليها عند غيره فيما نعلم.

هذا أهم ما قيل في شأن الزيادة في الألفاظ عند "ابن جني"، وقد ميزنا هنا جهد "ابن جني" عمن سبقوه من الذين خاضوا في هذه المسألة، ووضحنا فيها كذلك موقف اللاحقين من هذه الجهود.

202

⁽¹⁾ المنصف، 166/1.



سنقوم في هذا الباب بمعالجة دلالة المفردات عند "ابن جني"، ونسعى إلى حصرها في شكل حقول معجمية ليتسنى لنا تحليلها بعد ذلك، ولقد نظر "ابن جني" إلى المفردات بوصفها ممثلا لقيمة دلالية، فأعطى لهذه المسألة حقها من الدراسة والتعليل والتحليل حتى غدا عمله هذا مما انماز به عن غيره من علماء المفردات والدلالة، بل إنه مما ينم عن عبقريته في التعمق في أسرار العربية وسننها، ونحن سنقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول أساسية، حسب أنواع هذه الدلالات، فنخصص الفصل الأول لحقل الألفاظ التي تتصاقب ألفاظها لتصاقب معانيها، ونتناول في الفصل الثاني لحقل الألفاظ التي تتلاقى معانيها وتختلف أصولها ومبانيها عند "ابن جني".

الفصل الأول: الألفاظ المناسبة لمعانيها:

أولا): مفهوم نظرية المناسبة بين الألفاظ ومعانيها عند "ابن جني":

لقد كان موضوع اللفظ والمعنى والعلاقة بينهما الطابع المؤسس لفكر العرب القدامي، إذ لا نحد من العلماء القدامي أحدا ضرب سهما في مجال اللغة أو البلاغة أو النقد أو حتى في علوم الشريعة، إلا وهذا الموضوع أحد أغراضه ومراميه.

حيث يرى "الجابري" أن الإشكالية الإيبستيمولوجية الرئيسية في النظام المعرفي البياني العربي التي أسسته هي مشكلة الزوج اللفظ والمعنى، والمعبر عنها بالتساؤل: كيف يمكن ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى؟ (2).

أما ما يتعلق بجانب العلاقة بين اللفظ ومعناه من حيث ألها علاقة مبررة أو غير ذلك، فإن "ابن جين" قد طغى عليه تصور واحد وقد اشتهر به في هذه المسألة وهو ما بات يعرف بالمناسبة بين الألفاظ ومعانيها.

ويعزى هذا الرأي في الأصل إلى أحد علماء المعتزلة يدعى "عباد بن سليمان الصيمري"(3)، وهذا الرأي ذكره "ابن جني" في الخصائص، حيث قال: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها

وغيرها، ينظر: موقع الموسوعة الحرة: www.wikipidia.org

^{(1) &}quot;محمد عابد الجابري"، مفكر عربي من مواليد سنة 1936 بالمغرب، وبما توفي سنة 2010، اشتغل أستاذا للفلسفة والفكر العربي والإسلامي بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط منذ سنة 1967، له ما يربو عن الثلاثين مؤلفا في الفلسفة والفكر العربي والإسلامي، من أهمها: نحن والتراث، تكوين العقل العربي، بنية العقل العربي، إشكالية الفكر العربي المعاصر، التراث والحداثة،

⁽²⁾ بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1993، ص41.

^{(3) &}quot;عباد بن سليمان الصيمري"، من كبار المعتزلة، وبينه وبين "عبد الله بن سعيد بن كلاب" مناظرة، وكان في أيام المأمون، وهو شهير برأيه في دلالة الألفاظ، وقد كان متميزا برأيه في المناسبة بين اللفظ ومعناه، وكان مغاليا في هذا الرأي، إذ أنه يراها ذاتية موجبة، متأثرا في ذلك بالمعتزلة في نظرية "الصلاح والاصطلاح"، وقد ذهب أغلب جهور العلماء إلى رفض التصور الطبيعي الذي يفسر العلاقة بين اللفظ والمعنى وبتناسب ذاتي موجب كان السبب في بروز الكلام البشري، يقول "الرازي" في "المحصول": «أن دلالة الألفاظ لو كانت ذاتية لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم ولاهتدى كل إنسان إلى كل لغة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم»، (ينظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، دط،

إنما هو من الأصوات المسموعة كدوي الريح و"حَنِينُ" الرعد و"خَرِيرُ" الماء و"شَحِيجُ" الحمار و"نَعِيقُ" الغراب، و"صَهِيلُ" الفرس، و"نَزِيبُ" الظبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد...»(1).

ويبرز هذا القول مسألة المناسبة العِلِيَّة بين اللفظ والمعنى، حيث كان الواضع قد اهتدى إلى وضع الألفاظ المنطوقة وفق تماثلها الذاتي مع المعاني المقصودة واعتمادا على مفهوم المناسبة الصوتية بين أصحاب هذه النظرية موقفهم: «بأنه لو لم يكن بين الأسماء والمسميات مناسبة بوجه ما لكان تخصيص الاسم المعين للمسمى المعين ترجيحا بدون مرجح، وإن كان بينهما مناسبة ثبت المطلوب»(2).

ومن ثم كان التلازم العقلي - العِلِّي بين اللفظ والمعنى هو أصل الوجود اللغوي، بل قد امتد هذا التناسب الطبيعي ليشمل العلاقة الدلالية بين ركني العلامة اللسانية: الاسم والمسمى، ولم يبق محصورا في أصل الكلام البشري، وإذا كان ما نسب إلى "الصيمري" لم يتجاوز بعض الإشارات المتناثرة التي حاولت بسط هذا الرأي في شكله المبدئي من خلال إدخال الطبيعة كعنصر محدد للدلالة اللغوية (3)، فإنه قد اتسع على يد "ابن جين" ليصبح نظرية في العلاقة الطبيعية بين اللفظ والمعنى تأخذ شكلا ثلاثيا كما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشيء (المسمى) / اللفظ / المعنى.

فمن خلال هذه الثلاثية يبدو أن اللفظ يتجاوز الصورة الذهنية ليقيم علاقة التناسب الذاتي مع المرجع الخارجي (الشيء المسمى) بشكل مباشر والتناسب المقصود هنا لم يعد ذلك التأصيل الطبيعي لنشأة الكلام الإنساني، كما هو وارد عند "الصيمري"، بل يأخذ صورا لسانية مختلفة عند

⁽¹⁾ الخصائص، 47-46/1.

⁽²⁾ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، تحقيق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، ط1، الرياض-السعودية، 2000، ص22.

"ابن جيني"، خاصة وأنه تقبل هذا الرأي، حين ذيَّل موقف دعاة العلاقة الطبيعية بأنه: «وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل» (1).

وعموما فنحن إذا أردنا أن نتناول هذا الموضوع عند "ابن جني" فإننا سنجده محددا في شكل أبواب معروفة في كتابه الخصائص، كبابي "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، و"قوة اللفظ لقوة المعنى"، وكذلك فإن للمسألة تَوزُرُّع في أماكن متعددة في كتبه الأخرى ك "المحتسب"، و"المسائل الخاطريات"، و"التمام".

ويجدر بالذكر أن نظرية المناسبة بين الألفاظ ومعانيها قد نبه إليها من علماء العرب، قبل "ابن جني"، الخليلُ بن أحمد" وتلميذُه "سيبويه" وغيرهُما من علماء اللغة الأقدمين، ثم أكمل أصولها "ابن جني".

وعبارة "الخليل" في ذلك: «كألهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا: "صَرُّ"، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا، فقالوا: "صَرْصَرُ" »(2).

ويقول "سيبويه" في الكتاب: «وَمِنَ المَصَادِرِ التِي جَاءَتْ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ حِينَ تَقَارَبَتِ الْمَعَانِي قَوْلُك: "النَّزَوَانُ"، و"النَّقَزَانُ"، و"القَفَزَانُ"، وَإِنَّمَا هَذِهِ الأَشْيَاءُ فِي زَعْزَعَةِ البَدَنِ وَاهْتِزَازِهِ فِي الْعَانِي قَوْلُك: "النَّزَوَانُ"، و"الرَّتَكَانُ". وَمِثْلُ هَذَا "الغَليَانُ"، لأَنَّهُ زَعْزَعَةٌ وَحَرُّكُ، وَمِثْلُهُ "الغَثِيَانُ"، لأَنَّهُ تَحَيُّشُ نَفْسِهِ وَتَثُوّرُ، وَمِثْلُهُ "الخَطَرَانُ"، و"اللَّمَعَانُ"، لأَنَّ هَذَا اضْطِرَابٌ وَتَحَرُّكُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ اللَّهَبَانُ"، وَ"اللَّهَبَانُ"، وَ"اللَّهَبَانُ"، وَ"اللَّهَبَانُ"، وَ"اللَّهَبَانُ"، وَ"الوَهَجَانُ"، لأَنَّهُ تَحرُّكُ الحَرِّ وثُؤُورُه، فإنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الغَليَانِ» (3).

وقد كان أمرا عاديا أن نقرأ هذه العبارات دون أن تحدث أثرا كبيرا فينا أو تؤدي إلى إيجاد نظرية عامة في اللغة، ولكن "ابن جني" مرت به هذه الألفاظ فتأمل وأمعن فيها النظر كثيرا، وأضاف إليها الكثير ليبني على ذلك نظريته اللغوية في مناسبة الألفاظ لمعانيها، وقد كان متواضعا

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 47/1.

^{.152/2} نفسه، $^{(2)}$

⁽³⁾ الكتاب، 14/4.

تواضع العلماء حين أرجع الفضل إلى أصحابه ممن سبقه من العلماء في الإشارة إلى هذه النظرية، وأن فذكر في أول حديثه على هذا الباب أن الذي نبه على ذلك كله إنما هو "الخليل" و"سيبويه"، وأن الجماعة تلقته بالقبول له والاعتراف بصحته، ثم يقول في موضع آخر منه: «فهذا على سمت الصنعة التي تقدمت في رأي الخليل وسيبويه، إلا أن هذه أغمض من تلك غير ألها وإن كانت كذلك فهي منقولة عنها ومعقودة عليها»(1).

ثم يؤكد ذلك مرة أخرى بقوله أثناء الحديث عن هذا الباب: «ومن وجد مقالا قال به وإن لم يسبق إليه غيره، فكيف به إذا تبع العلماء فيه، وتلاهم على تمثيل معانيه»(2).

ولكننا نتساءل ما الذي أضافه "ابن جني" على كلام "الخليل" و"سيبويه"؟.

إنه في الواقع لم يكتف بإضافة بعض الأمثلة التي توالت فيها الحركات قياسا على ما ذكر من الألفاظ، كما فعل "السيوطي" في المزهر مثلا $^{(8)}$ ، ولكنه أضاف عدة مسائل يمكن أن يجعل منها أصولا يقاس عليها وهي مبنية كلها على ما فهمه، وتحقق لديه من أن هناك صلة ثابتة بين اللفظ والمعنى، وهو بهذا قد استطاع أن يكوِّن نظرية جديدة في اللغة التي سماها "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" أي "مناسبة الألفاظ للمعاني" وجعل منها بابا في كتابه الخصائص $^{(4)}$.

فقد قال معقبا على كلام "الخليل" و"سيبويه" ومبينا بتواضعه فضلهما وأنه تابِعٌ لهما في ذلك: «ووجدت أنا من هذا الحديث أشياءً كثيرةً على سمت ما حَدَّاه ومنهاج ما مثلاه، وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، ووجدت أيضا "الفَعَلَى" في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة ...»(5).

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 154/2.

^{.155/2} نفسه، $^{(2)}$

^{(&}lt;sup>3)</sup> ذكر "السيوطي" أمثلة كثيرة حكاها عن بعض علماء اللغة قبل "ابن حيني"، وبعده، ومن هؤلاء: "الكسائي"، و"ابن السكيت"، و"أبو عمرو الشيباني"، و"الأصمعي"، و"ابن دريد"، و"الفارابي"، و"الثعالبي"، ينظر: المزهر، 51/1 وما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 152/2.

⁽⁵⁾ نفسه، 153/2.

ويقول كذلك: «وقد ذهب بعضهم إلى أن العبارات كلها إنما أوقعت على حكاية الأصوات وقت وقوع الأفعال، ولا أبعد أن يكون الأمر كذلك، ثم إنها تداخلت وضورع ببعضها بعض، ألا ترى أَنَّ "الخَضْمَ" لِكُلِّ يَابِسٍ، وَبَيْنَ الرَّطْبِ وَاليَابِسِ مَابَيْنَ الخَاءِ وَالقَافِ مِنَ الرَّطْبِ وَالطَابِسِ مَابَيْنَ الخَاءِ وَالقَافِ مِنَ الرَّحْاوَةِ وَالصَّلاَبَةِ...»(1).

1)- حقل الألفاظ المناسبة لمعانيها عند "ابن جني":

يتميز حقل الألفاظ المناسبة لمعانيها عند "ابن حنى" بكثرة ألفاظه وتنوعها، وهي ألفاظ مثّل بما عن الحالات التي تكون فيها المناسبة بين الألفاظ ومعانيها في اللغة العربية، وهي تأتي في شكل أفعال وأسماء، وفي بعض الحالات تكون هذه الألفاظ في تقابل مع ألفاظ أخرى، حيث أن المناسبة لا تتجلى إلا بذكر اللفظ ومقابله، وهي ليست ألفاظ مذكورة على سبيل الحصر بل هي نماذج وأمثلة يمكن أن يقاس عليها غيرها من الألفاظ، ولذلك فإننا في هذا الحقل سنذكر فيه فقط الألفاظ التي مثل بها لهذه الظاهرة، وفيما يلى تحديد لهذه الألفاظ: "صَرَّ"، "صَرْصَرَ"، "النَقَزَانُ"، "الغَلَيَانُ"، "الغَثَيَانُ"، "الزَعْزَعَةُ"، "القَلْقَلَةُ"، "الصَلْصَلَةُ"، "القَعْقَعَةُ"، "الصَعْصَعَةُ"، "الجَرْجَرَةُ"، "القَرْقَ رَةُ"، "البَشَكَ ي"، "الجَمَ زَى"، "الوَلَ قَى"، "اسْتَسْقَ ي"، "اسْتَطْعَ مَ"، "اسْتُوْهَـبَ"، "اسْتُمْنَحَ"، "اسْتَقْدَمَ"، "اسْتَصْرَخَ"، "اسْتَدْنِي"، "اسْتَخْرَجَ"، "اسْتَعْطَى"، "كَسَّر"، "قَطَّعَ"، "فَتَّحَ"، "غَلَّقَ"، "حَقْحَقَ"، "دَمَكْمَكُ"، "صَمَحْمَحُ"، "عَرَكَرَكُ"، "عَصَبْصَبُ"، "غَشَمْشَمُ"، "اخْلَوْلَقَ"، "اعْشَوْشَبَ"، "اغْدَوْدَنَ"، "احْمَوْمَى"، "اذْلُولَى"، "اقْطَوْطَى"، "عَثَوْتَلُ"، "غَدَوْ دَنٌّ"، "خَفَيْدَدٌّ"، "عَقَنْقَلُّ"، "عَبَنْبَلُّ"، "هَجَنْجَلُّ"، "صَمَحْمَحٌ"، "غُتُلِّ"، "صُمُلِّ"، "قُمُدٍّ"، "حُزُقًّ"، "خَضَمَ" "قَضَمَ"، "نَضَحَ" و"نَضَخَ"، "القَدُّ" و"القَطُّ"، "قَرَتَ" و"قَرَدَ"، "وَسِيلَةُ" و"وَصِيلَةٌ"، "الخَذَا"، "الخَذَأْ"، "جَفَا"، "جَفَأ"، "صَعِدَ" و"سَعِدَ"، "سَدَّ" و"صَدَّ"، "القَسْمُ" و "القَصْمُ"، "قَطَرَ" و "قَتَرَ" و "قَدَرَ"، "بَحَثَ"، "شَدَّ"، "جَرَّ"، "الخَازْبَازُ"، "البَطُّ"، "الخَاقْبَاقُ"، "الوَاقُ"، "غَاقُ"، "الشِيبُ"، "حَاحِيتُ"، "عَاعِيتُ"، "هَاهِيتُ"، "بَسْمَلَ"، "هَيْلَلَ"، "حَوْلَقَ"، "الدَّالِفُ"، "التَالِفُ"، "الطَلِيفُ"، "الظَّلِيفُ"، "الطَّنفُ"، "النَطَفُ"، "الدَنفُ"، "التَنُوفَةُ"، "التُرْفَةُ"،

 $^{^{(1)}}$ التمام، ص $^{(1)}$

"الطَرَف"، "الفَرْدُ"، "الفارطُ"، "فَرْتَنَى"، "الفُتُورُ"، "الرِّفْتُ"، "الرَّدِيفُ"، "الطِّفْلُ"، "الطَّفْلُ"، "الطَّفْلُ"، "اللَّفُلُ"، "اللَّفُلُ"، "اللَّفُلُ"، "اللَّفُلُ"، "اللَّفُلُّنّ، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفَلُنّ، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفَلْرُ"، "اللَّفَلْرُ"، "اللَّفَلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفَلْرُ"، "اللَّفَلْرُ"، "اللَّفَلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "اللَّفُلْرُ"، "عَاعَيْتُ"، "كَتِيتُ"، "تَعَطْمَطُ"، "هَيْقُمَا".

هذه هي الألفاظ التي شكلت حقل الألفاظ المناسبة لمعانيها عند "ابن جني"، وقد أشرنا من قبل ألها ألفاظ ذكرت عند "ابن جني" على سبيل المثال وليس الحصر، أما الألفاظ التي تحقق المناسبة مع معانيها في اللغة العربية فهي تشكل قطاعا عريضا فيها ، وقد أكد "ابن جني" هذا في آخر كلامه عن هذه النظرية، وقال أنه لو أنه أراد استقصاء الألفاظ التي تشكل هذا الحقل لجاء فيه كتابا كثير الصفحات، حيث يقول في ذلك: «الآن قد آنستك بمذهب القوم فيما هذه حاله، ووقفتك على طريقه، وأبديت لك عن مكنونه، وبقي عليك أنت التنبه لأمثاله، وإنعام الفحص عما هذه حاله، فإنني إن زدت عن هذا مللت وأمللت، ولو شئت لكتبت من مثله أوراقا مِئين، فأبه له ولاطفه، ولا تَجْفُ عليه فيُعرضُ عنك ولا يَبْهَأُ بك»(1).

وفي مكان آخر يؤكد "ابن جني" أن باب مناسبة الألفاظ لمعانيها هو باب متسع بحيث عزم على تأليف كتاب لحصر الظاهرة، فيقول: «ولقد هممت غير دفعة بتصنيف كتاب في هذا المعنى وترتيبه وكشف معانيه وطرقاته، وإظهار وجه الحكمة المعجزة الدالة على قوة الصنعة فيه، ولكن الوقت لضيقه مانع منه ومن الله المعونة»(2).

2/- تحليل حقل المناسبة بين الألفاظ ومعانيها عند "ابن جني":

إن ما ذكره "ابن حني" في موضوع المناسبة بين اللفظ والمعنى يتجلى في الحالات الآتية:

1/- الألفاظ التي تدل على معنى التكرار أو الحركة أو الاضطراب فإنها كثيرا ما تأتي فيها الحروف مكررة أو متوالية الحركات ليناسب اللفظ معناه، وقد أشار إلى التكرار قوله حكاية عن "الخليل": كألهم توهموا في صوت الجندي استطالة ومدا فقالوا: "صَرُّ" وتوهموا في صوت البازي تقطيعا

 $^{^{(1)}}$ الخصائص، 168/2

^{(&}lt;sup>2)</sup> التمام، ص131.

فقالوا: "صَرْصَرْ"، وأشار إلى توالي الحركات ما حكاه عن "سيبويه" في المصادر التي جاءت على "الفَعَلان" من أنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو⁽¹⁾: "النَزَوَان"⁽²⁾، و"النَّقَزَان"⁽³⁾، و"القَفَزَان"⁽⁴⁾، و"العَسَلانُ"⁽⁵⁾، و"الرَّتَكَانُ"⁽⁶⁾.

وقد أضاف "ابن جني" إلى كلام "الخليل"، أو قاس عليه المصادر الرباعية المضعفة، فإنها تأتي للتكرار نحو⁽⁷⁾: "الزَّعْزَعَةُ"⁽⁸⁾، و"القَلْقَلَةُ"⁽⁹⁾، و"الصَلْصَلَةُ"⁽¹⁰⁾ و"القَعْقَعَةُ"⁽¹¹⁾، و"الصَعْصَعَةُ"⁽¹²⁾، و"الجَرْجَرَةُ"⁽¹³⁾ و"القَرْقَرَةُ"⁽¹⁴⁾.

(1) ينظر: الخصائص، 152/2، وينظر كلام "الخليل" في هذا: كتاب العين، مادة "صر"، 81/7-82، وينظر كلام "سيبويه" في هذا: الكتاب، 14/4.

^{(2) &}quot;النَّزَوَانُ": «التَفلُّتُ والسَوْرَةُ»، (ينظر: اللسان، مادة "نزا"، ص4402، العمود رقم3).

^{(3) &}quot;النَقَرَان": «النَقَرُ والنَقَرُ اللَ تَبَانِ صُعُدًا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ»، (ينظر: اللسان، مادة "نقز"، ص4521، العمود رقم3).

^{(4) &}quot;القَفَرَانُ": «قَفَزَ يَقْفِزُ قَفْزا وقَفَرَانًا: وَتَبَ»، (ينظر: الصحاح، مادة "قفز"، 891/3).

^{(&}lt;sup>5)</sup> "العَسَلانُ": «وعَسَلَ الرُّمْحُ يَعْسِلُ عَسَلا وعُسُولا وعَسَلانا: اشْتَدَّ اهْتِزَازُهُ وَاضْطَرَبَ فِي عَدْوِه وَهَزَّ رَأْسَهُ»، (ينظر: اللسان، مادة فِي عَدْوِه وَهَزَّ رَأْسَهُ»، (ينظر: اللسان، مادة "عسل"، ص2946، العمود رقم3).

^{(6) &}quot;الرَّتَكَانُ": «رَتَكَانُ البَعِيرِ: مُقَارَبَةُ خَطْوِهِ فِي رَحَلاتِهِ، لا يُقَالُ إِلا لِلْبَعِيرِ»، (ينظر: الصحاح، مادة"رتك"، 1587/4).

⁽⁷⁾ ينظر: الخصائص، 153/2.

⁽⁸⁾ "الزَعْزَعَةُ": «تَحْريكُ الشَّيْء، زَعْزَعَهُ زَعْزَعَةً فَتَزَعْزَعَ: حَرَّكَهُ لِيُقْلِعَهُ»، (ينظر: اللسان، مادة "زعع"، ص1838، العمود رقم3).

^{(9) &}quot;القَلْقَلَةُ": «القَلْقُ، تَقَلْقُلَ الرَّجُلُ إِذَا تَحَرَّكَ مِنْ جَزَعٍ أَوْ فَزَعٍ»، (ينظر: الجمهرة، باب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر، مادة "قلقل"، ص220).

^{(10) &}quot;الصَلْصَلَةُ": «سَمِعْتُ صَلْصَلَةَ الحَدِيدِ، إِذَا سَمِعْتُ قَرْعَ بَعْضِهِ بَعْضًا»، (ينظر: الجمهرة، باب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر، مادة "صلصل"، ص209).

^{(11) &}quot;القَعْقَعَةُ": «التَقَعْقُعُ: الحَرَكَةُ...، القَعْقَعَةُ حَرَكَةُ القِرْطَاسِ والثَّوْبِ الجَدِيدِ، وَالقَعْقَعَةُ تَتَابُعُ صَوْتِ الرَّعْدِ فِي شِدَّةٍ»، (ينظر: اللسان، مادة "قعع"، ص3695، العمود رقم1-2).

^{(&}lt;sup>12)</sup> "الصَعْصَعَةُ": «الحَرَكَةُ والاضْطِرَابُ، والصَعْصَعَةُ: التَّحْريكُ»، (ينظر: اللسان، مادة "صعع"، ص2448، العمود رقم3).

^{(13) &}quot;الجَرْجَرَةُ": «الصَوْتُ، والجَرْجَرَةُ تَرَدُّدُ هَدِيرِ الفَحْلِ، وَهُوَ صَوْتُ يُردِّدُه البَعِيرُ فِي حَنْجَرَتِهِ»، (ينظر: اللسان، مادة "جرر"، ص595، العمود رقم2).

^{(&}lt;sup>14)</sup> "القَرْقَرَةُ": «الضَحِكُ إِذَا اسْتُغْرِبَ فِيهِ، ورُجِّعَ، والقَرْقَرَةُ: الهَدِيرُ»، (ينظر: اللسان، مادة "قرر"، ص3582، العمود رقم2).

وأضاف إلى كلام "سيبويه"، أو قاس عليه، صيغة "الفَعَلَى" في المصادر والصفات فإلها تأتي للسرعة نحو (1): "البَشَكَى" (2) و"الجَمزَى" (3)، و"الوَلَقَى" فقد جعلوا اللفظ المكرر للمعنى المكرر، واللفظ الذي توالت حركاته للمعاني أو الأفعال التي توالت الحركات فيها.

2/- ومما ظهرت فيه المناسبة واضحة بين اللفظ والمعنى تلك الأفعال التي تصدر بحروف زائدة لتدل على مكان زائدة عن معنى الفعل الأصلي وخاصة معنى الطلب الدال عليه (الألف والسين والتاء) في نحو⁽⁵⁾: اسْتَسْقَى، واسْتَطْعَمَ، واسْتَهُوَبَ، واسْتَمْنَحَ، واسْتَخْرَجَ، فالأفعال الأصلية في هذا: سَقَى وطَعِمَ على طلب لها، وحينما صاحبتها تلك الحروف الزائدة أصبحت تدل على معنى زائد عن المعنى الأصلى وهو الطلب.

وقد لاحظ "ابن جني" في ذلك أمرين:

1- هو أنه لما زادت الحروف في هذه الأفعال زاد المعنى الذي تدل عليه هذه الأفعال، ولعل هذا يوافق ما قال به علماء اللغة الأقدمين من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

2- هو وضع هذه الحروف الزائدة وموقعها من الكلمة فإلها تجيء في أولها وفي ذلك أيضا مناسبة بين اللفظ ومعناه، فإن المعنى الزائد بسبب زيادة هذه الحروف في أول الكلمة إنما يجيء أيضا متقدما على المعنى الأصلي، وفي ذلك يقول "ابن جين": «... فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ثم وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسة والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والسبب لوقوعه، فكلما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف

^{(&}lt;sup>1)</sup> ينظر: الخصائص، 153/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> "البَشَكَى": «ناقة بَشَكَى خَفِيفَةُ المَشْي والرَوْح، وقَدْ بَشَكَتْ أَيْ أَسْرَعَتْ»، (ينظر: الصحاح، مادة "بشك"، 1575/4.).

⁽³⁾ "الجَمَزَى": «حِمَارٌ جَمَزَى، أَيْ سَريعٌ، والنَّاقَةُ تَعْدُو الجَمَزَى وكَذِلِكَ الفَرَسُ»، (ينظر: الصحاح، مادة "جمز"، 869/2».

^{(&}lt;sup>4)</sup> "الوَلَقَى": «نَاقَةٌ وَلَقَى: سَريعَةٌ»، (ينظر: اللسان، مادة "ولق"، ص4918، العمود رقم3).

⁽⁵⁾ ينظر: الخصائص، 153/2.

الأصل الحروف الزائدة التي للالتماس والمسألة، وذلك نحو: "اسْتَخْرَجَ" و"اسْتَوْهَبَ" و"اسْتَمْنَحُ" و"اسْتَمْنَحُ و"اسْتَمْنَعُطَى" و"اسْتَكَنَى" $^{(1)}$.

وبتواضع "ابن جني" وأمانته العلمية يذكر أن الفكرة في أصلها ترجع إلى بعض من سبقه من العلماء فيقول في نفس الموضوع: «فهذا على سمت الصفة التي تقدمت في رأي الخليل وسيبويه إلا أن هذه أغمض من تلك غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها ومعقودة عليها»⁽²⁾.

وقاس "ابن حين" على ما تقدم تكرير عين الفعل في نحو: "قَطَّع" و"فَتَّح" و"غَلَّق"، فإنه يدل على تكرير المعنى أو تقويته كما في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَ ﴾ أي أكثرن من هذا الفعل، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّقَت الأَبْوَابَ ﴾ 4 ، وفي ذلك مناسبة بين اللفظ والمعنى، يوضح ذلك كلامه حين يقول: «فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو "صَرْصَرٍ" و"حَقْحَقٍ "(5) دليلا على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل، فهذا أيضا من مساوقة الصيغة للمعاني (6)، ويدخل في هذا النوع من المناسبة كل ما يؤدي إلى الدلالة الصرفية (7).

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 154/2، وورد شيء من هذا في موضع آخر من الخصائص، 224-225.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 154/2.

^{(&}lt;sup>3)</sup> سورة يوسف، جزء من الآية رقم31.

⁽⁴⁾ سورة يوسف، جزء من الآية رقم22.

^{(&}lt;sup>5)</sup> "الحَقْحَقَةُ": «شِدَّةُ السَّيْرِ وإِتْعَابُ الدَّابَةِ»، (ينظر: الجمهرة، باب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر، مادة "حقحق"، ص187).

^{(&}lt;sup>6)</sup> الخصائص، 155/2، وينظر: المحتسب، 210/2.

^{(&}lt;sup>7)</sup> ينظر: الخصائص، 264/3، حيث خصص فيه "ابن حيني" بابا عنونه بـــ"قوة اللفظ لقوة المعنى"، وفيه تحدث عن ما يسمى اليوم بالدلالة الصرفية، وتتضمن دلالة الصيغ، وكل دلالة أفادتها الزيادة عن البناء الأصلي أو في العدول فيه عن الأبنية الأخرى.

3/- وتظهر المناسبة واضحة فيما دل على الحدث من الألفاظ فلكل حدث لفظ يناسبه من ناحية القوة أو الضعف فيكون اللفظ قويا إذا كان دالا على حدث قوي، ويكون ضعيفا إذا دل على حدث ضعيف، وتوضيح ذلك أن الأحداث كما تكون قوية وضعيفة، توصف الألفاظ أو الحروف بالقوة أو الضعف كذلك، وقد وضع علماء الأصوات للحروف صفات القوة للحرف خمسة، الجهر والشدة والاستعلاء، ولابد لكل حرف من أن يوصف بواحدة من هذه الصفات أو تلك، فإما مجهور أو مهموس، وإما مُسْتَعْل أو مُسْتَفِل، وهكذا(1).

وحين نوازن بين حرفين من ناحية القوة أو الضعف فإننا ننظر إلى أيهما اشتمل على صفات قوة أكثر من غيره، فيكون أقوى، فمثلا القاف والخاء، نجد القاف أكثر قوة من الخاء، وذلك لأن القاف صوت اجتمع فيه من صفات القوة أربع هي الجهر على رأي الأقدمين والشدة والاستعلاء والإصمات، ومن صفات الضعف ثلاث هي الهمس والرحاوة والانفتاح⁽²⁾.

ومن أجل ذلك قالوا: إن "حَضَمَ" أضعف في اللفظ من "قَضَمَ" فاستعملوا الخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقِثَّاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، واستعملوا "القَضْمَ" للصلب اليابس نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك، وروي عن "الكسائي": «القَضْمُ للفرس والخَضْمُ للإنْسَانِ» (3).

⁽¹⁾ ينظر: التجويد والأصوات، إبراهيم نجا، ص72 وما بعدها.

⁽²⁾ في هذا النوع من أنواع التناسب بين الألفاظ ومدلولاتها، لابد من المقابلة بين لفظتين أو أكثر، فالتناسب يظهر ويتضح ليس بلفظ واحد لمفرده بل بالتقابل بينه وبين المفردات الأخرى التي تتألف من الحروف ذاتها ولا يكون الاختلاف بينها إلا في حرف أو حرفين أو أكثر، وهنا تتضح نظرية الفونيم وتتجلى فيها قيمته الوظيفية عن طريق التقابل.

⁽³⁾ المزهر، 51/1.

ويوضح ذلك "ابن حين يقول: «فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» (1)، ويشبه هذا ما حكاه "السيوطي" عن "الثعاليي" في فقه اللغة: يقال: «"خَذَفَهُ" بالحَصَى، و"حَذَفَه" بالعَصَا، و"قَذَفَهُ" بالحِجَارَةِ» (2).

أما حين نوازن بين الخاء والحاء، فإننا نجد الخاء أقوى لأنه ليس للحاء من صفات القوة سوى صفة الإصمات، فكلمة "النَّضْخُ" مثلاً أقوى لفظيا من "النَضْحِ"، ومن أجل ذلك استعملوا "النَضْحَ" لرش الماء وشربه في ضعف وبطئ، و"النَضْخَ" لشدة فورانه، قال الله تعالى ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿ (3) ، وفي ذلك يقول "ابن جني ": «فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه ﴾ (4).

وقد ذكر "ابن جني" في الخصائص أمثلة أخرى في مناسبة الألفاظ للمعاني موازنا بين بعض الحروف القوية وما يشبهها في المخرج من الحروف الضعيفة وخاصة الصاد والسين، «ومن ذلك قولهم: "الوَسِيلَةُ"، و"الوَصِيلَةُ"، والصاد كما ترى، أقوى صوتا من السين لما فيها من الاستعلاء، و"الوَصِيلَةُ" أقوى معنى من "الوَسِيلَةُ"، وذلك أن "التَوَسُّلَ" ليست له عصمة "الوَصْلِ" و"الصِلَةِ"، بل "الصِلَةُ" أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسَّته له، وكونه أكثر الأحوال بعضا له، كاتصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، ونحو ذلك، و"التَوسُّلُ" معنى يضعف ويصغر أن يكون "المتوسلُّل جزءا أو كالجزء من "المتَوسَّلِ" إليه، وهذا واضح، فجعلوا الصاد لقوها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف» (5).

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 158/2.

⁽²⁾ المزهر، 55/1، وينظر: فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور الثعاليي، ضبط وتعليق وتقديم ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، طح، بيروت-لبنان، 2000، ص132.

⁽³⁾ سورة "الرحمن"، الآية رقم66.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 158/2.

⁽⁵⁾ نفسه، 160/2.

«ومن ذلك "القَسْمُ" و"القَصْمُ"، فالقصم أقوى فعلا من القسم، لأن القصم يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما، فلذلك خصت بالأقوى الصاد وبالأضعف السين»(1).

ومن المسلَّم به عند علماء الأصوات أن الصاد أقوى من السين لأنها من حروف الاستعلاء، وليست السين منها بل هي حرف مستفل، والصاد حرف من حروف الإطباق القوية، وأما السين فحرف منفتح⁽²⁾.

وعلى الرغم مما ورد من توضيح لمصطلح "القوة" و"الضعف" في الأصوات لهذه الظاهرة عند "ابن جني" عند "ابن جني"، فإنه يستحسن بنا أن نقف عند هذا المصطلح الهام الذي فسر به "ابن جني" اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني في العلاقة بين الألفاظ ومدلوله، فقد ذكر "إبراهيم أنيس" أن "ابن جني" لم يكن واضحا حين استعمل لفظ الحرف الأقوى، حيث قال: «إن التعبير بالأقوى في كلام ابن جني غامض لا مفهوم عند علماء الأصوات»(3).

وقد تتبع النماذجَ التي أوردها "ابن جيني"، وحاول أن يجد تفسيرا للفظ الأقوى لا يتناقض بنموذج آخر عنده فلم يوفق وانتهى إلى التصريح بأن مراد "ابن جيني" بالحرف الأقوى غامض لا نستطيع تفسيره في ضوء القوانين الصوتية الحديثة.

وقد ذهب "حسام سعيد النعيمي"يتلمس ما يريده "ابن جني" بالحرف الأقوى مستفيدا مما طرحه "إبراهيم أنيس" في ذلك، فظهر له أنه لا يريد بلفظ الحرف الأقوى صفة مطلقه فيه تصح في

(2) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، دط، القاهرة-مصر، دت، ص68-69.

⁽¹⁾ الخصائص، 161/2.

⁽³⁾ موسيقي الشعر، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1952، ص21.

كل موضع، وإنما يكون الحرف أقوى من الثاني بصفة الصفات في موضع، ويكون غيره أقوى في موضع آخر بصفة أخرى⁽¹⁾.

4/- وما لاحظه "ابن جني" كذلك ترتيب الحروف في الكلمة، فإلهم يقدمون الحرف المناسب لأول الحدث فيضعونه أول اللفظ، ويوسطون الحرف المناسب لأوسط الحدث، ويؤخرون ما يضاهي آخره، وذلك كما بقوله: «سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب»(2).

ويأتي لذلك بأمثله، منها قولهم: «"بَحَثّ"، فالباء صوت غليظ يشبه خفقة الكف على الأرض، والحاء لما فيها من بحة في الصوت تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب، ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث والبث للتراب»(3).

«ومن ذلك قولهم: "شَدَّ" الحبل ونحوه، فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشد والجذب وتأريب العَقْد فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين لاسيما وهي مدغمة، فهي أقوى لصفتها، وأدل على المعنى الذي أريد بما»(4).

5/- ومما يتصل بمناسبة اللفظ لمعناه ما لاحظه "ابن جني" في بعض الألفاظ المشتملة على حرف الفاء إذا اقترنت بحروف معينة فإنما تدل على الضعف، يقول: «ومن طريف ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بعدها، لا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنما للوهن والضعف ونحوهما» (5).

⁽¹⁾ ينظر: ابن حيني عالم العربية، حسام سعيد النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط1، بغداد–العراق، 1990، ص95.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 162/2.

⁽³⁾ نفسه، 163/2

⁽⁴⁾ نفسه، 163/2.

⁽⁵⁾ نفسه، 166/2.

وضرب لذلك بأمثلة: «من ذلك "الدَّالِفُ" للشيخ الضعيف، والشيء "التَّالِفُ"، و"الطَلِيفُ"، والطَلِيفُ" المجان، وليست له عصمة الثمين، و"الطَنفُ" لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف، الضعف، لأنه ليس له قوة الراكب الأساس والأصل، و"النَّطفُ" العيب، وهو إلى الضعف، و"الدَّنف": المريض، ومنه "التَّنُوفَةُ"، وذلك لأن "الفَلاة" إلى الهلاك، ألا تراهم يقولون لها مهلكة،...ومنه "التَرَفَّهُ" لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: "الطَرَفُ" لأن طرف الشيء أضعف من قلبه وأوسطه...ومنه "الفَرْدُ"، لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك...ومنه "الفُتُورُ" للضعف، و"الطَفلُ" للكسر...و" الرَّدِيفُ" لأنه ليس له تمكن الأول، ومنه "الطَّفلُ" للصبي لضعفه، و"الطَفلُ" للرَّحْصِ، هو ضد الشَّشْنِ، و"التَفلُ" للريح المكروهة، فهي منبوذة مطروحة، وينبغي أن تكون "الدَّفْلي"من ذلك لضعفه عن صلابة النبع والسراء والتنَشْب، والشَّوْحَطِ، وقالوا "الدَّفَرُ" للنَتْنِ، وقالوا للدنيا أم دَفْرٍ، سب لها وتوضيع منها، ومنه "الفَلْتُةُ" لضَعْفَة الرأي، و"فَتْلُ" المغزل، لأنه تَشَنَّ واستدارة، وذلك إلى وَهْي وضَعْفَةٍ، و"الفَطْرُ" الشَقُّ، وهو إلى الوهَن»(1).

فكل هذه كلمات ثلاثية دلت على الضعف وقد اشتمل كل منها على حرف الفاء واكتمل بحرفين من الحروف الستة الباقية (2).

وهكذا يبحث "ابن جني" في أسرار العربية ليستخرج لنا منها الكثير في هذه النظرية ذاهبا إلى أن ذلك لا يمكن أن يجيء في العربية عن طريق المصادفة، أو أن يكون شيئا اتفق وأمرا واقعا في صورة المقصود من غير أن يعتقد لأنه يرى أن ذلك «حكم بإبطال ما دلت عليه الدلالة من حكمة العرب التي تشهد بما العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوي التحصيل، فما ورد على وجه يقبله القياس وتقتاد إليه دواعى النظر والإنصاف حمل عليها، ونسبت الصنعة فيه إليها، وما تجاوز ذلك

 $^{^{(1)}}$ الخصائص، 166/2

⁽²⁾ لم يوضح "ابن حيي" هنا في هذا النوع أين وجه المناسبة بين هذه الألفاظ المذكورة ومدلولاتها، ونعتقد أنه يعني أن الضعف قد تلّبس بما حين دخلها صوت الفاء الذي هو إلى الضعف بسبب اتصافه بالتفشي والهمس، بالإضافة إلى أنه من حروف الذلاقة.

فخفي لم توءس النفس منه...وكان الأحرى أن يتهم الإنسان نظره ولا يخفُّ إلى ادعاء النقض فيما قد ثبت الله أطنابه وأحصف بالحكمة أسبابه»(1).

ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى حين يقول: «فإن أنت رأيت شيئا من ذلك لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه فأحد الأمرين، إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيعقد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنها وتقصر أسبابها دوننا، كما قال سيبويه أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر» $^{(2)}$.

6/- وفي حكاية الأصوات مناسبة بين الألفاظ ومدلولاتها فقد ورد عن العرب تسميتهم أشياء بأصواتها، فمن ذلك تسميتهم الذباب "الخَازْبَازُ"، و"الوَاقُ" للصُرَدِ⁽³⁾ لصوته، والغراب "غَاقُ"، والبط سمي "بَطَّا" حكايته لصوته أيضا، ومنه تسميتهم صوت مشافر الإبل عند شرب الماء بـــ"الشِّيب".

وقالوا: «"صَرَّ" الجُنْدُبُ فكرروا الراء لما هنالك من استطالة صوته، وقالوا "صَرْصَرَ" البَازِي فقطَّعوه لما هناك من تقطيع صوته» (5).

وقد حكوا "صوت الجملة" بالفعل، وكذلك دعاء الحيوان، فقالوا "حَاحَيْتُ"، و"عَاعَيْتُ"، و"عَاعَيْتُ"، و"هَاهَيْتُ"، لقولهم "حَاءُ"، و"عَاءُ"، و"هَاءُ" في دعائهم الحيوان (6).

^{.165-164/2 (}كنصائص الخصائص) الخصائص

ر²⁾ نفسه، 164/2.

^{(3) &}quot;الصُرَدُ": «طَائِرٌ فَوْقَ العُصْفُور»، (ينظر: اللسان، مادة "صرد"، ص2427، العمود رقم3).

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 165/2، وينظر: التمام، ص130.

 $^{^{(5)}}$ الخصائص، 152/2.

^{.165/2} نفسه، $^{(6)}$

وكذلك يقال: "بَسْمَلْتُ" و"هَيْلَلْتُ"، و"حَوْقَلْتُ"، في حكاية قولهم "بسم الله الرحمن الله الرحمن الله الله"، و"لا إله إلا الله"، و"لا حول ولا قوة إلا بالله"، فكل ذلك وأشباهه إنما يرجع اشتقاقه إلى الأصوات، والأمر أوسع⁽¹⁾.

7/- وللحركة دور كبير في تحديد معاني الألفاظ التي تشترك في نفس الأصول، فقد تُفرِّق العرب بين المعنيين بتغيير حركة الحرف في بنية اللفظ، ويختارون صوت الحركة الأقوى للمعنى الأقوى، والصوت الأضعف للمعنى الأضعف، فمن ذلك ألهم وضعوا الذال واللام المشددة للتعبير عن وصف في الدابة، ووصف في الإنسان، فكسروا الذال للدابة وهو ضد الصعوبة، فقالوا: "ذِلُّ"، ولا شك في أن الذي ينال الإنسان من الذُلِّ أكبر خطرا مما ينال الدابة فكان أن اختاروا الضمة لقوقما للإنسان والكسرة لضعفها للدابة.

ومن ذلك، «أنهم يقولون في الشيء الحلو: حلا في فمي يحلو، وحلي في عيني فجعلوا بناء فعل لما يذاق، بحاسة الذوق كي تظهر الواو وهي قوية، وبناء فعل بالكسر لما كان لغير تلك الحاسة كي تظهر الياء، وهي أحق وأضعف من الواو»(3).

ومن ذلك قولهم: «عندي جُمَامُ المكوك دقيقا، وجِمَام القدح ماء، الأولى بالضم لأن الدقيق يمكن أن يعلو على سطح الإناء، وجعلوا الكسرة للثانية لأن الماء لا يعلو على سطح الإناء فجعلوا الضمة لقوتما فيما يكثر حجمه، والكسرة لضعفها فيما يقل بل يعدم ارتفاعه»(4).

تلك هي أهم المسائل التي أوردها "ابن جني" في موضوع المناسبة بين الألفاظ ومعانيها، وهو في هذه العلاقة بين الألفاظ ومدلولاتها يؤمن بالصلة الطبيعية بينها، إلا أن "ابن جني" لا يغالي ويقول المناسبة الموجبة بين كل الألفاظ ومعانيها، بل كان في ذلك متوازنا، فهو قد تأمل في اللغة

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 165/2

ر⁽²⁾ المحتسب، 18/2.

⁽³⁾ نفسه، 19/2

⁽⁴⁾ نفسه، 19/2.

فوجد فيها ألفاظا كثيرة لها هذه الخاصية، ورأى فيها تطبيقا صالحا لنظريته تلك، وقد دلل عليها بكل دليل وبرهان، وبهذه النظرة يقول أغلب علماء اللغة في التراث العربي⁽¹⁾.

وقد كان "ابن جني" دائم البحث عن الحكمة الواقفة وراء علل العربية من أصواتها إلى تراكيبها وكاد ينفي عنها الوضع الاعتباطي في العلاقة بين اللفظ والمعنى ليؤسس نظرية جديرة بالاهتمام وهي فكرة التناسب المفترض بين الأحداث والألفاظ المعبر عنها في صور عديدة⁽²⁾.

ونفهم من كل ما تقدم عن علاقة اللفظ بمدلول عند "ابن جني" أنه ينفي عن الواضع الذي وصفه بالحكيم مسألة الاعتباط في اختيار الألفاظ والأوصاف للأشياء المعبر عنها، بل إن هذا الواضع له حكمة وله حس مرهف وذوق دقيق يجعله ينتقي من الأصوات ما يشاكل ويضاهي الأحداث والأفعال في الطبيعة، وما جعل "ابن جني" يذهب هذا المذهب هو ملاحظته لاطراد هذه الأمثلة في العربية إلى الحد الذي لا يمكن حصره فيها، مما يعني أننا نستطيع أن ندلل على هذه النظرية في قطاع كبير من اللغة، حيث يقول في هذا: «الآن قد أنستك بمذهب القوم فيما هذه حاله، ووقفتك على طريقه، وأبديت لك عن مكنونه، وبقي عليك أنت التنبه لأمثاله، وإنعام الفحص كما هذه حاله، فإنني إن زدت على هذا مللت وأمللت، ولو شئت لكتبت من مثله أوراقا مئين، فأبه له ولاطفه، ولا بَحْفُ عَلَيْهِ فيُعْرضُ عَنك ولا يَهْهَأ بك»(3).

⁽¹⁾ هذا ما أقر به "السيوطي" في المزهر، حيث يقول: «وأما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني»، وقد كان من قبل قد أنكر على "الصيمري" فيما ذهب إليه من أن المناسبة هي ذاتية موجبة، (ينظر: المزهر، 47/1)، إلا أن "عبده الراجحي" يرى عكس ما ذهب إليه "السيوطي"، وقال: «بأن أهل اللغة بوجه عام يُطْبقون على رفضه، ويرون أنه

ليست هناك مناسبة بين اللفظ ومدلوله»، (ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، ص68).

⁽²⁾ يرى اللساني "عبد السلام المسدِّي"، أن نظرية المحاكاة في التراث اللغوي وخاصة على النحو الذي بين "ابن جني" أدت إلى الاهتداء إلى فن من فنون البحوث اللغوية هو ما يمكن تسميته بعلم الصيغ الوظائفي، أو علم دلالة مظاهر الكلم، أو علم الاشتقاق الدلالي. (ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط2، طرابلس-ليبيا، 1986، ص84».

⁽³⁾ الخصائص، 168/2.

ثانيا): موقف الغربيين واللسانيات الحديثة من أمر العلاقة بين اللفظ ومعناه:

1)- موقف الغربيين من مسألة العلاقة بين اللفظ ومعناه:

لقد وجد عند الغربيين من يناصر فكرة التناسب بين الألفاظ معانيها، فقد كان "همبلت" من أنصار المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والدلالات، وقد عارضه في هذا الرأي "مدفيج" وساق له كثيرا من الكلمات التي لا تتضح فيها هذه الصلة، غير أن "مدفيج" في رأي "جسيبرسن" كان متحنيا على "همبلت" لأن هذا الأخير لم يدَّع أن مثل هذه الظاهرة تطرد في كل كلمات اللغة، ولأنه بين في ثنايا هذا الرأي أن الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتما ودلالاتما، ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات، وأصبحت العلة غامضة علينا(1).

وأنصع الآراء وأشهرها في مناصرة فكرة التناسب تنسب إلى "جيسبرسن"، غير أنه حذرنا من المغالات فيها، إذ يرى أن هذه الظاهرة لا تكاد تغلب في لغة من اللغات، وأن بعض الكلمات تفقد هذه الصلة على مر الأيام، في حين أن كلمات أحرى تكتسبها وتصبح فيها واضحة بعد أن كانت لا تلحظ فيها، وقد ساق لنا "جيسبرسن" أمثلة توضح هذه النظرية والتي يلاحظ فيها وثوق الصلة بين الألفاظ والدلالات⁽²⁾.

وقد ختم "جيسبرسن" هذا الفصل الذي يدعوه "رمزية الألفاظ" بقوله: «إن كلمات اللغات تزداد مع الأيام إيحاء للدلالات، وتكتسب الألفاظ بمرور الزمن قدرا أكبر من تلك الرمزية، ويتنبأ من أجل هذا بتلك النبوءة المتفائلة التي كان يحلم بها فلاسفة اليونان من أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه الصلة بين الألفاظ ودلالاتها أكثر وضوحا وأوثق ربطا بما عرف أجدادنا القدماء»(3).

أما اللغوي "فندريس"، فيرى أنه من الحمق الحكم بوجود علاقة ضرورية بين أصوات الكلمة ودلالتها، وقد سَخِر من أولئك الذين نادوا بهذا الرأي أمثال "سان توماس الأكويني"، غير

⁽¹⁾ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص68.

⁽²⁾نفسه، ص(2)

⁽³⁾ نفسه، ص81.

أنه اعترف بأن بعض الألفاظ أقدر على التعبير من البعض الآخر، ولكن المرء في رأيه حين يقيم اختلافا بين اللفظ ومدلوله إنما يسير على نهج عادة قديمة جدا، حين كانت الألفاظ تعد جزءا لا يتجزأ عن الأشياء، وحين كان الاسم له مترلة الجسد والروح كما هو الحال الآن عند بعض الأمم البدائية الذين يعتقدون أن الإنسان يتكون من الجسد والروح والاسم. ويختم "فندريس" كلامه بما نصه: «كل كلمة أيا كانت توقظ دائما في الذهن صورة ما بميحة أو حزينة، رضية أو كريهة، كبيرة أو صغيرة، معجبة أو مضحكة، تفعل ذلك مستقلة عن المعنى الذي تعبر عنه، وقبل أن يعرف هذا المعنى في غالب الأحيان...فإدراكنا للأشياء خاضع لانطباعات فجائية منبعثة من الاسم الذي يدل عليها»(1).

ويبدو من هذا النص السابق أن "فندريس" يرى أن تلك الصورة التي تنطبع في الأذهان لدى سماع "الكلمة" هي صورة لا تكاد تمت إلى الدلالة الحقيقية بأية صلة، فهي صورة زائفة، وذلك الانطباع عن ارتباط اللفظ بصورة ما ما هو إلا حالة نفسية لا شعورية.

2)- العلاقة بين اللفظ ومدلوله في اللسانيات:

أما إذا جئنا إلى علماء اللسانيات الحديثة فإننا سنجد الأمر يختلف كثيرا عما مر بنا، حيث يعارض "ستيفن أولمان" فكرة الربط بين الأصوات والمدلولات ويردد تقريبا ما قاله "دي سويسر" حيث يقول: «لا يوجد في اللفظ ما ينبئ عن المدلول فبالإضافة إلى عدم وجود أية علاقة ظاهرة بين الكلمة وما تدل عليه، فهناك شيئان يعارضان افتراض وجود أية صلة طبيعية بينهما.

- الشيء الأول: يتمثل في تنوع الكلمات واختلافها في اللغات المختلفة.

- والشيء الثاني: يتبلور في الحقائق التاريخية، فلو كانت معاني الكلمات كامنة في أصواتها، لما أمكن أن تتغير في لفظها ومدلولها تغيرا يستحيل ربطه بالوضع الأصلى لها» $^{(2)}$.

^{(&}lt;sup>1)</sup> اللغة، جوزيف فندريس، ص237.

⁽²⁾ دور الكلمة في اللغـة، ستيفن أولمان، ترجمـة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط₁₂، القاهرة-مصر، دت، ص70-72.

ولكن "أولمان" لا يكاد يستقر على حال ما، وقد وحد في اللغة ألفاظا ربما توحي ببعض معانيها (1)، وكأنه يريد أن يقول إن الأصوات ليست كلها دلالة ذاتية على المعاني، وإنما هي الدلالة تكتسبها الألفاظ مع طول استعمال الإنسان لها رابطا بينها وبين خصائص المعاني التي تدل عليها، إذا فهو لم يتصلب على نحو ما فعل "دي سويسر" الذي أراد أن ينفي العلاقة الذاتية بين الرمز وما يدل عليه بتنفيذه لكل ما يعترض الجزافية من أنوماتوبيا وأصوات انفعالية، ولم تسحره الأمثلة والشواهد التي توضح أو يمكن أن تثبت العلاقة الطبيعية بين الصوت والمدلول كما حدث مع "فندريس" الذي تردد هو الآخر على نحو ما في تحديد رأيه، ولا تفسير لهذا إلا أنه يقف موقفا وسطا بحيث لم ينكر هذه العلاقة بل يحس ألها تتوافر وتصدق على جزء بسيط من الكلمات، ولكنها، أي هذه العلاقة، في الوقت نفسه ليست القاعدة العامة التي تحكم مفردات اللغة جميعا، لذلك نراه يجتهد للرد على من يحاول أن يثبت هذه القيمة التعبيرية للأصوات والربط الدائم بين حرس الفونيمات ودلالتها كالمحاولة التي قام كها أحد فلاسفة اللغة الهولنديين وهو "بوعز"، الذي قام بمحاولة سد الثغرة بين علم الأصوات وعلم الدلالة. (2).

يفهم من كلام "بوعز" هذا أنه يجعله دراسة الصوتية مدخلا لعلم الدلالة يرمي إلى إثبات القيمة التعبيرية للأصوات أو الفونيمات، وقد بينا أن "ابن جني" قد سبقه إلى ذلك.

وإقامة علاقة ذاتية ثابتة للصوت بالمعنى محل اعتراض من قبل "أولمان" وغيره من اللغويين، وخلاصة ما قاله "أولمان" في كتابه مبادئ علم المعنى في هذه المسألة أن دور هذه الفونيمات يتمثل على حد قوله في بناء الكلمات من الناحية الشكلية فقط ولا تتجاوز ذلك إلى التدخل في المعنى (3). وتعد مسألة الدال والمدلول والعلاقة بينهما جوهر المسائل الدلالية التي تناولتها اللسانيات الحديثة، وقد أكد فيها اللسانيون أن اللغة ما هي إلا علاقات تربط حالا بمدلوله ضمن شبكة تنظيمية، ذلك

⁽¹⁾ دور الكلمة في اللغة، ص83-93.

⁽²⁾ ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دط، دار ضياء للطباعة والنشر، مكتبة الإسكندرية، مصر، د.ت، ص234.

Stephen Ullmann, The principles of semantics, 2nd edition, Oxford, Blackwel, 1957, p :31-32. (3)

أن الدال لا يحمل دلالته في ذاته، وإنما منبع الدلالة هو تلك التقابلات الثنائية التي تتم على مستوى الرصيد اللغوي، يقول في ذلك "عبد السلام المسدي": «اللغة هي مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة العلامات المكونة لرصيد اللغة ذاها، وعندئذ نستصيغ أيضا ما دأب عليه اللسانيون من تعريف العلامة بأنها تشكُّلُ لا يستمد قيمته ودلالته من ذاته، وإنما يستمدها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى» $^{(1)}$.

ويقوم علم الدلالة الحديث على أساس تحديد العلاقة بين الدال والمدلول وهي علاقة لا يمكن ضبطها إلا إذا تعرفنا على طبيعة كل من الدال والمدلول وخواصهما، والدال اللغوي، كما تحدده اللسانيات اليوم، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحيلنا على الشيء الذي يعنيه في العالم الخارجي مباشرة، وإنما مرورا بالمدلول أو المحتوى الذهني الذي يرجعنا إلى الشيء الذي تشير إليه العلامة اللسانية.

وتعد آراء اللساني "سوسير" بارزة في تصور لطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، فهو من أطلق مصطلح الدليل اللساني على وجهي العملية الدلالية (الدال والمدلول)، فالدال هو القيمة الصوتية أو الصورة الأكستوتيكية، أما المدلول فهو المحتوى الذهبي أو الفكري⁽²⁾.

ويمكن تقديم مخطط الدلالة عند "سوسير" كما يلي(3):

الدليل اللساني: دال (صورة سمعية) ----- مدلول (صورة ذهنية)

⁽¹⁾ اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص30.

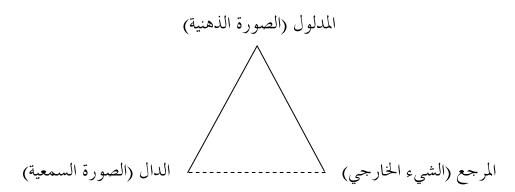
⁽²⁾ علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، دط، بغداد–العراق، دت، ص84–85.

⁽³⁾ نفسه، ص85.

أما "المرجع" وهو الشيء الموجود في عالم الأعيان وهو عالم غير لغوي، فلا أهمية له في الدليل اللساني، فالعلاقة هي بين الصورة السمعية والصورة الذهنية.

أما مخطط "ريتشاردز وأوغدن" فإنه ذو ثلاثة أضلع باعتبار الشيء الخارجي الذي يسمى "المرجع"، ولكن الضلع بين الشيء الخارجي والدال (الرمز) غير متصل مما يعني أنه لا علاقة مباشرة بينهما، بل العلاقة تمر عبر التصور الذهني.

ويكون مخطط الدلالة عند "أوغدن وريتشاردز" بهذا الشكل(1):



أما عن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول في مفهوم اللسانيات الحديثة، فقد استقر أمرها على اعتباطيتها أي لا مبرر لها ولا سببية بينهما، وكان "سوسير" أول من وضع نظرية لسانية تنم عن فهم عميق لطبيعة العلاقة بين طرفي العلامة اللسانية الدال والمدلول وكانت فكرة الاعتباطية هي ما استقر عليه (2).

وتعد فكرة الاعتباطية في اقتران الدال بالمدلول، الخلية الحيوية التي تشرف على عملية التوالد الداحلي في اللغة إذ بما يتم استخدام تراكيب وصيغ لغوية جديدة في صلب اللغة وابتكار

226

⁽¹⁾ ينظر: علم الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، طبع الجامعة المستنصرية، دط، بغداد-العراق، 1985، ص31.

⁽²⁾ ينظر: علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ص86-88.

مدلولاتها لها، ذلك أن الألفاظ تملك من المرونة ما يمكنها من عبور المجالات الدلالية باعتماد معيار النقل الدلالي أو تغيير مجال الاستعمال⁽¹⁾.

ولا تتوفر للغة هذه الحركية المتجددة في بنيتها إذا لم تخضع علاقة الدال بالمدلول إلى معيار الاعتباطية الذي لا يقيد دالا بمدلوله وإنما يكسب اللغة مرونة وقدرة على تجديدها كلها بابتكار مكونات أخرى⁽²⁾.

وتلعب فكرة الاعتباطية في العلاقة بين الدال والمدلول دورا بارزا في العملية الإبلاغية التواصلية، ذلك أنه كلما تحققت العلاقة الاعتباطية بكثافة في لغة الخطاب، كلما بلغ النظام التواصلي مداه وانتهى الجهاز الإبلاغي إلى حده الأوفى، يبين ذلك "المسدي" بقوله: «إن مقبولية العلاقة بين الدال والمدلول في كل نظام تواصلي على أساس الاقتران المنطقي تتناسب تناسبا عكسيا مع طاقة ذلك النظام المعتمد في الإبلاغ، فيكون معيار الاعتباط الذي هو مرآة العرفية هو النموذج الأوفى المحدد للجهاز الإبلاغي، فكلما ثقلت كثافة التعسف الاقتراني في أي نظام إحباري، نزع نسقه الدلالي إلى طاقته القصوى، فالشحنة الاعتباطية في كل واقعة تواصلية هي المولد الدائم سعة القدرة الإبلاغية التي تلتئم فيها»(3).

فالدلالة تكون قابلة للاتساع كلما كانت العلة مختفية غير معروفة، ذلك أن الارتباط اللاقسري الذي جمع الدال بمدلوله، كان في البدء عن طريق علة جوهرية هي التي أعطت لهذا الارتباط مرونته، بحيث يحدث امتداد في المجال الدلالي للنظر، فيجب على العلة أن تختفي إذن لمصلحة المعنى، أما إذا حدث العكس فإنها ستقلص المعنى وتهدمه (4).

⁽¹⁾ ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، ص94.

⁽²⁾ ينظر: الألسنية، علم اللغة الحديث، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط2، بيروت-لبنان، 1983، ص183.

⁽³⁾ اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، ص74.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر: علم الدلالة، بيار جيرو، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دط، دمشق-سوريا، 1988، ص50.

ويجدر بنا ألا نهمل رأيا آخر في مسألة العلاقة بين طرفي العلامة اللغوية يرى أن العلاقة بين طرفي العلامة اللغوية يرى أن العلاقة بين على الاعتباطية، إنما الذي يوحي بوجود هذا المبدأ، هو قدم العلة التي ربطت بين الدال ومدلوله، حتى ليخال إلينا أنه لا وجود لعلة تجمع بينهما، يوضح ذلك "بيار جيرو" بقوله: «إن كل الكلمات تحتوي على العلة في البداية وتحتفظ غالبيتها بما زمنا طويلا إلى حد ما، وعلى هذا فإن العلة تكون إذن إحدى السمات الرئيسية للإشارة اللسانية»(1).

ثالثا): موقف العلماء العرب المحدثين من مسألة العلاقة بين اللفظ ومعناه:

وإذا جئنا للعرب في العصر الحديث ودورهم في هذه المسألة، فقد كان الاتجاه الغالب للغويين العرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هو القول بالصلة الوثيقة بين الصوت والمعنى، حيث يرى "الشدياق"(1888م) أن كثيرا من الألفاظ إنما ينشأ عن محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة، يتكلم عن العلاقة بين الحرف وما يرمز إليه من معنى، ويتناول الحروف واحدا واحدا منبها على المعاني التي يوحي بما كل حرف وذلك في قوله: «فمن خصائص حرف الحاء السعة والانبساط نحو "البَرَاحُ"، و"الأَبْطَحُ"،... ومن خصائص حرف الدال اللين والنعومة والفضاضة نحو: "العَرْهَدُ" و"الأُمْلُودُ"، والميم القطع والاستئصال والكسر نحو: "أزَمَ"، و"حَسَمَ" و"حَطَمَ" و"حَطَمَ" و"حَدَمَ" و"حَرَمَ" و"قَضَمَ"» في فكأن هذه الكلمات تحتمع على هذه المعاني بسبب وجود الميم فيها، أو أن الميم قد صبغت الكلمة بهذه الدلالة وقد سلف أن "بوعز" قد قال بهذه القيمة التعبيرية للفونيم.

^{(&}lt;sup>1)</sup> علم الدلالة، بيار جيرو، ص46.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الساق على الساق فيما هو الفارياق، الشدياق، المكتبة التجارية، مطبعة الفنون الوطنية، دط، مصر، دت، 1/1-2.

ويقول "محمد أحمد خلف الله" معلقا أيضا: «وعلى أساس الصلة بين الحرف والمعنى، كان الأقدمون يقولون بأن الكلمات التي تكون فاؤها وعينها من أصوات واحدة، تكون معانيها متشابحة أو متقاربة» $^{(1)}$.

وإذا كان الحرف عند "الشدياق" يساهم في تحديد دلالة الكلمة، فإن الحرف عند "جورجي زيدان" (1914م) ينوع المعنى الأصلي للكلمة التي تشترك مع ألفاظ أخرى بحرفين هما الأصل المتضمن المعنى الأصلي، والزيادة (أي الحرف الزائد عن الأصل) ربما نوعية تنويعا طفيفا، مثاله: "قَطَّ" و"قَطَبَ" و"قَطَعَ" و"قَطَمَ" و"قَطَلً" جميعها تتضمن معنى القطع، إلا أن كل واحدة منها استعملت لتنوع من تنوعاته، والأصل المشترك بينها هو "قَطَّ" وهو بنفسه حكاية صوت القطع لا يخفى (2).

ولا يقف "زيدان" عند هذا التنوع نتيجة لزيادة حرف في آخر الكلمة الزائد هو الأغلب في نظره، بل يتمادى ويتابع قائلا: «إلا أنه قد يكون الحرف الزائد في الوسط، أي بين الحرفين الأصلين، كـــ"شَلَقَ" من "شَقَ"، و"فَرَقَ"، من "فَقَ"، و"قَرَصَ" من "قَصَّ"، و"قَرَضَ" من "فَضَّ"، وقد يكون في أول الكلمة نحو: "رَفَتَ" من "فَتَ"، و"لَهَبَ" من "هَبَّ"، و"رَفَضَ" من "فَضَّ"، و"لَمَسَ" من "مَسَّ"» (6).

ونمضي قدما لنجد أن نظرية جديدة قد انبثقت على أساس من كلام "الشدياق"، وتمضي قدما لنجد أن نظرية جديدة في الاشتقاق العربي نادى بما الأب و"زيدان"، أو كأن ما قالاه كان مقدمة أو بذرة لنظرية جديدة في الاشتقاق العربي نادى بما الأب "مرمجي الدومنيكي" (1963م) وهي ثنائية أصول الكلمات العربية بدلا من ثلاثيتها الراسخة التي

⁽¹⁾ أحمد فارس الشدياق وأراؤه اللغوية والأدبية، محمد أحمد خلف الله، معهد الدراسات العربية العالية، دط، 1955، ص109.

⁽²⁾ ينظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، حورجي زيدان، مطبعة القدس، جاورجيوس، دط، بيروت–لبنان، 1986، ص99.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص101.

يقول فيها: «الثنائية هي النظرية القائلة بأن الأصول في العربية، وكذلك في أحواتها السامية ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة بل ذوات الحرفين، إذن من شأن الثلاثيات أن ترد إلى الثنائيات»(1).

وعلى أساس هذه النظرية يرى أن الألفاظ العربية كأخواتها السامية من أصل ثنائي، والثلاثي يجب أن يرد إلى الثنائي، وفي نظريته التي أخذ يطبقها على الكلمات العربية رأى أن كل كلمة لابد أن تكون من حرفين أصلين لهما معنى أصلي وما زاد عليهما فهو لتفريع المعنى الأصلي وتنويعه، فعلى سبيل المثال: "صرراً" ثنائي مدلوله الشد ثم القطع وقد توسع كل منهما في المعاني المتفرعة فمنه: صر الدراهم وضعها في الصرة مشدودة، وصررى: قَطَعَ ومَنَعَ وحَبَسَ وفَصلَ، وصار: الشيء قَطَعَه وفَصَلَه، وصورا وشكلاً.

وتتردد أصداء هذه النظرية عند "انستاس ماري الكرملي" (1947م) الذي يقول: «إن الكلم وضعت في أول أمرها على واحد متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة ثم فئمت أي زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف فتصرف فيها المتكلمون تصرفا يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات والأهوية»(3).

أي أن أصل الألفاظ حرفان محاكاة لأصوات الطبيعة لها معنى أصلي بالطبع ويزاد حرفا أو أكثر في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها لينوع المعنى الأصلي حسب الظروف والمقام والبيئة والزمان.

ويذهب "العلايلي" (1996م) مذهب "الشدياق"، بل يغالي في تصوره أن لكل حرف عربي معنى، «فالهمزة على الجوفية، والياء تدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغا تاما، والجيم تدل على العظم مطلقا، والخاء على المطاوعة والانتشار، والدال على التصلب، والذال على التفرد، والراء

⁽¹⁾ المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرمرجي الدومينيكي، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس، 1937، ص06. (2) نفسه، ص121-122.

⁽³⁾ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، انستاس ماري الكرملي، دط، القاهرة، 1938، ص01.

على الملكة وشيوع الوصف، والسين على السعة والبسطة، والشين على التفشي بغير $^{(1)}$.

أما "صبحي الصالح" فلشدة إعجابه بصنيع "ابن جني" الذي أدرك فيه القيمة التعبيرية لحرف العربي، فيرى فيه «فتحا مبينا في فقه اللغات عامة»⁽²⁾.

ويؤيد "محمد المبارك" باندفاع القيمة التعبيرية للحرف في الكلمة العربية، فبعد أن طرح فكرة "ابن جيني" في هذا الموضوع وعبر عن إعجابه بها، وبعد تقديمه لنماذج عن هذه الظاهرة، خرج بخلاصة نهائية مفادها: «فهل لنا أن نستنتج من هذه الأمثلة وأشباهها أن للحرف الواحد في تركيب الكلمة العربية قيمة تعبيرية وأن الكلمة الثلاثية تعبر عن معنى هو ملتقى معايي حروفها الثلاثة ونتيجة تمازجها وتداخلها»(3).

ويقف على النقيض من هذا الاتجاه فريق من أساتذة الجامعات العربية وهم ممن تأثر بالفكر اللغوي الحديث، ومن أشهرهم "إبراهيم أنيس"، حيث يقول: «ولا شك أن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات، هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية فهم الذين يجردون الظواهر اللغوية من كل غموض»(4).

ثم يصنع بعد ذلك صنيع "جيسبرسن" بذكره الألفاظ التي يلحظ فيها الصلة بين الصوت والمدلول ويردف بعدها قائلا: «ليست إذن فكرة الصلة بين الأصوات والمدلولات حتى في مثل تلك الكلمات بالأمر الإنساني العالمي، ليمكن أن ترتبط بالعقل البشري العام، أو يمكن أن نرى فيها صلة من صلات المنطق الإنساني العام» (5).

⁽¹⁾ تحذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، أسعد علي، ط $_1$ ، دار النعمان، لبنان، 1968، ص $_1$ 64.

⁽²⁾ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص151.

⁽³⁾ فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، محمد المبارك، ص84-85.

^{(&}lt;sup>4)</sup> من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص144.

⁽⁵⁾ نفسه، ص146.

ويذكر في موضع آخر أدلة المعارضين في مبدأ الربط بين الأصوات والمدلولات قائلا: «وصارت الغلبة لأولئك المعارضين في مبدأ الربط بين الأصوات والمدلولات وتكاد تنحصر أدلتهم فيما يلي:

1- إن الكلمة الواحدة في اللغة قد تعبر عن عدة معاني (وهو المشترك اللفظي).

2- المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات وهو ما يسمى بالترادف.

3 أن الأصوات والمعاني تخضع للتطور المستمر على توالي الأيام، فقد تتطور الأصوات وتبقى المعاني سائدة، كما قد تتغير المعاني و تظل الأصوات على حالها(1).

ويعارض الصلة بين الصوت والمدلول كل من "محمود فهمي حجازي" و"حسن ظاظا"، الذي يقول: «وقد حدع بعض الباحثين في اللغات ظاهرة ضللتهم وهي أنه توجد في جميع اللغات ألفاظ تحمل معناها في هيكلها المسموع نفسه أي في جرسها الصوتي» $^{(3)}$.

⁽¹⁾ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص144.

⁽²⁾ ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء الحديثة، ط4، القاهرة-مصر، 2007، ص11.

⁽³⁾ اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة، حسن ظاظا، دار القلم، ط2، دمشق-سوريا، 1990، ص32-33.

الفصل الثاني: تقارب الألفاظ لتقارب المعاني:

أولا): مفهوم نظرية "تقارب الألفاظ لتقارب المعاني":

لقد أدرج "ابن جني" هذا الموضوع ضمن باب في كتابه الخصائص سماه "باب في تصاقب (1) الألفاظ لتصاقب المعاني "(2)، وقد ذكر أن هذا الباب قد غفل الناس عن البحث فيه، وأنه لا يمكن الإحاطة به لأنه متشعب النواحي، وهو على أضرب (3): فمنه اقتراب الأصلين الثلاثيين، مثل "ضياط" (4)، و"ضيطار"، فالأول من الأصل "ض ع ط"، والثاني من الأصل "ض ط ر" ومنه اقتراب الأصلين ثلاثيا أحدهما ورباعيا صاحبه، كحلق وحلقوم، الأول من "ح ل ق"، والثاني من "ح ل ق م"، أو رباعيا أحدهما وخماسيا صاحبه، كقولهم: "ضَبَغْطَى "، و"ضَبَغْطَرَى "(5)، الأول من "ض ب غ ط ر"، وقد ذكر هذين النوعين في باب خاص سماه "باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية" (6).

ومنه نوع رابع، وهو الذي نحن بصدد الحديث عنه، والذي له علاقة بدلالة الألفاظ، وهو "تقارب الحروف لتقارب المعانى".

ويقصد "ابن حني" من تقارب المعاني أن يرتبط أحدها بالآخر ويبنى عليه، أو أن يكون هناك معنى عام يجمعها، وأما تقارب الحروف فقد يكون المقصود منه الاتفاق في مخارجها من

^{(&}lt;sup>1)</sup> "الصَقْبُ": «القُرْبُ...ومَكَانٌ صَقَبٌ وصَقِبٌ: قَرِيبٌ، وَهَذَا أَصْقَبُ مِنْ هَذَا: أَيْ أَقْرَبُ...»، (ينظر: اللسان، مادة "صقب"، ص2469، العمود رقم3).

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 152-145/2.

⁽³⁾ نفسه، 145/2

^{(&}lt;sup>4)</sup> "الضّيَاطُ": «المتّمَايلُ فِي مِشْيَتِهِ، وَقِيلَ الضَّحْمُ الجَنَبَيْنِ...»، (ينظر: اللسان، مادة "ضيط"، ص2624، العمود رقم2)، و "الضّيْطَارُ": «هو الضَّحْمُ اللَّهِيمُ»، (ينظر: اللسان، مادة "ضطر"، ص2586، العمود رقم1).

^{(&}lt;sup>5)</sup> "الضَبَغْطَى" و"الضَبَغْطَرَى": «الأَحْمَقُ وَهُمَا كَلِمَتَانِ أَوْ شَيْئانِ يُفَزَّعُ بِهِمَا الصِبْيَانُ»، (ينظر: اللسان، مادة "ضبغط" ومادة "ضبغطر"، ص2551، العمود رقم2).

^{(&}lt;sup>6)</sup> الخصائص، 44/2.

أعضاء النطق أو في صفاتها من الجهر والهمس أو الشدة أو الرخاوة أو نحو ذلك من صفات الحروف، وإن كان "ابن جني" لم يذكر في أمثلته إلا الحروف المتقاربة في المخرج.

وهذا التقارب في الكلمتين قد يكون في حرف واحد، أو في حرفين، أو في ثلاثة أحرف، أو التقارب يكون بين أكثر من كلمتين.

1)- حقل ألفاظ التصاقب:

يصل عدد الأصول التي أوردها "ابن جني" في هذا التقارب إلى المائة والثمانين أصلا اتفقت كلها في كون الحرفين المختلفين المتقابلين في الأصلين من مخرج واحد، أو من مخرجين، متقاربين، و لم يلزم الاختلاف موضعا واحدا في الأصل، فقد يختلف الفاء مع الفاء، أو العين مع العين، أو اللام مع اللام، وقد يتفق الأصلان في اللام ويختلفان في الفاء والعين، أو يتفقان في العين ويختلفان في الفاء واللام، وقد يعم الخلاف الفاء والعين واللام في الأصلين.

وإن حقل ألفاظ التصاقب جمع فيه "ابن جني" كل ما يتحقق فيه مسألة التصاقب، وإن الألفاظ التي تكون هذا الحقل هي في شكل ثنائيات أو ثلاثيات أو أكثر، بل إنه يتضمن حتى ألفاظ اللي تكون هذا الحقل هي في شكل ثنائيات أو ثلاثيات أو أكثر، بل إنه يتضمن حتى ألفاظ الاشتقاق الأكبر أي التقاليب الستة لبعض الأصول التي رأى فيها "ابن جني" ألها تحقق التقارب في معانيها، نظرا لتقارب أصواهما، وفيما يلي تحديد لهذا الحقل: "أزَّ" و"هزَّ، "العَسْف" و"الأَسْف"، "وَرَمَ" و"عَلَمَ" و"عَلَمَ" و"عَرَمَ"، "حَبَسَ" و"حَمَسَ"، "العَلْبُ" و"العَلْمُ"، "جَرَف" و"جَرَف" و"عَلَف" و"عَرَف"، "عَلَرً" و"عَبَرً" و"عَبَرً"، "صَهَلَ" و"سَحَلَ" و"رَحَرً"، "جلَف" و"جَرَمَ"، "صَالَ" و"سَعَلَ" و"مَهَلَ"، "الْجِرُهُ" و"العَصْبُ"، والسَعْثُ"، "جَلَق" و"لَحَرَا"، "جَعَدً" والسَعْلُ و"حَرَف"، "جَلَلً و"لَوَق"، "حَلَسَ" و"أَرزَا"، "أَفَلَ" و"لَجَرَا"، "كَلَمَ" و"لَحَمَلً و"لَوَقَ"، "حَلَسَ" و"وَقَلَ" و"فَقَلَ" و"لَوَقَ"، "كَلَمَ" و"قَلَو" و"وَقَلَ" و"لَوَقَ"، و"لَبَكَ" و"لَبَكَ " و"لَبَكَ" و"لَبَكَ" و"لَبَكَ" و"لَبَكَ" و"لَبَكَ" و"لَبَكَ" وللَبَكَ" والْبَكَ" والْبَكَ" والْبَكَ" والْبَكَ" والْبَكَ" والْبَكَ " والْبَكَ " والْبَكَ " والْبَكَ" والْبَكَ" والْبَلَعَالَ المُلْلُولُ الْبُلُولُ الْلَالْلُولُ الْلَالْلَالْلُولُ الْلِلْلَالْلُولُ الْلَالْلَالُولُ الْلَالْلُولُ الْلَالْلُلُولُ الْلَالُولُ الْلَالْلُولُ الْلَالْلُولُ الْلَالُولُ الْلَالْلُولُ الْلَالُولُ الْلَالُولُ الْلَالُولُ الْلَالُولُ الْلَالُو

و"بكت"، "حكب" و"حكب" و"جبل" و"بحل" و"بكع" و"لكج" و"لكج"، "سمِل" و"سَبم" و"مَسلّ" و"مَسلّ" و"لَمَسَ" و"لَمَسَ" و"لَمَسَ" و"لَمَسَ" و"لَمَسَ" و"لَمَسَ و"لَمَسُ" و"لَمَسَ و"لَمَسُلّ و"حَسَلًا و"حَصَلًا و"حَصَلًا و"حَصَلًا و"حَصَلًا و"حَصَلًا و"حَصَلًا و"حَصَرًا، "المَحَدُّ و"المَحْدُ و" النّهُ و النّه

هذا هو حقل الألفاظ التي تتقارب في ألفاظها نظرا لتقارب معانيها عند "ابن حيى"، قمنا باستقصائها من كتبه المختلفة، وحقل ألفاظ التقارب هذا في اللغة العربية ليس محصورا في هذا الحقل المذكور عن "ابن حيي"، وإنما ما قام به هو أنه قد تعرض لنماذج فقط ليدلل بها على اطراد هذه الظاهرة في اللغة العربية، حيث أنه أكد على ذلك في نهاية هذا الباب، حين قال: «وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وفرش اللغة، وإنما بقي من يثيره ويبحث عن مكنونه...»(1)، وقوله في موضع آخر: «ولو شئت لقلت إن أكثر اللغة كذلك»(2).

 $^{^{(1)}}$ الخصائص، 152/2.

⁽²⁾ التمام، ص151.

2 - تحليل حقل التصاقب:

لقد لاحظ "ابن جني" ظاهرة مطردة في ألفاظ اللغة العربية، حيث استرعى تأمله ألفاظ تتقارب في بنائها بتقارب أصواتها أو بعض أصواتها في المخارج، وقد كانت هذه الألفاظ تقترب في معانيها كذلك، إذ أنه يجمعها معنى واحد، تعود إليه إذا تأملنا جيدا في اشتقاقها، مما أدى بـــ"ابن جني" إلى محاولة حصر هذه الأمثلة، وتحليلها مدللا على اطراد فكرته، إلى الحد الذي أدى ببعض الباحثين إلى أن ينعتها بالنظرية اللغوية في دلالة الألفاظ(1)، وقد سعى "ابن جني" بكل جهده ليبين في كيف أدى التقارب المعنوي إلى التقارب اللفظي في هذه الألفاظ، وقد كانت الألفاظ التي المتارها لذلك تتقارب في أصواتها في فائها أو عينها أو لامها، وقد كانت الألفاظ ثنائية أحيانا، وأخرى ثلاثية، ونرى تداخلا كبيرا بين نظريته في التناسب بين الألفاظ ومعانيها في بعض الأمثلة التي قدمها في ذلك وبين نظريته في تقارب الألفاظ لتقارب المعاني (2)، ويتضح من خلال توضيحه للنظريتين أن التناسب أعم من التقارب، فنظرية التناسب تتضمن نظرية التصاقب عنده، وقد كان للنظريتين أن التناسب أعم من التقارب الألفاظ لتقارب المعاني" وأخرى بـــ"تصاقب الألفاظ لتقارب المعاني" وأدرى بـــ"تصاقب الألفاظ لتقارب المعاني تضمن علي تحليل لبعض الأمثلة لتصاقب المعاني "المهاني" وفيما يلي تحليل لبعض الأمثلة لتصاقب المعاني "المناب بوالتديل على نظريته هذه.

(1) ينظر مثلا: بحث أمين فاخر، "نظريات ابن حني في دلالة الألفاظ وموقف المحدثين"، حولية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، العدد1، سنة 1979، ص185-219.

⁽²⁾ ينظر: المسائل الخاطريات، ص73-74، 146، 179-180، ففي النماذج التي ذكرها "ابن جني" في هذه الصفحات كان يربط بين المسألتين تقارب الألفاظ لتقارب المعاني، والمناسبة بين الألفاظ ومعانيها.

⁽³⁾ ينظر: المسائل الخاطريات، ص73، 122، وينظر: بقية الخاطريات، ص27، وينظر: التمام، ص151، 184.

⁽⁴⁾ ينظر: المسائل الخاطريات، ص84، 179، وينظر: الخصائص، 145/2.

⁽⁵⁾ ينظر: المسائل الخاطريات، ص146.

1/- الاختلاف بين اللفظتين في الحرف الواحد: من ذلك:

1- "أَزَّ"-"هَزَّ"(أَ): فمن حيث المعنى، يمكن أن يجمع الأصلان تحت معنى عام واحد، هو الحركة أو التحريك، ف_"الأَزُّ": الحَرَكَةُ الشَّدِيدَةُ، و"أَزَّتِ" القِدْرُ إِذَا اشْتَدَّ غَلَيَانُهَا (أَ)، وفي "هَزَّ": يقال: هَزَرْتُ السَّيْفَ، وَأَحَذَت فُلانًا هِزَّةُ، إِذَا مُدِحَ فَأَحَذَتُهُ أَرْيَحِيَةٌ (أَ)، وإن كان الأول يغلب عليه هَزَرْتُ السَّيْفَ، وَأَحَذَت فُلانًا هِزَّةُ، إِذَا مُدِحَ فَأَحَذَتُهُ أَرْيَحِيَةٌ (أَ)، وإن كان الأول يغلب عليه التحريك المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿ لَمُ لَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ تَؤُرُّهُمْ أَزًّا ﴿ (4)، أَنْ تُورِيهِمْ عَلَى المُعاصِي (5)، أَوْ تُزعِجُهُمْ إِزْعَاجًا (6)، والثاني يغلب عليه التحريك الحسي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُرَّي إِلَيْكِ بِحِذْعِ النَّحْلَةِ تَسَّاقَطُ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿ (7)، وقد يتحدان في الاستعمال: كقوله تعالى: ﴿ وَهُرَّي إِلَيْكِ بِحِذْعِ النَّحْلَةِ تَسَّاقَطُ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًا ﴾ (7)، وقد يتحدان في الاستعمال: كقولهم: أَزَّتْنَا الرِّيحُ، أَيْ سَاقَتْنَا (8)، ويقال: هَزَّنُهُ الرِّيحُ (أَا أَيْنَا الرِّيحُ أَيْ الرِّيحُ، أَيْ سَاقَتْنَا (8)، ويقال: هَزَّنُهُ الرِّيحُ أَيْ السَّعَمَالِ عَلَيْكِ مُولِهُ أَنْ اللَّيْحُ اللَّهُ اللَّيْحُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْحُ الْمُ اللَّهُ اللَّيْحُ اللَّهُ اللَّيْحُ اللَّهُ اللَّيْحُ اللَّهُ اللَّيْحُ اللَّهُ اللَّيْحُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْحُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ ال

أما من حيث التقارب اللفظي، فقد اختلفا في حرف واحد هو الأول من كل منهما، ففي إحداهما كانت الفاء همزةً، وفي الأخرى كانت الفاء هاءً، ولكنهما متقاربان في المخرج إذ كل منهما حرف حلقي (10)، وبمذا يكون اللفظان متقاربين لفظيا ومعنويا.

ولا يفوت "ابن جني" هنا أن يشير إلى وجه المناسبة بين الألفاظ ومعانيها على النحو الذي رأيناه في الفصل السابق، فهو يرى بأن "الأزّ" أقوى من "الهَزّ"، لأن "الأزّ" أعظم في النفوس من

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 146/2.

⁽²⁾ ينظر: الجمهرة، مادة "أز" ومقلوباتها، باب الثنائي الصحيح، ص56.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، مادة "زه" ومقلوباتها، باب الثنائي الصحيح، ص131-132.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة "مريم"، الآية رقم83.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الصحاح، مادة "أزز"، 854/3.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المقاييس، مادة "أز"، 13/1.

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة "مريم"، الآية رقم 25.

^{(&}lt;sup>8)</sup> المقاييس، مادة "أز"، 14/1.

^{(&}lt;sup>9)</sup> نفسه، مادة "هز"، 9/6.

^{(&}lt;sup>10)</sup> ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص74.

"الهَزَّ"، لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك، والهمزة أقوى من الهاء، فخصوا المعنى القوي بالصوت القوي، والمعنى الضعيف بالصوت الضعيف (1).

2- "حَمَسَ"-"حَبَسَ" (2): فمن حيث المعنى، قد ذكرت المعاجم أن "الحَمْسَ": التَشَدُّدُ فِي الأَمْرِ، و"حَمِسَ" الشَّرُ، إِذَا اشْتَدَّ (3)، كَمَا يُقَالُ: "حَبَسْتُ" الشَّيْءَ، ويلتمس "ابن جني" للتقارب بينهما وجها هو أن الشيئين إذا حبس أحدُهما صاحبَه تمانعا وتعازا، فكان ذلك كالشريقع بينهما.

أما التقارب بين اللفظين فنلاحظ أن اللفظين لا يختلفان إلا في عين اللفظة، وذلك في الميم في إحداهما والباء في الأخرى، وهما من مخرج واحد هو المخرج الشفوي (4)، ولذلك هما متقاربان لفظا ومعنى.

3- "قَرَت"- "قَرَد": من حيث المعنى، قد يجمعهما معنى التجمع واللصوق، فالصُّوفُ القَرِدُ: المَّلَبِّدُ الْمُتَدَاخِلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ مِنْ ذَلِكَ أُخِذَ، وَيُقَالُ أَقْرَدَ الرَّجُلُ إِذَا لَصِقَ بالأَرْضِ مِنْ فَزَعٍ أَوْ ذُلِّكً أُخِذَ، وَيُقَالُ أَقْرَدَ الرَّجُلُ إِذَا لَصِقَ بالأَرْضِ مِنْ فَزَعٍ أَوْ ذُلِّكً أَخُدُ، كَمَا يُقَالُ: قَرَتَ الدَّمُ، إِذَا يَبِسَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ (7).

أما من حيث التقارب اللفظي، فاللفظان يتفقان في صوت القاف والراء في الفاء والعين منهما، ولا يختلفان إلا في اللام منهما، فهما التاء في إحداهما والدال في الأخرى، والدال أخت التاء، إذ

⁽¹⁾ ينظر: الخصائص، 146/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 147/2.

⁽³⁾ ينظر: الجمهرة، مادة "حمس"، باب الثلاثي الصحيح، ص534.

⁽⁴⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص47، 48.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الخصائص، 148/2.

⁽⁶⁾ الجمهرة، مادة "درق"، باب الثلاثي الصحيح، ص636.

^{(&}lt;sup>7)</sup> ينظر: الصحاح، مادة "قرت"، 261/1.

هما من مخرج واحد هو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا⁽¹⁾، فاللفظان متقاربان لأنهما من مخرج واحد، كما رأينا، ولذا فهما متقاربان في اللفظ والمعنى.

2/- **الاختلاف بين اللفظتين في حرفين**: وقد بادر "ابن جيني"، قبل الخوض في هذا النوع، إلى القول: «وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين» (2)، ومن الأمثلة التي ذكرها في ذلك:

1- "سَحَلَ"- "صَهَلَ "(³⁾: فمن حيث المعنى والدلالة يجمعها معنى صوت، ويغلب في كونه محاكاة لصوت للحيوان، إذ كل منهما يدل عليه فــ "السَّحِيلُ" و "السُّحَالُ": الصَّوْتُ الذِي يَدُورُ فِي صَدْرِ الحِمَارِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِعِيرِ الفَلاَقِ مِسْحَلٌ (⁴⁾، وَأَمَّا الثَّانِي فَمِنْهُ "الصَّهِيلُ": صَوْتُ الفَرَسِ (⁵⁾.

أما من حيث التقارب اللفظي، فبالرغم من أن اللفظين لا يتفقان إلا في صوت واحد هو اللام في اللام منهما، إلا أن الأصلين الباقيين متقاربان في المخرج بالتناظر، فالسين أخت الصاد فهما من مخرج واحد تقريبا، هو طرف اللسان مع الثنايا العليا، أو طرف اللسان مع الحنك الأعلى $^{(6)}$ ، كما أن الحاء أخت الهاء فهما حرفان حلقيان $^{(7)}$ ، فتقارب المعاني أدى إلى تقارب اللفظين في الأصوات المشكلة لهما.

⁽¹⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص51، 53.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 149/2.

⁽³⁾ نفسه، 149/2.

^{(&}lt;sup>4</sup>) ينظر: الصحاح، مادة "سحل"، 1727/4.

⁽⁵⁾ ينظر: اللسان، مادة "صهل"، ص2517، العمود رقم2.

⁽⁶⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص67، 69.

⁽⁷⁾ نفسه، ص48.

2- "سَحَلَ"-"زَحَرَ" فمن حيث المعنى، فاللفظان يجمعهما أيضا معنى الصوت، وقد تقدم معنى السَحَلَ"، وأما "زَحَرَ" فيقال منه: زَحَرَ يَزْحَرُ زَحِيرًا، وهو صوت نفسه إذا تنفس بشدة، وزَحَرَت المرأة بولدها عند الولادة (2).

أما بالنسبة للتقارب اللفظي، فاللفظان يتفقان في الاشتراك في حرف الحاء في العين في كل منهما، إلا أن هذه الأصلين الباقيين متقاربان في المخارج بالتناظر فيما بينهما، فالسين أخت الزاي فهما من مخرج طرف اللسان بالثنايا السفلي⁽³⁾، واللام أخت الراء لأنهما من مخرج طرف اللسان مع الثنايا العليا⁽⁴⁾، فاللفظان متقاربان لفظا ومعنى.

3- "جَلَفَ"- "جَرَمَ" (5): فمن حيث المعنى، فهما متفقان دلالة إذ يجمعهما معنى القَطْعُ، فيقال من الأول: «الجَلْفُ: القَطْعُ»، وجَرَمْتُ اللَّول: «الجَلْفُ: القَطْعُ»، وجَرَمْتُ صوفَ الشاة أي جَزَرْتُه» (7).

وأما تقاربهما في اللفظ فلأن اللام أخت الراء كما تقدم في المثال السابق، وكذلك الفاء أخت الميم متقاربان في المخارج، حيث أن الفاء صوت شفوي أسناني، والميم صوت شفوي (8).

3/- التقارب بين اللفظتين في حروفها الثلاثة: وقد مهد "ابن حني" لأمثلة هذا النوع فقال: «وتجاوزوا ذلك بأن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللام» (9)، وقد ذكر منه:

 $^{^{(1)}}$ الخصائص، 149/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المقاييس، مادة "زحر"، 49/3.

⁽³⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص67، 68.

⁽⁴⁾ نفسه، ص56، 57.

 $^{^{(5)}}$ الخصائص، 149/2.

⁽⁶⁾ الجمهرة، مادة "حفل" ومقلوباتها، باب الثلاثي الصحيح، ص487.

⁽⁷⁾ الصحاح، مادة "جرم"، 1885/4.

⁽⁸⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص48.

رانج الخصائص، 150/2.

1- "عَصَرَ"-"أَزَلَ": متقاربان في المعنى، إذ يجمعهما أحيانا معنى عام واحد هو الحبس والمنع، ففي "أزل": «و"الأَزْلُ" أيضا: الحَبْسُ، يُقَالُ: أَزَالُوا مالهم يَأْزِلُونَه، إذا حَبَسُوه عَنْ المَرْعَى مِنْ ففي "أزل": «و"الأَزْلُ" أيضا: «اعْتَصْرْتُ مَالَهُ، إِذَا اسْتَحْرَجْتُهُ مِنْ يَدِهِ، وَفِي الحَدِيثِ: «يَعْتَصِرُ الوَالِدُ على وَلَدِه فِي مَالِهِ»، أَيْ يَمْنَعُه إِيَّاهُ ويحبِسُه عَنْهُ» (3).

وأما التقارب في اللفظين فلأن العين أخت الهمزة إذ هما حلقيان، والصاد مع الزاي من مخرج واحد، هو طرف اللسان بالثنايا العليا أو بالحنك الأعلى (⁴⁾، والراء أخت اللام، كما تقدم أيضا.

2- "صَهَلَ"-"زَأَرَ" أَرَ" فمن حيث المعنى فكل منهما يدل على صوت للحيوان، فمن الأول: "الصَّهِيلُ": حوت الفرس، كما مر بنا، ومن الثاني "الزَّئِيرُ": «صَوْتُ الأَسَدِ فِي صَدْرِهِ» (6)، فتقاربا في المعنى. واللفظان متقاربان في البناء، لأن الصاد تقارب الزاي في المخرج، والهاء تقارب الهمزة، واللام تقارب الراء أيضا.

3- "غَدَرَ"- "خَتَلَ" (⁷⁾: فمن حيث التقارب في المعنى، فيجمعهما معنى الخداع وعدم الوفاء، فمن الأول: "الغَدْرُ": «نَقْضُ العَهْدِ وتَرْكُ الوَفَاءِ بِهِ» (⁸⁾، ومن الثاني: «يُقَالُ: خَتَلَهُ وخَاتَلَهُ، أَيْ خَدَعَهُ، والتَخَاتُلُ: التَخَادُ عُ» (⁹⁾.

 $^{^{(1)}}$ الخصائص، 150/2

^{(&}lt;sup>2)</sup> الصحاح، مادة "أزل"، 1622/4.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، مادة "عصر"، 749/2.

⁽⁴⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص67، 69.

^{(&}lt;sup>5)</sup> ينظر: الخصائص، 151/2.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الصحاح، مادة "زأر"، 666/2.

⁽⁷⁾ الخصائص، 150/2.

⁽⁸⁾ المقاييس، مادة "غدر"، 413/4.

⁽⁹⁾ الصحاح، مادة "ختل"، 1682/4.

أما عن التقارب اللفظي فهو محقق كذلك في اللفظين، لأنه بالتناظر، الغين أخت الخاء فهما حلقيان (1)، والدال أحت التاء في المخرج، كما تقدم، والراء أخت اللام في المخرج، كما تقدم أيضا.

4/- التقارب بين أكثر من لفظتين: قد أشار إليه "ابن جني" أثناء حديثه عن الأنواع السابقة، ومن أمثلته:

1- "جَبَلَ"-"جَبَنَ"-"جَبَرَ"(2): هذه الأصول ثلاثة متقاربة في المعنى، إذ يمكن جمعها تحت معنى عام واحد وهو الالتئام والتماسك والقوة، فمن الأول الذي هو "ج ب ل": رَجُلٌ ذُو جَبْلَةٍ، إِذَا كَانَ غَلِيظَ الجِسْمِ، ويقال: "أَجْبَلَ" الشَّاعِرُ، إِذَا صَعُبَ عَلَيْهِ القَوْلُ، و"الجَبَلُ" مِنَ النَّاسِ الجماعةُ(3)، ومن الثاني الذي هو "ج ب ن": "جَبَنَ": إِذَا اسْتَمْسَكَ وَتَوقَّفَ وَتَحَمَّعُ (4)، ومن الثالث الذي هو "ج ب ر": منه "الجَبَّارَةُ": وَاحِدَةُ الجَبَائِرِ، وَهُوَ الخَشَبُ الذِي يُشَدُّ عَلَى العُضُو المَكْسُورِ(5)، والأصول الثلاثة متقاربة في اللفظ، فهي تشترك في صوتي الجيم والباء، في الفاء والعين منهما، واللام والنون والراء أخوات، إذ هما من مخرج واحد هو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا(6)، فهذه الألفاظ متقاربة المعاني والبناء.

2- "جَرَف"- "جَلَف" - "جَنَفَ" (⁷⁾: فمن حيث التقارب في الدلالة، فإن ما ذكر في المعاجم من معاني هذه الأصول الثلاثة يدل على وجود تقارب بينها في المعنى، حيث تدل على الانتقاص في الشيء والميل عن حقيقته الأصلية، فمن الأول: "الجَرْفُ": الأَخْذُ الكَثِيرُ، وجَرَفْتُ الشَيْءَ: ذَهَبْتُ

⁽¹⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص48.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الخصائص، 149/2.

⁽³⁾ الجمهرة، مادة "ب ج ل" ومقلوباتها، باب الثلاثي الصحيح، ص269.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 149/2.

⁽⁵⁾ الجمهرة، مادة "ب ج ر" ومقلوباتها، باب الثلاثي الصحيح، ص265.

⁽⁶⁾ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص56-58.

⁽⁷⁾ الخصائص، 147/2.

بِهِ كُلِّهُ أَو جُلِّهُ، وَجَرَفْتُ الطِّينَ: كَسَحْتُه (1)، ومعنى "الجَلَفُ": القَطْعُ، كَمَا تَقَدَّمَ (2)، ومن الثالث: "الجَنَفُ" وَهُوَ اللَيْلُ وَالجُورُ (3)، ويقول "ابن جني" في التقارب بين "جَنَفَ" وبين الأصلين السابقين: «وَإِذَا جَلَفَتَ الشَّيْءَ أَوْ جَرَفْتَهُ فَقَدْ أَمَلْتَهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ » (4).

أما عن التقارب اللفظي، فالأصول الثلاثة متقاربة لفظا، فالحرف المختلف فيه وهو الراء أو اللام أو النون يخرج من طرف اللسان مع اللثة العليا كما أسلفنا، ولذلك فهذه الألفاظ الثلاثة متقاربة لفظا ومعنى.

لقد بينا فيما سبق جهد "ابن جين" في رده لكثير من الأصول التي تشترك في حرفين متقاربين أو أكثر أو أقل إلى معنى واحد يجمعها، نظرا لتقارب حروف تلك المفردات في المحرج أو في الصفات، ولقد رأينا كيف أن البحث عن هذه الألفاظ في المعاجم يؤكد صحة ما ذهب إليه، إلا أن هذا لا يعني أن "ابن جين" كان موفقا في كل الألفاظ التي تطرق إليها، حيث أنه في بعض الألفاظ التي جاء بما لم تصدق عليها نظريته إلا بتعسف شديد فيها، ومن بين تلك الألفاظ:

- "عَدَنَ" و"تَأَطَّرَ" (5): وإن كان لهما معنى متقاربا الذي هو "أَقَامَ" و"تَلَبَّثَ"، فإنه يصعب القول بأنه هناك قرابة لفظية ظاهرة بينهما.

- ومن ذلك أيضا لفظتا "شَرِب" و"جَلَف": فقد تعسف "ابن جني" في ردهما إلى معنى واحد، وإن كانا متقاربين لفظيا بحسب المبدأ الذي وضعه "ابن جني" في ذلك (6).

⁽¹⁾ لسان العرب، مادة "جرف"، ص601، العمود رقم3.

⁽²⁾ ينظر: الصفحة 37 من هذه الرسالة.

⁽³⁾ اللسان، مادة "جنف"، ص700، العمود رقم3.

⁽⁴⁾ الخصائص، 147/2.

^{.150/2} نفسه، .150/2

⁽⁶⁾ نفسه، 150/2.

- ومن ذلك "أَلَتَ" و "عَانَدَ"، فالقرابة اللفظية بينهما بعيدة بعض الشيء، كما هو واضح، والحكم نفسه على لفظتي "قَفَرَ" و"كَبَسَ"، حيث لا قرابة دلالية بينهما (1).

5/- تقالیب الأصول: تتكون العربیة في جمهور ألفاظها من ثلاثة أصوات صامتة، غیر الصوائت، شأنها في ذلك شأن بقیة اللغات السامیة إذ هي جمیعها ثلاثیة الأصول ($^{(2)}$), ویری "ابن جني" أن أصوات الأصل الواحد الصامتة یمکن نظریا أن تؤدي إلى ستة أصول تستعمل العرب منها ما تستعمل و قمل ما قمل، فالكاف والتاء والباء، مثلا یمکن أن یتولد منها: "کتب" و "کبت"، و "تکب" و "تکب" و "تبك" و "بکت"، و هذا الجزء من عمله كان "الخلیل" قد قام به قبله في کتاب "العین" حین قلب الأصول، و ذكر المستعمل منها والمهمل ($^{(3)}$).

إلا أن الذي جاء به "ابن جني" زيادة على الاستفادة من طريقة "الخليل" في التقليب، هو قوله إن هذه الأصول يختص كل منها بمعناه الذي استعمل فيه ولكنها جميعا تلتقي في معنى عام جامع يضم الأصول الستة، فالقاف والواو واللام تدل على الخفوف والحركة، كيف تقلبت، والكاف واللام والميم تدل على القوة والشدة (4)، وهكذا، على أن لكل أصل معناه الخاص به، هذا تفسيره لما سماه: الاشتقاق الأكبر: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تحتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد» (5)، ومما ذكره "ابن جني" في ذلك بعض النماذج الآتية:

.48, \sim

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 150/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد، ط₁، القاهرة-مصر، 1929، ص14، وينظر: دراسات في فقه اللغة،

^{(&}lt;sup>3)</sup> العين، 1/59، (المقدمة).

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 1/1–13.

⁽⁵⁾ نفسه، 134/2.

1- تقليب "ج ب ر"، فهي أين وقعت، للقوة والشدة، منها "جَبَرْتُ" العَظْمَ، والفَقِيرَ، إِذَا حَرَّسَتُهُ قَوَيْتِهِ لِغَيْرِهِ، ومنها رجل "مُجَرَّبُ"، إِذَا جرَّسَتُهُ الْأُمُورُ وَجُنَّذَتُهُ، فَقَوِيَتْ مُنْتُهُ، واشْتَدَّتْ شَكِيمَتُهُ، وَمِنْهُ "الجرابُ" لأَنَّهُ يَحْفَظُ مَا فِيهِ، وَإِذَا حُفِظَ الشَّيْءُ وَرُوعِيَ اشْتَدَّ وَقَوِيَ، وَإِذَا أَغْفِلَ وَأُهْمِلَ تَسَاقَطَ وَرَذِيَ، وَمِنْهُ "الأَبْحَرُ" و"البُحْرَةُ"، وَهُو الشَّيْءُ وَرُوعِيَ اشْتَدَّ وَقَوِيَ، وَإِذَا أَغْفِلَ وَأُهْمِلَ تَسَاقَطَ وَرَذِيَ، وَمِنْهُ "الأَبْحَرُ" و"البُحْرَةُ"، وَهُو الشَّيْءُ وَرُوعِيَ اشْتَدَّ وَقَوِيَ، وَإِذَا أَغْفِلَ وَأُهْمِلَ تَسَاقَطَ وَرَذِيَ، وَمِنْهُ "الأَبْحَرُ" و"البُحْرَةُ"، وَهُو الشَّيْءُ وَمُوعِيَ اشْتَدَ وَقَوِيَ، وَإِذَا أَغْفِلَ وَقُوقَةُ مَا يَلِيهِ بِهِ، وَمِنْهُ "الأَبْحَرُ" والبُحرَةُ إذا عَظَمْتَهُ وَقَوِيْتُ السُرَّة، وَمِنْهُ "البُرْجُ" لِتَعْظِيمِهُمْ إِيَّاهُ عَنِ القِتَالِ فِيهِ، وَإِذَا كَرُمَتِ النَّخْلَةُ عَلَى أَهْلِهَا فَمَالَتُ وَقَوِيتَ أَمْرَهُ، وَمِنْهُ "الرُّجْبَةِ"، وَهُوَ شَيْءٌ تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ لِنَقْوَى بِهِ، وَ"الرَّاجِبَةُ": أَحَدُ فُصُوصِ الأَصَابِعِ وَهِيَ مُقَوِيّةً لَهَا، وَمِنْهَا "الرَّبَاجِي" وَهُوَ الرَّجُلُ يَفْخَرُ بأَكْثَرَ مِنْ فِعْلِهِ (١٠).

2- ومن ذلك تقليب "ق س و"، ومنه: "ق س و"، ومنه: "ق س و"، "ق وس"، "و س ق"، "و ق س"، و"س وق"، وأهمل "س ق و"، وجَمِيعُ ذَلِكَ إِلَى القُوَّةِ وَاجْتِمَاعِهِ، مِنْهَا "القَسْوَةُ"، وَهِيَ شِدَّةُ القَلْبِ وَاجْتِمَاعِهِ، وَمِنْهَا: "القَوْسُ" لِشِدَّتِهَا وَاجْتِمَاعِ طَرَفَيْهَا، وَمِنْهَا الوَقْسُ لانْتِدَاءِ الجَرَب، وَذَلِكَ لأَنّهُ وَاجْتِمَاعِهِ، وَمِنْهَا "القَوْسُ " لِشِدَّتِهِ، وَمِنْهَا "الوَسْقُ"، للحَمْلِ، وَذَلِكَ لاجْتِمَاعِهِ وَشِدَّتِهِ، وَمِنْهُ "اسْتَوْسَقَ" الأَمْرُ أَيْ يَحْمَعُ الجِلْدَ ويُقْحِلُهُ، وَمِنْهَا "الوَسْقُ"، للحَمْلِ، وَذَلِكَ لاجْتِمَاعِهِ وَشِدَّتِهِ، وَمِنْهُ "اسْتَوْسَقَ" الأَمْرُ أَيْ المَسُوقِ الجَثَمَع، ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴿ (2) أَيْ جَمَعَ، وَمِنْهَا "السَّوْقُ " وَذَلِكَ لاَنَّهُ اسْتِحْتَاتُ وَجَمْعٌ لِلْمَسُوقِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضُ (3).

ومن الأصول التي أوردها في موضع آخر وذكر تقليباتها والمعنى الجامع لها، مما يزيد نظريته إيضاحا "ق و ل" و "ك ل م" وهذا شيء من كلامه في ذلك: «هذا باب القول محل الفصل بين الكلام والقول، ولنقدم أمام القول على فرق بينهما طرفا من ذكر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 135/2–136.

⁽²⁾ سورة "الانشقاق"، الآية رقم17.

⁽³⁾ الخصائص، 136/2–137.

تقليب حروفهما، فإن هذا موضوع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه، وستراه طريقا غريبا، ومسلكا من هذه اللغة الشريفة عجيبا»(1)، وهذا تفصيل لما ذكر:

3 - تقلیب "ق و ل": «إن معنی "ق و ل" أین و جدت و کیف و قعت من تقدم بعض حروفها علی بعض و تأخره عنه، إنما هو للخفوف و الحركة، و جهات تراکیبها الستة مستعملة كلها، لم یهمل شيء منها، و هي "ق و ل"، "ق ل و"، "و ق ل" و "و ل ق"، "ل و ق"» $^{(2)}$ ، وقد فصل في ذلك كالآتي $^{(3)}$:

- الأصل الأول: "ق و ل" وهو "القَوْلُ"، وَذَلِكَ أَنَّ الفَمَ واللِّسَانَ يَخِفَّانِ لَهُ وَيَقْلَقَانِ وَيَمْذَلانِ بِهِ، وَهُوَ بضِدِّ الشُّكُوتِ الذِي هُوَ دَاعِيَةٌ إِلَى السُّكُونِ.

- الأصل الثاني: "ق ل و" منه "القِلْوُ": حِمَارُ الوَحْشِ، وَذَلِكَ لِخِفَّتِهِ وَإِسْرَاعِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: "قَلَوْتُ" البُسْر وَالسُّوِيْقَ"، فَهُمَا مَقْلُوَّان، وَذَلِكَ لأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا قَلِيَ جَفَّ وحَفَّ وَكَانَ أَسْرَعَ إِلَى الْحَرَكَةِ وَأَلْطَفَ.

- الثالث: "و ق ل" منه "الوَقْلُ" لِلْوَعِلِ، وَذَلِكَ لِحَرَكَتِهِ، وَقَالُوا: تَوَقَّلَ فِي الجَبَلِ إِذَا صَعَدَ فِيهِ، وَقَالُوا: تَوَقَّلَ فِي الجَبَلِ إِذَا صَعَدَ فِيهِ، وَذَلِكَ لا يَكُونُ إِلاَّ مَعَ الحَرَكَةِ وَالاعْتِمَالِ.

- الرابع: "و ل ق" قالوا: "وَلَقَ" يَلِقُ إِذَا أَسْرَعَ، قَالَ:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ

أَيْ خَافُ وَتُسْرِعُ، وَقُرِئَ، "إِذْ تِلْقَونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ" أَيْ تَخِفُون وتُسْرِعُون.

 $^{^{(1)}}$ الخصائص، 05/1.

^{.05/1} نفسه، $^{(2)}$

⁽³⁾ نفسه، 13–5/1.

- الخامس: "ل و ق"، جَاءَ فِي الحَدِيثِ: "لا آكُلُ مِنَ الطَّعَامِ إِلاَّ مَا لُوِّقَ لِي"، أَيْ مَا خُدِمَ وَاعْمِلَتْ اللَّوقَة اللَّوقَةُ" لِلْزُبْدَةِ وَذَلِكَ لِخِفَّتِهَا وَإِسْرَاعِ حَرَكَتِهَا وَإِنَّهَا لَيْسَتْ لَهَا مُسْكة الجُبْن وِثْقَلُ المَصْلِ وَنَحْوِهُمَا.

- السادس: "ل ق و"، منه "اللِّقْوَةُ" للْعُقَابِ، قِيلَ لَهَا ذَلِكَ لِحِفَّتِهَا وَسُرْعَةِ طَيرَانِهَا.

5- ومنه تقليب "ك ل م": «وأما "ك ل م" فهذه أيضا حالها، وذلك ألها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة، والمستعمل منها أصول خمسة هي "ك ل م"، "ك م ل"، "ل ك م"، "م ك ل" "م ل ك"، وأهملت منه "ل م ك" فلم تأت في تُبْتٍ» $^{(1)}$ ، وفيما يلي تفصيل ذلك عن "ابن جني $^{(2)}$:

- فمن ذلك الأصل الأول: "ك ل م"، ومِنْهُ "الكَلْمُ" للجُرْحِ، وَذَلِكَ لِلْشِدَّةِ التِّي فِيهِ وَقَالُوا: "الكُلامُ": مَا غَلُظَ مِنَ الأَرْضِ، وَذَلِكَ لِشِدَّتِهِ وَقُوَّتِهِ، وَمِنْهُ "الكَلامُ" وَذَلِكَ لأَنَّهُ سَبَبٌ لِكُلِّ شَرِّ الكَلامُ" وَذَلِكَ لأَنَّهُ سَبَبٌ لِكُلِّ شَرِّ وَشِدَّةٍ فِي أَكْثَرِ الأَمْرِ.

- الثاني "ك م ل"، وَمِنْ ذَلِكَ "كَمَلَ" الشَّيْءُ و"كَمُلَ" و"كَمَلَ" فَهُوَ كَامِلٌ وَكَمِيلٌ، وَعَلَيْهِ بَقِيَّةُ تَصَرُّفِهِ، وَالتِقَاؤُهُمَا أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا تَمَّ وَكَمُلَ كَانَ حِينَئِذٍ أَقْوَى وَأَشَدُّ مِنْهُ إِذَا كَانَ نَاقِصًا غَيْرَ كَامِلٍ.

- الثالث: "ل ك م"، وَمِنْهُ "اللَّكْمُ" إِذَا وَجَأْتَ الرَّجُلَ وَنَحْوَهُ، وَلاَ شَكَّ فِي شِدَّةِ مَا هَذِهِ سَبِيلِهِ.

- الرابع: "م ك ل"، وَمِنْهُ بِعْرٌ "مَكُولٌ" إِذَا قَلَ مَاؤُهَا، وَالْتِقَاؤُهُمَا أَنَّ البِعْرَ مَوْضُوعَةُ الأَمْرِ عَلَى جُمَّتِها بالمَاءِ، فَإِذَا قَلَّ مَاؤُهَا كُره مَوْردُها وَجَفَا جَانُبُهَا، وَتِلْكَ شِدَّةٌ ظَاهِرَةٌ.

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 13/1.

⁽²⁾ نفسه، 13/1–17.

- الخامس: "م ل ك"، وَمِنْ ذَلِكَ "مَلَكْتَ" العَجِينَ إِذَا أَنْعَمْتَ عَجْنَهُ فَاشْتَدَّ وَقَوِيَ، وَمِنْهُ مِلْكُ الْإِنْسَانِ، أَلاَ تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ يَدِي، وَذَلِكَ قُوَّةٌ وَقُدْرَةٌ مِنَ المَالِكِ عَلَى مُلْكِهِ، وَمِنْهُ الْمُلْكُ لِمَا يُعْطِي صَاحِبَهُ مِنَ القُوَّةِ وَالغَلَبَةِ (1).

هذه أهم النماذج والأصول⁽²⁾ التي أدرجها "ابن جني" لتوضيح نظريته في الاشتقاق الأكبر، وقد كان يعمل جهده وفكره ليجد المعنى الجامع لهذه الأصول، وأحسن من ذلك هو أنه استعمله كما يستعمل الاشتقاق العادي المطرد المعروف عند الناس في توضيحهم لمعاني الألفاظ المختلفة، فقد استعمله في أول أبواب الخصائص عندما كان بصدد التفريق بين معاني لفظتي "القول" و"الكلام"، مما يعني اعتداده به ووثوقه الشديد بتوضيحه للمعاني للأصول المختلفة (3).

و"ابن جني" في نظريته هذه لتقاليب الأصول، لا يدعي ألها نظرية عامة ومطردة في كل اللغة، ولكنها ظاهرة تستحق أن يتأملها دارس اللغة، فلو اتفق للقائل بهذا مثال واحد من المثل التي تقلب على ستة أوجه وكان بينها فيه جامع كان حريا بأن يستدر الإعجاب، على أن ما عرفه "ابن جني" من أمر هذه الأصول يكاد يقرب ثما في الاشتقاق الأصغر كما قال: «واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا، وأعز ملتمسا، بل لو صح من هذا النحو، وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبا معجبا، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدى الأبعد، وقد رسمت لك منه رسما فاحتذه، وتقبله تحظ به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أحله، نعم، وتسترفده في بعض الحاجة إليه فيعينك ويأخذ بيدك» (4).

 $^{^{(1)}}$ الخصائص، 17/1.

⁽²⁾ حيث أنه ذكر في المسائل الخاطريات، ص192، تقاليب لمادة "ج ل ب"، وقد ردها إلى معنى عام هو الكثرة والعِظَمُ.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الخصائص، 5/1-32، في باب "القول على الفصل بين الكلام والقول".

⁽⁴⁾ نفسه، 139–139.

وقد أدرك "ابن جني" أن ما جاء به لا يكون في كل لفظ أو في كل أصل كما تقدم، وأدرك كذلك أن ما ينقاد منه قد تمس الحاجة فيه إلى إنعام النظر والتفكر ومحاولة الكشف عن المعنى الجامع بين ألفاظ الأصل الواحد، حيث قال: «على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد من غير تقليب لشيء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله، فاؤه وعينه ولامه، أسهل والمعذرة فيه أوضح، وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته بإذن الله»(1).

على أن هذا الأمر الذي صاغه "ابن جين" في صورته التي هو عليها وأصَّل له وأوضح مراميه وأبعاده، لم يكن من ابتكاره في الأصل، فالأمانة العلمية تدعوه إلى أن ينص على أنه وإن لم يسبقه أحد إلى الاستفادة منه أو الاستعانة به إلا أن شيخه "أبا علي" كان يعتاده عند الضرورة، ولعل تصرف "أبي علي الفارسي" هو الذي أوحى إليه بجمع أمثلة من مادة هذا الموضوع ووضع له اسما ومن ثم نسبة النظرية لنفسه، وهو بذلك جدير: «هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن "أبا علي" رحمه الله كان يستعين به، ويُخلِد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن»⁽²⁾.

وفي موضع آخر قال: «فهذه الطرائق التي نحن فيها حَزْنَة المذاهب والتورد لها وعر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ولا تستبعد، فقد كان "أبو علي" رحمه الله يراها ويأخذ بها،.. وشاهدته غير مرة إذا أشكل عليه الحرف الفاء أو العين أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه»(3).

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخصائص، 12/1–13.

ر⁽²⁾ نفسه، 133/2

⁽³⁾ نفسه، 11/1–12.

ثانيا): موقف القدامي والمحدثين من نظرية "تقارب الألفاظ لتقارب المعايي":

1)- موقف القدامي:

لم تلق نظرية التصاقب التي بسطها "ابن جني" في الأمثلة الأولى، أي في الأمثلة التي تعلق بالتقارب بين اللفظين في الحرف الواحد أو في الحرفين أو في الثلاثة كثير اهتمام عند العلماء القدامي، إلا حين تحدثوا عن الإبدال اللغوي، والسبب في ذلك عندنا ألهم رأوها امتدادا لنظرية "ابن جني" في المناسبة بين الألفاظ ومعانيها.

إلا أن تقاليب الأصول أثارت بعض النقاش عندهم، وجدير بالذكر في هذا الموضوع إلى أنه كان في عصر "ابن جين" من سلك سبيله في تطبيق الاشتقاق الأكبر كـــ"الحاتمي" (388هــ)(1)، كما أتى بعده من تابعه كـــ"ابن الأثير"، الذي نقل ما قاله "ابن جين" في هذا النوع من الاشتقاق وفي النوع الذي قبله وهو الاشتقاق الصغير، ويذكر ألفاظ "ابن جين" بنصها، وأحيانا بأمثلتها، وهو مع ذلك لا يشير في كلمة واحدة إلى "ابن جين" صاحب هذا الفضل والذي يأخذ عبارته بالحرف الواحد (2)، ومن العجيب أن نجد "العلايلي" ينسب لـــ"ابن الأثير" فضل تحقيق هذه النظرية بصورة أكثر عملية، على الرغم من أخذ "ابن الأثير" عن "ابن جين" و"الحاتمي" (3).

أما "السيوطي" فقد اعترف بفضل "ابن جني" في ابتداع الاشتقاق الأكبر، إلا أنه كان له تعليق على هذه النظرية، حيث قال: «وأما الأكبر فيحفظ المادة دون الهيئة فيجعل "ق و ل" و"و ل ق و" وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة، وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرا، وليس معتمدا في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر

⁽¹⁾ لا يعرف أن للحاتمي أثرا باشره بالتأليف في هذا الموضوع، سوى أن ما نقله عنه تلميذه السكاكي (626هـ) في مفتاح العلوم، (ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، طبع المطبعة الميمنية، دط، القاهرة-مصر، دت، ص6).

^{(&}lt;sup>2)</sup> ينظر: المثل السائر، ابن الأثير، 198/3.

^{(&}lt;sup>3)</sup> مقدمة لدرس لغة العرب، ص206.

مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ...فلذلك إن الاشتقاقات البعيدة حدا $(1)^{(1)}$.

2- موقف العلماء المحدثين:

إن صنيع "ابن جني" هذا في نظرية التصاقب قد شجع بعض المحدثين على البحث عن فكرة المعنى الجامع في الكلمات المتفقة في الحرفين الأولين، أي يمكن أن يتحقق المعنى الجامع بين الكلمات بمجرد الاشتراك أو الاتفاق في الفاء والعين فيما بينهما مهما اختلف الحرف الثالث معتمدين على صنيع "ابن جني" السابق، يقول "سعيد الأفغاني": «ومن المحدثين من حذا حذو "ابن جني"...فاستقرى بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأولين فوجد فيها كلها معنى مشتركا»(2).

ويقول "طه الراوي": «والذي يتقرى كلم اللغة العربية بإنعام نظر يجد أن لمعظم موادها أصلا يرجع إليه كثير من كلماته، إن لم نقل كلها، خذ على ذلك مادة "فل" وما يثلثها تحد الجميع يدور حول الشق والفتح، مثل: فلح، فلح، فلع، فلق، فلذ، فلي، ومثل ذلك مادة "قط" وما يثلثها، قتقول: قطّ، قطع، قطر، قطف، قطن...وكلها بمعنى الانفصال»(3).

وعلى هدي نظرية التصاقب لـــ"ابن جيني"، راح "محمد المبارك" يعدد أمثلة كثيرة من هذا النوع أي من الألفاظ التي تشترك في حرفين دون الثالث، وتشترك في معنى عام يجمعها، ويخرج بنتيجه في نماية عرضه ذلك، حيث يقول: «وبذلك نكون قد اكتشفنا صلة جديدة بين المجموعات الثلاثية التي تشترك في حرفين من أصولها وفي فكرة كلية تجمعها وتتكون بذلك مجموعات ثنائية كبيرة»(4).

⁽¹⁾ المزهر، 347/1–348.

⁽²⁾ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دط، دمشق-سوريا، دت، ص132.

⁽³⁾ محاضرات في تاريخ آداب العرب، طه الراوي، مقال بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، يناير 1933، 1933.

^{(&}lt;sup>4)</sup> فقه اللغة، محمد المبارك، ص73.

وقد سار على هدي نظرية التصاقب لـــ"ابن جين عدد من الباحثين المحدثين الذين سلموا من قبل بفكرة التناسب بين الألفاظ ومعانيها، وجعلوا منها أساسا لفكرة الثنائية التاريخية، وخرجوا من ذلك بنظرات متقاربة في أصل الألفاظ العربية وتاريخ نشوئها وتكوينها (1).

أما عن أصداء نظرية التقاليب التي جاء بها "ابن جني" عند المحدثين، فإننا نجد أن "إبراهيم أنيس" قد أنكر الاشتقاق الأكبر، فقال: «فإذا كان ابن جني قد استطاع في مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفا، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفا، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى الاشتقاق الكبير»(2)، وقال إنه ليس له أثر في تنمية الألفاظ (3).

إن موضوع التصاقب بين الألفاظ ومعانيها، والذي تناولناه في هذا الفصل، هو موضوع مهم، وهو يعد سرا من أسرار اللغة العربية سبق إليه "ابن جني" وبسط نواحيه، حيث أنه بحث في الأواصر والروابط بين الألفاظ ومدلولاتها، وكأن "ابن جني" بنظريته هذه بالإضافة إلى نظرية التناسب، كان يتتبع خيط نظام وسر كبير من أسرار هذه اللغة في بحثه لدوران الكلمة أو اللفظة ومعانيها.

فـــ"ابن جني" بهذا الصنيع قد أزال الحجب عن قانون الدلالة الصوتية، وعلاقة الأصول بمعانيها، فما كان المشتغلون باللغة ليعرفوا شيئا ذا بال عن المواد العربية التي تتلاقى في إطار واحد، وتتجانس، وتتشاكل إلى حد يمكن منه معرفة العائلات اللفظية، ذات المعنى الواحد، وإن أصحاب

⁽¹⁾ ينظر: الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان، ص56، ونشوء العربية ونموها واكتهالها للكرملي، ص1، 2، 107، ومقدمة لدراسة لغة العرب للعلايلي، ص199-200.

⁽²⁾ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص68.

⁽³⁾ طرق تنمية الألفاظ في اللغة، إبراهيم أنيس، النهضة الجديدة، دط، القاهرة-مصر، 1966، ص46.

المعاجم لم يكونوا يلقون الضوء الكافي على تلك الحقائق، وإنما اشتغلوا بطريقة جمع الألفاظ دون بيان الصلات بينها، وهي خاصية تكاد تنفرد بها اللغة العربية.

ويمكن الاستفادة من نظريتي "التناسب" والتصاقب" في العمل المعجمي على النحوي التالي:

- تبويب وترتيب مواد المعاجم، على نحو يجعل للألفاظ التي تشترك في معنى واحد حقلا معجميا يجعلها تندرج في مدخل واحد.
 - تحقيق الوحدات بين مختلف المواد، والوقوف بها على الممات وعلى الدخيل والمعرَّب.
- إن اعتماد الجامعة المعنوية بين مواد الثلاثي وغيره يمكن الإفادة منها في وضع معاجم للمفردات ذات حقول معجمية مختلفة⁽¹⁾.
 - وكذلك يمكن الإفادة منها في وضع المصطلحات بطريقة من الطرق.

253

⁽¹⁾ لقد قام الباحث "عبد الكريم محمد حسن حبيل"، بالاستفادة من نظرية التصاقب لــــ"ابن جني"، وألف كتابا جمع فيه ألفاظ التصاقب، وأراد من خلال ذلك هو جمع وحصر هذا النوع من المفردات، ثم دراسة الجذور الثلاثية على أساس ذلك، وقد سماه: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، دراسة تحليلية استقرائية للجذور الثلاثية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر، ط1، 2000.

الفصل الثالث: الألفاظ التي تلتقي معانيها على اختلاف أصولها ومبانيها عند "ابن جني":

أولا): مفهوم نظرية تلاقي المعابي على اختلاف الأصول والمبابي عند "ابن جني":

لقد وضع "ابن جني" نظرية أودعها في كتابه الخصائص تبحث في الترادف خصص لها بابا بأكمله كثير الصفحات سماه "تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"(1)، وقد بدأه بقوله: «هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتحده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»(2)، ويقصد "ابن جني" بذلك الألفاظ المترادفة التي هي مختلفة في اللفظ ولكنها متحدة المعنى.

وأهم عمل لـــ"ابن جين في هذا الباب أو في هذه النظرية ليس جمعه للألفاظ المترادفة كما يفعل كثير من اللغويين، وإنما عمله فيه أنه يتلطف ويتأنى في البحث عن المعنى الجامع لتلك الألفاظ المتباعدة في أصولها ومبانيها، ويجعلها الناس مترادفة، حيث يقول: «فالتأبي والتلطف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو خاص اللغة وسرها وطلاوتها الرائقة، وجوهرها، فأما حفظها ساذجة وقمشها محطوبة هر جة فنعوذ بالله منه (3)، وهذا النص يؤكد اعتراف "ابن جي" بالترادف مع وجود فروق لغوية دقيقة بين الألفاظ التي تحتل معنى واحدا، ويجب على الباحث اللغوي أن يحيط بما ويلم بأطرافها.

وإذا جئنا للدراسة التطبيقية للترادف عند "ابن جني"، فإننا نجد ألفاظا مثل "العَضْبُ"، و"الحُسَامُ"، و"البَتَّارُ"، و"الصَارِمُ"، فهذه ألفاظ مختلفة في مبناها ومن حيث إن حروف كل كلمة منها غير حروف الأحرى ومع ذلك فهي تدل على معنى واحد هو السيف المعروف، ويفيد رأي "ابن جني" أن مثل هذه الألفاظ المختلفة، والتي تدل على معنى عام واحد لو أرجعنا كل لفظ منها

⁽¹⁾ ينظر: الخصائص، 133-113.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 113/2

⁽³⁾ نفسه، 125/2

إلى معناه في أصل وضع اللغة لرأيناه قريبا من اللفظ الآخر في معناه، أو مفضيا إليه، أو متحدا معه في المعنى.

1)- حقل الألفاظ التي تلتقي معانيها مع اختلاف أصولها ومبانيها عند "ابن جني":

2/- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الميل والانعطاف": ويشمل لفظتي: "المِسْكِ"، "الصُّوَارِ".

3/- حقل الألفاظ التي تتلاقى في معنى "اللين والانجذاب وترك الشدة والاعتياص": ويشمل ألفاظ: "الصَّبِيِّ"، و"الطِّفْلِ"، و"الغُلامِ"، و"الجَارِيَةِ".

4/- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الجمال والحسن والأنس": ويشمل ألفاظ: "النَّاقَةِ"، و"الجَمَل"، و"الجِبِّج"، و"الوشَاءِ"، و"الغَنَم"، و"الخَيْل".

5/- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الانفضاض والهلاك": ويشمل ألفاظ: "الفِضَةِ"، و"اللُجَيْنِ"، و"الذَهَب"، و"الذَهَب"، و"النِبْر".

6/- حقل ألفاظ التي تلتقي في معنى "التصفية والتهذيب والبروز": ومنها ألفاظ: "الخِلاصِ"، و"الإِبْريز"، و"العِقْيانِ".

2-2ليل حقل الألفاظ التي تلتقي معانيها مع اختلاف أصولها ومبانيها عند "ابن جني":

لقد ضرب "ابن جني" لتوضيح نظريته أمثلة مختلفة لتأكيده هذه النظرية، وقد سعى بكل جهد ليربط بين معاني الألفاظ المختلفة في مبانيها، ويقرب بينها، ونحن سنعود إلى بعض المعاجم لنتأكد من هذه المعاني التي تلتقي فيها تلك الألفاظ:

1/- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "التمرين والتليين": وهذه الألفاظ هي: "الخَلِيقَةُ"، و"الطَّبِيعَةُ"، و"الطَّبِيعَةُ"، و"الطَّبِيعَةُ"، و"الطَّبِيعَةُ"، و"الطَّبِيعَةُ"، و"الطَّرِيقَةُ"، و"الطَّرِيقَةُ"، و"الطَّرِيقَةُ"، و"السَّرْجِيحَةُ".

فهذه الكلمات من أصول مختلفة، وأبنية متباينة، ولكن معانيها متلاقية فالخَلِيقَةُ من (خ ل ق)، والطَّبِيعَةُ من (ط ب ع)، والنَّجِتيةُ من (ن ح ت)، والغَرِيزَةُ من (غ ر ز)، والنَّقِيبَةُ من (ن ق ب)، والضَّرِيبَةُ من (ض ر ب)، والنَّجِيزَةُ من (ن ح ز)، والسَّجِيَّةُ من (س ج و)، والطَرِيقَةُ من (ط ر ق)، والسَّجِيحةُ من (س ج ح)، والسَّلِيقَةُ من (س ل ق)، والسِرْجِيحَةُ من (س ر ج).

وعند مقابلة المعاني التي دلل عليها "ابن جني" للربط بين هذه الألفاظ، وبمراجعة بعض المعاجم العربية فإننا سنجد معاني هذه الألفاظ متلاقية بعضها مع بعض، وإن كانت هذه الألفاظ مختلفة الأصول والمباني.

1- ففي لفظة "الخَلِيقَةِ": يقول "ابن جني": «وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: خُلُقُ الإِنْسَانِ فَهُوَ فُعُلُّ مِنْ خَلَقْتُ الشَّيْءَ، أَيْ مَلَّسْتُه، وَمِنْهُ صَحْرَةٌ خَلْقَاءٌ لِلْمَلْسَاءِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ خُلُقُ الإِنْسَانِ هُوَ مَا قُدِّرَ لَهُ وَرُتِّب الشَّيْءَ، أَيْ مَلَّسْتُه، وَمِنْهُ صَحْرَةٌ حَلْقَاءٌ لِلْمَلْسَاءِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ خُلُقُ الإِنْسَانِ هُوَ مَا قُدِّرَ لَهُ وَرُتِّب عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ أَمْرُ قَدْ اسْتَقَرَّ، وَزَالَ عَنْهُ الشَّكُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي الخَبَرِ: "قَدْ فَرَغَ اللهُ مِنَ الخَلْقِ والخُلُقِ"، والخَلِيقَةُ فَعِيلَةٌ مِنْهُ» (1).

وفي "الصحاح": «وَصَخْرَةٌ خَلْقَاءٌ بيِّنَةُ الخَلْقِ، أَيْ لَيْسَ فِيهَا وَصْمٌ وَلاَ كَسْرٌ» (2)، وفي "مقاييس اللغة": «الخَاءُ وَاللَّامُ وَالقَافُ أَصْلاَنِ، أَحَدُهُمَا تَقْدِيرُ الشَّيْءِ وَالآخَرُ مَلاَسَةُ الشَّيْءِ...وَمِنْ ذَلِكَ الخُلُقُ وَهِيَ السَجِيَّةُ، لأَنَّ صَاحِبَه قَدْ قُدِّرَ عَلَيْهِ، وَفُلانٌ خَلِيقٌ بِكَذَا، وَأَخْلِقْ بِهِ، الشَّيْءِ...وَمِنْ ذَلِكَ الخُلُقُ وَهِيَ السَجِيَّةُ، لأَنَّ صَاحِبَه قَدْ قُدِّرَ عَلَيْهِ، وَفُلانٌ خَلِيقٌ بِكَذَا، وَأَخْلِقْ بِهِ، أَيْ هُوَ مِمَّنْ يُقَدَّرُ فِيهِ ذَلِكَ...» (3).

⁽¹⁾ الخصائص، 113/2–1144.

⁽²⁾ الصحاح، مادة "خلق"، 1472/3.

⁽³⁾ المقاييس، مادة "خلق"، 213/2–214.

2- وفي لفظ "الطَبِيعَةِ": يقول "ابن حني": «وَهِيَ مِنْ طَبَعْتُ الشَّيْءَ أَيْ قَرَّرْتُهُ عَلَى أَمْرٍ تَبَتَ عَلَيْهِ، كَمَا يُطْبَعُ الشَّيْءُ كَالدِّرْهُمِ وَالدِّينَارِ، فَتُلْزِمُهُ أَشْكَالُهُ، فَلا يُمْكِنُهُ انْصِرَافُهُ عَنْهَا، وَلاَ انْتِقَالُهُ» (1).

وفي "القاموس المحيط": «والطَبِيعَةُ والطِّبَاعُ كَكِتَاب، السَّجِيَةُ جُبِلَ عَلَيْهَا الإِنْسَانُ» (2)، وفي "لسان العرب": «والطَّبْعُ ابتِدَاءُ صَنْعَةِ الشَّيْءِ، تَقُولُ طَبَعْتُ اللَّبَنَ طَبْعًا، وَطَبَعَ الدِّرْهَمَ وَالسَّيْفَ وَعَيْرَهُمَا يَطْبَعُهُ طَبْعًا: صَاغَهُ...» (3).

3- وفي لفظ "النَّحِيتَةِ": يقول "ابن جني": «وَهِيَ فَعِيلَةٌ مِنْ نَحَتُّ الشَّيْءَ أَيْ مَلَّسْتُهُ وَقَرَّرْتُهُ عَلَى مَا أَرَدْتُهُ مِنْهُ، فالنَّحِتِيَةُ كالخَلِيقَةِ: هَذَا مِنْ خَتُ: وَهَذَا مِنْ خَلَّقْتُ»⁽⁴⁾.

ففي "الصحاح": «نَحَتَهُ يَنْحِتُه بالكَسْرِ نَحْتًا، أَيْ بَرَاهُ، والنُّحَاتَة: البُرَايَةُ...والنَّحِيتَةُ: الطَّبِيعَةُ»⁽⁵⁾.

4- وفي لفظ "الغَرِيزَةِ": يقول "ابن جني": «وَهِيَ فَعِيلَةٌ مِنْ غَرَزْتُ كَمَا قِيلَ لَهَا طَبِيعَةٌ، لأَنَّ طَبْعَ الدِّرْهَمِ وَنَحْوِهِ ضَرْبٌ مِنْ وَسْمِه، وتَغْرِيزِه بالآلَةِ التي تُثَبِّتُ عَلَيْهِ الصُّورَةَ وذلِكَ اسْتِكْرَاهُ لَهُ وَغَمْزُ عَلَيْهِ كَالطَّبْعِ» (6).

وفي "المقاييس": «الغَيْنُ والرَّاءُ وَالرَّايُ أَصْلُ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى رَزِّ الشَّيْءِ فِي الشَيْءِ مِنْ ذَلِكَ غَرَزْتُ الشَّيْءَ أَيْ أَغْرِزُهُ غَرْزا...والطَّبِيعَةُ غَرِيزَةٌ كَأَنَّهَا شَيْءٌ غُرِزَ فِي الإِنْسَانِ» (7).

⁽¹⁾ الخصائص، 114/2.

⁽²⁾ القاموس المحيط، مادة "طبع"، 56/3.

⁽³⁾ لسان العرب، مادة "طبع"، ص2635، العمود رقم2.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 114/2.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الصحاح، مادة "نحت"، 268/2.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الخصائص، 114/2.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المقاييس، مادة "غرز"، 416/4.

5- وفي لفظ "التَّقِيبَةِ": يقول "ابن جني": «وهِيَ فَعِيلَةٌ مِنْ نَقَّبْتُ الشَّيْءَ، وَهُوَ نَحْوُ مِنَ الغَريزَةِ» $^{(1)}$.

وفي "الصحاح": «النَّقْبُ: الطَّرِيقُ فِي الجَبَلِ...والنَّقِيبَةُ: النَّفْسُ، يُقَالُ، فُلانٌ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ، إذَا كَانَ مُبَارَكُ النَّفْس»⁽²⁾.

6- وفي لفظ "الضريبة": يقول "ابن جني": «وَذَلِكَ أَنَّ الطَّبْعَ لابُدَّ مَعَهُ مِنَ الضَّرْبِ، لِتَثْبُتَ لَهُ الصُّورَةُ المُرَادَةُ»(3).

وفي "المقاييس": «وَيُقَالُ لِلْسَجِيَّةِ والطَّبِيعَةِ الضَّرِيبَةُ، كَأَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ ضَرَبَ عَلَيْهَا ضَرْبًا وَصِيغَ صِيغَةً»، وَقَبْلَ ذَلِكَ وَرَدَ في نفس الموضع: «والضَّرِيبُ المِثْلُ كَأَنَّهُمَا ضُرِبا ضَرْبًا واحِدًا وصِيغَا صِياغَةً وَاحِدَةً» وَاحِدَةً».

7- وفي لفظ "النَّحِيزَةِ": يقول "ابن جني": «هي فَعِيلَةٌ من نَحَرْتُ الشيءَ أَيْ دَقَقْتُهُ، وَمِنْهُ المِنْحَازُ: الهَاوُونُ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ لِلْدَفْعِ بِهِ والاعْتِمَادُ عَلَى المَدْقُوقِ» (5).

وفي "المقاييس": «النُونُ وَالحَاءُ والزَايُ أَصْلانِ صَحِيحَانِ يَدُلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى مَعْنَى النَّحْسِ والدَّقِّ، والآخرُ عَلَى امْتِدَادٍ فِي شَيْءٍ...وَمِنَ البَابِ نَحزَ الشَّيْءَ: دَقَّهُ، وَالمِنْحَازُ: شَيْءٌ يُدَقُّ فِيهِ اللَّقْيَّاءُ...وَيَقُولُونَ: النَّحِيزَةُ طَبِيعَةُ الإِنْسَانِ، وَالذِي نَقُولُهُ أَنَّ النَّحِيزَةَ عَلَى مَعْنَى التَشَبِيهِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا الحَالُ التِي كَأَنَّهُ نُسِجَ عَلَيْهَا...» (6).

⁽¹⁾ الخصائص، 114/2.

⁽²⁾ الصحاح، مادة "نقب"، 227/1.

⁽³⁾ الخصائص، 114/2.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المقاييس، مادة "ضرب".

⁽⁵⁾ الخصائص، 114/2.

⁽⁶⁾ المقاييس، مادة "نحز"، 401/5.

9- وفي لفظ "السَّجِيَّةِ": يقول "ابن جني": «وَهِيَ فَعِيلَةٌ من سَجَا يَسْجُو إِذَا سَكَنَ، وَمِنْه طَرْف سَاجٍ، ولَيْلٌ سَاجٍ...وذَلِكَ أَنَّ خُلُقَ الإِنْسَانِ أَمْرٌ قَدْ سَكَنَ إِلَيْهِ واسْتَقَرَّ عَلَيْهِ، أَلا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ فِي سَاجٍ، ولَيْلٌ سَاجٍ...وذَلِكَ أَنَّ خُلُقَ الإِنْسَانِ أَمْرٌ قَدْ سَكَنَ إِلَيْهِ واسْتَقَرَّ عَلَيْهِ، أَلا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ فِي مَدْحِ الرَّجُلِ: فُلانٌ يَرْجِعُ إِلَى مُرُوعَةٍ، وَيَخْلُدُ إِلَى كَرَمٍ، وَيَأْوِي إِلَى سَدَادٍ وَثِقَةٍ، فَيَأْوِي إِلَيْهِ هُو هَذَا، لأَنْ اللَّوَى خِلافُ المُعْتَمَلِ لأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْوِي إِلَى المَنْزِلِ وَنَحْوِهِ إِذَا أَرَادَ السُّكُونَ» (1).

وفي "المقاييس": «السِينُ والجِيمُ والوَاوُ أَصْلُ يَدُلُّ عَلَى سُكُونٍ وَإِطْبَاقٍ، يُقَالُ سَجَا اللَّيْلُ إِذَا ادْلَهَمَّ وَسَكَنَ...وَطَرْفُ سَاجٍ، أَيْ سَاكِنٍ»(2).

10- وفي لفظ "الطَّرِيقَةِ": يقول "ابن جني": «مِنْ طَرَّقْتُ الشَّيْءَ أَيْ وطَّأْتُهُ وذَلَّلْتُهُ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى ضَرَبْتُهُ، ونَقَبْتُه وغَرَزْتُه، ونَحَّتُه، لأَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا رِيَاضَاتُ وَتَدْرِيبٌ واعْتِمَادَاتٌ وَتَهْذِيبٌ»⁽³⁾.

وفي العبارات الأخيرة لـــ"ابن جني"، كأنه أراد أن يجمع هذه الأصول كلها في معنى جامع واحد، تعود إليه وهو الرياضة والتدريب والاعتماد والتهذيب وهذا نفس الصنيع الذي قام به "ابن فارس" وهو يرجع الأصول إلى معنى واحد أو أكثر يجمعها في كتابة "المقاييس"(4).

11- وفي لفظ "السَّجِيحَةِ": يقول "ابن جني": «وهِيَ فَعِيلَةٌ مِنْ سَجِحَ خُلُقُه، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّبِيعَةَ قَدْ قَرَّتُ واطْمَأَنَّتْ فَسَجِحَتْ وَتَذَلَّلَتْ، وَلَيْسَ عَلَى الإِنْسَانِ مِنْ طَبْعِهِ كُلْفَةً، وإِنَّمَا الكُلْفَةُ فِيمَا يَتَعَاطَاهُ وَيَتَحَشَّمُهُ...» (5).

12- وفي لفظ "السَوْجِيجَةِ": يقول "ابن حني": «قَالَ الأَصْمَعِيُّ: إِذَا اسْتَوَتْ الأَحْلاقُ فِي القَوْمِ قِيلَ: هُمْ عَلَى سُرْجُوحَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَرِنٍ وَاحِدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سِرْجِيحَةٌ وَهِيَ فِعْلِيلَةٌ مِنْ هَذَا،

⁽¹⁾ الخصائص، 115/2.

⁽²⁾ المقاييس، مادة "سجو"، 137/3.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الخصائص، 115/2.

⁽⁴⁾ إلا أن "ابن فارس" كان يجمع بين معاني الألفاظ التي تشترك في أصول واحدة فحسب، حيث رأى بعد أن تأمل في استعمالاتما أنها تأوي إلى معنى أو معنيين أو أكثر يجمعها، وقد سمى هذه الأصول بالمقاييس.

⁽⁵⁾ الخصائص، 116/2.

جاء في "المقاييس": «السِّينُ وَالجِيمُ وَالحَاءُ أَصْلُ مُنْقَاسٌ يَدُلُّ عَلَى اسْتِقَامَةٍ وَحُسْنٍ»⁽²⁾.

13- وفي لفظ "السَّلِيقَةِ": يقول "ابن حين": «وَهِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ: فُلانٌ يَقْرَأُ بِالسَّلِيقَةِ أَيْ بِالطَّبِيعَةِ وَتَلُخِيصُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَالنَّحِيتَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّلِيقَ مَا تَحَاتَّ مِنْ صِغَارِ الشَّحَرِ...وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَحَاتَّ لِانَ وَزَالَتْ شِدَّتُهُ، وَالحَتُّ كَالنَّحْتِ، وَهُمَا فِي غَايَةِ القُرْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿سَلَقُوكُم لَانَ وَزَالَتْ شِدَّتُهُ، وَالحَتُّ كَالنَّحْتِ، وَهُمَا فِي غَايَةِ القُرْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ﴿ (3) مَنْ فَالُوا مِنْكُمْ، وَهَذَا هُو نَفْسُ المَعْنَى فِي الشَّيْءِ المَّنْحُوتِ المَحْتُوتِ، أَلا تَرَاهُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ﴿ (3) مَنْ فَالُوا مِنْكُمْ، وَهَذَا هُو نَفْسُ المَعْنَى فِي الشَّيْءِ المَّنْحُوتِ المَحْتُوتِ، أَلا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: فُلانٌ كَرِيمٌ النَّحَارِ وَالنَّحْرِ، أَيْ الأَصْلُ، والنَّحْرُ والنَّحْرُ والنَّحْرُ، والطَّرْبُ، والعَرْزُ، والسَّلْقُ، كُلُّهُ التَّمْرِينُ عَلَى الشَّيْءِ، وَتَلْيِينُ القَوِيِّ لِيُصْحِبَ وَلِنَّحْرُبَ» (4).

وهذا تفكير عميق من "ابن جني" وذكاء ثاقب منه إذ أنه قرب بين تلك الألفاظ المختلفة المباني، وجعلها تعود إلى معاني متقاربة مما جعلها تترادف وتستعمل كأنها ألفاظ واحدة، وقد جعل

⁽¹⁾ الخصائص، 116/2.

⁽²⁾ المقاييس، مادة "سجح"، 133/3.

⁽³⁾ سورة "الأحزاب"، جزء من الآية رقم19.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 117/2.

لهذه الألفاظ معاني متفقة هي التمرين على الشيء وتليين القوي، ليَصْحُب وينجذب ويلين، وكل ذلك بالرياضة والتدريب والاعتماد والتهذيب.

وينهي "ابن جني" كلامه من شرح هذه الألفاظ متعجبا ومنبهرا من هذه الأسرار والأعاجيب التي تتمتع بها اللغة، ومن أهلها فيقول: «فاعجب للطف صنع الباري سبحانه في أن طبع الناس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه وتتريله، وهداهم للتواضع عليه وتقريره»(1).

2/- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الميل والانعطاف": لم يكتف "ابن جين" بالنماذج التي هي على وزن "فَعِيلَةٍ"، حتى لا يقال ألها الوحيدة التي ينطلي عليها حكم هذه النظرية التي أثارها "ابن جين"، ولكنه قدم لنا نماذج أخرى يرى ألها تعود إلى معاني متقاربة رغم أصولها المتباينة، من ذلك "المِسْكُ" من الطِّيب، "والصُورارُ" للقطعة من المسك، فالأولى من مادة "م س ك"، والثاني من "ص و ر"، ويجمعهما معنى واحد وهو الميل والانعطاف.

1- "الصُوارُ": يقول "ابن حني": «مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلْقِطْعَةِ مِنْ المِسْكِ: "الصُوارُ"، قَالَ "الأَعْشَى": إذا تَقُومُ يَضُوعُ المِسْكُ أَصْوِرَةً ** وَالعَنْبَرُ الوَرْدُ مِنْ أَرْدَانِهَا شَمِلُ (2).

فَقِيلَ لَهُ: صُوارٌ لأَنَّهُ "فُعَالٌ" مِنْ صَارَهُ يَصُورُهُ إِذَا عَطَفَهُ وَتَنَاهُ، قَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿فَحُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَيْرِ فَصُرْهُنَ إِلَيْكَ ﴿ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لأَنَّهُ يَجْذِبُ حَاسَّةَ مَنْ يَشُمُّهُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ خَبَائِثِ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَ إِلَيْكَ ﴿ أَنَّهُ عَيْرِهِ... ﴾ خَبَائِثِ الأَرْوَاحِ فَيُعْرَضَ عَنْهُ، وَيُنْحَرَفَ إِلَى شِقِّ غَيْرِهِ... ﴾ .

⁽¹⁾ الخصائص، 117/2.

⁽²⁾ هو البيت الثالث عشر من معلقته المشهورة "وَدِّعْ هريرة"، ينظر: ديوان الأعشى ميمون بن قيس، تحقيق محمد محمد حسين، دط، دت، القصيدة رقم6، ص55.

⁽³⁾ سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم260.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 117/2–118.

2- "المِسْكُ": يقول "ابن جني": «وَكَذَلِكَ تَجِدُ أَيْضًا مَعْنَى المِسْكِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ "فِعْلُ"، مِنْ أَمْسَكُتُ الشَّيْءَ كَأَنَّهُ لِطِيبِ رَائِحَتِهِ يُمْسِكُ الحَاسَّةَ عَلَيْهِ، وَلا يَعْدِلُ بِهَا صَاحِبُهَا عَنْهُ، وَمِنْهُ عِنْدِي أَمْسَكُتُ الشَّيْءَ كَأَنَّهُ لِطِيبِ رَائِحَتِهِ يُمْسِكُ الحَاسَّةَ عَلَيْهِ، وَلا يَعْدِلُ بِهَا صَاحِبُهَا عَنْهُ، وَمِنْهُ عِنْدِي قَوْلُهُمْ لِلْجِلْدِ: المَسْكُ هُوَ فَعْلُ مِنْ هَذَا المَوْضِعِ، أَلا تَرَى أَنَّهُ يُمْسِكُ مَا تَحْتَهُ مِنْ جِسْمِ الإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الحَيْوَانِ، وَلَوْلا الجِلْدُ لَمْ يَتَمَاسَكُ مَا فِي الجِسْمِ: مِنَ اللَّحْمِ، وَالشَّحْمِ وَالدَّمِ وَبَقِيَةِ وَغَيْرِهِ مِنَ اللَّحْمِ، وَالشَّحْمِ وَالدَّمِ وَبَقِيةِ المُمْشَاجِ وَغَيْرِهِ مِنَ اللَّحْمِ، وَالشَّحْمِ وَالدَّمِ وَبَقِيةِ المُمْشَاجِ وَغَيْرِهَا» (1).

وقد ورد في "المقاييس": «الصَّادُ وَالوَاوُ وَالرَّاءُ كَلِمَاتٌ كَثِيرَةٌ مُتَبَايِنَةُ الأُصُولِ، وَلَيْسَ هَذَا البَابُ بِبَابِ قِيَاسٍ وَلا اشْتِقَاقٍ...وَمِمَّا يَنْقَاسُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ صَوِرَ يَصْوَرُ، إِذَا مَالَ، وَصُرْتُ الشَّيْءَ البَابُ بِبَابِ قِيَاسٍ وَلا اشْتِقَاقٍ...وَمِمَّا يَنْقَاسُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ صَوِرَ يَصْوَرُ، إِذَا مَالَ، وَصُرْتُ الشَّيْءَ البَابُ مِنْهُ وَصُرْتُهُ، إِذَا أَمَلْتُهُ إِلَيْكَ، وَيَجِيءُ قِيَاسُهُ تَصَوَّرَ، لِمَا ضُرِبَ، كَأَنَّهُ مَالَ وَسَقَطَ...»⁽²⁾.

وورد كذلك في نفس المعجم: «...وَمِنْ ذَلِكَ الصِوَارُ، صِوَارُ المِسْكِ، وَقَالَ قَوْمُ: هُوَ رِيحُهُ، وَقَالَ قَوْمُ: هُوَ وِعَاؤُهُ...»(3).

فهذه الألفاظ التي جاء بها "ابن جني" مختلفة الأصول والمباني، ولكنها تلتقي في معاني متقاربة، فحينما نبحث في اشتقاقها يتبين لنا ذلك، يقول "ابن جني": «فالأصول مختلفة، والأمثلة متعادية، والمعاني من ذينك متلاقية»(4).

وعلينا أن نسجل ملاحظة في ما قاله "ابن جني" عن لفظي "مسك" و "صوار"، وهو أن المعاجم العربية لا تُطْبِقُ كلها على أن معنى "الصوار" بمعنى القطعة من المسك كما ذكر "ابن جني"، وإنما ذكرت أن الصوار وعاء المسك، كما رأينا مع "ابن فارس"، أو أنه ريح المسك، وليس المسك نفسه.

⁽¹⁾ الخصائص، 118/2.

⁽²⁾ المقاييس، مادة "صور"، 319/3–320.

⁽³⁾ نفسه، مادة "صور"، 320/3.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 118/2.

ويرى "الجواليقي" أن «"المِسْكُ": الطِّيبُ، فَارِسِيُّ مُعرَّبُ» (1)، ويبدو أن "الجواليقي"، قد سار على هُج "الجوهري"، الذي يقول: «"المِسْكُ" مِنَ الطِّيبِ فَارِسِيُّ مُعَرَّبُ، وكَانَتْ العَرَبُ تُسَمِّيهِ المَشْمُومَ» (2)، وفي اعتقادنا أن الصواب مع "ابن جني" في أن لفظ "المسك" عربي وليس أعجميا، والدليل على ذلك هو كثرة اشتقاقه وتصرفه، وهذا ما تذهب إليه بقية المعاجم (3).

3)- حقل الألفاظ التي تلتقى في معنى "اللين والانجذاب وترك الشدة والاعتياص":

وثما ذكره "ابن جين" من الأمثلة في هذه النظرية: «قولهم: صَبِيُّ وصَبِيَّةُ وطِفْلُ وطِفْلُ وطِفْلَةُ، وغُلامُ وجَارِيَةُ، وكما ذكره "ابن جيني" من الأمثلة في هذه النظرية: «قولهم: صَبِيًا" مِنْ صَبَوْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَجَارِيَةُ، وكله للين والانجذاب وترك الشدة والاعتياص، وذلك أن "صَبِيًا" مِنْ صَبَوْتُ إِلَى الشَّيْءِ إِذَا مِلْتُ إِلَيْهِ وَلَمْ تَسْتَعْصِمْ دُونَهُ» (4).

1/- ففي "صَبَوَ": جاء في "المقاييس": «الصَّادُ وَالبَاءُ وَالجَرْفُ المُعْتَلُّ ثَلاثَةُ أَصُولِ صَحِيحَةٍ، الأُوَّلُ يَدُلُّ عَلَى صِغَرِ السِنِّ، والثَّانِي رِيحٌ مِنَ الرِّيَاحِ، وَالثَّالِثُ الإِمَالَةُ...وَصَبَا إِلَى الشَّيْءِ يَصْبُو، إِذَا مَالَ قَلْبُهُ إِلَيْهِ، وَالاَشْتِقَاقُ وَاحِدُ، وَالاَسْمُ الصَّبُوةُ» (5).

2/- وأما "طَفَلَ": « قِيلَ فِيهِ: فُلانٌ طُفَيْلِيٌ، وذَلِكَ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى الطَّعَامِ»(6).

⁽¹⁾ ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تعليق خليل عمران منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1998، ص153.

⁽²⁾ ينظر: الصحاح، مادة "مسك"، 1608/4.

⁽³⁾ ينظر مثلا: القاموس المحيط، مادة "مسك"، 308/3.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 118/2–119.

⁽⁵⁾ المقاييس، مادة "صبو"، 331/3-332.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الخصائص، 119/2.

ويذهب "ابن فارس" إلى أن الطاء والفاء واللام أصل صحيح مطرد، ثم يقاس عليه، ثم قال: ويقال: طَفَلَ اللَيْلُ إِذَا أَقْبَلَ ظَلامُهُ، وتَطْفِيلُ الشَّمْسِ، ويقال: طَفَلَ اللَيْلُ إِذَا أَقْبَلَ ظَلامُهُ، وتَطْفِيلُ الشَّمْسِ، مَيْلُهَا لِلْغُرُوبِ، وَالطَفَلُ بِالتَّحْرِيكِ: بَعْدَ العَصْرِ إِذَا طَفَّلَت الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ، يُقَالُ: أَتَيْتُهَ طَفَلا» (2).

3/- وأما "الغُلامُ": فهو من «الغُلْمَةِ وَهِيَ اللِّينُ وَضُعْفُ العِصْمَةِ» (3).

وربما ما يدل على ضعف العصمة قولهم: «الغُلْمَةُ بالضَمِّ، شَهْوَةُ الضِّرَابِ» (4)، فشهوة الضراب للحيوان تجعله ضعيف العصمة والعزم على إمساك نفسه، وفي "المقاييس": «اغتلَمُ الفَحْلُ غُلْمَةً: هَاجَ مِنْ شَهْوَةِ الضِّرَابِ» (5).

4/- وأما "الجَارِيَةُ": «فَهِيَ فَاعِلَةٌ مِنْ جَرَى اللَاءُ وغَيْرُهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: غَضَّةٌ بَضَّةٌ رَطْبَةٌ، وَطْبَةٌ، وَلِلْذَكَ قَالُوا: قَدْ عَلاهَا مَاءُ الشَّبَابِ»(6).

وفي "المقاييس": «الجِيمُ وَالرَّاءُ وَاليَاءُ أَصْلُ وَاحِدٌ، وَهُوَ انْسِيَاحُ الشَّيْءِ، يُقَالُ: جَرَى المَاءُ يَحْرِي جَرْيَةً وَجَرْيًا وَجَرْيًا وَجَرَيَانًا،...فَأَمَّا السَّفِينَةُ فَهِيَ الجَارِيَةُ، وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ، وَهُوَ القِيَاسُ، وَالجَارِيَةُ مِنَ النِّسَاء مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، لأَنَّهَا تُسْتَحْرَى فِي الخِدْمَةِ» (7).

⁽¹⁾ ينظر: المقاييس، مادة "طفل"، 413/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الصحاح، مادة "طفل"، 1571/4.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الخصائص، 119/2.

⁽⁴⁾ الصحاح، مادة "غلم"، 1997/5.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المقاييس، مادة "غلم"، 387/4.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الخصائص، 119/2.

⁽⁷⁾ المقاييس، مادة "جري"، 448/1.

4)- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الجمال والحسن والأنس":

ومما ذكره: "جمل"، و"ناقة"، و"دبيج" و"وشاء"، و"الغَنَمُ"، و"الخَيْلُ"، فهذه ألفاظ متباينة في أصولها إذ هي من "ج م ل" و"ن و ق"، و"د ب ج"، و"و ش ي"، و"غ ن م"، وخ ي ل"، والمعنى الجامع لهذه الألفاظ هو الجمال وكل ما يتحسنون به ويتباهون به ولملكه.

1/- فأما "النَّاقَةُ": «فَهِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَنَوَّقْتُ فِي الشَّيْءِ إِذَا أَحْكَمْتُهُ وَتَخَيَّرْتُهُ»⁽¹⁾.

وقد ورد في "المقاييس": «وَقَوْلُهُمْ: تَنَوَّقَ فِي الأَمْرِ إِذَا بَالَغَ فِيهِ، فَعِنْدَنَا أَنَّهُ مِنْهُ، وَهُممْ يُشَبِّهُونَ الشَّيْءَ بِمَا يَسْتَحْسِنُونَهُ، وَكَأَنَّ تَنَوَّقَ مَقِيسٌ عَلَى اسْمِ النَّاقَةِ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَحْسَنِ أَمْوَالِهِمْ» (2). الشَّيْءَ بِمَا يَسْتَحْسِنُونَهُ، وَكَأَنَّ تَنَوَّقَ مَقِيسٌ عَلَى اسْمِ النَّاقَةِ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَحْسَنِ أَمْوَالِهِمْ» (2). 2/- وأما "جَمَلُ": «فَهُو فَعَلُ مِنَ الجَمَالِ، كَمَا أَنَّ تِلْكَ "فَعَلَةٌ" مِنْ تَنَوَّقْتُ، وَأَجْوَدُ اللَّغَتَيْنِ تَأْتَقْتُ، قَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (3) (3).

وفي "المقاييس": «الجِيمُ وَالِميمُ وَاللاَّمُ أَصْلانِ: أَحَدُهُمَا تَجَمُّعٌ وَعِظَمُ الخَلْقِ وَالآخَرُ حَسَنٌ» (5)، ويقول "ابن فارس" أيضا: «فَالأَوَّلُ قَوْلُكَ أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ وَهَذِهِ جُمْلَةُ الشَّيْءِ، وَأَجْمَلْتُهُ: حَصَّلْتُهُ...وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الجَمَلُ مِنْ هَذَا لِعِظَم خَلْقِهِ...» (6).

فالجمل عند "ابن فارس" هو من الأصل الأول، أي التجمع وعظم الخلق، وهذا عكس ما ذهب إليه "ابن جيني"، حين رأى بأن معنى "الجمل" يعود إلى الجمال والحسن، وهو المعنى الثاني عند "ابن فارس" الذي يعود إليه هذا الأصل، ولا يمكننا أن نجزم إلى أي منهما يُرجَّح الصواب في هذا، إلا أن "ابن جيني" قد استشهد بالآية القرآنية التي تتضمن المعنى الذي ذهب إليه .

⁽¹⁾ الخصائص، 121/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المقاييس، مادة "نوق"، 371/5.

⁽³⁾ سورة "النحل"، الآية رقم6.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الخصائص، 121/2.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المقاييس، مادة "جمل"، 481/1.

^{(&}lt;sup>6)</sup> نفسه، مادة "جمل"، 481/1.

3/- وأما "دَبَجَ": «فَمِنْ قَوْلِهِمْ مَا بِهَا دِبِّيجٌ هُوَ عَلَى "فِعِيلٌ" مِنْ لَفْظِ الدِّيبَاجِ وَمَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ بِهِمُ العِمَارَةُ وَحُسْنُ الآثَارِ، وَعَلَى أَيْدِيهِمْ يَتِمُّ الأُنْسُ وَطِيبُ الدِّيارِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ: نَاسٌ لَنَّاسَ بِهِمُ العِمَارَةُ وَحُسْنُ الآثَارِ، وَعَلَى أَيْدِيهِمْ يَتِمُّ الأُنْسُ وَطِيبُ الدِّيارِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ: نَاسٌ لَأَنَّهُ فِي الأَصْلِ أُنَاسٌ، فَحُذِفَت الهَمْزَةُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ...»(1).

4/- وفي "الوَشَاء": «فَمِنْهُ الوَشْيُ مِنَ التَّيَابِ مَعْرُوفٌ، وَالوَشَاءُ "فَعَالٌ" مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ المَالَ يَشِي الأَرْضَ وَيُحَسِّنُهَا» (2).

5/- وفي "الغَنَمِ": يقول "ابن حني" على ذلك: «وَعَلَى ذَلِكَ قَالُوا: الغَنَمُ لأَنَّهُ مِنَ الغَنِيمَةِ...»(3).

6/- وفي الفظة "الخَيْلِ": يقول "ابن حني": «كَمَا قَالُوا: الخَيْلَ، الأَنَّهَا فَعْلٌ مِنَ الاخْتِيَالِ وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحَبُّ»(4).

فكل هذه الألفاظ المحتلفة المباني، هي عند "ابن جني" تدل على ما يحسِّن به القوم بيوتَهم ويتباهون به وبملكه، وذلك فهي إلى معنى الجمال والحسن والتأنق أقرب، فكل هذه المعاني عند "ابن جني" هي متتالية ومتلاحظة ومتقابلة، يقول في ذلك: «أفلا ترى إلى تتالي هذه المعاني وتلاحظها وتقابلها وتناظرها، وهي: التَنَوُّقُ، والجَمَالُ، والأُنْسُ، والدِّيباجُ، والوَشْيُ، والعَنيمَةُ، والاخْتِيَالُ» (5).

5)- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الانفضاض والهلاك":

ومن الألفاظ التي أوردها كذلك في هذه المسألة لفظتي "الفِضَّة" التي ترادف "اللَّجَيْنَ"، و"الذَّهَبُ" التي ترادف "التِّبْرَ".

⁽¹⁾ الخصائص، 121/2.

⁽²⁾ نفسه، 122/2.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 122/2

⁽⁴⁾ نفسه، 122/2.

⁽⁵⁾ نفسه، 122–121/2.

1/- فالفِضَّةُ واللَّجَيْنُ: هما لفظتان بمعنى واحد، حيث يطلقان على المعدن المعروف بالفضة، في "ألفِضَّةُ": «سُمِّيت بذَلِكَ لانْفِضَاضِ أَجْزَائِهَا، وَتَفَرُّقِهَا فِي تُرَابِ مَعْدَنِهَا، كَذَا أَصْلُهَا وَإِنْ كَانَتْ فِيمَا بَعْدُ قَدْ تُصَفَّى وَتُهَذَّبُ وتُسبَّكُ، وقِيلَ لَهَا فِضَّةٌ كَمَا قِيلَ لَهَا لُجَيْنُ، وَذَلِكَ لأَنَّهَا مَا كَانَتْ فِيمَا بَعْدُ قَدْ تُصَفَّى وَتُهذَّبُ وتُسبَّكُ، وقِيلَ لَهَا فِضَّةٌ كَمَا قِيلَ لَهَا لُجَيْنُ، وَذَلِكَ لأَنَّهَا مَا دَامَ فِي التَّرَابِ مُتَلَجِّنَةٌ بِهِ...وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونُوا إِنَّمَا أَلْزَمُوا هَذَا الاسْمَ التَّحْقِيرَ لاسْتِصْغَارِ مَعْنَاهُ مَا دَامَ فِي تُرَابٍ مَعْدَنِهِ» (1).

فالعلاقة إذن وطيدة بين "الفِضَّةِ" و"اللَّجَيْنِ"، وهما متلاقيان في المعنى، فالفضة لانفضاض أجزائها في التراب، واللَّجَيْنُ من اللجن، وهو الالتزاق، والفضة هي متلجنة بالتراب وملتزقة به.

فلفظ "الفضة" و"اللجين" هما لفظتان متباينتان في الأصول، ولكن في الاشتقاق يعودان إلى استعمال واحد للشيء الذي تدلان عليه.

وقد ورد في "المقاييس": «الفَاءُ وَالضَّادُ أَصْلُ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَفْرِيقٍ وَتَجْزِئَةٍ...وَمُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الفِضَّةُ مِنْ هَذَا البَابِ، كَأَنَّهَا تَفَضِّ، لِمَا يُتَحَذُ مِنْهَا مِنْ حَلْي»(2).

وفي "الصحاح"، في مادة "ل ج ن": «تَلَجَّنَ الشَيْءُ تَلَزَّجَ، وَتَلَجَّنَ رَأْسُهُ إِذَا غَسَلَهُ فَلَمْ يُنَقَ وَسَخُه، واللَّحِينُ: الخَبَطُ عَنْ ابْنِ السِكِّيتِ، وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنَ الوَرَقِ عِنْدَ الخَبْطِ...واللَّحَيْنُ: الفِضَّةُ، جَاءَ مُصَغَرًا، مِثْلُ الثُرِيَّا والكُمَيْتِ» (3).

2/- أما "الذَّهَبُ" و"التَّبْرُ": «فـــ"الذَّهَبُ" لأَنَّهُ مَا دَامَ كَذَلِكَ غَيْرَ مُصَفَّى فَهُوَ كَالذَّاهِبِ لأَنَّ مَا فَيُ مَا وَامَ كَذَلِكَ غَيْرَ مُصَفَّى فَهُوَ كَالذَّاهِبِ لأَنَّهُ مَفْقُودٌ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يُوجَدْ إِلاَّ عَزِيزًا صَارَ كَأَنَّهُ مَفْقُودٌ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يُوجَدْ إِلاَّ عَزِيزًا صَارَ كَأَنَّهُ مَفْقُودٌ

⁽¹⁾ الخصائص، 123/2.

⁽²⁾ المقاييس، مادة "فض"، 440/4.

⁽³⁾ الصحاح، مادة "لجن"، 2193/5.

ذَاهِبٌ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا قَلَّ قَارَبَ الانْتِفَاءَ...فَكَذَلِكَ لَمَّا قَلَّ هَذَا الجَوْهَرُ فِي الدُّنْيَا أَحَذُوا لَهُ اسْمًا مِنَ الذَّهَابِ الذِي هُوَ الهَلاكُ»⁽¹⁾.

و ﴿أُمَّا "التِّبْرُ" فَسَمُّوهُ تِبْرًا لأَنَّهُ فَعْلٌ مَنَ التَبَارِ، وَلا يُقَالُ لَهُ "تِبْرُ" حَتَّى يَكُونَ فِي تُرَابِ مَعْدَنهِ، أَوْ مَكْسُورًا»(2).

6)- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "التصفية والتهذيب والبروز":

وقد جاء "ابن جي" بهذه الألفاظ عقب حديثه عن حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الانفضاض والهلاك"، وهي ألفاظ "الفضة" و"الذهب"، وهذا لكي يوضح "ابن جي" هذا النحو الذي ذهب إليه في ذلك الحقل المذكور، بالاستعانة بألفاظ أخرى تختلف في المبنى ولكنها مفضية إلى المعنى الذي ذهب إليه فيقول: «وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ تَصَوَّرُوا هَذَا الموضِعَ مِنْ امْتِزَاجِهِ بِتُرَابِ مَعْدَنِهِ أَنَّهُمْ إِذَا صَفُّوهُ وَهَذَّبُوهُ أَحَدُوا لَهُ اسْمًا مِنْ ذَلِكَ المَعْنَى، فَقَالُوا لَهُ: الجَلاصُ، والإبْرِيزُ والعِقْيانُ، فالجِلاصُ فِعَالٌ مِنْ تَحَلَّصَ، والإبْرِيزُ إفْعِيلٌ مِنْ بَرَزَ يَبْرُزُ، والعِقْيَانُ فِعْلانٌ مِنْ عَقَى الصَّبِيُّ والعِقْيانُ، فالجِلاصُ فِعَالٌ مِنْ تَحَلَّصَ، والإبْرِيزُ إفْعِيلٌ مِنْ بَرَزَ يَبْرُزُ، والعِقْيَانُ فِعْلانٌ مِنْ عَقَى الصَّبِيُّ يَعْقِي وَهُوَ أُوَّلُ مَا يُنْجِيهِ عِنْدَ سُقُوطِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ، وَهُوَ العِقْيُ، فَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ يَعْقِي وَهُوَ أُوَّلُ مَا يُنْجِيهِ عِنْدَ سُقُوطِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ، وَهُوَ العِقْيُ، فَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ يَعْقِي وَهُو أَوَّلُ مَا يُنْجِيهِ عِنْدَ سُقُوطِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ، وَهُوَ العِقْيُ، فَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِبُرُورَهِ، كَمَا قِيلَ لَهُ البَرَازُ» (6.

فهذا العمل والصنيع من "ابن جني" في رد الألفاظ المترادفة إلى معنى عام تأوي إليه هو عمل يحظى بالتنويه لأنه يثير مسألة مهمة، وهي أن هذه الألفاظ المترادفة حين نتمعن في معانيها نجدها تعود إلى معنى واحد يقربها أو يجمعها وإذا نحن وقفنا على هذا المعنى بالاشتقاق وغيره فإننا نفهم كثيرا من أسرار هذه اللغة الشريفة، التي كلما أنيط اللثام عن أسرارها كلما اعترفنا بفضلها وعبقريتها وبسلامة الحس العربي وذوقه وحكمته في وضعها.

⁽¹⁾ الخصائص، 124/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 124/2.

⁽³⁾ نفسه، 125/2

وينهي "ابن حني" كلامه في هذا الباب وهو معترف بعبقرية هذه اللغة ومشدوه إلى لطفها وحسن عبارتها، مشيرا إلى أن شيخه "أبا علي الفارسي" قد كان يستحسن هذا الصنيع وينبه عليه، ويوضح فيه أن هذا الباب إنما يشير إلى ألفاظ جمعت بينها معاني واحدة، وهي مختلفة في الأصول والمباني، وليس الاشتقاق هو وسيلة في ربط العلاقة بينها في هذه الأصول والمباني، كما هو حال الاشتقاق الصغير أو غيره، بل إن الاشتقاق يأتي دوره عند العودة بالمعنى في كل لفظ على حدة، يقول في ذلك: «وهذا مذهب في هذه اللغة طريف، غريب لطيف، وهو فقهها وجامع معانيها، وضامٌ نَشَرها، وقد هممت غير دفعة أن أنشئ في ذلك كتابا أنقصى فيه أكثرها، والوقت يضيق دونه، ولعله لو خرج لما أقنعه ألف ورقة إلا على اختصار وإيماء، وكان أبو علي رحمه الله يستحسن هذا الموضع جدا، وينبه عليه ويُسرَّ بما يُحضره خاطرُه منه، وهذا باب إنما يُجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني بحردة من الألفاظ، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد، فكأن بعضه منبهة عليها الألفاظ، فهو فكأن بعضه منبهة عليها الألفاظ، فهو أشرف الصنعتين وأعلى المأخذين، فتفطن له، وتأنَّ لجمعه...»(1).

فـــ"ابن جني" وهو من علماء الألفاظ والمفردات شكلا ومعنى، وهو من علماء الاشتقاق المشهورين يعترف بوجود فروق دقيقة بين الكلمات المترادفة، وقد لاحظها العربي الواضع لها، وهو من هو في دقة الملاحظة وإرهاف الحس، بل إنه يجعل بيان تلك الفروق عن غير طريق الاشتقاق سرا من أسرار تلك اللغة، ودليلا واضحا على سمُوِها وعبقريتها.

⁽¹⁾ الخصائص، 133/2.

ثانيا): نظرية "ابن جني" في تلاقى المعابي وعلاقتها بمسألة الترادف:

1)- مفهوم الترادف عند "ابن جني":

لم يشر "ابن جني" في مسألة تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، التي عالجناها في المبحث السابق، إلى مصطلح "الترادف" (1)، بل إنه لم يشر إلى هذا المصطلح حتى في بعض الأبواب التي بحث فيها عن أسباب حدوث ظاهرة الترادف $^{(2)}$ ، ولكن يفهم من كلامه في الموضوع أنه يقصد إلى هذا المصطلح، وهو يعترف بوجود الترادف في اللغة، حيث يرى أنه في أصول هذه اللغة المقررة اختلاف اللفظين والمعنى واحد $^{(3)}$.

ويُشِت وقوع الترادف من واضعين، ويجعله كثيرا غالبا، فيقول: «وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله، هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائز»⁽⁴⁾.

ويضع "ابن جني" مقياسا لمعرفة نشأة الترادف عن واضعين أو واضع واحد، فيقول: «إذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغي أن نتأمل حال كلامه، فإذا كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثر قمما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوازن أشعارها وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأحرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة، واتصال استعمالها بلغته الأولى، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به

⁽¹⁾ لقد عرف علماء اللغة القدامي الترادف وتناولوه بالدراسة والبحث قبل أن يعرفوا له مصطلحا خاصا يشيرون به إليه، فكانوا يعبرون عنه بتعريفه، كما فعل "الأصمعي" عندما ألف كتابا عن الترادف عنونه بالعنوان التالي: "ما اختلف لفظه واتفقت معانيه". (2) وهذا في باب "الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا"، (ينظر: الخصائص، 370/1-374)، وورد إثارة لموضوع الترادف كذلك في باب "في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المراد"، (ينظر: الخصائص، 466/2-466).

⁽³⁾ ينظر: الخصائص، 469/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 373/1.

في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المُفادة والكثيرته هي الأولى الأصلية، نعم وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القلَّى منهما إنما قلَّت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته، وذلك لأن من مذهبهم أن يستعملوا في اللغة ما غيره أقوى في منه»(1).

فــ"ابن جني" يبني مقياسه لمعرفة أن اللفظين المترادفين من بيئة واحدة أو بيئتين مختلفتين على أساس الشيوع وكثرة التداول، إلا أنه لم يترك لنا مدخلا للانتفاع بهذا الميزان، فقد حفه بالشك والتردد، ولم يجهر برأي حاسم، كما يقول "علي الجارم"(2)، فتارة تكون الشائعة والقليلة من وضع قبيلة واحدة، وتارة تكون القليلة الاستعمال من لهجة أحرى، وتارة ثالثة تكون الشائعة هي التي دخلت من لهجة ثانية، وهذا في رأي "الجارم" «يدل على الحيرة وعدم الجزم»(3).

والحقيقة في رأيه «أن أحوال اللغة وطرائق الاستعمال لا تضبط بالقوانين المنطقية، فإن العربي وهو أعلم بأسرار لغته قد يؤثر أحيانا كلمة لغير قبيلته لأغراض مبهمة تجيش في نفسه، ولذوق دقق أفضته صناعة الكلام»(4).

ومقياس الشيوع والقلة غير دقيق إذ قد يكتب للكلمة الشيوع أو عدمه لدواع كثيرة نفسية واجتماعية وعصرية تختلف من شخص لآخر، وبيئة لأخرى، ومن عصر لغيره من سابق ولاحق.

ثم إن "ابن حيني" يؤكد أحيرا أن الغالب الشائع والأولى بالقبول أن يكون الترادف ناشئا عن قبائل مختلفة، ولا عبرة بما تضعه القبيلة الواحدة من ذلك، يقول: «وكلما كثرت الألفاظ على

⁽¹⁾ الخصائص، 2/21–373.

⁽²⁾ ينظر: عبقري اللغويين، عبد الغفار حامد هلال، 994/2.

⁽³⁾ نفسه، 994/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 994/2.

المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا وهناك $^{(1)}$.

2) - موقف اللسانيات الحديثة من الترادف:

يدخل الترادف ضمن موضوع العلاقات الدلالية في عرف اللسانيات الحديثة (2)، ويُدْرَس في هذا الموضوع العلاقات بين الكلمات المفردة من نواحي التوافق المعنوي والتجانس اللفظي، وكذلك الاختلاف اللفظي والمعنوي (3)، وهذا المصطلح قد تولد حديثا من دراسة الحقول الدلالية، ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أنّ دراسة معنى كلمة ما هو إلا محصلة دراسة علاقاتما بالكلمات الأخرى داخل الحقل الدلالي الذي يجمعها (4).

وقد انتهوا إلى أن هذه العلاقات يمكن أن تحصر في الأنواع التالية: الدال ذو المدلول الواحد، الترادف، الاشتمال، التضاد، الاشتراك اللفظي، علاقة الجزء بالكل.

وليس من الضروري أن يتضمن كل حقل جميع هذه الأنواع، إذ يحوي بعض الحقول الكثير من العلاقات، على حين أن حقولا أخرى لا تحوي منها إلا القليل.

ويُعرَّف الترادف في علم اللغة الحديث بأنه: «ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق» (5)، وقد أجمع المحدثون على أن الترادف ظاهرة موجودة في كل اللغات الإنسانية، ولكن في ضوء الشروط التالية (6):

⁽¹⁾ الخصائص، 374/1.

⁽²⁾ تطرق لها "بالمر" تحت عنوان "البنية المعجمية"، ينظر: مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة خالد محمود جمعة، دط، الكويت، 1997، ص111-164.

⁽³⁾ ينظر: الألسنية، محاضرات في علم الدلالة، نسيم عون، دار الفارابي، ط1، بيروت-لبنان، 2005، ص177.

⁽⁴⁾ ينظر: أصول تراثية في نظرية الحقوق الدلالية، أحمد عزوز، دط، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2002، ص07.

⁽⁵⁾ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، ص119.

⁽⁶⁾ ينظر: اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، دط، القاهرة-مصر، دت، ص142- 145.

1- الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تاما، فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي مثلا كان حقا يفهم من كلمة "جلس" شيئا لا يستفيده من كلمة "قعد" قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف.

2- الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى الترادف ينظرون إليه في عهد حاص وزمن معين لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة.

3- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر، فحين نقارن بين "الجثل" و"الجفل" معنى النمل، نلاحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعد أصلا والأخرى تطورا لها.

4- الاتحاد في البيئة، أي أن تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

وموجز القول فإن السياق هو الفيصل في تحديد كون الكلمتين مترادفتين، فإذا أمكن انتزاع كلمة من جملة وإحلال كلمة أخرى محلها دون تغيير المعنى، فالكلمتان مترادفتان، وهذا ممكن في حالات بعينها، ولكن ينبغي التحفظ في ذلك في محاولة التحديد اللغوي للمعنى، وهنا تختلف أكثر المترادفات، ولذلك يعد الترادف عند أكثر اللغويين المعاصرين تقاربا دلاليا، وليس مطابقة دلالية كاملة (1).

وقد اجتهد علماء الدلالة في تفسير ظاهرة الترادف كالآتي:

1- قد ينشأ الترادف نتيجة استعارة اللفظ الأجنبي في إطار التطور الدلالي، فاللفظ الأجنبي رغم وجود نظير له أصيل في اللغة الأم، فإذا لم يندثر اللفظ الأصلي و لم تتغير نظرة المجتمع إليه عاش مع اللفظ الأجنبي، ويتكون منهما ما يسمى بالترادف في اللغات، كلفظ "الحرير" العربي الذي ترادف مع لفظ "السندس" ولفظ "الديباج" المعربتان⁽²⁾.

⁽¹⁾ ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص160.

⁽²⁾ ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص150.

2 أن للشيء المسمى وجوها وصفات كثيرة، ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة، وتبعا لذلك الوجوه والصفات، ينشأ الترادف، فللخمر في العربية ما يزيد على مائة اسم وكلها صفات لها $^{(1)}$.

3- وقد يكون مرد هذه الظاهرة في بعض الألفاظ إلى اختلاف اللهجات، وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين احد الاسمين وتضع الأخرى الاسم الآخر، للمسمى ذاته من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويختفي الواضعان أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر⁽²⁾.

4- قد يؤدي التطور الصوتي إلى وجود ذلك النوع من الكلمات التي ظنها بعض العلماء من المترادفات في حين أن اختلاف الصورة بينها ليس إلا ظاهريا وأنها ذات أصل واحد وتطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات، وإنما هي من باب الترادف الوهمي، مثل (جذوة، جثوة)، (السراط، الصراط)، (الثوم، الفوم)⁽³⁾.

وفكرة الترادف الدلالي ذات أهمية حاصة في العمل المعجمي، فكثيرا ما يشرح معنى كلمة بكلمة أخرى، وهذا يعني أن الكلمتين بمعنى واحد، ولكن المعاجم لا تكتفي بهذه الطريقة وسيلة لشرح المعنى، بل تضيف تفاصيل وصفية توفر المعنى المراد، والشرح بالمرادف له مشكلته المعجمية كذلك، إذ أنه يمكن أن يوقع القارئ في حلقة مفرغة يسميه الباحثون مصطلح "الدور" "كذلك، إذ أنه يمكن أن يوقع القارئ في الحقة مفرغة يسميه الباحثون مصطلح "عظيم" في الكور" كذلك، إذ أنه عنى "عظيم" في الموضوع آخر (4).

⁽¹⁾ ينظر: فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، محمد المبارك، ص173.

⁽²⁾ ينظر: دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، ص31.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، ص32.

⁽⁴⁾ ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص160.

ومع ما ذكر من سلبيات الشرح بالترادف في المعاجم، فإن الشرح بذكر المرادف يصلح في حالات كثيرة، أهمها (1):

1- المعاجم الموجزة والمعاجم المدرسية التي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإيضاحية كثيرا.

2- معاجم المصطلحات، مثل الترادف بين كلوريد الصوديوم، والملح المعروف.

3- عند شرح كلمة معرَّبة بنظيرها العربية، كأن يقال: التليفون: الهاتف.

4- إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى مقاربة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدقيقة بين اللفظين.

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص141-142.



الفصل الأول: طرق شوح الألفاظ في النص المعجمي $^{(1)}$ عند "ابن جني".

أولا): شروح الألفاظ عند "ابن جني" بين المنهج النقدي والمنهج المعجمي:

لم تخل كتب "ابن جني" العديدة من شرح للألفاظ، المشهورة منها والغريبة، على طريق ومنهج اللغويين وأصحاب المعاجم في شرحهم للألفاظ.

والكتب التي ألَّفها "ابن جني" والتي امتلأت بشروحه للألفاظ، هي تلك الكتب التي عنت بشرح ديوان شعر لشاعر من الشعراء، أو حتى كتب اللغة الأخرى، كالخصائص والمنصف وسر الصناعة، والمقتضب والمحتسب.

ففي كتب شرح أشعار الشعراء لم يذهب "ابن جني" إلى تبيان المعاني التي قصدها أصحابها في قصائدهم مما كان مستغلقا على الأفهام، وإنما نزع "ابن جني" فيها نزوعا لغويا معجميا، فقد عمد إلى شرح الألفاظ الغريبة، والتعرض للمشكلات النحوية والصرفية والعروضية وأحيانا البلاغية التي يقتضيها الشرح.

ونظرا لسلوك "ابن حيني" هذا المذهب في الشرح، فقد كان موضع انتقاد من طرف شراح الشعر الآخرين، حيث يقول "فخر الدين قباوة": «أما ابن جني فإنه يقتصر في أكثر شروحه على

⁽¹⁾ لقد تعرضنا في مدخل هذه الرسالة (ص38-39) إلى بعض مقتضيات النص المعجمي، ولا بد أن ندرك أن للمعجم نصا قائم الذات يعتبر بنيته الدنيا التي لها ثوابتها وخصائصها، والمعجم مكون من الآلاف بل من ملايين النصوص الصغيرة، والنص المعجمي يعتبر ضالة المعجمي ونظرياته، والنص المعجمي هو المحك الذي تقاس به قدرة المعجم على آداء وظائفه المعرفية والتعليمية والتربوية والثقافية والحضارية. (ينظر: المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص376، وينظر: مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، مقال لمحمد رشاد الحمزاوي، بحملة الدراسات المعجمية، المعددة، يناير 2007، والنص المعجمي لا يفترض به أن يكون فقط في المعاجم، بل إنه يتواجد حتى في الكتب اللغوية التي تتعرض للمفردات، كحال مدونة "ابن حني" اللغوية، ونجده في كتب تفسير القرآن، وكتب معاني القرآن، وكتب غريب الحديث، وكتب شروح الشعر، والنص المعجمي مكون من مدخل يراد شرحه يقابله تعريف لهذه المدخل بطرق ووسائل مختلفة، وذكر لوظائف معجمية أخرى تتعلق باللفظ، ويتضمن شواهد لغوية ليعزز كما الشرح الذي ذهب إليه المعجمي أو للتدليل به على وجود اللفظة في متن اللغة، وهو يقصر ويطول بحسب ما تقتضيه اللفظة من شرح، وبحسب ثقافة المعجمي، وبحسب منهجية المعجمي في شرحه للألفاظ، وبحسب الهدف من وراء تأليف المعجم عموما.

الإعراب والصرف، وقد بسط منهجه في خطب شرحه على ديوان الحماسة فقال: إنه سيعمل على بيان ما فيه من إعراب واشتقاق وتصريف متجنبا شرح الأخبار وتفسير المعاني إلا ما ينعقد بالإعراب فيجب لذلك ذكره من حيث كان ذلك قد سبق إليه جماعة من أمثال أبي رياش والديمرتي والنميري وغيرهم دون أن يتعرضوا لعمل ما فيه من صنعة الإعراب» $^{(1)}$ ، ثم قال: «وكذلك صنع في تفسير ديوان المتنبي مع اهتمام بالجانب اللغوي حتى عرَّض به الواحدي» $^{(2)}$.

وقد انتقد "الخطيب التبريزي" (502هـ) شرح "ابن جيني"، إذ يرى فيه أن "ابن جيني" لم يذهب فيه إلى إيراد المعاني أبيات شعر المتنبي، ولهذا قال في شرح "سقط الزند": «ثم أوضحت مشكلاته، وذكرت معانيه، غير سالك طريقة أبي الفتح عثمان بن جين في فسره شعر أبي الطيب في الإكثار من الاستشهادات، وذكر اللغة الغريبة، دون إيراد المعاني، مما لا بد منه، وما يفيد قاريه، إذا نظر فيه، فحير الشرح ما قل ودل، و لم يطل فيمل» (3).

فشروح دواوين الشعر عند "ابن جني" لم يكن بغرض عرض معاني الشاعر، بل كان يقصد منها التعرض للمشكلات اللغوية المتضمَّنة في هذه القصائد، وأراد من خلالها أن يطبق ثقافته ومعارفه اللغوية.

ففي "الفسر" الذي هو شرح لديوان "المتنبي"، والذي أقدم على شرح وفسر معانيه استجابة لطلب مخدومه السلطان "بهاء الدولة البويهي" الذي سأله أن يصنع له شرحا للديوان طالبا منه أن يقوم «بفسر معانيه وإيراد الأشباه فيه وإيضاح عويص إعرابه وإقامة الشواهد على غريبه»(4).

⁽¹⁾ منهج الخطيب التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، ط2، بيروت-لبنان، 1997، ص154–155.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص155.

⁽³⁾ شروح سقط الزند، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الكتب، ط3، القاهرة-مصر، 1945، ص4.

⁽⁴⁾ الفسر، 3/1.

وقال فيه أيضا: «...وإنما أورد ما أفسره من شعره منظوما على حروف المعجم شيئا فشيئا...وأذكر مما أحضره من تلخيص وإيضاح وشاهد ونظير يكونان سببا للإفصاح، وأزُمُّ شارد لفظه، وأميّز ما تداخل لقوة الصنعة من بعضه في بعضه، وأشرح جميع ما يلتبس من شعره، وأقر كلا بإذن الله في مقره، ولا أدع مشكلا من إعرابه إلا فسرته، ولا معدنا من دقيق معانيه إلا أثرته، ليكون هذا الكتاب قائما بنفسه، ومتقدما في جنسه...»(1).

أما كتابه "التمام في تفسير أشعار هذيل" فإنه شرح لغوي، وتفسير لمعاني الألفاظ، ويغلب عليه التفسير الاشتقاقي، ويحوي العشرات من الألفاظ المشروحة، حاول "ابن جيني" أن يعود بها إلى أصلها بطريق التأصيل الاشتقاقي بما يفيد الصناعة المعجمية خاصة المعجم التاريخي الذي يعني بهذه الوظيفة، و"ابن جيني" كونه ذو عقلية قياسية واشتقاقية لا يكاد يعرض للفظة دون أن يعيدها إلى أصلها بالمنهج الاشتقاقي.

والعمل نفسه نحده في كتابه "المبهج" حيث كان يترع نحو تفسير أسماء شعراء الحماسة تفسيرا اشتقاقيا فجاء منها العشرات من الألفاظ يعود بها إلى أصلها عن طريق الاشتقاق.

وفي كتاب "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة" شرح للألفاظ بطرق وأشكال مختلفة، منها الاشتقاقي ومنها تفسير بالتعريف الاسمي، ومنها تفسيرات بالسياق وفيه بسط لوظائف معجمية كثيرة، وقد قال في مقدمته: «قد أجبتك أيدك الله إلى ملتمسك من عمل ما فيه الحماسة من إعراب وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قوافي، وتحاميت شرح أحبارها، أو تفسير شيء من معانيها إلا ما ينعقد بالإعراب فيجب لذلك ذكره، حيث كان ذلك قد سبق عليه جماعة مثل أبي رياش والديمرتي والنَّمَرِي وغيرهم، ولأنك كثيرا ما تجد في حواشي نسخ هذا الكتاب كثيرا من تفاسيره و لم أر أحدا تعرض لعمل ما فيه من صنعة إعراب...»⁽²⁾.

⁽¹⁾ الفسر، 17/1–18.

⁽²⁾ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص10.

ويتضح لنا من القول السابق منهج "ابن حني" في هذا الكتاب إذ أنه سيهتم بالأمور اللغوية التي لها علاقة بتوضيح مشكل الألفاظ في الحماسة، ولا يعنى بتفسير معاني الأبيات لأن هذا العمل قد قام به غيره من أمثال "الديمرتي" و"النمري"، و"أبو رياش".

وفي "تفسير أرجوزة أبي نواس"، وفي حاتمة الكتاب يقول "ابن جني": «وما رأيت أحدا من أصحابنا نشط لتعريب شعر محدث على هذه الطريقة، لأن تفسير هذه القصيدة قد اشتمل على لغة وإعراب وشعر ومعنى ونظير وعروض وتصريف واشتقاق، وشيء من علم القوافي» $^{(1)}$.

وسنجد في هذا الكتاب شرحا للألفاظ شرحا لغويا يستفاد منه في الصناعة المعجمية، وقد شرح الألفاظ شرحا بطرق شتي، وخاصة منها الشرح الاشتقاقي.

هذا بالإضافة إلى شروح للألفاظ في كتبه اللغوية الأخرى "كالخصائص" و"سر الصناعة" و"المحتسب" و"الخاطريات" و"المذكر والمؤنث" و"المقتضب".

أما كتابه "المنصف" فقد خصص فيه "ابن جني" حوالي مائة صفحة لشرح الألفاظ الغريبة الواردة في كتاب "المازني"، وهو شرح مفيد وبطرق مختلفة حصرتها الصناعة المعجمية اليوم، وقد ذكر في المقدمة: «هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان المازني رحمه الله في التصريف، بتمكين أصوله وتهذيب فصوله ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضا إلا شرحته، ولا مشكلا إلا أوضحته...فإذا أتيت على آخره أفردت فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة العربية ...»⁽²⁾.

وفي هذا الفصل سنعرض، بإذن الله تعالى، إلى هذه الألفاظ المشروحة عند "ابن جني"، ونحاول تصنيفها بحسب المفاهيم التي أقرتما الصناعة المعجمية الحديثة، وإننا بداية نقرُ بأن ما وجدناه عند "ابن جني" من شروح للألفاظ، ليعد معاجم حقيقية للألفاظ قام فيها بتفسير للألفاظ بطرق مختلفة

⁽¹⁾ تفسير الأرجوزة، ص217.

⁽²⁾ ينظر: المنصف، 1/1.

تعرف في الصناعة المعجمية الحديثة، وهذه الألفاظ التي شرحها الألفاظ في كتبه، لو حصرت لعدت بالآلاف إلى الحد الذي يمكن أن يحصر في كتاب خاص يوسم بمعجم "ابن جني".

ومن طرق الشرح التي نجدها أكثرها دورانا في شرح "ابن جني" مما أقرت الصناعة المعجمية اليوم، شرح بالتعريف الاسمي، ومنه شرح بالمرادف وبالضد، وشرح بالاشتقاق، وشرح بالتخصيص وبالعبارة، ونجد فيه كذلك شرحا بنيويا، كالشرح بالسياق، وشرح بالحقل الدلالي وغيره.

وهكذا بعد العرض سيتضح لنا أن شروح الألفاظ لـــ"ابن جني" كان يواكب ما كانت عليه الصناعة المعجمية عند مشاهير المعجميين قبل "ابن جني" وفي أثناء عصره، وقد استفادت منها المعاجم العربية بعد "ابن جني"، فقد حفلت المعاجم العربية الكبيرة التي جاءت بعده، من جهوده المعجمية، وقد تعرضنا لجانب يسير منها في الفصل الأخير من الباب الأول.

ثانيا): الشرح بالتعريف الإسمى عند "ابن جني":

1)- الشرح بالمرادف:

والمقصود بالمرادف هو المكافئ الاسمي، إذ يوجد دائما على الأقل زوج من المرادفات لكل مفهوم لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة فذة أو عبارة (1)، أي أن المرادف المقصود هو المعادل كنوع من المساواة بين الدال والمدلول وليس المعادل الموضوعي.

فالتعريف الترادفي إذن هو الكلمة الفذة أو ما في حكمها، ولهذا النوع من الشرح وجود بشكل كبير في المعاجم العربية القديمة منها والحديثة، وكثيرا ما كان يلجأ إليه قصدا للإيجاز والاختصار⁽²⁾.

Dubois, J et coll, op, Cit, p 85. (1)

⁽²⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص111.

ولقد اعتمد "ابن جني" هذه المنهجية في شرحه للعديد من الألفاظ، وخاصة تلك الألفاظ التي لها مرادف واضح ومعلوم، وغالبا ما كان يعتمد هذه المنهجية وهو يقصد الاختصار والإيجاز في بعض شروحه، خاصة منها ما نجده في كتابه "المنصف" أو "المذكر والمؤنث" أو في كتابه "المقتضب"، ومما جاء في طريق الشرح بالمرادف عند "ابن جني" ما يلي:

1/- ما جاء في كتابه "المنصف":

1- "سَلْهَبْ": طَوِيلٌ⁽¹⁾.

2- "هِجْرَعٌ": «قال الأصمعي: هو الطَوِيلُ، وقال أبو عبيدة، هو الأَحْمَقُ، وقال غيره هو الجَبَانُ»(²⁾.

وهنا في الأمثلة السابقة شرح بالمرادف، نظرا لوجود مرادف حقيقي يصلح لأن يكون عوضا عن اللفظة المشروحة.

3- "اِنْضَرَجَ": اِنْشَقَّ...⁽³⁾.

4- "اِجْتَرَحَ": اِكْتَسَبَ...(4).

وهنا شرح للأفعال بمرادفاتها، ولكن "ابن جني"، قد زاد في توضيح معاني المفردات بزيادة ذكر سياقاتها مع مفردات أخرى، مما يعني أن ذكر المرادف لوحده لا يفي لوحده في الشرح.

⁽¹⁾ المنصف، 4/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 7/3

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 12/3

⁽⁴⁾ نفسه، 12/3

2/- ومما جاء بالشرح بطريق بالمرادف في كتابه "الفسر":

وفي هذه الألفاظ شرح بالمرادف المكافئ، لأن "ابن جني" اكتفى بها في الشرح، ولم يضف إليها إلا بعض المعطيات الصرفية، أو بعض الاستعمالات.

-3 ومما جاء بالشرح بطريق بالمرادف في كتابه "تفسير الأرجوزة":

⁽¹⁾ الفسر، 52/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 55/1

⁽³⁾ نفسه، 66/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 73/1.

^{(&}lt;sup>5)</sup> تفسير الأرجوزة، ص71.

⁽⁶⁾ نفسه، ص73.

⁽⁷⁾ نفسه، ص125.

ولقد كان "ابن حيني" يشرح بعض المفردات بكلمتين مترادفتين أُخْرَيَيْن أو أكثر على سبيل الجمع أو الاختيار، وقد جاء من ذلك ما يلي: - "اللَّبِيدُ": «الخُرْجُ أو الجُوالِقُ»(1)، - "اللَّظَى": «التَوقُّدُ والجِدَّةُ»(2)، - "الغَلَيَانُ": «النَّشَاطُ والحَرَكَةُ والاضْطِرَابُ...»(3).

هكذا يتبين لنا من خلال سرد نماذج من شرح الألفاظ بطريق المرادف لـــ"ابن جني"، أنه قد حفل بهذا النوع من أنواع الشروح، ولم يكن بِدْعا من غيره ممن اهتم بشروح الألفاظ من أصحاب المعاجم وغيرهم.

وقد كان الشرح بالمرادف وسيلة للشرح منتشرة ومعروفة في عصره، وبعده، وإن إطلالة سريعة عبر المعاجم العربية القديمة كلها، تكشف لنا من خلالها مدى انتشار هذه الوسيلة واعتمادها في الشرح نظرا لسهولتها واختصارها.

وإن كانت هذه الوسيلة منتشرة ومعتمدة في الصناعة المعجمية القديمة، إلا أن المعاجم الحديثة حاولت أن تتخفف منها، لكونها غير كافية لوحدها في توضيح المعنى واستجلائه للألفاظ المختلفة، فلابد أن يقترن الشرح بالمرادف بضميمة أخرى من طرق الشرح المختلفة كالشرح بالسياق والشرح بالعبارة وبالاشتقاق وغيرها.

ويعيب طريقة الاعتماد على الشرح بالمرادف وحده ما يأتي $^{(4)}$:

- ألها تخدم غرض الفهم وحده، ولا تصلح لغرض الاستعمال.
- أنها تعزل الكلمة عن سياقها، وتقدمها جثة هامدة لا روح فيها ولا حياة.

⁽¹⁾ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص174.

⁽²⁾ التمام في تفسير أشعار هذيل، ص96.

⁽³⁾ نفسه، ص124.

⁽⁴⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص141.

- أنها تقوم أساسا على فكرة وجود ظاهرة الترادف، وإمكان إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى، وهو أمر مشكوك فيه، مما يجعل الاعتماد على الكلمة المرادفة نوعا من المخاطرة، أو التضحية بالدقة المطلوبة وبالفروق الموجودة بين الكلمتين في المعاني الهامشية والإيحائية وتطبيقات الاستخدام.

- والتعريف بالمرادف يحيل إلى مداحل أخرى في المعجم مما يجعل المعجم يدور في حلقة مفرغة⁽¹⁾.

وهذا لا يعني أن الشرح بالمرادف لا دور له نهائيا ولا قيمة يؤديها في الشرح، فهو يصلح في حالات كثيرة منها⁽²⁾:

- يفيد المعاجم الموجزة، والمعاجم المدرسية التي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإضافية كثيرا.

- يفيد معجم المصطلحات المتخصصة، مثل الترادف بين "كلوريد الصوديوم" و"الملح" المعروف.

- يفيد عند شرح كلمة معربة بنظيرتها العربية كأن يقال "التلفون": الهاتف.

إذن فتحقق دقة الشرح باستعمال المرادف أمر بعيد المنال، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الفروق الدقيقة بين اللفظين المترادفين لا أهمية لها، ولذلك فإن الشرح المعجمي الحقيقي هو الذي يأخذ بعين الاعتبار دقة المعنى وتوضيحه، حتى لا يقع مستعمل المعجم في وهم من الأوهام، وقد تلجأ بعض الشروح إلى ضم الشروح بعضها إلى بعض في شرح واحد، فقد نجد الشرح بالمرادف يقترن به الشرح بالسياق أو العبارة أو الشرح بالاشتقاق، وهذا ما كان يقوم به "ابن جني" كثيرا في شروحه المختلفة للألفاظ وهذا مثل قوله:

⁽¹⁾ ينظر: التعريف القاموسي، الحبيب النصراوي، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009، ص166.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص141-142.

- "الغَلْباءُ": «الشديدةُ، وَأَصْلُ الغَلَبِ: غِلَظُ الغُنْقِ، يُقَالُ: أَسَدٌ أَغْلَبُ ولَبُوعَةٌ غلْباءُ»(1).

فقد أقرن "ابن جني" في شرح هذه اللفظة، ثلاثة أنواع من الشروح، وقد بدأ بالشرح بالمرادف، ثم راح يؤصل لمعنى اللفظ، فيما يسمى بالشرح بالاشتقاق، ثم انتهى به الشرح إلى الشرح بالسياق، وهذا كله حتى يصل إلى شرح دقيق لهذه اللفظة.

2)- الشرح بالتخصيص:

وهو شرح شبه ترادفي، غير أنه لا يكتفي بالكلمة المفردة في تعريف المدخل، بل يخصها بكلمة أخرى تنسبها أو تصفها، وله أمثلة في المعاجم العربية، بل هو مما يكثر في شروح الألفاظ، ويظهر في أشكال مختلفة (2).

ومن أمثلته في "المعجم الوسيط":

-"النَّجْذُ": «الكَلامُ الشَّدِيدُ»⁽³⁾، -"الخِيمُّ": «فِرِنْدُ السَيْفِ»⁽⁴⁾، -"الحَادِيَةُ": «الشَجَّةُ الشَّدِيدَةُ»⁽⁵⁾.

1/- فمما جاء منه في كتابه "التنبيه":

-1 "الْمَازِنُ": «بَيْضُ النَّمْلِ خَاصَّةً» -1

⁽¹⁾ الفسر، 310/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص119.

⁽³⁾ المعجم الوسيط، مادة "نَجذَ"، ص902، العمود رقم3.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة "خَيَمَ"، ص267، العمود رقم3.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة "خدي"، ص219، العمود رقم3.

⁽⁶⁾ التنبيه، ص75.

2- "الْمُجسَدُ": «الْمَصْبُوغُ بالجِسَادِ» $^{(1)}$.

2/- ومما جاء منه في كتابه "التمام":

-1 "زَيْزَاءُ": «أَرْضُ خَشِنَةٌ» -1

2- "الفِئَامُ": «جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ»⁽³⁾.

3- "ال**َأْقِطُ**": «مُجْتَمَعُ الجَيْشِ للحَرْبِ»⁽⁴⁾.

4- "الهَجَلُ": «بَطْنٌ مِنَ الأَرْضِ لَيِّنٌ» (5).

3/- ومما جاء منه في كتابه "المبهج":

1- "الشَنْفَرَى": «السَيِّءُ الخُلُق»(6).

2- "الشَّمْعَلَةُ": «النَّاقَةُ السَّريعَةُ»⁽⁷⁾.

3- "الجَعْدُ": «القَصِيرُ مِنَ النَّاس»⁽⁸⁾.

4- "الزَّعْرَاءُ": «القَلِيلَةُ الشَّعْرِ»(⁹⁾.

⁽¹⁾ التنبيه، ص138.

^{(&}lt;sup>2)</sup> التمام، ص250.

⁽³⁾ نفسه، ص157.

⁽⁴⁾ نفسه، ص136.

⁽⁵⁾ نفسه، ص19.

⁽⁶⁾ المبهج، ص132.

⁽⁷⁾ نفسه، ص139.

^{(&}lt;sup>8)</sup> نفسه، ص132.

⁽⁹⁾ نفسه، ص145.

يتضح مما سبق ذكر، الحجم الكبير الذي شغله الشرح بالتخصيص عند "ابن جني" في شروحه للكثير من الألفاظ وعلى امتداد العديد من كتبه كما رأينا، وقد رأينا كيف أن الشرح بالتخصيص يتم بكلمة مخصصة شارحة بصفة من الصفات أو بمضاف إليه أو بنسبة عن طريق شبه الجملة.

وفي الصناعة المعجمية الحديثة تبدو هذه الطريقة في الشرح أحسن حظا من التعريف بالكلمة المفردة، لأنه عن طريق التخصيص يقف القارئ على سمة إضافية من سمات المعرف مما يجعل المدخل يتميز ولو نسبيا، عن بقية الأشياء التي قد تشبهه، غير أن التعريف بالتخصيص يبقى محدودا في تقديمه شرحا وافيا عن اللفظ المشروح خاصة مع ألفاظ الذوات التي تحتاج إلى ذكر أكثر من خاصية لتعريفها، أو إلى إثبات صورة لها أو رسم توضيحي أو سياق⁽¹⁾.

ولكن نلاحظ أن "ابن جني" قد لمس هذا القصور في الشرح بالمرادف من قبل، والشرح بالمتحصيص في بعض الأمثلة السابقة، فلجأ إلى ملأ هذه الثغرة بإضافة بعض السياقات التي تندرج فيها اللفظة من أجل زيادة توضيحها، وهذا منهج دأب عليه "ابن جني" كثيرا في شروحه للألفاظ، فقد كان يلجأ إلى دمج منهجين أو أكثر من طرق الشرح في مرة واحدة، لاعتقاده بأنه لا يكفي طريق واحد في تقديم شرح كافي للفظ، ومن ذلك، قوله:

- "حَوْقَلُ": «الشَيْخُ الضَّعِيفُ، إذا أَدْبَرَ عَنِ النِّسَاءِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مُدْبِرٍ»⁽²⁾.

فهنا تم الشرح بالتخصيص في البداية، ثم زاد في شرحها بالعبارة، ثم زاد من شرحها بعبارة أخرى.

- "الشِقْشِقُ": «ما يَظْهَرُ مِنْ فَمِ البَعِيرِ، خَارِجًا مِنْ حَلْقِهِ عِنْدَ الْهَدِيرِ، كَأَنَّهُ شَكُوةٌ»(3).

وهنا تم الشرح بالتخصيص في البداية، ثم زاد في الشرح بطريق العبارة والتمثيل.

⁽¹⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص120.

⁽²⁾ المنصف، 7/3.

⁽³⁾ تفسير الأرجوزة، ص205.

وعلى الرغم من قصور التعريف بالتخصيص فإننا نجد له انتشارا واسعا في المعاجم العربية القديمة والمعاصرة، واستعملته حتى المعاجم الأجنبية، ولم يكن "ابن جني" بدعا مما كان سائدا في عصره وقبله من استعمال هذه الطريقة في الشرح.

3)- الشرح بالعبارة:

ويتميز هذا التعريف عن غيره من التعاريف السابقة بكونه يتجاوز الكلمة المفردة كالمرادف أو الكلمة المخصصة، ليظهر في شكل عبارة أو جملة، إلا أنه لا يصل إلى التعريف التام منطقيا كان أم بنيويا، بحيث يظل قاصرا عن تغطية كل خصائص المعرف أو اسمه كما هو مستعمل في اللغة بين الناس في كثير من المداخل التي تحتاج إلى تعاريف دقيقة (1)، ومن خصائص هذا النوع من الشرح أن يأتي في شكل جملة واحدة، من مثل:

- "الرَّافِعَةُ": «آلة تُرْفَعُ بِمَا الأَشْيَاءُ»(²⁾.
- "**اللَّوْنُ**": «ما فَصَلَ بَيْنَ الشَيْءِ وغَيْرِهِ»⁽³⁾.
 - "قَعَدَ": «جَلَسَ مِنْ قِيَامٍ» (⁴⁾.

وهذا النوع من الشرح منتشر بكثرة في شروح "ابن جني" للألفاظ في كتبه المختلفة، وفيما يلي نماذج توضح مدى استعمال "ابن جني" للشرح بالعبارة واعتنائه به:

1/- فمما جاء في كتابه "المنصف":

1- "يَعْمَلُ": «اليَعْمَلُ واليَعْمَلُ واليَعْمَلُةُ، النَّاقَةُ التي يُعْمَلُ عَلَيْهَا» (5).

⁽¹⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص120-121.

⁽²⁾ المعجم العربي الأساسي، مجموعة من اللغويين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، دط، دت، مادة "رفع"، ص537.

⁽³⁾ المنجد، ص741.

⁽⁴⁾ المعجم الوسيط، مادة "قَعَدَ"، ص748، العمود رقم2.

⁽⁵⁾ المنصف، 16/3.

- 2- "**تَوْأُمُّ**": «هو الذِي يُولَدُ مَعَهُ آخَرُ...»(1).
- 3- "إِمَّعَةُ": «هُوَ العَاجِزُ الذي لا رَأْيَ لَهُ، إنما يَنْظُرُ إلى غَيْرِه...»(2).
 - 4- "القُفُّ": «الغَلِيظُ مِنَ الأَرْضِ»⁽³⁾.

2/- ومما جاء في كتابه "الفسر":

- 1- "الوُشَاةُ": «جَمْعُ وَاشِ، وهُوَ الذي يُزَخْرِفُ الكَلامَ ويُنَمِّقُهُ» (4).
 - 2- "الهُوَاءُ": «السَّاقِطُ مِنَ الكَلام، الكَثِيرُ الذِي لا خَيْرَ فِيهِ» (5).
- 3- "الحِرْبَاءُ": «دُوَيْيَةٌ تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ، وتَدُورُ مَعَهَا حَيْثُ دَارَتْ» (6).
 - 4- "الخَيْزَلَى": «مِشْيَةٌ فيها تَفَكُّكُ وتَخَرُّلُ مِنْ مَشْيِ النِّسَاءِ»⁽⁷⁾.

3/- ومما جاء في كتابه "المبهج":

- 1- "الأَحْجَمُ": «الشَّلِيدُ حُمْرَةُ العَيْنَيْنِ مَعَ سِعَتِهُمَا...»(8).
- 2- "الخَيْفُ": «أَنْ تَكُونَ إِحْدَى العَيْنَيْنِ مِنَ الفَرَسِ سَوْدَاءَ والأُخْرَى زَرْقَاءَ»⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ المنصف، 17/3.

⁽²⁾ نفسه، 18/3

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 41/3

⁽⁴⁾ الفسر، 42/1.

⁽⁵⁾ نفسه، 65/1.

^{(&}lt;sup>6)</sup> نفسه، 91/1.

⁽⁷⁾ نفسه، 149/1.

⁽⁸⁾ المبهج، ص158.

⁽⁹⁾ نفسه، ص157.

- 3- "الوَعْلَةُ": «هِيَ المَوْضِعُ المَنِيعُ مِنَ الجَبَلِ»(1).
 - 4- "المِرْدَاسُ": «الحَجَرُ يُرْدَسُ به»(²⁾.

4/- وما جاء في كتاب "المذكر والمؤنث":

- 1- "القَلْتُ": «مُؤَنَّقُة، وهِيَ حُفْرَةٌ تَكُونُ فِي الصَّفَا تُمْسِكُ الماء»(3).
 - 2- "اللِّيتُ": «مَجْرَى القِرْطِ فِي الغُنُق...»⁽⁴⁾.
- 3- "الْمُؤْقُ والْمَأْقُ": «مُذَّكَرَان، وهما زَاوِيَتَا العَيْنِ اللَّتَانِ تَلِيَانِ الأَنْفِ»⁽⁵⁾.

هذا بعض مما جاء في شروح الألفاظ لـــ"ابن جني" من نوع "الشرح بالعبارة"، ولا يمكننا أن نحصر كل ما جاء منه في كتب "ابن جني"، ولكن أردنا أن ندلل من خلال هذه النماذج على كثرة مجيئه في شروح "ابن جني" كغيره من أنواع الشروح الأخرى.

ولقد شاعت مثل هذه الشروح عند العرب القدامي والمحدثين، ونجدها معتمدا لأصحاب المعاجم، وهذا في مجملها، حيث أننا نجد ألفاظا كثيرة بحاجة إلى مزيد من دقة الشرح وبحاجة إلى تخصيص أكثر، وهذا لا نجده إلا في التعاريف المنطقية والحقيقية.

4)- الشرح بالاشتقاق:

وهو أن يُعرَّف المدخل بأحد مشتقاته في شكل إحالة، على أساس أن المشتق معروف أو سبق تعريفه ضمن الأسرة الاشتقاقية كما في المعاجم ذات المداخل المفقرة:

⁽¹⁾ المبهج، ص96.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص126.

⁽³⁾ المذكر والمؤنث، ص87.

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، ص90.

⁽⁵⁾ نفسه، ص92.

ويبدو أن هذا النوع من التعريف منتشر بكثرة في المعاجم اللغوية العربية منها والأجنبية على السواء، وربما يرجع ذلك إلى بساطة واقتصاديته وسهولته، غير أن هذه السهولة ليست دائما مؤكدة، فالمعجمي في هذه الحالة يتكل على المحال عليه من المشتقات المعرفة، وكثيرا ما تكون مشتقات الجذر غير معرفة تعريفا كافيا، مما يؤدي إلى الغموض، كما أن المستعمل في هذه الحالة إما أن يقف على المعنى إذا كان عارفا بدلالة مشتقات الجذر، وإما أن يعود مباشرة إلى الجذر أو المشتق المحال عليه دلاليا إذا كان قريبا(1).

ومؤلفات "ابن جني" حافلة بهذا النوع من الشرح الألفاظه، وكان "ابن جني" يحاول أن يعقد الآصرة بين مجموعة من الألفاظ التي تشترك في جذر واحد وهذا عن طريق الدلالة الاشتقاقية وهو كثير من أن يحصى، وفي ما يلي نماذج مما جاء في الشرح بالاشتقاق عنده:

1/- ما جاء منه في كتاب "التمام":

1- "الشُوْمُ": «مَا لَم يُدْرَكْ غَوْرُهُ مِنَ البَحْرِ، القَوْلُ فِي الشُرْمِ أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لأَنَّهُ مِنْ شَرِمْتُ الشَيْءَ أَيْ شَعَقْتُهُ، وذَلِكَ أَنَّهُ المَوْضِعَ المُنْشَقَ الغَائِرَ مِنَ البَحْرِ، وقِيلَ لَهُ شُرْمٌ كَمَا قِيلَ لَهُ بَحْرُ، والبَحِيرَةُ: المَشْقُوقَةُ الأُذْنِ مِنَ النُّوق...» (2).

فهناك معنى عام وهو مطلق لفظ "الشُرم" الذي يعني الشقّ عموما، ثم اشتق منه "ما لم يدرك غوره من البحر"، كأنه شق في البحر يميزه، فأضحى له هذا المعنى، ثم ربَط الآصرة بين هذه الألفاظ وبين لفظة أخرى تحمل من أصوات "ب ح ر" وهي البحيرة التي تعني المشقوقة الأذن من النوق.

2- "مَاذِيَةٌ": «عَسَلٌ أَبْيَضٌ، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَاذِيَةٌ "فَاعِلَةٌ" مِنْ مَذَى يَمْذِي إِذَا سَالَ، وَذَلِكَ لِرِقَّةِ العَسَلِ وَكَأَنَّهَا شُبِّهَتْ بِالمَذْي لِرِقَتِهَا وَبَيَاضِهَا، وَكَذَلِكَ عِنْدِي مَا جَاءَ في شِعْرِ هُذَيْلٍ مِنَ المَاذِيَةِ العَسَلِ وَكَأَنَّهَا شُبِّهَتْ بِالمَذْي لِرِقَتِهَا وَبَيَاضِهَا، وَكَذَلِكَ عِنْدِي مَا جَاءَ في شِعْرِ هُذَيْلٍ مِنَ المَاذِيَةِ

⁽¹⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص112.

^{(&}lt;sup>2)</sup> التمام، ص224.

يُرَادُ بِهَا المِرْآةُ وذَلِكَ لِبَيَاضِهَا وَمَا عَلَيْهَا مِنْ مَاءِ الصِّقَالِ، فَكَأَنَّهُ مَاءٌ يَسِيلُ عَلَيْهَا، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قُولُهُمْ لَهَا: المَاوِيَةُ فَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى المَاءِ لِمَا ذَكَرْنَا»(1).

فهنا ربط "ابن حني" بين كثير من المسميات لأنها فقط تشترك في جذر واحد هو "مذي"، وأخص ما يطلق بها على العسل الأبيض، والفعل "مذي" يعني "سال" فكذلك "العسل الأبيض" لكثرة سيلانه، والمرآة لصقلها وبياضها.

3- "الَمُأْقِطُ": «مُجْتَمَعُ الجَيْشِ لِلْحَرْبِ، وَهُوَ "مَفعِلٌ" مِنَ الأَقِطِ لِأَنَّهُ لَبَنُ يُجْمَعُ»⁽²⁾، فالأقط هو لبن مجموع واشتق منه مجتمع الجيش للحرب نظرا لأنه له صفة اللبن في الجمع.

2/- ما جاء منه في كتاب "الفسر":

1- "أَغْدَرَ": «تَرَك، يُقَالُ: غَادَرْتُهُ بِمَكَانِ كَذَا وَأَغْدَرْتُهُ، قَالُوا: وَمِنْهُ سُمِّيَ "الغَدِيرُ" لِأَنَّ السَّيْلَ سَالَ وَغَادَرَهُ أَيْ تَرَكَهُ فِي الْمُنْحَفَضِ مِنَ الأَرْضِ، وقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا سُمِّيَ غَدِيرا لأَنَّهُ يَغْدُرُ بِأَهْلِهِ، أَيْ يَنْقَطِعُ وَقْتَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ» (3).

فــــ"ابن جيني" هنا قدم معنى "غادر" أي ترك، ولكنه ذهب إلى تحديد معنى الغدير، فهو مشتق منه، ولابد أن يحمل معنى من المعنى الأصلي فالسيل يسمى غديرا لأنه ما تبقى من الماء في الأرض بعدما غادرها السيل.

⁽¹⁾ التمام، ص213.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص136.

⁽³⁾ الفسر، 11/3.

2- "الَمْفَاوِزُ": «جَمْعُ مَفَازَةٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ تَفَاؤُلا بِالفَوْزِ، وَهُوَ النَّجَاةُ، هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ النَّاسِ، وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيُ وَأَبُو عُبَيْدَة والفَرَّاءُ فِيمَا أَحْسَبُ: إِنَّمَا سُمِّيتْ مَفَازَةً مِنْ قَوْلِهِمْ "فَوَّلَ النَّاسِ، وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيُ وَأَبُو عُبَيْدَة والفَرَّاءُ فِيمَا أَحْسَبُ: إِنَّمَا سُمِّيت مَفَازَةً مِنْ قَوْلِهِمْ "فَوَّلَ اللَّمْلُ" إذا مَاتَ، فَهِيَ عَلَى هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ مَهْلَكَةٌ» (1).

فالمفازة التي هي الصحراء، إنما سميت بذلك اشتقاقا من "الفوز" الذي يعني النجاة، أو ألها من فوّز أي هلك.

وفي هذا التعريف لا نجد ذكرا للمعنى الأصلي الذي هو دلالة المفازة على "الصحراء" فهو لم يفصح عنها تماما، وكأنها معروفة للقارئ ومعتادة لديه، وإنما ذهب فقط إلى اشتقاقها، والبحث عن الأواصر بين الكلمات التي لها مادة مشتركة.

3- "النَّائِهُ": «العَالِيُ الشَرِيفُ، يُقَالُ: نَاهَ يَنُوهُ: إذا عَلا، ونُهْتُ بِهِ، ونوَّهْتُه: إذا شُدْتُ بِذِكْرِهِ، ومِنْهُ قِيلَ لِلْنَوَّاحَةِ: نَوَّاهَةُ لِرَفْعِهَا صَوْتِها» (2).

فنها، ينهو، علا يعلو، ومنه اشتق معنى النائه، للعالي الشريف وهناك تفسير اشتقاقي آخر للنواحة، فقد قيل لها نوّاهة لأنها ترفع صوتها، أو لأنها تذكر الميت بأعلى ذكره وشرفه في حياته.

3/- ما جاء منه في كتاب "تفسير الأرجوزة":

1- "القَرَارِيُ": «الخَيَّاطُ لأَنَّهُ مُسْتَقِرُ فِي الحَضَرِ»(3).

فالقراري صفة تطلق على الخياط، و"ابن جني" فسر تلك التسمية لكون الخياط يستقر في الحاضرة دون غيرها فسمى بذلك.

⁽¹⁾ الفسر، 68/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 562/2

^{(&}lt;sup>3)</sup> تفسير الأرجوزة، ص145.

2- "طَمَّامٌ": «مُرْتَفَعٌ، وهُوَ فَعَّالٌ مِنَ الطَمِّ، ومنْهُ الطَامَّةُ، وهي فَاعِلَةٌ مِنْ هَذَا المَعْنَى، ومِنْهُ قِيلَ: هَذَا أَطَمُّ مِنْ هَذَا أَيْ أَرْفَعُ مِنْهُ وأَعْظَمُ»⁽¹⁾.

فالطَمُّ هو المرتفع ومنه سميت الطَّامَّة لكل أمر رفيع وعظيم.

3- "الْحَوَرُ": «الضَّعْفُ، وَمِنْهُ قِيلَ: رَجُلُ خَوَّارٌ إِذَا كَانَ ضَعِيفَ القَلْبِ غَيْرَ مُرْتَبِطِ الجَأْشِ»⁽²⁾.

وهنا تفسير اشتقاقي صريح، فحوار للرجل الضعيف اشتق من الخُور وهو الضَّعف.

4- "الزَّوَرُ": «الاعْوِجَاجُ، وَمِنْهُ: شَهَادَةُ الزُّورِ، كَأَنَّهَا المعْدُولَة عَنْ جِهَتِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُم: زَوَّرْتُ عَلَيْهِ كَلامًا، كَأَنَّهُ جَاءَهُ بَمَا هُو مُخَالِفٌ لِلْحَقِّ وَمُجَانِبٌ لَهُ، ومِنْهُ قَوْسٌ زَوْرَاءٌ وهِيَ المُعْوَجَّةُ...وَمِنْهُ بَعِيرٌ أَزْوَرٌ وَهُوَ المَائِلُ فِي شِقِّ ومِنْهُ قَوْلُهُمْ: اِزْوَرَ إِذَا جَنَحَ...»⁽³⁾.

وهنا تفسير بالاشتقاق واضح ومباشر، حيث أن الدلالة العامة والأصلية للفظ: "الزَّورُ"! هو الاعوجاج، وكل الألفاظ الأخرى المنشقة عنها والتي استعملتها العرب إلا وفيها معنى من هذا الأصلي وليس القارئ بحاجة إلى طول تأمل ليجد حقيقة هذا الكلام، فشهادة الزور معدولة عن الحق، وزور كلامه، أي خرج به عن الحق وقوس زوراء هي المعوجة، والبعير الأزور هو المائل في شق، وهكذا، وهذا ما صنعه "ابن فارس" في معجمه المقاييس.

فشرح الألفاظ بطريق الاشتقاق مما يكثر الاهتمام به عند "ابن جني"، حتى صار مما يختص به ويشتهر به في كل كتبه، حيث أنه كان يعني باشتقاق الألفاظ لتبيان أصلها، وكان "ابن جني" أكثر ولوعا بالكشف عن العلاقة التي تربط اللفظ بمعناه أو الرابطة المعنوية بين المشتق والمشتق منه، حتى أنه اعتنى بتعليل العلاقة بين الألفاظ ومسمياتها، كما فعل في شرح أسماء الحماسة، فهو كتاب خصصه "ابن جني" لتعليل أسماء شعراء الحماسة بطريق الاشتقاق.

⁽¹⁾ تفسير الأرجوزة، ص125.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص60–61.

⁽³⁾ نفسه، ص12–13.

ولا شك في أن لهذا النوع من الشرح أهميته في بيان أصول الكلمات، وهذا له أهمية بالغة في المعاجم التأصيلية والمعاجم التاريخية التي تعنى بتطور دلالة الألفاظ، والتفسير بالاشتقاق هو أمر معهود ومنتشر بكثرة في المعاجم العربية منها وحتى الأجنبية، وربما يرجع ذلك إلى بساطته واقتصاديته وسهولته (1).

و لما كان هذا النوع من التعريف يعتمد على الدلالة الصرفية، فإنه يعني بالضرورة أن يكون القارئ عارفا بدلالة المشتق المحال عليه أو أنه يعتقد أنه يعود إليه⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن نشير إلى أن كل أنواع الشروح السابقة، من الشرح بالترادف، والشرح بالتخصيص، والشرح بالعبارة، بالإضافة إلى الشرح بالاشتقاق تدخل في فئة التعاريف الاسمية لأنه حسبما تقره الصناعة المعجمية الحديثة والمعاصرة (3)، وقد عرفت هذه الشروح بهذه التسمية لأنه يكتفي بتقديم معنى اسم الشيء المعرف ولا يتجاوزه، والدلالة على معنى الاسم تعني أن المعرف ليس في حاجة إلى ذكر حدّه وماهيته وخصائصه المميزة، بل الوقوف على الطريقة التي تستعمل بما هذه الكلمة أو تلك في اللسان المستعمل بين الناس (4).

ويرى المعجميون المعاصرون أن التعريف الاسمي بصوره المذكورة لا يكاد يرقى إلى درجة التعريف المعجمي التام⁽⁵⁾، ومع ذلك فإننا نجده واسع الانتشار في المعاجم اللغوية المعاصرة نظرا لسهولته واقتصاده وتوصيله إلى الفهم السريع.

⁽¹⁾ هذا بالنسبة للألفاظ التي يعرف اشتقاقها بيسر وسهولة، أما في غيرها فالأمر صعب، ولا يمكن الوقوف على معنى اللفظ بالاشتقاق إلا من أوتى براعة في التصريف والاشتقاق.

⁽²⁾ لقد أكدت "جوزيت دي بوف" من خلال دراساتها لمجموعة من المعاجم الفرنسية أن التعريف بالاشتقاق له انتشار واسع في المعاجم الفرنسية نظرا لبساطته وإيصاله للفهم، إلا أنها أشارت إلى أنه ليس من التعاريف الكافية التي يمكن الاعتماد عليها في المحاجمي، ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام جيلالي، ص112-113.

⁽³⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص105-121.

⁽⁴⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص105.

⁽⁵⁾ نفسه، ص122.

ثالثا): الشرح بالتعريف البنيوي عند "ابن جني":

يعد التعريف البنيوي منهجا عاما متعدد الاتجاهات، لا يتحقق في نظرية واحدة، بل يظهر في شكل مجموعة من التقنيات وفق نظريات متباينة تمدف كلها إلى تحديد معنى الكلمة من خلال عناصر بنيتها في علاقتها بغيرها من المفردات، وفيه سنتطرق إلى نوعين من الشرح، شرح بالسياق، وشرح بتحديد الحقل الدلالي.

1)- الشرح بالسياق:

يقصد بالسياق أو المثال السياقي في علوم اللغة: «كل ما يسبق العنصر أو يليه في كلام أو نص، سواء أكان صوتا أم كلمة أم جملة» (1).

ويهدف السياق في الجال المعجمي إلى تحديد معنى الكلمة من خلال التركيب الذي تقع فيه، بتحليل العناصر اللغوية السابقة واللاحقة.

ويعد السياق اللغوي أحد أهم الوسائل المساعدة في تعريف المداخل المعجمية سواء على مستوى ضبط الدلالات السياقية أم على مستوى تحديد التراكيب النحوية⁽²⁾.

ويمكننا أن نميز بين نوعين من الأسيقة في المعاجم العربية، أسيقة تركيبية وأخرى دلالية:

1- السياق التركيبي: وهو عبارة عن صياغة قالبية تتشكل في إطار قواعد النظام اللساني لإبراز أهم الدلالات المحكومة بالتركيب القواعدي، وتهدف إلى إدماج المدخل في التركيب وإظهار العلاقات بين عناصر التركيب، كجنس الفاعلية (شيء، شخص، حيوان..)، واللزوم والتعدي والتمام والنقصان ونحو ذلك، كما يتضح من النماذج التالية⁽³⁾:

- قَدَرَ عَلَيْهِ: «تَمَكَّنَ مِنْهُ».

⁽¹⁾ معجم المصطلحات اللغوية، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1990، ص119.

⁽²⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص187.

⁽³⁾ ينظر: المعجم الوسيط، مادة "قدر"، ص718، العمود رقم2.

- قَدَرَ الشَيْءَ قَدْرا: «بَيَّنَ مِقْدَارَهُ».
- قَدَرَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: «قَاسَهُ بِهِ وَجَعَلَهُ عَلَى مِقْدَارِهِ».
- قَدَّرَ اللهُ الأَمْرَ عَلَى فُلانٍ: «جَعَلَهُ لَهُ وَحَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ».

فهذه النماذج وما شاكلها، تكاد تتفق المعاجم العربية على إيرادها، وهي أسيقة جزئية تركيبية أكثر منها دلالية، يهدف المعجمي من ورائها بالدرجة الأولى إلى إثبات السياق التركيبي للمدخل في إطار النظام اللساني، وتأتي الدلالة ضمنيا من علاقة المدخل بما يضامُّه من العناصر اللغوية الأخرى، ففي الأمثلة السابقة يظهر المدخل "قَدَرَ" متعديا بحرف الجر "على" في الجملة الأولى، وفي الثانية متعديا بنفسه، وفي الثالثة متعديا بحرف الجر "بــ"، وفي الجملة الرابعة متعديا بنفسه، ليعطي في جميع ذلك دلالات متباينة.

ويتضح أن السياق التركيبي من صميم اللسان العربي، إذ لا يمكن التمييز بين الدلالات في غيابه، ولا يمكن لأي معجم عربي أن يستغني عنه لارتباطه بالنظام اللساني ارتباطا وثيقا في صيغة قالبية تنطبق على تركيب مماثل، مع مراعاة خصوصيات المدخل المشروح(1).

2- السياق الدلالي: وهو السياق الذي يساعد في تعريف المدخل ويحقق جانبا منه دون النظر إلى التركيب النحوي الذي يحكمه أو القالب الصيغي الذي يضبطه، ويظهر في خطاب تعبيري مصادفا إلى تحديد المحال الاستعمالي للمدخل في الجماعة اللغوية، أي المعنى المستخدم بين المتكلمين في وضع معين⁽²⁾.

ويبرز السياق الدلالي في صيغة التعريف بعد إعطاء الدلالة الجوهرية للمدخل على خلاف السياق التركيبي الذي يسبق التعريف الجوهري غالبا، حيث يقوم المعجمي بإدراج الأسيقة الدلالية

298

⁽¹⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص193.

⁽²⁾ نفسه، ص194.

وإدماجها في التعريف بعد الانتهاء من التحليل الدلالي، وذلك إما باللجوء إلى تأليف السياق أو انتقائه أو اقتباسه من الاستعمالات الحية السائدة في الجماعة اللغوية، سواء أكانت هذه الأسبقية مألوفة معتادة أم مبتدعة على ألسنة المتكلمين.

ولتوضيح الأسيقة الدلالية نورد الأمثلة الآتية:

- "فَرَضَ" الأَمْرَ: «أَوْجَبَهُ، عَيَّنَهُ لَهُ... "فَرَضَ الله عَلَيْنا الصَلاة " (1).
- "سَابَ": «...ذَهَبَ حَيْثُ شَاءَ، "لاحَظَ اللَّدِيرُ أَنَّ بَعْضَ الْمُوَظَّفِينَ يَسِيبُونَ خِلالَ غِيَابِهِ"»(2).

ففي هذه الأمثلة المذكورة نجد الأسيقة قد جاءت بعد التحليل الدلالي للمدخل محصورة بين علامتي التنصيص، وقد كررها المؤلف من باب تدعيم التعريف السابق وتخصيصه، فجاءت عبارة "فرض الله علينا الصلاة"، زيادة في توضيح الدلالة "فرض الأمر"، وتخصيصا للدلالة المركزية "أوجبه" وكذلك نفس الشيء بالنسبة للفظ "ساب".

ولما كانت الأمثلة السياقية تضفي على الشرح المعجمي زيادة في التوضيح في المعاجم اللغوية لتكمل ما عجز عنه التعريف في إيضاحه، أصبحت هذه الشروح السياقية تشهد احتفاءا وتزايدا في المعاجم العربية القديمة منها والحديثة.

ولم يكن "ابن جني" مختلفا عما قام به أصحاب المعاجم اللغوية في عصره وقبله، ففي شروحه للألفاظ الكثير من الاستعمالات السياقية للألفاظ، ليزيد في توضيحها وشرحها، ونحن حين نتفحص تلك الشروحات السياقية فإننا نجدها ذات نوعين: سياق تركيبي وسياق دلالي كما حددنا من قبل، ولكننا فيما يلي سنقتصر فقط على بعض النماذج من السياق الدلالي دون غيرها، لضيق المقام، وهذا للتدليل كما على حجم المادة المشروحة كهذه الطريقة عند "ابن جني":

⁽¹⁾ المعجم العربي الأساسي، مادة "فرض"، ص927.

⁽²⁾ نفسه، ص658.

1/- ما جاء منه في كتابه "المنصف":

1- "اِغْدَوْدَنَ": «يُقَالُ اِغْدَوْدَنَ النَّبْتُ: إِذَا طَالَ وَاسْتَرْخَى»(1).

وهنا في هذا النص المعجمي، فإن معنى لفظ "إغْدَوْدَنَ" هو الطول، ولكن السياق يحدد هذا الطول ويقيده فيجعله خاصا بالنبات.

2- "صَوْمَعْتُ": «يُقَالُ صَوْمَعْتُ الشّيْءَ صَوْمَعَةً، إِذَا دَحْرَجْتَهُ»(2).

وهنا عكس المثال السابق، فإن لفظ "صَوْمَعَ"، يدل على دحرجة الأشياء مهما كانت، كما يتضح من السياق الذي قدمه "ابن جني".

3- "اِحْرَنْبَى": «يُقَالُ إِحْرَنْبَى الدِّيكُ، إِذَا نَفَشَ رِيشَهُ وَتَهَيَّأُ لِلْقِتَالِ»(3).

وفي هذا النص، فإن السياق حدد معنى لفظ "إحْرَنْبَى"، وجعله خاصا بالديك فقط، الذي له هذه الخاصية دون غيره.

4- "صَيدً": «يُقَالُ صَيدَ البَعِيرُ: إِذَا لَوَى عُنْقَهُ مِنْ عِلَّةٍ بِهِ، والمَصْدَرُ الصَّيْدُ»⁽⁴⁾.

5- "أَبَانَ": «يقال: أَبَنْتُ الشَّيْءَ: إِذَا قَطَعْتُهُ، وَأَبَنْتُهُ بِمَعْنَى كَشَفْتُهُ وأَوْضَحْتُهُ، وأَبَنْتُهُ أَيْضًا بِمَعْنَى بَعْنَى كَشَفْتُهُ وأَوْضَحْتُهُ، وأَبَنْتُهُ أَيْضًا بِمَعْنَى بَيْتُهُ...» (5).

⁽¹⁾ المنصف، 13/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 13/3

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 14/3

^{(&}lt;sup>4)</sup> نفسه، 41/3

⁽⁵⁾ نفسه، 44/3

6- "أَغْيَلَتْ": «يُقَالُ: أَغْيَلَتْ المَرْأَةُ وَأَغَالَتْ: إِذَا أَرْضَعَتْ وَلَدَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، وَذَلِكَ مَكْرُوهُ واسمه الغَيْلُ» (1).

ونلاحظ في النماذج السابقة أن "ابن جني" كان يُدرِج المدخل المراد شرحه في سياق لغوي بغرض توضيح دلالته، ولكنه كان يفعل ذلك دون أن يقدم شرحا جوهريا للفظ المشروح.

2/- ما جاء منه في كتابه "الفسر":

وفي النماذج الآتية سيفعل "ابن جين" عكس ما فعله في النماذج السابقة، حيث سيقدم شرحا عاما للمدخل، أو يشرع في تقديم المعنى الجوهري أو المركزي للفظ المشروح، وهذا باستعمال إحدى الطرق المعروفة في الشرح الإسمي التي تقدمنا بها، كالشرح بالمرادف أو الشرح بالكلمة المخصوصة أو الشرح بالعبارة، ثم يدخل اللفظ في سياقات لغوية أخرى لتحديد استعمالاته اللغوية وتقديم دلالاته المتعددة، وفيما يلي ذكر لبعض هذه النماذج:

1- "الرِّمْثُ": «نَبْتُ، وَرَمَثَتْ الإِبِلُ رَمْثًا، وَهِيَ إِبِلُ رَمْثَى وَرَمَاثَي، إِذَا أَكَلَت الرِّمْثَ، فَاشْتَكَتْ عَنْهَا بُطُونُهَا...» (2).

2- "مِنْ كَثَبِ": «أَيْ مِنْ قُرْب، يُقَالُ: قَدْ أَكْتُبَ الصَّيْدُ فَأَرْزِهِ، أَيْ قَدْ اقْتَرَبَ، وَيُقَالُ: فَطَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ كَثَبٍ وَمِنْ كَثَمٍ جَمِيعًا» (3).

3- "طُراً": «أَيْ جَمِيعًا، قَالَ أَبُو العَبَّاسُ عَنْ أَبِي عُثْمَان، يُقَالُ: طَرَرْتُ القَومَ: إِذَا مَرَرْتُ بِهِمْ طُرًّا، أي كُلِّهم...»(4).

⁽¹⁾ المنصف، 45/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الفسر، 193/2.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، 235/2

⁽⁴⁾ نفسه، 165/3.

في النصوص السابقة قام "ابن جني" بشرح الألفاظ عن طريق المرادف، ثم قام بتسييق الألفاظ في سياق دلالي محدد.

4- "سَحَوق": «هِيَ النَّحْلَةُ الطَوِيلَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: بُعْدًا لَهُ وَسُحْقًا، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا طَالَ بَعُدَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضِ»⁽¹⁾.

وفي هذا النص المعجمي قام "ابن جني" بشرح لفظ "سَحَوقٍ" بالتخصيص أولا، ثم أدرج اللفظة في سياق دلالي ما.

هذه نماذج قليلة من عدد كبير من الأمثلة السياقية التي أدرجها "ابن جني" في شروح الألفاظ في كتبه المختلفة، وهو لم يكن مختلفا مما كان سائدا في طرق شرح الألفاظ في المعاجم العربية التي كانت في عصره أو التي سبقته، وقد كانت طريقة الشرح بالسياق طريقة مفيدة، يُلجأ إليها لتحديد استعمالات الألفاظ التي قد تتعدد معانيها، أو لأن الشرح بالمرادف أو الاشتقاق أو بالضد لا يفيد كثيرا في تحديد معناها، فالدلالة المركزية لا تفيد دائما في تحديد دلالة اللفظ، في خديد دلالة اللفظ، في تحديد لله اللفظ، في تحديد لله المنطقية.

2)- الشرح بالحقل الدلالي:

وهو شرح يستند إلى نظرية الحقل المفرداتي الخاص باعتباره رصيدا جزئيا مفردات اللغة ينتمي إلى حقل دلالي واحد، ويعرف "جورج مونان" الحقل المفرداتي بأنه: «مجموعة الوحدات التي تشكل مجموعة من التصورات المنتمية إلى مفاهيم دلالية تحدد الحقل»⁽²⁾.

وقد اعتمد المعجميون هذه النظرية مبدءا أساسيا وإجرائيا في الدرس المعجمي سواء على مستوى جمع الرصيد المفرداتي بهدف الوقوف على الثغرات المفرداتية، أم على مستوى إسهامها في تسهيل عملية تعريف المداخل وكشف الفجوات الدلالية بين كلمات الحقل الواحد، وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تعد منهجا مستقلا للتعريف في حد ذاها، إلا أن مناهج التعريف عامة تظل

MOUNIN. J. clefs pour la sémantique, paris, seghers 1972, p 56. (2)

⁽¹⁾ المنصف، 265/3.

متوقفة عليها لتحديد العلاقات التي تجمع بين مفردات الحقل الواحد والعناصر المكونة لكل مدخل من المداخل المعجمية، لأن جوهر التعريف في هذا الصدد هو تحديد السمات المتشابهة والمتباينة لكلمات الحقل، فلا يتم تعريف أي مدخل إلا في حضور كلمات الحقل كاملة، بحيث لا يمكن تعريف لفظ "أبدع" في غياب "حلق"، و"اخترع"، ولا يتم تعريف "النمر" في غياب حقل السنوريات كـــ"الفهد" و"الأسد"(1).

ويتم تشكيل الحقل الدلالي وفق أشكال وبني مختلفة انتمائية أو تصنيفية أو متدرجة أو متناقضة أو اشتقاقية (2).

حيث ترصد مفردات الحقل المنتمية إلى قطاع متكامل من الخبرة، حسب الجنس أو النوع أو اللون، أو الرتبة، أو الوظيفة، أو الشكل، أو الحجم، أو مجال التخصص، لتوضع تحت كلمة تجمعها، كحقل الكلمات الدالة على الشراب مثلا: "شرب، كرع، عبّ، جوع..."، وهي عملية تصنيفية تنبع من نظرة الإنسان إلى الكون وتعامله مع الموجودات في الطبيعة من حوله، مما يسهل قضية التمييز بين المتشابحات والمتداخلات والمتداخلات.

ولذلك كانت معاجم الموضوعات أول ما ظهر في عصر التدوين ورواية اللغة، فإذا انتهت مرحلة رصد الحقل الدلالي، جاءت مرحلة ثانية هي مرحلة فتح الباب أمام مناهج التعريف.

وإذا جئنا إلى شروح الألفاظ عند "ابن جيني" فإننا نجدها لا تخلو من هذا النوع من أنواع الشرح التي اتبعتها المعاجم العربية أحيانا في شرح بعض المفردات، وأكثر ما نجده منها في كتابه "الفسر"، حيث كان يلجأ فيه إلى الشرح باستعمال الحقل الدلالي، وهذا لتمييز المتشابهات أحيانا، وأحيانا لحصر المرادفات في تسمية الأشياء، وأحيانا لتقديم معلومات إضافية بذكر عناصر الحقل الذي تنتمي إليه اللفظة، ومما جاء في ذلك ما يلي:

⁽¹⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص156-157.

⁽²⁾ ينظر: الألسنية العربية، ريمون الطحان، المكتبة الجامعية، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، 1972، 97/1.

⁽³⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص157.

1/- الشرح بالحقول التي تميز بين المتشابهات:

1- "الوَحْدُ": «ضَرْبُ مِنَ السَيْرِ، وَأُوَّلُ السَّيْرِ الدَّبِيبُ، فَإِذَا انْبَسَطَ فَهُوَ الْمَشْيُ، فَإِذَا إِرْتَفَعَ فَهُوَ العَسْجُ العَسْجُ العَسْجُ فَإِذَا زِرْتَفَعَ فَهُوَ الزَّمِيلُ، فَإِذَا إِرْتَفَعَ قَلِيلاً فَهُوَ العَسْجُ وَالوَحْدُ»(1).

ففي شرح لفظ "الوَخْدُ، قام "ابن جين" بتقديم شرح لها بالتخصيص أولا، ثم راح يحددها بذكر ما يندرج معها في الحقل الواحد، مما لابد منه، حتى تتضح الدلالة تحديدا دقيقا، وقد كان نوع هذا الحقل بذكر أنواعه بالتدرج، فـــ"الوَخْدُ" هو درجة متقدمة من درجات السير، حيث لم يكن كافيا أن يحددها بقوله: "الوَخْدُ": «ضَرْبُ مِنَ السَيْرِ»، ونحن نعلم أنه هناك أضرب كثيرة للسير، فبتحديدها ضمن حقلها الدلالي اتضحت الدلالة جيدا للفظ "الوَخْدُ"، وقد قال "ابن جين" في موضع آخر من "الفسر": «وَخَدُ: سَارَ سَيْرًا سَرِيعًا» (2)، ولكن السرعة والبطأ أمران نسبيان، فشرح اللفظة ضمن الحقل الدلالي يكون أجدى وأنفع من شرحها بالتخصيص في مثل هذه الحالات.

2- "الوريد": «عِرْقٌ فِي العُنُقِ، والنَّابِجُ عِرْقٌ يُطِيفُ بِالبَدَنِ أَجْمَعُ، فَمَا كَانَ مِنَ النَّابِجِ فِي الوَجْهِ فَهُمَا النَّاظِرَانِ، وَهُمَا يَكْتَنِفَانِ الأَنْفَ مِنْ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ، وَمَا كَانَ فِي أَسْفَلِ اللِّسَانِ فَهُمَا النَّاظِرَانِ، وَهُمَا النَّاظِرَانِ، وَهَا اللَّلِفَّانِ، وَمَا الوَرِيدَانِ، وَمَا اسْتَبْطَنَ العَضُدَيْنِ فَهُمَا الأَلِفَّانِ، وَمَا صَارَ إِلَى العُنُق فَهُمَا الوَرِيدَانِ، وَمَا اسْتَبْطَنَ العَضُدَيْنِ فَهُمَا الأَلْفَانِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الفَحِذَيْنِ فَهُمَا الأَبْهَرَانِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الفَحِذَيْنِ فَهُمَا اللَّابْهَرَانِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي المَّاق فَهُمَا الصَّافِنَانِ» (3).

⁽¹⁾ الفسر، 536-535.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 734/1

⁽³⁾ نفسه، 925/1.

وفي النص السابق قام "ابن جني" بشرح لفظ "الوريد" بطريق التخصيص أولا، أي أنه قدم معناها الذي تدل عليه أولا، ثم راح يعدد مصاحباتها في الحقل الذي تنتمي إليه وهو حقل عروق جسم الإنسان، فهذا العرق هو نوع من عدة أنواع في هذا الحقل وقد تحددت دلالتها حقا بعد تعديد ما يشبهها في الحقل.

3- "الفَتِيلُ": «مَا يَكُونُ فِي شِقِّ النَّوَاةِ، والنَّقِيرُ النُّقْرَةُ التِّي فِي ظَهْرِهَا، والقِطْمِيرُ مَا الْتَبَسَ مِنَ القِشْرِ النَّقِيلِ النَّقِيلِ النَّقِيلِ النَّقِيلِ النَّقِيقِ بِهَا» (1).

وهنا شرح بالحقل الدلالي من نوع تحديد الأجزاء المكونة لنواة التمر، وما كانت لتتضح هذه الأجزاء لولا ذكر مرافقاتها في هذا الحقل الدلالي⁽²⁾.

4- "الكُدْرِيُّ": «ضَرْبٌ مِنَ القَطَا، وَهُو تَلاثَةُ أَضْرُبِ: كُدْرِيُّ وَجُونِيُّ وَعَطَاطٌ، فالكُدْرِيُّ: الغُبْرُ الأَنْوَانِ، الرُّقْشُ الظُّهُورِ والبُطُونِ، الصُفْرُ الأَشْدَاقِ، القِصَارُ الأَذْنَابِ، وَهُو أَلْطَفُ مِنَ الجُونِيِّ، تُعْدَلُ جُونِيَّةُ بِكُدْرَتَيْنِ، وَالجُونِيُّ: سُودُ البُطُونِ، سُودُ الأَجْنِحَةِ والقَوَادِمُ، قِصَارُ الأَذْنَابِ أَيْضًا، وَالغَطَاطُ: عُبْرُ الظُّهُورِ وَالبُطُونِ وَالأَبْدَانِ، سُودُ المُطُونِ الأَجْنِحَةِ، طِوَالُ الأَذْنَابِ وَالأَعْنَاقِ، لِطَافُ لا تَجْتَمِعُ أَسْرَابًا، أَكْثَرُ مَا تَكُونُ ثَلاثٌ واثْنَتَانِ» (3).

وهنا شرح دقيق للفظ "الكُدْرِيُّ" بطريق الحقل الدلالي، حيث عدّد "ابن جني" ما يدخل معها في هذا الحقل، وهو حقل "القطا"، وفرق بين الأنواع الثلاثة التي معها فيه، حيث ألها ذات أنواع متقاربة ومتشابهة إلى الحد الذي يصعب التفريق بينها.

⁽¹⁾ الفسر، 1139/1.

⁽²⁾ وفي الحقيقة فإن المرء يخلط بين هذه الأشياء الدقيقة المكونة لأجزاء نواة التمر، حتى قيل في المثل: «فلان لا يفرق بين النقير والقطمير»، كناية عن جهل هذا الشخص بأمر بسيط معروف.

⁽³⁾ الفسر، 779/2.

2/- الشرح بحقل الترادف:

1- "الذِّنْبُ": «هُوَ الذِّنْبُ، والسِّيدُ، والسِّيدُ، والسِّرْحَانُ، وَذُوَّالَةٌ، وَذََّالِانُ، والنَهْشَلُ، والنَهْسَرُ، والنَهْسَرُ، والنَهْسَرُ، والعَسَلَقُ، والْطَلّسُ، والعَسَلَقُ، والقِلّيبُ، والهَمَلّعُ، والهَمَلّسُ، والعَسَلّقُ، والعَسَلّقُ، والطّمَلّعُ والطّمَلّعُ، والهَمَلّعُ، والعَسَلّقُ، والسَّمَلّعُ والخَيْتَعُورُ، والهُذُلُولُ، وذُو الأخْمَاعِ، وَأَبُو جَعْدَةَ، وأَبُوجُعَادَة، وأَبُو مُعْطَة، كُلّهُ بِمَعْنَى» (1).

2- "النُّضَارُ": «الذَهَبُ وَهُوَ النَّضْرُ والأَنْضَرُ وَالنُضَارُ، والعَسْجَدُ، والعِقْيَانُ، وَالتِّبْرُ، وَالزُخْرُفُ، كُلُّهُ الذَّهَبُ»(2).

ففي النصين المعجميين السابقين عمد "ابن جني" في شرح اللفظتين بذكر مرادفات المدخلين، "الذئب" و"النُّضار"، وهذا في محاولة منه لحصر كل الأسماء التي تكون هذين الحقلين، وهذا حتى يقر في ذهن القارئ أن هذه الألفاظ يستبدل بعضها ببعض في الاستعمال اللغوي، ومنه نستنتج أن "ابن جني" يعترف بوجود الترادف في اللغة.

هذه نماذج من طريق الشرح بالحقل الدلالي وهي كثيرة في شروح "ابن جيي"، خاصة في كتابه "الفسر"، ولكننا اكتفينا بذكر نماذج قليلة لندلل بها على استعمال "ابن جيي" لهذه الطريقة من الشرح كما استعملها أصحاب المعاجم وغيرهم في شروحهم للألفاظ، وهي طريقة مفيدة كما رأينا حيث أنها تساهم في تدقيق الشرح وتمييز المعاني المتقاربة، وحصر الألفاظ المترادفة.

⁽¹⁾ الفسر، 779/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 95/1.

الفصل الثاني: أهم الوظائف المعجمية في النص المعجمي لـــ"ابن جني".

يرتبط الأمر في تحديد وظائف المعجم بقضية خارجية، وهي حاجة مستخدم المعجم، ونوع المعلومات التي يريدها منه.

وقد حصر المعجميون أهم وظائف المعجم فيما يأتي(1):

1- ذكر معنى اللفظ، وهو أهم وظيفة يقدمها المعجم.

2- بيان النطق.

3- تحديد الرسم الإملائي أو الهجاء للفظ ومشتقاته.

4- ذكر التأصيل الاشتقاقي للفظ.

5- تقديم معلومات نحوية وصرفية حول اللفظ.

6- معلومات عن استعمالات اللفظ.

7- بعض المعلومات الموسوعية تتعلق باللفظ.

وتتفاوت المعجم في اختياراتها من بين هذه الوظائف وهذا حسب نوع المعجم، هل هو معجم أحادي أم مزدوج اللغة، وحسب نوع المستعمل: أهو من أهل اللغة، أم أجنبي عنها، وهل هو مثقف، أم متخصص، وحسب حجم المعجم: أهو صغير أم متوسط أم كبير.

والمتأمل في المعاجم العربية القديمة منها والحديثة يلاحظ توفرها على أغلب هذه الوظائف، ولكن بشكل متفاوت بحسب تصور صاحب المعجم للصناعة المعجمية والهدف من إنجازه لهذا المعجم.

⁽¹⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص115.

فالمعاجم العربية وإن كان الهدف من تصنيفها هو شرح معاني الألفاظ بطرق وأشكال مختلفة، فإنها كانت تؤدي وظيفة تعليمية، مما جعلها تمتم بالوظائف الأخرى، كتحديد الرسم الإملائي وبيان النطق وذكر المعلومات الصرفية والنحوية، ثم لإيمالها بأن تحديد المعنى إنما تساهم فيه عناصر أخرى، قد جعلها تمتم بالتأصيل الاشتقاقي وبذكر معلومات الاستعمال للألفاظ، وبإدراكها بأن اللفظ له تنوعات وأشكال يظهر بها في اللغة العربية، أدى بها ذلك إلى ذكر معلومات الاستعمال للألفاظ حتى تجنب القارئ الوقوع في وهم الاختلاف اللهجي، وتعدد اللغات، وغيرها.

ونحن سنقتصر في مبحثنا هذا على ذكر ثلاثة وظائف أساسية من تلك الوظائف، وهذا نظرا لأهميتها ولحجم ما جاء منها عند "ابن جني".

أولا): وظيفة المعلومات الصرفية والنحوية:

تحرص المعاجم العربية على إعطاء بعض المعلومات النحوية والصرفية عن كلمات المداخل بالقدر الذي يحتاجه مستعمل المعجم غير المتخصص، وهذه الوظيفة أكثر ما تضطلع به معاجم الطلاب والمتعلمين مثل المعجم العربي الأساسي، ولكن المعاجم العربية القديمة، إنما كانت تفعل ذلك لاعتقاد أصحابها أن هذه الوظيفة تساهم في ضبط اللفظ ومن ثم مساهمة في تحديد معناها، إذ المعنى منوط باللفظ وبعلاقاته النحوية والصرفية، ومن بين تلك المعلومات النحوية والصرفية نجد:

1)- بيان التنوعات الشكلية للكلمة:

فإذا كنا بصدد لغة اشتقاقية كالعربية، فإن بيان معاني الصيغ من خلال تحديد وزن الكلمة يكون له تأثير في تحديد معناها.

وقد حرصت المعاجم العربية على تقديم هذه المعلومة، ففي المحكم: «عَقَّهُ يَعُقَّهُ، عَقَّا، فهو مَعْقُوقٌ، وَعَقِيقٌ: شَوَّهُ»(1).

حيث أن "ابن سِيدَه"، قبل أن يقدم معنى لفظ "عق" قام ببيان الفعل الماضي منه والمضارع والمصدر، واسم المفعول، والصفة المشبهة منه، وقبل ذلك ففي مقدمة محكمه، ذكر بأنه ضمَّن معجمه «تمييز أسماء الجموع من الجموع، والنسبة على الجمع المركَّب، وهو الذي يسميه النحويون جمع الجمع...ومنه التنبيه على شاذ النسب، والجمع والتصغير، والمصادر، والأفعال، والإمالة، والأبنية، والتصاريف والإدغام...»⁽²⁾.

وقد حرص المعجم العربي الأساسي على أن يبدأ المادة الفعلية بالماضي يليه المضارع، فالمصدر، ولا يذكر الوصف من الفعل إلا إذا كان غير قياسي، كأن يكون من نوع الصفة المشبهة، وليس اسم الفاعل، ومثال ذلك، أنس يأنس أنس فهو أنيس⁽³⁾.

وإذا جئنا إلى "ابن جني"، فإن شروحه للألفاظ لا تخلو من هذه الوظيفة، وقد كان "ابن جني" في ذلك صدى واضح للصناعة المعجمية العربية القديمة، وقد كان يمثلها خير تمثيل، ومما جاء في ذلك:

1/- "صَالَ"، يقال: «صَالَ الفَحْلُ يَصُولُ صَوْلاً وَصُؤُولاً وَصَوَلاً وَمَصَالاً وصِيَالاً، فهو صَائِلٌ وصَوَلاً وَصَوَلاً وَمَصَالاً وصِيَالاً، فهو صَائِلٌ وصَوْلاً: والصَّوْلةُ: وصَوْلاً: إذا حَمَلَ على بَعِيرٍ آخَرَ أَوْ إِنْسَانٍ لِيَعَضَّهُ، ثُمَّ كَثُرَ ذلك حَتَّى صَارَ لِلإِنْسَان، والصَّوْلةُ: السُّلْطَانُ»(4).

⁽¹⁾ المحكم والمحيط الأعظم، مادة "عق"، 53/1.

⁽ك نفسه، (المقدمة)، 39/1.

⁽³⁾ المعجم العربي الأساسي، مادة "أنس"، ص113.

⁽⁴⁾ الفسر، 81/2.

ففي النص السابق يقدم لنا "ابن جني" كل التنوعات والتصريفات الممكنة للفظ "صالً"، حيث قدم ما يتعلق بماضيه ومضارعه، ثم ذكر لنا كل مصادره الممكنة وقد كان عددها خمسة مصادر، ثم ذكر اسم الفاعل منه، وذكر بعض الصيغ الأخرى فجاءنا بصيغة "فَعُولٍ" منه، وهذه المعلومات قد تخفى على الكثيرين، فأقرها هنا "ابن جني" أثناء شرحه لمعنى اللفظ.

2/- "عَرَا": «عَراهَا يَعْرُوهَا: يَأْتِيهَا ويَلْحَقُها، يقال: عَرَاهُ يَعْرُوهُ عَرْوًا، وهو عَارٍ، والمَفْعُولُ: مَعْرُونَّ، واعْتَرَاهُ يَعْرُوهُ عَرْوًا، وهو عَارِّ، والمَفْعُولُ مَعْرُقُ، واعْتَرَّهُ وَعُوَ عَارُّ، والمَفْعُولُ مَعْرُونُ، واعْتَرَّهُ يَعُرُّهُ، وهُوَ عَارُّ، والمَفْعُولُ مَعْرُونُ، واعْتَرَّهُ واعْتَرَّهُ يَعْرُنُهُ، وهُوَ عَارُّ، والمَفْعُولُ مَعْرُونُ، واعْتَرَّهُ واعْتَرَّهُ اعْتِرَاراً فهو مُعْتَرُّ والمَفْعُولُ بِه أَيْضًا مُعْتَرُّ، قال تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا القَانِعَ والمُعْتَرَ ﴿ (1) * (2) * (3) * (4) * (4) * (5) * (5) * (6) * (6) * (6) * (6) * (6) * (7) * (7) * (7) * (7) * (8) *

ولأن لفظ "عَرَا" لامها حرف علة، فإنه يطرح إشكالات في تصريفه، وفي ضبطه، فعمد "ابن جني" إلى توضيح مشتقاتها بذكر ماضيه ومضارعه واسم الفاعل واسم المفعول منه، ثم جاء بصيغة منه "افتعل" المزيدة، وهذا لكثرتها وتداولها، ثم راح يقدم مشتقاتها بنفس الأسلوب المتخذ في الصيغة المجردة.

3/- "الضَمْرُ": «الهُزَالُ وانْضِمَامُ بَعْضُ الأَجْزَاءِ إِلَى بَعْضٍ، يُقَالُ: ضَمَرَ يَضْمُرُ ضَمْراً وضُمُوراً، وهُوَ ضَامِرُ...ويَكُونُ فِيهِ لُغَتَانِ: التَّخْفِيفُ وَالتَثْقِيلُ، كَمَا قِيلَ الشُغْلُ وَالشُغُلُ، والحُلْمُ والحُلْمُ والحُلْمُ والحُلْمُ...»(3).

وهنا في هذا المثال قدم "ابن جني" تصريفا للفعل "ضَمَرً" والذي يأتي في الماضي والمضارع بفتح العين وضمها، ولكنه في المضارع لا يكون إلا بضم العين، ثم يقدم لنا المصدر واسم الفاعل منه.

⁽¹⁾ سورة "الحج"، جزء من الآية رقم36.

⁽²⁾ الفسر، 57/2.

⁽³⁾ تفسير الأرجوزة، ص62-63.

ونلاحظ أن "ابن جني" إنما يعمد إلى تقديم معلومات صرفية حول المواد المُشْكَلَة وهذا في الأفعال الثلاثية التي يقتضي أن يحدد عينها بالضم أو الكسر أو الفتح، ثم حال العين فيها في حالة المضارعة، واسم الفاعل والمفعول، وكذلك ما يتعلق بتصريف المواد التي عينها أو لامها حرف علّة مما يصعب معرفة تصريفها، وهذا مما يؤثّر في تحديد المعنى كذلك.

4/- "قَمَأَ": «قَمُوَ الرَّجُلُ وغَيْرُهُ قَمْأَةً، وَهُو قَمِيءٌ، وامْرَأَةٌ قَمِيئَةٌ، ويُقَالُ، قَمَأَتِ الإبِلُ تَقْمَأُ قَمْأً، إِذَا صَغْرَ سَمِنَتْ، وَيُقَالُ أَيْضًا: قَمَأَتِ الْمَرْأَةُ قَمَاءةً، إِذَا صَغْرَ جَسْمُهَا» (1).

وفي هذا النص، وقبل تقديم شرح معجمي للفظ "قَمَأً"، قدم لنا "ابن جني" التنوعات الشكلية للفظ، حيث أشار إلى الماضي والمضارع منه، وقد حدد لنا مجيء الماضي منه بفتح العين وضمها جميعا، وحدد لنا مجيء المضارع منه مفتوح العين، وقدم لنا منه المصدر بشكلين مختلفين، واسم الفاعل المذكر والمؤنث منه، وبين مجيء الفعل لازما منه، وحيث أن اللفظ من المشترك اللفظي، لأنها دلت على السمنة وصِغر الجسم في آن واحد، فقد وقف "ابن جني" عند المسألة.

هذه بعض النماذج من هذا النوع من المعلومات الصرفية التي يذكر فيها "ابن جيي" في شروحه، كما رأينا مع النماذج السابقة، وأهم هذه التنوعات: تصريف الفعل من اللفظ وتقديم الماضي منه، وهل تكون عينه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وكيفية مجيء المضارع منه حينها، ثم صياغة المصدر واسم الفاعل واسم المفعول منه، وغيرها.

⁽¹⁾ المبهج، ص187.

2)- ذكر الجمع والتثنية:

ومنه في "اللسان": «وَالأَعْرَابِيُّ البَدَوِيُّ، وَهُمْ الأَعْرَابُ، والأَعَارِيبُ جَمْعُ الأَعْرَابُ...رَجُلُّ عَرَبِيُّ، وَمَنه في "اللسان": «وَالأَعْرَابِيُّ البَدُويُّ، وَهُمْ الأَعْرَابُ، وَالجَمْعُ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ، اليَهُودُ وَجَمْعُهُ العَرَبُ، كَمَا يُقَالُ رَجُلُّ مَجُوسِيُّ وَيَهُودِيُّ، وَالجَمْعُ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ، اليَهُودُ وَالجَمْعُ العَرَبُ، كَمَا يُقَالُ رَجُلُّ مَجُوسِيُّ وَيَهُودِيُّ، وَالجَمْعُ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ، اليَهُودُ وَالجَمْعُ العَرَبُ،

ويشير "المعجم الوسيط" إلى الجمع بالعلامة "ج" سابقة على صيغته، وصيغة المفرد تسبق صيغة الجمع، وتعتبر الأساس في الحديث عن الكلمة، ولا يشير إلى جمع القلة وجمع الكثرة، ولكنه يشير إلى ما قد يعرض من شؤون الجمع الأحرى، قال في مادة "ضَيْفٍ": «الضَّيْفُ النَّازِلُ عِنْدُ غَيْرِهِ يَسْتُوي فِيهِ المُفْرَدُ وَالمُذَكَّرُ وَغَيْرُهَا، لِأَنَّهُ فِي الأصل مَصْدَرٌ، وفِي التَنْزِيلِ العَزِيزِ: ﴿إِنَّ هَوُلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ ﴿ (2)، وَيُحْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَضْيَافٍ وَضِيَافٍ وَضِيَافٍ وَضِيفَانٌ ﴾ (3).

وقد امتلأت شروح "ابن جني" للألفاظ بذكر هذه الوظيفة الصرفية المهمة، فكثيرا ما كان يشير إلى ما يأتي من الجمع من الألفاظ، أو أن يشير إلى الألفاظ التي تكون جمعا مطلقا ولا مفرد لها، مما لا غنى عن ذكره لتحديد تصريف اللفظ فيها، ومما جاء في ذلك:

1/- "الجَرْدَاءُ": «الفَرَسُ القَصِيرَةُ الشَّعْرِ، وَيُقَالُ الْمُتَقَدِّمَةُ لِلْخَيْلِ الْمُتَجَرِّدَةُ مِنْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ القَوْلُ فِيهَا، وَالقَيْدُودُ: الطَّويلَةُ وَجَمْعُهَا قَيَادِيدُ...»(4).

والشاهد هنا هو لفظ "قياديد" فهي جمع للفظ "قيدود"، وهي الفرس الطويلة.

⁽¹⁾ اللسان، مادة "عرب"، ص2863–2864.

⁽²⁾ سورة "الحجر"، الآية رقم68.

⁽³⁾ المعجم الوسيط، مادة "ضيف"، ص547، العمود رقم3.

⁽⁴⁾ الفسر، 1092/1.

-2 "الأَمَالِيدُ": «جَمْعُ أُمْلُودٍ وَهِيَ المَرْأَةُ النَّاعِمَةُ...» -2

وفي النص السابق شرح لفظ "أماليد"، وهي جمع، ثم حدد مفردها أثناء الشرح وهي "أملود".

3/- "العَكُورُ": «قَالَ أَبُوعُبَيْدَةُ: "العَكَرُ": مَا بَيْنَ الخَمْسِينِ وَبَيْنَ المِائَةِ، والعَكَرُ: جَمْعُ عَكَرةٍ، وَهِي العَكَرُ": «قَالَ أَبُوعُبَيْدَةُ: العَكَرَةُ: الخَمْسُونَ إِلَى السِتِينَ إِلَى السِتِينَ إِلَى السَّتِينَ إِلَى السَّتِينَ إِلَى السَّتِينَ إِلَى السَّبِينَ» (2). السَّبْعِينَ» (2).

4/- "الوَعْثُ": «الأَرْضُ السَّهْلَةُ الكَثِيرُ الرَّمْلِ، تَشُقُّ عَلَى المَاضِي فِيهَا، وَالجَمْعُ: وُعُوثٌ وَأَوْعَاثُ، وَأَوْعَاثُ، وَأَوْعَاثُ، وَأَوْعَاثُ، وَأَوْعَاثُ، وَأَوْعَاثُ، وَأُوْعَاثُ، وَأَوْعَثَ ...»(3).

وهنا قدم "ابن جني" جمعين للفظ "الوعْثُ"، جمع الكثرة، وهو "وعوث"، وجمع القلة، وهو "أوعاث".

3)- ذكر الجنس الذي ينتمى إليه اللفظ:

من المعلومات الصرفية المهمة التي يذكرها المعجمي عن اللفظ مسألة التذكير والتأنيث، فقد تأتي الألفاظ المؤنثة بعلامات التأنيث الثلاث وهي الفاء والمدة والألف المقصورة، وهناك بعض الألفاظ تخلوا من هذه العلامات مع أنما مؤنثة، فعلى المعجمي أن يشير إلى جنس اللفظ، ولصعوبة تحديد ذلك، قام العلماء العرب بتصنيف مؤلفات في المذكر والمؤنث تعد بالعشرات (4).

و"ابن جني" واحد من العلماء الذين أَلَّفُوا في المذكر والمؤنث، حيث أحصى فيها الألفاظ المذكرة والمؤنثة، وكما البن جني" يشير إلى جنس اللفظ في شروحه المختلفة، ومما جاء فيها:

⁽¹⁾ الفسر ، 1093/1.

⁽²⁾ نفسه، 29/2.

⁽³⁾ نفسه، 65/2

^{(&}lt;sup>4)</sup> أحصى رمضان عبد التواب 28 مؤلفا في المذكر والمؤنث، ونشرها في مقدمته لكتابي الحامض والمفضل بن سلمة.

1/- "الأَشْجَعُ": «وَاحِدُ الأَشَاجِعُ، وَهُوَ عَصَبٌ عَلَى ظَهْرِ الكَفِّ: مُذَكَّرُ »(1).

في هذا النص المعجمي قدم "ابن جني" معلومتين صرفيتين، أو لاهما ذكر الجمع من اللفظ، وثانيهما، تحديد جنسه من حيث التذكير والتأنيث، وأما وظيفة شرح المعنى فقد كانت تتوسط الوظيفتين الصرفيتين.

-/2 "الأزيبُ": «النَّشَاطُ، مُؤَنَّنَةٌ» -/2

وفي هذا تعريف مختصر للفظ الأزيب، حدد فيه "ابن جني" معنى اللفظ، بطريق الشرح بالمرادف، ثم قدم فيه وظيفة صرفية وهي الإشارة إلى جنس اللفظ من حيث التذكير والتأنيث.

 $-\frac{3}{2}$ "التَّوْلَبُ": «وَلَدُ الحِمَارِ، مُذَكَّرُ $-\frac{3}{2}$

4/- "النُّعْبَانُ": «الحَيَّةُ العَظِيمَةُ، يَقَعُ عَلَى الذَكَّرِ وَالأُنْثَى»(4).

في هذا النص المعجمي تبين أن لفظ "الثعبان" تكون للمذكر والمؤنث، وهذا حال كثير من الألفاظ في اللغة العربية، حيث يكون الإشارة إلى هذه المسألة في المعاجم أمر مهم لصعوبة تحديد ذلك على الكثيرين.

5/- "الصِّفْرُ": «الخَالِيَةُ، قال أَبُو حَاتم: ولا يقال: يدي صِفْرَةُ، أَيْ: لا تَدْخُلُ فِيهِ الْهَاءُ لِلْمُؤَنَّثِ، قال: وكَذَلِكَ أَيْدٍ صِفْرٌ، ويقال: صَفَرَتْ تَصْفَرُ صَفَراً، وهي صِفْرٌ» (5).

ففي النص السابق، حدد "ابن جني" كيفية مجيء المؤنث من "الصفر" فهي لا تلحقها الهاء للتأنيث بل هي للمذكر والمؤنث بدون هاء.

⁽¹⁾ المذكر والمؤنث، ابن جني، ص55.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص57.

⁽³⁾ نفسه، ص60.

⁽⁴⁾ نفسه، ص61.

⁽⁵⁾ الفسر، 155/2.

هذه بعض النماذج اليسيرة جئنا بها هنا للتدليل بها على مجيء المعلومات الصرفية في شروح "ابن جني" للألفاظ، وهي بالكثرة إلى درجة أنه لا يخلو منها نص معجمي يقدم شرحا للألفاظ لـــ"ابن جني"، ولو بشكل من الأشكال، والجدير بالذكر أن المعلومات الصرفية ليست هي الهدف من شرح اللفظ، وإنما تكون ضمن شرح معنى اللفظ، فالمعلومات الصرفية إنما تأتي عرضا، بقصد زيادة المعلومات للقارئ، أو لضرورة اختصاص بعض الألفاظ بأمور يتعين على المعجمي ذكرها، أو لأنما تعين في شرح اللفظة.

وكثيرا ما كان "ابن جني" يغتنم فرصة شرح لفظة من الألفاظ لكي يُصوِّب أمرا، حيث يرى بأنه وهم وهم وقع فيه بعض اللغويين، أو أنه رأى ضرورة توضيح مسألة ما قد تلتبس على كثير من الناس، بل يلتبس حتى على بعض العلماء، ويحق له ذلك وهو العالم اللغوي البارع في مسائل التصريف الذي لا يشق له غبار فيه، وقد ألَّفَ فيه تصانيف أضحت مصادر لا يستغني عنها في الدرس العربي، ومن هذه النماذج نذكر النموذج التالي:

"الشَرْوَى": «المِثْلُ، يُقَالُ: هَذَا شَرْوَى هَذَا، وَذَكَرَ "ابْنُ دُرَيْدٍ" أَنَّ أَصْلَ بَنَاءِ "الشَّرْوَى"، الشَّرْوُ، وَأَخَطَأً فِي هَذَا لِأَنَ "الشَّرْوَى" عِنْدَنَا مِنْ ذَوَاتِ اليَاءِ فَأَصْلَهُ: شَرْيَا، فَانْقَلَبَت اليَاءُ وَاوا لِعِلَّةٍ مَذْكُورَةٍ عِنْدَنَا فِي التَصْرِيفِ وَإِنَّمَا قَاسَهُ قِيَاسًا، وَلَمْ يَسْمَعْهُ وَذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ فِي كِتَابِ "الجَمْهَرَة"، مَذْكُورَةٍ عِنْدَنَا فِي التَصْرِيفِ وَإِنَّمَا قَاسَهُ قِيَاسًا، وَلَمْ يَسْمَعْهُ وَذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ فِي كِتَابِ "الجَمْهَرَة"، إِذْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلُ الكَلِمَةِ، قَالَ: أَصْلُ بِنَائِهِ كَذَا وَكَذا، وَتَارَةً يَقُولُ: وَقَدْ أُمِيتَ أَصْلُهُ، أَوْ أُمِيتَ اللَّهِعْلُ مِنْهُ...» (1).

ففي النص المعجمي السابق، يؤكد "ابن جني" على أن أصل بناء "شَرُوك" من "شَرْيَا"، فهي من ذوات الياء وألها مسموعة عند العرب، وهذا عكس ما ذهب إليه "ابن دريد" الذي اعتمد في رأيه على القياس فقط، و"ابن جني" بهذا يؤكد على مسألة أولوية السماع في الألفاظ قبل القياس.

315

⁽¹⁾ الفسر، 143/2–144.

ثانيا): وظيفة التأصيل الاشتقاقى:

إن تأصيل اللفظ هو من اهتمامات علم التأثيل أو الإتمولوجيا، ويدخل في تأصيل اللفظ بيان ما يأتي (1):

- أصل الكلمة سواء كان وطنيا أو أجنبيا، مع بيان اللغة أو العائلة اللغوية المصدر.
- شكل الكلمة في أوَّلِ دخولها اللغة، مع بيان ما لحقها من تطور صوتي أو دلالي.
 - بيان العلاقات الاشتقاقية بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة.

وللتأصيل الاشتقاقي قيمة في ذاته في المعاجم التاريخية، حيث يقدم معلومات عن حال اللفظة في فترة ماضية من فترات لغة ما، وتتفاوت المعاجم في درجة اهتمامها بهذا النوع من المعلومات حسب جمعها أو نوعها، أو الهدف من تأليفها، أو حسب ثقافة وقدرة المعجمي في الاضطلاع بهذه الوظيفة في معجمه.

فالمعاجم الوصفية لا تحتاج إلى هذه الوظيفة إلا بقدر ما يقدمه من معلومات عن المعاني الجارية، أما المعاجم الصغيرة بما في ذلك معاجم الأطفال تسقط تماما هذا النوع من المعلومات، بينما المعاجم متوسطة الأحجام، أو المعاجم العامة فإنها لا تذكر إلا القليل منه، في حين أن أما المعاجم التاريخية تعد أكثر المعاجم احتفاء به، حيث أنها لابد أن تقدم قدرا مهما وكافيا من المعلومات التأصيلية والاشتقاقية للفظ، ومن هذه المعاجم نجد معجم أكسفورد للغة الإنجليزية، وكذلك المعجم الكبير الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2).

ولوظيفة التأصيل الاشتقاقي في شروح الألفاظ أهمية، حيث تفيد في:

⁽¹⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص152.

⁽²⁾ ينظر: المعاجم العربية، دراسة تحليلية، الكتاب الأول، عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1974، ص195-215.

- تحديد المداخل، لأنه سيؤدي إما إلى ضم لفظين في مدخل واحد أو فصلهما في مدخلين اثنين، فإذا كانت هناك علاقة ما بين لفظين ذوي معنيين متقاربين وذات صورة واحدة أو متقاربة، فالتأصيل الاشتقاقي هو الذي يحدد كون اللفظين مرتبطين من حيث المعنى أولا، وهذا ما سنراه في تفصيل بعد قليل.

- يفيد التأصيل الاشتقاقي في تحديد معنى العديد من الألفاظ ذات البنى الواحدة، من حيث كانت بعيدة الصلة بين بعضها البعض قبل ربط آصرة المعنى الاشتقاقي فيما بينها، ويمكن أن نفهم هذه الخاصية بجمع "ابن جني" بين ألفاظ "الزرافة" و"التزريف في الحديث"، و"زرافة" أي جماعة (1). وبدون التأصيل الاشتقاقي ستبدو الكلمات وكأنها منقطعة الصلة بأخواتها وبلا ماضي.

- يفيد التأصيل الاشتقاقي في معرفة التطور الصوتي الدلالي، وفي تحديد الكلمات المقترضة من لغة أخرى.

ولقد اهتم المعجم الكبير بهذه الوظيفة أيما اهتمام، وقد كان يهدف إلى هذه الغاية حيث أنه صورة مصغرة للمعجم التاريخي الذي ينتظر إنتاجه في المعجمية العربية المعاصرة، ففي مادة "آب" بمعنى شهر، يذكر سبب التسمية به عند الأكاديين، ويقول إنه سمي باسم القصب الذي يبيت في الماء إذا كان يقطع في هذا الشهر لاستخدامه (2).

ونحن وإن ذكرنا المعجم الكبير هنا لكونه يعد صورة عن المعجم التاريخي للغة العربية، فقد تثمل هذه الوظيفة أكثر من غيره من المعاجم العربية الأحرى، فهذا لا يجعلنا نفهم ألها لم تكن وظيفة التأصيل الاشتقاقي موجودة في غيره من المعاجم، بل العكس هو الصحيح، فالمعاجم العربية كلها، بدءا بمعجم العين ومرورا بالمعاجم الأحرى كلها إلا وقد تضمنت استعمالا لهذه الوظيفة بشكل أو بآخر وبحجم قد يقل أو يكثر من حين لآخر، وأكثر المعاجم العربية القديمة احتفاء بها

⁽¹⁾ ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص15.

⁽²⁾ ينظر: المعجم الكبير، مادة "أب".

هو مقاييس اللغة والمجمل لـــ"ابن فارس"، فقد كان "ابن فارس" مولعا بالربط بين المعاني والاستعمالات المتعددة اللفظ، ويجتهد ما في وسعه ليردها إلى معنى أو معنيين أو ثلاث وقد سماها أصولا ومقاييس، وهذا حين قال: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع»(1).

ووظيفة التأصيل الاشتقاقي للألفاظ وأثرها في بيان أصل الكلمة مع أهميتها لم تحظ بدراسة مفيدة ولا باستقصاء صالح، إلا بعض الإشارات هنا وهناك، أو بعض التلميحات من طرف بعض الباحثين حين كانوا يعددون الشرح والتفسير في المعاجم العربية، ومن بين تلك الدراسات:

- ما ذكره "حسين نصار" في كتابه المعجم العربي حول كتاب العين وطريقة "الخليل" في تحليل المواد، يقول: «ومن الأمور التي وجهه الخليل إليها عنايته بالتفسير الاشتقاقي للمواد التي يعالجها، ثم يمثل على هذه الظاهرة بأمثلة يسيرة ختمها بقوله وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة في استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ»(2).

- وتحدث "محمد أحمد أبو الفرج" في كتاب "المعاجم العربية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث" عن وسائل تفسير المعنى في المعاجم العربية، وعرض لتك الوسائل المعروفة من طرق الشرح، ومن بينها التفسير بالسياق، وفيها يشير إلى ما يسمى بالسياق السببي ويقصد به ما يرد في المعجم من تعليل لاستعمال الصيغة على ما هي عليه، ثم يتبع ذلك بذكر بعض الأمثلة، ذاكرا أهمية التفسير بالسياق في رسم صورة واضحة للحياة الاجتماعية عند العرب⁽³⁾.

- وتحدث عبد "القادر عبد الجليل" في مقدمة كتابه عن مسارات وطرق شرح الألفاظ باختصار، وذكر منها ما اسماه (البيان السيبي أو التعليلي)، وذكر وجوده في عدد من المعاجم العربية كمقاييس اللغة والمجمل لـــ"ابن فارس"، ولسان العرب وغيرها من المعاجم، ممن رأت في هذا اللون

⁽¹⁾ مقاييس اللغة، ابن فارس، 1/1.

⁽²⁾ المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، 260/1

⁽³⁾ المعاجم العربية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، ص122.

خير متكأ للوصول إلى شواطئ دلالة اللفظ، على حد تعبيره، مقدما في ذلك بعض الأمثلة التوضيحية (1).

وإذا جئنا إلى "ابن جني" في مصنفاته فإننا نجده لا ينفك عن استعمال هذه الوظيفة إن في مصنفاته اللغوية، أو في مصنفاته التي خصها لشرح من الشروح، وقد كان "ابن جني" يعي تمام الوعي أن هذه الوظيفة لها دور كبير في تحري المعنى الأصلي للألفاظ، وأنه كان يدلل عليها دائما في شروحه لها، فأنى وجد لذلك مدخلا إلا وأشار في تأصيل اللفظ بطريق الاشتقاق، ونحن نعلم ما المكانة التي كان عليها "ابن جني" وأقره عليها العلماء في الاشتقاق والقياس.

ووظيفة التأصيل الاشتقاقي كان يتعرض لها "ابن جني" في أثناء شرحه للألفاظ، وكثيرا ما كان يلجأ إليها بعد استعماله لطرق الشرح المختلفة، والتي رأينا جانب منها في الفصل الأول من هذا الباب، إلا أنه كان كثير اللجوء إليها في كل حين، وهذا يؤكد شدة ولعه بالاشتقاق والقياس، وقد كان يسعى في البحث عن صلة الألفاظ بعضها ببعض عن طريق الاشتقاق وكان يوظف ثقافته الصرفية فيها، وقد أو صلته إلى نتائج مذهلة في تأصيل الألفاظ والعودة بما لمعانيها الحقيقية، ويمكننا أن نفصل في هذه المسألة، في تقسيمنا لها إلى مسألتين: مسألة تأصيل للألفاظ المقترضة من اللغات الأخرى وتدليله عليها، ومسألة تأصيله للمعاني حيث يرد الألفاظ ذات الأصول الواحدة، إلى معنى واحد جامع لها، بطريق الاشتقاق، وفيما يلى نماذج في المسألتين:

1)- إشارته إلى الألفاظ المقترضة من اللغات الأخرى:

1/- "الدَّمَاسِقُ": «جَمْعُ دُمُسْتُقٍ، وَحُذِفَت "التَاءُ" من دُمُسْتُقٍ لأَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ عَرَبِيًا لَكَانَتِ التَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ، مِثْلُ سَفَرْجَلٍ، هَذِهِ التَّاءُ بِإِزَاءِ جِيمِهِ، فَيُقْضَى بِأَنَّهَا مِنَ الأَصْلِ ...» كَمَا يُقْضَى عَلَى تَاءِ "فِرْتَاجٍ" بِأَنَّها مِنَ الأَصْلِ ...» (2).

319

⁽¹⁾ المدارس المعجمية، دراسة في البنية التركيبية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، ط $_1$ ، عمان-الأردن، 1999، ص

⁽²⁾ الفسر، 2/526–527.

في النص المعجمي السابق، على الرغم من عدم تقديم "ابن جني" لمعنى "الدماسق" أو "الدمستق"، إلا أنه وقف على تأصيل اشتقاقي لهذه اللفظة، وذهب إلى ألها غير عربية، وكان سبيله في ذلك هو طريق التصريف والقياس، فقد قاسها بالنسبة إلى "سفرجل" ذات الأصل غير العربي، ففي الجمع فيهما حذفت بعض حروفها الأصلية على عادة العرب في التصريف في الأعجمي، وهو وإن دلل على اقتراض اللفظ من غير كلام العرب، إلا أنه قصر في الشرح حين لم يفسر معناه، فقد كان همه هو التأصيل الاشتقاقي للفظ.

2/- "المَهَارِقُ": «جَمْعُ مُهْرَقٍ، وَهِيَ الصَّحِيفَةُ، وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبُّ»(1).

وهنا تأصيل للفظ بإرجاعه إلى الفارسية، بعدما شرحها بطريق المرادف.

3/- "ضِفْدَعُ": «يُقَالُ ضِفْدِعٌ وضِفْدَعٌ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الكَلامِ شَيْءٌ عَلَى "فِعْلَلُ"، إِلا دِرْهَمٌ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ...» (2).

وهنا تأكيد على أن لفظ "درهم" ذو أصل فارسي وعُرِّب حتى أصبح من متن العربية يُتصرف فيه كما يتصرف في باقي الألفاظ الفصيحة.

4/- "الرَّزْدَقُ": «الصَفُّ مِنَ النَّاسِ وَالسَّطْرُ مِنَ النَّخْلِ، وَهُوَ فَارِسِيُّ مُعَرَّبُ، وَأَصْلُهُ بِالفَارِسِيَةِ "رَسْتَه" أَيْ سَطْرٌ »(3).

5/- "اليَلامِقُ": «جَمْعُ يَلْمَقٍ، وَهُوَ فَارِسِيُّ مُعَرَّبٌ، أَصْلُهُ: يَلْمَهُ...وَهُوَ القَبَاءُ وَالقَمِيصُ جَمِيعًا»(4).

⁽¹⁾ الفسر، 559-558.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، 366/2.

⁽³⁾ نفسه، 491/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 514/2–516.

وفي اللفظتين الأخيرتين تأكيد على أن اللفظين المشروحين فارسيان معربان، وقد قدم "ابن جيئ" معناهما في العربية، وأفادنا حتى بأصل نطقهما في لغتهما الأصلية.

6/- "الطَّرْزُ": «وَالطَّرْزُ وَ"الطِّرَزُ"، فَارسِيُّ مُعَرَّبُ...»(1).

وفي هذا اللفظ قد أشار "ابن حيى" إلى كونه فارسيا، ولكن دون أن يفسر معناه، كما فعل مع بعض الألفاظ، وهذا في نظرنا لاعتقاده أنه مشهورة ومعناها لا يخفى عن أحد.

7/- "الإِسْفَنْطُ": «وَأَمَّا "الإِسْفَنْطُ" فاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ رُومِيُّ، إِلاَّ "ابْنَ الأَعْرَابِي فَإِنَّهُ قَالَ هُوَ عَرَبِيُّ وَأَخَذَهُ مِنْ "سَفِطَتْ نَفْسِي" أَيْ: طَابَتْ، وَهُو أَسْفَطُ نَفْسًا مِنْ فُلانٍ، وَذَلِكَ لِطِيبِ الخَمْرِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ بِهِ مِثَالٌ لَم يَأْتِ بِهِ "صَاحِبُ الكِتَابِ"، أَلا تَرَى أَنَّهُ لَم يَذْكُرْ فِي الأَمْثِلَةِ "إِفْعِنْلُ"، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ العَمَلُ عَلَى مَا أَطْبَقَتْ الجَمَاعَةُ عَلَيْهِ» (2).

وهنا يشير "ابن جني" إلى أن اللفظ مشتق من الرومية، واعتقد أنه اللفظ الوحيد الذي أرجعه "ابن جني" إلى هذه اللغة، فأغلب الألفاظ قد ردها إلى الفارسية، وهو تدليل عن طريق الصرف أنه ليس من لغة العرب بناء على "إِفْعَنْلُ" ولم يذكره "سيبويه" كذلك، ثم إن إجماع الناس حجة كذلك، وعلى هذا يكون رأي "ابن الأعرابي" مردودا في هذه المسألة.

8/- "الطُّورُ": «الذِي كَلَّمَ الله عَزَ وَجَلَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ، وَيُقَالُ لِكُلِّ جَبَلٍ طُورٌ، وَقَدْ قِيلَ، إِنَّهُ بِالسُّرْيانِيَةِ كَذَلِكَ» (3). بالسُرْيانِيَةِ كَذَلِكَ» (3).

فلفظ "الطُّورِ" الذي يعني ذلك الجبل الذي كلم الله عز وجل عليه "موسى" عليه السلام (4)، ثم أصبح كل حبل طورا، حسب ما ذكره "ابن جني"، ثم إن هذه اللفظة موجودة أيضا في السريانية أخت العربية في الأسرة السامية، ونلاحظ أن "ابن جني" لم يحكم بأن هذه اللفظة

⁽¹⁾ الفسر، 221/2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> التمام، ص210.

⁽³⁾ الفسر ، 120/2.

⁽⁴⁾ وقد ذكره الله تعالى في القرآن في سورة "الطور"، الآية رقم1.

المشروحة إنما أصلها سرياني لمجرد وجودها بالسريانية، كما يذهب الكثيرون حيث ألهم كلما وحدوا اللفظ له علاقة بلغة سامية ما، إلا وذهبوا إلى أن أصل هذا اللفظ هو من هذه اللغة السامية ثم انتقل إلى العربية، وهذا قد لا يكون صحيحا دائما، لأن العربية واللغات السامية الأخرى إنما هي لهجات للغة السامية الأم، وعليه فلا نستطيع أن نجزم بأن هذه الألفاظ، هي ذات أصل عربي أو عبري أو غير ذلك من اللغات السامية، والصواب في رأينا هو ما ذهب إليه "ابن جنى" بإشارته بوجود هذه اللفظة في السريانية و لم يزيد على ذلك.

2)- ربطه بين الألفاظ متحدة المادة وتقريب معانيها في معنى واحد:

كثيرا ما كان "ابن جني" يربط بين معاني الألفاظ التي تشترك في أصول واحدة، حيث يعمد في ذلك إلى تحديد الأصل منها والفرعي، ويحاول أن يعود بها إلى معنى واحد يجمعها، لأنه في اللغة العربية يوجد كثير من الألفاظ التي لها مادة واحدة ولكنها بسبب المجاز فقد اختلفت دلالتها عن بعضها، ولكن بشيء من الاشتقاق والقياس قد يربط بين هذه المعاني.

وقد قام بهذا الصنيع كثير من العلماء في معاجمهم، ومن هؤلاء "الخليل" في معجمه، فمما جاء منه عنده، قول: «قضاعة، هو اسم رجل، سمي بذلك لانقضاعه عن أمه، وقيل هو من القهر، لأنه قهر قوما فسمي به...»(1)، وقد أفادت هذه الطريقة كل الفائدة في استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ⁽²⁾.

ومما جاء منه عند "ابن جني"، بعض النماذج التالية:

1/- "الإِيَّادُ": «فِعَالٌ مِنَ الأَيْدِ وَالآدِ، وَهُوَ الشِدَّةُ، وَعَيْنُهُ عَلَى مَا تَرَى يَاءٌ، وَهُوَ مَا حَبَا مِنَ الرَّمْلِ وَالآيَعْ الرَّمْلِ عَنْهُ عَلَى مَا تَرَى يَاءٌ، وَهُوَ مَا حَبَا مِنَ الرَّمْلِ وَارْتَفَعَ، وَذَلكَ مِمَّا يَشُقُّ وَيَصْعُبُ وَيَشْتَدُّ عَلَى سَالِكِيهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَوْنًا لِشَيْءٍ فَهُوَ إِيَّادٌ لَهُ(5).

⁽¹⁾ العين، مادة "قضع"، 126/1.

⁽²⁾ المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، 260/1.

⁽³⁾ التنبيه، ص201، وينظر: المبهج، ص234.

فدلالة الإيَّاد متعددة منها الشدة، ومنها ما حبا من الرمل وارتفع وهذا يسبب مشقة وصعوبة وشدة على من يسلكه، ومعنى كل عون لشيء فهو إياد له، وكل هذه المعاني تشترك في الشدة والمؤازة، فقد رد هذه المعاني المتقاربة للفظ "إياد" إلى أصل واحد وهو الشدة، كما فعل "ابن فارس"(1)، وهذا من وجوه التأصيل الاشتقاقي للفظ، لأنه ربط الآصرة بين الألفاظ وردها إلى معنى مشترك، وكل ذلك يكون عن طريق الاشتقاق.

2/- "الزَّوْرِ": «الاعْوِجَاجُ: وَمِنْهُ شَهَادَةُ الزُّورِ، كَأَنَّهَا المَعْدُولَةُ عَنْ جِهَتِهَا، وَمِنْهُمْ قَوْلُهُمْ: زَوَّرْتُ عَلَيْهِ كَلامًا، كَأَنَّهُ جَاءَهُ بِمَا هُوَ مُخَالِفٌ لِلْحَقِّ وَمُجَانِبٌ لَهُ، وَمِنْهُ قَوْسٌ زَوْرَاءُ، وَهِيَ عَلَيْهِ كَلامًا، كَأَنَّهُ جَاءَهُ بِمَا هُوَ مُخَالِفٌ لِلْحَقِّ وَمُجَانِبٌ لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: ازْوَرَّ إِذَا جَنَحَ...»(2). المُعْوَجَّةُ...وَمِنْهُ بَعِيرٌ أَزْوَرُ، وَهُوَ المَائِلُ فِي شِقِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: ازْوَرَّ إِذَا جَنَحَ...»(2).

فدلالة الزّور وهي الاعوجاج نجدها توزعت على عدة أشياء أصابتها هذه الصفة، فهناك شهادة الزور، وهي عدول عن الحق فهي تفيد الاعوجاج، والكلام المزور فهو محرف عن جهته وقوس زوراء معوجة، وبعير أزور لميله، وهكذا، وقد كان بإمكان "ابن جني" أن يعدد هذه الاستعمالات دون أن يفسر ذلك التعدد بطريق التأصيل الاشتقاقي كما فعل غيره (3)، ولكنه أراد أن يكشف عن مكامن المعنى الأصلى في هذه الأشياء المتعددة.

3/- "الشُرْمُ": ﴿وَالشُّرْمُ مَا لَم يُدْرَكُ غَوْرُهُ مِنَ البَحْرِ، القَوْلُ فِي "الشُّرْمِ" أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لأَنَّهُ مِنْ شَرِمْتُ الشَّرْمُ": ﴿وَالشُّرْمُ مَا لَم يُدْرَكُ غَوْرُهُ مِنَ البَحْرِ، القَوْلُ فِي الشَّرِمْتُ الشَّيْءَ أَيْ شُرَّمُ كَمَا قِيلَ لَهُ شُرْمٌ كَمَا قِيلَ لَهُ شَرِمْتُ الشَيْءَ أَيْ شَرَعْتُ المُنْشَقُّ الغَائِرُ مِنَ البَحْرِ، وَقِيلَ لَهُ شُرْمٌ كَمَا قِيلَ لَهُ

⁽¹⁾ يتفق "ابن جني" كثيرا مع "ابن فارس" في هذا المنهج، وقد وردت عدة ألفاظ ردت معانيها إلى أصل واحد، منها لفظ "العقل"، و"الجن"، وكأن أحدهما قد نقل عن الآخر في ذلك، والمتأمل لهذه الألفاظ يعتقد أن هناك تأثر بين الرجلين في هذه المسألة خاصة ألهما كانا متعاصرين، ولكن لا توجد قرائن تدل على التقاء الرجلين ومعرفة أحدهما للآخر أو تتلمذ أحدهما على يد الآخر.

^{(&}lt;sup>2)</sup> تفسير الأرجوزة، ص12-15.

⁽³⁾ لقد كان "ابن منظور" يذكر استعمالات اللفظ المتعددة، ولكنه لا يشير إلى ارتباط المعاني ببعضها وهو إن فعل فإنما يعزو القول إلى "ابن فارس" أو إلى "ابن حيني".

بَحْرٌ، وَالبَحِيرَةُ: المَشْقُوقَةُ الأُذْنِ مِنَ النُّوق، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ البَضِيعُ لأَنَّهُ فَعِيلٌ مِنْ بَضِعْتُ أَيْ: شَقَقتُ»(1).

وهنا ربط "ابن حني" بين هذه الأشياء المختلفة ذات المعاني المتقاربة، وبطريق الاشتقاق عاد كِما إلى أصل واحد، فالشرم هو الشق، وهذا هو المعنى العام، ومن هذا المعني سمى به غور البحر الأنه الموضع المنشق الغائر من البحر، و"البحيرة" للناقة المشقوقة الأذن.

هذه نماذج يسيرة مما جاء في التأصيل الاشتقاقي للألفاظ عند "ابن جني"، ولو أردنا أن نحصي مل ما جاء منها عنده لجاء في ذلك كتاب كثير الصفحات، وقد كان "ابن جني" يلجأ إلى هذه الوظيفة أثناء شرحه للألفاظ، ليزيد في تبيان معاني الألفاظ، لأنه يعتقد أن ربط الآصرة بين الألفاظ وردها إلى معنى عام مشترك، أو بيان أصل الألفاظ ومما اقترضت هو مما يحتاج إليه طالب العربية، الذي يغيب عنه مثل هذه المسائل، ولا يمكن أن يصل إليها إلا الحاذق والمتمرس في العربية وخاصة من كانت له مكنة في الصرف والاشتقاق والقياس.

ثالثا): وظيفة معلومات استعمال اللفظ:

1)- مفهوم وظيفة الاستعمال:

إن من الوظائف التي يعتني بما المعجميون وظيفة تحديد مستوى اللفظ ودرجته في الاستعمال ضمن إطار معين يصف التنوع اللغوي ويحدد مستواه، والسياق الذي يؤثر فيه⁽²⁾.

ولا يخلو معجم مهما كان حجمه من قدر من التصنيف للكلمات، وإن جاء ذلك بنسب متفاوتة حسب نوع المستعمل الذي يضعه مؤلف المعجم فى ذهنه $^{(3)}$.

⁽¹⁾ التمام، ص224.

^{(&}lt;sup>2)</sup> يرى بعض المعجميين مثل زغوستا (Zgusta) أن معلومات الاستعمال معنى إضافي وثيق الصلة بدلالة الكلمة، أو يدل على معنى إضافي في المتكلم أو اتجاهه، ولذا يعالجها تحت المعنى المعجمي. (ينظر:

⁽Mannual of lexicography, L.zagusta, Mouton, 1971, p40.

Chosen words, past and present problems for dictionary markers, Ne, 08 edition, exter, 1995, (3) p 43.

وأهم المعلومات التي تقدمها المعاجم عن الألفاظ في استعمالها ما يلي (1):

- معلومات تتعلق بقدم اللفظ أو حداثته، وغالبا ما يوصف اللفظ بواحد من الأوصاف الآتية: ممات، مهجور، قديم، تقليدي، حديث، مستحدث، جاري الاستعمال.

ومن المعروف بالنسبة للمعاجم العامة الأحادية اللغة التي تقوم بعملية انتقاء لمداخلها ألا تشتمل إلا على كلمات قليلة من الممات والمهجور والقديم، ولكن المعجم الشامل أو التاريخي لابد أن يعطي اهتماما لهذه الأنواع، أما المعاجم الثنائية اللغة فيجب أن تتركها تماما لأنها قد توهم استخدام أنها ما تزال جارية في الاستعمال فيقع في المحظور.

وقد اقترح "سيدي لاندو" معيارا للحكم على الكلمة بأنها من الممات أو المهجور يتلخص في النظر في نصوص السنوات الخمسين الأخيرة، فإذا لم يرد اللفظ أو الاستعمال فيها فإننا ينبغي أن نشك في استعماله أو حريانه، ونحكم بتلاشيه في الاستخدام واستحقاقه أن يوصف بأنه مهمل أو مهجور⁽²⁾.

- معلومات تتعلق بتكرار الاستعمال ودرجة الشيوع، وعادة ما يشار إلى قلة الاستعمال بأن اللفظ نادر، ولا يعني ندرة الاستعمال أنه ممات أو مهجور، فالكلمة قد تكون نادرة الاستعمال، ومع ذلك تظل جارية في الاستخدام، ويقتصر النوع النادر من الكلمات على المعاجم الشاملة، والتاريخية ومعاجم المصطلحات، أما المعاجم العادية والثنائية فلا تذكر إلا أقل القليل من هذا النوع.

- معلومات تتعلق بمعيارية اللفظ أو عدم معياريته، وبمقتضى هذه المعلومات يوصف اللفظ بأنه ينتمي إلى: اللغة المعيارية، أو لهجة من اللهجات، أو العامية.

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص156-160.

Callocations in dictionaries, Monolingual and bilingual, v, Ivir, in lexicographical and linguistic (2) . studies, ed by T.burton and j.burton, England, 1988, p176

- معلومات تتعلق بمكان اللفظ أو منطقة استخدامه فيما يسمى باللغة الإقليمية أو التنوع الجغرافي، كأن يقال: جزائرية، مصرية، مغربية، شامية، يمنية ...الخ.

ولم تحظ هذه الوظيفة بكثير اعتناء في المعاجم القديمة، حيث لم يأت منها إلا بعض الإشارات القليلة في المعجم الواحد، ومن أمثلة ذكر هذه الوظيفة في معجم "العين" ما يلي:

- "الطُّهْرُ": «نَقِيضُ الحَيْضِ، يُقَالُ: طَهَرَت المَرْأَةُ وطَهُرَتْ، لُغَتَانِ»⁽¹⁾.

والشاهد في قوله: لغتان، أي أنه أشار إلى التعدد اللهجي في اللفظة.

- "كَرْقُ": «أُمِيتَ فِعْلُهُ، إِلا قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ مِدْرَهُ حَرْبٍ، وَهُوَ مِدْرَهُ القَوْمِ، أَيْ الدَّافِعُ عَنْهُمْ» (2). والشاهد في قوله: أميت فعله، أي أن هذا المصدر لا فعل له يستعمل.

- "الخَبْعُ": «الخَبْء في لُغَةِ تَمِيم، يَجْعَلُونَ بَدَلَ الْهَمْزَةِ عَيْنًا...»(3).

والشاهد هو في قول "الخليل": الخبء في لغة تميم، أي أنه أشار إلى الاختلاف اللهجي للفظة.

وقد اعتنت المعاجم الحديثة عناية كبيرة بوظيفة الاستعمال للألفاظ، على عكس المعاجم القديمة، وخير ما يمثلها هو "المعجم الوسيط"، فقد اعتنى بهذه الوظيفة أيما اعتناء، فقد كان يشير إلى حالة ودرجات الألفاظ في الاستعمال، كلما كانت اللفظة تستدعى ذلك، ومن ذلك:

- "الاتباعِيةُ": «الاتباعِيةُ في الأَدَبِ وَالفَنِّ: مَذْهَبُ المُحَاكِينَ لَلْدَاهِبِ المُتَقَدِّمِينَ، (مج)»(4).

و"مج" تعني أن هذه اللفظة مجمعية، أي من الألفاظ التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

⁽¹⁾ العين، مادة "طَهر"، 18/4.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، مادة "دره"، 24/4.

^{(&}lt;sup>3)</sup> نفسه، مادة "خبع"، 123/1.

⁽⁴⁾ المعجم الوسيط، مادة "تبع"، ص81، العمود رقم3.

-"التَّرِيكَةُ": «والتَرِيكَةُ مَا يُتْرَكُ مِنَ الضَّرِيبَةِ السَّنَوِيَّةِ لِمَنْ أُصِيبَ زَرْعُهُ بِآفَةٍ أَوْ نَحْوِهَا (مو)»(1). و"مو" تعنى أن هذه اللفظة مولدة.

2-2 غاذج من وظيفة الاستعمال في النصوص المعجمية لابن جني :

وإذا جئنا إلى "ابن جني"، فإنه قد لجأ إلى هذه الوظيفة المهمة، ولكنه ليس كثيرا، حاله في ذلك حال أصحاب المعاجم العربية القديمة، فهذه الوظيفة لم تعرف استعمالات واسعا عنده أو عند غيره، ومما جاء فيها عنده:

-1 "الآجُو": «الآجُرُ": «الآجُرُ اسْمٌ أَعْجَمِيُّ مُعرَّبٌ، وَفِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ ($^{(2)}$)، آجُرُّ وآجُورٌ ويَأْجُورُ ويَأْجُورُ ووَأَجُورٌ...» ($^{(3)}$).

والشاهد هنا هو قوله "خمس لغات" فالعرب قد نطقت به بهذه الوجوه الخمسة للفظ "الآجر"، وهو عيب وهوأعجمي الأصل، ولم يقْدم "ابن جني" على شرح اللفظة، لاعتقاده أنها بينة المعنى، وهو عيب من عيوب الشرح المعجمي.

2/- "أَبْيَكَ": «أَيْ أَبُوَيْكَ، وهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ، تَقُولُ العَرَبُ: أَبُ وأَبَانَ، وأَبِينَ وأَبُونَ، وأَبَيْنَ.» (4). الشاهد في قوله: "أَبْيَكَ" لغة معروفة، أي أنها لهجة من اللهجات معروفة، ولم يحدد كعادته لأي قبيلة تنسب.

3/- "الْمُشَخْلَبُ": «هَذَا الخَرْزُ المَعْرُوفُ، وَلَيْسَتْ عَرَبِيَةً وَلا فَصِيحَةً، فَاسْتَعْمَلَهَا (5) عَلَى مَا جَرَتْ بِعَيْرِ لُغَتِهَا اتَّبَاعًا لِلْعَادَةِ...» (6).

⁽¹⁾ المعجم الوسيط، مادة "ترك"، ص84، العمود رقم3.

⁽²⁾ و لم يذكر "ابن جيي" إلا أربعة منها، أما الخامس فهو: "الآجروف"، ينظر: الفسر، 129/1 (هامش الصفحة).

⁽³⁾ الفسر، 129/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 200/1

⁽⁵⁾ يقصد هنا الشاعر "المتنبي"، لأنه هنا بصدد شرحه لبيت من قصيدته، فالضمير في "استعملها" تعود عليه.

⁽⁶⁾ الفسر، 380/1.

فقوله أنها ليست عربية ولا فصيحة دون أن يحدد من أين اقترضت ولعله لم يفعل لأنه غير متأكد منها، إلا أنه دلل على أهمية الاستعمال وتقدُّمِه في صوغ المفردات عن القياس وإن خالفه، وهو صاحب هذه النظرية التي عرضها في كتابه الخصائص⁽¹⁾.

4/- "مُمَحْرِقٌ": «لُغَةُ شَاذَّةُ، وَقَدْ ذَكَرَهَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَالجَيِّدَةُ مُتَخَرِّقٌ...»(2).

فإشارته إلى الشاذ من أبنية الألفاظ ثم إلى الجيد منها هو وجه من وجوه وظيفة استعمال اللفظ.

5/- "الصَّفْعُ": «وَالصَّفْعُ لَيْسَ مِنْ كَلامِ العَرَبِ، وَقَدْ أَوْلَعَت بِهِ الأُمَّةُ وَصَرَّفُوهُ، فَقَالُوا: صَفَعْتُهُ، أَصْفَعُهُ صَفْعًا، وَرَجُلٌ صَفْعَانُ، وَكُلُّهُ دَخِيلٌ مُولَّدُ، لا أَعْرِفُ لَهُ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ أَصْلا»⁽³⁾.

فــــ"ابن جني" هنا ينكر أن تكون لفظة "الصَّفْعِ" عربية فصيحة، ولا يعرف لها أصل، بل يراها مولدة أو دخيلة، فقد دخلت إلى العربية، وتصرفوا فيها كما يتصرفون بالألفاظ العربية.

هذه أهم النماذج في وظيفة معلومات الاستعمال، ونعتقد ألها وظيفة مقلة إذا ما قورنت بأختيها وظيفة ذكر المعلومات الصرفية ووظيفة التأصيل الاشتقاقي للفظ، وهذا يجعلنا نقطع بأن وظيفة معلومات الاستعمال لم تكن لها أهمية بالغة في الصناعة المعجمية العربية القديمة، في حين أن المعاجم الحديثة قد أولتها أهمية كبيرة، وهذا ما نجده في المعجم الوسيط حاصة، حيث أصبحت ذكر المعلومات عن استعمال اللفظ مما يساهم في شرح اللفظ وما يحدد استعماله عند مستعملي المعاجم.

⁽¹⁾ ينظر: الخصائص، 96/1-100.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الفسر، 493/2.

⁽³⁾ الفسر، 420/2.

الفصل الثالث: النص المعجمي لـــ"ابن جني" في ضوء مقاربة "الجمع والوضع".

يتعلق النص المعجمي بمصطلحي "الجمع والوضع"، وهما من أقدم المصطحات المعجمية التي عرفتها الصناعة المعجمية العربية، إذ ظهرا قبل عام 711هـ على يد "ابن منظور" الذي يرجع إليه الفضل في إنشاء هذين المصطلحين وشحنهما بمفاهيم محددة بقيت ثابتة إلا في تفاصيلها طيلة القرون السابقة، فقد استعمل "ابن منظور" مصطلحي "الجمع والوضع" في مقدمة معجمه لسان العرب في معرض فخره بمعجمه، ونقده للمعاجم التي ألّفت قبله، فقال: «وإني لم أزل مشغوفا بين رجلين؛ أما بمطالعات كتب اللغات والاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين؛ أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يُجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»(1).

ويُعرّف "الجمع" بأنه: «تكوين المدونة المعجمية أو الرصيد المعجمي الذي يحصل من التدوين»(2).

وهو بصورة أخرى جمع المادة اللغوية تمهيدا لتأليف المعجم، والجمع بهذا المفهوم يعد ركنا أساسيا يبدأ به التأليف المعجمي العام أو المختص، ويسميه بعض المحدثين الحقل المعجمي ومن شأنه أن يشمل جميع المعطيات التي تخص المعجم، وتضبط محتواه دون تكرار أو إهمال أو إسقاط (4).

ويتصل بمفهوم "الجمع" السابق مجموعة من المسائل ترتبط ارتباطا جوهريا بهذه المرحلة من إعداد المعجم، أهمها ثلاث مسائل هي: المصادر المعتمدة في الجمع، والمستويات اللغوية التي تنتمي إليها

⁽¹⁾ لسان العرب، (المقدمة)، ص11.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط₁، بيروت-لبنان، 1993، ص67، وينظر: المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق—سوريا، المجلد 78، ج4، ص1044.

^{(&}lt;sup>3)</sup> ينظر: من قضايا المعجم العربي المعاصر، محمد رشاد الحمزاوي، ص141.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، بيت الحكمة، دط، تونس، 1991، ص88.

الألفاظ المدونة والشواهد التي يعتمد عليها المعجم، ويدخل في هذه المسائل الثلاثة مسائل أخرى ترتبط بها، منها ضبط حجم المدخل، وبالتالي عدد مداخله، ومترلة المداخل اللغوية التي يجب اعتمادها سواء القديم منها والحديث⁽¹⁾.

أما "الوضع" فإنه يعتمد على مسألتين مهمتين في التأليف المعجمي هما الترتيب والتعريف $^{(2)}$ ، ويعنى بالمسألة الأولى تبويب الرصيد وتصنيفه داخل المعجم $^{(8)}$ ، وبذلك فإن الترتيب يحكمه مستويان أساسيان، هما: الترتيب الخارجي، وهو المعروف والمشهور، ويقصد به ترتيب المداخل داخل المعجم عموما، أما الترتيب الداخلي؛ فهو يتعلق بالنص المعجمي في حد ذاته $^{(4)}$ ، أي ترتيب المعلومات الواردة في شرح المدخل على نحو معين، أما مسألة التعريف فيقصد بها طرق الشرح المختلفة التي تبين دلالة اللفظ المشروحة $^{(5)}$.

وحيث أننا تناولنا في الباب الأول من هذه الرسالة جانبا مهما من مقاربة "الجمع" عند "ابن جين"، حين خصصناه لمدونته بالتعرض إلى حجمها ومصادره فيها وأثرها في الصناعة المعجمية بعده، وبما أننا تناولنا أيضا كثيرا من مسائل الوضع في الفصلين السابقين من هذا الباب الذي نحن فيه، حينما تعرضنا إلى طرق الشرح والوظائف المعجمية للنص المعجمي عند "ابن جيي"، فإننا، في هذا الفصل الأخير من هذا الباب، سنقصر بالدراسة على ما تبقى من دراسة النص المعجمي

⁽¹⁾ ينظر: المعجم العربي؛ إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، ص277.

⁽²⁾ يطلق "هارتمان" على "التعريف" مصطلح "الوصف"، ويعرفه بأنه مجمل العمليات اللازمة لتحليل المادة المعجمية المراد تمييزها، ويتطلب أن يحدد المحرر صفات هذه المعلومات مثل: النطق والهجاء والنحو والمعنى والسياق، ويطلق على "الترتيب" مصطلح "العرض"، ويعرفه بأنه مجموع العمليات المطلوبة لترتيب المعلومات في شكل يناسب فئة المستعملين. (ينظر: المعاجم عبر الثقافات؛ دراسة في المعجمية، ر.ر.ك.هرتمان، ترجمة محمد محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للطباعة والنشر، دط، الكويت، 2004).

^{(&}lt;sup>3)</sup> المعجم العلمي العربي المختص، إبراهيم بن مراد، ص67، وقد نظَّر "إبراهيم بن مراد" لمسألتي الترتيب والتعريف في كتابه مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، دط، بيروت-لبنان، 1997، من ص222 إلى ص255.

⁽⁴⁾ ينظر: المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص211.

⁽⁵⁾ ينظر: المعجم العلمي العربي المختص، إبراهيم بن مراد، ص67.

لـــ"ابن جيني"، حيث سنخصص المبحث الأول منه لمسألة "الوضع"، ونتناول فيه الترتيب بنوعيه، الخارجي والداخلي، أما المبحث الثاني فسنخصصه لحجم النص المعجمي، ونتعرض في المبحث الثالث للشواهد اللغوية في النص المعجمي لــــ"ابن جيني"، وهذان العنصران الأخيران هما من مقتضيات مقاربة "الجمع" التي شرحناها سابقا.

أولا): الترتيب في النص المعجمي لـــ "ابن جني":

1)- الترتيب الخارجي:

ولقد أطلق عليه "ابن منظور" في مقدمة اللسان مصطلح "الوضع" مقابلة بالجمع أو المدونة، والمراد منه كيفية ترتيب المداخل في المعجم عموما، وبالأحرى في المعجم العربي الذي جرب مناهج متعددة من الترتيب، فلقد رتبت حسب الترتيب الصوتي والترتيب الألفبائي في عموم الترتيب.

وهذا النوع من الترتيب يعد شرطا لوجود المعجم، وبدونه يفقد العمل قيمته المرجعية، ولا يوجد معجم عربي أو أجنبي قديم أو حديث قد أهمل هذا النوع من الترتيب $^{(1)}$.

وبما أن "ابن حني" لم يخلف لنا معجما لغويا كبقية معاجم اللغة المعروفة، فإن مسألة ترتيب المداخل لديه في نصوصه المعجمية، نجدها ذات مداخل مختلفة، وهذا بحسب الكتاب الذي يحوي هذه النصوص، ولذا فإن مسألة الترتيب الخارجي في النصوص المعجمية يمكننا أن نصنفها إلى مناهج ثلاث؛ منهج للترتيب في كتب شرح الشعر، ومنهج للترتيب في كتب شرح الشعر، ومنهج للترتيب في كتب التصريف واللغة عموما، وفيما يلي تبيان لهذه المناهج:

_

^{(&}lt;sup>1)</sup> ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص98.

1/- كتب معاجم المفردات الخاصة:

1- كتاب "الهمز": لقد رتب "ابن جني" الألفاظ المهموزة، والتي تعد مداخل معجمية في هذا الكتاب، على حروف المعجم ترتيبا ألفبائيا، حيث قال في بداية كتابه: «هذه ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال يحتاج إليها الكاتب ويفتقر إلى معرفتها، نظمناها على سياق حروف المعجم، احتياطا وتقريبا، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا» (1).

وقوله "على حروف المعجم" فهو يقصد به الترتيب الألفبائي المشهور الذي يعزى إلى "نصر بن عاصم الليثي" (89هـ)⁽²⁾، إلا أن "ابن جني" لم يلتزم التزاما كليا بما ألزم به نفسه في عنوان هذه الكتاب وفي مقدمتها، حيث أنه أخل بهذا الترتيب أحيانا، فمثلا في حرف الطاء تأخرت لفظة "طَأْطاً" عن لفظة "طَراً"، وفي حرف النون تقدمت لفظة "نَساً" على لفظة "نَتاً" و"نَجاً".

وقد قسَّم "ابن جني" كتابه هذا فصولا بحسب حروف المعجم، وفسر الألفاظ المهموزة داخل كل فصل.

2- كتاب "المذكر والمؤنث": في هذا الكتاب رتب "ابن جني" مفردات المذكر والمؤنث وفق حروف الهجاء، وقد فسر معانيها في أغلب الأحيان، وترتيب هذا النوع من المفردات يسهل على الباحث والقارئ مراجعة مواده، وإن كانت كل كتب المذكر والمؤنث قد خلت من ترتيب مفرداتها، وكانت توردها بشكل عشوائي، مما يسبب بلبلة واضطراب في معالجتها، إلا أن "ابن حني" لوعيه بأهمية ترتيب المداخل المعجمية قد قام بترتيب كتابه، وهو في الحقيقة لم يكن السباق إلى هذا، بل سبقه إلى ذلك "ابن التستري"(3).

⁽¹⁾ ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ابن جني، تحقيق عبد الباقي الخزرجي، ص44.

⁽²⁾ ينظر: المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال، ابن حويلي الأخضر ميدين، دار هومة، ط1، الجزائر، 2003، ص143.

⁽³⁾ ينظر: المذكر والمؤنث، ابن حنى، تحقيق طارق نجم عبد الله، ص39.

3- كتاب "المقتضب": وهذا الكتاب هو معجم تصريفي متخصص في اسم المفعول من الفعل الثلاثي بنوعيه المتعدي واللازم، المعتل العين والياء، رتبه "ابن جني" ترتيبا هجائيا بحسب لام اللفظة وقافيتها، فبدأه بحرف الهمزة وجمع تحته أسماء المفاعيل التي لامها همزة مرتبة داخليا ترتيبا هجائيا بحسب فاء اللفظة، يفعل هذا مع واوي العين، ثم ينتقل إلى يائي العين، فيعيد معه الترتيب الألفبائي مرة أخرى، ثم حرف الباء ثم حرف التاء، وهكذا، إلى أن يصل إلى الهاء، وكان "ابن جني" يفعل مع كل حرف ما فعله مع حرف الهمزة (1).

2/- كتب شرح الشعر:

وفيها نوعان كتب لشرح ديوان أو شعر شاعر بمفرده، ككتاب "الفسر" في شرح ديوان المتنبي و"تفسير أرجوزة أبي نواس"، والنوع الذي يعنى بشرح أشعار مجموعة من الشعراء ككتاب "التمام في تفسير أشعار هذيل"، و"التنبيه" على شرح مشكل أبيات الحماسة، وفيما يلي منهجه في ترتيب المداخل في نموذج عن كل نوع:

⁽¹⁾ ينظر: المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي معتل العين، ابن جني، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص36-64، ويعزى ترتيب المواد بحسب قافية المفردات إلى "الفارابي" (350هـ) صاحب كتاب "ديوان الأدب"، وتبعه في ذلك "الجوهري" (393هـ) في معجمه "الصحاح"، ثم بقية المعاجم التي تنتمي إلى مدرسة القافية، وهذا الترتيب إنما جيء به ليساعد الأدباء والشعراء على نظم قصائدهم، فقد كان شغلهم الشاغل هو البحث عن المفردات التي تنتهي بقافية واحدة، (ينظر: المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، ص197-198، وقد رأينا اعتماد "ابن جني" على هذا النظام في كتابه المقتضب، ولا ندري هل تأثر في ذلك بعمل "الفارابي"، أم أنه كان مبدعا له؟ ولا توجد قرائن على التقاء أحدهما بالآخر، خاصة وألهما كانا يعيشان في قرن واحد، ويذهب الشيخ حمد الجاسر في عدد من الأبحاث العميقة التي نشرها في مجلته "العرب" في أعداد سنتها الأولى أن أبا بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (284هـ)، قد سبق إلى منهج التقفية بمائة سنة ونيِّف، وأتى بالأدلة المادية والصور الفوتوغرافية لمخطوط البندنيجي المسمى بـ "كتاب التقفية". (ينظر: مقدمة الصحاح، صفحة: ف، ص).

1- كتاب "الفسر": وقد شرح فيه "ابن جني" ديوان "المتنبي"، وقد رتب فيه الأبيات الشعرية للشاعر بحسب ألفاظ القافية ترتيبا ألفبائيا، والمداخل المعجمية في النصوص المعجمية في الفسر ليست مرتبة على نحو معين، بل إنه يشرح الألفاظ المستعصية الواردة في الأبيات الشعرية⁽¹⁾.

2- كتاب "التمام في تفسير أشعار هذيل": ويحوي هذا الكتاب شرح ديوان الهذليين مما أغفله "أبو سعيد السكري" (275هـ)، ولا نعرف ما هي المنهجية التي اعتمدها "ابن جني" في ترتيبه للشعراء الهذليين الذين يتضمنه كتابه، فقد بداه بدون مقدمة توضح منهجه فيه، وقد بدأه بشعر "قيس بن العيزارة"(2)، ونحن نعتقد أنه أبقى فيه على ترتيب " أبي سعيد السكري"، أما المداخل المعجمية للنصوص المعجمية في الكتاب فهي تلك الألفاظ الموجودة داخل الأبيات الشعرية والتي يرى ألها بحاجة إلى تفسير لغوي، فالمداخل به ليست مرتبة على نحو معين حاله في ذلك حال كتابه "الفسر".

3/- كتب اللغة والتصريف:

1- كتاب "المنصف": وبالنسبة للنصوص المعجمية الموجودة في كتاب "المنصف"، فإن "ابن جني" قد خصص لها فصلا كاملا في الباب الثالث من كتابه (3)، وقد رتبها في هذا الفصل بحسب ورودها في كتاب "تصريف المازني"، حيث أنه بدأ بشرح الألفاظ الغريبة الواردة في الباب الأول، ثم ما جاء من الألفاظ في الباب الثاني، وهكذا حتى إلى الباب السابع عشر، ولم يرتب المداخل في كل باب ترتيبا بحسب الحروف، وإنما تعرض لكل مدخل بحسب وروده في الكتاب الأسبق فالأسبق، وقد جاءت المداخل متفاوتة في العدد في كل باب، فهناك الباب الذي يحوي العشرات من الألفاظ، في حين أن الباب السابع عشر حوى خمسة مداخل فقط.

⁽¹⁾ ينظر: الفسر (الدراسة)، ص379.

⁽²⁾ ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جني، تحقيق مجموعة من اللغويين، ص13.

⁽³⁾ ينظر: المنصف، ابن جني، 3/3-93.

1- كتاب "الخصائص": وهو كتاب شامل في قضايا اللغة حوى العديد من المداخل المعجمية، وليس مذيلا بباب لشرح المفردات كما كان الحال مع "المنصف"، وهو بذلك ليست به منهجية محددة في ترتيب المداخل إذ أنها منتشرة ومبثوثة في كل أبواب كتابه، وحاله في ذلك حال كتاب "سر الصناعة"، و"المحتسب"، و"الخاطريات"، و"التصريف الملوكي"، وغيرها.

هذه هي منهجيات "ابن جين" في ترتيب مداخله، وقد رأينا ألها متعددة ومتنوعة بحسب كل كتاب، فالمدونة المعجمية لـــ "ابن جين" هي عبارة عن نصوص متفرقة في كتبه الأربعة عشر، والجدير بالذكر أن المداخل المعجمية في كتب "ابن جين" ترد بكيفيات وأشكال مختلفة، فنجد المدخل عبارة عن فعل ويكون ماضيا وحاضرا، ونجده عبارة عن اسم ويكون جمعا أو مفردا، مجردا أو مزيدا، وهذا بحسب ورود المدخل في النص المراد شرحه.

2)- الترتيب الداخلي:

1/- مفهوم الترتيب الداخلي في الصناعة المعجمية:

ويعنى به ترتيب المعلومات في المداخل، وقد سماه "أحمد مختار عمر" بالترتيب الأصغر (1)، في مقابل الترتيب الأكبر للترتيب الخارجي.

وللدقة نقول أن الترتيب الداخلي يقصد به ترتيب المعلومات والتعاريف التي تخص المدخل داخل النص المعجمية الحديثة إلى إقراره واعتماده في النصوص المعجمية اليوم.

وهذا النوع من الترتيب لم يكن ملتزما به في المعاجم العربية القديمة، فقد آخذ بعض المعجميين على أصحاب المعاجم القديمة فوضى ترتيب المشتقات في المادة الواحدة (2)، وعدم التزامهم بترتيب

(2) ينظر: المعجم العربي، رياض زكي قاسم، دار المعرفة، دط، بيروت-لبنان، 1987، ص267.

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص98.

محدد في عرض مفردات الأسر اللفظية في المدخل الواحد⁽¹⁾، ويقول "أحمد فارس الشدياق": «أكبر عقبة تصادف الباحث في معاجمنا اللغوية عدم ترتيب المواد ترتيبا داخليا، ففيها خلط الأسماء بالأفعال، والثلاثي بالرباعي، والمجرد بالمزيد، وخلط المشتقات بعضها ببعض...لذلك كان على من يريد الكشف عن كلمة في معجم قديم أن يراجع المادة كلها من أولها إلى آخرها، ولا يكتفي ليذهب بصبر المطالع، ويحرمه من الفوز بالمطلوب، فيعود حائرا بائرا» (2).

ولذلك دعا كثير من المهتمين بالصناعة المعجمية اليوم إلى ضرورة خضوع الترتيب الداخلي تحت المدخل الواحد لنظام ثابت يسهل على مستعمل المعجم العثور على ما يريد بسهوله ويسر، ويكون ذلك بدافع تربوي مُلحُّر، وقد عملت بعض المعاجم المعاصرة بهذه الدعوات والتزمت بالترتيب الداخلي بنسب متفاوتة، ولعل أفضلها في ذلك المعجم العربي الأساسي⁽⁴⁾.

ولا يزال التنظير في الترتيب الداخلي في النص المعجمي يشق طريقه إلى الأمام، يقول "إبراهيم بن مراد": "إن مسألة الترتيب من القضايا التي لا يزال المعجميون العرب المحدثون يتخبطون فيها في المعاجم التي وضعوها لغوية أو مختصة» (5).

وعموما فإن الترتيب الداحلي تحصره الصناعة المعجمية في نوعين اثنين، أولهما الترتيب عن طريق الاشتراك، وثانيهما الترتيب عن طريق التجنيس، وفيما يلي تفصيل في النوعين:

⁽¹⁾ ينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، على القاسمي، ص84.

⁽²⁾ ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص295.

⁽³⁾ ينظر: المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، هامش ص214.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ينظر منهجية المعجم في ذلك في مقدمته.

⁽⁵⁾ ينظر: في المعجمية العربية المعاصرة، وقائع ندوة مائوية أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينحارت دوزي، جمعية المعجمية العربية بتونس سنة 1986، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1987، ص289.

1- الترتيب بالاشتراك: ومفاده ترتيب دلالات كثيرة تحت مدخل واحد، وبالأحرى شكل موحد باعتبار أن كل المعاني المذكورة تعود إلى جذر معنوي مشترك مهما تباعدت وتغيَّرت⁽¹⁾، فالمدخل الواحد على طريق الاشتراك يحشر في كل معاني الفعل مثلا اللازمة والمتعدية بحرف وحرفين، فضلا عن الأمثال والأساليب التي يستعمل فيها⁽²⁾.

وقد اعتادت المعاجم العربية على هذه الطريقة، فهي تجمع الدلالات المختلفة للفظة الواحدة في المدخل الواحد إلى حد الخطأ، لأنه يوهم أن كل المعاني ترجع إلى أصل واحد أساسي⁽³⁾.

والترتيب بالاشتراك من مبدأ الاقتصاد في اللغة التي تعبر عن معان لا تحصى بأشكال محدودة، وتكون فيه اللفظة وحدة لغوية لها أصل دلالي ثابت لا يتغير مع الزمن، وله مدلولات ثانوية تستخرج من الاستعمال⁽⁴⁾.

إن الترتيب بالاشتراك يصب في ما تقول به النظرية اللسانية الشجرية لأنه يعتبر المداخل الثانوية ونصوصها تعود إلى المدخل الرئيسي الأصل مهما تفرعت (5).

فمدخل "بَانَ" في "المعجم الوسيط" يشرحها ويرتب معطياتها الدلالية وفق نظام الاشتراك مع ألها مختلفة المعاني بحسب الاستعمال، ومنها: «بَانَ: مِنْهُ وَعَنْهُ بَيِنَ بَيْنًا، وَبُيُونًا، وَبَيْنُونَةً: بَعُدَ وَانْفَصَلَ، وَمُنْهُ انْفَصَلَتْ بِطَلاق، فَهِي بَائِنٌ، وبَانَتِ الفَتَاةُ: تَزَوَّجَتْ، وبَانَ وَبُكُ فُلانٌ: رَحَلَ، وبَانَتِ النَّتُ النَّخُلَةُ وَنَحْوُهَا: طَالَتْ طُولاً ظَاهِراً.. وبَانَ الشَيْءُ بَيَاناً: ظَهَرَ واتَضَحَ...» (6).

⁽¹⁾ ينظر: قضايا المصطلح والمصطلحية والمعجم في نظر مصطفى الشهابي، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد71، ج₁، دمشق-سوريا، 1996، ص137.

⁽²⁾ ينظر: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، ص181.

⁽³⁾ ينظر: المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 78، جه، دمشق-سوريا، 2003، ص1046.

⁽⁴⁾ ينظر: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، ص181.

⁽⁵⁾ ينظر: المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزازي، ص211.

⁽⁶⁾ ينظر: المعجم الوسيط، مادة "بان"، ص79، العمود رقم3.

2 - الترتيب بالتجنيس: وهو يبنى على أساس أن اللفظة قد تكون لها معان محتلفة مستقلة (1) فيورد لكل معنى مدخلا مستقلا، ويهدف هذا الترتيب بالتجنيس إلى غايات تربوية تاريخية وحضارية، فضلا عن أنه يميز بين المداخل البسيطة والمركبة والمعقدة، أي أنه يندرج في مراتب الاستعمال مهما كانت أنواع المداخل أسماء أم أفعالا، فهو يخصص مدخلا مستقلا لكل معنى من البسيط إلى المعقد (2)، وذلك بتكرار المدخل نفسه كلما تغير معناه، باعتبار أن وحدة الشكل تختلف عن وحدة السياق (3)، ووفقا للترتيب بطريقة التجنيس تتعدد المداخل حسب سياقاتما، فاللفظة تكون مستقلة بحسب السياق الذي ترد فيه، وعلى هذا الأساس فإن التجنيس يقر بتعدد المداخل بحسب سياقاتما ومعانيها المتولدة (4).

ويوضح "محمد رشاد الحمزاوي" الترتيب بالتجنيس في مدخل "بَانً" السابق، بترتيب معطياته الدلالية له كالآتي (5):

- بَانَ الشَّيْءُ بَيَاناً: ظَهَرَ وَاتَضَحَ.
 - بَانَ فَلانُ: رَحَلَ وَبَعُدَ.
 - بَانَت الفَتَاةُ: تَزَوَّ حَتْ.
 - بَانَت النَّخْلَةُ: طَالَتْ.

ويمكن أن نخصص مداخل "بَانَ" متعديا بحرف أو حرفين مما يضاعف عدد مداخله بطبيعة الحال.

⁽¹⁾ ينظر: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، ص283.

⁽²⁾ ينظر: المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، ص1046.

⁽³⁾ ينظر: قضايا المصطلح والمصطلحية والمعجم في نظر مصطفى الشهابي، المقال السابق لمحمد رشاد الحمزاوي، ص137.

⁽⁴⁾ ينظر: المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، ص181.

⁽⁵⁾ ينظر: المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص211.

وقد دعا "محمد رشاد الحمزاوي" إلى تغيير اتجاه الترتيب الداخلي في المعاجم العربية (1)، فيسير وفق التجنيس بدل الاشتراك، على الرغم من أن التجنيس يمثل عملية لغوية بمنهجية صعبة لألها تستوجب ترتيب المعاني المختلفة حسب تاريخها، وذلك ما توفره المعاجم الغربية لغايات تربوية وحضارية (2).

-/2 منهجية الترتيب الداخلي في النص المعجمي لـــ"ابن جني":

الغالب في النصوص المعجمية القديمة ورود الترتيب الداخلي فيها بمنهجية الاشتراك، كما أسلفنا، و"ابن جيني" ليس استثناءا من هذا الحكم كذلك، فقد كان يورد الشرح المتعدد للمدخل المشروح بطريق الترتيب بالاشتراك، وكمثال على ذلك نورد النص المعجمي التالي: «الضّبّة وأحدة ضباب الحديد ونَحْوِهِ، والضّبّة أَيْضاً الأُنثَى مِنَ الضّباب، والضّبّة أَيْضاً المرّة الواحِدة، مِنْ ضَبّت ْ لِنّتُهُ تَضِبُ، إِذَا سَالَتْ...والضّبُ الحَلْبُ بِحَمِيعِ الكَفِّ».

نرى في النص السابق كيف أن "ابن جني" قام بتعداد الاستعمالات المختلفة للفظة "الضّبَّة"، والتي بلغت أربعة استعمالات، وقد حشرها في نص واحد بمدخل واحد، وهذا هو الترتيب بالاشتراك الذي وضحناه سلفا، وعليه كانت منهجيات تقديم المعطيات الدلالية في المعاجم العربية الحديثة والمعاصرة.

ولكن من المهم كذلك، في التعرض لمنهجية الترتيب الداخلي في ضوء مقاربة الوضع، أن نورد طريقة "ابن جني" في ترتيب المعلومات في نصوصه المعجمية، والتي نستطيع أن نحكم عليها

⁽¹⁾ ينظر: النص المعجمي في المولدات والأعجميات، حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجا، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، العدد11، تونس، 1995، ص18.

⁽²⁾ يرى "الحمزاوي" أن معجم "المنجد" خير من طبق نظام التجنيس في المعاجم العربية المعاصرة، وهذا لغايات تربوية، فهو موجه بالخصوص لفئة الطلاب، وقد اعتمد نظام التجنيس في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لعبد الباقي، ونسبيا في المعجم العربي الأساسي، (ينظر: المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، هامش ص214).

⁽³⁾ المبهج، ص77–78.

بداية بأنها بثلاث منهجيات أساسية، منهجية الشرح بمختلف طرقه أولا، ثم ذكر المعلومات النحوية والصرفية وغيرها عن المدخل أولا، ثم التطرق إلى شرحه بالطرق المختلفة، ومنهجية ذكر معلومات مختلفة عن المدخل المشروح دون التطرق إلى الشرح مطلقا، وسنكتفي فيما يلي بتقديم نموذج عن كل منهجية:

1- منهجية ذكر الشرح بمختلف طرقه أولا، ثم ذكر المعلومات النحوية والصرفية وغيرها ثانيا: وتمثيلها، قول "ابن حين": «اليَلَلُ: إِقْبَالُ الأَسْنَانِ عَلَى بَاطِنِ الفَمِ، يُقَالُ: رَجُلٌ أَيلٌ وَامْرَأَةٌ يَلاَّءُ، وَقَوْمٌ وَنِسَاءٌ يُلُّ»(1).

ففي هذا النص المعجمي، قام "ابن جني" بشرح لفظة "اليَلَلُ"، وقد قدم فيه بتفسير دلالتها أولا، وقد كان ذلك بطريق الشرح بالعبارة، ثم راح يقدم لنا معطيات صرفية، منها ذكر المذكر والمؤنث للاسم، ثم الجمع منه للمذكر والمؤنث.

2- منهجية ذكر المعلومات النحوية والصرفية وغيرها أولا، ثم ذكر الشرح بمختلف طرقه ثانيا:

وتمثيلها قول "ابن جيني": «تَاهَ: يُقَالُ تَاهَ يَتِيهُ تَيْهًا وَتَيَهَانًا، إِذَا ضَلَّ، قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ﴾(2)...»(3).

وفي هذا النص المعجمي الذي يشرح فيه "ابن جني" لفظة "تَاهَ"، فإنه قدم فيه بذكر اشتقاقات اللفظة بتقديم الماضي والمضارع والمصدر بنوعين أولا، ثم ذهب إلى شرحها بطريق المرادف الفذ بلفظ واحد، وقد دعم ما ذهب إليه من شرح بشاهد قرآني.

⁽¹⁾ الفسر، 150/3.

⁽²⁾ سورة "المائدة"، جزء من الآية رقم26.

^{(&}lt;sup>3</sup>) المنصف، 42/3.

3- منهجية ذكر المعلومات النحوية والصرفية عن المدخل المشروح دون التعرض لشرحه: وتمثيلها قول "ابن جني": «خُنْفُسَاءُ: يُقالُ: الخُنْفُسَاءُ، وَالخُنْفَسَةُ وَالخُنْفُسُ»⁽¹⁾.

نلاحظ في هذا النص المعجمي لـــ"ابن جين"، والذي أراد أن يشرح معنى لفظة "خُنْفُساء"، أنه ينعدم فيه الشرح الحقيقي للفظة، والذي قام به هو فقط تقديم معطيات عن الاستعمالات المختلفة لها، وكألها اختلافات لهجية في تأديات لهذه اللفظة، وفي اعتقادنا أن سبب عدم شرح هذه اللفظة، هو اعتقاد "ابن جين" بألها لفظة معروفة للجميع فلا داعي للتعرض لشرحها، واكتفى فقط بتلك المعلومات الواردة في النص، وفي الحقيقة فإن هذه المنهجية في الشرح معيبة في عرف الصناعة المعجمية اليوم، وهي من العيوب التي وقعت فيها المعاجم العربية القديمة عموما⁽²⁾، وهذه المنهجية تكثر في شرح الأشياء والحيوانات التي يعرفها الخاص والعام، ويكون شرحها أحيانا يطرح صعوبات، لأن شرحها سيكون شرحا منطقيا، بذكر المكونات التي يتكون منه الشيء وهو شرح غير لغوي.

ثانيا): حجم النص المعجمي لـــ"ابن جني":

يرد النص المعجمي عند "ابن جني" أثناء شروحه للألفاظ بأشكال وأحجام مختلفة، تتنوع بين القِصر والطول والتوسط بينهما، وعندما نتأمل في حال هذه النصوص فإننا سنجد أن الدافع وراء هذا الاختلاف في حجم النص المعجمي إنما سببه متطلبات معجمية بحتة، وهذه المتطلبات تتمثل في حاجة بعض المفردات إلى تعريف يلم بأطراف دلالتها سواء أكان التعريف تعريفا بطريق الاشتقاق أو تعريف بطريق السياق، أو تعريف اسمي، وغير ذلك، مما يساهم في إطالة النص المعجمي.

⁽¹⁾ المنصف، 26/3.

⁽²⁾ ينظر في عيوب المعاجم العربية القديمة: كتاب المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، 748/2-759، وينظر: كتاب المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، بيروت-لبنان، 1992، ص62.

ويعود الاختلاف في حجم النص المعجمي كذلك بالنظر إلى الهدف من تأليف "ابن جيي" لمؤلفه، فإذا المؤلف رسالة قصيرة الغرض منها جمع مفردات لغوية وحصرها في حقل من الحقول المعجمية، ككتاب الهمز، والمذكر والمؤنث، والمقتضب، وغيرها، فإن النص المعجمي في هذا المؤلف يكون قصيرا أو متوسط الطول، ويتخفف النص حينها من كثير من الشواهد القرآنية أو الخديثية، وغيرها، ولا ينسب فيه الأقوال لأصحابها إلا لماما.

أما إذا كنا أمام نص معجمي ورد في كتب شرح الأشعار، ككتاب "الفسر"، و"التمام"، و"تفسير الأرجوزة"، و"التنبيه"، وغيرها، فإنه سيكون نصا طويلا في أغلب الأحيان، لأنه سيكون مثخنا بكثير من المعلومات الصرفية والنحوية، وسيشهد النص تنوعا في طرق الشرح المختلفة، ويورد فيه "ابن جني" كثيرا من الشواهد المختلفة، بل ويتوسع فيه حتى إلى ذكر بعض المعلومات الموسوعية إن لزم الأمر ووجد إلى ذلك سبيلا.

أما إذا كنا أمام نص معجمي قد ورد في كتب اللغة كالخصائص وسر الصناعة والخاطريات، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، والمحتسب، وغيرها، فإن النص المعجمي يرد مختلف بعض الشيء عما رأيناه في المدونات الأخرى، فالنص المعجمي هنا لا يخلو من ذكر المعلومات والقضايا الصرفية والنحوية والمسائل اللغوية الأخرى، ولا يذكر الشواهد فيه إلى على سبيل الاحتجاج للمسألة اللغوية التي هو بصدد التعرض لها.

وفيما يلي عرض لبعض النماذج لأنواع النصوص المعجمية بالنظر إلى حجمها في الطول والقِصر:

1)- نماذج من النصوص المعجمية القصيرة:

وكما أشرنا من قبل فإن هذه النماذج القصيرة تكون في الغالب في تلك الكتب التي تمثل رسائل لغوية التي خصصها " ابن جيي "لحقل من المفردات في العربية، وهذا مثل كتاب المقتضب والهمز والمذكر والمؤنث، ويضاف إليه كذلك المعجم الصغير الذي خصه لشرح غريب المفردات في كتابه المنصف، ومن النصوص المعجمية التي تمثل ذلك:

1/- نماذج من كتابه "المذكر والمؤنث":

-1 «الأَشْجَعُ: وَاحِدُ الأَشَاجِعُ: وَهُوَ عَصَبٌ عَلَى ظَهْرِ الكَفِّ $^{(1)}$.

هذا نص معجمي قصير، حيث أنه لم يتعد في طوله نصف سطر، وكان الشرح فيه بطريق الشرح الاسمي وهو من أنواع الشروح الاسمية البسيطة التي خضنا فيها في الفصل الأول، ولم يأت منه ذكر لأي وظيفة معجمية أحرى إلا ما ذكره في البداية من ذكر المفرد من اللفظ، وقد خلا هذا النص من أي شاهد من الشواهد.

-2 «الأَزِيبُ: النَّشَاطُ، مُؤَنَّتُةُ»-2

وهذا النص المعجمي هو من الأنواع القصيرة، حيث أن "ابن جين" عمد إلى شرح لفظ "الأزيب" شرحا بسيطا وهو شرح بالمرادف، ولم يزد شيئا عن ذلك، فقد خلا النص من أي وظيفة معجمية غير الوظيفة النحوية وهي التي تتمثل في ذكر جنس اللفظ من حيث التذكير والتأنيث، وبما أن كتاب المذكر والمؤنث لـــ"ابن جين" كان معدا لغرض محدد وهو تبيان حالة الألفاظ العربية من حيث التذكير والتأنيث فإن "ابن جين" كان همه هو التركيز على هذه الوظيفة النحوية في نصوصه المعجمية بمذا الكتاب ولم يلتفت فيه إلى الشواهد أو إلى نسبة بعض هذه الشروح إلى أصحابها كما كان يفعل في كتبه أخرى، ولهذا كله جاءت هذه النصوص قصيرة ومقتضبة إلى حد كبير.

2/- نماذج من كتابه "المقتضب":

1- «مَؤُوبٌ: هَذَا مَكَانٌ مَؤُوبٌ إِلَيْه، أَيْ: مَرْجُوعٌ إِلَيْهِ مِن أُبْتُ ، أَيْ: رَجَعْتُ»⁽³⁾.

^{(&}lt;sup>1)</sup> المذكر والمؤنث، ص55.

^{(&}lt;sup>2)</sup> نفسه، ص57.

^{(&}lt;sup>3)</sup> المقتضب، ص119.

وهذا نص معجمي مقتبس من كتاب "المقتضب" الذي عنى فيه "ابن جني" بجمع مفردات أسماء المفاعيل مما اعتلت عينها، وكان لا بد فيه من شرح هذه المفردات شرحا معجميا، وهذا النص الذي بين أيدينا يشرح فيه "ابن جني" لفظ "مَؤُوبٍ" شرحا مقتضبا وقد قام فيه بتسييق اللفظة داخل تركيب لغوي ليحدد معناها، ثم ذكر مرادف اللفظة، وقد عمد إلى ذكر وظيفة معجمية تتمثل في ذكر معلومة صرفية وهذا حين قام بذكر الماضي من اسم المفعول، وكل هذا تم في أقل من سطر واحد، وقد خلا النص من أي شاهد لغوي أو أي معلومات أحرى.

-2 «مَشُوبٌ: الطَعَامُ مَشُوبٌ، أَيْ: مَخْلُوطٌ». -2

وهذا نص معجمي قصير بدوره، حيث أن "ابن جني" لم يقدم فيه في شرحه للفظ "مَشُوب" إلا عن طريق السياق وبذكر المرادف فقط، وقد خلا من ذكر أي وظيفة معجمية عدا الشرح، وإن كانت في النص وظيفة صرفية مذكورة بشكل ضمني تفهم من خلال السياق الذي وردت فيه اللفظة المشروحة، حيث أنه يبين من خلال ذلك مسألة لزومية اسم المفعول من تعديته وإن كان متعديا فبأي حرف يتعدى، ولذلك جاء هذا النص قصيرا و لم يزد حجمه عن نصف سطر واحد.

-(2) غاذج من النصوص المعجمية متوسطة الطول:

إن النصوص المعجمية متوسطة الطول يقوم فيها "ابن جني" بشرح المفردات شرحا معجميا مستعملا في ذلك طريقة أو طريقتين من طرق الشرح المعروفة المتعرض لها في الفصل الأول من هذا الباب، ويذكر فيه بعض الوظائف المعجمية المختلفة كالتي تناولناها في الفصل الثاني منه، وحجم النص المعجمي، مع كل ذلك، لا يزيد عن السطرين، والملاحظ في هذه النصوص هو تخففها قدر الإمكان من الشواهد اللسانية، ومن نماذج هذا النوع من النصوص ما يلي:

^{(&}lt;sup>1)</sup> المقتضب، ص119.

1/- نماذج من كتابه "المنصف":

1- «التَقْوَى: هِيَ التَقِيَّةُ وَالوَرَعُ، يُقَالُ: اتَّقاهُ يَتَّقِيهِ اتِّقاءُ، وَتَقاهُ يَتْقِيهِ تَقْوَى وَتَقِيَّةً وَتُقاةً وَتُقَاهً وَتُقَى»(1).

نلاحظ أن هذا النص المعجمي هو من أنواع النصوص متوسطة الطول، فقد جاء في حدود سطر كامل، وقد كان شرح لفظة "التَقْوَى" فيه بطريق المرادف بكلمتين، وما ساهم في إطالة هذا النص نوعا ما هو مجيئه بوظيفة معجمية من نوع المعلومات الصرفية عن اللفظ المشروح، فقد جاء فيه بماضي ومضارع ومصدر اللفظ، ثم عدد استعمالات أحرى للفظ الذي يكون من باب التعدد اللهجي، وقد خلا النص من أي شاهد لغوي يعزز ما ذهب إليه "ابن جيني" من شرح، أو غير ذلك.

2- «رَايَةُ: كُلُّ عَلَمٍ نُصِبَ فَهُوَ رَايَةُ، نَحْوَ: رَايَةُ الحَرْبِ، وَرَايَةُ البَيْطَارِ، وَرَايَةُ الخَمَّارِ، قال الشاعر: وَإِذَا رَايَةُ مَحْدٍ رُفِعَتْ** نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْها فَحَوَاهَا» (2).

في هذا النص المعجمي المتوسط الطول قام "ابن جني" بشرح لفظة "راية" بالتخصيص أو لا ثم راح يعدد مصاحباتها اللفظية، وهو نوع من تسييق اللفظة حتى يدرك معناها بدقة، ثم عمد إلى شاهد شعري جاء به على سبيل الاحتجاج به في معنى اللفظة، وقد كان بإمكانه أن يكون نصا مطولا بعض الشيء لو عمد فيه إلى ذكر بعض الوظائف المعجمية التي تساهم في توضيح المعنى أو تقوم بخدمة اللفظ المشروح فتحدد بناءه ودلالته وبعض استعمالاته.

⁽¹⁾ المنصف، 74/3.

⁽²⁾ نفسه، 73/3

/2 نماذج من كتابه "الخاطريات":

1- «الفَالِيةُ: فَاعِلَةٌ مِنْ فَلَوْتُ، أَيْ: فَصَلْتُ، وَمِنْهُ الفُلُوُّ للْمُهْرِ كَالفَصِيلِ لِلْحَائِلَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا قَطَعَتْ فَقَدْ فَصَلَتْ شَيْءً مِنْ شَيْءٍ» (1).

يذكر "ابن جني" معاني مرادفات لفظ "السكين" محاولا الربط بينها، وقد لجأ إلى ذلك بطريق الدلالة الاشتقاقية، ومن هذه المرادفات لفظ "الفالية"، وقد قام بشرح اللفظة بطريق الترادف أولا ثم راح يعدد استعمالات اللفظ في سياق لغوي، وقد قام بذكر وظيفة معجمية تتمثل في تقديم معلومات صرفية في بداية النص المعجمي حيث أنه حدد وزنها، ليستقيم نطقها بذلك، وهو في آخر النص يعلل سبب تسمية السكين بالفالية لأنها تفصل بين جزئي الشيء إذا قطعته، ولم يقدم لنا "ابن جني" في هذا النص أي شاهد لساني يؤكد ما ذهب إليه من شرح، ولم ينسب فيه إلي أي لغوي آخر، مما جعله نصا متوسط الطول، وهو نص مجزوء من نص أكبر منه في شرح مرادفات لفظ "السكين".

2- «الجَادِيُّ: مِنَ الجَدِيَّةِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الدَّمِ، وَالجدِيَّةُ فِي الجَدْوَى لِأَنَّهَا تَجْدِي عَلَيْكَ طلَبَ الصَيْدِ، فَإذا رَمَيْتَهُ اسْتَدْلَلْتَ عَلَيْهِ بدَمِهِ»⁽²⁾.

هنا نص متوسط الطول، حيث عمد فيه "ابن جني" إلى شرح لفظ "الجَادِيِّ" بطريق الاشتقاق وراح يعلل فيه سبب هذه التسمية بطريق الدلالة الاشتقاقية، ولم يستعمل أي طريق من طرق الشرح الأخرى زيادة في الشرح وإيضاحا للدلالة، ولم يستعمل في هذا النص أي وظيفة معجمية أخرى، ولم يذكر في هذا النص أي شاهد لساني، مما جعل النص يتسم بالتوسط في الطول.

^{(&}lt;sup>1)</sup> الخاطريات، ص49.

⁽²⁾ نفسه، ص83.

3)- نماذج من النصوص المعجمية الطويلة:

وهذه النصوص المعجمية تأتي في أسطر كثيرة تتجاوز الثلاثة أسطر، لأن المعجمي فيها يبسط الشرح بأنواع طرق الشرح المختلفة، ويذكر وظائف معجمية متعددة، ويستعمل الشواهد المختلفة، وقد يكثر منها، وأكثر ما جاء من هذا النوع في كتابه "الفسر"، و"تفسير الأرجوزة"، و"التمام"، لأنها كتب لشرح وتفسير الشعر، فكان "ابن جني" يسترسل فيها بالشرح ويطلق فيها العنان لقريحته المعجمية، ويكثر فيها من الشواهد الشعرية وغيرها، الشاهد تلو الآخر، وفيما يلي غاذج من "الفسر" و"التمام":

/1 غاذج من كتابه "الفسر":

1- «الأَنْوَاءُ: حَمْعُ نَوْءٍ، وَالنَّوْءُ: سُقُوطُ النَّحْمِ فِي المَغْرِبِ وَطُلُوعُ آخَرٍ مُقَابِلَهُ فِي المَشْرِقِ، ويُسَمَّى النَّحْمُ نَوْءً، يُقالُ: سُقِينا بِنَوْءِ كَذَا، أَيْ: مِنْ ماءِ السَحَابَةِ التي نَشَأَتْ فِي وَقْتِ ذَلِكَ النَّحْمِ، وَالنَّوْءُ: هُوَ النَّهُوضُ، يُقَالُ: نَاءَ الجَمَلُ يَنُوءُ بِهِ نَوْءًا، إذا نَهَضَ مُتَثَاقِلاً، وكَأَنَّ النَّوْءَ مِنَ الأَضْدَادِ، ويَقالُ فِي جَمْعِهِ: نُوءانُ، قَالَ حَسَّانُ: ويَثْرِبُ تَعْلَمُ أَنَّا بِهَا ** إِذَا قَحَطَ الغَيْثُ نُو آنُهَا» (1).

فهذا نص من النصوص المطولة لـــ"ابن جني" قام فيه بشرح لفظة "الأنواءُ" شرحا بطريق العبارة، وهو شرح من أنواع الشروح الاسمية المطيلة نوع ما، ولم يكتف بذلك بل زاد شرحا بالسياق، ثم قدم لنا شرحا آخر للفظ، وهو شرح مختلف عن الأول لأنه من الأضداد، ثم جاء بشاهد شعري، يؤكد ما ذهب إليه من جمع "نوء" على "نوآن"، فكل هذا أدى إلى إطالة النص المعجمي السابق، فقد جاء في عدة أسطر.

2- «اللَّهَا: العَطَايَا وَاحِدَتُهَا لَهْوَةٌ، وَأَصْلُ اللَّهْوَةِ القَبْضَةُ مِنَ الطَّعَامِ تُلْقَى فِي فَمِ الرَّحَى، فَشُبِّهَتْ العَطَايَا بِهَا، قَالَ عَمْرو بنُ كُلْتُوم:

^{(&}lt;sup>1)</sup> الفسر، 97/1.

يَكُونُ ثِفَالُهَا شَرْقِيَّ نَجْدٍ * * وَلُهْوَتُها قُضَاعَةُ أَجْمَعِينَا.

وَقَالَ أَبُو الشَّعْثِ فِي خَالِدٍ بنُ عَبْدِ اللهِ القُسرِيِّ، وَهُوَ أُسِيرٌ فِي يَدَيْ يُوسُفُ بنُ عُمَرٍ الثَّقَفِي:

لَقَدْ كَانَ يَبْنِي الْمُكْرَماتُ لِقَوْمِهِ ** وَيُعْطِي اللُّهَا فِي كُلِّ حَقٍّ وَبَاطِلٍ ١٠٠٠.

في النص المعجمي السابق شرح "ابن جني" لفظ "اللها" شرحا طويلا، وطريقه في ذلك هو الشرح عن طريق الترادف، فقال: هي "العطايا" ثم ذهب إلى تحديد مفردها ويكون بذلك قد تعرض إلى ذكر وظيفة نحوية، ثم ذهب إلى تأصيلها اشتقاقيا ممعنا بذلك في توضيح دلالتها، وهي في الوقت ذاته وظيفة معجمية تسمى وظيفة التأصيل الاشتقاقي، وقد لجأ "ابن جني" إلى ذكر شاهدين شعريين تعزيزا لما ذهب إليه من شرح، وكل ذلك جعل هذا النص يبدو مطولا، وقد أكثر "ابن جني" من هذه النصوص المعجمية المطولة في كتابه "الفسر" حاصة، حيث كان أحيانا يذهب أحيانا إلى ذكر عدة أبيات شعرية كشواهد لما يذهب إليه من شرح.

−/2 غاذج من كتابه "التمام":

1- «قُلْسُ البَحْرِ: السَّحَابُ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سُمِّيَ بِذَلِكَ تَشْبِيها بِأَحَالِيلِ اللَّبَنِ أَيْ مَحَارِيهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَاعِلُ مِنْ وَدَيَ يَدَيُ أَيْ سَالَ، قَالَ أَبُو عَلِي: لِأَنَّهُ الوَادِيَ مَحْرَى السَيْلِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ وَادٍ لِأَنَّهُ فَاعِلُ مِنْ وَدَيَ يَدَيُ أَيْ سَالَ، قَالَ أَبُو عَلِي: وَمِنْهُ الوَدِيُّ لِما يَخْرُجُ مِنْ جِذْعِ النَّخْلَةِ الأَكْبَرِ كَأَنَّهُ شَيْءٌ سَالَ مِنْها، وَمِنْهُ عِنْدِي الدِيَّةُ أَلا تَرَى وَمِنْهُ الوَدِيُّ لِما يَخْرُجُ مِنْ جِذْعِ النَّخْلَةِ الأَكْبَرِ كَأَنَّهُ شَيْءٌ سَالَ مِنْها، وَمِنْهُ عِنْدِي الدِيَّةُ أَلا تَرَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَنَه المَّذِي لَهَا إلى مُسْتَحِقِها فَكَأَنَّها اسْتُحْلِبَتْ شَيْءٌ لَنَّا لَهُ شَيْءً لَكُ أَنْها اسْتُحْلِبَتْ شَيْءً فَشَيْئًا» (2).

فهذا نص معجمي مطول من النصوص المعجمية التي حواها كتاب "التمام"، وما يلاحظ على هذه النصوص ألها أغلبها إنما تكون في الدلالة الاشتقاقية التي يكثر فيها "ابن جني" من التأصيل

^{.104/1} (الفسر، .104/1

⁽²⁾ التمام، ص139.

الاشتقاقي للألفاظ، ويحاول فيها كذلك الربط بين الألفاظ على اختلاف بنائها أو اتفاقها في حالات أخرى، وردها إلى أصول واحدة في المعنى عن طريق الاشتقاق، فقد ربط بين "الوَادِي" و"الوَدْيِ" و"الديَّةِ" وجعلها ترتد إلى أصل واحد في المعنى وهو السيلان، ثم ربط بينها وبين "السحاب" و"قلس البحر"، وهذا كله زاد في شرح اللفظة الأمر الذي أدى إلى إطالة الشرح.

1- «الأَزَامِلُ: الأَصْوَاتُ، القَوْلُ فِيهِ عِنْدِي أَنَّهُمْ سَمُّوا الصَوْتَ أَزْمَلا مِنَ الزَّمِيلِ وَهُوَ الرَّدِيفُ، وَالتِقَاؤُهُمَا، أَنَ الرَّدِيفَ يَأْتِي بَعْدَ الرَّاكِبِ، كَمَا أَنَ الصَوْتَ تَتْبَعُهُ حَنَّةٌ إِنْ كَانَ ذا حَنِينٍ أَوْ صَدًى يُعارِضُهُ تَابِعاً لَهُ وَلاحِقًا بِهِ، فَمِنْ هُنا الْتِقاؤُهُما»(1).

وهنا أيضا نص معجمي مطول بسبب ما ذهب إليه "ابن جني" من تأصيل اشتقاقي للفظ "الأزَامِل"، فبعد شرحها شرحا اسميا عن طريق الترادف راح يعلل سبب تسميتهم للصوت أزملا.

مما تقدم من النصوص المعجمية لـ "ابن جني"، يتبين لنا أن النصوص المعجمية عنده جاءت بكل الأحجام، فمنها القصيرة ومنها الطويلة ومنها المتوسطة بينهما، وكل هذه النصوص في أحجامها إنما كان العامل المتحكم فيها هو الهدف من تأليف الكتاب الذي يتضمن تلك النصوص، فالنصوص الطويلة نجدها في كتب شروح الشعر بشكل خاص، لأنما تتطلب شرحا وافيا لمفرداتما، وكانت وسيلته في ذلك الشرح بالاشتقاق وفي كثير من الأحيان كان يمزج بين أنواع كثيرة من طرق الشرح كالشرح بالمرادف والشرح بالتخصيص وبالعبارة في آن واحد، ويتضمن النص كذلك كثيرا من الوظائف المعجمية المهمة، ويستعمل فيها كثيرا من الشواهد المختلفة المفيدة في الشرح، وأما النصوص القصيرة والمتوسطة في الطول فنجدها في كتبه اللغوية الأخرى وفي رسائله اللغوية التي جاءت حامعة لألفاظ مخصوصة فقد كان هدفه في تلك النصوص جمع هذه المفردات والإشارة إلى دلالتها باقتضاب يسير، وفي هذه النصوص القصيرة وحدنا أن طرق الشرح المستعملة فيها هي تلك التعريفات الاسمية البسيطة والقصيرة التي تؤدي غرض الاختصار والتبسيط، ومنه فيها هي تلك التعريفات الاسمية البسيطة والقصيرة التي تؤدي غرض الاختصار والتبسيط، ومنه

⁽¹⁾ التمام، ص177.

الشرح بالمرادف وبالتخصيص، وفيها يتخفف النص من الوظائف المعجمية الأخرى غير الشرح ولا يستعمل فيه الشواهد إلا نادرا.

ثالثا): الشواهد في النص المعجمي لـــ"ابن جني":

يتضمن النص المعجمي مما يتضمنه الشواهد اللغوية المختلفة التي قلما يخلو منها أي نص مهما كان في معجم من المعاجم، والأهميته فقد كان محل تنظير في الصناعة المعجمية المعاصرة.

ويعرّف المعجميون الشاهد بأنه أيُّ عبارة أو جملة أو بيت شعري أو مثل سائر يقصد منه توضيح استعمال اللفظة التي نعرِّفها أو نترجها في المعجم (1).

وقديما عرَّفه "التهانوي" (1745م) بقوله: «هُوَ الجُزْئِيُ الذِّي يُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ القَاعِدَةِ، لِكَوْنِهِ ذَلِكَ الجُزْئِيُ الذِّي يُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ القَاعِدَةِ، لِكَوْنِهِ ذَلِكَ الجُزْئِيُ مِنَ التَنْزِيلِ أَوْ مِنْ كَلامِ العَرَبِ اللَوْتُوقِ بِعَرَبِيَتِهِمْ» (2).

فالشاهد إذن هو عبارة عن قول ثابت ليس من صنع واضع المعجم العربي، يؤخذ من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والأمثال السائرة والحِكَم وكتابات العلماء وأقوالهم، والهدف منه توضيح استعمال اللفظة المراد تعريفها.

ونجد فرقا في مفهوم الشاهد بين القدامى والمحدثين، فأهل اللغة القدامى كانوا يقصدون من شواهدهم إثبات صحة القاعدة اللغوية⁽³⁾، أو استنباطها من الشاهد، أو إثبات وجود المفردة اللغوية في كلام العرب الفصحاء أكثر من قصدهم توضيح المعنى اللغوي والمصطلحي وتفسيره، بدليل ألهم كانوا يضطرون أحيانا إلى شرح شواهدهم أو التعليق عليها في كثير من الأحيان، أما

(²⁾ كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق لطفي عبد البديع وآخرون، مكتبة النهضة، دط، القاهرة-مصر، 1963، ص738.

⁽¹⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص139.

⁽³⁾ في الحقيقة هناك خلط كبير شاب مصطلحات ثلاث لها أهميتها في تراثنا اللغوي، وهذه المصطلحات هي: الاستشهاد والاحتجاج، والتمثيل، (ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، دط، القاهرة-مصر، 1972، ص101 وما بعدها).

المحدثون فإنهم لا يعيرون أهمية لمسألة إثبات المفردة في متن اللغة، وإنما يركزون على توضيح الشاهد للمعنى الذي يستعمل فيه اللفظ.

وفي الصناعة المعجمية الحديثة علينا أن نفرق بين الشواهد والأمثلة التوضيحية، والمعجميون يفرقون بينهما استنادا إلى كونها من صنع المعجمي أو أنها ليست من صنعه، فعندما تكون الشواهد المستخدمة في المعاجم اللغوية ليست أصلية وإنما موضوعة من قبل المعجميين فإنه يطلق عليها اسم الأمثلة التوضيحية، أو الأمثلة السياقية، أو التوضيحات اللفظية (1).

وقد أدرج رواد الصناعة المعجمية العرب الشواهد من الشعر والنثر في كل مدخل في معاجمهم تقريبا منذ القرن الثامن الميلادي، واستخدمت بدرجات متفاوتة من المهارة والكثرة (2).

ولأهمية الشواهد في العمل المعجمي نبّه الباحثون العرب وغيرهم إلى ذلك وقرّروا أن المعجمية السليمة في جوانبها المختلفة لابد أن تقوم على الشواهد(3).

وقد أكدت موسوعة "كولير" هذه الخطورة للاقتباسات والشواهد، فخصصت عنوانا مستقلا أطلقت عليه ملف الاستشهاد- الشواهد والاقتباسات، جاء فيه أن دم الحياة لأي مشروع معجمي موثوق وعميق هو ملف شواهده الذي يساعد المعجميين في تقرير سيرة أي مصطلح ومعناه وهجئته، وبخاصة المصطلحات الجديدة أو المعاني الجديدة التي ألحقت بالمصطلحات المحدثة (4).

وعلى الرغم من أهمية الشواهد اللغوية في الصناعة المعجمية اليوم، في الجوانب التي ذكرتها موسوعة "كولير"، خاصة في تلك الجوانب التربوية التعليمية، حيث أنه تساهم في توضيح دلالات الألفاظ للناشئة، إلا أنها تطرح بعض الإشكالات منها عدد الشواهد، وطولها وقصرها، ونوع اللغة التي

351

⁽¹⁾ ينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، على القاسمي، ص144.

⁽²⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص140.

^{(&}lt;sup>3)</sup> ينظر: المعجم التاريخي العربي، مفهومه، وظيفته، ومحتواه، علي توفيق الحمد، مقال بمجلة المعجمية، الجمعية المعجمية التونسية، العددان5و6، تونس، 1989–1990.

⁽⁴⁾ نفسه، ص136.

يعتمد عليها من شعر ونثر، والمستويات اللغوية (الفصيح وغيره من مستويات الكلام)، فضلا عن أنها تُعرَض في المعاجم العربية مضطربة دون التمييز بين ما هو قديم وحديث فيها⁽¹⁾.

وقد حفلت أغلب النصوص المعجمية لــ "ابن جني" بالشواهد اللغوية المختلفة، التي لجأ إليها لتعزيز ما ذهب إليه من بناء لفظ ما، أو تحديد دلالته اللغوية، وقد استقى هذه الشواهد من الآيات القرآنية، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الشعر العربي وأقوال الفصحاء من الصحابة رضي الله عنهم، وعلماء اللغة والمشاهير من الخطباء والبلغاء، وغيرهم، و"ابن جني" في عمله هذا لا يختلف عما كان سائدا في عصره وقبله في الصناعة المعجمية بل في الدرس اللغوي والنحوي عموما. وفيما يلي نماذج من الشواهد اللغوية بأنواعها المختلفة، لنبين من خلالها على الحجم الذي حاءت بها عنده، ولندلل كذلك من خلالها على المنهجية التي انتهجها في استعماله لها في نصوصه المعجمية من كتبه المختلفة:

1)- الشواهد القرآنية في النصوص المعجمية لـــ"ابن جني":

لقد جاء من ذلك كثير في نصوصه المعجمية لشرح الألفاظ المختلفة (2)، وهو في ذلك إنما ينهج نهجيين مختلفين، فالمنهج الأول هو أن يستشهد بالقرآن عامة في التدليل على وجود اللفظ المشروح في لغة العرب من خلال القرآن، أو ليزيد في توضيح الدلالة التي ذهب إليها في الشرح، والمنهج الثاني هو أن يستشهد بالقراءة القرآنية ليدلل بها على وجود اللفظ المراد شرحه في صيغته التي هو عليها بالقراءة التي جاءت عيها.

-/1 غاذ ج من الشواهد القرآنية عموما:

1- «الحِوَلُ: التَّحَوُّلُ، قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لا يَبْغُونَ عَنْها حِوَلاً﴾(3)»(4).

⁽¹⁾ ينظر: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص167.

⁽²⁾ حيث بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في كتابه "الفسر" لوحده نحو 312 آية قرآنية، وعدد الآيات التي جاء بها استشهادا على القراءات بلغت 45 آية في الكتاب نفسه.

⁽³⁾ سورة "الكهف"، جزء من الآية رقم 108.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المنصف، 60/3.

في هذا النص المعجمي القصير والبسيط، يقوم فيه "ابن جني" بشرح لفظة "الحِوَلُ"، وقد قام بشرحها بطريق المرادف، ولم يزد عن ذلك، إلا أنه جاء بالشاهد القرآني الذي جاء به ليدلل به على وجود اللفظة في اللغة العربية.

2- «اِجْتَابَ: أَيْ قَطَعَ وَدَخَلَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَمُودَ الذينَ جَابُوا الصَّحْرَ بِالوَادِ﴾ أَيْ قَطَعُوا وَخَرَقُوا﴾ (2).

في هذا النص المعجمي البسيط يستعمل "ابن جني" الشاهد القرآني مدعما به رأيه فيما ذهب إليه من شرحه للفظ "اجْتاب "، والدليل على ذلك أنه ذهب ليوضح معنى اللفظ في الآية القرآنية كذلك، لأن هذا اللفظ جاء غريبا في معناه الذي ذهب إليه فكان عليه أن يدلل على وجوده في العربية من خلال الآية القرآنية، وبالمعنى الذي ذهب إليه أيضا.

2/- نماذج من شواهد القراءات القرآنية:

غن نعلم أن القراءات القرآنية ما هي في عمومها إلا انعكاس للاختلاف اللهجي للقبائل العربية، ومستوى الألفاظ هو من أهم المستويات التي يمسها هذا الاختلاف بين القبائل العربية، فــ"ابن جين وهو الخبير بالقراءات القرآنية، وقد صنف كتاب المحتسب في القراءات الشاذة، استطاع أن يستشهد بالكثير من القراءات القرآنية في الجانب المعجمي، ولم يكن موقفه منها موقفا سلبيا، بل إنه في الحقيقة كان خير من عمل بها، وقد وعي كل الوعي بأن الجانب المعجمي لا يستغين عن كل مصدر للاستشهاد بوجود الألفاظ اللغوية في بنائها أو في معانيها، وفيما يلي نموذجان يعكسان حقيقة ذلك، لا على سبيل الحصر، بل سبيل التمثيل فقط:

⁽¹⁾ سورة "الفجر"، الآية رقم9.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنصف، 92/3.

-1 «إِعَاءُ: الوِعَاءُ، قَرَأَ سَعِيدٌ بنُ جُبَيْرٌ: ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾ (1) -1

في هذا النص المعجمي القصير لـــ"ابن جني"، والمستقى من كتابه "المنصف"، يستشهد فيه بقراءة "سعيد بن جبير"، وهو أحد القراء المعروفين، وهذا ليدلل به على وجود لفظ "الإعاء" الذي هو فقط لغة من "وعاء".

2- «قَيَّامٌ: هُوَ بِمَعْنَى القَيُّومُ، وَهُو القَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْء أَيْ الْمَتَكَفِّلُ بِهِ، وَقَرَأً عُمَرَ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ: ﴿ الله لاَ إِلَه إِلاَّ هُو الحَيُّ القَيَّامُ ﴿ (3) وَأَهْلُ الحِجَازِ يَقُولُونَ للْصَوَّاغِ: الصَيَّاغِ ﴾ (4) . وفي هذا النص، وبعد أن يشرح لفظة "قيَّام" بالمرادف وبطريق الشرح بالعبارة، يستشهد "ابن جين" بقراءة قرآنية نسبها لـ "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه، ولعله كان يمثل فيها لهجته الحجازية كما قال "ابن جين"، وقد جاء بهذه القراءة ليستشهد بها على مجيء هذه اللفظة في لغة العرب من خلال القراءة القرآنية، ثم زاد في التوضيح والتأكيد على ما ذهب إليه بقوله أن أهل الحجاز من عادهم قلب كثير مما يجيء على صيغة فَعُول على فَعَّال، فقالو للصوَّاغ صيَّاغا (5).

2)- شواهد الحديث النبوي الشريف في النصوص المعجمية لـــ"ابن جني":

إن حديث النبي صلى الله عليه وسلم يعد المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في الاستشهاد به والاحتجاج به في المسائل اللغوية والنحوية، وما ذلك إلا لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو أفصح العرب وقد أوتي جوامع الكلم، ويشهد على ذلك كثير من الأحاديث التي أذهل بما الصحابة

⁽¹⁾ سورة "يوسف"، جزء من الآية رقم 76.

^{(&}lt;sup>2</sup>) المنصف، 39/3.

^{(&}lt;sup>3)</sup> سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم 255.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المنصف، 3/62-63.

⁽⁵⁾ وقد ذهب "ابن حيني" أيضا إلى شرح "قيَّام" بـــ"قيُّوم"، (ينظر: المنصف، 63/3).

الكرام في فصاحتها وزجالتها⁽¹⁾، ومن ثم صار الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من الأمور المسلمة بما عند أهل العربية، وخاصة منهم اللغويين⁽²⁾.

وإن نحن نظرنا نظرة فاحصة إلى المعاجم اللغوية القديمة منها والحديثة، فإنه يتجلى لنا بوضوح وبيسر شديد استشهاد مؤلفيها بالحديث، وقد اعتمدوا على الحديث في الاستدلال دون أن يبدي أحد منهم إنكاراً، وإن كان اعتمادهم عليه يختلف كثرة قلة.

و"ابن جني" لا تخلو نصوصه المعجمية من الاستشهاد بالحديث النبوي، حاله في ذلك حال بقية اللغويين، ويبلغ عدد هذه الأحاديث المستشهد بها في كتبه العشرات، ونجده يستشهد بها أيضا في كتابه "الفسر" و"الحصائص" وكتابه "المنصف"، ويمكننا أن نلحظ منهجين في تعامله مع الشاهد الحديثي في نصوصه المعجمية، فهو أحيانا يورده ليدلل به على وجود اللفظة المشروحة في اللغة، ويورده أحيانا ليعزز به ما ذهب إليه من شرح لمعنى اللفظة المشروحة، وفيما يلي ذكر لنموذجين من كل نوع:

1/- نماذج من الشواهد الحديثية التي جاء بها للتدليل على وجود اللفظ في العربية:

-1 «هَيْنٌ: بِمَعْنَى هَيِّنٌ، قَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الْمُؤْمِنُ هَيْنُ لَيْنٌ"، أَيْ: هَيِّنٌ لَيْنٌ"، لَيْنٌ...» (3).

⁽¹⁾ ينظر في موضوع فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم كتاب: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، مكتبة رحاب، دط، الجزائر، دت، ص281-306، فهو أحسن ما ألّف في ذلك في اعتقادنا.

 $^{^{(2)}}$ وإن كانت مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو واللغة قد أثارت لغطا كبيرا بين أصحاب النحو وأصوله، لأنهم رأوا أن النحويين الأوائل لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في استنباط القواعد النحوية، وإنما أكثروا في الاستشهاد بالشعر والقرآن، وقد كان تعليلهم فيما ذهبوا إليه هو أن الحديث قد روي في كثير منه بالمعنى دون اللفظ، وثانيا أن أكثر من روى الحديث هم من الأعاجم الذين يشوب ألسنتهم اللحن والخطأ، وقد اختلف النحويون المتأخرون في الاحتجاج بالحديث بين مجوز وممانع وبين متوسط بينهما، وللاطلاع على هذه المسألة ينظر مثلا: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، ط2، دمشق—سوريا، 1960، ص166—177، وينظر كتاب: معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة—مصر، 2001، في الباب الثاني منه، وينظر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، القاهرة—مصر، 2003، ص36.

في هذا النص المعجمي المجزوء، استشهد "ابن جين" بحديث للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد جاء به هنا ليدلل به على وجود لفظة "هَيْن" في العربية وما هي في الحقيقة إلا تخفيف للفظة "هَيِّن" المعروف معناها في العربية، فهو هنا لم يقم بشرح هذه اللفظة بتقديم معناها، وإنما كان حال الشاهد الحديثي حال القراءات القرآنية التي جيء بها للتدليل على وجود اللفظ في العربية.

2- «أَرْمَى: يُقَالُ قَدْ أَرْمَى عَلَى العِشْرِينَ وَرَمَى عَلَيْهَا، وَرَبَى عَلَيْها وَأَرْبَى إِذَا زَادَ، وَجَاءَ فِي الحَدِيثِ: "أَخَافُ عَلَيْكُمْ الرِّمَاءَ"، أَيْ: الزِّيَادَةُ، يَعْنِي الرِّبا، قَالَ الشَاعِرُ:

وَأَسْمَرَ خَطِّيًّا كَأَنَّ كُعُوبَهُ ** *نَوَى القَسْبِ قَدْ أَرْمَى ذِرَاعًا عَلَى العَشْرِ أَيْ: زَادَ، وَيُرْوَى: أَرْمَى وَأَرْبَى \(^1 \).

جاء "ابن جني" بالشاهد الحديثي في هذا النص المعجمي، ليدلل به على وجود لفظة "أَرْمى" في العربية وهذه اللفظة إنما تأتي بدلا عن لفظة "أَرْبَى"، وقد جاء بالشاهد الحديثي بعد أن شرح اللفظ شرحا بالسياق.

2/- نماذج من الشواهد الحديثية التي جاء بها ليوضح بها معنى اللفظ المشروح:

1- «أَرَزَ: أَرِز إِلَى الشَيْءِ إِذَا اجْتَمَعَ نَحْوَهُ، وتقَبَّضَ إِلَيْهِ، وَمِنْهُ: "إِنَّ الإِسْلامَ لَيَأْرِزُ إِلَى المَدِينَةِ"، وقال: بآرزَةِ الفَقَارَةِ لَمْ يَخُنْهَا***قِطَافُ فِي الرِّكَابِ وَلا خِلاءُ»(2).

فهذا نص معجمي في شرح لفظة "أرزا" وقد قام فيه "ابن جني" بشرحها شرحا بالعبارة أولا، ثم استعمل الشاهد الحديثي ليعزز به ما ذهب إليه من شرح في تحديد معنى اللفظ المشروح، وما يلاحظ في هذا الشاهد أن "ابن جني" لم يصرح بأنه حديث نبوي، وربما لشهرته لم يفعل ذلك، فالحديث موجود في صحيح البخاري في باب "فضل المدينة".

⁽¹⁾ الفسر، 1/60–61.

⁽²⁾ الخصائص، 151/2.

2- «هَبَّتْ: اشْتَدَّ سَيْرُهَا، وخَفَّتْ، وأَسْرَعَتْ كَهُبُوبِ الدَّبُورِ، وهِيَ الرِّيحُ التِي تَأْتِي مِنَ الغَرْبِ، وهِيَ الرِّيحُ التِي تَأْتِي مِنَ الغَرْبِ، وهِيَ شَدِيدَةٌ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِها، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "نُصِرْتُ بالصَّبا، وأُهْلِكَتْ عَادُ بالدَّبُورِ"، الصَّبَا تُقَابِلُ الدَّبُورِ مِنْ مَطْلَع الشَّمْسِ، قَالَ المَحْنُونُ:

فَإِنَّ الصَّبَا رِيحُ إِذَا مَا تَنَسَّمَتُ ***عَلَى نَفْسِ مَحْزُونٍ تَجَلَّتُ هُمُومُهَا وَقَالَ الآخَرُ:***نسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الفَحْرُ»(1).

هذا نص معجمي في شرح لفظ "هَبّ"، وتحول فيه إلى شرح لفظتي "الدَّبُورِ" و"الصَّبَا"، وهذا التحول في الشرح له ما يبرره، لأن معنى "هَبّ" مرتبط بنوع من الريح وهي "الدَّبُورِ"، فيظهر من الشرح أن الهبوب يكون مع "الدَّبُورِ"، والتنشُّمُ يكون مع "الصَّبَا"، وما يهمنا هنا هو الشاهد الحديثي الذي استشهد به "ابن جني"، فقد جاء به ليوضح دلالة اللفظتين و لم يجد خيرا من هذا الشاهد الحديثي ليدلل به على ما ذهب إليه من معنى.

هذه نماذج من الشواهد الحديثية في النصوص المعجمية لـــ"ابن جني" جئنا بما هنا لندلل بما على استشهاده بالحديث النبوي في شروحه للألفاظ، وقد أكثر منها في نصوصه، وهو في ذلك إنما كان صدى للصناعة المعجمية في عصره وقبله.

3- الشواهد الشعرية في النصوص المعجمية لـــ"ابن جني":

لقد أكثر "ابن جني" من الاستشهاد بالشعر أكثر من غيره من الشواهد الأخرى كما فعل كل اللغويين الآخرين، حيث بلغت في "الفسر" لوحده نحو خمسة آلاف شاهد من الشعر، وهو عدد يوازي شعر المتنبى الذي ضمنه ديوانه.

و"ابن جني" في استشهاده بالشعر في عمله المعجمي لم يقتصر فيه على الشعراء الجاهليين والإسلاميين ومن دخل معهم في عصر الاحتجاج اللغوي المحدد بالشاعر "ابن هرمة" (150هـ)،

⁽¹⁾ الفسر، 164–164.

فهو آخر الشعراء المحتج بشعرهم في المسائل اللغوية والنحوية وقد ختم به "الأصمعي" الشعر⁽¹⁾، وإنما ذهب إلى الاستشهاد بالشعراء المتأخرين ممن جاؤوا بعد "ابن هرمة"، وقد جاء من ذلك بشواهد كثيرة، ومن المحدثين الذين استشهد "ابن جني" بشعرهم "أبو نواس" و"ابن الرومي" و"أبو تمام" و"البحتري" و"ديك الجن الحمصي"، ناهيك عن شعر "بشار بن برد" وهو بين المنزلتين بين القدماء والمحدثين، واستشهد أيضا بشعر الشعراء المعاصرين له كـــ"المتنبي" و"السرِّي الرفَّاء" وآخرين، وقد قرر "ابن جني" أمر الاستشهاد بالمحدثين، قائلا: «والحُدثون يستشهد بمم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ»⁽²⁾.

وهناك شواهد كثيرة لم يعزها "ابن جني" إلى أصحابها نظرا لجهله لأصحابها، وفيما يلي نموذجين من الشواهد التي جاء بها دون إسنادها لأصاحبها.

1/- نماذج من الشواهد الشعرية المعزوة الأصحابها:

1- «المَتْبُولُ: المُهْتَمُّ الذي كَأَنَّهُ أُصِيبَ بِتَبْل، وَهُوَ الغَمُّ، قَالَ حَسَّانُ (3):

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ حَرِيدَةً * * تَشْفِي الضَّجِيعَ ببارِدِ بَسَّامِ

وَقَالَ كَعْبٌ بنُ زُهَيْرٍ (4): بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولٌ **مُتَيَّمٌ عِنْدَهَا مَا عِشْتُ مَخْبُولُ» (5).

⁽¹⁾ ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص19-20.

⁽²⁾ ينظر: الفسر (الدراسة)، ص432.

⁽³⁾ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت-لبنان، 1994، ص213، وقد ورد البيت في الديوان بلفظ "تَسْتِعي"، بدل "تَشْفِي".

⁽⁴⁾ ديوان كعب بن زهير، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، 1997، ص60، والبيت في الديوان مختلف عما ورد عند "ابن حنى"، ويعتقد أن الأصل هو ما استشهد به "ابن حنى"، ينظر: الفسر، 38/3-39.

⁽⁵⁾ الفسر، 38/3–39.

في هذا النص المعجمي استشهد "ابن جني" بشاهدين من الشعر في شرح لفظة "تَبَلَ"، وهما لله عليه وسلم، و"كعب بن زهير" صاحب البردة، وهما من الشعراء المخضرمين الذين عاشوا الجاهلية والإسلام، وكلاهما ممن يحتج بشعرهما في اللغة والنحو.

= 2 «القُفُّ: الغَلِيظُ مِنَ الأَرْضِ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ= 2

فَلَمَّا أَجَزْنا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى ** بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ ١٤٠٠.

في هذا النص يستشهد "ابن جني" في شرح لفظة "القُفِّ" ببيت من شعر "أمرىء القيس"، وهو الشاعر الجاهلي وواحد من شعراء المعلقات السبع المشهورين، وقد جاء بالشاهد بعد أن شرح اللفظة شرحا بالتخصيص، وجاء به ليعزز ما ذهب إليه في شرح معنى اللفظة.

2/- نماذج من الشواهد الشعرية غير المنسوبة لأصحابها:

وفيما يلي نموذجان مما استشهد به في ذلك:

1- «يَعَافُ: يَكْرَهُ، يُقَالُ: عِفْتُهُ، أَعَافُهُ عَيْفًا، فَأَنا عَائِفٌ، وَهُوَ مَعِيفٌ، وَقَالُوا مَعْيُوفٌ، قَالَ الشَاعِرُ:

فَجَاءَتْ بِمَعْيُوفِ الشَرِيعَةِ مُكْلِعٍ * * أَرَدَّتْ عَلَيْهِ بِالأَكُفِّ السَوَاعِدُ » (3).

في هذا النص المعجمي والذي شرح فيه "ابن جين" لفظ "يَعَافُ" بطريق المضاد وبطريق السياق، وقدم لنا فيه معلومات صرفية تتعلق باشتقاق الفعل، بمجيئه باسم الفاعل واسم المفعول منه، وهو "مَعِيفٌ"، ولكنه وجد في اللغة من يقول في اسم المفعول من هذا الفعل المشروح "مَعْيُوفُ"، فجاءنا "ابن جين" بشاهد شعري لشاعر مجهول ليدلل من خلاله على مجيء اسم المفعول بهذه الصيغة.

⁽¹⁾ ديوان أمرىء القيس، تحقيق أنور عليان أبو سليم وزميله، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، العين-الإمارات العربية، 2000، 208/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنصف، 41/3.

⁽³⁾ الفسر، 198/1.

2- «العِبَاطُ: جَمْعُ عَبِيطٍ، وَهُوَ اللَّحْمُ الطَرِيُّ، قَالَ الشَاعِرُ:

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا * * لِلْمَوْتِ كَأْسُ فَالَمْ وُ فَائِقُهَا ١٠٠٠.

في هذا النص المعجمي والذي شرح فيه "ابن جني" لفظ "العِبَاطِ"، شرحا بالتخصيص، استشهد بوجودها في اللغة، وفي توضيح معناها بشاهد شعري لم ينسبه إلى صاحبه.

4)- الاستشهاد بأقوال الصحابة وفصحاء العرب في النصوص المعجمية لـــ"ابن جني":

استشهد "ابن جني" في نصوصه المعجمية بنصوص نثرية غير حديث "النبي صلى الله عليه وسلم"، وقد استقى هذه الشواهد من أقول الصحابة رضي الله عنهم وأقوال بعض الفصحاء الذين يحتج بكلامهم، وهذه الشواهد قد اعتد بها اللغويون وحفلت بها المعاجم اللغوية كثيرا⁽²⁾، وفيما يلي نموذجان من شواهد الصحابة وآخران من أقوال الفصحاء:

1/- غاذج من أقوال الصحابة رضى الله عنهم في النصوص المعجمية لـــ"ابن جني":

1- «إِمَّعَةُ: هُوَ العَاجِزُ الذِي لا رَأْيَ لَهُ، وإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلامُ، أَنَّهُ قَالَ: الإِمَّعَةُ: الذِي يَقُولُ مَنْ يَذْهَبُ حَتَّى أَذْهَبَ مَعَهُ؟...»(3).

استشهد "ابن جني" في هذا النص بقول "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه، وهو من فصحاء العرب ومن أبلغهم، وله خطب غاية في البلاغة والبيان، وقد جاء "ابن جني" بهذه الشاهد النثري ليؤكد به ما ذهب إليه في شرح معنى لفظ "الإِمَّعَة"، والتي شرحها بالعبارة.

⁽¹⁾ المنصف، 67/3.

⁽²⁾ يقول في هذا "سعيد الأفغاني": ومن ينعم النظر في المعاجم اللغوية، يجد ألها أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة في كتب النحو يقتصرون على الشعر. (ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص59).

⁽³⁾ المنصف، 18/3–19.

2- «تَمَعْدَدَ: خَطَبَ وَكَبَّرَ وَتَكَلَّمَ بِكَلامِ مَعَدِ، وَيُقَالُ: مَعْدَدَ الغُلامُ إِذَا صَلُبَ واشْتَدَّ، وتَمَعْدَدَ، وَقَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ: "اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا"، أَيْ كُونُوا عَلَى خُلُق مَعَدِّ»⁽¹⁾.

في هذا النص استعمل "ابن جني" قولا مشهورا ومعروفا عن "عمر ابن الخطاب" رضي الله عنه، يدعو فيه المسلمين إلى أن يتصفوا بخشونة العيش وشظفها، وهو من فصحاء العرب الذين يحتج بكلامهم، وقد روى كثيرا من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وقد جاء به "ابن جني" هنا ليدلل به على المعنى الذي ذهب إليه في شرح لفظة "تَمَعْدَدَ"، حيث شرحها بطريق التخصيص، وبطريق السياق.

2/- نماذج من أقوال فصحاء العرب في النصوص المعجمية لـــ"ابن جني":

أقوال العرب الفصحاء كثيرة في النصوص المعجمية لــــ"ابن جني"، وهو في هذا الأمر إنما ينهج نهج غيره من اللغويين، وسنقتصر هنا على النموذجين التاليين:

1- «الهُحْرُ: الفُحْشُ مِنَ القَوْلِ، يُقَالُ: هَجَرَ المَرِيضُ فِي مَنْطِقِهِ: إِذَا هَذَى، وَأَهْجَرَ الرَّجُلُ: إِذَا جَاءَ بِالْخَنَا فِي مَنْطِقِهِ، قَالَ الله تَعَالَى ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ أَيْ تَهْذِرُونَ، وَمَنْ قَرَأَ تُهْجِرُونَ، أَرادَ يَالْخَنَا فِي مَنْطِقِهِ، قَالَ الله تَعَالَى ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ أي تَهْذِرُونَ، وَمَنْ قَرَأَ تُهْجِرُونَ، أَرادَ تَقُولُونَ الْهُجْرَ، وَهُوَ الْكَلامُ القبيحُ، قَالَ بَعْضُ فُصَحَاءِ الْعَرَبِ: "قَوْلُ الْجَهُولِ كَالْغِثَاءِ فِي السَيْلِ، وَناطِقُ الهُجْرِ كَحَاطِبِ اللَيْلِ"»(3).

في هذا النص المعجمي في شرح لفظة "الهُجْرِ"، وكانت وسيلته في ذلك وسيلتا الشرح بالتخصيص والشرح بالسياق، وقد استعمل فيه شاهدين أحدهما شاهد قرآني، والآخر هو قول لبعض فصحاء العرب، ولم يحدد من هم هؤلاء الفصحاء، وقد جاء به ليعزز المعنى الذي ذهب إليه في شرحه للفظ.

⁽¹⁾ المنصف، 20/3.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة "المؤمنون"، جزء من الآية رقم67.

⁽³⁾ الفسر، 59/1–60.

2- «المَحْدُ: كَثْرَةُ الشَرَفِ وَالْمَآثِرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُم: أَمْجَدْتَ الدَّابَةَ، أَيْ أَكْثَرْتَ لَهَا مِنَ العَلَفِ، وَقَالَ ابنُ الأَعْرَابِي: مَازَحَ عَبْدُ الله بنُ العَبَّاسِ أَبَا الأَسْوَدِ الدُؤلِيَّ، فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا الأَسْوَدِ لَوْ كُنْتَ بَعِيرًا ابنُ الأَعْرَابِي: مَازَحَ عَبْدُ الله بنُ العَبَّاسِ أَبَا الأَسْوَدِ الدُؤلِيَّ، فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا الأَسْوَدِ لَوْ كُنْتَ بَعِيرًا كُنْتَ ثَفَالاً، فَقَالَ: لَوْ كُنْتَ رَاعِيَ البَعِيرِ مَا أَمْجَدْتَهُ مِنَ الكَلَا وَلا أَرْوَيْتَهُ مِنَ المَاءِ، والثَّفَالُ: البَعِيرُ اللهَ البَعِيرُ مَا أَمْجَدْتَهُ مِنَ الكَلا وَلا أَرْوَيْتَهُ مِنَ المَاءِ، والثَّفَالُ: البَعِيرُ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

استشهد "ابن جني" هنا في هذا النص المعجمي بحوار دار بين الصحابي "عبد الله بن عباس"، والتابعي "أبو الأسور الدُورَلِيُّ"، وقد روى الحوار "ابن الأعرابي"، وطرفا الحوار هما من العرب الفصحاء الذين يحتج بكلامهم في المسائل اللغوية والنحوية، ناهيك عن كون أولهما حبر الأمة وترجمان القرآن، والآخر من ينسب إليه إعراب القرآن ووضع النحو العربي، وهذا الحوار هو شاهد لغوي جاء به "ابن جني" ليدلل به على المعنى الذي خص به اللفظة المشروحة، وقد شرحها بالتخصيص أولا ثم أدرجها في سياق لغوي لتتحدد دلالتها بشكل دقيق.

هذه نماذج يسيرة جئنا بها على سبيل المثال فقط تمثل أنواع الشواهد اللغوية التي استعملها "ابن جني" في نصوصه المعجمية أثناء شرحه للألفاظ، وهي كما رأينا كانت انعكاسا وصدى لما كان سائدا في الصناعة المعجمية في عصره وقبله، والجدير بالذكر هنا هو أن هذه الشواهد حين استعملها "ابن جني" لم يكن له فيها منهجية محددة، وإنما كان يوردها بطرق وأشكال مختلفة فهو أحيانا يكثر منها، وتارة تخلو منها نصوصه، وليست له شواهد لها أولوية على الشواهد الأخرى، فهو مرة يقدم الشاهد القرآني، وأخرى يقدم الشاهد الشعري، عن غيره، وكان في كثير من الأحيان يمزج بين أنواع مختلفة من الشواهد في نص واحد.

⁽¹⁾ الفسر، 219/1.

الخاتمـــة

لقد قمنا في هذا البحث بمحاولة لتبيان جهود "ابن جني" المعجمية، وذلك من خلال مدخل وأربعة أبواب، وقمنا بالبحث فيها في ضوء المعجمية الحديثة، التي باتت تنهل من نتائج النظريات اللسانية، وفي خاتمة هذه الرسالة، جدير بنا أن ندرج فيها الخلاصات والنتائج التالية:

أولا- في التنظير المعجمي: تسعى النظرية المعجمية في ضوء اللسانيات الحديثة إلى ضبط إطارها بتحديد موضوعها وحصر وسائلها، ويمكننا أن نقول أن المعجمية هي ذلك العلم الذي يتشكل من علمين رئيسيين هما علم المعاجم وهو الذي يعنى بدراسة المفردات شكلا ودلالة، وهذا يعني أنه يضع في اهتماماته اشتقاق الألفاظ وبنائها الصرفي، ويعنى بكيفية تشكل دلالة الألفاظ، وأنواع الألفاظ في اللغة وطرق انتقال الدلالة، والعلاقة بين اللفظ ومدلوله، وغيرها، ومن فروع المعجمية كذلك علم صناعة المعاجم وهو ذلك الفن الذي يعنى بالخطوات الواجب اتباعها لإخراج المعجم في شكله النهائي، ومن أهم اهتماماته النص المعجمي وكل مقتضياته، ومع التوصيف السابق للمعجمية من الناحية النظرية، إلا أنه من الناحية العملية فإن التنظير المعجمية لا يزال لم يبلغ مداه بعد ليرسي لنا النظرية المعجمية المنشودة، فعلم المعاجم، أحد فروع المعجمية، لم تتحدد منهجيته بعد في دراسة المفردات، فلا تزال أساليبه في ذلك هي أساليب ومنهجيات علم الصرف والاشتقاق، ومنهج النظريات الدلالية في دراسة المفردات، والوضع مختلف بعض الشيء مع صناعة المعاجم، حيث يعرف تنظيرا متزايدا مع الزمن، خاصة فيما يتعلق بالنص المعجمي، فقد عرف المقاربات ويشهد تصاعدا في تولد مصطلحاته.

ثانيا: مواصفات وخصائص جهود "ابن جني" المعجمية:

1- إن كل المسائل المشار إليها في المعجمية في موضوعها واهتماماتها، لهي مما أولى له "ابن جيي" أهمية في مؤلفاته العديدة والمتنوعة، ولقد طفحت كتبه بما يفيد بناء الألفاظ واشتقاقها، وتعليل لهذه الأبنية ودراسة لقضايا بناء الألفاظ، كالإبدال والإعلال والإدغام والحذف والزيادة، واهتم أيما

اهتمام بدلالة الألفاظ، ولقد حفلت كتب "ابن جني" وخاصة شروحه الشعرية منها بشروح للألفاظ على النحو الذي كان سائدا عليه في الصناعة المعجمية العربية آنذاك، ويوافق كثيرا من طرق الشرح ووظائف المعجم في الصناعة المعجمية الحديثة اليوم، مما يجعلنا نصنف "ابن جني" بأنه معجمي بحق وله جهود معجمية معتبرة.

2- استقى "ابن جني" ثقافته المعجمية من ثلاثة مصادر رئيسية: أ- النقل من الكتب عن طريق طرق التحمل المعروفة، ب- من شيوخه بالرواية كالأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، والخليل، وسيبويه، وعلي بن المبارك اللحياني، وأبو عمرو الشيباني، ابن الأعرابي، سعيد بن أوس الأنصاري، وابن السراج، والأخفش الأوسط، ومن رواة اللغة والأدب عن طريق الرواية، ت- أغلب علمه وثقافته فيها من شيخه أبي علي الفارسي، الذي كان مصدره في القياس والاشتقاق وتعليل الأبنية، وفي شروح الكثير من المفردات، وهذه المصادر هي أساس علوم اللغة ولا يكاد يخلو مصنف من مصنفات "ابن جني" من الإشارة إليها، حيث كان أمينا في النقل عنها، وقد أكسبه ذلك ثقافة معجمية رائدة مكنته من تقديم وصف دقيق لبناء الألفاظ وتعليله لها والغوص في دلالتها.

5- لقد نظر "ابن جين" إلى المفردات بوصفها ممثلا لقيمة دلالية، فأعطى لهذه المسألة حقها من الدراسة والتعليل والتحليل حتى غدا عمله هذا مما انماز به عن غيره من علماء المفردات والدلالة، بل إنه مما ينم عن عبقريته في التعمق في أسرار العربية وسننها، ولقد بنى "ابن جين" نظريته في الدلالة اللغوية على دعامتين مركزيتين: الدعامة الأولى: هي الإقرار المبدئي بحكمة الواضع وسحر العربية مما يعين حسن التأليف اللفظي في المظهر النطقي، ومن ثم كان محور الوضع هو إرادة الواضع المبنية على اختياره وانتقائه للكلم، الدعامة الثانية: هي الإحالة الدائمة في النطق والتأليف الفيزيائي على الطبيعة بمعناها الحسي، ولذلك قد عالج دلالة الألفاظ في ثلاث نظريات أساسية، كلها تعكس نظرته إلى العلاقة بين اللفظ ومعناه، والتي كان يرى فيها مناسبة لا تخفى، وهذه النظريات هي: إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وتلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني.

4- لقد شكلت الألفاظ التي عالجها "ابن جني" حقولا معجمية تضم إليها العشرات أو المئات من الألفاظ في الحقل الواحد، وقد كان تعرضه لها على سبيل الدراسة لا سبيل الجمع والحصر، لأن الألفاظ التي تعرض لها تشكل قطاعا كبيرا من متن اللغة، ولم تكن استثناءا من مفردات اللغة العامة.

5- أكثر ما تميز به "ابن جني" في معالجته لدلالة الألفاظ هو تناوله للجانب الاشتقاقي للفظ، والتأصيل له، وقد هيمن عليه هذا المنهج حتى أصبح ميزة له عن غيره، فهو دائما يبحث عن أصل اللفظ بناءا ودلالة، ويحاول دائما أن يدلل على وجود الرابطة المعنوية بين الألفاظ التي تتفق في بنائها والتي يصعب التدليل على القرب المعنوي لها، وقد استطاع "ابن جني" في أغلب الأحوال أن يقنع القارئ فيما يذهب إليه من تأصيل اشتقاقي للفظ.

6- قام "ابن جني" بشرح الألفاظ باعتماده على طرق تعارف عليها اللغويون وأصحاب المعاجم خصوصا، وإن صدى الصناعة المعجمية العربية القديمة متجلية في جهوده المعجمية الكبيرة، ومن أهم طرق الشرح التي جاءت في شروح "ابن جني"، الشرح بالسياق، وبالمرادف، وبالعبارة، وبالتخصيص، وبالاشتقاق، وبالحقل الدلالي، وهي طرق تعتمدها الصناعة المعجمية القديمة والحديثة، ولها مزاياها وعيوبها، ولكنها مما انتشرت في الصناعة المعجمية عموما.

7- تزخر شروح الألفاظ عند "ابن جني" بكثير من الوظائف المعجمية الأخرى غير الشرح، منها تقديم المعطيات الصرفية والنحوية، والتأصيل الاشتقاقي للألفاظ، ومعلومات عن استعمال الألفاظ، وهي وظائف تساهم في توضيح دلالة الألفاظ، وتساهم في تعميق القدرة اللغوية للقارئ.

ثالثا- إن الجهود المعجمية لابن جني يمكن تقديرها من خلال النقاط التالية:

1- مدونته المعجمية: يمكننا أن نصفها بالكثرة والغنى والتنوع، ففي أربعة عشر مؤلفا من مؤلفاته نلفي الآلاف من الألفاظ خصها "ابن جيني" بالحصر والدراسة من حيث البناء والدلالة، وشرح لمعناها شرحا يوافق ما كانت عليه الصناعة المعجمية في عصره وقبله، وقد خصص في ذلك رسائل

معجمية لأنواع مخصوصة من الألفاظ في العربية كألفاظ الهمز، وألفاظ المذكر والمؤنث، وألفاظ المدورة النواع مخصوصة من الألفاظ الإبدال والتعاقب، ويمكن لهذه المدونة أن تحظى بكل دراسة جادة في ضوء المعجمية الحديثة، فابن جني وإن لم يؤلف لنا معجما لغويا كبقية المعاجم اللغوية المعروفة إلا أن مدونته المعجمية لو شملها كتاب واحد لكان كتابا ضخما يضم إليه الآلاف من الألفاظ اللغوية معالجة في بنائها ودلالتها، ولكان معجما مما يفتخر به التراث اللغوي العربي.

2- منهجيته القديرة والعميقة في معالجة المفردات: لقد عالج "ابن جني" المفردات اللغوية للغة العربية بعمق شديد ومن جهتيها البناء والمعنى، وكانت له قدرة كبيرة على استخلاص معاني الألفاظ واستنباطها، والتعليل للأسباب والعوامل المؤثرة في دلالتها، في شكل ينقطع نظيره، وهذا كان ديدنه في كل الألفاظ التي عالجها في كل كتبه المشار إليها، وهذا ليس بالغريب على "ابن جنى" صاحب العقلية المتميزة في القياس.

3- أثر مدونة "ابن جني" المعجمية في الصناعة المعجمية بعده: لقد حوت كتب اللغة والصرف والمعاجم اللغوية التي جاءت بعد "ابن جني" المئات من نصوصه المعجمية التي تعالج الألفاظ في بنائها ودلالتها، وإن نظرة عجلى في معجم الححكم والمخصص لـــ"ابن سيده" واللسان لـــ"ابن منظور" والقاموس المحيط "للفيرزأبادي" نجدها تنهل من علمه الذي خلفه في دراسة الألفاظ، وما ذلك إلا دليل على قيمة وأهمية جهود "ابن جني" في معالجة المفردات.

4- عزم "ابن جني" على مواصلة بعض البحوث التي تتناول دراسة المفردات: لم يكتف "ابن جني" بالكتب التي ألَّفها في المفردات وقضاياها، بل عزم عدة مرات على استكمال بحوث قد أثارها من سبقه من العلماء ككتاب القلب والإبدال لابن السكيت، فقد عزم "ابن جني" على شرحه، وتمنيه أن يؤلف كتابا يجمع فيه الألفاظ المناسبة لمعانيها، وكتابا في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وهي ألفاظ لها خصوصيتها في دلالتها في اللغة العربية، وهذا يعني أنه كان شغوفا

إلى حد كبير بدراسة سلوك الألفاظ بناءا ودلالة، وبظواهر المفردات اللغوية إلى الحد الذي يعزم فيه على تأليف كتب فيها، وهذا جهد معجمي له قيمته.

5- تمتعه بالحس النقدي المعجمي: لقد كان "ابن جني" ناقدا للجهود المعجمية التي سبقته، وفي ثنايا مؤلفاته إشارات للأخطاء والعيوب التي وقعت في كتاب العين في معالجة المفردات، وما وقع في كتاب الجمهرة لابن دريد من خلل واضطراب، وقد عزم على التأليف في ذلك للتنبيه على هذا العيوب المشار إليها، وهذا الحس النقدي المعجمي لــــ"ابن جني" إنما هو دليل على تمكنه من معرفة حقائق المفردات، وهي إضافة لجهوده المعجمية.

1- تبويب وترتيب مداخل المعجم على نحو يجعل الألفاظ التي تشترك في معنى واحد تشكل حقلا معجميا تندرج في مدخل واحد.

2- إن اعتماد الجامعة المعنوية بين مواد الثلاثي وغيره يمكن الإفادة منها في وضع معاجم للمفردات ذات حقول معجمية مختلفة.

3- يمكن الاستفادة من النظريات الدلالية لابن جني في وضع المصطلحات على نحو معين.

4- أما حقول الإبدال بحسب تصنيف "ابن جني" لها، فإنها ستساهم هي الأخرى في تموضع المفردات كل بحسب حالته، فيمكن أن نشير إلى ألفاظ الإبدال في مدخل واحد، أما التي ليس بها إبدال فستكون في مداخل متعددة.

5- إن التفسير الاشتقاقي للألفاظ الذي أغرم به "ابن حني، ينبغي اعتماده في كل النصوص المعجمية في شرح المفردات كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا، ذلك لأنه يساهم إلى حد كبير في

استكناه دلالة اللفظ الحقيقية ويفسر الروابط المعنوية بين الألفاظ التي تتفق في البناء ويستعصى تحديد دلالتها.

6- وإن الرصيد المعجمي لـــ"ابن جني" عموما أسهم وسيُسهم في إثراء وإغناء النصوص المعجمية في المعاجم العربية اليوم، ذلك لأن جهود ابن جني المعجمية هي ثروة حقيقة لا يستغنى عنها في أي عمل معجمي.

وندعو في الأخير الباحثين إلى إتمام هذا الجهد المعجمي، وذلك بجمع كل الألفاظ التي عالجها "ابن حني" في كل كتبه، وحشرها في كتاب واحد ليكون معجم "ابن حني"، ويكون إنشاؤه على الصناعة المعجمية الحديثة.

هذه هي أهم النتائج والخلاصات التي خرجت بها من البحث في هذا الموضوع، وما توفيقي فيه إلا من الله، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخفقت فمن نفسي ومن الشيطان، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص.

أولا): الكتب العربية:

- 1- الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق وشرح عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دمشق-سوريا، 1960.
- 2- الإبدال والمعاقبة والنظائر، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق وشرح عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق-سوريا، 1962.
 - 3- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، ط1، العراق-بغداد، 1965.
 - 4- أحمد فارس الشدياق وأراؤه اللغوية والأدبية، محمد أحمد خلف الله، معهد الدراسات العربية العالية، دط، 1955.
 - 5- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة-مصر، 1998.
 - 6- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، تحقيق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، d_1 ، الرياض-السعودية، d_2 000.
 - 7 الاشتقاق، ابن درید، تحقیق و شرح محمد عبد السلام هرون، دار الجیل، ط $_1$ ، بیروت-لبنان، 1991.
 - 8- اشتقاق الأسماء، أبو سعيد الأصمعي، تحقيق رمضان عبد التواب ورفيقه، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة-مصر، 1994.
 - 9- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، دط، القاهرة-مصر، دت.
 - 10- أصول تراثية في نظرية الحقوق الدلالية، أحمد عزوز، دط، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2002.
 - 11- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، طد، بيروت-لبنان، 1996.
 - 12- أضواء على أثار ابن جني في اللغة، غنيم الينبعاوي، نشر جامعة أم القرى، الآثار المخطوطة، مكة المكرمة، 1419هـ.

- 13- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، مكتبة رحاب، دط، الجزائر، دت.
 - 14- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت-لبنان، 1980.
- 15- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1998.
- 16- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا ورفيقه، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة-مصر، 1982.
- 17- الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط2، بيروت-لبنان، 1983.
 - 18- الألسنية، محاضرات في علم الدلالة، نسيم عون، دار الفارابي، ط1، بيروت-لبنان، 2005.
 - 19- الألسنية العربية، ريمون الطحان، المكتبة الجامعية، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، 1972.
 - 20- الأمالي، أبو على القالي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت.
- 21- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين على بن يوسف القِفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، d_1 ، القاهرة-مصر، 1986.
- 22- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، طه، القاهرة-مصر، 2003.
- 23- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 24- البغداديات أو المسائل المشكلة، أبو على الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله التينكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، دط، بغداد-العراق، دت.
- 25- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، بيروت-لبنان، 1979.
- 26- بقية الخاطريات، ابن جني، تحقيق محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دمشق-سوريا، 1992.
- 27- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، ط1، دمشق-سوريا، 2000.

- 28- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، وزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة، دط، القاهرة، 1970.
 - 29- بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1993.
- 30- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، دط، الكويت، 1965.
 - 31- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، مكتبة الإيمان، ط1، القاهرة-مصر، 1997.
 - 32- تاريخ آداب اللغة العربية، جورجي زيدان، دار الهلال، دط، دت.
 - 33- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت.
 - 34- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار الهلال، دط، الرياض-السعودية، 1981.
 - 35- تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد، ط1، القاهرة-مصر، 1929.
 - 36- تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، أبو الحسن الصابيء، مطبعة الآباء اليسوعيين، دط، بيروت-لبنان، دت.
 - 37- تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، دراسة تحليلية استقرائية للجذور الثلاثية، عبد الكريم محمد حسن جبيل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر، ط1، 2000.
- 38- التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق وتعليق عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، d_1 ، بيروت- لبنان، 2005.
 - 39- التطور اللغوي التاريخي، إبرهيم السامرائي، دار الأندلس، ط3، بيروت-لبنان، 1983.
 - 40- التعريف القاموسي، الحبيب النصراوي، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009.
 - 41- تفسير أرجوزة أبي نواس، ابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، دمشق-سوريا، دت.
 - 42- التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط2، طرابلس-ليبيا، 1986.
 - 43- تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق-سوريا، 1999.

- 44- التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي و آخرين، ط1، بغداد، 1962.
- 45- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، ابن جني، تحقيق سيدة حامد عبد العال وغيره، إشراف ومراجعة حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، دط، القاهرة-مصر، 2010.
- 46- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت.
 - 47- تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، أسعد على، ط1، دار النعمان، بيروت-لبنان، 1968.
- 48- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور الثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط₁، صيدا-لبنان، 2003.
- 49- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط₁، بيروت -لبنان، 1987.
 - 50- ابن جيني عالم العربية، حسام سعيد النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، d_1 ، بغداد-العراق، 1990.
 - 51- ابن جني النحوي، فاضل السامرائي، دار عمار، ط2، عمان-الأردن، 2009.
 - 52- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي ورفيقه، دار المأمون للتراث، ط₁، بيروت-لبنان، 1984.
 - 53 حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق-سوريا، 1954.
 - 54- حقائق التأويل في متشابه التتريل، السيد الشريف الرضي، تحقيق محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار الأضواء، ط1، بيروت-لبنان، 1986.
- 55- الخاطريات، ابن جني، تحقيق سعيد بن محمد بن عبد الله القرني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1996.
 - 56- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، مكتبة الخانجي، ط، القاهرة-مصر، 1986.
 - 57- الخصائص، ابن جيي، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.
- 58- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، ط2، دمشق-سوريا، 1960.

- 59- دراسات في فقه اللغة، صبحى الصالح، دار العلم للملايين، ط16، بيروت-لبنان، 2004.
- 60- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دط، بغداد-العراق، دت.
 - 61- دروس في كتب النحو، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، 1975.
 - 62- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963.
- 63- الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دط، دار ضياء للطباعة والنشر، مكتبة الإسكندرية، مصر، دت.
- 64- دمية القصر وعصرة أهل العصر، على بن أبي الطيب الباخرزي، تحقيق ودراسة محمد التونجي، دار الجيل، ط1، بيروت-لبنان، 1993.
- 65- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط12، القاهرة-مصر، دت.
- 66- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شرح عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت-لبنان، 1994.
- 67- ديوان كعب بن زهير، تحقيق و شرح على فاعور، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، 1997.
- 68- ديوان امرئ القيس، وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق أنور عليان أبو سليم ومحمد على الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، d_1 ، العين -الإمارات، 2000.
 - 69- ديوان الأعشى ميمون بن قيس، تحقيق محمد محمد حسين، دط، دت.
 - 70- الرائد، جبران مسعود، دار العلم للملايين، ط7، بيروت-لبنان، 1992.
- 71- رسالة الاشتقاق، أبو بكر محمد بن السري السراج، تحقيق محمد على الدرويش ورفيقه، مطبعة العلم، دط، دمشق-سوريا، 1973.
 - 72- الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، دط، القاهرة-مصر، 1972.
 - 73- الساق على الساق فيما هو الفارياق، الشدياق، المكتبة التجارية، مطبعة الفنون الوطنية، دط، مصر، دت.
 - 74- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دط، دت.
 - 75- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1982.

- 76- سفر السعادة، السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر، ط2، بيروت-لبنان، 1995.
- 77- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد عبد الحي الدمشقي، تحقيق وتعليق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت-لبنان، 1986.
- 78- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، 1983.
 - 79- شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 80- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، طه، بيروت-لبنان، 1990.
 - 81- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009.
 - 82- طرق تنمية الألفاظ في اللغة، إبراهيم أنيس، النهضة الجديدة، دط، القاهرة-مصر، 1966.
 - 83- ظهر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط5، بيرت-لبنان، دت.
- 84- عبقري اللغويين؛ أبو الفتح عثمان بن جني، عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، ط₁، القاهرة-مصر، 2006.
 - 85- العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية، -مصر، 1996.
 - 86- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988.
 - 87 علم الدلالة، بيار جيرو، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دط، دمشق-سوريا، 1988.
- 88- علم الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، طبع الجامعة المستنصرية، دط، بغداد-العراق، 1985.
- 89- علم الدلالة، كلود جرمان وريمون لوبلون، ترجمة نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، ط₁، بنغازي-ليبيا، 1997.
 - 90- علم اللغة، على عبد الواحد وافي، نهضة مصر، دط، القاهرة-مصر، 2000.
 - 91- علم اللغة، محمود السعران، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، دت.
 - 92- علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، الجريسي، ط4، القاهرة-مصر، 2002.
- 93- علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، دط، بغداد- العراق، دت.

- 94- علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، 2004.
- 95- علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، بن طالب عثمان، وقائع الندوة الدولية الأولى للسانيات بالمغرب، طبعة منشورات عكاظ، الرباط، 1987.
 - 96- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط، دت.
- 97- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين بن الجزري، تحقيق ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2006.
- 98- الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ابن جني، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، ط1، دمشق، 2004.
- 99- الفصيح، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 100- فقه العربية، تمهيد في التاريخ والتأليف، محمد أحمد خاطر، دار الطباعة المحمدية، ط1، القاهرة- مصر، 1982.
 - 101- فقه اللغة، عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط3، القاهرة -مصر، 2004.
- 102- فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، عبد الله المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دط، دمشق-سوريا، دت.
- 103- فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور الثعالبي، ضبط وتعليق وتقديم ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط2، بيروت- لبنان، 2000.
- 104- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جورجي زيدان، مطبعة القديس جاورجيوس، دط، بيروت-لبنان، 1986.
 - 105- الفهرست، محمد بن إسحاق ابن النديم، تحقيق رضا تجدد، دط، دت.
 - 106- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دط، دمشق-سوريا، دت.
- 107 في المعجمية العربية المعاصرة، وقائع ندوة مائوية أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني، ورينحارت دوزي، جمعية المعجمية العربية بتونس، 1986، دار الغرب الإسلامي، d_1 ، بيروت-لبنان، 1987.
 - 108- قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، دط، ليبيا، تونس، 1984.

- 109- القاموس المحيط، الفيروز ابادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 110- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 111- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989.
- 112- القلب والإبدال، يعقوب بن السكيت، ضمن كتاب الكتر اللغوي في اللَّسَن العربي، نشر وتعليق أوغست هيفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت-لبنان، 1903.
- 113- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، d_1 ، بيروت لبنان، 1987.
- 114- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة-مصر، 1982.
 - 115 الكشاف، الزمخشري، بولاق، دط، القاهرة -مصر، 1966.
 - 116- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق لطفي عبد البديع و آخرين، مكتبة النهضة، دط، القاهرة-مصر، 1963.
 - 117- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت.
 - 118- اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة، حسن ظاظا، دار القلم، ط2، دمشق-سوريا، 1990.
 - 119- اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
 - 120- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، مصر، دت.
 - 121- اللغة العربية والحاسوب، نبيل على، دار تعريب، ط1، الكويت، 1988.
 - 122- اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، دط، القاهرة-مصر، دت.
 - 123- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ابن جني، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الباقي الخزرجي، دار الشهاب، دط، باتنة-الجزائر، دت.

- 124- مباحث في علم الدلالة والمصطلح، حامد صادق قنيي، دار ابن الجوزي، d_1 ، عمان-الأردن، 2005.
 - 125- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، ط2، دمشق-سوريا، 1999.
- 126- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ابن جني، شرح وتعليق مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة، ط₁، بيروت-لبنان، 1988.
 - 127- متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، دط، بيروت-لبنان، 1958.
- 128- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي ورفيقه، دار نهضة مصر، طرد، القاهرة -مصر، دت.
 - 129- المحتسب، ابن جني، تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت.
- 130- المحصول، الرازي في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، دط، دت.
 - 131- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط₁، بيروت-لبنان، 2000.
 - 132- المخصص، ابن سيده، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت.
 - 133- مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، d_1 ، دمشق-سوريا، 1985.
 - -134 المدارس المعجمية، دراسة في البنية التركيبية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، -1 عمان الأردن، 1999.
 - 135- المدارس النحوية، شوفي ضيف، دار المعارف، ط7، القاهرة-مصر، دت.
 - 136- مدخل إلى علم الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة خالد محمود جمعة، دط، الكويت، 1997.
 - 137- مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء الحديثة، ط4، القاهرة-مصر، 2007.
- 138- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة مصر، 1981.
 - 139- المذكر والمؤنث، أحمد بن فارس، تحقيق وتعليق رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة-مصر، 1969.
- 140- المذكر والمؤنث، ابن التُستري الكاتب، تحقيق أحمد عبد الجيد هريدي، مكتبة الخانجي، ط، القاهرة-مصر، 1983.

- 141- المذكر والمؤنث، ابن جني، تحقيق طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، ط1، جدة-السعودية، 1985.
- 142- المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، دط، القاهرة-مصر، 1970.
 - 143- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ورفيقيه، مكتبة دار التراث، ط3، القاهرة-مصر، دت.
 - 144- مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي ، دط، بيروت-لبنان، 1997.
 - 145- مصطلح المعجمية العربية، أنطوان عبدو، الشركة العالمية للكتاب، ط1، بيروت-لبنان، 1991.
 - 146- المعاجم عبر الثقافات؛ دراسة في المعجمية، ر.ر.ك.هرتمان، ترجمة محمد محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للطباعة والنشر، دط، الكويت، 2004.
- 147- المعاجم العربية، دراسة تحليلية، الكتاب الأول، عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة مصر، 1974.
- 148- معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة-مصر، 2001.
 - 149- المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، المجمع الثقافي، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، 1999.
 - 150 المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، ط $_1$ ، 1966.
 - 151- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية-مصر، 1994.
 - 152- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، ط3، بيروت-لبنان، 1983.
 - 153- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1993.
 - 154- المعجم العربي إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، بيت الحكمة، دط، تونس، 1991.
 - 155- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، بيروت-لبنان، 1992.

- 156- المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط2، القاهرة-مصر، 1968.
 - 157- المعجم العربي، قاسم رياض، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1987.
- 158- المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1993.
 - 159- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، دط، بيروت-لبنان، 1977.
 - 160- المعجم العربي، رياض زكى قاسم، دار المعرفة، دط، بيروت-لبنان، 1987.
- 161- المعجم العربي الأساسي، مجموعة من اللغويين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، دط، دت.
 - 162- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بمصر، طبع مؤسسة روز اليوسف، d_1 ، القاهرة-مصر، 1992.
 - 163- المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال، ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومة، ط1، الجزائر، 2003.
- 164- المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، لإيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1994.
- 165- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، دط، القاهرة-مصر، 1364هـ.
 - 166- معجم المصطلحات اللغوية، منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1990.
 - 167- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، طه، القاهرة-مصر، 2004.
 - 168- المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.
 - 169- المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000.
 - 170 المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، d_1 ، بيروت-لبنان، 2003.
- 171- المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرمرجي الدومينيكي، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس، 1937.
- 172- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تعليق خليل عمران منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1998.

- 173- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط1، الكويت، 2000.
 - 174- مفتاح العلوم، السكاكي، طبع المطبعة الميمنية، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 175- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط $_1$ ، بيروت-لبنان، 1987.
- 176- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، دط، القاهرة مصر، 1994.
 - 177 المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ابن حني، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، d_1 ، القاهرة d_1 ، القاهرة d_2 .
 - 178- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، d_1 ، بيروت-لبنان، 1997.
 - 179- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، دط، القاهرة-مصر، دت.
 - 180- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، .1997
 - 181- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هرون، دار الفكر، دط، 1979.
- 182- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 1996.
 - 187- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة-مصر، 1978.
 - 184- المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت-لنان، دت.
- 185- المنصف، شرح تصريف المازني، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، القاهرة-مصر، 1954.
 - 186- من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1986.

187- منهج الخطيب التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، فحر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، ط2، بيروت-لبنان، 1997.

188- موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1952.

189- نحو عربية ميسرة، أنيس فريحة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 1955.

190- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الزرقاء-الأردن، 1985.

191- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، دون تحقيق، مطبعة الجوائب، ط1، القسطنطينية-تركيا، 1299هـ.

192- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، انستاس ماري الكرملي، دط، القاهرة-مصر، 1938.

193- نصوص في فقه اللغة، السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، دت.

194- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، بيروت-لبنان، 1981.

195- الهمز، أبو زيد الأنصاري، نشر الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، دط، بيروت-لبنان، 1911.

196- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، .1998

197- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت-لبنان، دت.

198- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1983.

ثانيا): المقالات والبحوث في المجلات:

199- أبو الفتح بن جني، مقالات متسلسلة لمحمد أسعد طلس، مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد 24، 30، 31، 32، سنة 1957.

- 200- أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها، عبد الرحمن الحاج صالح، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-سوريا، المجلد78، الجزء3.
- 201- التباين اللغوي بين الأصول والجذور، مقال لسيدي محمد غيثري، مجلة الأثر في الآداب واللغات، العدد4، جامعة ورقلة، الجزائر، ماي 2005.
- 202- قضايا المصطلح والمصطلحية والمعجم في نظر مصطفى الشهابي، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمحلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المحلد71، ج1، دمشق-سوريا، 1996.
- 203- قضية المصادر في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق— سوريا، المجلد78، الجزء1.
- 204- محاضرات في تاريخ آداب العرب، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق-سوريا، 1933، المجلد 13.
- 205- مختصر المذكر والمؤنث، المفضل بن سلمة، تحقيق رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج17، ج2.
- 206- المصطلحية وعلم المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، الجمعية المعجمية العربية التونسية، العدد8، تونس، 1992.
- 207- المعجم التاريخي العربي، مفهومه، وظيفته، ومحتواه، على توفيق الحمد، مجلة المعجمية، الجمعية المعجمية العجمية العددان5و6، تونس، 1989-1990.
 - 208- المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، محلة مجمع اللغة العربية، ج53.
- 209- المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-سوريا، المجلد 78، ج4، سنة 2003.
- 210- مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، مقال لمحمد رشاد الحمزاوي، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغرب، يناير 2007.
- 211- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، الجمعية العربية التونسية، العددان 9 و10، تونس، 1993-1994.
- 212- النص المعجمي في المولدات والأعجميات، حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجا، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، العدد11، تونس، 1995.

213- نظريات ابن جني في دلالة الألفاظ وموقف المحدثين، مقال لأمين فاخر، حولية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، العدد1، سنة 1979.

214- نعوم شومسكي، مقال بمجلة بيت الحكمة، ملف العدد 06، السنة الثانية، المغرب، أكتوبر 1986.

ثالثا): المخطوطات والرسائل الجامعية:

215- أبو على الفارسي في مصنفات ابن جني، مهدي صالح سلطان الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد-العراق، 2005.

216- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، لغنيم الينبعاوي، جامعة أم القرى، مكة-المملكة السعودية، 1991.

رابعا): الكتب باللغة الأجنبية:

- 217- Alain Rey, le lexique images et modèles des dictionnaires à la lexicologie expression et locution, Paris, 1977.
- 218- Alain Rey, la terminologie, la maison du livre, Paris 1977.
- 219- Alain Rey, la terminologie, Noms et notions, puf, Paris, 1979.
- 220- B.pottier, linguistique générale, Klimekieck, Paris 1985.
- 221- Boujamaa Elakhdar, lexique Arabe ver une Grammaire Dérivationnelle, ed, aked, 1988.
- 222- Callocations in dictionaries, Monolingual and bilingual, v, Ivir, in lexicographical and linguistic studies, ed by T.burton and j.burton, England, 1988.
- 223- Charles Muller, principes et méthodes de statistique lexicale, Hachette 1917.
- 224- Chosen words, past and present problems for dictionary markers, Ne, 08 edition, exter, 1995.
- 225- George Matoré, la méthode en lexicologie, Didier Paris, 1955.
- 224- Guilbert (L), lexicographie et terminologie in terminologie ek, 76.
- 226- Hartmun and Stork, Dictionary of Lang and Ling. London, 1965.
- 227- Igor Mel'cuk et al, introduction à la Lexicologie explicative et combinatoire, éd: Duculot, (1995).
- 228- Jean Dubois, Vocabulaire politique et social en France de 1969 à 1872, éd, Larousse.
- 229- J. Dubois et les autre, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse, 1994.
- 230- J. Picoche, précis de lexicologie française, édition Nahan, Paris 1977.
- 231- Louis Guilbert, la créativité lexicale, Larousse 1975.
- 232- L. Zgusta, manuel of Lexicography, Mouton, 1971.
- 233- MOUNIN. J. clefs pour la sémantique, Paris, Seghers 1972.

- 234- Robert Léon Wagner, les vocabulaires français, Définitions, Les dictionnaires, Didier, Paris, 1967.
- 235- Simon de la Salle et autre chercheurs, Revue, langue Française, lexique et grammaire, Larousse, Mars 1976.
- 236- Stephen Ullmann, The principles of semantics, 2nd edition, Oxford, Blackwel, 1957.
- 237- Troupetzkoy.NS, principes de phonologie, traduction, J.Cantineau, klinchsieck-Paris, 1970.



1- فهرس الآيات القرآنية: (وهو مرتب بحسب ترتيب الصفحات).

رقم الصفحة	رقمها واسم السورة	نص الآية
التي تتضمنها	التي وردت فيها	
57	سورة "الأعراف"، الآية رقم56	﴿ إِنَّ رَحْمَةَ الله قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾
83	سورة "الإنسان"، الآية رقم10.	﴿إِنَّا نَحَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْما عَبُوسًا قَمْطَرِيرا ﴾
103	سورة "الأحزاب"، الآية رقم53	﴿ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمُ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ
		ٳؚڹؘٵؙؙؗؗۿؙ
113	سورة "الزخرف"، جزء من الآية	هُوَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الذِّينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَٰنِ
	رقم19	ٳؚڹؘٲ۫ٵؙؗۘ
139	سورة "النساء"، جزء من الآية رقم	وَهُلاَ جُنَاحَ عَلَيْهُمَا أَنْ يُصْلَحَا بَيْنَهُمَا
	128	صُلْحًا﴾
176	سورة "المائدة"، جزء من الآية	﴿ وَالْمَوْ قُوذَةُ ﴾
	رقم03	
178	سورة "البقرة"، جزء من الآية	﴿ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ
	رقم49	سُوءَ العَذَابِ
178	سورة "الأنفال"، جزء من الآية	﴿ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ ﴾
	رقم54	
178	سورة "القمر"، الآية رقم41	﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذُرُ ﴾
181	سورة "البقرة"، جزء من الآية	﴿ وَفُومِهَا ﴾
	رقم61	
213	سورة يوسف، جزء من الآية رقم31	﴿ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَ ﴾
213	سورة يوسف، جزء من الآية رقم22	﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾
215	سورة "الرحمن"، الآية رقم66	﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّا حَتَانِ ﴾
237	سورة "مريم"، الآية رقم83	﴿ أَلَمُ تُرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ
		تَوُزُّهُمْ أَزَّا ﴾

		/ 9 / , 9/ , 0 /
237	سورة "مريم"، الآية رقم25	﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِحِذْعِ النَّحْلَةِ تَسَّاقَطُ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾
245	سورة "الانشقاق"، الآية رقم17	﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾
260	سورة "الأحزاب"، جزء من الآية رقم19	﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾
261	سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم260	﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾
265	سورة "النحل"، الآية رقم6	﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾
310	سورة "الحج"، جزء من الآية رقم36	﴿ وَأَطْعِمُوا القَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾
312	سورة "الحجر"، الآية رقم68	﴿إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ﴾
340	سورة "المائدة"، جزء من الآية رقم26	﴿يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ﴾
352	سورة "الكهف"، جزء من الآية رقم 108	﴿لا يَبْغُونَ عَنْها حِوَلاً﴾
353	سورة "الفحر"، الآية رقم9	﴿وَتَمُودَ الذينَ جَابُوا الصَّحْرَ بالوَادِ
354	سورة "يوسف"، جزء من الآية رقم 76	﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ ﴾
354	سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم 255	﴿ الله لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ القَيَّامُ﴾
361	سورة "المؤمنون"، جزء من الآية رقم67	﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة : (وهو مرتب بحسب ورودها في الرسالة).

رقم الصفحة الوارد فيها	نص الحديث الشريف
241	«يَعْتَصِرُ الوَالِدُ عَلَى وَلَدِه فِي مَالِهِ»
247	«لا آكُلُ من الطَّعَام إلا ما لُوِّقَ لِي»
256	«قَدْ فَرَغَ اللهُ مِنَ الْحَلْقِ والْخُلُقِ»
355	«الْمُؤْمِنُ هَيْنُ لَيْنُ»
356	«أَخَافُ عَلَيْكُمْ الرِّمَاءَ»
356	«إِنَّ الإِسْلامَ لَيَأْرِزُ إِلَى المَدِينَةِ»
357	«نُصِرْتُ بالصَّبا، وأُهْلِكَتْ عَادُ بالدَّبُورِ»

3- فهرس الأبيات الشعرية وأجزائها: (وهو مرتب بحسب أول ورودها في صفحات الرسالة).

الصفحة التي ورد	قائله	البيت الشعري أو جزء منه
فيها		
88	بلا نسبة	عَسَلانُ الذِّنْبِ أَمْسَى قَارِبا * * بَرَدَ الليلُ عَلَيْهِ فَنَسَلْ
90	بلا نسبة	أَلَمْ تَرَ مَا لا قَيْتُ، والدَّهْرُ أَعْصُرُ * * وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأُ ويَسْمَعُ
101	أبو الأسود	عَلَى ذَاتِ لَوْثٍ أَو بِأَهْوَجَ شَوْشَوٍ ** صَنِيعُ نَبِيلٍ يَمْلاً الرَّحَلَ كاهِلُه
112	الهذلي	فَلَمَّا ردَّ سَامِعَه إِلَيْهِ ** و جَلَّى عَنْ عِمَايَتَه عَمَاهُ
116	بلا نسبة	أَيَذْهَبُ مَالُ الله فِي غَيْرِ حَقِّهِ ** وْنَعْطِشُ فِي أَطْلالِكُم وْنَجُوعُ؟
		أَنَرْضَى هِذَا مِنْكُم لَيْسَ غَيْرَهُ ** ويُقْنِعُنا مَا لَيْسَ فِيهِ قُنُوعُ؟
174	كثيّر	دَرَهْتُ عَلَى فُرَّاطِها فَدَهِمْتَهُم ** بأَخْطَارِ مَوْتٍ يَلْتَهِمْنَ سِجَالَهَا
177	الفرزدق	نَجَوتَ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلاقَةً ** سِوَى رَبَذِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا
183	بلا نسبة	كَأَنَّمَا حَثْحَثُوا حُصًّا قَوَادِمُهُ ** *أَوْ أُمَّ خِشْفٍ بِذِي شَتٌّ وطُبَّاقٍ
184	ذو الرمَّة	** وَنَقْرِي سَدِيفَ الشَّحْمِ والْمَاءُ جَامِسُ.
246	بلا نسبة	*جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ*
261	الأعشى	إذا تَقُومُ يَضُوعُ المِسْكُ أَصْوِرَةً * * وَالعَنْبَرُ الوَرْدُ مِنْ أَرْدَانِهَا شَمِلُ
345	بلا نسبة	وَإِذَا رَايَةُ مَحْدٍ رُفِعَت ***نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْها فَحَوَاهَا
347	حسان بن ثابت	وَيَثْرِبُ تَعْلَمُ أَنَّا بِهَا * * إِذَا قَحَطَ الغَيْثُ نُو آنُهَا
348	عمرو بن كلثوم	يَكُونُ ثِفَالُهَا شَرْقِيَّ نَجْدٍ ** * وَلُهُو تُها قُضَاعَةُ أَجْمَعِينَا
348	أبو الشعث	لَقَدْ كَانَ يَبْنِي الْمُكْرَماتُ لِقَوْمِهِ ** وَيُعْطِي اللُّهَا فِي كُلِّ حَقِّ وَبَاطِلٍ
356	بلا نسبة	وَأَسْمَرَ خَطِّيًّا كَأَنَّ كُعُوبَهُ ***نَوَى القَسْبِ قَدْ أَرْمَى ذِرَاعًا عَلَى العَشْرِ
356	بلا نسبة	بِآرِزَةِ الفَقَارَةِ لَمْ يَخُنْهَا ***قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلا خِلاءُ
357	الجحنون	فَإِنَّ الصَّبَا رِيحُ إِذا ما تَنَسَّمَتْ * * * عَلَى نَفْسِ مَحْزُونٍ تَجَلَّتْ هُمُومُهَا
357	بلا نسبة	***نسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الفَحْرُ
358	حسان بن ثابت	تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ * * تَشْفِي الضَّجيعَ ببارِدِ بَسَّامِ
358	کعب بن زهیر	بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولٌ ** مُتَيَّمٌ عِنْدَهَا مَا عِشْتُ مَحْبُولُ

فهرس الأبيات الشعرية وأجزائها

359	زهیر	فَلَمَّا أَجَزْنا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى *** بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ
359	بلا نسبة	فَجَاءَتْ بِمَعْيُوفِ الشَرِيعَةِ مُكْلِعٍ ***أَرَدَّتْ عَلَيْهِ بِالأَكُفِّ السَوَاعِدُ
360	بلا نسبة	مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا ** *لِلْمَوْتِ كَأْسٌ فَالَمْءُ ذَائِقُهَا

4- فهرس الأعلام: (وهو مرتب بحسب أول ورودها في صفحات الرسالة).

الصفحة المذكور فيها	اسم العَلَم
2، 84، 85، 99، 108، 131، 132، 141، 141، 150،	الخليل بن أحمد الفراهيدي
151، 164، 196، 199، 207، 208، 210، 211، 213، 213،	
244، 318، 322، 326	
28 .5 .3	علي القاسمي
4، 28	محند الركيك
339 ,338 ,47 ,28 ,4	محمد رشاد الحمزاوي
5، 28	حلمي خليل
226 ,225 ,224 ,223 ,33 ,12	فردينان دي سوسير
31 ،13	إيغور ميلتشوك
13	جوزيت بيكوش
14	جورج ماطوري
14	لويس فيليب
16، 226	ريتشاردز
16، 226	أوغدن
16	إيسبان
16	تراير
324 ,24	زغوستا
26، 27، 55، 72، 73، 109، 120، 121، 122، 123،	زغوستا ابن منظور
124، 125، 197، 228، 239، 331	33 6
31	ألان ري
34	ليونارد بلومفيلد
34	فيرث
34	هيل
34	هيل غليسون

34	هال
36 ,34	
37 .36	نعوم تشومسكي جيمس سلد
36	أبيت
36	کاتس
36	فودور
36	فاين رايش
36	جارلس فيلمور
36	جيمس مكولي
37	أرجبلود .أ. هل
37	بولنجر
37	كليسن
37	هالدي
37	هو کن
37	جوز
37	كوارت
37	ماكنتوش
37	بايك
44	جون أموس كومينوس
44	فو ربيير
64 ,60 ,49 ,47	ابن النديم
46	سليمان بن فهد الأزدي الموصلي
46	عال وعلاء وعلي (أبناء ابن جني)
.97 .96 .94 .99 .99 .99 .99 .87 .86 .84 .50 .46 .101 .101 .102 .101 .101 .101 .105 .99 .98	أبو علي الفارسي
112، 115، 164، 196، 197، 199، 250، 269، 348	

46، 105	محمد علي النجار
46	عبده الراجحي
46	محمد خضر
46	غنيم بن غانم الينبعاوي
318 ،48	حسین نصار
48، 99، 99، 99، 99، 99، 90، 101، 111،	أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري
164 ،154 ،119	ببو ريد شعيد بن روش 🖈 عبدري
49, 89, 90, 112, 911, 133, 195, 315	محمد بن الحسن بن دريد
49، 56، 72، 109، 110، 111، 111، 111، 111، 111، 111	ابن سِيدَه
117، 118، 119، 120، 183، 184، 197	., O.
49، 53، 108	ياقوت الحموي
159 ,119 ,108 ,97 ,49	أبو البركات الأنباري
250 ,221 ,215 ,208 ,169 ,72 ,56 ,49	السيوطي
49	عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي
49، 96، 119	قطر ب
49، 112، 119	أبو عبيد القاسم بن سلام
49، 93، 94، 99، 100، 112، 119، 169، 171، 189،	ابن السكيت
190	" Ö
49، 119	ابن قتيبة
49	إسماعيل القُمِّي
76، 66، 51	القفطي
333 ،52	الفارابي
333 ،127 ،126 ،52	الجوهري
333 ،52	الشيخ حمد الجاسر
333 ،52	أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البنديجي
358 ,333 ,280 ,55 ,53	أبو نواس

55	بدر الدين الزركشي
334 ,99 ,56	أبو سعيد السكري
56	الزمخشري
56، 73	ابن هشام
334 ،56	قيس بن العيزارة
58	ابن الأعرابي
280 ,279 ,59	أبو رياش
280 ,279 ,59	الديمرتي
280 ,279 ,59	النمري
358 ،334 ،333 ،327 ،278 ،111 ،109 ،61 ،60	المتنبي
61، 87	المفضل بن محمد التنوخي المعرّي
278 ,68 ,61	بهاء الدولة البويهي
360 ,359 ,357 ,356 ,355 ,354 ,352 ,62	النبي صلى الله عليه وسلم
62	أرسطوطاليس
.280 ،280 ،95 ،96 ،106 ،105 ،164 ،195 ،196 ،196 ،196 ،196 ،196 ،196 ،196 ،196	أبو عثمان المازي
334	
66	ابن خلِّكان
68	السيد يعقوب بكر
72، 73، 109، 125، 126، 126	الفيروزأبادي
72	ابن شاكر الكتبي
229، 72	جورجي زيدان
73	عبد القادر البغدادي
78، 84، 95، 105، 112، 119، 114	أبو حاتم السجستاني
78، 169	ابن السيد البطليوسي
78	علي بن محمد السخاوي

70	
79	محمد مرتضى الزبيدي
99, 35, 79	ابن مجاهد
79	الشريف الرضي
84، 99، 100، 105، 106، 116، 111، 119، 116،	الأصمعي
189، 270، 282، 358	ي
88، 88، 88، 88، 80، 100، 111، 111، 126، 126،	سيبو يه
131، 361، 137، 138، 441، 164، 196، 207، 208،	.5
212، 212، 213، 221	
87	محمد بن حبیب
92	علي بن المبارك اللحياني
92، 105، 164	أبو عمرو الشيباني
93 ,92	أبو بكر محمد بن الحسن
362 ,321 ,293 ,93	أبو عبد الله محمد بن زياد (ابن الأعرابي)
94، 95، 99، 198، 199	أبو بكر محمد بن السري السراج
94، 95، 100، 133، 164، 199، 200	سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)
95، 105، 164، 200	أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب)
95, 112	ثابت بن محمد
95, 119	ابن در ستویه
96, 99, 119	أبو إسحاق الزجَّاج
96, 99, 119, 159, 195, 293	الفراء
99	الأخفش الصغير
99، 106، 159، 164، 196	أبو العباس المبرِّد
99	أبو الفضل الرياشي
99، 107	أبو عمرو بن العلاء
99	خلف الأحمر
99	ابن رستم

100، 362	أبو الأسود الدؤلي
164 ،105	محمد بن الحسين (ابن مقسم)
105	ابن الجزري
105	الداني
105	الذهبي
105	الكسائي
105	الكميت
105	سعد بن قيراط
105	أبو وجزة
105	ابن میادة
105	الأقرع بن معاذ القشيري
105	عبد الله بن الحجاج التغلبي
105	محمد بن علي بن القاسم
105	محمد بن هرون الروياني
106	محمد بن سلمة
106	أبو الفرج الأصفهاني
106، 177	الفرزدق
106	جران العود
106	أبو خراش الهذلي
106	عبد الرحمن بن مسافع بن دارة
106	الشجري
108	الباخرزي
109، 215	أبو منصور الثعالبي
112	السيرافي
112	الهذلي

117	نافع بن لقيط الفقعسي
313 ،293 ،282 ،195 ،119	أبو عبيدة
119	التوزي
119	الأحول
169 ,119	أبو علي القالي
119	ابن القوطية
119	القاسم الواسطي
126	الأعمش
127	ابن سنان الخفاجي
127، 250	ابن الأثير
133	الأشنانداني
141	إبراهيم أنيس
150	أنيس فريحة
151	علي عبد الواحد وافي
332 ,162 ,159 ,158	ابن التستري الكاتب
323 ,318 ,265 ,264 ,259 ,159	أحمد بن فارس
159	أبو بكر الأنباري
159	المفضل بن سلمة
189، 169	عبد الرحمن الزجاجي
189، 169	أبو الطيب اللغوي
169	ابن خالويه
336 ,230 ,229 ,228 ,169	أحمد فارس الشدياق
169	مصطفى صادق الرافعي
169	إبراهيم نجا
170	إبراهيم السامرائي

470	\
170	عبد الله العزاوي
170، 185، 186، 187، 191، 216، 231، 252،	إبراهيم أنيس
170	عبد الصبور شاهين
170، 251	محمد المبارك
170	صبحي الصالح
184 ,183	ابن يعيش
191	أنطوان عبدو
191	عبد الله أمين
191	السيد الجرجاني
194	رضي الدين الاستراباذي
194، 195، 197، 198، 199، 200، 201	ابن عصفور الإشبيلي
195، 201	أبو حيان الأندلسي
197	محمد مرتضى الزبيدي
201	عبد القاهر الجرجاني
201	أحمد بن محمد الميداني
205	محمد عابد الجابري
206، 205	عباد بن سليمان الصيمري
214	الكسائي
216	حسام سعيد النعيمي
227 ,225 ,221 ,29	عبد السلام المسدي
222	همبلت
222	ميدفيج
231 ,222	جيسبرسن
223 ,222	فندريس
222	سان توماس الأكويني

224 ,223	ستيفن اولمان
224	بو عز
228	بيار جيرو
229	محمد أحمد خلف الله
229	مرجحي الدومينيكي
230	أنستاس ماري الكرملي
230	العلايلي
230	صبحي الصالح
230	محمد المبارك
232	محمود فهمي حجازي
232	حسن ظاظا
250	الحاتمي
250	السكاكي
360 ,251	سعيد الأفغاني
251	طه الراوي
253	عبد الكريم محمد حسن جبيل
261	الأعشى
263	أبو منصور الجواليقي
271	علي الجارم
277	فخر الدين قباوة
278	الخطيب التبريزي
296	جوزیت دي بوف
302	جورج مونان
313	رمضان عبد التواب
318	محمد أحمد أبو الفرج

318	1141 16 1151 16
	عبد القادر عبد الجليل
321	النبي موسى عليه السلام
322	قضاعة
325	سيديي لاندو
330	هارتمان
336 ,330	إبراهيم بن مراد
332	نصر بن عاصم الليثي
335	أحمد مختار عمر
359 ،358 ،347	حسان بن ثابت
347	عمرو بن كلثوم
348	أبو الشعث
348	خالد بن عبد الله القسري
348	يوسف بن عمر الثقفي
350	التهانوي
351	كولير
361 ،354	عمر بن الخطاب رضي الله عنه
358 ،357	ابن هرمة
358	ابن الرومي
358	أبو تمام
358	البحتري
358	ديك الجن الحمصي
358	بشار بن برد
358	السرِّي الرِقَّاء
359 ،358	کعب بن زهیر
359	أمرؤ القيس

فهرس الأعلام

360	علي بن أبي طالب رضي الله عنه
362	عبد الله بن عباس رضي الله عنه

	5- فهرس الموضوعات :
f	المقدمة
1	المدخل: المعجمية؛ مفهومها وقضاياها في ضوء اللسانيات الحديثة
	أولا): علم المعاجم؛ مفهومه وقضاياه
	ثانيا): علم "صناعة المعاجم"؛ مفهومه وقضاياه
	الباب الأول: مدونة "ابن جني" المعجمية؛ حجمها، ومصادره فيها، وأثرها في الخالفين
	الفصل الأول: حجم المدونة المعجمية لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	أولا): الرسائل المعجمية
	1)- كتاب "ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود"
	2)- كتاب "المذكر والمؤنث"
52	3)- كتاب "المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين"
	ثانيا): كتب شرح أشعار الشعراء وتفسير مشكلاتما
54	1 ₎ – كتاب "تفسير أرجوزة أبي نواس"
58	2)- كتاب "التمام في تفسير أشعار هذيل"
61	3)- كتاب "التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة"
62	4)- كتاب "الفَسْرُ؛ شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي"
66	ثالثا): كتب الصرف واللغة
66	1 ₎ - كتاب "التصريف المُلوكي"
	2)- كتاب "الخاطريات"
70	3)- كتاب "الخصائص"
76	4)- كتاب"سر صناعة الإعراب"
78	5)-كتاب "المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة"
81	6)-كتاب "المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"
84	7)- كتاب "المنصف شرح تصريف المازيي"
86	الفصل الثاني: مصادر مدونة "ابن جني" المعجمية
86	أولا): النقل من كتب اللغة
86	1)- كتاب "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي
89	2)- "الكتاب" لسيبويه

91	3)- كتاب "الجمهرة" لابن دريد
92	4)- كتاب "نوادر اللغة" لأبي زيد الأنصاري
93	5)- كتاب "المصادر" لأبي زيد الأنصاري
94	6)- كتاب "الهمز" لأبي زيد الأنصاري
94	7)- كتاب "نوادر اللغة" لعلي بن المبارك اللحياني
94	8)- كتاب "النوادر" لأبي عمرو الشيباني
95	9)- كتاب "الأمالي" لابن الأعرابي
95	10)- كتاب "القلب والإبدال" لأبي يوسف يعقوب بن السكيت
96	11)- رسالة "الاشتقاق" لأبي بكر محمد بن السري السراج
96	12)- كتاب "التصريف" لسعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط
98	ثانيا): أبو على الفارسي
99	1)- أسس العلاقة بينهما
100	2)- حجم المادة التي استقاها "ابن جني" من شيخه "أبي على الفارسي"
102	3)- بعض المسائل التي استلهمها "ابن جني" من شيخه "أبي علي الفارسي"
106	ثالثا): رواة اللغة والأدب
107	1)- محمد بن الحسين المعروف بابن مقسم.
108	2)- أبو بكر محمد بن علي بن القاسم
108	3)- أبو بكر محمد بن هرون الروياني
108	4)- محمد بن سلمة4
108	5)- أبو الفرج الأصفهاني علي بن الحسن الكاتب
	لفصل الثالث: أثر مدونة "ابن جني" المعجمية في الصناعة المعجمية بعده
112	أولا): ما جاء في "كتاب المخصص" لابن سِيدَه
113	1)- ما جاء في شرح الألفاظ
115	2)- ما جاء في بناء الألفاظ
118	ثانيا): ما جاء في كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سِيدَه
119	1)– ما يتعلق بشرح الألفاظ
121	2)- ما يفيد بناء الألفاظ وتعليله لاشتقاقها وتصريفها
123	ثالثا): ما جاء في "لسان العرب" لابن منظور
125	1) – ما يتعلق بشه ح المفردات و تفسيرها

126	2)- ما جاء في بناء المفردات وتعليله لتصريفها
128	رابعا): ما جاء في "القاموس المحيط" للفيروز أبادي
128	1)- ما جاء في شرح الألفاظ
129	2)- ما جاء في بناء الألفاظ
131	الباب الثاني: أبنية الألفاظ وحقولها المعجمية عند "ابن جني"
133	الفصل الأول: فلسفة البناء اللغوي عند "ابن جني"
134	أولا): ائتلاف الحروف في البناء اللغوي
134	1)- الاستخفاف بعدم تحاور الحروف المتقاربة في المخرج
137	2)- مراعاة الحرف الأقوى في تحاور الحروف المتقاربة في المخرج في بناء اللفظ
139	3)- الاستخفاف بتقريب الحروف بعضها من بعض في بناء اللفظ
144	ثانيا): عدد الحروف المكون منها البناء
146	1)- علة استعمال الثلاثي من الألفاظ
149	2)- المستعمل من الرباعي والخماسي
156	الفصل الثاني: الألفاظ المخصوصة برسائل معجمية عند "ابن جني"
157	أولا): الألفاظ المهموزة عند "ابن جني"
157	1)- حقل الألفاظ المهموزة
160	2)- تعليل الهمز وأحكامه عند "ابن جني"
161	ثانيا): ألفاظ التذكير والتأنيث عند "ابن جني"
161	1)- ألفاظ التذكير والتأنيث بين النحو والمعجم
	2)– حقل ألفاظ التذكير والتأنيث
165	ثالثا): ألفاظ اسم المفعول معتل العين من الثلاثي عند "ابن جيي"
165	1)- أهمية ألفاظ اسم المفعول معتل العين
	2)- حقل ألفاظ اسم المفعول الثلاثي معتل العين
171	الفصل الثالث: ألفاظ الإبدال والألفاظ المزيدة وحقولهما المعجمية عند "ابن جني"
	أولا): ألفاظ الإبدال اللغوي عند "ابن جني"
	1)- رأي "ابن جني" في الإبدال وتعليله له
	2)- موقف العلماء من الإبدال ومن رأي "ابن جني" فيه
	ثانيا): الألفاظ المزيدة بحروف الزيادة المعروفة مما اختص به "ابن حيي"
196	1- الألفاظ التي زيد فيها حرف الهمزة

197	2)– رأي "ابن جني" في الألفاظ التي وقع حولها خلاف في زيادة الميم فيها
200	3)- الألفاظ التي زيد فيها حرف النون
201	4)– الألفاظ التي زيد فيها حرف الهاء
203	5)– الألفاظ التي زيد فيها حرف اللام
206	الباب الثالث: دلالة الألفاظ وحقولها المعجمية عند "ابن جني"
208	الفصل الأول: الألفاظ المناسبة لمعانيها
208	أولا): مفهوم نظرية المناسبة بين الألفاظ ومعانيها عند "ابن جني"
212	1)– حقل الألفاظ المناسبة لمعانيها عند "ابن حني"
213	2)– تحليل حقل المناسبة بين الألفاظ ومعانيها عند "ابن جني"
225	ثانيا): موقف الغربيين واللسانيات الحديثة من أمر العلاقة بين اللفظ ومعناه
225	1)– موقف الغربيين من مسألة العلاقة بين اللفظ ومعناه
226	2)- العلاقة بين اللفظ ومدلوله في اللسانيات
231	ثالثا): موقف العلماء العرب المحدثين من مسألة العلاقة بين اللفظ ومعناه
236	الفصل الثاني: تقارب الألفاظ لتقارب المعاني
236	أولا): مفهوم نظرية "تقارب الألفاظ لتقارب المعاني"
237	-1حقل ألفاظ التصاقب
239	2) – تحليل حقل التصاقب
253	ثانيا): موقف القدامي والمحدثين من نظرية "تقارب الألفاظ لتقارب المعاني"
253	1)- موقف القدامي
254	2)- موقف العلماء المحدثين
257	الفصل الثالث: الألفاظ التي تلتقي معانيها على اختلاف أصولها ومبانيها عند "ابن جني"
	أولا): مفهوم نظرية تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني عند "ابن جيي"
	1)- حقل الألفاظ التي تلتقي معانيها مع اختلاف أصولها ومبانيها عند "ابن جيني"
	2)- تحليل حقل الألفاظ التي تلتقي معانيها مع اختلاف أصولها ومبانيها عند "ابن جيي"
	3)– حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "اللين والانجذاب وترك الشدة والاعتياص"
	4)- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الجمال والحسن والأنس"
269	5)– حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الانفضاض والهلاك"
271	6)– حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "التصفية والتهذيب والبروز"
273	ثانيا): نظرية "ابن جين" في تلاقي المعاني وعلاقتها بمسألة الترادف

273	1)– مفهوم الترادف عند "ابن جني"
275	2)- موقف اللسانيات الحديثة من الترادف
279	الباب الرابع: النص المعجمي لـ"ابن جني" في ضوء الصناعة المعجمية
280	الفصل الأول: طرق شرح الألفاظ في النص المعجمي عند "ابن جني"
280	أولا): شروح الألفاظ عند "ابن حيني" بين المنهج النقدي والمنهج المعجمي.
284	ثانيا): الشرح بالتعريف الإسمي عند "ابن حني"
284	1)- الشرح بالمرادف
289	2)- الشرح بالتخصيص
292	3)- الشرح بالعبارة:
294	4)- الشرح بالاشتقاق
300	ثالثا): الشرح بالتعريف البنيوي عند "ابن جيي"
300	1)- الشرح بالسياق
305	2)- الشرح بالحقل الدلالي
310	الفصل الثاني: أهم الوظائف المعجمية في النص المعجمي لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
311	أولا): وظيفة المعلومات الصرفية والنحوية
311	1)- بيان التنوعات الشكلية للكلمة
315	2)- ذكر الجمع والتثنية
316	3)- ذكر الجنس الذي ينتمي إليه اللفظ
319	ثانيا): وظيفة التأصيل الاشتقاقي
	1)- إشارته إلى الألفاظ المقترضة من اللغات الأخرى
325	2)- ربطه بين الألفاظ متحدة المادة وتقريب معانيها في معني واحد
	ثالثا): وظيفة معلومات استعمال اللفظ
327	1)- مفهوم وظيفة الاستعمال
330	2)- نماذج من وظيفة الاستعمال في النصوص المعجمية لابن جني
يع"	الفصل الثالث: النص المعجمي لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
335	أولا): الترتيب في النص المعجمي لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
335	1)- الترتيب الخارجي
339	
	ثانيان: حجم النص المعجم لـ"ان حمد"

فهرس الموضوعات

346	1)– نماذج من النصوص المعجمية القصيرة
348	2)- نماذج من النصوص المعجمية متوسطة الطول
351	3)- نماذج من النصوص المعجمية الطويلة
354	ثالثا): الشواهد في النص المعجمي لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
356	1)- الشواهد القرآنية في النصوص المعجمية لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
358	2)- شواهد الحديث النبوي الشريف في النصوص المعجمية لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
361	3)- الشواهد الشعرية في النصوص المعجمية لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
364	4)- الاستشهاد بأقوال الصحابة وفصحاء العرب في النصوص المعجمية لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الخاتمــة
373	قائمة المصادر والمراجع
389	ملحق بالفهارس العامة
390	-1 فهرس الآیات القرآنیة
392	2– فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
393	3- فهرس الأبيات الشعرية وأجزائها
395	4- فهرس الأعلام
406	5 – فهر سر المرضم عات

ملخص:

لقد صنف ابن جني العشرات من المؤلفات وفي أغلبها مادة صالحة لدراسة المفردات للغة العربية، دراسة علمية معمقة لبناء المفردات ودلالتها، بما تميز به عن غيره من العلماء السابقين له وعن معاصريه واللاحقين به، وهذه الدراسات للمفردات بناء ومعنى لهي جهود تستحق الدراسة والبحث والوقوف عليها مليا لنطبق عليها المقاربة المعجمية الحديثة التي تنهل مما جادت به النظريات اللسانية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الجهود المعجمية: كل الدراسات والآراء والتحاليل والتعليلات التي تخص الألفاظ من حيث المبنى والمعنى، ابن جني، اللسانيات الحديثة: الدراسة العلمية للغة لها نظريات أرسى دعائمها علماء اللغة في القرنين الأخيرين، وعلى رأسهم اللغوي فيردنان دي سوسير.

Summary:

IBN-DJINI has made it plain that dozens of his frame works can be a deep scientific study to build up terms in the Arabic language within their meamings. This study, let him being distinct from those scientists that preceded him or even those who came after him. This kind of study deserves to be closely consulted as it was performed with great efforts. It remains a useful reference on which researchers are able to practise a modern lexicographic approach inspired from contemporary linguistic theories.

<u>Key words</u> : lexicographic efforts -IBN-DJINI - Modern linguistics.

Résume:

IBN-DJINI a fait en sorte que des dizaines de ses ouvrages sont réellement une étude scientifique approfondie pour la construction des mots de la langue arabe et leurs sens. Cela a fait de lui un savant particulier par rapport a ceux qui l'ont précédés ou même ceux qui sont venus après lui. Cette étude mérite d'être consultée de prés parce qu'elle est fournie après des efforts conséquents

Elle demeure une référence très utile par laquelle les chercheurs peuvent pratiquer une approche lexicographique moderne inspirée des théories linguistiques contemporaines.

<u>Mots clés</u>: Les efforts lexicographiques -IBN-DJINI .Linguistique moderne.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص: لغة عربية

ملخص عامر لىسالته اللكنوسالا

الموسومة:

الجهود المعجمية لابن جني في ضوء اللسانيات الحديثة

إشراف:

إعداد الطالب:

أ.د. غيثري سيدي محمد

المستعبد القادر

السنة الجامعية: 1433-1434ه/2012م

ملخص عام للرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فإن المعجم هو ملتقى بحور اللغة وسنام الدرس اللغوي من صوت وصرف ودلالة، فالمفردة هي الوحدة الأساسية في اللغة التي لها معنى ما يتطلب الوقوف عندها قبل الخوض في البين والمستويات اللغوية الأخرى من جملة ونص، فلم يكن الخليل بن أحمد الفراهيدي معجميا إلا بعد أن استوفى الدرس اللغوي برمته درسا وتمحيصا، ويدل على ذلك أنه أنجز كتاب العين في آخر عمره، وجاء عمله المعجمي تطبيقا لنظرية لغوية متكاملة، ورغم هذه الأهمية للمعجم والدرس المعجمي ككل إلا أن نظرية المعجم لا تزال في الحقيقة موطن الضعف الكبير في اللسانيات الحديثة، فالبنيوية في النصف الأول من القرن العشرين لم تعط للمعجم وقضاياه حقه من الدراسة، ثم زادت المدرسة التوليدية في السنوات الأربعين للمعجم وقضاياه حقه من الدراسة، ثم زادت المدرسة التوليدية في السنوات الأربعين المنقضية من نفس القرن تعتيما بتغليبها المكون التركيبي في البحث اللساني وخلطها بين المنقضية من نفس القرن تعتيما بتغليبها المكون التركيبي في البحث اللساني وخلطها بين المنقضية من نفس القرن تعتيما بعنيها وعد المفردات فيه "مساجين خارجين عن القانون"، المفردات"، حتى عده بعضهم سجنا وعد المفردات فيه "مساجين خارجين عن القانون"، وقصرت وظيفته على أن يكون "ذيلا للنحو".

ولذلك فإن جهود الباحثين اليوم في الدرس اللغوي هو محاولة تقديم تصور نظري يؤسس لنظرية متكاملة في المعجم، وأن يكون له علم ذو مباحث يحمل عنوان "علم المعجمة".

وإن جهود العلماء الغربيين والعلماء العرب في هذا الاتجاه كبيرة وقديرة، وقد عملت في السنوات الأخيرة على بلورة الكثير من مباحث المعجمية، وعملت على تأسيس إطار نظري، وهي اليوم تحاول أن تقدم وصفا لوسائل هذا العلم، ومنهجه، وحدوده مع العلوم المجاورة والعلوم الأخرى ليكون له كيان خاص ومحدد.

وإذا جئنا لمساهمة العلماء العرب المحدثين في إرساء مقاربة لنظرية المعجم، فإنها جهود جبارة كذاك، فقد عمل كثير من المعجميين في المشرق والمغرب على تقديم تصور للمعجمية، مستلهمين أسسها من الركام المعرفي اللغوي العربي، ومستمدين الكثير من عناصرها مما جاد به الغربيون في العقود الأخيرة.

ومن المقاربات النظرية المهمة في إرساء النظرية المعجمية العربية تلك المحاولة لمحمد رشاد الحمزاوي التونسي، التي شُهد لها بالسبق كما وكيفا، (ينظر كتابه: المعجمية؛ مقدمة نظرية ومطبقة، ص9-10)، وهذه المقاربة ترتكز على:

- ربط الرصيد المفهومي المعجمي التراثي بالرصيد المفهومي المعجمي الحديث.
- عرض تنظير تتناسق فيه كل النظريات المعروفة، والإفادة مما نحن في حاجة منها إليه، وتسخيرها لاقتراح مقاربة تنظيرية معجمية عربية دولية متكاملة وحديثة.
- تركيزها على أمثلة ونصوص عربية متنوعة ومتعددة المشارب (عامة، أدبية، علمية، تكنولوجية...إلخ)، ومن جميع مستويات اللغة العربية مكتوبة ومنطوقة.
 - إخضاعها لمنهجيات وقوانين تطبق على كل اللغات، وبالأحرى العربية.

هذه المقاربة فإن التنظير في المعجمية لا يقتصر على نقل النظريات الجديدة فحسب، ولا على أرصدها متتابعة متراكمة، يستبد بها الحفظ والتراكم، مما جعلها عاجزة عن ربط التواصل بين المعارف اللغوية وتجاربها وتوظيفها لأداء خطاب معجمي متحدد، وعليه فإلها لا بد أن تضع التراث من صلب اهتماها، وأعتقد أن العمل في هذا الاتجاه وبهذا الأسلوب عند الباحثين العرب اليوم، هو سبيل صحيح ويستدعي كل مآزرة وتشجيع.

إن هذا الوصف المقدم لنظرية حول المعجم، وجهود الباحثين فيها، قد شجعني للخوض في غمارها، ودفعني إلى مواصلة الجهود فيها، وقد قلبت الفكر مليا فيها، فرأيت أن في تراثنا اللغوي العربي ما يفيد كثيرا في صياغة هذه المقاربة المعجمية، وقد رأيت في "ابن جين" العالم اللغوي الكبير وصاحب المصنفات العديدة التي حلّق فيها في مستويات الدرس اللغوي كله من أصوات وصرف ونحو ودلالة ومعجم وفلسفة لغوية عميقة وقديرة، وهو وإن لم يخلّف لنا معجما لغويا إلا أنه لو حُصرت دراساته اللغوية للمفردات، ولو استقصينا الألفاظ التي شرحها في مؤلفاته العديدة لجاء منها معجما بمئات الصفحات، يضم إليه الآلاف من الألفاظ مشروحة شرحا دقيقا، ومعتني بما اعتناء كبيرا في البناء والدلالة، وقد رأيت بذلك أن في ما خلف "ابن جني" يشكل مدونة حقيقية لتطبيق ما جاء في المقاربة المعجمية الموصوفة سابقا.

لقد خلف لنا "ابن جني" ما يفوق السبعين مؤلفا، وصل إلينا الكثير منها، وفي أربعة عشر مؤلفا منها رأيت أنها تتوفر على مادة صالحة للدرس المعجمي، ففي كتبه دراسة للمفردات في بنائها واشتقاقها والتغيرات التي تصيبها بسبب الظواهر المورفوفونولوجية، ودرس دلالي للألفاظ له أهميته وخصوصيته عند "ابن جني" مما يتميز به عن غيره من العلماء السابقين له واللاحقين به، ونجد فيها كذلك شرحا للألفاظ اللغوية شرحا معجميا بالطرق الشرح المختلفة ووظائف معجمية أخرى وإثارة لقضايا المفردات في بنائها ومعناها، مما أقرته الصناعة المعجمية الحديثة، التي باتت تنهل كثيرا من النظريات اللسانية الحديثة في دراسة المفردات، كنظرية الحقول الدلالية، ونظرية التحليل المؤلفاتي وغيرها، وهذا الركام من الدرس اللغوي المعجمي لـــ"ابن جني" هي جهود معجمية معتبرة تستدعى الوقوف عندها ودراستها، وقد رأيت من الضروري أن تكون هذه الجهود المعجمية موضوع هذه الرسالة للدكتوراه، ولهذا قد كان موضوعي موسوما بـ: "الجهود المعجمية لابن جني في ضوء اللسانيات الحديثة"، لأغوص في التراث العلمي لــــ"ابن جني" فيما يتعلق بالألفاظ منه، وقد رأيت أن أطبق عليه المقاربة المعجمية التي تنهل من العطاء المعرفي اللغوي للسانيات الحديثة للباحثين العرب والغربيين، وإن الإشكالية التي يتعين على أن أعالجها في هذه الرسالة هي: هل لـــ"ابن جني" جهود معجمية؟ وإن وحدت فما حجمها بالنظر إلى أعمال المعجميين من أصحاب المعاجم وغيرهم من اللغويين؟ وما هي قيمة هذه الجهود في ضوء المعجمية الحديثة؟.

ولقد اعتمدت لدراسة هذا الموضوع الخطة التالية: فقد قسمت الرسالة إلى مدحل وأربعة أبواب، وذيلته بخاتمة، فبعد المقدمة، بادرت إلى الموضوع بمدخل خصصته لمفهوم المعجمية، بشقيها علم المعاجم وصناعة المعاجم، وتناولت فيه أهم قضاياها وإشكالياها، وحددت فيه مصطلحاتها، وهذا حتى يكون لنا أساس متين نقف عليه ونحن نعرض لجهود "ابن جني" المعجمية في ضوء اللسانيات، وفي الباب الأول، والمعنون بـ مدونة "ابن جني" المعجمية؛ حجمها ومصادرها وأثرها في الخالفين، فقد تناولت فيه تجليات الجهود المعجمية في مؤلفات "ابن جني" الأربعة عشر في فصله الأول، أما الفصل الثاني فتناولت فيه مصادر مدونة "ابن جني" المعجمية، ثم في الفصل الثالث خصصته لأثر "ابن جني" في الصناعة مدونة "ابن جني" المعجمية، ثم في الفصل الثالث خصصته لأثر "ابن جني" في الصناعة

المعجمية بعده، أما في الباب الثاني الذي كان مخصصا لبناء الألفاظ وحقولها المعجمية عند "ابن جني" فقد خصصت الفصل الأول منه لفلسفة البناء اللغوي عند "ابن جني" وتعليله له، وفي الفصل الثاني عنونته بالألفاظ المخصوصة برسائل معجمية عند "ابن جني"، والفصل الثالث خصصته لألفاظ الإبدال والألفاظ المزيدة وحقولهما المعجمية عند "ابن جين" أما الباب الثالث فقد خصصته لدلالة الألفاظ وحقولها المعجمية عند "ابن جين"، وقد قسمته بدوره إلى ثلاثة فصول، خصصت الفصل الأول منه لحقل الألفاظ المناسبة لمعانيها، والفصل الثابي تعرضت فيه لحقل الألفاظ المتقاربة في مبانيها لتقارب معانيها، أما الفصل الثالث فخصصته للألفاظ التي تلتقي معانيها على اختلاف أصولها ومبانيها، أما الباب الرابع والأخير فخصصته للنص المعجمي عند "ابن جني" في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، وقد قسم هو الآخر إلى ثلاثة فصول فخصصت الفصل الأول منه لطرق شرح الألفاظ عند "ابن جني"، أما الفصل الثاني فللوظائف المعجمية في شروح الألفاظ "عند ابن جنى"، أما الفصل الثالث فتناولت فيه النص المعجمي لـــ"ابن جنى" في ضوء مقاربة "الجمع والوضع"، وفي الخاتمة حئت على ذكر أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها في بحثي. أما عن المنهج العلمي المتبع في هذه الرسالة فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي رأيت أنه مناسب لمثل هذه الدراسات، حيث أن البحث هو وصف لمستوى لغوي من مستويات الدرس اللغوي، عند عَلَم من أعلام الدرس اللغوي العربي مستلهما في ذلك المقاربة اللسانية الحديثة في المعجمية، وكل ذلك يستدعى الوصف والتحليل.

وإن لهذه الرسالة أهميتها التي تستمدها من أمرين اثنين هما:

- أولا: من حيث أنها محاولة لتطبيق المقاربة المعجمية الموصوفة سابقا على هرم من أهرامات صانعي التراث اللغوي العربي، وتعد بذلك إسهاما مفيدا في إرساء النظرية المعجمية المنشودة.

- ثانيا: إن هذه الرسالة هي الوحيدة في الوطن العربي، حسب علمي، التي تتناول تراث "ابن جني" بالدرس في المستوى المعجمي، فلقد كثرت الأبحاث والكتب حول ما خلفه "ابن جني" من دراسات للغة العربية، وقد مست هذه الأبحاث كل المستويات اللغوية من أصوات، وصرف، ونحو، ودلالة، وبلاغة، ولهجات، وأصول للنحو، ولكن انعدمت

الأبحاث التي تتناول دراسة المفردات عند "ابن جني" دراسة معجمية، كما هو عليه الحال في هذه الرسالة، وهذا لا يعني أن الأبحاث التي دارت حول تراث "ابن جني" لم تتعرض إلى الألفاظ عنده مطلقا، ولكننا نقصد ألها لم تولها أهمية خاصة في أبحاث منفردة و لم تخضعها إلى منهج المعجمية في دراسة المفردات.

إن لهذه الرسالة مصادر متعددة ومتنوعة تتمثل في أربعة عشر مؤلفا من مؤلفات "ابن جين"، وفي العديد من المؤلفات التي دارت حول رصيده العلمي في كل المستويات اللغوية عموما بالإضافة إلى العشرات من الكتب والرسائل التي اعتنت بالدرس الدلالي واللغوي عموما لله "ابن جين" لا يتسع المقام لذكرها هنا كلها، ومن مصادر البحث المهمة كذلك المعاجم اللغوية كلها خاصة منها التي جاءت بعد "ابن جين"، أما الدراسات التي تتناول قضايا المعجمية، فلا غنى عنها في تطبيق المقاربة المعجمية على جهود "ابن جين" المعجمية، بالإضافة إلى العديد من المصادر والمراجع اللغوية الأخرى ذات العلاقة بموضوع البحث. وأهم المفردات التي عالجها "ابن جين"، والتي تم معالجتها في هذه الرسالة في شكل حقول معجمية لمسائل لغوية وغيرها، أو التي شكلت مداخل لأهم النصوص المعجمية، هي كالآتى:

1- أهم الألفاظ التي شكلت حقل ألفاظ الهمز عند "ابن جني":

لقد شكلت الألفاظ المهموزة التي ذكرها "ابن جني" حقلا معجميا مكونا من حوالي ثمانين لفظة، جاءت بصيغة الفعل الماضي، وهي: "بَدَأَ"، "بَرَأً"، "بَطُوً"، "بَوَأً"، "بَابَأً"، "تَنَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "جَبَأً"، "خَسَأً"، "أَحْطَأً "...

2- أهم الألفاظ التي شكلت حقل ألفاظ التذكير والتأنيث عند "ابن جني":

إن الحقل المعجمي الألفاظ التذكير والتأنيث لـــ"ابن جني"، يتجاوز المائتين من الألفاظ، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة حقول فرعية، حقل الألفاظ المذكرة، وحقل الألفاظ المؤنثة، وحقل الألفاظ التي تحديد لهذه المؤنثة، وحقل الألفاظ التي تحديد الأمرين؛ التذكير والتأنيث، وفيما يلي تحديد لهذه الحقول:

1/- حقل ألفاظ التذكير: "الأَلْفُ"، الأَنفُ"، "الأَشْجَعُ"، "الأُفْعُوانُ"، "الآلُ"، "البَازُ"، البَازُ"، البَطْنُ"، "التَّوْنُ"، "التَّوْلُبُ"، "التَّوْلُبُ"، التَّوْلُبُ"، التَّوْلُبُ"، "اللَّوْلُبُ"، "الخَعْلَبُانُ"، "الخَعْازُ"، "الخَعْرُ"، "الحَعْرُ"، "الحَعْرُ"، "الحَعْرُ"، "الحَعْرُ"، "الحَعْرُ"، "الخَعْرُ"، "الخَعْرُ"، "الخَوْرُانُ"، "الخَوْرُانُ "الخَوْرُانُ "، "الخَوْرُانُ "الخَوْرُانُ "، "الخَوْرُانُ الْنُولُ "، "الخَوْرُانُ "، "الخَوْرُانُ الْنُولُ "، "الخَوْرُانُ الْنُولُ الْنُو

2/- حقل الألفاظ التي تحتمل التذكير والتأنيث: "الإِبْطُ"، "البُسْرُ"، "التَّمْرُ"، "اللَّعْبَانُ"، "اللَّهْمَارُ"، "الجَرَادُ"، "الجَرَادُ"، "الحَامُ"، "السَّلْطَانُ"، "الطَّعُونُ"، "السَّلْطَانُ"، "الطَّعُونُ"، "الطَّعُونُ"، "الطَّعُونُ"، "الطَّعُونُ"، "العَاتِقُ"، "العَقْرَبُ"، "العَنْكُبُوتُ"، "غَيْرُ"، "الفَرَسُ"، "الفُلْكُ"، "القَلِيبُ"، "القَفَا"، "الغَاتِقُ"، "النَّعْمُ"، "النَّعْمُ "، "النَّعْمُ"، "النَّعْمُ"، "النَّعْمُ "، "النَّعْمُ"، "النَّعْمُ"، "النَّعْمُ"، "النَّعْمُ "، "النَّمْ النَّعْمُ "، "النَّعْمُ "،

3- أهم الألفاظ التي تشكل حقل ألفاظ اسم المفعول الثلاثي معتل العين:

إن الحقل المعجمي لألفاظ اسم المفعول مما اعتلت عينه، يحوي ثلاثمائة وستة وثلاثين مفردة، تندرج تحت جميع حروف الهجاء المعروفة في العربية، ونحن سنفرعه إلى حقلين أساسين، هما: الأول، حقل ألفاظ أسماء المفعول مما اعتلت عينه بالواو، والثاني، حقل ألفاظ أسماء المفعول مما اعتلت عينه بالياء.

1/- حقل ألفاظ أسماء المفعول مما اعتلت عينه بالواو: "مَبُوءٌ"، "مَسُوءٌ"، "مَسُوءٌ"، "مَشُوءٌ"، مَطُوءٌ"، "مَخُوبٌ"، "مَخُودٌ"، "مَخُوبٌ"، "مَخُودٌ"، "مُؤدّ"، "مُؤدّ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مُؤدّ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مَخُودٌ"، "مُؤدّ"، "مُؤدّ

2/- أهم الألفاظ التي تشكل حقل أسماء المفعول مما اعتلت عينه بالياء: "مَجِيءُ"، "مَشِيءُ"، "مَفِيءُ"، "مَفِيءُ"، "مَجِيبُ"، "مَخِيبُ"، "مَجِيبُ"، "مَرِيبُ"، "لَمَشِيبُ"، "مَلِيبُ"، "مَلِيبُكُ"، "مَلِيبُ"، "مَلِيبُ "، "مُلِيبُ "، "مُلِيبُ "، "مَلِيبُ "، "مُلِيبُ "، "مَلِيبُ "، "مَلِيبُ "، "مَلِيبُ "، "مُلِيبُ "، "مُلِيبُ "، "مُلِيبُ "، "مَلِيبُ "، "مَلِيبُ "، "مَلِيبُ المَلِلِيبُ المَلِيبُ المَلِلُلُهُ المَلِلُلُولُ المَلِلْلُلُولُ المَلِ

4- أهم ألفاظ حقل الإبدال عند "ابن جني":

يبلغ عدد ألفاظ الإبدال التي عالج فيها ابن جي في "سر الصناعة" و"الخصائص"، العشرات ومن هذه الألفاظ والتي تأتي في شكل ثنائيات، ألفاظ: "الفُومُ" و"الشُّومُ"، ونَفِيً و"تَوْفِيً" و"جَدَوْتُ"، و"جَدَوْتُ" و"جَنَوْتُ"، ويخَوْتُ" و"جَدَوْتُ"، ويخَرَوْتُ" ويخَرُوْتُ" ويخَرُونُ"، ويخرَوْتُ" ويخرَونُ"، ويخرَونُ"، ويخرَانَةٌ" ويخرَانَةٌ"، ويأفُوغُ" ويأفُوغُ" ويأفُوغُ"، ويأكياسُ" ويأكياتُ"، ويخرَيتُ"، ويخرَيتُ"، ويخرَيتُ"، ويخرَيتُ"، ويخرَيتُ"، ويخرَيتُ"، ويخرَيتُ"، ويخرَيتُ"، ويأفِوتُ"، ويأفِوتُ"، ويأفَوتُ"، ويأفَتُ"، ويأفَوتُ"، ويأفَوتُ"، ويأفَوتُ"، ويأفَوتُ"، ويأفَوتُ"، ويأفَتُ"، ويأفَتُنَ"، ويأفَتُنَ"، ويأفَتُ"، ويأفَتُنَ"، ويأفَتُنَ"، ويأفَتُنَ"، ويأفَتُ"، ويأفَتُنَ"، ويأفَتُنَا ويأفَ

5- أهم الألفاظ التي تشكل حقل الألفاظ المزيدة عند "ابن جني":

والألفاظ التي عالجها "ابن جني" من حيث دخول حروف الزيادة المعروفة أو عدمها تعد بالعشرات، وقد احتوت عليها كتبه الثلاثة وهي: "سر صناعة الإعراب"، و"التصريف الملوكي"، و"المنصف"، وفيما يلي أهم الألفاظ التي تشكل حقل الألفاظ المزيدة عند "ابن جني": "أفْكَلُ"، "أَيْدَعُ"، "أُبْلُمُ"، "إِصْبَعُ"، "أَبْلُمُ"، "إِصْبَعُ"، "أَبْلُمُ"، "إِصْبَعُ"، "أَبْلُمُ"، "حُطائِطٌ"، "أَخْلَقُ"، "أَبْلُمُ"، "شَمَّالُ"، "شَمَّالُ"، "شَمَّالُ"، "شَمَّالُ"، "شَمَّالُ"، "مُرائِضٌ"، "حُطائِطٌ"،

"النِئِدُلانُ"، "حَمْرَاءُ"، "صَفْراءُ"، "أَصْدِقاءُ"، "أَنْبِياءُ"، "عُشَراءٌ"، "نُفَساءُ"، "ضَهَيَأُ"، "النِئِدُلانُ"، "ذَلِكَ"، "أُولِئِكَ"، "هُنالِكَ"، "عَبْدَلُ"، "زَيْدَلُّ"، "فَيْشَلَةٌ"، "هَيْقَلُّ"، "فَحْجَلُّ"، "لَا يُحْجَلُّ"، "جَدْفُمُ"، "شَعْجَمُ"، "جَدْفُمُ"، "جَدْفَمُ"، "جَدْفُمُ"، "جَدْفُمُ"، "جَدْفُمُ"، "جَدْنُعَسُ"، "جَدْنُعَسُ"، "جَرَنْعَسُ"، "جَرَنْعُسُ"، "جَرَنْعَسُ"، "جَرَسُهُمْ الْعُرْسُ ا

6- أهم الألفاظ التي تشكل حقل الألفاظ المناسبة لمعانيها عند "ابن جني":

يتميز حقل الألفاظ المناسبة لمعانيها عند "ابن جي" بكثرة ألفاظه وتنوعها، وهي ألفاظ ومعانيها في اللغة العربية، مثّل بما عن الحالات التي تكون فيها المناسبة بين الألفاظ ومعانيها في اللغة العربية، وهي تأتي في شكل أفعال وأسماء، وفي بعض الحالات تكون هذه الألفاظ في تقابل مع ألفاظ أخرى، حيث أن المناسبة لا تتجلى إلا بذكر اللفظ ومقابله، وهي ليست ألفاظ مذكورة على سبيل الحصر بل هي نماذج وأمثلة يمكن أن يقاس عليها غيرها من الألفاظ، ولذلك فإننا في هذا الحقل سنذكر فيه فقط الألفاظ التي مثل بما لهذه الألفاظ، ولذلك فإننا في هذا الحقل سنذكر فيه فقط الألفاظ التي مثل بما لهذه "الظاهرة، وفيما يلي تحديد لهذه الألفاظ: "صرَّ"، "صَرْصرَ"، "التَعْزَعُةُ"، "العَليَانُ"، "الغَليَانُ"، "الغَليَانُ"، "الغَليَانُ"، "المَعْرَعُةً"، "الصَعْصَعَةُ"، "الحَرْجَرُةُ"، "السَّتُعْرَعُ"، "استَعْطَى"، "استَعْطَى"، "استَوْهَبَ"، "استَعْطَى"، "استَوْهَبَ"، "استَعْطَى"، "استَوْهَبَ"، "المَتَعْرَعُ"، "المَتَعْرَعُلُ"، "عَصَرَعُ"، "المَتَعْرَعُ"، "المَتَعْرَعُ"، "المَتَعْرَعُ"، "المَتَعْرَعُ"، "المَتَعْرَعُ"، "المَتَعْرَعُلُ"، "عَصَرَعُ"، "احَصَرَهُ "، "حَصَرَهُ"، "احَصَرَهُ "، "حَصَرَهُ"، "تَصَرَعُ"، "المَتَعْرَعُلُ"، "صَمُلً"، "مُمُذَّا"، "حُضَمَ"، "عَصَرَهُ"، "تَضَمَّ"، "تَضَعُ"، "المُتَعْرَدُلُ"، "صَمُلً"، "مُتَعْرَدُلُ"، "حَضَمَ "، "مَصَرَهُ"، "تَضَرَعُ"، "تَضَرَعُ"، "تَضَرَعُ"، "تَضَرَعُ"، "تَضَرَعُ"، "تَضَرَعُ"، "تَضَمَّا"، "تَضَرَعُ"، "تَضَرَعُ "، "تَضَرَعُ"، "تَضَرَعُ "، "تَضَرَعُ اللهُ اللهُ الله الله المناسِقُولُ الله الله المناسِقُولُ المناسِقُولُ المناسِقُولُ المناسِقُولُ المناسِقُل

7- أهم الألفاظ التي تشكل حقل ألفاظ التصاقب عند "ابن جني":

يصل عدد الأصول التي أوردها "ابن جني" في هذا التقارب إلى المائة والثمانين أصلا اتفقت كلها في كون الحرفين المختلفين المتقابلين في الأصلين من مخرج واحد، أو من

غرجين، متقاربين، ولم يلزم الاحتلاف موضعا واحدا في الأصل، فقد يختلف الفاء مع الفاء، أو العين مع العين، أو اللام مع اللام، وقد يتفق الأصلان في اللام ويختلفان في الفاء والعين، أو يتفقان في الفاء ويختلفان في الفاء والعين واللام، أو يتفقان في الفاء ويختلفان في العين واللام، وقد يعم الخلاف الفاء والعين واللام في الأصلين، وإن حقل ألفاظ التصاقب جمع فيه "ابن حين" كل ما يتحقق فيه مسألة التصاقب، وإن الألفاظ التي تكون هذا الحقل هي في شكل ثنائيات أو ثلاثيات أو أكثر، بل إنه يتضمن حتى ألفاظ الاشتقاق الأكبر أي التقاليب الستة لبعض الأصول التي رأى فيها "ابن حين" ألها تحقق التقارب في معانيها، نظرا لتقارب أصواتها، وفيما يلي تحديد لهذا الحقل: "أزَّ" و"هَزَّ، "العَسْفَ" و"لَأَسْفَ"، "هَرَفَ" و"جَلَفَ" و"جَلَفَ" و"جَرَفَ" و"جَرَفَ" و"جَرَفَ" و"جَرَفَ"، "جَلَفَ" و"جَرَفَ" و"جَرَمَ"، "حَلَفَ" و"جَرَمَ"، "حَلَفَ" و"جَرَمَ"، "طَلَنَ" و"جَرَبَ"، "العَلْبُ" و"لَوْرَدً"، "العَلْبُ" و"لَوْرَدً"، "المِنْرُةُ" و"العَصْبُ"، "السَلْبُ" و"الصَرْفُ"، "عَلَرَ" و"عَمَلَ" و"حَرَمَ"، "عَلَنَ" و"مَوَلَ"، "عَلَنَ" و"مَوَلَ" و"حَرَمَ"، "عَلَنَ" و"مَحَرَ" و"كَلَنَ" و"عَمَلَ" و"حَرَمَ"، "عَلَنَ" و"مَوَلَ"، "المِنْرُةُ" و"العَصْبُ"، "السَلْبُ" و"الصَرْفُ"، "عَلَنَ" و"حَمَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا و"مَكَلًا" و"كَمَلًا" و"كَمَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا" و"مَكَلًا و"مَلُلُ" و"مَلَلُا والمَلْ

8- أهم الألفاظ التي تشكل حقل الألفاظ التي تلتقي معانيها مع اختلاف أصولها ومبانيها عند "ابن جني":

يتألف هذا الحقل بدوره من مجموعة من ستة حقول فرعية أخرى، وقد جاءت عند "ابن جني" كالآتي:

1/- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "التمرين والتليين": ويشمل الألفاظ الآتية: "الخَلِيقَةُ"، و"الطَّبِيعَةُ"، و"التَّحِيرَةُ"، و"الغَرِيزَةُ"، و"التَّقِيبَةُ"، و"الطَّبِيعَةُ"، و"السَّحِيحَةُ"، و"السَّلِيقَةُ"، و"السَّرْجيحَةُ".

2/- حقل الألفاظ التي تلتقي في معنى "الميل والانعطاف": ويشمل لفظتي: "المِسْكِ"، "الصُورَارِ".

3/- حقل الألفاظ التي تتلاقى في معنى "اللين والانجذاب وترك الشدة والاعتياص": ويشمل ألفاظ: "الصَّبِيِّ"، و"الطِّفْلِ"، و"الغُلامِ"، و"الجَارِيَةِ".

9- ومن نماذج النصوص المعجمية التي تم معالجتها في الرسالة ما يلي:

- 1-"اِغْدَوْدَنَ": «يُقَالُ اِغْدَوْدَنَ النَّبْتُ: إِذَا طَالَ وَاسْتَرْخَى».
- 2- "صَوْمَعْتُ": «يُقَالُ صَوْمَعْتُ الشَيْءَ صَوْمَعَةً، إذَا دَحْرَجْتَهُ».
- 3- "أَغْيَلَتْ": «يُقَالُ: أَغْيَلَتْ المَرْأَةُ وَأَغَالَتْ: إِذَا أَرْضَعَتْ وَلَدَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، وَذَلِكَ مَكْرُوةُ واسمه الغَيْلُ».
- 5- "الوَحْدُ": «ضَرْبُ مِنَ السَيْرِ، وَأُوَّلُ السَّيْرِ الدَّبِيبُ، فَإِذَا انْبَسَطَ فَهُوَ المَشْيُ، فَإِذَا إِرْتَفَعَ فَهُوَ النَّمِيلُ، فَإِذَا إِرْتَفَعَ شَيْعًا فَهُوَ الزَّمِيلُ، فَإِذَا إِرْتَفَعَ فَهُوَ التَزَيُّدُ، فَإِذَا إِرْتَفَعَ فَهُوَ التَرَيُّدُ، وَإِذَا إِرْتَفَعَ فَهُوَ الخَدَيانُ وَالوَحْدُ». إرْتَفَعَ فَهُوَ الخَدَيانُ وَالوَحْدُ».
- 6- "عَرَا": «عَراهَا يعْرُوهَا: يَأْتِيهَا ويَلْحَقُها، يقال: عَرَاهُ يَعْرُوهُ عَرْوًا، وهو عَارِ، والمَفْعُولُ مُعْتَرَى، وَعَرَّهُ يَعُرُّهُ، وهُو عَارَّهُ والمَفْعُولُ مُعْتَرَى، وَعَرَّهُ يَعُرُّهُ، وهُو عَارَّ، والمَفْعُولُ مُعْتَرَى، وَعَرَّهُ يَعُرُّهُ، وهُو عَارَّ، والمَفْعُولُ بِه أَيْضًا مُعْتَرَّ، قال تعالى: عَارُّ، والمَفْعُولُ بِه أَيْضًا مُعْتَرَّ، قال تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا القَانِعَ والمُعْتَرَّ﴾.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها من البحث:

أولا- في التنظير المعجمي: تسعى النظرية المعجمية في ضوء اللسانيات الحديثة إلى ضبط إطارها بتحديد موضوعها وحصر وسائلها، ويمكننا أن نقول أن المعجمية هي ذلك العلم الذي يتشكل من علمين رئيسيين هما علم المعاجم وهو الذي يعنى بدراسة المفردات شكلا ودلالة، وهذا يعني أنه يضع في اهتماماته اشتقاق الألفاظ وبنائها الصرفي، ويعنى بكيفية تشكل دلالة الألفاظ، وأنواع الألفاظ في اللغة وطرق انتقال الدلالة، والعلاقة بين اللفظ ومدلوله، وغيرها، ومن فروع المعجمية كذلك علم صناعة المعاجم وهو ذلك الفن الذي يعنى بالخطوات الواجب اتباعها لإخراج المعجم في شكله النهائي، ومن أهم اهتماماته النص المعجمي وكل مقتضياته، ومع التوصيف السابق للمعجمية من الناحية النظرية، إلا أنه من الناحية العملية فإن التنظير المعجمي لا يزال لم يبلغ مداه بعد ليرسي لنا النظرية المعجمية المنشودة، فعلم المعاجم، أحد فروع المعجمية، لم تتحدد منهجيته بعد في دراسة

المفردات، فلا تزال أساليبه في ذلك هي أساليب ومنهجيات علم الصرف والاشتقاق، ومنهج النظريات الدلالية في دراسة المفردات، والوضع مختلف بعض الشيء مع صناعة المعاجم، حيث يعرف تنظيرا متزايدا مع الزمن، خاصة فيما يتعلق بالنص المعجمي، فقد عرف كثيرا من المقاربات ويشهد تصاعدا في تولد مصطلحاته.

ثانيا: مواصفات وخصائص جهود "ابن جني" المعجمية:

1- إن كل المسائل المشار إليها في المعجمية في موضوعها واهتماماتها، لهي مما أولى له "ابن جيي" أهمية في مؤلفاته العديدة والمتنوعة، ولقد طفحت كتبه بما يفيد بناء الألفاظ واشتقاقها، وتعليل لهذه الأبنية ودراسة لقضايا بناء الألفاظ، كالإبدال والإعلال والإدغام والحذف والزيادة، واهتم أيما اهتمام بدلالة الألفاظ، ولقد حفلت كتب "ابن جيي" وخاصة شروحه الشعرية منها بشروح للألفاظ على النحو الذي كان سائدا عليه في الصناعة المعجمية العربية آنذاك، ويوافق كثيرا من طرق الشرح ووظائف المعجم في الصناعة المعجمية الحديثة اليوم، مما يجعلنا نصنف "ابن جيي" بأنه معجمي بحق وله جهود معجمية معتبرة.

2- استقى "ابن جني" ثقافته المعجمية من ثلاثة مصادر رئيسية: أ- النقل من الكتب عن طريق طرق التحمل المعروفة، ب- من شيوخه بالرواية كالأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، والخليل، وسيبويه، وعلي بن المبارك اللحياني، وأبو عمرو الشيباني، ابن الأعرابي، سعيد بن أوس الأنصاري، وابن السراج، والأخفش الأوسط، ومن رواة اللغة والأدب عن طريق الرواية، ت- أغلب علمه وثقافته فيها من شيخه أبي علي الفارسي، الذي كان مصدره في القياس والاشتقاق وتعليل الأبنية، وفي شروح الكثير من المفردات، وهذه المصادر هي أساس علوم اللغة ولا يكاد يخلو مصنف من مصنفات "ابن جني" من الإشارة إليها، حيث كان أمينا في النقل عنها، وقد أكسبه ذلك ثقافة معجمية رائدة مكنته من تقديم وصف دقيق لبناء الألفاظ وتعليله لها والغوص في دلالتها.

3- لقد نظر "ابن جني" إلى المفردات بوصفها ممثلا لقيمة دلالية، فأعطى لهذه المسألة حقها من الدراسة والتعليل والتحليل حتى غدا عمله هذا مما انماز به عن غيره من علماء المفردات والدلالة، بل إنه مما ينم عن عبقريته في التعمق في أسرار العربية وسننها، ولقد بني "ابن

حني" نظريته في الدلالة اللغوية على دعامتين مركزيتين: الدعامة الأولى: هي الإقرار المبدئي بحكمة الواضع وسحر العربية مما يعني حسن التأليف اللفظي في المظهر النطقي، ومن ثم كان محور الوضع هو إرادة الواضع المبنية على اختياره وانتقائه للكلم، الدعامة الثانية: هي الإحالة الدائمة في النطق والتأليف الفيزيائي على الطبيعة بمعناها الحسي، ولذلك قد عالج دلالة الألفاظ في ثلاثة نظريات أساسية، كلها تعكس نظرته إلى العلاقة بين اللفظ ومعناه، والتي كان يرى فيها مناسبة لا تخفى، وهذه النظريات هي: إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وتلاقى المعاني، وتلاقى المعاني على اختلاف الأصول والمباني.

4- لقد شكلت الألفاظ التي عالجها "ابن جني" حقولا معجمية تضم إليها العشرات أو المثات من الألفاظ في الحقل الواحد، وقد كان تعرضه لها على سبيل الدراسة لا سبيل الجمع والحصر، لأن الألفاظ التي تعرض لها تشكل قطاعا كبيرا من متن اللغة، ولم تكن استثناءا من مفردات اللغة العامة.

5- أكثر ما تميز به "ابن جني" في معالجته لدلالة الألفاظ هو تناوله للجانب الاشتقاقي للفظ، والتأصيل له، وقد هيمن عليه هذا المنهج حتى أصبح ميزة له عن غيره، فهو دائما يبحث عن أصل اللفظ بناءا ودلالة، ويحاول دائما أن يدلل على وجود الرابطة المعنوية بين الألفاظ التي تتفق في بنائها والتي يصعب التدليل على القرب المعنوي لها، وقد استطاع "ابن جني" في أغلب الأحوال أن يقنع القارئ فيما يذهب إليه من تأصيل اشتقاقي للفظ.

6- قام "ابن جني" بشرح الألفاظ باعتماده على طرق تعارف عليها اللغويون وأصحاب المعاجم خصوصا، وإن صدى الصناعة المعجمية العربية القديمة متجلية في جهوده المعجمية الكبيرة، ومن أهم طرق الشرح التي جاءت في شروح "ابن جني"، الشرح بالسياق، وبالمرادف، وبالعبارة، وبالتخصيص، وبالاشتقاق، وبالحقل الدلالي، وهي طرق تعتمدها الصناعة المعجمية القديمة والحديثة، ولها مزاياها وعيوبها، ولكنها مما انتشرت في الصناعة المعجمية عموما.

7- تزخر شروح الألفاظ عند "ابن جني" بكثير من الوظائف المعجمية الأخرى غير الشرح، منها تقديم المعطيات الصرفية والنحوية، والتأصيل الاشتقاقي للألفاظ، ومعلومات

عن استعمال الألفاظ، وهي وظائف تساهم في توضيح دلالة الألفاظ، وتساهم في تعميق القدرة اللغوية للقارئ.

ثالثا- إن الجهود المعجمية لابن جني يمكن تقديرها من خلال النقاط التالية:

1- مدونته المعجمية: يمكننا أن نصفها بالكثرة والغنى والتنوع، ففي أربعة عشر مؤلفا من مؤلفاته نلفي الآلاف من الألفاظ خصها "ابن جني" بالحصر والدراسة من حيث البناء والدلالة، وشرح لمعناها شرحا يوافق ما كانت عليه الصناعة المعجمية في عصره وقبله، ويمكن لهذه المدونة أن تحظى بكل دراسة جادة في ضوء المعجمية الحديثة، فابن جني وإن لم يؤلف لنا معجما لغويا كبقية المعاجم اللغوية المعروفة إلا أن مدونته المعجمية لو شملها كتاب واحد لكان كتابا ضخما يضم إليه الآلاف من الألفاظ اللغوية معالجة في بنائها ودلالتها، ولكان معجما مما يفتخر به التراث اللغوي العربي.

2- منهجيته القديرة والعميقة في معالجة المفردات: لقد عالج "ابن جني" المفردات اللغوية للغة العربية بعمق شديد ومن جهتيها البناء والمعنى، وكانت له قدرة كبيرة على استخلاص معاني الألفاظ واستنباطها، والتعليل للأسباب والعوامل المؤثرة في دلالتها، في شكل ينقطع نظيره، وهذا كان ديدنه في كل الألفاظ التي عالجها في كل كتبه المشار إليها، وهذا ليس بالغريب على "ابن جني" صاحب العقلية المتميزة في القياس.

3- أثر مدونة "ابن جني" المعجمية في الصناعة المعجمية بعده: لقد حوت كتب اللغة والصرف والمعاجم اللغوية التي جاءت بعد "ابن جني" المئات من نصوصه المعجمية التي تعالج الألفاظ في بنائها ودلالتها، وإن نظرة عجلى في معجم المحكم والمخصص لـــ"ابن سيده" واللسان لـــ"ابن منظور" والقاموس المحيط "للفيرز أبادي" نجدها تنهل من علمه الذي خلفه في دراسة الألفاظ، وما ذلك إلا دليل على قيمة وأهمية جهود "ابن جني" في معالجة المفردات.

4- عزم "ابن جني" على مواصلة بعض البحوث التي تتناول دراسة المفردات: لم يكتف "ابن جني" بالكتب التي ألَّفها في المفردات وقضاياها، بل عزم عدة مرات على استكمال بحوث قد أثارها من سبقه من العلماء ككتاب القلب والإبدال لابن السكيت، فقد عزم "ابن جني" على شرحه، وعزم أيضا على تأليف كتاب في التعاقب في العربية،

وهو كتاب في تعقب ألفاظ الإبدال في العربية، وتمنيه أن يؤلف كتابا يجمع فيه الألفاظ المناسبة لمعانيها، وكتابا في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وهي ألفاظ لها خصوصيتها في دلالتها في اللغة العربية، وهذا يعني أنه كان شغوفا إلى حد كبير بدراسة سلوك الألفاظ بناءا ودلالة، وبظواهر المفردات اللغوية إلى الحد الذي يعزم فيه على تأليف كتب فيها، وهذا جهد معجمي له قيمته.

5- تمتعه بالحس النقدي المعجمي: لقد كان "ابن جني" ناقدا للجهود المعجمية التي سبقته، وفي ثنايا مؤلفاته إشارات للأخطاء والعيوب التي وقعت في كتاب العين في معالجة المفردات، وما وقع في كتاب الجمهرة لابن دريد من خلل واضطراب، وقد عزم على التأليف في ذلك للتنبيه على هذا العيوب المشار إليها، وهذا الحس النقدي المعجمي لـــ"ابن جني" إنما هو دليل على تمكنه من معرفة حقائق المفردات، وهي إضافة لجهوده المعجمية.

رابعا: أهمية الجهود المعجمية لابن جني في الصناعة المعجمية اليوم: يمكن الاستفادة من النظريات الدلالية لــــ"ابن جني"، ومن رأيه وتعليله لألفاظ الإبدال، ومن جهوده في التفسير الاشتقاقي للألفاظ كما يلي:

1- تبويب وترتيب مداخل المعجم على نحو يجعل الألفاظ التي تشترك في معنى واحد تشكل حقلا معجميا تندرج في مدخل واحد.

2- إن اعتماد الجامعة المعنوية بين مواد الثلاثي وغيره يمكن الإفادة منها في وضع معاجم للمفردات ذات حقول معجمية مختلفة.

3- يمكن الاستفادة من النظريات الدلالية لابن جني في وضع المصطلحات على نحو معين. 4- أما حقول الإبدال بحسب تصنيف "ابن جني" لها، فإلها ستساهم هي الأخرى في تموضع المفردات كل بحسب حالته، فيمكن أن نشير إلى ألفاظ الإبدال في مدخل واحد، أما التي ليس بها إبدال فستكون في مداخل متعددة.

5- إن التفسير الاشتقاقي للألفاظ الذي أغرم به "ابن جني، ينبغي اعتماده في كل النصوص المعجمية في شرح المفردات كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا، ذلك لأنه يساهم إلى حد كبير في استكناه دلالة اللفظ الحقيقية ويفسر الروابط المعنوية بين الألفاظ التي تتفق في البناء ويستعصى تحديد دلالتها.

6- وإن الرصيد المعجمي لـــ"ابن جني" عموما ساهم وسيساهم في إثراء وإغناء النصوص المعجمية في المعاجم العربية اليوم، ذلك لأن جهود ابن جني المعجمية هي ثروة حقيقة لا يستغنى عنها في أي عمل معجمي.

وندعو في الأحير الباحثين إلى إتمام هذا الجهد المعجمي، وذلك بجمع كل الألفاظ التي عالجها "ابن جني" في كل كتبه، وحشرها في كتاب واحد ليكون معجم "ابن جني"، ويكون إنشاؤه على الصناعة المعجمية الحديثة، والحمد لله في الأولى والآخرة ، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها تخصص: لغة عربية

سالت اللكنورالا موسومة:

الجهود المعجمية لابن جني في ضوء اللسانيات الحديثة

INTRODUCTION

إشراف:

إعداد الطالب:

أ.د. غيثري سيدي محمد

السلام بوشيبة عبد القادر

السنة الجامعية: 1433-1434ه/2012م

Introduction

In the name of Allah the most graceful and merciful and peace upon his messenger Mohammed as well as his companions. Then, lexical dictionary as it is, is viewed as the fork of all language levels in terms of linguistics among which we state. Phonetics, morphology and semantics. The basic unit in language remains the "word" as it holds a meaning by itself before we go through the linguistic levels and structures either within the sentence or the text. El Khalil Ibn Ahmed El Farahidi" could not be a lexilogicographer if he didn't study deeply and completely linguistics. This is why he produced the "El-Aïn" dictionary at the end of his life. It was inspired from a total linguistic theory. Despite the fact that lexicon is of a great importance, the linguistic theory of such a deal is still weak even in the modern linguistics. During the first half of the twentieth century, structuralism didn't overview all the study of lexicon and its mysteries. After that, came the school of generative linguistics which put aside lexicon and privileged syntactic components in the linguistic research. This school has been mixed up in between what is known as "the linguistic dictionary" and "the subscribed" dictionary. That is why, the concept of a dictionary was seen as simply a "set of words" and so, as a jail in which words are put considered as out of law. It function was limited to be as a tail of the syntax (grammar).

Hence, all the researchers are nowadays making their best to try to present a general abstract that may pave the way to a new theoretical and full theory of lexicon (dictionary) and it may lead to a new science that has a name of "the science of lexicography".

One should point at the efforts made by both Arab and occidental linguists in this context who recently performed a lot of researches in the field of lexicography. It has founded the theoretical side of this science and it is now trying to describe its means, methodologies and borders with the other sciences so that to give it an adequate position. As far as the Arab scientists are concerned with such a deal, we may insist on the fact that they have greatly contributed in performing an approach to a theory of lexicon. Most of them were from the middle-east (orient) as Ahmed Mokhtar Omar, Hocine Nessar, Ahmed Abdel Ghafour Attar, Ibrahim Essamaraii, Hilmi Khalil, Ali El Kassimi, and others. Some of them were from the west Arab Maghreb countries as Mohamed Rachid El Hamzaoui, Ibrahim Ibn Morad, Abdelkader el Fasi El Fahri, Abdelghani Abou El Azm, Azzeddine El Bouchikhi, Abdelali El Wadghiri, Mohaned El Rakik, Abderrahmane El Hadj Salah and Hallam El Djillali.

We don't forget the efforts made by lexicon committee from Tunisia and its alike from Morocco, of Cairo and Damascus, Coordinating bureau of arabisation in Rabat, the high congress of the Arabic language in Algeria and some research laboratories in the Algerian universities and so on. All these efforts are aiming at presenting a real abstract to lexicography inspiring its basis from the Arabic wealth of linguistic knowledge and referring to the frame work done by the occidental scientist during the last decades.

Among the most important approaches to a theory of lexicography we state that of Mohammed Rached El Hamzaoui the Tunisian. It's the first one in terms of quality and quantity (see his book: Lexicography – A theoretical and practical introduction pp: 9-10)

This approach lies on: - Relating the patrimonial conceptual luggage to that one of the contemporary.

- A presentation of all knew theories and how to exploit them in performing an Arabic total approach to theory to be modern and world – wide used.

- It based on some Arabic texts and samples that are variety in sources (General, literary, scientific, technological...ect) and this in all levels of the Arabic language either to be written or oral.
- Trying it to different methodologies and laws that are practiced with all other languages and Arabic in particular.
- This approach makes the theoretical work not only lies on the transfer of the new theories but on their resources successively gathered as well. These resources are so vital to preserve the link in between the linguistic knowledge and its use and functions either to be that of classical or modern. This may call specific discourse lexis in which the Arab researchers refer to their patrimony and try to join it with their studies. They are in fact on their way and we should just encourage them mostly.

This way of describing and theory about the lexicon (dictionary) and the efforts made in this field by some researches, is the fact that pushed me to deal with this subject.

I'm trying to contribute in this work by referring to our Arabic language patrimony that may allows me to perform this lexical approach. I found "Ibn Djini" the ideal scientist who is known by his taxonomies in different levels such as: phonetics, morphology, syntax, semantics, lexicography and even philosophy in language. He, and even he didn't produce a real dictionary in linguistics, he has got thousands of words used in his books, if we come to count them and gather them we can easily write a dictionary of terms in more than a thousand. This dictionary study contains a big member of deeply explained words and well structured semantically. I've resulted to one fact that "Ibn Djini has left a great luggage that can be a suitable corpus to study all that what concerns the so far stated approach.

Ibn Djini handed us an heritage of more than seventy references we can consult now. I've came across fourteen of them which gave the idea that it consists of a so vital raw material that can be used in the lexical study in the book of "El Khasais" as an instance, and others as "the mistery of industry -Siro El Sinaa" "El Monsif" - "Etasrif El Molouki" "El Mokthadib" "El Mothakar and El Moanith" "The Masculine and the feminine" "El Khatiriat" "El Mohtasib". These so far stated references hold a real study to words in terms of their structure by reference to their derivation and the changes caused by the effect of Morphology. They convey also a lesson in semantics through words that make Ibn Djini be distinct among all the other scientists eitheir the ones before him or the ones after him. On the other hand, we state some other books of other famous scientists such as: Books dealing with "El Fisr" and "Tefsir Arjouzat Abi Nouas" and "Et Temmam" and "Tefsir Asmaa Choaraa of El Hamasa" explaining the names of poets courage. The small explanation to the "Diwan El Mutanaby" in these references we find a detailed explanation to all terms in a lexical way and in different methods they include a variety of lexical functions containing some matters related to structure and meaning and this what does the industry of dictionaries require especially nowadays. It bases on the contemporary linguistic theories in studying the terms as the one of semantic fields, the combining analysis and the like. One can never neglect these efforts made by Ibn Djini in studying the lexicon and must use them in the spot of the contemporary linguistics. Thus, we did go deeper in Ibn Djini's scientific patrimony so as to shed light on the state of terms practising the lexical approach that refers to the linguistic knowledge of modern linguistics of both Arabs and occidentals.

All the same, and as for the problematic I raised in this thesis suggested the following: Has Ibn Djini got efforts in lexicography? It is true? How big are they in comparison to those of the other lexicographers and linguists?

How valuable are these efforts on the light of the modern lexicography?

In order to undertake this frame study, I did suggest the following outline:

I divided my work into: introduction – four chapters and a conclusion.

After the introduction, I started my study dealing with a preface in which I analysed the concept of "lexicography" within its two parts: the science of dictionaries and the industry of dictionaries. In this context, I foresaw the different problematic and matters as well as the terminology they include. These steps have made it plain to us that we can really rely on the work of Ibn Djini as to be the basis of all studies in lexicography even in nowadays linguistics. Hence, in the first chapter I dealt with the corpus of Ibn Djini in lexicography in matter of volume and source and its impact on the coming lexicographers.

I studied deeply the efforts of Ibn Djini in his fourteen references and this was in the first chapter.

In the second chapter, I came back to the number of biographical sources of Ibn Djini's corpus.

Then, in the third chapter I analysed the impact of Ibn Djini's lexicography in the industry of dictionaries after his death.

After that, I moved through the way terms are constructed within their semantic fields in Ibn Djini's work. The first step was to see what was Ibn Djini's philosophy in building up lexis and how he did comment on it. The second step was to shed light on the terms Ibn Djini's used for the letters of lexicography as it is mentioned in the title. The third step was linked to the terms of transposition and those of derivation and its semantic fields used by Ibn Djini. The fourth step was related to the meaning of terms within their semantic fields. In this context I dealt with the terms that suit their meanings. The fifth step was

that of the terms that are alike in their structures and their meanings. The sixth step was left to study the methods of explaining the terms by Ibn Djini. The last step before the conclusion, was about the lexical functions of this explanation of these terms and the study of the lexical text of Ibn Djini by reference to the approach of "the plural and the position".

However and at last, I dealt with the conclusion which was reserved to speak about the main results and the bearings I found out in my modest research.

On the other hand, and as for the methodology I followed in this thesis, it is practically the one of descriptive and analytic that I thought it is the most suitable for such a study since it is to describe one linguistic level among the others in linguistics. This was the concern of the most popular scientists and especially linguists in the Arab world whose name is Ibn Djini from whom I did inspire the sense of the modern approach in the contemporary linguistics and that is by describing and analysing.

This research (thesis) has a great importance as regard to two main aspects:

First: It's an attempt to practise the linguistic approach in lexicography stated so far and by reference to one of the pyramids of the Arabic linguistic patrimony and that should be a real contribution in the state if this new lexical theory.

Second: This thesis is the lonely one in the Arab world, as I know, which has dealt with the heritage of Ibn Djini at the level of the lexicon in time all the other levels have been studied in number of books that were references of his works in the Arabic language. These studies have touched some areas as: phonetics, morphology, grammar, semantics, rhetoric, dialects, origins of grammar, etc. However, nothing has been done concerning the researches on the terms by Ibn Djini in the field of lexicography. As it is the case, I've opted for such a deal not to say that there were no studies on the these terms at all but they were (terms)

not given particularity by linking them to a study based on clear methodology in lexicography. This thesis is the fruit of several references that marked the rich biography of Ibn Djini's bank as I've stated his fourteen books and others that speak about his heritage in the linguistic language within its different levels. Among these books we can state: studies on diactology and phonetics" produced by Husam Saïd El Naïmi.

"Ibn Djini El Nahwi" Fadel El Samari; Man of grammar.

"The cleverest of linguists" El Hamed Ghaffar Hilal.

"Ibn Djini's efforts in Morphology and their evaluation on the spot of the scientific modern linguistics" – Ghanim El Yanbaaoui – Added to this we can mention a great number of other books and thesis that handled the semantic studies by Ibn Djini. Besides this, I also refered back to some researches applied on the field of lexicon and lexicography as: "The term of lexicography" Antoine Abdou "The industry of the modern dictionary" Ahmed Mokhtar Omar "Lexicography in between theory and practise" – Ali El Kasimi.

"The science of language and industry of the dictionary" Ali El Kasimi, and the two books by Mohamed Rached El Hamzaoui:

- 1. "Lexicography a theoretical and applied theory".
- 2. "Among some matters of lexicon in the past and in present".
- A book by Mohamed Ibn Mourad "An introduction to a theory of dictionary".
- A book by Hilmi Khalil "An introduction for studying the Arabic lexical patrimony".
- A book by George Matouri "The methodology of lexicography".

- A book by Igor Miltchouk "An entrance to an explanative and performed lexicography".
- A book by Abdelali elwadghiri "Ibn Etayib El Charki", Some points of studies in the works of Ibn Djini".

These are other references that I used to treat this topic with and I can't state others as they are so numerous.

In the end I do hope that this research could be an attempt to contribute in performing the Arabic lexical theory so long awaited. In this respect so many searchers are doing their best to realize it. I do also hope that this study would be an addition for those previous studies which dealt with Ibn Djini who is simply so great.

I would like finally to thank all those who did give me hand to help producing this thesis and on top of them my supervisor who is not but "professor Sidi Mohammed Ghitri" for whom I do worship and seek Allah to give him a skin of health and wealth and a durable undertaking life. Moreover, I do deeply thank the jury members who would read out my present thesis and so evaluate and direct my work and Allah the most merciful and graceful. I do ask to succeed in my duty and do receive my warm greetings.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها تخصص: لغة عربية

مسالة اللكوم الاموسومة:

الجهود المعجمية الابن جني
في ضوء اللسانيات الحديثة

CONCLUSION

إشراف:

أ.د. غيثري سيدي محمد

إعداد الطالب:

ڪ بوشيبة عبد القادر

السنة الجامعية: 1433-1434ه/2012م

Conclusion

We tried to make it plain through modest research the efforts made by Ibn Djini in the field of lexicography and that via an out-line which involves an introduction and four chapters in which we searched for the lexicon in the spot of the modern lexicography that is becoming a result of all paths of different linguistic theories, the contemporary ones in particular. Now and as to conclude, we state the main results and bearings we found out in this thesis.

First: In the lexical theoretical part:

The lexical theory by reference to the modern linguistics aims at making its subject and its field accurate by limiting the means for such a purpose. In this respect we can admit that "lexicography" is a science composed of two sciences in fact which are, the science of dictionaries by which we can study how to form terms and to look for their origins in the space of derivation and their morphological structures, and so to come to many types of items in language, and how they change in meaning by reference to the relationship between the word and its signification. In addition to this, one of the aspects of lexicography is the science of production of dictionaries. i.e the art that shows the steps we should follow in order to produce the dictionary till its final shape.

This is based on the lexical text and its conditions or parameters. All the same, and by respect to the lexical theory, we can say that most of the work has been theoretically done but practically relative as it should be.

If we come to notice that the science of dictionaries which is a branch of lexicography is not yet accurate and lacks a real methodology in studying words since it is always like that of morphology derivation and or semantics. On the other hand, the science of the production of dictionaries is quite different as it

witnesses a high rate of theoretical work through time and especially in the lexical text which knew a number of approaches that have led to sets of terms.

Second: The main characteristics of the efforts made by Ibn Djini in the field of lexicography:

- 1. Ibn Djini has given importance to all matters linked to the lexicography wether its subjects or aims. This was so clear in his books and references. This bank of biography has been a vital platform for linguists to build up terms by means of derivation. He (Ibn Djini) has worked on a variety of linguistic phenomena such as: "El Ibdal" "El Ialal" "El Idgham" "El Hadf" "El Ziada". He was really interested in dealing with the meanings of words, that's why we find in most of his books many explanations to new words especially in the poetry following the method that was applied during his era. This method and as it is justified by lots of linguists, it is similar to the one applied by now. He remained really a perfect lexicographer.
- 2. Ibn Djini has inspired his lexical culture from three basic origins: (a) the transfer from other books by means of charging.
 - (b) he came back to his teachers by means of narration.

We can state among them: El Asmai Abou Zaïd El Ansari, El Khalil, Sibawaih, Ali Ben M'barek, Abou Amrou El Arabi, Said Ibn Aous El Ansari – Ibn El Siradj and El Akhfach El Awsat. We can also mention the novelists who gave him stories of literature and language. Among them we state Ali El Farisi who has been his idol in standardization and derivation and or analyzing the structures. In this respect all his works in the field of terminology didn't lack any of the so far stated aspects.

- 3. Ibn Djini has considered terms as real values by reference to their meanings that's why; he focused on this study by commenting and analyzing them deeply. He became then a great source in such a field. He based his semantic theory on two facts:
 - (a) The Arabic language is so magic that It has an easiness in building up new items in their adequate pronunciation.
 - (b) The way words are built according to their natural and formal aspects and that's why he treated their meanings with the help of three basic theories that show the relationship between the word and its signification. These theories are:
- The study of the pseudo-term the closing features of terms and their meanings.
- The connection of meanings despite their origins and structures.
- 4. All terms that Ibn Djini had treated formulated some important fields in lexicography they appeared separately in each field of a big number.
 - He treated them as a study (quality) not number (quantity) because all these terms are belonging to the corpus of language as a whole and not only that of general.
- 5. What characterized Ibn Djini in his study of the meaning of words, is their derivational part and how he did originate them. He was always looking for the source of the words and their structures. That's why he convinced the reader to build up a permanent relation between the form of the word (structure) and its meaning by reference to its origin and the way it is derived.

- 6. Ibn Djini did explain the terms basing on some methods known by most of linguists and lexicographers and among these methods of explanation we mention: the explanation through context, by the synonym, by the expression, by the specification, by the derivation or by the semantic field. These are methods used in producing dictionaries whether the ancient ones or the modern. All the same, these methods have got advantages and disadvantages but they remain the most common ones.
- 7. Terms are not seen only from the angle of the function of explanation by Ibn Djini but other functions as presenting notions in morphology, syntax, derivation, use of words, etc. All these functions contribute in clearing the meanings up and so enlarge and enrich the linguistic competency of the reader.

Third: Ibn Djini's efforts in lexicography can be measured through the following points:

1) The corpus of the lexicography: we can simply admit that it is so wealthy and varieted as in the fourteen books we find thousands of terms gathered by Ibn Djini and studied deeply in terms of structure and meaning. He explained them as it was required by the Industry of dictionaries in that period of time. He moreover dealt with some lexical papers in which he presented some typical terms in Arabic such as: "El Hamz", "El Mothakar" and "El Mouanath" "In El Mafaoul El Moatal El Aïn" "El Ibdal" and "El taakub", etc. This corpus can also be treated seriously on the spot of the modern lexicography.

Even if Ibn Djini didn't produce a real linguistic dictionary as the ones known, he handed us a so vital corpus that is similar to a big book which can include thousands of linguistic terms treated structurally and

- semantically and so it would be considered as a real dictionary carrying a big part of the Arabic linguistic patrimony.
- 2) His valuable and deep methodology in treating the terms: Ibn Djini has deeply treated the Arabic linguistic terms either from the side of structure (form) or from that of meaning (content). He was greatly able to pick up all kinds of meanings and to comment on them giving all details concerning their significations and their impact on the learner or the reader. This was of an exceptional easiness for him as he was so clever and experienced in matter of standardization.
- 3) The impact of Ibn Djini's lexicography on the industry of dictionaries after him: All kinds of references that came after Ibn Djini whether in Morphology or in all other linguistic fields contain a big number of texts in lexicon which treat terms in their structure and meaning. Hence, if we just shed light on the "El Moajam El Mohkem" by Ibn Sïdah and or "El Lissane" by Ibn Manthour and "El Kamous El Mohitt" by El Faïrouz Abadi, we would certainly confirm that all these references have came back to his work and biography in studying terms and this is to show how valuable was the efforts of Ibn Djini in his treatment of words.
- 4) His (Ibn Djini) willingness and desire to follow up his researches in studying terms: Ibn Djini didn't give up at the extent of his books that the produced on terms, but he has always been so ready to fetch for other researches even those that came before him. In this respect he came across the book of "El Ibdal" by Ibn El Sikkit which he explained deeply.

Connection in between terms and their meanings in which he studied the characteristics of the Arabic terms especially this relation between the form of the term and its content (meaning) and this is a difficult work that demonstrates his great capacities.

5) His admiration to the lexical criticism: Ibn Djini was one of the criticisians to the works made on the lexicography by those who preceded him. He pointed in his books at the mistakes and weaknesses that occurred in the book of "El Aïn" in the treatment of terms. He also showed the confusion and the mis - use that were mentioned in the book of "El Djamhara" by Ibn Duraïd. This capacity in criticizing of Ibn Djini, is a real sign that justifies his know how in the reality of terms.

Fourth: The importance of the efforts Industry of dictionaries nowadays

It is quite possible to come back to the theories in semantics made by Ibn Djini to take profit. He gave us lots of comments on terms in matter of transposition El Ibdal or the derivation. He resumed these points:

- 1. Terms that have one common meaning should be put in one part of the dictionary as to be a chapter for instance.
- 2. Meanings can be gathered according to the syllables of the terms as to be of 3 syllables and to use them in producing different dictionaries.
- 3. It's possible to get profit from Ibn Djini's semantic theories to put terms is a given form.
- 4. The fields of "El–Ibdal" according to Ibn Djini may contribute in the position of words as they appear in cases. Hence, we can gather all these words in a given chapter and we put the others that can't be transposed in other chapters within the dictionary.
- 5. Ibn Djini also had a hand in the explanation through the derivation of words and we should take it as a reference in explaining all lexical texts and dealing with terms and how are they connected semantically and structurally.

6. Ibn Djini's linguistic luggage has certainly contributed in enriching the lexical texts and it is still doing through the Arabic dictionaries. In deed his efforts in lexicography are a real treasure and a reference in such a work.

At last, we do ask all researchers to achieve this frame work in lexicography and to gather all terms treated by Ibn Djini in his books and put them in a unique book to be the dictionary.

S N

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها تخصص: لغة عربية

مسالة اللكوم الاموسومة:

الجهود المعجمية الابن جني
في ضوء اللسانيات الحديثة



إشراف:

أ.د. غيثري سيدي محمد

اعداد الطالب:

القادر عبد القادر

السنة الجامعية: 1433-1434ه/2012م

جامعة أبي بكر بلقايد مخبر المعالجة الآلية للغة العربية

منى بالبحوث اللسانية واللسانية التطبيقية يصدرها مخبر المعالجة الآلية للغة العربية جامعة تلمسان الجزائر

العدد السادس2010



ألمشعل

مجلة محعمة تعنى بالبحوث اللسانية واللسانية التطبيقية

يصدرها مخبر المعالجة الآلية للغة العربية جامعة تلمسان الجزائر

ISSN: 1112 - 6205 العدد السادس 2010

العنوان:

المثنجال

مجلة علمية محكمة للسانيات واللسانيات التطبيقية العدد السادس

2010

المدير المسؤول: أ.د الدكتور سيدي محمد غيثري عنوان المجلة: مخبر المعالجة الآلية للغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة أبي بكر بلقايد إيمامة، تلمسان

لتحرير المستحديد	الملكة ا
د/ عبد الرحيم محمد الأمين(الجزائر)	ا.د/ سيدي محمدغيثري(الجزائر)
أ.د/ عبد القادر سلامي(الجزائر)	د/ بلعيدوني محمد(الجزائر)
د/ سلسبیل حاجب(الجزائر)	د/ دالي سليمة(الجزائر)
بشير أحمد مسؤول تقني(الجزائر)	أ.الهادي شريفي (الجزائر)
لجنة القراءة - المناف القراءة	
(الجزائر) (الجزائر) (سوريا)	 أ.د محمد يحياتن أ.د. فهد السحيمي د. خيرة قصري د.ديدوح عمر أ عبد الرحيم محمد الأمين د. ليلى صباح د. حرير محمد

محتى ي العاد السادس

1) د/ محمد خاقاني اصفهاني: تطور أساليب الجملة العربية
2) د/الطاهر بلقاسم: تطور الإتصالات
3) أ/ بوشيبة عبد القادر: من نظريات دلالة الألفاظ عند ابن جني في ضروء
علم الدلالــة الحــديث.
4) أ/ قدراوي أمين: النسانيات الحاسوبية بين النظرية والتطبيق64
5) أ/ أحمد طيبي: الفونولوجيا التّوليديّة المعيّار ومُعالجتُها لسيْرورة
تَحْنيك الرّاء وتَحْليقِها في اللّغة العَربية
6) عبد الكريم بن عيسى: الإيقاع في رسم الحركة المسرحية سينوغرافيا6
7) أ/ أسماء بلهبري: ترجمة: فضيلة الشيخ العلمة محمد باي بلعالم7
8) أ/ بوطيبة جلول: اكتساب اللغة عند الطفل
9) د/عمر قبايلي: التجليات النظرية لظاهرتي المثاقفة والانتشار الثقافي – مقاربة
أنثروبولوجية لبعض المدارس الشارحة
10) أ/ لعشريس عباس: الإجماع عند ابن جني من خلال الخصائص157
11) أ/ حفار عز الدين: الأمراض اللغوية وعلاجها عند ابن البناء 176
12) أ/ دايم نوال: التوقيع الإلكتروني
13) KHALDI Anissa: Teachers' Discourse in the L2 classroom Context: Features and Pedagogical Goals
14) Ammar AMRI: Vers une lecture Terminologique du système
fonderieX

من نظريات دلالة الألفاظ عند ابن جني في ضوء علم الدلالة الحديث

أ/ بوشيبة عبد القادرالملحقة الجامعية بمغنية

لقد كان للمتقدمين العرب في الدراسات اللغوية نظريات مبتكرة أتاحت لمن يليهم من العلماء دراستها والتعمق فيها، والإتيان بها على صورة مكتملة، بحيث يمكن للباحثين من بعدهم تطبيق هذه النظريات في كثير من النواحي اللغوية.

ولقد تفطن كثير من علماء اللغة في القرن الرابع الهجري⁽¹⁾ إلى ما أتى به هؤلاء الأئمة السابقين من عبارات ومسائل لغوية هامة، وتعمقوا في دراستها، واستطاعوا في النهاية أن يخرجوا لنا من هذه الدراسات الواعية المتعمقة كثيرا من النظريات اللغوية التي يمكن تتخذ أصلا في كثير من نواحي اللغة، وخاصة ما تعلق منها بالألفاظ ودلالتها.

ومن أبرز علماء هذا القرن عالم حليل هو "ابن جني" وقد ألف لنا كتابا يعد مفخرة من مفاخر التأليف في الدراسات اللغوية بوجه عام. والذي اشتمل على كثير مما تحويه العربية من أسرار، وقد اتجه فيه اتجاها يختلف مع من سبقه من العلماء في دراساتهم اللغوية، ويؤكد ابن حني هذا حين يتحدث في كتابه فيقول: "...ليس غرضنا فيه الرفع والنصب، والجر والجزم، لأن هذا أمر فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مني على إثارة معادن المعاني، وتقدير خال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"(2).

ويقول في موضع آخر منه: "هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ، وإلى ما نحى وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكتاب، والمتأدبين، التأمل له، والبحث عن مستودعه، فقد وحب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يأنس به، ليكون له سهم منه وحصة فيه "(3).

وأهم النظريات اللغوية التي أودعها ابن حني هذا الكتاب تلك التي تبحث في العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو بين اللفظ وما يدل عليه، وسوف نذكر منها ما يلى:

أولا: تلاقي المعاني على احتلاف الأصول والمباني:

وهذه التسمية لابن حيى، وقد جعل ذلك بابا من أبواب كتابه الخصائص، بدأه بقوله: "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضى المعنى إلى معنى صاحبه "(4).

ويقصد ابن حين بذلك الألفاظ المترادفة التي هي مختلفة في اللفظ ولكنها متحدة المعنى، مثل: العضب والحسام، الباتر والصارم، فهذه ألفاظ مختلفة في مبناها وفي أصولها، حيث إن حروف كل كلمة منها غير حروف الأخرى ومع ذلك فهي تدل على معنى واحد هو السيف المعروف. ويفيد هذا الباب أن مثل هذه الألفاظ المختلفة والتي تدل على معنى عام واحد لو أرجعنا كل لفظ منها إلى معناه في أصل وضع اللغة لرأيناه قريبا من اللفظ الآخر في معناه أو مفضيا إليه أو متحدا معه في المعنى.

وقد ضرب ابن حني لذلك أمثلة مختلفة في هذا الباب ليوضح نظريته، من ذلك: الخليقة والطبيعة، النحيتة، الغريزة، النقيبة، الضريبة، النحيزة، السحية، والطريقة، والسجيحة والسليقة. فهذه الكلمات من أصول مختلفة، وأبنية متباينة، ولكن معانيها متفقة.

فالخليقة من مادة (خ ل ق)، والطبيعة من مادة (ط ب ع)، والنحيتة من مادة (ن ح ت)، والغريزة من مادة (غ ر ز)، والنقيبة من مادة (ن ق ب)، والضريبة من مادة (ض ر ب)، والنحيزة من مادة (ن ح ز)، والسحية من مادة (س ج و)، والطريقة من مادة (ط ر ق)، والسحيحة من مادة (س ج ح)، والسليقة من مادة (س ل ق).

وعند العودة إلى المعاجم اللغوية لشرح هذه الأصول نجد أن معاني هذه الكلمات أو هذه الأصول متلاقية بعضها مع بعض:

فكلمة الخليقة: فَعيلة، من خُلُق الإنسان الذي هو فُعُل من حلّقت الشيء أي ملّسته، ومنه صخرة خلقاء للملساء، أي لينة الخلق ليس فيها وصم ولا كسر⁽⁵⁾.

وخلق الإنسان سجيته، لأن صاحبه قدّر عليه، وفلان خليق بكذا، وأخلق به أي ما أخلقه، أي هو ممن يقدر منه ذلك (6).

والطبيعة من طبعت الشيء أي قررته على أمر ثبت عليه كما يطبع الشيء كالدرهم والدينار فتلزمه أشكاله ولا تفارقه.

والطبع: السجية التي حبل عليها الإنسان، والطبيعة مثله (7). ومن ذلك أيضا طبع السيف والدرهم (8).

والنحيتة: فَعيلةُ من نحت الشيء، أي ملسته وقررته على ما أردته، فهي كالخليقة، والنحيتة الطبيعة، يريدون الحالة التي نحت عليها الإنسان ،كالغريزة التي غرز عليها الإنسان (9).

الغريزة: فَعيلةُ من غرزت، ويقال لها الطبيعة كطبع الدرهم ونحوه، ضرب ما وسمه وتغريزه بالآلة. التي تثبت عليها الصورة. وذلك استكراه له، وغمز عليه كالطبع، والطبيعة غريزة، كأنه شيء غرز في الإنسان (10).

والنقيبة: فَعيلةً، من ضربت الشيء، أي صنعته، يقال هذا من ضرب فلان، أي صغته لأنه إذا صاغ الشيء فقد ضربه، ويقال: درهم ضرب (وصف بالمصدر)، والضريب المثل، كأنهما ضربا ضربا واحدا، وصيغا صياغة واحدة.

ويقال للسجية والطبيعة الضريبة، كأن الإنسان قد ضرب عليها ضربا وصيغ صياغة. نقول: فلان كريم الضريبة ولئيم الضريبة (11). والنحيزة: فعيلة، من نحزت الشيء أي دققته، والمحناز شيء يدق فيه الأشياء وهو الهاون. ويقولون النحيزة: طبيعة الإنسان وهي على معنى التشبيه، وإنما

يراد بها الحال التي كأنه نسج عليها. فيقولون: هو ضعيف النحيزة، أي هذه الحال منه ضعيفة (12).

والسحية: فَعيلةً، من سحا يسحو، إذا أسكن وأطبق، يقال: سحا الليل إذا ادلهم وسكن، ومنه قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى} (13).

والسجية الخلق والطبيعة (¹⁴⁾. وذلك أن خلق الإنسان أمر قد سكن إليه واستقر عليه، ألا تراهم يقولون في مدح الرجل: فلان يرجع إلى مروءة، ويأوي إلى ثقة، لأنه إنما يأوي إلى المحل والمترل ونحوهما إذا أراد السكون (¹⁵⁾.

والطريقة: فَعيلةٌ، من طرقت الشيء، أي وطأته وذللته، وهذا هو معنى ضربته ونقبته وغرزته ونحته، فهذه كلها قريبة في المعنى بعضها من بعض، وهي كما قال ابن جين: رياضات وتدريبات واعتمادات وتمذيب (16).

والسجيحة: فَعيلةٌ، من سجح خلقه، أي استقام، ووجه أسجح أي مستقيم الصورة، وهذا من قولهم: تنحى عن سجح الطريق، أي عن جادته ومستقيمه (17).

والسجيحة: الطبيعة، يقال: بنى القوم بيوتهم على سجح واحد وعلى سجيحة واحدة، أي على قدر واحد (18). يقول ابن جني في ذلك: "وذلك أن الطبيعة قد قرت واطمأنت فسجحت وتذللت، وليس على الإنسان من طبعه كلفة، وإنما الكلفة فيما يتعاطاه ويتجشمه "(19).

والسليقة: فَعيلةٌ، بمعنى الطبيعة، يقال فلان يتكلم بالسليقة أي بطبعه لا عن تعلم (20). ووضع ابن حنى علاقتها بالنحيتة حين ذكر أن:

"السليق": ما تحات من صغار الشجر... وذلك أنه إذا تحات لان وزالت شدته، والحت كالنحت وهما في غاية القرب، ومنه قوله سبحانه وتعالى: {سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ} (21). أي نالوا منكم، وهذا هو نفس المعنى في الشيء المنحوت والمحتوت. ألا تراهم يقولون: فلان كريم النجار والنجر، أي الأصل، والنجر والنحت والحت والضرب والدق والنحز والطبع والخلق والغرز والسلق كله التمرين على الشيء وتليين القوى ليصحب وينجذب (22).

فكل هذه الألفاظ السابقة كما رأينا في معانيها المعجمية يؤدي بعضها إلى بعض، أو يتلاقى بعضها مع بعض، ولكن الألفاظ قد استعملت في معنى واحد أحيانا - كما رأينا- حتى اعتبرت من المترادفات.

وقد ضرب ابن حيني أمثلة أخرى كثيرة في هذا الباب ليؤكد نظريته التي مؤداها: أن معاني الكلمات المترادفة في أصل وضعها مؤدية بعضها إلى بعض.

وفي تعليقات ابن حي على هذه النظرية ما يدل على شدة إعجابه بها، وحرصه على حث الباحثين على دراستها وتكملتها وتتبعها في معاني الألفاظ في أصل وضعها، فذلك يوقفنا على كثير من أسرار هذه اللغة العظيمة، كما نبه إلى أن مجال البحث فيها واسع حدا قد لا يكفيه ألف ورقة إلا على اختصار، يقول: "فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة، وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنما هي علم معنياتها، فأما كيف، ومن أين، فهو ما نحن عليه "(23).

ويقول: "وقد هممت غير دفعة أن أنشئ في ذلك كتابا أتقصى فيه أكثرها، والوقت يضيق دونه، ولغله لو حرج لما أقنعه ألف ورقة إلا على احتصار وإيماء... وهذا الباب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجردة من الألفاظ، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد... فهو أشرف الصنعتين، وأعلى المأخذين، فتفطن له وتأن لجمعه، فإنه يؤنقك ويفيء عليك ويبسط ما تجعد من خاطرك ويريك من حكم الباري عز اسمه ما تقف تحته، وتسلم عظم الصنعة فيه، وما أودعته أحضانه ونواحيه "(24).

ولعل هذه النظرية توضح لنا حانبا كبيرا من أسرار الترادف في لغتنا العربية، وتسهم إلى حد كبير في القضاء على الخلاف الموجود بين علماء اللغة في نشأة هذه الألفاظ ووجودها في العربية، فالمعروف لدى الباحثين أن علماء اللغة قديما وحديثا قد احتلفوا في ذلك وتفرقوا مذاهب شي، فمنهم من أنكر وجود الترادف في اللغة، وزعم أن كل هذه المترادفات هي من المتباين بالصفات كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان،

أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة، وكذا الخندريس والعقار، فإن الأول باعتبار العتق والثاني باعتبار عقر الدن لشدتها، وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب (25).

ويشترط بعضهم شروطا لوقوع الترادف في اللغة، وبعضهم لا يرى ضرورة هذه الشروط، وهكذا يجد مذاهب كثيرة واتجاهات مختلفة في وحود هذا النوع من الألفاظ في لغتنا العربية.

إن ابن حيى من خلال هذا الباب هو يضع تفسيرا لظاهرة الترادف في العربية، ولكن دون أن يناقش هذه القضية بشكل فعلي، بل هو يريد أن يرجع معنى ألفاظا مختلفة في مبانيها ومتفقة في معانيها وهي مترادفة، ولكن يناقشها بكل حدة ليدل على أن كل لفظة في أصلها تحمل معنى الكلمة الأخرى فأصبحت مترادفات لألها متقاربة في المعنى.

ويشبه في صنيعه هذا صنيع ابن فارس في معجمه المقاييس، وكان له قصب السبق في إبرازها إلى الحياة وجعل لها كتابا أو معجما هو معجم مقاييس اللغة.

فهذه اللغة قد تجعل من السهل إرجاع كثير من أصول الألفاظ المترادفة إلى معان يتلاقى بعضها مع بعض، مما يؤكد أن وجود الترادف في العربية ليس عيبا في اللغة. ولكنه نتيجة تقارب المعاني بعضها مع بعض في أصل الوضع، ثم تطورت هذه المعاني حتى تلاقت وأصبحت تستعمل بمعنى واحد في الكثير من الاستعمالات.

فكما هو معروف لدى علماء الدلالة أنه من حواص اللغة أنها تتطور وتتغير معانيها مع الزمن، وهذا التطور له أسبابه ودوافعه وله كذلك مظاهر وأشكال (26).

ولكي تصبح هذه الأفكار نظرية فإنه يتوجب على الباحثين إكمال ما بدأه ابن حني في هذه النظرية حتى تستقيم.

والبحث فيها يتم بزيادة التنقيب عن جذور هذه المسألة في المعاجم العربية على اختلافها. ويتطلب لذلك التزود بأدوات البحث الحديث في علم الدلالة الذي قنن ظاهرة التغير الدلالي كما قنن ظاهرة التطور الصوتي وأصبحت لها قوانين تكاد تكون ثابتة ومستقرة.

وقد ضرب ابن حين أمثلة أخرى لهذه النظرية التي تكون فيها معاني الكلمات المترادفة في أصل وضعها مؤدية بعضها إلى بعض، من ذلك "المسك" من الطيب، و"الصوار" للقطعة من المسك، فالأول من (م س ك) والثاني من (ص و ر) الدالة على معنى الميل والانعطاف، ومنه قوله تعالى: { فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ } (27)، أي وجههن.

يقال: صرإلي، وصر وجهك إلي، أي أقبل علي (28)، وصوار على ورن قعال من صاره يصوره، إذا أماله وعطفه وثناه، وإنما قيل له ذلك لأنه ينجذب حاسة من يشمه إليه، وكذلك نجد أيضا معنى المسك، وذلك أنه (فعل) من أمسكت الشيء، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه... فقولهم إذا مسك يلاقي معناه معنى الصوار، وإن كان من أصلين مختلفين وبنائين متباينين (29)، وينبغي هنا لأن نلاحظ أن ابن جين قد يكون مبالغا في هذا المثال فيلاحظ من الرجوع للمعاجم أمرين: أولهما أن كثيرا من المعاجم لم تذكر الصوار بمعنى القطعة من المسك كما ذكر ابن جين، وإنما ذكرت أن الصوار وعاء المسك كما ذكر ابن جين، وإنما ذكرت أن الصوار وعاء المسك أو أنه ريح المسك نفسه، ومنه قول الأعشى (32):

إذا تقوم يضوع المسك أصورة والزنبق الورد من أردانها شمل

وثانيهما أن بعض المعاجم التي تعنى بذكر لغات العرب قد ذكرت أن المسك من الطيب فارسي معرب، وكانت العرب تسميه المشموم (33)، وعلى هذا لا تصح المقارنة بين الكلمتين: (صوار ومسك)، لأن إحداهما غير عربية أصيلة بل معربة، ولعل هذا دأب ابن جني في العديد من أفكاره ونظرياته فهو معجب بأفكاره ويريد أن يثبت لها الصحة والاطراد في اللغة.

وربما ذكرنا هذا بما تحدث عنه في باب الاشتقاق الأكبر حين أراد أن يثبت نظريته ويفرض لها الاطراد في كامل اللغة، وضرب لذلك بأمثلة ليست أغلبها مقنعة.

ولكن هذا الأمر لا يقلل أبدا من عمق أفكار هذا العالم الجليل وقدرته على الغوص في أغوار هذه اللغة ليكشف عن العديد من أسرارها. وما هذه النظرية حول دلالة الألفاظ إلا دليل على ذلك، فقد أراد أن يفسر حدوث الترادف في جانب من ألفاظ اللغة العربية.

ثانيا: ونظرية أحرى في الدلالة تخص العلاقة بين اللفظ والمعنى، وكان التركيز فيها على القيم الصرفية ودلالتها، فقال في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، وقد نبه إلى هذه النظرية من علماء العرب الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه وغيرهما، وأكمل أصولهما ابن جني.

وقد كانت عبارة الخليل في ذلك: "كأهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر "(34).

يقول سيبويه في الكتاب: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: التروان والنقزان والقفزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان... ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان لأن هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان واللهجان لأنه تحرك الحرّ وتثوره، فإنما هو بمترلة الغليان "(35).

ولقد قرأ ابن حني هذه الأفكار عند سابقيه بتأمل وإمعان نظر وفهم منها الكثير، وأضاف إليها الكثير أيضا ليبني على ذلك نظريته اللغوية في مناسبة الألفاظ لمعانيها، وكان متواضعا وأمينا في إرجاع الفضل إلى من سبقه من العلماء في الإشارة إلى هذه النظرية فذكر في أول حديثه على هذا الباب أن الذي نبه على ذلك كله هو الخليل وسيبويه، وأن الجماعة تلقته بالقبول له والاعتراف بصحته. ثم يقول في موضع آخر منه: "فهذا على سمت الصنعة التي تقدمت في رأي الخليل وسيبويه، إلا أن هذه أغمض من تلك، غير ألها وإن كانت كذلك فهي منقولة عنها ومعقودة عليها "(36)، ثم يؤكد ذلك مرة أخرى فيقول أثناء الحديث عن هذا الباب: "ومن وحد مقالا قال به وإن لم يسبق إليه غيره فكيف به إذا تبع العلماء فيه، وتلاهم على تمثيل معانيه. "(37).

وكأني هنا بابن حني يريد أن يعطى الدعم القوي لنظريته لأن هناك عالمان حليلان أشارا إلى هذه المسألة. فهي حديرة بالإشارة وإغناء البحث. وهذا سيكون عكس تلك المقولات التي

يقول بها أصحابها دون أن يشير إليها أحد من قبل فليس لها نفس قوة الطرح كسابقيه. فما الذي أضافه ابن حنى على كلام الخليل وسيبويه؟

إنه لم يكتف بإضافة بعض الأمثلة التي توالت فيها الحركات قياسا على ما ذكر، كما فعل السيوطي في المزهر مثلا⁽³⁸⁾، ولكنه أضاف عدة مسائل يمكن أن يجعل منها أصولا يقاس عليها، وهي مبنية كلها على ما فهمه وتحقق لديه من أن هناك صلة ثابتة بين اللفظ والمعنى، وهو بهذا قد استطاع أن يكون نظريته في اللغة وهي التي سماها "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" (أي مناسبة الألفاظ للمعاني)، وجعل لها بابا في الخصائص كما قلنا⁽³⁹⁾.

وفي ذلك يقول معقبا على كلام الخليل وسيبويه، ومبينا - بتواضعه - فضلهما وأنه تابع لهما في ذلك: "وحدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حذياه. ومنهاج ما مثلاه، وذلك أنك تجد المصادر الرباعية الضعيفة تأتي للتكرير... ووحدت أيضا الفعلفي المصادر والصفات إنما يأتي للسرعة... إلخ"(40).

وخلاصة ما ذكره ابن حني في هذا الموضع أن المناسبة بين اللفظ والمعنى إنما تتحقق وتظهر في الأمور التالية:

1- الألفاظ التي تدل على معنى التكرار أو الحركة والاضطراب، فإلها كثيرا ما تأتي فيها الحروف مكررة أو متوالية الحركات يناسب اللفظ معناه. وقد أشار إلى التكرار قوله - حكاية عن الخليل السابق - : كألهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا صرصر. وأشار إلى توالي الحركات ما حكاه سيبويه في المصادر التي حاءت على الفعلان من ألها تأتي للاضطراب والحركة نحو: التروان والنقزان والقفزان، ومثله العسلان والرتكان (41)، ومثله الغليان لأنه زعزعة واضطراب، ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان لألها اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان واللهجان لأنه تحرك الحرّ وتثوره.

وقد أضاف ابن حني إلى كلام الخليل أو قاس عليه المصادر الرباعية الضعيفة فإنها تأتي للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة (42).

وأضاف إلى كلام سيبويه أو قاس عليه (الفَعَلى) في المصادر والصفات فإنها تأتي للسرعة نحو البَشَكى، والجَمَزى والوَلَقى (43)، فقد جعلوا اللفظ المكرر للمعنى المكرر واللفظ الذي توالت حركاته للمعاني أو الأفعال التي توالت الحركات فيها.

2- ومما ظهرت فيه المناسبة أيضا واضحة بين اللفظ والمعنى تلك الأفعال التي تصدر بحروف زائدة لتدل على معاني زائدة على معنى الفعل الأصلي وخاصة معنى الطلب الدال عليه (الألف والسين والتاء) في نحو: استسقى واستطعم واستوهب واستمنح واستخرج. فالأفعال الأصلية في هذا: سقى وطعم ووهب ومنح وخرج، وهي تدل على أحداث وقعت، وليس فيها دلالة تدل على طلب لها وحينما صاحبتها تلك الحروف الزائدة أصبحت تدل على معنى زائد على المعنى الأصلى وهو الطلب.

وقد لاحظ ابن حني في ذلك أمرين:

الأمر الأول: هو أنه لما زادت الحروف في هذه الأفعال زاد المعنى الذي تدل عليه هذه الأفعال، ولعل هذا يوافق ما قال بع علماء اللغة الأقدمين من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

والأمر الثاني: هو وضع هذه الحروف الزائدة وموقعها من الكلمة فإلها تجيء في أولها، وفي ذلك أيضا مناسبة بين اللفظ ومعناه. فإن المعنى الزائد سببه زيادة هذه الحروف في أول الكلمة إنما يجيء أيضا متقدما على المعنى الأصلي، وفي ذلك يقول ابن جين: "...فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت

حروف الأصل الحروف الزائدة التي للالتماس والمسألة. وذلك نحو استخرج واستوهب واستمنح واستعطى واستدني "(44).

وقاس ابن حني على ما تقدم تكرير عين الفعل في نحو: قطّع وفتّح وغلّق فإنه يدل على تكرير المعنى أو توقيته، كما في قوله تعالى: {وَقَطّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ} (45)، أي أكثر من هذا الفعل، وقوله تعالى: {وَغَلَّقَتِ الأَبُوابَ} (46)، وفي ذلك مناسبة بين اللفظ والمعنى يوضح ذلك كلامه حين يقول: فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقحق (47) دليلا على تقطيعه ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والاشتقاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين المحرف على قوة الفعل، فهذا أيضا من مساوقة الصيغة للمعاني (47).

3- وتظهر المناسبة واضحة فيما دل على الحدث من الألفاظ فلكل حدث لفظ يناسبه من ناحية القوة، أو الضعف، فيكون اللفظ قويا إذا كان دالا على حدث قوي، ويكون ضعيفا إذا دل على حدث ضعيف، وتوضيح ذلك أن الأحداث كما تكون قوية وضعيفة، توصف الألفاظ أو الحروف بالقوة أو الضعف كذلك.

وقد وضع علماء الأصوات للحروف صفات بعضها يدل على قوة الحرف، والآخر يدل على ضعفه فمن أهم صفات القوة للحرف شمسة: الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والإصمات، وعكسها من صفات الضعف للحرف شمسة: الهمس والرحاوة والاستفال والانفتاح والذلاقة، ولا بد لكل حرف من أن يوصف بواحدة من هذه الصفات أو تلك، فإما مجهور أو مهموس وإما مستعل أو مستفل وهكذا.

وحين نوازن بين حرفين من ناحية القوة والضعف فإننا ننظر إلى أيهما أشمل على صفات القوة أكثر من غيره فيكون أقوى، فمثلا القاف والخاء: نجد القاف أكثر قوة من الخاء وذلك لأن القاف صوت احتمع فيه من صفات القوة أربع هي: الجهر والشدة والاستعلاء والإصمات.

ومن أجل ذلك قالوا: إن (حضم) أضعف في اللفظ من (قضم)، فاستعملوا الخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، واستعملوا (القضم) للصلب اليابس، نحو: "قضمت الدابة شعيرها (48)، ونحو ذلك. ويوضح ابن حني هذه المسألة حين يقول: "فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث (49)، وقد ذكر ابن حني في الخصائص أمثلة أخرى في مناسبة الألفاظ للمعاني موازنا بين بعض الحروف القوية وما يشبهها في المحرج من الحروف الضعيفة وخاصة الصاد والسين كالقسم والقصم، والوسيلة والوصيلة، وغيرها.

ولعل المتتبع للكتاب الأقدمين من اللغويين يجد مثل هذه المسائل وارد في كتبهم بكثرة، فقد ذكر السيوطي في مزهره أمثلة كثيرة لمناسبة الألفاظ للمعاني عند ابن السكيت (49)، وابن دريد (50) وأبو عبيد القاسم بن سلام (51) وغيرهم.

وهكذا يبحث ابن حني في أسرار هذه اللغة ليستخرج لنا منها الكثير في هذه النظرية مقررا إلى أن ذلك لا يمكن أن يجيء في العربية عن طريق المصادفة، أو أن يكون شيئا اتفق وأمرا واقعا في صورة المقصود من غير أن يعتقد لأنه يرى في ذلك: "حكم لابطال ما دلت عله الدلالة من حكمة العرب التي شهدت بما العقول، وتتاح إليها أغراض ذوي التحصيل. فما ورد على وجه يقبله القياس وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف حمل عليها ونسبت الصنعة منه إليها، وما تجاوز ذلك فخفي لم يؤس النفس منه.... وكان الأحرى أن يتهم الإنسان نظره ولا يخف إلى إدعاء النقص فيما قد ثبت الله أطنابه وأقصف بالحكمة أسبابه "(52).

ويمضي ابن حني في سبيل مناقشة هذه الفكرة كما دأب عليه في منهجه، فهو دائما يفترض في محدثه تشكيكا في كلامه، ولا يلبث ابن حني يدافع عن فكرته بكل السبل، فهاهو يقول مرة أخرى: "فإن أنت رأيت شيئا من ذلك لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه فأحد الأمرين: إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصول

وأوائل قد تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا- كما قال سيبويه- أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر "(53).

فابن حني يريد أن يقول: إما أننا لا نستطيع أن نتوصل إلى هذه الحقيقة لأن عقولنا تعجز عن فهمه حسب ما فسر سبب عدم الإمعان وإطالة النظر، أو أن تفسيرها بقي مع أصول اللغة الأولى التي لا دليل لنا عليها.

وفي مسألة وحود مناسبة بين اللفظ والمعنى إشكال يطرح في صميم اللغة، فهذا الطرح يؤدي بنا إلى الخوض في قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى، ثم مسألة أصل اللغة أهي اصطلاح أم توقيف.

ولا يخفى عنا أن هذه المسألة قد حاض فيها العلماء. فالعلماء في مسألة مناسبة اللفظ لمعناه بين مغال ومعتدل. وموقف ابن جني في هذه المسألة أقرب إلى الاعتدال من غيره من بعض العلماء المغالين في وجود المناسبة بين اللفظ والمعنى، حيث يرى هؤلاء وعلى رأسهم عباد بن سليمان الصيمري أن المناسبة بين اللفظ والمعنى ذاتية، وكان هذا مذهبهم في نشأة اللغة بوجه عام (54).

ولقد كان موقف السيوطي هو الإعجاب لرأي ابن جني ذاهبا إلى أن رأي ابن جني هو الذي ارتضاه علماء اللغة بوجه عام وعلماء العربية بوجه خاص، وفي هذا يقول موضحا بين المذهبين: "وأما أهل اللغة العربية فقد كانوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني، لكن الفرق بين مذهبهم وبين مذهبه عباد، أن عباد يراها ذاتية موجبة بخلافهم "(55).

ونحن حين نوازن بين ما ذهب إليه ابن حين ومن ولفقهم من علمائنا العرب القدامى في المناسبة بين اللفظ والمعنى وبين ما ذهب إليه العلماء في الدراسات اللغوية الحديثة فإننا نجد هؤلاء قد اتبعوا الأقدمين في كثير مما ذهبوا إليه، فالمحدثون يرون أن هناك بلا شك كثيرا من المحالات اللغوية التي يلحظ فيها وثوق الصلة بين الأصوات والمدلولات ويذكرون من ذلك: حين تكون أصوات الكلمة نتيجة تقليد مباشر لأصوات ضعيفة صادرة عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء...

ويذهب هذا المذهب من المحدثين الغربيين حيسبيرسن، حيث كان ممن ينتصرون لأصحاب المناسبة بين الألفاظ ودلالتها، غير أنه حذرنا من المغالاة في هذا، إذ يرى أن هذه الظاهرة لا تكاد تطرد في لغة من اللغات، ومن أن بعض هذه الكلمات تفقد هذه الصلة على مر الأيام، في حين أن كلمات أخرى تكتسبها وتصبح فيها واضحة بعد أن كانت لا تلاحظ فيها ويسوق لنا حيسبيرسن أمثلة لتلك النواحي التي نلحظ فيها وثوق الصلة بين الألفاظ والدلالات منها:

أ- ما يسمى Onamotopeia، وهي الألفاظ التي تعد بمثابة الصدى للأصوات الطبيعية، وهذه الظاهرة تكاد تشترك فيها كل اللغات، وهي ما يشبه عندنا في العربية من أمثال الحفيف والخرير والزفير والصهيل (57).

ب- يؤكد حيسبرسن أن الألفاظ التي تعبر عن الصوت الطبيعي قد تنتقل وتصبح معبرة عن مصدر هذا الصوت وذلك كأن يصبح الزئير اسما من أسماء الأسد، وهذا النوع يكثر عند الشعوب البدائية (57).

□ - كذلك قد ترتبط الألفاظ بالدلالات في بعض الحالات النفسية كالكلمات التي تعبر
 عن الغضب والنفور وغير ذلك.

ث- كذلك يشير حيسبرسن إلى ما عرف عند علماء اللغة العربية من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وهذا ما جاء به ابن جني. ويختتم حيسبيرسن هذا الفصل الذي يدعوه "رمزية الألفاظ" بقوله: إن كلمات اللغة مع الأيام تزداد إيحاء للدلالات وتكتسب الألفاظ مع الزمن قدرا أكبر من تلك الرمزية.

ولبعض العرب المحدثين تفسيره لمسألة المناسبة بين اللفظ ومعناه يراها من منظوره الخاص، وفي هذا الصدد يقول وهو في معرض الرد على هذه النظرية لابن حيى إن نسبة الدلالة للأصوات التي تؤديها في الكلمة التي تدخل في تركيبها أن هذا في منطق اللغة مردود، لأن العلقة بين اللفظ ودلالته علاقة اعتباطية عرفية وتفسيره لذلك أن كثرة الاستعمال للكلمات بأعينها في مجال

اجتماعي أو علمي أو فني تورث انطباعا يربط بين هذه الأجواء والرمز اللغوي توهما أن هذا الصوت من الأصوات في الكلمة له صلة طبيعية بالحدث أو الصفة أو الشيء من الأشياء ومرد الأمر كما نرى إلى الاعتياد لا إلى حقيقة طبيعية كانت الدافع إلى تشكيل الكلمة أو تأليفها واستعمالها في حالة الوضع اللغوي، إذ أن هذا الوضع يعتمد الاعتباطية كما هو معروف (58).

الهوامش:

¹ مثل ابن فارس والثعالبي وغيرهم.

2 الخصائص، ابن حني، تحقيق محمد على النجار، دط، دار الكتب المصرية، مصر، 1956، 32/2.

3 نفسه 67/2.

⁴ نفسه 113/2.

⁵ الصحاح، الجوهري، دط، دار الكتاب العربي، 1956، 166/1.

⁶ مقاييس اللغة، ابن فارس، عيسى بابي الحلبي، دط، القاهرة، 214/2.

7 القاموس المحيط، الفيروز أبادي، دط، دت، 60/3.

⁸ لسان العرب، ابن منظور، دط، بيروت، 1956، 102/10.

⁹ تمذيب اللغة للأزهري، دط، الدار المصرية للتأليف والترجمة، **1964، 442/4**.

10 المقاييس 301/5.

¹¹ ينظر الصحاح، 8/2، والمقاييس 3**98**/3.

¹² المقاييس 301/5.

13 الآية 2 من سورة الضحي.

¹⁴ الصحاح 5/69، والمقاييس 127/3.

¹⁵ الخصائص 115/2.

¹⁶ نفسه 116/2

¹⁷ المقاييس 122/3.

¹⁸ لسان العرب 304/3.

¹⁹ الخصائص 116/2

20 الصحاح 605/2.

21 الآية **10** من سورة الأحزاب.

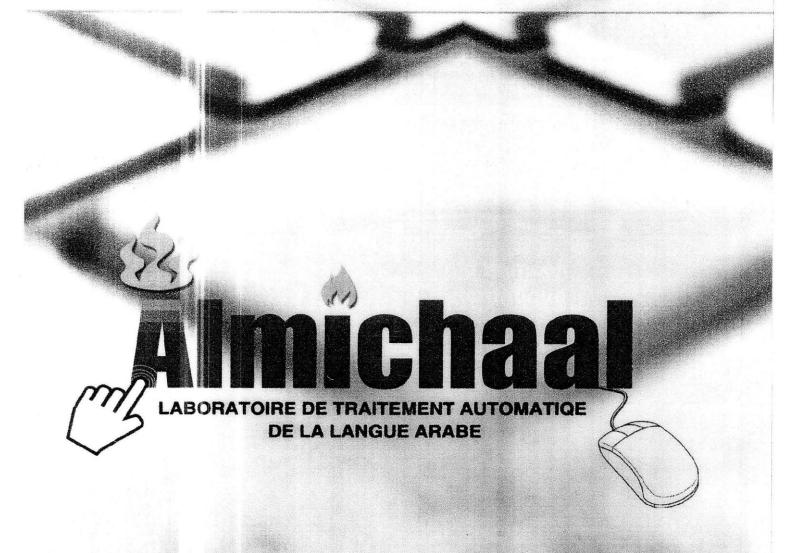
22 الخصائص 117/2.

²³ نفسه 121/2

- ²⁴ نفسه 133/2
- 25 المزهر في علوم اللغة، السيوطي، دط، عيسى بابي الحلبي، القاهرة، دت، 403/1.
- 26 ينظر دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1963، ص 122 وما بعدها، وينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، دط، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دت، ص 177 وما بعدها.
 - ²⁷ الآية **260** من سورة البقرة.
 - 28 الصحاح، 118/1.
 - ²⁹ الخصائص 118/2.
 - 30 المقاييس 320/3.
 - .322/3 نفسه 31
 - 32 البيت من قصيدة: ودع هريرة.
 - 33 الصحاح 496/2.
 - ³⁴ الخصائص 152/2.
 - ³⁵ الكتاب 2/ 218.
 - ³⁶ الخصائص 154/2.
 - ³⁷ نفسه 115/2.
- 38 ذكر السيوطي أمثلة كثيرة حكاها عن بعض علماء اللغة قبل ابن حنى وبعده، ومن هؤلاء الكسائي، ابن السكيت، أبو عمر الشيباني، الاصمعي، ابن دريد، الفارابي، الثعالبي (أنظر المزهر 51/1 وما بعدها).
 - ³⁹ الخصائص 152/2.
 - ⁴⁰ نفسه 153/2
- 41 العسلان: الخبب يقال عسل الذئب أو الإنسان عسلانا إذا أعتق وأسرع، وعسل الرمح عسلانا اهتز واضطرب، ورتكان البعير: مقاربة خطوه في هرولته.
- 42 صلصلة الجام: صوته إذا ضوعف، والقعقعة: حكاية صوت السلاح ونحوه، والصعصعة التفرق، والجرجرة صوت يردده البعير في حنجرته، والقرقرة نوع من الضحك وهو الهدي أيضا.
 - 43 ناقة بَشَكَى خفيفة المشي، وحمار جَمَزى أي سريع، وناقة وَلَقي أي سريعة.

- 44 الخصائص 154/2.
- ⁴⁵ الآية **31** من سورة يوسف.
- ⁴⁶ الآية **32** من سورة يوسف.
- ⁴⁷ أرفع السير وأتعبه للظهر، ويقال شر السير الحقحقة.
 - ⁴⁸ المزهر 1/15.
 - 49 الإبدال.
 - 50 الجمهرة.
 - ⁵¹ الغريب المصنف.
 - ⁵² الخصائص 164/2.
 - ⁵³ نفسه 164/2
 - ⁵⁴ المزهر **46/1**.
 - ⁵⁵ نفسه 47/1.
 - 56 دلالة الألفاظ ص 68.
 - ⁵⁷ نفسه ص**69.**
- 58 علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، فايز الداية، ط2، دار الفكر المعاصر، دمشق 2006، ص 23 و 24.

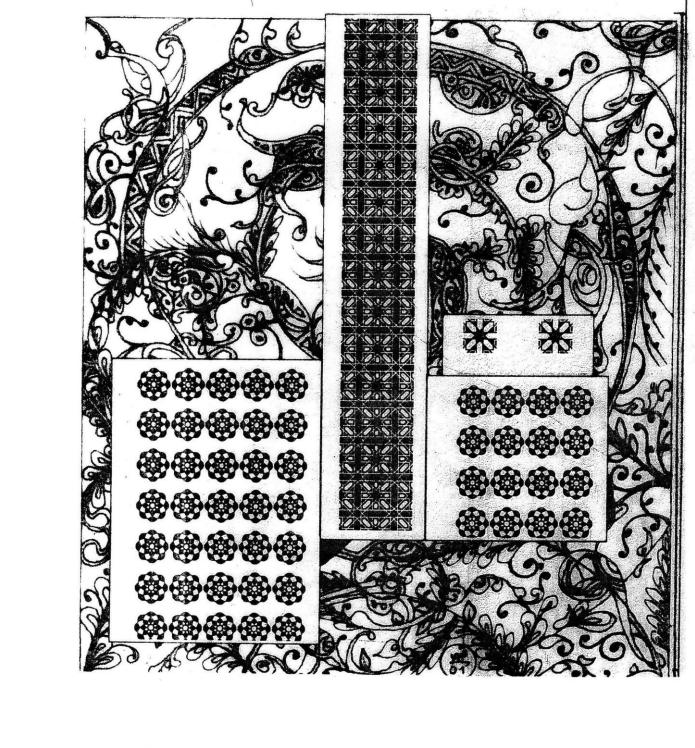
université abou bekr belkaid tlemcen Laboratoire Traitement Automatique de la Langue arabe



Nº 6/2010



مجلة محكمة يصدرها أساتذة من قسم اللغة العربية وأدابها جامعة - السانية - وهران



مجلة لغوية أدبية دورية أكاديمية محكمة يصدرها:

• الأستاذ الدكتور: المختار بوعناني

• الأستاذ الدكتور: مكي درار

• الأستاذة الدكتورة: صفية مطهري

من قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب واللغات والفنون

جامعة وهرك السانية

العدد الواحد (21) والعشرون جويلية 2011م

الإيداع القانوني: 2006 ـ 920

ISSN: 1112-69-06

بريد المجلة: URLZOHRA@gmail.com

فهرس موضوعات مجلة القلم العدد (21) شهر جويلية 2011م

صفحة	صاحب المقال	الموضوع
01	غربي شميسة	المشهد السردي في القرآن الكريم -لحبيب
		مونسى قراءة في القراءة (جزئية المكان)
05	معمر الدين عبد	التناص القرآني في مقال محمد البشير
	القادر	الإبراهيمي
. 11	علوش كمال	دلالة التواصل غير اللغوي في الخطاب القرآني
		حركة عضو العين أنموذجا
26	جلول دواجي عبد	آراء محمد الأمين الشنقيطي في إنكار المجاز
	القادر	في اللغة والقرآن
33	مفلاح بن عبد	حجاجية الخطاب القرآني
f g	الله	
45	بن نابي قدور	التأثيلية ومنزلتها من الدراسات اللغوية القديمة
		لدى العرب
54	بوشيبة عبد	المعجم وقضاياه
	القادر	
66	بوداود إبراهيمي	قراءة في خطاب المراسلات لدى عبد السرحمن
		الديسى
75	عبيد نصر الدين	التناص واحتمالات القراءة الممكنة
90	بوزيدي زهيرة	قصيدة الذبيح الصاعد لمفدي زكرياء
		جمالية الموقف وقوة التعبير
	آیت حمدوش	الصراع النقدي حول حداثة أبي تمام الشعرية
102	فريدة	بقراءة الناقدين:أدونيس ومحمد مندور
111	معزيز بوبكر	فوضى البياض والسواد في القصيدة العربية
	9.	المعاصرة (قصيدة رؤيا أنموذجاً)
119	بن قبلية مختارية	العملية التفاعلية في الإعلام الإلكتروني

، 2011م	21) شهر جويلية	فهرس موضوعات مجلة القلم العدد (
صفحة	صاحب المقال	الموضوع
127	بتقة سليم	كاريزما الشخصية في الرواية الجزائرية
136	بن ضحوی خیرة	نحو قراءة نقدية أدبية إبداعية
140	بربارة مصطفى	البعد النقدي في رسالة الغفران
148	بلمبروك فتيحة	آلية التناص وصدمة التراث
156	هواوي نهيان	دلالة الزمن الداخلي في رواية الخبر الحافي المحمد شكري
164	عمارة بوجمعة	الوعي بالتراث في الفكر الشعري المعاصر
169	بوشريحة إبراهيم	مفهوم الذات في علم النفس الحديث
178	ماحي عبد	ظهور العدد في الثقافة العربية ومفهومه
189	بن لباد الغالي	تجليات المقدس في التراث الصوفي قراءة في
196	بن مسعود قدور	المنهج التربوي أساس أخلاقي في تربية الطفل
202	عميش العربي	سمات الانسجام في لغة الشّعر
214	حميدي شريفة	التشكيل الإيقاعي في قصيدة النثر لدى أدونيس
225	زياني سمير	تجليات المنهج في فن السيرة لدى أحمد أمين
234	سوالمي الحبيب	االنقد الصحفي في المسرح الجزائري
239	حميدو عز الدين	دنتي ألجييري dante Alighieri
246	عزي مريم	المدرسة الجزائرية بين البرنامج الكلاسيكي والجديد
255	بربار عيسى	الإتباع والابتداع في القصيدة الصوفية
262	لخضر بوخال	بين اللفظ والمعنى قراءة في أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني
270	جيلالي بوزينـــة	خصائص التشكيل اللغوي لدى أبن البناء
	محمد	المراكشي (ت721هـ)
273	خليفي عبد الحق	المفاهيم اللسانية ودورها في تجديد منهجية التعليم
283	مسعودي فاطمة	سعيم مفهوم الشعرية
),6	الزهراء	

201م	هرس موضوعات مجلة القلم العدد (21) شهر جويلية 2011م		
صفحة	صاحب المقال	الموضوع	
298	قوراري سليمان	جمالية القراءة الصوفية ـ تفسير روح البيان	
		نموذجا _	
308	ملوكي جميلة	رؤية الأحلام وعلاقتها بزيارة الأولياء	
316	بنیرد حاج	قضايا التأليف في القرنين الحادي عشر والثاني	
		عشر عند المغاربة وميزاتها (القسم الأول من	
		المقال)	
331	حبيب زحماني	دور التعليم في توجيه الممارسات اللغوية	
2.42	فاطمة الزهراء		
342	بوخاري خيرة	الصوت بين آليات التحويل والتحليل في النص الشعري معلقة _ عمرو بن كلثوم نموذجا _	
255	زخنین بهیة	السعري معقد حصروب مسوم ممودج حات المدينة الحدثية	
355	رسین بهیاد	الكافي في التصريف المحمد بن يوسف	
		أطفيش	
366	بورحلة فاطمة	الدراسة الأصواتية (الفونيتكية) عند ابن سينا	
0.00	33.	ومصطلحاتها	
377	حمراني عبد	بلاغة الخطاب في ضوء نظرية النظم لعبد	
	القادر	القاهر الجرجاني	
386	متاد إبراهيم	الزيادة في "فعَّلَ" في اللغة العربية	
399	بن نافلة يوسف	المصطلح الصرفي في نزهة الطرف لعبد القادر	
		المجاوي التلمساني (ت 1332هـ - 1914م)	
406	بومسحة العربي	الأبعاد التداوليّة للمفاهيم النّحويّة العربيّة	
	1	مقاربة سياقيّة من خلال نظرية الأفعال الكلاميّة	
415	بلخيتر ناصر	تَعَلَّمُ النحو بِحَيويّة الكلام	
427	خلوي سوميشة	التــناص المعماري في منامــات ابـن محـرز الوهراني (- 575 هـ / 1179م)	
436	بوقسمية سومية	الوهرائي (3/5 هـ / 11/9) رمزية اللون في القصيدة العربية المعاصرة	
430	بودسمیه سومیه عکوش هشام	منهجية الشيخ أطفيش في توظيفه النحوي في	
772	حوس سدم	تيسير التقسير	
450	شبری محمد	المسؤولية الجنائية وجنح الصحافة في الجزائر	
	<u>.</u> .	وعلاقتها بحرية التعبير	
	я		

فهرس موضوعات مجلة القلم العدد (21) شهر جويلية 2011م

صفحة	صاحب المقال	الموضوع
461	بوراس الجيلالي - مدوري جمال فؤاد عبد الغاني -بوحلوان جميلة	الإعلام البيئي في الوطن العربي التحديات والطموحات
471	قرقوی إدريس	التجريب في المسرح الجزائري دراسة في
475	عيسي أحمد	النقد المسرحي بين النص والعرض واقع وأفاق

ملف التحقيق

481		
	بوعناني المختار	ضياء الأبصار في الأفعال الملحقات بـــ:
		صار للشيخ إدريس بن أحمد بن إدريس
		الصفدي المالكي الشافعي
		_ تحقيق ودراسة _
510		
518		w
	بوعناني المختار	طريق القوم لأبي عبد الله البوعبدلي الخادي
, a		طريق القوم لأبي عبد الله البُوعَبْدَلِّي الخَلَّدِي التَّلِمُ النَّلِمُ النَّلِمُ البَطِّيوِي الرَّزيوِي (ت1952م)
		_ تحقیق _

انتهى

أعضاء الهيئة العلمية

قسنطينة	أ/د. عبد الله بوخلخال	وهران	أ/د. عبد الملك مرتاض
قسنطينة	أ/د. يمينة بن مالك	وهران	أ/د. محمد بشير
	* g		بويجرة
وهران	أ/د. مختار بوعنائي	تلمسان	أ/د. عكاشة شايف
باتنة	أ/د.عبد الكريم عوفي	وهران	أ/د.عبد الله بن حلي
تلمسان	أ/د.عبد الجليل مرتاض	قسنطينة	أ/د. رابح دوب
عنابة	أ/د. محمد كراكبي	تلمسان	أ/د.محمد مرتاض
باتنة	أ/د. السعيد هادف	الجزائر	أ/د. عبد القادر هني
عنابة	أ/د. بشير إبرير	باتنة	أ/د.عبد الله العشي
مصر	أ/د.محمد صفوت مرسي	وهران	أ/د. مختار حبار
مصر	أ/د. محمد إبراهيم عبادة	المغرب	أ/د. محمد الربداوي
الإمارات	د/عبد الكريم الشريف	الشلف	أ/د. أحمد فلاق
			عويرات
تونس	د/أحمد الجوة	وهران	أ/د/ الشيخ بوقربة
وهران	أ/د/ أحمد عزوز	تلمسان	أ/د/ محمد طول
السودان	أ/د/ سليمان يوسف	بشار	د/ محمد تحریشي
	خاطر	я	
ورقلة	د/ أحمد جلايلي	الجزائر	أ/د/ الشريف مربيبعي
بشار	د/محمد بن حمو	مستغانم	أ/د/ إبراهيم مناد
وهران	أ/د/ صفية مطهري	وهران	أ/د/مكي درّار
بلعباس	د/ مصطفى غربي	وهران	أ/د/ محمد ملياني
			According to the second of the

أعضاء هيئة التحرير

أ/د/ عبد القادر شرشار	أ/د/ مختار بوعناني
د/ بشیر محمودي	أ/د/ مختار حبار
د/ عبد القادر شاكر	أ/د/ مك <i>ي</i> درّار
أ/د/ عبد الحليم بن عيسى	أ/د/ صفية مطهري
د/سعاد بسناسي	د/شميسة غربي

المعجم وقضاياه

الأستاذ: بوشيبة عبد القادر

ملحقة مغنية جامعة تلمسان

- تعريف المعجم:

يعوف إيغور مياتشوك المعجم فيما يلي: "تسمي معجم لغة ما، مادة معجم اللغة التي تتخذ شكل تحديد جزء هام من لكسيمات، حيث يقدم المعلومات الضرورية عن كل لكسيمة "(1). من خلال هذا التعريف يرى ميلتشوك أن المعجم جزء هام من ليكسيمات اللغة الطبيعية، فهو لا يقبل جميع مفردات اللغة، وليس بإمكانه أن يورخ لمفردات لغة ما، وعليه تقديم المعلومات الضرورية عن كل لكسيمة.

والمعجم هو ذلك الكتاب الضخم الذي يضم مفردات اللغة المتداولة من قبل عشيرة لغوية ما، مرتب على نظام أبجدي (2).

ويرى الباحثان بول فيبر، وكريستان بايلون، أن المعاجم هي أولا وقبل كل شيء موضوعات مصنوعة ومرتبة وأدوات بيداغوجية، ويضيف الباحثان أن المعاجم تختزل بين دفتيها المعرفة الإنسانية (3)، وذهب إلى هذا الرأي المعجمي الفرنسي ما تسوري G.Matoré محيث يعتبر المعجم صورة تعكس الخصائص الثقافية والحضارية لأمة ما، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تعبر عن تجارب وخصائص أمة من الأمم (4)، إلا أن لهذا الرأي نظرة مخالفة من طرف "دوبوف" إذ يرى أن القاموس لا يعكس حقيقة اللغة برمتها وما تنتجه المجموعات اللغوية، لأنه يكتفي بالمدون والمسجل، ويقول بعدم وجود أو استحالة معجم شامل وجامع ومفضي لمعجم مفردات لغة ما (5).

وفي تعريف المعجم ندرج كذلك تعريف "كريستال دافيد"، لأنه في رأينا تعريف شامل ودقيق ومتضمن لكل ما يتعلق بالمعجم، حيث يقول: "يمكن تعريف المعجم بأنه عبارة عن قائمة من المفردات ومشتقاتها وطريقة نطقها، مرتبه وفق نظام معين، مع شرح لها، أو هو عبارة عن كتاب يحتوي على كلمات مرتبه ترتيبا معينا مع شرح لمعانيها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات علاقة بها سواء أكانت تلك للشروح أو المعلومات باللغة ذاتها أو بلغة أخرى "(6).

يفهم من هذا التعريف للمعجم أن المعجم له محتويات وعناصر يتكون منها، ويتميز بخصائص معينة تحدده، وله أنواع يتألف منها، وله وظائف يؤديها، وسنتناول كل هذه العناصر بالشرح والتوضيح فيما سيأتي، ولكن قبل هذا يجب أن نقف عند مفهوم المعجم في الثقافة العربية ونتناول ما أثير حوله من آراء ومفاهيم.

فقد استعمل أغلب المعجمين العرب مصطلح "معجم" للدلالة على مفهوم المعجم عند الغربيين وهو عندهم « Dictionary »، وأهم دليل على ذلك هو تسمية بعض المعاجم العربية الحديثة بذلك، كالمعجم الوسيط، والمعجم الكبير، والمعجم العربي الأساسي وغيرها، وقد عرفه المعجم الوسيط بأنه: "ديوان لمفردات اللغة مرتب على حروف حروف المعجم" (7)، إنه مصطلح يطلق على الكتاب المعروف ويطلق على حروف المعجم، ويطلق كذلك على حروف الهجاء، أما المعجم العربي الأساسي فيعرف بد: "بأنه كتاب يضم المفردات لغوية مرتبه ترتيبا معينا، وشرحا لهذه المفردات، أو ذكر ما يقابلها بلغة أخرى "(8).

أما الباحثون العرب، فيعرفونه في كتبهم بما يلي، حيث يذكر علي القاسمي بأنه: "كتاب يحتوي على كلمات منتقات ترتب ترتيبا هجائيا، مع شرح لمعانيها، ومعلومات أخرى ذات علاقة بها سواء أأعطيت تلك الشروح والمعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى "(9).

وفي الثقافة العربية شاع كذلك إلى جانب كلمة "معجم" كلمة "قاموس" التي تعني في اللغة البحر العظيم (10)، وكان قد أطلقه الفيروز أبادي تسمية لمعجمه "القاموس المحيط" إشادة به وتنويها له، لما امتاز به من إيجاز وضبط ودقة إلى جانب غزارة مادته، وأصبح هذا المصطلح مرادفا لكلمة "معجم" إلى الحد الذي سمي به معجميون معاجمهم، فلعبد السلام المسدي: مثلا كتاب سماه قاموس اللسانيات" (11)، وهو في الحقيقة، قائمة من المصطلحات مرتبة ترتيبا ألفبائيا عربيا وبغير اللغة العربية.

ونحن نعرف "المعجم" ونتعرض لخصائصه ومكوناته، يستوجب علينا أن نشير إلى أمر هام وهو أن الغربيين، قد فرقوا بين مفهومين أساسيين، فالأول يعني المجموع المفترض واللا محدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، وهو ما اصطلح اللسانيون على تسميته بالإنجليزية lexicon وبالفرنسية العنوسية والمفهوم الثاني هو "مجموعة من الألفاظ المختارة المرتبة في كتاب ترتيبا معينا مع لغوية أو موسوعية عنها، وهو ما اصطلح عليه الإنجليزية لينب المعينا مع لغوية أو موسوعية عنها، وهو ما اصطلح عليه الإنجليزية المفهومين، ارتأى بعضهم الاستفادة من اللفظين المترادفين "معجم" و "قاموس"، فخصص المفهوم الثاني (12).

ومن اللسانيين العرب الذين يستعملون "معجم" و "قاموس"، بمعنيين مختلفين، الدكتور عبد العلي الودغيري الذي يستخدم كلمة "معجم" للدلالة على المجموع المفترض أي الموجود بالقوة لا بالفعل واللا محدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، أو يمكن أن تمتلكها احتمالا بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة"، وهكذا فـ "معجم" مقابل lexique، ويستعمل كلمة "قاموس" للتعبير عن كل كتاب يجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية

(المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة ويخضعها لترتيب وشرح معين "(13).

ويتبنى عبد القادر الفاسي الفهري موقفا مماثلا في كتابه "المعجم العربي" فيقول ما نصه "إن معرفة مجموع مفردات اللغة، أو معجمها تقتضي الإحاطة بعدد هائل من المعلومات عن هذه المفردات، ومن ضمنها خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبة والدلالية والبلاغية"، ثم يواصل القول: "وقد قامت في الحضارات المختلفة صناعة قاموسية تتوخى وصف هذه المعرفة في جوانب ومستويات محددة بحسب الأهداف التي يوضع لها المؤلف القاموسي" (14).

ويلاحظ في هذه الفقرة أن الكاتب يستخدم عبارة "معجم اللغة" بمعنى lexicon ثم يستعمل لفظة قاموس بمعنى Dictionary.

ولكن عموما وما هو شائع وما هو عليه أغلب اللغويين العرب المحدثين، أنه لا فرق بين لفظتي "معجم" و"قاموس"، فهما لفظتان مترادفتان، ونحن عندما نكون بصدد الحديث عن مفردات نغة ما، فإننا نشير إليه بلفظه فنقول "معجم لغة ما" أو "معجم قوم ما"، أما إذا أردنا "المعجم المعروف" فإننا نطلق لفظة "المعجم" بالتعريف وبالإطلاق.

وفي هذا الصدد دائما، وبغرض رفع اللبس عن كل ما يكتنف مصطلح "معجم" من التباسات فإنه ينبغي أن نفرق بينه وبين بعض المصطلحات القريبة منه نتجت عن إفرازات علم اللغة الحديث عند الغربيين، "فالمعجم" يختلف عن "قائمة المفردات دون نص أو تعريفات" وهو ما يطلق عليه بالإنجليزية Glossary، ويتميز المعجم كذلك عن "مخصص الألفاظ" vocabulary الذي يهتم بمفردات موضوع معين مثل الطائرة أو الطقس أو الكهرباء، وللمعجم صلة بالموسوعة والمعجم مثل المعجم، أو أن تعالجها لغويا ومعرفيا مع التركيز على الموضوع المدروس والتوسع فيه (15).

والآن بعد هذه الجولة في التعريف بمصطلح "المعجم"، وبعد التعرض لمفهومه في الحضارة العربية والغربية، نمر إلى ما يتعلق بالمعجم من معايير في تصنيفه، ومكوناته، وتاريخ التأليف فيه.

معايير تصنيف المعاجم:

إن المعاصرين من علماء اللغة والمعاجم يختلفون في تصنيف المعاجم وأنواعها، وهذا بالنظر إلى بعض العناصر والأهداف التي يسعى المعجمي إلى تحقيقها أو الغرض من المعجم أو غير ذلك من المعايير.

أ- معيار المادة المعجمية: إن المعاجم تختلف إلى الحد الذي يظهر فيه بعض المعاجم على المستوى النظري لا وجود لها في فن صناعة المعاجم، أو على الأقل نادرة الوجود مثل المعجم المعياري، وهو نوع من المعاجم يقرر القواعد ويحدد

الصواب والخطأ في الاستعمال ويقابله المعجم الوصفي الذي يتبت المادة اللغوية كما تستعمل فعلا (16).

ب- معيار المدخل: وإذا أخذنا بمعيار المدخل أو المداخل من حيث كثافتها أي كم مفردات اللغة التي تضمنها المعجم أو كم المعاني التي أدرجت تحت هذا المداخل، أو عدد اللغات التي استعملها المعجم، وخاصة في المعاجم متعددة اللغة، أو الفترات الزمنية التي يغطيها المعجم في المعاجم التاريخية والوصفية، فسنجد أننا أحيانا نستخدم مثل تلك المعايير لوضع صورة لمعجم مثالي قد لا يتحقق من وجهة نظر فن صناعة المعجم (17).

ج- معياد العدف: إن معيار الهدف أو الأهداف التي يسعى المعجم إلى تحقيقها من وضع المعجم تأتي في مقدمة المعايير الواضحة التي يمكن على أساسها تصنيف المعاجم، ذلك لأن هذا المعيار يستطيع أن يساعد واضع المعجم على اتخاذ القرارات المناسبة الصحيحة في اختيار المادة المعجمية والمداخل والترتيب وطرق الشرح والتعريف، وحتى من وجهة النظر التجارية فإن باشر المعجم يتخذ قراراته في تصميم المعجم بناء على نوع المستفيدين من المعجم، فيسعى إلى تلبية احتياجاتهم في هذا الخصوص (18).

ويعد معياد الهدف من المعابير التي استقرت وأجمع عليها علماء اللغة والمعاجم، حيث يقول المعجمي ريد « Reyd » في مقال نشره في العدد العاشر من سلسلة اتجاهات معاصرة في علم اللغة "يجب على المعجمي أن يوجه عمله الأهداف خاصة على ضوء مجموعة القراء الذين يفكر في خدمتهم" (19).

وبناء على معيار الهدف يمكن تصنيف المعاجم إلى سبعة أنواع متقابلة هي:

- 1- معجم للناطقين بلغة المدخل مقابل للناطقين بلغة الشرح والتعريف.
 - 2- معجم للفصحى مقابل لمعجم للهجة العامية.
 - 3- معاجم الستعمال الناس مقابل معاجم للترجمة الآلية.
 - 4- معاجم الستخدام لغة أجنبية مقابل معاجم لفهم هذه اللغة.
 - 5- معاجم تاريخية مقابل معاجم وصفية.
 - 6- معاجم لغوية مقابل معاجم متخصصة.

وناحظ من هذا التصنيف أن الأنواع الأربعة الأولى تتصل بالمعاجم التنائية اللغة في حين أن الأنواع الثلاثة الأخيرة تتصل بالمعاجم الأحادية أو الثنائية اللغة على حد السواء (20).

ويستطيع المعجم الثنائي اللغة أن يجمع بين عدد من هذه المعاجم طبقا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فمثلا يستطيع معجم ثنائي اللغة (إنجليزي/عربي) أن يُصمم لمساعدة مستعمل للمعجم على التحدث بإحدى اللهجات العربية المعاصرة، ونلاحظ أن

هذا المعيار قد سمح بظهور نوع من المعاجم لم يكن معروفا من قبل في تساريخ صناعة المعجم هو معاجم لاستخدام اللغة الأجنبية والتعبير بها مقابل معاجم للاستيعاب والفهم، وكذلك معاجم للترجمة الآلية، وهذا نظرا للتطورات التي يشهدها مطلع القرن الحالي في وسائل الإعلام والاتصال والعلاقات الدولية، فقد أدت إلى ظهور اتجاه جديد في تعليم اللغات الأجنبية يؤكد على استخدام هذه اللغات في الاتصال والتعبير والتفاهم، ومن ثم شهد حقل تعليم اللغة الأجنبية أساليب وطرقا جديدة، وكل هذه الوسائل بلورت معاجم ثنائية اللغة مواكبة لهذا الاتجاه الجديد (21).

خصائص المعجم:

يتميز المعجم بالخصائص الآتية:

- الديداكتيكية: يقدم المعجم معلومات موضوعية ذات أهمية تربوية وديداكتيكية، وبيداغوجية عامة.
- الطابع الانفصالي للمداخل المعجمية: يتعامل المعجم مع المداخل المعجمية كمواد منفصلة عن سياقها، ويقوم ببسط جميع معانيها التي تتخذها في جميع الاستعمالات.
- سعولة القراءة: المعجم عبارة عن كتاب سهل القراءة في متناول الجميع وليس نصا معقدا.
- الطابع البنائي لمجموع الوحدات والمواد الموصوفة: المعجم نص بنائي متشكل من:
 - أ- متوالية عمودية من المداخل المرتبة ترتيبا بنائيا وتسمى بالماكروبنية.
- ب- برنامج من المعلومات المتعلقة حول هذه المداخل التي تمثل مواد المعجم ويسمى بالميكروبنية.
 - حضور المعلومات المتعلقة بالوحدات والمداخل باعتبارها علامات.
- يعتبر التعريف معلومة للعلامات أو الدليل وهو لغة واصفة يحددها من خلل مدلول الدال المراد تعريفه (22).

وظائف المعجم:

- من الوظائف المهمة التي يؤديها المعجم ما يلى (23):
- 1- شرح المعنى ويكون بطرق أساسية وطرق مساعدة، فالأساسية تتمثل في: الشرح بالتعريف، وبتحديد المكونات الدلالية، وبذكر سياقات الكلمة والشرح بذكر المرادف أو المضاد.
- اصا الطوق المساعدة للشرح فتتمثل في: استخدام الأمثلة التوضيحية، والتعريف الاشتمالي والتعريف الظاهري واستخدام الصور والرسوم.

2- بيان النطق: من الوظائف التي يؤديها المعجم كذلك بيان صور نطق الكلمة، وذكر الصحيح منها وغير الصحيح، وقد استخدمت المعاجم العربية طرقا مختلفة لأجل تحقيق هذه الوظيفة منها.

الضبط بالكلمات والضبط بالوزن أو المثال، والضبط بالنص، والمعاجم العربية المعاصرة تعتمد على هذه الوسائل بالإضافة إلى الضبط بالشكل.

- 3- بيان العجاء: تختلف اللغات في ضبط قوانين هجائها وقواعد إملائها، فلغات مثل الفرنسية والإنجليزية يختلف أحيانا رسمها عن نطقها، لذا يحتاج الكاتب إلى مراجعة معاجم هذه اللغات للتأكد من رسمها وإملائها، مثل كلمة Sign "علامة" زيد فيها « gh » وغيرها كثير أما العربية، فيغلب فيها « gh » وغيرها كثير أما العربية، فيغلب في كتابتها مطابقة هجائها ورسمها لنطقها، إلا في بعض الحالات المحددة فالمعجم يقدم للقارئ والمستعمل عموما صورة الكلمات كما هي مستعملة في اللغة.
- 4- التأصيل الاستقاقي: هو بيان أصل الكلمة لغويا، وصوتيا ودلاليا، ويدخل حت هذا:
 - 1- بيان ما إذا كانت الكلمة أصيلة أو مقترضة من لغة أجنبية.
 - 2- بيان مقابلاتها في العائد اللغوية مع ذكر معانيها.
 - 3- بيان المعنى العام للجذر.

وهذه الوظيفة مهمة جدا في المعاجم التأصيلية والتاريخية التي ترصد أصل الكلمات وتغير أصواتها ومعانيها.

5- بيان المعلومات الصرفية والنحوية:

تحرص المعاجم على إعطاء المعلومات النحوية والصرفية الضرورية المتعلقة ببعض المداخل بالقدر الذي يهم مستعمل المعجم، وهذه المعلومات تتمثل في:

- 1- بيان معاني الصيغ الصرفية.
- 2- في العربية، ذكر تصريف الفعل الثلاثي المجرد مع ضبط عينه في الماضي والمضارع.
 - 3- ذكر جنس الذي يشير إليه اللفظ، مثل رأس "مذكر"، و "سيل" تذكر وتؤنث.
 - 4- ذكر صيغ جمع التكسير.
- 5- بيان نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم ، والنص على حرف الجر الذي يلي الفعل.

6- معلومات الاستعمال:

وهي وظيفة مهمة؛ لأنها تبين مستويات استعمال اللفظ، ويكون ذلك بتقديم المعلومات الآتية:

- 1- القدم والحداثة: كقولهم: مهجور، حديث، مستحدث.
 - 2- درجة الشيوع: كقولهم: نادر، جار في الاستخدام.
 - 3- تقييد الاستخدام: كقولهم: محظور، مبتذل، مقبول.
 - 4- إقليم الاستخدام: شامية، عراقية، حجازية ...
 - 7- معلومات موسوعية:

لا يكاد يظه معجم قديم أو حديث من بعض المعلومات الموسوعية التي لا تتعلق بالألفاظ بل بالأشياء في العام الخارجي، ومن هذه المادة الموسوعية، معلومات عن:

- بعض الأعلام والأماكن والحيوانات والنباتات.
- بعض الأحداث التاريخية والظواهر الجغرافية والسكونية.
 - **بعض** المصطلحات الدينية (²⁴⁾.
- 6)- مكونات المعجم: يمكننا أن نجمل مكونات المعجم في أربعة عناصر أساسية تتمثل في:
- 1- مادة المعجم: ونقصد بمادة المعجم الكلمات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجمي، ثم يرتبها ويشرح معناها، يضاف إلى ذلك طريقة النطق والمشتقات، وهذه المادة تختلف من معجم لآخر، تبعا للهدف الذي يسعى إليه واضع المعجم، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، أو هدف مستعملي المعجم، أو الوظيفة التي يرى أن المعجم ينبغي أن يحققها، ومن هنا اختلفت المعاجم وتعددت تبعا لما يسعى إليه المعجمي من وضع معجمه، فهناك المعاجم الأحادية اللغة، والثنائية اللغة والتاريخية والوصفية، كما سنرى فيما بعد، كما تختلف المادة المعجمية أيضا لا من حيث طبيعتها ، بل من حيث الحكم، فالمعجم الذي يوجه إلى طلاب المدارس غير المعجم الذي يوجه لطلاب الجامعات مثلا، ومعنى هذا أن مادة المعجم تضيق وتتسع أو تكون مادة لغوية خاصة أو عامة، ذلك إذا ما أخذ واضع المعجم في حسبانه لمن يوجه معجمه، وكل خاصة أو عامة، ذلك إذا ما أخذ واضع المعجم في حسبانه لمن يوجه معجمه، وكل خاصة أن مادة المعجم عنصر غير ثابت، بل يختلف باختلاف الغرض منها ومن يستعملها (25).
- 2- المعداخل: عبارة عن الوحدات التي ستوضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى أو المادة المعجمية التي تتألف عادة في المعاجم اللغوية من الكلمات المشتقة وغير المشتقة وغالبا ما يتكون هذا المدخل في مثل هذا النوع من المعاجم من الجذر (Root) الذي يمثل البنية الأساسية للكلمات والمشتقات، فمثلا مداخل كلمات مثل: المعجم، الإعجام، استعجم، هو الجذر (عجم)، وهكذا في بقية المداخل.

أما في المعاجم غير اللغوية، مثل الموسوعات ودوائر المعارف أو غيرها فقد تختلف المداخل، إذ تنضوي المادة الموسوعية تحت مداخل خاصة بأسماء الموضوعات أو مصطلحاتها الشائعة دون النظر إلى الجذر (26).

ويتكون المدخل في اللغة العربية واللغات السامية غالبا من حروف ثلاثة صامتة تمثل الجذر، أما في غير العربية مثل اللغات الهندية أوروبية، فقد يتكون من الصوامت والصوائت، وعادة ما يرمز الجذر إلى المعنى المعجمى للكلمة.

3- التوتيب: ويقصد به ترتيب المداخل، وكذلك ترتيب المشتقات، وله مظهرات، مظهر خارجي، ومظهر داخلي (27):

أ- الترتيب الخارجي: هو إجرائي يتعلق بالمدخل ولاسيما من التعقيد والسلبيات فهو ناشئ عن مبادرات لها أسبابها العلمية والتربوية والجمالية، والمعاجم العربية قد تعدد ترتيب مداخلها، فلقد نظم الخليل مداخل كتاب "العين" اعتمادا على مخارج الأصوات من الحلق إلى الشفتين وعلى عملية التقاليب، ثم جاء الجوهري بترتيب المداخل حسب الحرف الأخير من الوحدة المعجمية، وقد دعاه إلى ذلك جانبان، أحدهما فني يتمثل في التيسير على الشعراء أمر قافيتهم، والثاني علمي يتعلق بخصائص الصرف العربي، حيث أن الحرف الأخير من الوحدة المعجمية الأساسية الدنيا المجردة كثيرا ما يظل ثابتا مستقرا في حال بناء واحدة، وذلك في الأسماء والصفات التي تتغير حركة فائها وعينها، مقارنة بثبات حركة لامها، ولقد استعيض عنه بالنظام الألفبائي في المعاجم التي كانت تعتمده أساسا، مثل لسان العرب المحيط، والصحاح في اللغة والعلوم والمعلوم والعلوم والمحدد والعلوم والعلو

ثم انتقل الترتيب إلى النظام الألفبائي حسب أوائل الأصول في العربية بدء بمعجم أساس البلاغة للزمخشري، وصولا إلى المعاجم العربية الحديثة.

ولكن المعاجم العربية خاصة الحديثة منها، يعترضها مشكل عويص في ترتيب المداخل المعقدة، حيث يتم الاضطراب في ترتيبها، ومثل هذه المراحل المركبة والمعقدة لفظة: "اللا محدود"، و"تصفيات الأجنحة"، وهذه المشكلة لا تعني فقط المعاجم العربية، بل حتى المعاجم الأوروبية، التي ترتب مداخلها دون النظر إلى الاشتقاق وهي بذلك تقع في مشكل ترتيب المداخل المعقدة، ومن ذلك لفظة (Orthopoteres)، مستقيمات الأجنحة، والمستقيمات الأجنحة، والمستقيمات الأجنحة، والمستقيم (Peteres) وتحال كذلك على مستقيم (Ortho)، وعصبي (Nevropeters)، ونصف (Hemi) فهي ترتبها حسب السمة العالية فيها مع الإحالة إلى السمة الخاصة (Peters).

إن النظام الألفبائي سائد في كل المعاجم المعاصرة، ولكنه لا يعبر عن العلاقات المعجمية وحقولها الدلالية المباشرة في المعاجم الأوروبية، مع التأكيد على أهمية هذه العلاقات في استجلاء المعنى، ومن ذلك لفظة: Dissociation ،Society، في استجلاء المعنى، ومن ذلك لفظة: (S) و (S)، وهي مترابطة في الحرف (A) و (D) و (S)، وهي مترابطة في المعنى وينطلق من Society، ولكن الحال أهون في المعجم العربي، فمنذ القديم

تفطن العلماء أصحاب المعاجم إلى ضرورة حشد الكلمات تحت جذر واحد الذي يجمعها في معنى واحد (30).

ب- الترتيب الحاظي: يمثل الترتيب الداخلي مظهرا نظريا وتطبيقيا وعلميا وتربويا يستحق الاهتمام، فهو ينقسم إلى قسمين (31):

الترتيب بالاشتراك: ويعني تخصيص مدخل واحد مشترك للتعبير عن معان عدة، من ذلك أن مدخل "سيارة" يستعمل في مدخل واحد للدلالة على مدلولات ثلاثة على ما الأقل منها: القافلة والمشاة من الجيش والعربة العصرية، وأغلب المعاجم العربية القديمة والحديثة مبنية على هذا النوع من الترتيب لسببين: أحدهما نابع من قانون الاقتصاد في اللغة التي تعبر عن مدلولات لا تحصى بأشكال محدودة مشتركة، وأما السبب الآخر، فهو يقر أن الوحدة المعجمية وحدة لغوية لها أصل دلالي ثابت لا يتغير، وله مدلولات ثانوية متصلة بالأصل تستخلص من الاستعمال أو السياق، وعلى هذا الأساس يعتمد مدخل "سيارة" واحدا للتعبير عن المعانى الثلاثة المذكورة أعلاه.

الترتيب بالتجنيس: فهو يخصص مداخل متعددة كلما تعددت معاني الوحدات المعجمية، فمدخل سيارة يتطلب مداخل ثلاثة: سيارة (1) وسيارة (2) وسيارة (3) باعتبار أن الوحدة المعجمية وحدة مستقلة بحسب سياقها، وبالتالي فإن الاشتراك بحسب ما يولد منها السياق من مدلولات، وذلك من شأنه أن يؤيد ثراء اللغة ونموها وتنوعها، على أن الدارسين لعلم المعاجم وصناعته يشيرون إلى أهمية ترتيب المعلومات وترتيب المعاني والشروحات في النص المعجمي ويتفقون على أن هذا الترتيب لابد أن يخضع لنظام عام من المعجم اللغوي بأكمله، حيث ترتب الافعال والأشياء والصفات وبقية المشتقات الفعلية أو الاسمية مثلا، طبقا لقاعدة تقول: إن المعنى الحقيقي تأتي قبل المعاني أو الدلالات المجردة، وأن الكلمات ذات المعنى الحقيقي تأتي قبل الكلمات المجازية، وهكذا، ومعنى ذلك أن الافعال تأتي قبل المعنى الحقيقي تأتي قبل الكلمات المجازية، وهكذا، ومعنى ذلك أن الافعال تأتي قبل المعنى المدخل الواحد لنظام ثابت مما يسهل على مستعمل المعجم أن يعثر على ما يريد بسهولة ويسر (32).

4- الشرح او التعريف: والمقصود به شرح المعنى، أو بيان دلالة الكلمة أيا كان نوعها، ويتفق علماء اللغة والمعاجم قديما وحديثا على أن يكون هذا الشرح أو التعريف بالمعنى واضحا لا لبس فيه ولا غموض، ويستخدم علماء المعاجم العربية مصطلح الإبهام للدلالة على غموض الشرح، سواء كان هذا الغموض في عبارة الشرح نفسه، أو نتيجة لاستخدام المعجمي لألفاظ هي نفسها تحتاج إلى شرح، وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم المعاصرون مصطلح الدور (33).

ويقع ذلك غالبا عندما يشرح المعجمي كلمة "ما" بمرادف لها قد يكون معروفا أو غير معروف، أو أن الفروق الدلالية بين المترادفات غير واضحة لمن يستعمل المعجم

بمعنى أنه إذا كان تعريف الكلمة (س) يتضمن الكلمة (ص) فلا يجوز أن تشمل تعريف (ص) على (س).

ويمكن تجنب "الدور" إذا عرفنا الكلمة الأصلية أو الأساسية تعريفا أوليا لا يشتمل على المعانى المترادفة أو المجازية، مثال ذلك كلمة "الراوية" لها معنيان:

احدهما: وهو الأصلي بمعنى الناقة التي تحمل الماء في القافلة، والثاني هو المعنى المجازي، ويدل على الرجل الذي يروي الشعر أو القصص، ومنه جاء راوي اللغة أو رواية اللغة عن علماء العربية القدماء (34).

وعلى الرغم من أن علماء المعاجم واللغة يرون أن شرح المعنى المعجمي من أشق المهام التي تلقى على عاتق واضع المعجم، إلا أنهم وضعوا شروطا عامة ينبغي على واضع المعجم أن يلتزم بها إذا أراد أن يكون شرحه أو تعريفه للمعنى واضحا لا إبهام فيه، وتتمثل هذه الشروط فيما يأتى:

- 1- إحكام ضبط نطق الكلمة.
- 2- ذكر الشائع المشهور من المعانى دون المهجور غير المعروف.
 - 3- توتيب المعانى الأصلية قبل المعانى المجازية.
 - 4- عدم استخدام كلمات لم يسبق شرحها في المعجم.
 - 5- عدم استخدام التعريف والشرح الدوري بالمرادف(35).

العامش:

- (1) gor Mel'cuk at al (195) « introduction à la lexicologie explicative et combinatoires », page 19.
- المعجمية التفسيرية التأليفية (مدخل نظري)، محند الركيك، كطبعة فاس، (برس²) المعجمية التفسيرية التأليفية (مدخل نظري)، محند الركيك، كطبعة فاس، (برس²) الليدو، فاس، المغرب، 2000، ص³08.
- (3) Christian Baylon & paul fabre (1978) « la sémantique avec des travaux pratique 'application et leur corrigés, p225.
- (4) Géorge matoré (1968) « histoire des dictionnaires français » Larousse, p 9-39.
- (5) J.Rey, Debove « lexique et dictionnaire » in, comprendre la linguistique, p 175-194.
- (6) Grystal David, the cambridge Ency of lang, p 108.

- (7) المعجم الوسيط مادة "عجم".
- (8) المعجم العربي الأساسي، مادة "عجم".
- (9) علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص 03.
 - (10) المعجم الوسيط، مادة "قمس".
- (11) قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي، تونس، 1984.
- (12) ينظر، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، على القاسمي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003، ص 12.
- (13) قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، عبد العلي السودغيري، اللسان العربي، العدد 33، 1989، ص 30.
- (14) المعجم العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986، ص 13-14.
- (15) المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحميزاوي، د.ط، مركيز النشير الجامعي، تونس، 2004، ص 77.
 - (16) المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص 04.
- (17) ينظر علم اللغة وصناعة المعجم" علي القاسمي، ط3، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004، ص 21-28.
- (18) ينظر مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 26.
 - (19) علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص 30.
 - (20) نفسه ، ص 31.
 - (²¹) نفسه، ص 37-38.
 - (22) المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص 09.
- (23) "المعجم وعلم الدلالة"، سالم سليمان الخماش، مقالة له على الواب، موقع 88-

www.khamash.cijb.net, page 93

- آخر تحديث سنة 1428هـ.
- (24) ينظر، المعجم وعلم الدلالة، سالم سليمان الخماش، المقال السابق، ص 93.
 - (25) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 21.
 - (26) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 22.
 - (27) المعجمية، مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص.80.

(28) الصحاح في اللغة العلوم، جزءان، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف نديم وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية، بيروت 1974، وقد أعيد ترتيب ترتيب الفبائيا، وزود برسوم وصور عديدة، وأضيف إليه المصطلحات العلمية والفنية الجديدة، ولكن مادته هي مادة للصحاح للجوهري.

لسان العرب المحيط، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط (3) أجزاء، درا لسان العرب بيروت، وهو منظم الفبائيا، وفيه جزء مخصص للمصطلحات الحديثة.

- (29) المعجمية، مقدمة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص 80.
 - (30) نفسه، ص 81.
 - (31) نفسه، ص 82.
- (32) ينظر، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 22.
 - (33) علم اللغة وصناعة المعجم، على القاسمي، ص 120.
 - (34) لسان العرب، مادة (روي).
 - (35) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 24.